



۹۰۳



بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب (الاشباه والانتظیر)	
مؤلف	آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
جلد	۹۰۴ (از کتب (صلح) اهدائی)
شماره ثبت کتاب	۷۰۸
شماره قفسه	۱۳۷۸۱



خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۹۰۳	

۹۰۳



بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب (الاشباه والانتظیر)	
مؤلف	آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
جلد	۹۰۴ (از کتب (صلح) اهدائی)
شماره ثبت کتاب	۷۰۸
شماره قفسه	۱۳۷۸۱



خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۹۰۳	

۹۰۳



بازرسی شد
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	الاشباه والنظائر
مؤلف	جلد (۹۰۴) از کتب (خطی) اهدائی
آزای سید محمد صادق طاباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب	۷۴۶۸ ۳۷۸۶۲



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی
۹۰۳	

سید محمد صادق طاباطبائی

کتابخانه و نظیر

۳

کتابخانه و نظیر

۹۰۱

الحروف الأولى من الاشياء النظار

الحروف الأولى من الاشياء النظار
والحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
عنه

الحروف الأولى من الاشياء النظار

الحروف الأولى من الاشياء النظار



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
شجاء الله المقتره على الاشياء والنظار
بغير ان يكتبها الصغار ولا اله الا الله وحده لا شريك له
العالم بما في الصغار والله اكرم من ان يضاف اليه سمه حدك
او يحاط بانه شئ او عبارة عابره ولا حول ولا قوة
الا بالله في جميع المباد والمصادر والصلاة والسلام
على رسول محمد المنسوب اليه صوته الفضائل والمناقب النكر
وكتاب الله باشراف الاسماء والالقاب والنفوس والمناقب
وعلى اله الطيبين الامثال وصحبه الجود الزواهر
اقاب ثمان مئة والعربية على اختلاف انواعها هي اول
فنون وبدا الاجار التي كان في احاديثها سحرى وشجوى
طال ما اسهرت في تتبع شواردها عيونى واعملت منها
بدي اعمال المجد كما بين قلبى وبصرى ويدي وظنوفى
ولم ازل من زين الطلب اعنى بكيتها قديما وحديثا
واسعى في تحصيل ما ذكر منها سعيا حثيثا الى ان وقعت
منها على اسم العففر والنت فيها الكتب المطوية والمختصر
وعلى التالىق تاليفى اصول وتذكره واعتني بها جارا
اهلها

اهلها وتراجهم وتحيه وكلا ثمن معالهم وما دروه اوروه
وتما تنزهه الواحد منهم من الذهاب والاقوال ضعفه الناس
او قروه وما وقع لهم مع نظائهم وفي محاسن خلقهم واوراهم
من منارات ومجاورات ومجالات وتذكرات ومعارسات
ومسائرات وفناوي ونوايلات ومعاياه ومجاهاة
وتواعد ومناظير ومناويلات ونقايم ونوايد وفرايد وغرائب
وشوارده حتى اجتمع عندي من ذلك جمل زود ونهارا زينا
لا ابلغ واقول وفخر جل وكان بما سوت من ذلك كتاب
ظرين لم اسبق الى مثله وديوان منيف لم ينيح ناصح على
شكلى ضمنية القواعد الخفية ذوات الاشياء والمنظائر
وخرجت عليها العزود الى سيرة سيرة المثل السائر واودعة
من الصواب والاشتمالات جلا عيدة ونظمت في
سلك من النواذر العزبية والافاز كل في يده ولم يكن
انتمى المقصود منه لاحتياجه الى الايمان ولا شوقه بتبشير
جميع ما ارصد له من بياض الاوراق خضسته بفتح عشرة
سنة وحرر منه الكاتبات والمطالعون ثم قدر الله الحظ
اصبت بعفته فان الله وانما اليه راجعون فاستجرت الله
تعالى في اعادته تاليفه والقود انك الله تعالى احمد
وعزمت على تجديد طلبة من انشراح المعونة
فهو اجل من المهمات يقصده **واعلم** ان الحاصل في علي تاليف
ذلك الكتاب الاول في قصده ان استل بالعبودية سبيد
الفتنة منها ضعفه المتأخرون منه في لغوه من كسب الاشياء
فانظائر وقته قال الا كما مر به في العين الزركشى في اول

تقارعه ان الفقه انواع احدها معرفة احكام الحوادث نفسا
 واستنباطا وعليه صنف الاصحاب بقا ليعتبر المبسوط على
 مختصر المزني الثاني معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف
 فيه كتابه الشيخ ابو محمد الجويني الثالث بنا المسيل بعضها
 على بعض لاجتماعها في ماخذ واحد واحسن في فيه كتاب
 السلسلة للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين بن القحاح
 وقد يقوى التسلسل في باب الشيء على الشيء ولهذا قال
 الراعي في مثله وهذه سلسلة طولها الشيخ الرابع المطاوعة
 وهي مسائل غريبة يقصد بها تنقيح الازهار الخامس
 المغالطات الخمسة من المختصات السابع الاغراض الثامن
 الحيل وقد صنف فيه ابو بكر الصيرفي وابن سراقه وارجو
 التزويج وغيرهم التاسع معرفة الافراد وهو معرفة
 ما لكل من الاصحاب من الادب العربية وهذا يعرف
 من كتب الطبقات الفا شرح معرفة الصواب التي تخرج جوعا
 والفوائد التي تزداد بها اصولا وفروعا وهذا التفتيح
 واعمالها واكملها واهمها ومبرر في الفقه الى الاستعداد
 لمراتب الاجتهاد وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى
 وهذه الاقسام اكثرها اجتمعت في كتاب الاشياء
 والنظر في القاصي تاج الدين السبكي ولم يجمع في كتاب
 سواه قال قواعد الزركشي فليس فيه الا القواعد مرتبة
 على حروف المعجم وكتاب الاشياء والنظائر للامام صدر
 الدين بن الزكي له وشمس بكثير وقد قصد السبكي بكتابه

مختبر

مختبر كتاب ابن الزكي باخارفة والده له في ذلك كما ذكره في
 خطبته قال ومن فتح ابواب سلطان العلماء الشيخ الاسلام
 عمر الدين بن عبد السلام في قواعده الكبرى والصغرى
 والثالث انما مر جمال الدين الاسنوي كتابا في الاشياء والنظائر
 لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو خمس كرايس
 مرتبة على الابواب وله كتابا على قسمين في هذا النوع
 ولما التمهيد في تخرنيج النزوع الغريبة على القواعد الاصولية
 والكربك الذي في تخرنيج النزوع الغريبة على القواعد
 الخفية وهذا القسمان ناقضين كتاب القاصي تاج
 الدين السبكي والفا الامام سراج الدين بن الملقن
 كتاب الاشياء والنظائر مرتبة على الابواب وهو فوق
 كتاب الاسنوي ودون ما قبله والفت كتاب الاشياء
 والنظائر مرتبة على اسلوب اخر يعرف من مراجعته وهذا
 الكتاب الذي شرفنا في تجديده في العربية يشتمل كتاب
 القاصي تاج الدين الذي في الفقه فان جامع لاكثر الاقسام
 وصدره يشتمل قواعد الزركشي من حيث ان قواعده مرتبة
 على حروف المعجم وقد قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن
 ابن محمد الانباري في كتابه نزهة الالباب في طبقات
 الادباء علموا الادب بما فيه اللغة والنحو والتصريف
 والعروض والقوافي وصنف الشعر واجاز العرب
 وانسابهم قال والحقق بالعلوم التي شتم عليها وصنفها
 علم الجدول في النحو وعلم اصول النحو فيعرف به القياس
 وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس

هذا

الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهم من
 المناسبة والاخفاء به لان النحو معقول من صنع الانسان
 الفقه معقول من صنع لولاه الزركشي في اول قواعده
 كان بعضا لما يجمع يقول كل العلوم ثلاثة علم نصيحي
 اخترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا يخرج ولا اخترق
 وهو علم البيان والتفسير وعلم نصيحي واخرق وهو
 علم الفقه والحديث انتهى وهذا الكتاب مجد الله شتم
 على سبعة فنون **الاول** في القواعد والاصول التي ترد
 اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم
 وهو معظم الكتاب وبهمة وقد اعتنيت فيها بالاستقصا
 والمتبع والتحقيق واشبع القول فيه واوردت في
 ضمن كل قاعدة ما ائتمت العربية فيها من تعال وتحرير
 وتنكيث ومذهب واعتراض وانتقاد وجواب
 وامراد وطعن بما عاينته من المشكلات من اعراب
 الايات القرآنية والاحاديث النبوية والابيات
 الشعرية وتراكيب العلماء في لغاتهم المروية وحشوها
 بالغرائب وغلقت في سلكها في ايد القلايد **الثاني**
 في الصواب والاستثنائات والتفسيات وهو مرتب
 على الابواب لاختصاص كل صواب ببابه وهو احدي
 النزوع بين الصواب والقاعدة لان القاعدة بالبيان
 تجمع فروعا من ابواب شتى والصواب يجمع فروع باب
 واحد وقد تضمن القاعدة بالباب اذا كانت امرا كلياً

منطقتا

منطقتا على جزئية وهو الذي يعبرون عنه بقواعد
 الباب كذا وهذا ايضا يذكر في هذا الفن لا في الفن الاول
 وقد يدخل في الفن الاول ولعل من هذا الفن وكذا من الفنون
 بعدة لا تنتهي الحال في ذلك **الثالث** في بنا المسيل بعضها
 على بعض وقد التفت فيه قديما تا لينا لطيفا سمي بالسلسلة
 كما سمي الجويني تالفه في الفقه بذلك والثالث الزركشي كتابا
 في الاصول كذلك وسماه سلاسل الذهب **الرابع** الجمع والفرق
الخامس في الالفاظ والاحاجي واعطارات والمختصات
 وجمعها كلها في فن لانها كلها متقاربة كما اشار اليه الاسنوي
 في اول الفاز **السادس** في المناظرات والرسائل
 والمكاتبات **السابع** في الافراد والغرائب وقد افردت
 كل فن بخطبة وتسمية ليكون كل فن من السبعة تاليفا
 بغير او مجموع السبعة هو كتاب الاشياء والنظائر
 فهو ذلك نولنا لشدة اهمية الرجال وتشتت في تحصيله
 فنقول الرجال تاليف الله سبحانه الصراغة ان ييسر لحب
 فيه نية صحيحة وان يفتح فيه بالتوفيق للاخلاص ولا
 يجنيح تا بدلت في لغة الجسد والفرجة فهو الذي لا يجيب
 راجية ولا يرد داعية قال ابو القاسم الزجاجي في
 اصابه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو
 حاتم السجستاني حدثنا يعقوب بن اسحاق الحضرمي
 حدثنا سعيد بن سليمان الباهلي حدثنا ابي عن جدي
 عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على ابي بن ابي طالب
 رضي الله عنه فزادته مطرقا ففكر فقلت فيهم تفكر

من

٧
 يا ابي المومنين قال اني سمعت بيلكم هذا الحثا فاردت ان
 اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا اجيبتنا
 وابقيت فيها هذه اللغة ثم انتبه بعد ثلاث فالتفت الي
 صحيفته فيها اسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل
 وحرف فالاسم ما انشا عن المسمى والتعل ما انشا عن حركة
 المسمى والحرف ما انشا عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم
 قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع كل واعلم يا ابا الاسود
 ان الاسماء ثلاث ظاهرة ومضمر وثالث ليس بالظاهر
 ولا مضمر قال ابو الاسود فقلت من اشياء وعرضتها عليهم
 فكان من ذلك حروف النصب فذكرت فيها ان وان وليت
 ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تذكرتها فقلت لم
 احسبها منها فقال لي هي منها فزدها فيها قالت ابن
 عساکوف في تاريخه كان ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل النخعي
 المعروف بابن المكشور يذكر ان عنده تعليفة في الاسود
 الدوي التي القاها عليه الامام علي بن ابي طالب
 وكان كثير ما يبعدها اصحاب الحديث الي ان دفعها الي
 الغنبي في الهاشمي منصور المالكى وكلها غير مكتوبة
 منه في سنة ست وستين واربعمائة واذ انكرت عليها
 اسنادا لا حقيقة له وصورته قال ابو اسحاق ابراهيم بن
 عقيل حديث ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب
 بالبحر جدي يحيى بن ابي بكير الكوفي حديثي
 اسرايل عن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع عن ابيه حديثي

ابو

٨
 ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن بن عباس عن عمه
 عن عبيد الله بن ابي رافع ان ابا الاسود الدؤلي دخل
 على علي بن ابي طالب رضي الله عنه وذكر التعليفة
 فلما وقعت عليه ذلك بيئت لابي الهيثم بن ابي رافع
 ان يحيى بن ابي بكير الكوفي مات سنة ثمان ومائتين
 فجعل ابراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن
 ابي بكير رجلا واحدا وهذه التي سماها التعليفة
 فهي في اول اما الى الرضا بن يحيى بن عتبة اسطر بجعلها ابراهيم
 قريبا من عشرة اوراق انتهى **فن القواعد والاصول**
العامة وهو الفن الاول من كتاب الاشياء والنظائر
 ولا يحتاج الي اقله بخطه اكتفا بخطه الكتاب لقرب
 العهد بها وهو شمس بالمصاعد العلية في القواعد الخفية
حرف الهزة
الاتباع هو فن تتبع حركة الحركات العربية لحركة اول
 الكلمة بعد هاء لقراءة من قرأ الحديث بكسر الدال اتباعا
 لكسرة اللام **واتباع** حركة اول الكلمة لحركة اخر الكلمة
 فيه قبلها كقراءة من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا لحركة
 الدال **واتباع** حركة الحرف الذي قبل اخر الاسم المعرب
 لحركة الاعراب في الاخر وذلك في امره واثم فان
 الدال والنون يتبعان الهزة والميم في حركتهما نحو ان
 امره هكذا ما كان ابونا لمرء سوء لكل امرئ منه
 وكذا اسم ولا ثالث لهما في اتباع العين اللام **واتباع**
 حركة الدال لمرء في سرور خاصة فان الميم

٩
 والفا يتبعان حركة الهزة والميم في بعض اللغات فتيقن
 هذا ثم ورايت ثم وفتا ونظرت الي سرى وفي
 ولا ثالث لهما **واتباع** حركة اللام للفتا في المصاعف من
 المضارع المجزوم والامر اذ لم يكن الادعاء منها في بعض
 اللغات فتيقن بعض ولم يعين بالفتح وغيره ككسر
 وده ولم يرد بالضم **واتباع** حركة العين للفتا في الجمع بالالف
 والسا حيث وجد شرطه نحو فموتة وموت بالفتح وسفرة
 وسيدرات بالكسر وعرفة وعرفات بالفتح **واتباع**
 حركة اللام للفتا في البناء على الفهم فموت فان الدال
 صفت اتباعا لحركة الميم ولم يعتد بالكون حاضرا قال
 ابن يعين ونظيره ما في ذلك بنا كلمة بعد الفتح اتباعا
 لمجتمعا واليا ولم يعتد باللام حاضرا لسكونها وقولها
 لم يلقه ابوان فتح الدال اتباعا للفتح الياء عند سكون
 الدال **واتباع** حركة الميم لحركة الحاء والعين في قولهم
 مخترقين ويعبره وقال ابن يعين منهم من يقول
 شنتين بعضهم ادت اتباعا لفتح الميم ومنهم من يقول
 بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء اذ النون الحقة في كونها
 غنة في الحين فهو حازر غير حصين وقالوا كل فعل
 على فعل بكسر العين وعينه حرف حلق يجوز فيه كسر
 الفاء اتباعا لكسر العين نحو يغ وييس ومنه اتباع
 حركة فاء كلمة لحركة فاء اخرى لكونها قرنت صوتا
 وسكون عين كلمة لسكون عين اخرى وحركتها لحركتها
 لذلك **قال** ابن دريد في المعجزة تقول ما سمعت له
 جرث

وانما حركة الحاء والعين في قولهم
 ان يعين في قولهم
 ان يعين في قولهم
 ان يعين في قولهم

١٠
 جرثا اذا افردت فاذا قلت ما سمعت له جسا ولا جرثا كسرت
 الجيم على اتباع وقال الفارابي في ديوان الادب تالك
 بعض بحس فاذا افردت قالوا بحس ومنه اتباعا لكسرة
 لاخرى في فلك ما استحق الادعاء من حديث اتسكن صاحبه
 الجمل الا ذب تبنيها كلاب الجواب فلك الادب وقاسم
 الادب اتباعا للجواب ومنه اتباعا كلمة في ابدال الواو
 بينها هزة لهزة في اخر الحديث ارجعن فاوردت عن
 ما جورات والاصل توردت لان من الورد **قال**
 ابو علي الفارسي في التذكير لا يصح ان يكون القلب منه
 من اجل الاتباع لان الاول ينبغي ان يحى على القياس
 والاتباع يقع في الثاني وانما ما زورات على ما جعل قال
 والفدايا والعشاي لا دلالة فيه لان عدايا في جمع عداوة
 مثل حرة وحرير وكنة وكنان ومنه اتباعا كلمة في ابدال
 واوها ياء لياء في اخرى كحديث لا تدري ولا تلت
 والاصل تلوت لان من التلاوة ومنه اتباعا ضمير المذكر
 لضمير المؤنث كحديث اللهم رب السموات وما اظلمن ورب
 الارضين وما اظلمن ورب السحابين وما اظلمن رب
 والاصل اصلوا بضمير المذكر لان اشياء طين مذكر من يعقل
 وانما انت اتباعا لافلمن واظلمن وكذا قوله في حديث
 الموافقت هن لهن اصل لهن اي لاهل ذى الحليفة
 وما ذكر معها وانما قيل لهن اتباعا لقوله لهن ومنه
 اتباع اليريد للوليد في ادخال اللام عليه وهو علم في قول
 الشاعر رايه الوليد بن يزيد مباركا **قال** ابن

حريص حسن دخول الدار في الزيد الاتباع للوليد وقال
ابن جعش في شرح الفصل لما ذكر اجراء ابن صفه على
ما تبين من الاعلام اذ كان مضافا الى علم اوبا بجري
مجرى الاعلام من الكنى قال لا تافه فاما كان ابن لا يفتكر
لما ان يكون مضافا الى اب وام وكثر استعمله استجازا
فبين من التخفيف تالم يستجيزه مع غيره فخذوا الف
الوصل من ابن لانه لا يولي فقبله مما قبله اذ كانت
الصفة والموصوف عنده بصارعة للصفة والموصول
من وجوه وحذوا فتولين الموصوف ايضا كما هم جعلوا
الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتباعوا حركة الاسم
الاول حركة الاسم الثاني ولذا لك شبهة سيبويه بان
وانهم في كون حركة التثنية لحركة الهزة وحركة النون
في انهم تابتة لحركة الميم فاذا قلت هذا ريد بن عمرو وهذا
ابنة عاصم بهذا سبتا وزيد الخنوقا بقية نعتة وضد
زيد صفة الاتباع لصفة اعراب لا تكن عقدت الصفة
والموصوف وجعلتها اسما واحدا وصارت المعاملة
مع الصفة والموصوف كالصدر له ولذلك لا يجوز السكوت
على الاول وكذا كان نقول في النصب ريد بن عمرو
نتنح الدال اتبعنا لصفة النون ونقول في الخرسوت
يزيد بن عمرو فتكسر الدال اتبعنا لكسرة النون من ابن
وقد ذهب بعضهم الى ان التثنية انما يسقط لالتقاء
اب كينين سكونه وسكون الباقية وهو فاسد انما
هو لكثرة استعمال ابن **تنبيه** قال ابن جعش في المختص

في

في قراءة الحديث بالاتباع فكذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع
استعماله ونحو ما كثر في استعمالهم اسد تغيير كما جاءهم
لذلك لم يترك ولا ادولم ابل ورايين نقول وخارجي وسأ
يسو كذا من نيتي ما لما اطرد هذا وعنه كثر استعماله
اتباعوا احد الصوتين الاخر وشبهوهما بالخز الواحد
فصارت الحديث كعق وطلب والحديث كما قبل واطل
الا ان الحديث بضم الحرفين اسهل من الحديث بكسرهما
من توصفين احدهما انه اذا كان اتباعا فانيس الاتباع
ان يكون الثاني تابعا للاول وذلك ان اجاز مجرى
السبب والمسبب وينبغي ان يكون السبب استق رتبة
من المسبب فتكون صفة الدار نابعة لصفة الدال كما نقول
نذ وشدة وشتم وفتر فتتبع الثاني الاول فهذا انيس
من اتباعك الاول دشا في في نحو اقتل اخرج والآخر
من جزمه البتة والاولي ان يغلب الاقوى على الاضعف
لا عكسه ومثل هذا في اتباع الاعراب البتة قوله
وقال اضرب الساقين امك هابل كسر الميم لكسرة الهزة
انتهى وفي الكشاف فربا بوجع من اللانكة اسد وابضم
الش لا الاتباع ولا يجوز استبدال الحركة الاعرابية بحركة
الاتباع الا في لغة ضعيفة كقولهم الحديث **فائدة**
قال ابن ابي في شرح التصويل اعلم ان العرب قد اثرت
من الاتباع حتى قد صار ذلك كما يراهم نقاس عليه
فاذا كانت قد ازلت حركة الدال مع ثوبها للاتباع
وذلك كما حكاه الفراء الحديث بكسر الدال اتباعا

الاسم الاول والآخر هما الدال والسين
التي من حركة الاعراب
التي من حركة الاعراب

لكسرة الدال وقبلوا ايضا ايا الى الواو مع ان القياس عكس
ذلك فقالوا ان اخوك يريدون انا اختك حكا سيبويه
كان الاتباع في نحو نذ وشدة وشتم احول واخصر اذ ليس فيها
نقل حذفت الي ثقل ولما الساكن الحاذق لا يعتد به
لضعفه انتهى **فائدة** عقد من الاتباع حركة الحكاية
قال ابو حيان في شرح التمهيد اختلف الناس في الحركات
اللاحقة لاسم في الحكاية فتبين هي حركات اعراب نشأت
عن عوازل وتبين ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ
المتكامل على الحكاية وقال ابو الحكم الحسن بن عبد الرحمن
ابن عذرة الخضر اوى في كتاب المسمى بالاعراب عن اسرار
الحركات في لسان العرب حركة المحكى في حال حكاية الرفع
منهم من يقول انما للاعراب لانه لا ضرورة في تكلف نذ يبر
رفعه مع وجود اخري وانما فيلده في حالة النصب والخز
للضرورة ومنهم من يقول انما لا لبس ولا للاعراب حكا
لحالة الرفع على حالة النصب والخز قال وهذه الشبهة
بما اذهب الحاجة وانيس عذاب البصر بين الاثر والردوا
على الكونيين في اعتقادهم الرفع في خبرات واخوات وفي
اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبله قول القائل
انتهى **الاتباع** عقده ابن السراج بابا في الاصول فقال
اعلم ان الاتباع ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما
انك لا تقيم المتوسو منه بقا الم حذف وتقر به اعرابه
وفي الحذف تحذف القائل منه وتدع ما عمل فيه على حاله
في الاعراب والاتباع القائل فيه بحاله وانما تقيم فيه

المضاد

المضاد اليه تمام المضاف او الظرف مقام الاسم فالاول
كقوله اسئله الشريف ولكن البر من امن قال في تحصيل عليه
يؤيدان والمعين حصيد عليه الوجود في يومين ولله ستون
عاما والعين ولله الولد لستين بل كثر الليل والنهار
بناره صايم ولله قايما ياتسارق الليلية اهل الدار المعنى
سكر في الليل صايم في النهار سارق في الليلية قال
وهذا الاتباع في كلامهم اكثر من ان يحاط به قال
ونقول سرت من سجين يوسن ان شئت جعلت نصبها
على الظرف وان شئت مفعولان على السبعة وعلى
ذلك قوله سيرة من سجين يوسن فتقيم موقان تمام
النعل وقال في موضع اخر ان ياتي المفعول له والمفعول
معه نصبا على الاتباع اذ كان حقه ان لا ياتي رجه حروف
الخز وكسرة حذف فيها لم يجزها مجرى الظروف في
التصرف وفي الاعراب وفي اقايتها تمام التفاعل ذلك
ترك العرب لذلك انها بان وضعها في غير موضعها
وان ذلك الاتباع منهم فيها لان المفعولات كلها تنذر
وتوخر وتقام مقامها على وتقيم موقا وخبر هذا
كله كلام ابن السراج ولما استمع القول في هذا الباب
لقلد من عقد لربا بن النخاعة **فأقول** قال ابو حيان
في شرح التمهيد الاتباع يكون في المقدر المتصرف
من نصب مفعولان على التوسع والجاز ولو لم يصح ذلك
لما جاز ان يثبت الفعل ما لم يسم فاعله حين قلت ضرب
ضرب شديد لان بناء الفعل كما لم يسم فاعله فرع عن

الاسم الاول والآخر هما الدال والسين
التي من حركة الاعراب
التي من حركة الاعراب

التوسع فيه بنصب المفعول به ونقول انكره اكرهه
زيدا وانما ضرب الضرب زيدا **قال** في البسيط وهذا
الاتساع اذا كان لفظيا جازا بينهما مع المفعول الاصلي
ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به
ولا يجتمع معه لانه كما هو من حيث حال التوسع نحو قولك
ضرب الضرب على معنى ضرب الذي وقع به الضرب
ضربا شديدا فوضعت بدله مصدره وقيل يجوز الجمع
بينهما على ان يكون المفعول منصوب بنصب التثنية
بالمفعول به واذا كان الاتساع معنى فلا يجتمع بين
التوسع فيه والمطلق **وفي** البسيط ايضا المتبادر توسع
فيها فتكون مفعولا كما يتوسع في الظروف فتكون اذا جرت
اختارا بمنزلة الاسماء الجامعة فلا تجرى صفة بهذا الاعتبار
واذا كان بمعنى فاعل جاز ان تكون صيغة قال واذا
توسع فيها وكانت عامة على اصلها لم تنسج ولم تجمع رعا
المصدر وخاصة نحو ضرب زيد وسير البرد فربما جازت
التثنية والجمع انتهى **واما الاتساع** في القرن فانه
متسايل **الاول** انه يجوز في ظرف الزمان والمكان بشرط
كونه متصرفا فلا يجوز التوسع فيه لزم الظروف لا
غير المتصرف مضاف للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه
يسندا اليه ويضاف اليه وذلك فيمنوع في عامه والمتصرف
وسوا في المتصرف المشتق نحو المشتق والمشتق وعمره
كالسور والمصدر والمشتق على الطرفين كقوله اخرج
وخشعك اليهم وانه ليدقطع بينكم ولا يمنع التوسع اضافة
الظرف

الظرف الى المظروف والمتلوع عن الاضافة الموقوفة مما اضيف
اليه المتضمن نحو سير عليه حينئذ **الثانية** اذا اتوسع
في الظرف جعل مفعولا به مجازا ويسوع حينئذ انما هو غير
مفروق بين نحو اليوم سريته وكان الاصل عند ارادة الظرفية
سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضار يوجب الرجوع
الى الاصل وقال الخضراوي الضائرين الزمان والمكان
لم تقع في شيء من كلاهما لعرب خبرا المبتدأ منصوبة كما يقع الظرف
ولم يسع يوم الخميس كان سفره اياه الا ان يترنن في ذلك
هذا على ان الضمير لا يتنصب طرعا لان كل ما ينتصب
طرعا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما يصح عمل الاستفراغ فيه
قال ولم ار احدا منه على هذا التنبيه **الثالثة** يضاف
الى الظرف التوسع فيه المصدر على طريق الداعية نحو بل
مكر الليل والنهار وعلى طريق المفعول به نحو برصا رقة
اشهر والوصف كذلك نحو سارق اللبنة اهل الدار
ويامسروك اللبنة اهل السار ذكرها سببويه قال
انما هي واذا اضيف الى الظرف لم يكن الا اسما وحاج
بالاضافة عن ان يكون طرعا لان في حقيقة في الظرف
وتنفيدها يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز ان يقال بين
المضاف والمضاف اليه جرح جرح عن غلام زيد **وقال**
الخضراوي هذا غير طرعا لان المضاف يترد بالامر ومن
وقع ذلك لم يمنع من الاضافة قال وقولم الظرف
على تقدير في انما هو تقدير مفعول وليس المراد انما مفعولة

ولا مفعولة ولذا لم تقتض البنا **وقال** ابن عصفوريا قاله
العاصي ضعيف عذري لان الفصل بين المضاف والمضاف
اليه بحرف الجر لفظيا به واحد في باب لا وانما فاذا جاز
طاهرا فقد راوي قال نعم العلة الصحيحة ان يقال ان الظرف
اذا دخل عليه الخاضع خرج عن الظرفية الا ترى ان وسطا
اذا دخل عليه الخاضع صار تاسعا ليدل التزامهم فاجب
ووسطا المفتوحة السبب لا تكون الا اسما والتسبب في
خروج الظروف بها خفص عن الظرفية الاحتمية فاذا كره
الاختصاص في كتابه الكبير انهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف
الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به في حيث كان اكثر
الظروف قد خرج منها الاعراب واكثرها ايضا لاثنين ولا
يجمع ولا توصف قال فلما كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا
فيها كما يدخلون في الاسماء **الرابعة** قد يسند اليه
التوسع فيه فاعلا نحو في يوم عاصنة يوما عبوسا فطريرا
ونابعا في الغل نحو ولده ستون عاما وصير عليه الليل
والنهار ويرفع خبرا نحو الضرب اليوم قال بعضهم وبوكه
ويستثنى منه ويبدل وان لم يجز ذلك في الظرف لانه
زيدا في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف
في اجازة صاحب البسيط **الخامسة** فلا هو كلام ابن مالك
جواز التوسع في كل ظرف متصرف وقال في البسيط
ليس التوسع مطردا في كل ظروف الا في كنهه كنهه كما في
الزمان بدل التوسع في الاكثرة سماع نحو خا خا وكقصة
قصدة

قصدة وقيل قبلة ولا يجوز في خلف واخواتها لا تنقل
صربت خلفك فتجعل مفعولا به وكذا لا يتوسع فيها بجملها
واعلا كما في الزمان وانما كان ذلك لان ظروف الزمان
اشد تمكنا من ظروف المكان **السادسة** لا يتوسع في
الظرف اذا كان عاما محرفا او اسما جامدا باجماع لان
التوسع فيه تشبيه بالمفعول به والحرف والجامد
لا يعملان في المفعول به وهذا يتوسع فيه مع كونه
واخواتها **قال** ابو حيان يبنى على الخلاف في كان الفعل
في الظرف ام لا فان قلنا لا تنقل فيه فلا توسع وان قلنا
تنقل فيه فالذي يقتضيه النظر انه لا يجوز الاتساع معها لانه
يكسر الحجاز فيها لانها انما رفعت المبتدأ ونصب الخبر فيها
بالفعل المتعدي الى واحد فعملها بالتشبيه وهو مجاز
فاذا نصب الظرف اتساعا كان مجازا انما فكسر المجاز
فيمنعه ونظير ذلك قولهم دخلت في الامر لا يجوز
خذف في لان هذا الدخول مجازا ودخول دخل الى
الظرف بغير واسطة في مجاز فليجمع عليها مجازا والذي
رض عليه ابن عصفور جواز الاتساع بعبارة كسار الافعال
ويجوز الاتساع مع الفعل الدائر في المعدي الى
واحد بلا خلاف وقيل يجوز مع المتعدي الى اثنين او
ثلاثة خلافا ذهب الجمهور الى الجواز **قال** ابن عصفور
المتعدي لا يسع معي كما يسع الاولين قالوا يوم الجمعة
صحة وقيل ويوم شهدنا سليمان وعادرا ولا يسهل له
اصل يشبه به لانه لا يوجد ما ينفرد في ثلاثة بحرف

الاصل وباب اعلم وارى فرع عن علم وارى والعمل بما يكون
 على الاصول لا على الفروع وحاشا ان يأتى الجواز مع المتعدي
 الى اثنين والى المتعدي الى ثلاثة لانه ليس لنا بالشيء
 به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة واجاب الجمهور
 بان الاتساع ليس بعينه التسمية بل ليدل جريانه
 مع اللان **باب لغة** اذا توسع في احد لم يتوسع في نفسه
 مرة اخرى مثله ذلك ان يتوسع فتصغير اليه ثم تنصب
 نصبه للمفعول به توسعا وفعل يجوز ان يتوسع في الفعل
 اكثر من واحد بان يتوسع معه في النظر لم يتوسع في المصدر
 ان قلنا يتوسع في اللفظ لم يبعد في المعنى فيبعد لانه
 لا يوسع شيئا بدلا من واحد وذهب بعضهم الى انه
 لا يتوسع في شيء من الافعال الا اذا حذف المفعول العزج
 ان كان التوسع في المعنى وان كان توسعا في الفعل جاز
 دلتا كحوايا مكارق الدبيرة اهل الدار وسببه ان يتوسع
 فيه واقعا به المعنى ولا يكون معنى واحد في محلين من
 غير عطف ولا ما جرى مجراه **اجتماع الاسماء المكرره**
 وذلك لغير منها الى القلب او الحذف او الفصل من الاول
 قالوا في دهم هت الحذر وهدبت قلبوا الهاء الاخره
 كراهية اجتماع الاسماء وكذلك قال بعضهم في جاجا
 زيد حيجي زيد قلبوا الالف يا لذلك وقال الخليل
 اصل محمدا الشراطينا ما قلبوا الالف الاولى هاء استنبأ
 التكرير قالوا في النسب الى خويش وعمر شويش وعوى
 بطلب اليها واكرهته لذلك وكذا قالوا في نحو حيي

حيوي وفي نحو تحية تحوي لذات وهتية اصلها
 هتية فادلت الهاء من اليها كراهية لاجتماع الاسماء
 والحيوان من مصاعف اليها واصلها حيوان قلبت اليها
 الثانية واوا وان كان كانت الواو انقلبت كراهية
 اجتماع الاسماء وكذا دينا وديناج وتراط ودياس
 ودنونا اصلها دينا وديناج وديناج وان قلب احد حرفي
 التضعيف بالذات ولي اصلها ليك قلبت اليها
 الثانية التي هي الدارجي هركا بن التضعيف نصار
 لي ثم ادلت اليها لتعركا وانما ج ما قلبها
 نصارا وكحومرا وصغرا تنقلب منها الهزة في الثانية
 واوا قال السلوليين وسببه اجتماع الاسماء فانها
 النوى وسما هزة والهزة قرينة بها الالف قال وكان
 قلبها واوا او لي بن قلبها بالالف لان ايا قرينة من
 الالف والواو ليست مثلها والجمع بين الاسماء مكرره
 عندهم فكان قلب الهزة واوا اذهب فان لا يجمع بين
 الاسماء مكرره عندهم فكان قلب الهزة واوا اذهب
 فان لا يجمع بين الاسماء من قلبها بالالف ومن الثاني
 حذف احد مثلي طلعت ومسست واحسست فقالوا
 طلعت ومسست واحسست وحذف احدي اليها بن من مسست
 ومسست ومسست ولين وقيل وهو ميسس على ما صح
 وقال ابن مالك يحفظ ولا قياس وقال الفارس قياس
 في ذوات الواو وذوات اليها وحذف اليها والمدة
 من الاسم المنسوب اليه عند حذف ياء النسب كراهية

حيوي

اجتماع الاسماء ككرسي ومطافى ونجنى ونرجنى الا في نحو
 كسا اذا اصغر ثم نسب اليه فانه يقال فيه كسبي يباين
 مشددين وسباق علته وحذف اليها الاخره في تصغير
 نحو عطا وكسا واداة وعادوة وعادوة واحوي
 لا يتبع في ذلك بعد تصغيرها بان يستقل اجتماع
 الياءات ويسان في التصغير يعني لانه فتقلب الالف
 المدية في بقود الهزة الى اصلها من الياء او الواو
 وتقلب الياء انكسارا قبلها فاجتمع ثلاث ياءات
 يا التصغير وتبدل الالف المدية بدل لام الكلمة
 ونظرة عطية فتعذف الاخره لانهما طري والظرف
 يحمل التغيير ولا زيادة التقليل حصلت بهاء تدغم
 ياء التصغير في المتقلبة عن الالف المدية وتقال عطية وفي
 اداة تقع يا التصغير بعد الالف فتقلب الالف وتعذف
 اليها الاخره وتقال ادية وتقال في عاوية وعادوة
 عونية وعونية وفي احوي احي ذكره في البسيط ومن
 ذلك قولهم ليتضربن يا قوم ولتضربن يا هند فان اصله
 لتضربون وتضربين حذف نون الرفع لاجتماع
 الاسماء كما حذف نون الوقاية في نحو احاجري
 كراهية اجتماعهما مع نون الوقاية **باب** ان يصغر في
 شرح الجمل والتزيم الحذف ههنا كما يلزم في احاجري
 لان اجتماعها مع النون السدوية انكسر من اجتماعهما
 مع نون الوقاية لان النون السدوية حرفان ونون
 الوقاية حرف وحكم للنون الحقيقية بحكم النون الحقيقية

في التزام حذف علامة الاعراب معا لانها في معنى واحدة
 منها انتهى ومن ذلك قال ابو البقاء في التبيين تصغير
 ذاذيا واصله ثلاث ياءات عين الكلمة ويا التصغير
 ولا لكلمة فحذفوا احدها لتقليل الجمع بين ثلاث ياءات
 والمحذوف الاول لان الثانية للتصغير ولا تعذف
 والثالثة تقع بعد الالف والالف لا تقع الا بعد
 المحركة والالف فيها بدل من المحذوف والتصغير يرد
 الاشياء الى اصولها ومن ذلك قوله في الجمع اخوت
 واخوان ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال اخون
 واخوان قال السلوليين لانه كان يودي الى اجتماع
 صوات او كسرات فلما ادي الى ذلك لم يرد واجرم
 الجمع على حكم المنزلة ولما كان هذا المانع منعوا في
 التثنية رد فتبدل اخوان واخوان **ومن ذلك قال**
 ابن هشام في تذكرته الاصل في ياء بني ياءين بثلاث
 ياءات الاولى يا التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة
 يا الاضافة فادعت يا التصغير فيا بعد هذه الالف
 سا اول المثليين فيه مسئلة فلا بد من ادغامه ولبت
 الثالثة عندهم فيها لان المشد لا يدغم لانه واجب
 الحركة والمدغم واجب التسلون فحذفت الثالثة ومنهم
 من بالي في التثنية فحذف الياء الثانية المحركة المدغم
 فيها وقال ياءين بالاسكون كما حذفوها في سيد وميت
 ما قالوا سته وبيت **ومن ذلك قال** ابن الجاس في
 التعليقة انما لم تدخل اللام في خبر ان اذا كان متفيا

الياء

في

لان غالب حروف النطق اولها لام كلاً ولم ولما لان فيستثنى
اجتماع اللامين وطرد الجيم في باقي حروف النطق وتسن
الثابت وجوب الظاهر لان بعد لام كي اذا دخلت على لا حتى
ليلا يعلم حذر من ثواني ثلثين لو قيل لا يعلم وجوب
ايقال والواو في النسب الى نحو شديده وضرة فليقال
شديدي وضوري اخذوا حذف كما هو قاعدة فعيلة
وفعلها فليقال شديدي وضوري لاجتماع مثلاً وتسن
كراهية اجتماع الاشارة حكايهم المنسوب بمن دون
اي خلافاً لاخفش لما يودي اليه من اجتماع اربع يات
ينقل لمن قال رايك المكي المكي واجاز الاخفش لا يبي
وتسن ذلك قال السلوبين في شرح الجرولية اعني
تدرت الصفة في جاء القاصي وزيد يرمي وغيره والكسرة
في سررت بالثاني لثقلها في النفس وانضاف الى
ثقلها اجتماع الاشارة وهم يستثقلون اجتماع الاشارة
قال في الاشارة التي اجتمعت ههنا الحركة التي في الواو
والحركة التي قبلها والواو ايضا رعتان للحركات
لانها من جنسها الا ترى انهما ينشآن عن اشباع الحركات
فما اجتمعت الاشارة خففوا بان اسقطوا الحركة المستقلة
قال ويبدل على وجه هذه العلة انهم اذا اسكنوا اشارة
الواو والياء في نحو غزير وفطير لم يستثقلوا الصفة لانه
قد قبلت الاشارة هناك تكون كما قيل الواو والياء كما
لامتحركا فاحتملوا بان يقي من الثقل لقلته ومن ذلك

قال

قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي
اتصل به ضمير جمع الموث لان يودي الى اجتماع المثلثين
وهو ثقيل من قصوه لذلك ولم يكن الفصل بينهما بالان
فيقولون هكذا تضر ثبات لان الالف اذا كان بعد هاء ساكن
غير مشددة حذفت فليزول فيقال هكذا تضر ثبات فتعود
الى شكل كما قرئت منه فذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة
والحقوا الشديده وحصلوا بينهما وبين نون الصير
بالالف كراهية اجتماع الاشارة فقالوا هكذا تضر ثبات
قال ابن فلاح في الخفي فان قيل فقد وجد اجتماع الاشارة
في الحروف المتحركة حتى حذفت الحركة وادغمنا ومنه
كما حذفت احد الحرفين ومنه ما قيلت احد الحروف فقال
ذلك الاول مد واصله مدد وقال الثاني ظلمت
واصله ظلمت وقال الثالث تنقصت الباء واصلها
تنقصت فالاولى ان تستثقلها في الحروف المعقلة
فان اعتراض يزيد من اجتماع الاشارة يات وكسرات
فالحجج ان يان في النسب في تقدير الطرح كتابا التا نهت
ومن كراهية اجتماع المثلثين فتجوز الرجل والواو الله لوالي
الكسرة في هذا لم ينجوا عن الرجل وفي شرح الفصل
للسماوي لا يجوز ان انة زيد المنطلق يعين في شرح
عند سيبويه وذكر ان العرب اجتمعت ذلك كراهية
لا اجتماع المثلثين المستهين واجاز ذلك الكوفيون فان
فصلت بيني جاز ذلك بانثاق نحو انه عندنا ان زيدا
في الدار وتسن ذلك قال السمراني ان قيل لم وجب ضم

الاول في المصغر يبدل لما لم يكن تد من تغيير المصغر ليمتاز عن
المكبر بعلامة تلزم الالف على المصغر كان الضم اولى لانهم
قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضارب فلم يبق الا الكسرة او
الضم فاخترنا الضم لان الالف علامة المصغر وان وقع
بعدها حرف ليس حرف الاعتراب وجب تحريكه بالكسرة
فلو كسر والاول لاجتمعت كسرتان مع الالف فعدلوا الى الصفة
فان راي اجتماع الاشارة **اجرا** **اللازم بحري غير اللازم**
واجرا غير اللازم بحري **اللازم** عقد لذلك ان جنى بابا
في الحضاين وقال في الاول فوكه الجهرية الهلي
الاجل وقوله يشكو الوجع من الظلم والظلم وقوله
وان راي الحج الرواد **وا** **فوقوا** فواضرا بالجر او واردا
وكذلك تسمي ظاهر تضعيفه **تد** اعندنا على اجرا
اللازم بحري غير اللازم من الفصل نحو جعل ذلك وضربت
بكر كاشبه غير اللازم من ذلك باللام المتفصل نحو جعل
لك وضربت بكر فادع نحو ضرب بكر وجعلت هذا
شبه في اللفظ بشد ومدة واستغنى عن حروفه مما لم يفسد
ببارق **ومن** ذلك كما حكوه من قول بعضهم بيا بيا عوي
الكلب عونية وهذا عند **وا** ان كان لازما فانه اجري
بحري بيا بيا من باب طوب فعلة وهو قولك طوية
لقولك امارة جونية ولوية من الجوى والموى فاكسره
فان خففت حركة العين فاسكنتها قلت جوية طوية
وجوية ولوية فحجج العين ولم تعملها بالقلب
والادغام لان الحركة فيها عونية وعلى ذلك قالوا في

فعلان

فعلان من قويت قويات فان اسكنوا فتحوا العين ايضا
وتعربوا واللام ايضا وان زالت الكسرة من قبلها لانه
برادة في العين فذلك قالوا عوي الكلب عونية تشبها
بباب امارة جونية ولوية وقويات فان قلت فليقلوا
ايضا على قياس هذا طوبت النج طوية وشوية اللحم
شوية فالجواب انه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس
ما ذكرنا وان لم يستل عوي فيه من غير على طوي وشوي
بما لم يكن بحاشم وقائم منية يجب لها العدل بها الى جشم
وقم على ما ذكرنا وحاشم اذ لم يقولوا مثل ذلك ولا حتم وعلى
ان ترك الاستكثار بحاشم اعلان واستثقال هو انثا
ومن ذلك قراءة ابن سعود فقلنا له قولنا لينا وذلك انه
اجري حركة اللام هنا وان كانت لازمة بحرها اذا
كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى قل اللهم وفر العيشل
وقوله الشاعر
زيدنا ففان لا تشبهنا فاعا الله ذبنا والكتا الذي
وبروي خفا الله وبروي لا تشبهنا ان الله ونحوه
انثده ابو زيد من قول الشاعر
واطلس يمد يده الى الزاد اليته الطاف بنا والليل داجي العيا
فقلت لغير صاحب البيت ونحن على حوض دقان عوي
اي عوي الذب فيسر انت فلم يخل بحركة الراء فيه والعين
التي كانت حذفت لا لثقل الساكنين فذلك تشبيه
ابن سعود حركة اللام من قوله تعالى فقلنا وان كانت
لازمة بالحركة في النفا الساكنين في قل اللهم وقم الليل

وحركة الاطلاق الجارية بحري حركة التقابلها في سر ومثلها
قول الرضي في فتيحة **كلما** تجتهد البعيدة لم يملعوا ولم يخروا
بريد ولم يخفوا فلم يخل بضمه الميم واخرها بحري غير اللان
ثما وكونها وعينه فلم يرد والبعين المحذوف من لست
وان شئت قلت في هذين انما اكتفى بالحركة من الحرف
كما اكتفى الاخر كما مضى في قوله
كفاهم كفت ما تليق **رحم** جودا قاحري لقطب السيف
وقول الاخر بالذي ترو ان اي ترو ان ومن الثاني
وهو اجراء غير اللان بحري اللان لم يرد قول بعضهم في الاخر
اذا حذفت حركته لم يحركها البوعثمان ومن قال
الحرف قال حركة اللان غير لازمة انما هي لتخفيف الهزة
والتمتيع لهما كما يزعمون ونحو ذلك قول الآخر
وقد كنت تخفف حجت سحر احسية في لان منها بالهزة
فاسكن الهمزة التي كانت بحركة لا تنقل الى الساكنين في بحر
الان لما حركت لتخفيف اللان وعليه قوله من ترا قالوا
لان هيئت بالحق فاشيت واو قالوا لما حركت لام لان
والهزة الغوية قال لان باقرار الواو على حذفت لان
الحركة ما رضة لتخفيف وعلى القول الاول قوله الاخر
حذيت بي بزيد في سلك لان ان بي فزارة بن ذبيان
قد طرقت فاقتم با نساك **سكتا** سجا ذروا
اسكن عن سيم سكر لما حركت لام لان وقد كانت منصوبة
عند التحقيق في كسرة لان فاعتد حركة التخفيف
وان لم تكن لان وتبين ان تكون حرة الى عذر

في

خاند

وانما اهلك عا د ل في على هذه اللفظة وهي قولك سبت في
اوتج لان الحركة على هذا في اللان انما هي على قول من
قال الحرف وان كان حركتها على هذا ايضا جازي الا ان لا دغام
وان كان با به ان يكون في المتحرك فبما دغم ايضا في الساكن
فحرك في شدة هزة في غير راجل وعصى ونحو ذلك ومثله
ما انشد ابو زيد
الا يا هذ هذ بنمعي ارسك لان وصلك امر جديد
او عمن شوق رث في لام لان **وتما** عن على سمته قول الله
لما في تكنا هو الله ربي واصله كمن ان تخفف الهزة بحذفتها
والفاحر كتم على نون كمن فصارت لكنا فاجري فيه
غير اللان بحري اللان من سننقل التثنية من كمن
ناسك الاول وادغم في الثاني فصارت لكنا كما ترى وقياس
شدة من قرا قال لان تحذف الواو ولم يجعل بحركة اللان
ان يظهر النون لان حركة الثانية غير لازمة فيقول
لكنا بالانطواء فنقول في تخفيف حوا **تج** وجال جوبة
وجبل يصيح حوا الدين هنا ولا يقلبان لما كانت حركتهما
غير لازمة **وسى** ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ولؤلؤ
نصيح الواو هنا وان سكت قبل ايا من قبل ان
التعدي فيها الهزة وادغم اياه وكذلك ايضا في حوسى
لنقد برن الهزة وادغم اياه **وسالت** انا على نقلت
وفي تخفيف شى وعما كذلك **وسالت** انا على نقلت
من اجري غير اللان بحري فقال لكنا كيف قياس قوله
اذا حذفت بحر جوبة وجيال اقبل فيقول جابيه

اللازم

وجال اريقم على التفعيل فيقول جوبة وجيل قاله القلب
لما لا سبيل اليه واسا الى انه اعظم من اللان عام فلا يند
عليه **فان قيل** فقد قلبت العرب الحرف لتخفيف وذلك
قول بعضهم **رؤيا** ورؤية فتخفيف رؤيا ورؤية **قيل**
الزق انك لما صرت الى لفظ رؤيا ورؤية قلبت الواو
الى الي فصارت رؤيا ورؤية انما قلبت حرفا الى اخر كان
هو الا ترى الى قوة ضم الواو الى الي ولقد هاهنا الان
فكانت لما قلبت يتم على الحرف فحسبته ولم تقلبه لان الواو
كانت هي الي فتمت وليست كذلك الا ان لم يقدح
عنه بالاحكام الكثيرة التي قد احطن بها على قال ويجري
من كل واحد من الفريقين بحري صاحب كثير وفيها معنى
كفاية انتهى **وفي** تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال
ابن هشام الخضر اوى اجرب العرب حركات الاعراب
من ربه على ابدال بحري الحركة اللازمة لكون حرفا لا يجر
من حركة فلهذا لك قالوا عصى ورجا كما قالوا قال وما ع
فذلك قالوا بحري ويرى كما قالوا في المامى رعى وغيره
اجزا المنصل بحري **والمنفصل** **والاجزا المنفصل بحري المنصل**
عقد ابن جني في الخصائص بابا لذلك قال من الاول
قوله ان قيل يقوم فاشيت فذا بيان بيان شيت
ذلك وجعل ذلك انما احسن من قوله الحمد لله العلى الاجل
وايه لان ذلك انما يظهر من قوله العلى واجزا
اقتتل واستم يستحسن وعن غير ضرورة وكذلك قال
قوله لم يضر بونى وهي يضر بانى اجري وان كان متصلا

بحري

بحري يضر بانى **نعم** ويشتمون نافعاً ووجه التشبه بينهما
ان نون الاعراب كونه لا يكثر ان يكون بعد هائون لا تريب
انك تقول يضر بانى **زيدا** ويكرهونك ولا تكثر هيا ايضا
تقول يضر بانى **وتن** ادغم نحو هذا واجزا من المشكك
في كلمة واحدة فقال يضر بانى **وقيل** انما جوت فانه يدغم
ايضا نحو **اقنيل** فيقول قنيل وقنيل من يقول قنيل وقنيل
من يقول قنيل وقنيل من يقول قنيل وقنيل من يقول قنيل
فثبتت الهزة الوصل مع حركة اللان لما كانت الحركة عارضة
للتفتت والانتقال كسكت **وسى** الثاني قوله ها الله اجري
بحري دابة وكذلك قراءة من قرأ ولا تلتجوا وحي اذا ادركوا
فيها ومنه عندي قول البراجز
في ابي يومى من الموت اوفى **ايوم** لم يقدرا يوم قدور
كذا انشد ابو زيد يقدري بفتح الراء وقال اراد النون الخفيفة
تخذها وحذف نون التوكيد وميمها من علاماته حار
عندنا بحري ادغم المالحق في انه نقص الغرض اذا كان
التوكيد من نظام الاسهاب والاطاب والحذف من نظام
الاختصار والايحسان **كن** القول فيه عندي انه اراد ايوم
لم يقدرا يوم قدور **سكت** خفف هزة ادغم فيها والحق حركتها
على راء يقدرا **سكت** لا يفت لا تنقل الساكنين فانقلت
بهمزة فصارت يقدرا **سكت** واختار النسخة اتباعا لفتح
الراء ونحو من هذا التخفيف قوله في امرأة والكاه اذا
خفت الهزة المرأة **وسكت** ذكرت الشيخ ابا على
بمئة امة يصنع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز في

استغنى فيها بلفظ الافراد عن الجمع لتقليل التانيث بخلاف
 العدد فجاء الاخر على الاول كما قالوا ثلاثه رجال **وقال**
 بنى على الاختصار عشرة **وقال** الشيخ جال الدين بن همام
 في تذكرته باب التفسير في الجارح لانهم استغنوا بيا وتبين
 كلمة عن وصف المسمى بالصغير بعد ذكر اسمه الا ان كان ما لا
 يوصف لا يجوز تصغيره وقد ذكر على ان التصغير بعد ول
 به عن الوصف **وقال** الا انه ليس الموصوف من التصغير وصف
 بالشيء بالصفة على جهة الاختصار **وقال** ابن يقطين في
 شرح المفصل وصاحب البسيط انما اتى بالاعلام للاختصار
 وترك التطويل سببا اذا لم يأت الاثر انما لولا العلم
 لا يحتاج اذا اردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه
 ان تعد صفاته حتى يعرف المخاطب فاعلم العلم عن ذلك
 اجمع **قال** صاحب البسيط ولهذا المعنى قال النحاة العلم
 عبارة عن مجموع صفات وقال صاحب البسيط فالله ومنع
 اسم الافعال الاختصار والمبالغة انما الاختصار فانما
 بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى المجرى نحو صر يا زيد
 وصر يا هذو وصر يا زيدان وصر يا زيدون وصر
 يا هذات ولو جئت يسمى بهذه اللفظة لكانت اسكت واسكت
 واسكت واسكت واسكت **قال** المبالغة فتدبر في لفظها
 فان هيئات المبلغ في الدلالة على المعدن بقدر ذلك
 باقيا ولولا ارادة الاختصار والمبالغة لكانت الافعال
 التي هي مسمى بها تعني بن وصفها **وقال** الشيخ جال الدين
 ابن النحاس في التعليقة على الترتيب كان الاصل ان يوضع

لكل

لكل موث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا حوتان وحدي وعناق
 وحمل وفضل وحضان وحجالي غير ذلك فكيف خافوا ان تكسر
 عليهم الالفاظ ويطول عليهم الامر فاختصروا ذلك بان اتوا
 بعلاية فزواها بجم المذكر والمؤنث تارة في الصفة كضارب
 وضاربة وتارة في الاسم كما مر في وامرأة وتارة في
 الحقيقي وبدلوا بدلة في غير الحقيقي كزوا وذا ذلك
 الى ان جمعوا في الترتيب بين اللفظ والعلامة للتاكيد وحرصوا
 على المبين فقالوا كبش ونجعة وحمل وناقعة ونبل
 وبنية **وقال** ابن القوام في شرحه في شرحه في شرحه في شرحه
 وصف في المعنى وفائدة الاختصار فاذا قلت زيدا حمل
 التكبير والتصغير قال اردت تخصيصه قلت رجل صغير
 فان اردت مع الاختصار قلت رجلا ولذا لا يصحز الحمل
وقال ابن النحاس فان قيل فما فائدة العدل فالجواب ان عمر
 اخضر من عامر وقات السلوليين في شرحه المجرولية الفاعل
 اذا كان مخاطبا في اسره وجهان (أحدهما ان يبنى فعل الفاعل
 بها على صيغة ما بالامر وهو بن الفعل وما هو بمعناه نحو فم
 واقعد والساني ان يدخل الامر لطلب على فعله المضارع فيقال
 لعمري ولتقعد والاحود الاول لانه اخضر واستغنوا بالاختصار
 عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل
 في قولك قمت ولم يقول قدامنا وقمت ولم يقولوا قدامنا
 الا انه قد جاء المستغنى عنه في الامر ولم يبق في الضمير
 في حال السعة **وقال** في البسيط لما كان الفعل يدل
 على المعدن يكتفى به على الترتيب بتصغيره وعلى المكان

الافعال طلب الاختصار ولذا كان اصل وصفها ان تكون على
 حرف واحد وفيها وكما ومنع موديا معنى الفعل واختصر في
 حروف وصفه لانه سبب لفظ **وقال** ابن همام في حواشي
 التسهيل لا يجوز حذف جواب اما لان شرطها حذف فلو حذف
 الجواب اخلا كان انما ضاربا **وقال** صاحب البسيط يمتنع
 عن حذف حروف المعاني وعدم زيارتها لان وصفها
 للدلالة على المعاني فاذا حذف الحذف فها بالمعنى الذي
 وضعت له فاذا حكم بزيادتها في ذلك وصفها للدلالة
 على المعنى ولا يلزم جارا بالحوروف اختصارا عن الجمل التي
 تدل على معانيها ونحو وضع للاختصار لا يجوز حذف
 ولا الحكم بزيادتها فلهذا لم يمتنع البعض بضمير الى التاويل
 كما يمكن صيغة من الحكم بزيادته او الحذف **وقال** ابن جني
 في الخصائص تفسير قول ابن بكر انما دخلت الكلام لضرب
 من الاختصار انك اذا قلت ناعما زيد فقد اغنت ناعما
 التي وهي حذو فعل وقاميل واذا قلت قام القوم الا زيدا
 فقد نابت الاعن استثنى واذا قلت قام زيد وعمرو
 فقد نابت الواو على اعطى وكذا انبت نابت عن اثنى وهذا
 عن استغنائه وتبناه في قولك ليس زيد بها نابت
 عن حق والبيت وغير ذلك في قولك اسكت بالحقيل
 نابت عن مباشره والمصنعة يدى له ومن في قولك
 اكلت من الطعام نابت عن البعض اي اكلت بعض
 الطعام ولذا نبت بغيره ما لم يسمه فاذا كانت هذه
 الحروف نوابها هو اكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز

القياس

بمعناه اشتق منه اسم المصدر ولما كان الفعل وزنا من طلب
 للاختصار كما لا يجوز لانهم لو لم يشتقوا منه اسما لها لزم
 الاتيان بالفعل ولفظ المكان والزمان وغيره ذهب بعضهم
 الى ان نابه شيء وثلاث فربما يبعد عن عدد سكر
 طلب المبالغة ولا اختصار **وقال** صاحب البسيط طلب
 التبعين بالهاء الى الهزة واطربا للاختصار لان قولك
 فزيد عنده ك امره واخضر من قولك ايج المرحلين عنده
 زيد وعمرو **وقال** ابن يعقوب فصل سبويه في القاب
 حركات الاقارب والقاب حركات الناقص الاول رفعها
 ونصبها وجرا وحذفها والمباينة ضاها ونحوا وكسرها ووقفها
 للفرق والاعن على ان يقال ضمة حذو ناعما ونحوه
 فكان في التسمية فائدة الايجاز ولا اختصار **اختصار**
المختصر لا يجوز لانه انما هو من لا يجوز حذف الحرف
 قاسا قال ابن جني في المحتجب اخبرنا ابو علي قال قال
 ابن بكر حذو الحروف ليس ثباتا لحوروف انما دخلت الكلام
 لضرب من الاختصار ولو ذهب تخذنها لكانت مختصرا
 لها هي ايضا واختصار المختصر انما هو من كسر
 انما لم يجز حذف المصدر والحال اذا كان يدلان اللفظ
 بفعلها ولا الحال الثانية عن الحذف ولا اسم الفعل دون
 معموله لانه اختصار للفعل ونحو شرح التسهيل لا يجز
 حبان لا يجوز حذف لانه لا سيما لان حذف الحرف ضار في
 عن القياس فلا ينبغي ان يقال بئى منه الا حيث سمع وسبب
 ذلك انه لم يتوكله ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من

لم يجز

الافعال

ان قيل في شي من الفضلات الظرف والحق والتميز والاشتراك
 وغير ذلك وقيل انهم قد انا بوجه في الكلام الطويل الحرف
 من الاختصاص فلو اعلوها لتفصل ما جمعه وبما جمعا
 عما التزويه **وقال** ابن جني في حذف الحرف يا باه القاس
 لان الحروف اثنان جئ بهما اختصارا ويا بيه عن الافعال
 في الثانية نائية عن التي وهرة الاستعانة نائية عن استينهم
 وحروف العطف نائية عن اعطى وحروف الندا نائية
 عن انا دي فاذا اخذت حذفها كان اختصارا مختصرا
 وهو حيا في الا اندود حذف حرف الندا كقوة الدلالة
 على المحذوف فصارت القياس الدال على التلخيص **وقال**
 ايضا ليس لا اصل في الحروف المحذوف الا ان يكون مضاعفا
 فيجوز حذفه ورتب اذا اجتمع ثلثان وحذف احدها
 فالمحذوف الاول او الثاني فيه **فروع** احدها اذا
 اجتمع ثلثان التواتر ونون الرفع كان حذف احدها
 تخفيفا نحو انا جري ويا بروي وهما المحذوف ثلث
 الرفع او الواقية خلافا ذهب سيبويه الى الاول
 ورجحنا ان كان ثلثان نون الرفع قد تحذف بلا سبب لقول
 ابن اسرى وبيتته تدل على لم يحد ذلك في نون الواقية
 وحذف ما عهد حذفه او لا نأينا نائية عن النية وقد
 عهد حذفها تخفيفا في عود الله يا سكر ويا سكر
 في قرعة من سكن والاحكام ولا نأينا حركة ونون الواقية
 كلمة وحذف الجزء اسهل وحذف المبداء والفاء في انا جري
 وابن جني واكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط واما هشام

مقابلة البنية
 وهو بالعبرية
 الذي

اي

اي الثاني لانها لا تدل على اعراب فكما ستاوي بالحذف ولا نأينا
 دخلت لتغير عام ونون الرفع قد حذف ليعادل في لوكات المحذوف
 لزم وجود موثر بلا انشراح الكانه ولان الثقل نأينا في الثانية
 فهي اثنان بالحذف **الثاني** اذا اجتمع ثلثان الواقية ونون ان
 وان وكما يتوكلن جاز حذف احدها وفي المحذوف ثلثان
 احدها نون الواقية وعليه الجمهور وقيل نون ان لان
 نون الواقية دخلت للمفرد لا محذوف ثلثا خالف هل المحذوف
 الاولي المدغم لانها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف
 او الثانية المدغم فيها لانها طرف على قولين صحيح ابو المعاني
 الباب او لما **الثالث** اذا اجتمع ثلثان الضمير ونون الحروف
 الاربعة المذكورة جاز حذف احدها نحو اننا وكنا وهما
 المحذوف الاولي المدغم او الثانية المدغم فيها فيها القولان
 السانقان ولم يجزها القول بان المحذوف ثلثان الضمير
 لانها اسم فلا يحذف **ثم** رايت ابن الصايغ قال في تذكرته
 في كلام ابي علي في الافعال ما يدل على ان المحذوف ثلث
 ضمير النصب في قولنا كانا وقتنا تنقل في قولنا هي كلم قال
 ذلك على لسان ابي الصايغ نقل عن ابي بكر بن قتيبة لم يذهب
 في ثلث المحذوف من لاه الاملا الاصلية لام الاضافة كذهب
 اليه سيبويه وقال لان ما ورد من هذه المكررات ان
 يحذف للاستئصال ولما يقع الاستئصال فيا يتكرر لا في
 المبدوء به الاول **ثم** قال عقب ذلك والذي رجحه ابو علي
 ان المحذوف من اننا وكانا انما هو النون الواسطة دون
 نون الضمير قال لانه عهد حذفها دون حذف الضمير

عن ذلك من ان
 لا اصلية
 انما هي
 في قولنا
 اننا

الرابع اذا اجتمع ثلثان الواقية ونون الاناث نحو بيو الغايات
 اذا فليمنه والاصل فليمنه تحذف احد النونين واختلف
 في المحذوف فقال المبدوء في نون الواقية لان الاولي ضمير
 فاعل لا يليق بها المحذوف ورجحه ابن جني والمختار وحيان
 وابن هشام وفي البسيط انه محذوف عليه وقال سيبويه في نون
 الاناث واختاره ابن مالك قياسا على ما روي في قوله اوجان
 بانه قياس على قوله في **القاسم** المضارع المبدوء بالان
 اذا كان ثانيا في نحو تنقل وتكلم يجوز الاقتصار فيه على
 احدي النونين وهما المحذوف الاولي او الثاني قولان اصحهما
 الثاني وعليه البصائر لان الاولي في الرفع على معنى وهو
 المضارعة ورجحه ابن مالك في شرح الكافية لان الاستئصال
 في اجتماع المثلثين انما يحصل عند المعلق بها بينهما فكان هو
 الاحق بالحذف **قال** وقد يفعل ذلك بما صدر فيه نوعان
 كقراءة بعضهم وقيل للملاكية تنزيلا **قال** وفي هذه القراءة
 دليل على ان المحذوف من الثاني هي الثانية لان المحذوف
 من الثاني هو الثانية لان المحذوف من النونين في القراءة
 انما هي الثانية ورجحه الزجاني في شرح الهادي بان الثانية
 هي التي تليق بالاستئصال وقد عزم في تذكرته فلما لحقها الاعلال
 دون الاولي لحقها المحذوف دون الاولي اذا المحذوف مثل
 الاعلال **انما** نقل المضاعف على وزن فاعل نحو فل
 ومن واحسن اذا اسند الى الضمير لا تحرك نحو فلان وسيت
 واحسست جاز حذف احد حرفي التضعيف فيها لثالث
 وسبب واجست وهما المحذوف الاولي وهو العين او الثاني

وهو

وهو الاملا قولان اصحهما الاول وبه جزم في التسهيل **وقال**
 ابو علي في الاعمال قد حذف الاول من الحروف المتكررة كحذف
 من الثاني وذلك قولهم ظلمت ومست ويحذف ذلك **فان قيل**
 ما يدل على ان المحذوف الاول **فيل** قول من قال ظلمت
 ومست قال في حركة العين المحذوف فلة على الثاني كما اننا
 في خفت وفتحت وظلمت ولوكات المحذوف اللام وفي العين
 لا تحرك ما قبل الضمير فلهذا قلب الاول من المتكررة نحو
 دينار كما قلبت ان في نحو تظنيت وتفتنيت وضممت
 الحزة الاولى كما غففت الثانية نحو جاء اشراط **التاسع**
 تاسعا اذا خففت يا وهما كقولهم في بالحقود وبالايمان
 لا سيما عهد وبانين اعظم الترتيب قبل المحذوف اليها الاولي
 وهي العين او الثانية ونون اللام اختار ابن جني الثاني وابو
 حيان الاول **وقال** ابن ابيان في شرح الفصول واعلم انه
 قد جاز في تخفيف شي من لاسما الا انهم لم ينقصوا على المحذوف
 منها لعل هو عيبها او لامها والذي يقتضيه القياس ان
 يكون المحذوف اللام لان الحذف اعملال في الاعلال في اللام
 شايع كشيء يخلو في العين وبعضهم يعم بهم حذف الالف
 الاولي لانه من احد لهما اثنان في اللام وعليه اهل
 الاذنين وهو الظاهر والثاني الاول وهي العين وعليه
 اهل قرطبة مكنونا والثانية مكنونة لا تحرك اثنان من
 الساكن فكانت الاولي اولى بالحذف لصغرها واكثر في
 انها زائدة والزيادة اولى من الاصلية بالحذف ولما حذف
 اليها الاخيرة لم ترد اليها اصلها لارادة المحذوف انتهى

والاولى بقلية
 عن واصلية

وفي الكلام الاخير نظر **الساكن** باب الاشارة الخمسة اذا اكد
 لم يولد المشددة نحو **الساكن** ليضرب فانهم يجمع فيه ثلاث
 ثوابت ثوبن اربع والواو المشددة وحذفت واحدة وهي
 ثوبن اربع كما جزموا به ولم يحكموا فيه خلافا **التاسع** ذو يجمع
 صاحب اصله عند الخليل ذو يوزن فعل وهذا من كيسان
 ذو وبالفتح تحذف الواو والياء قال ابو حيان وفي المحذوف
 ثوبان احدهما الساكن وهو اللام وعليه اهل الاندلس وهو
 الظاهر والساكن الاولي وهو المعر وعليه اهل قرطبة
العاشر قال السمعاني الصايغ في قوله ايما الصايغ عنهم وعنى
 ليست من قيس ولا قيس بن النعمان ذكره ان المحذوف
 من صغى وعنى ثوبن الوقاية ويحتمل ان تكون باقية وثوبن
 من وعنى هي المحذوفة الا ان يقال ان الحروف بعيدة عن
 الحذف منها **الحادي عشر** في المشا ربما عند البحر بين
 ثلاثية الوضع والهاء متصلة عن ياعندا الاكثر وعنى واوعند
 الامم اخري ولا يمانع في اتفاق جزموا بان المحذوف في اللام
 ولم يحكموا فيه خلافا سخر راي الخلاف في تحريكها في البسيط
 قال اكثر النحاة على ان المحذوف لانه لا يما طرف في الحق بالتحذف
 ثابسا على الاعلال ولا تحذف في اللام اكثر من حذف العيون
 تنقلق الحكم بالاعم اولي **وهذه** من قال المحذوف عينه والمو
 لانه لان العين ساكنة والساكن اضعف من المتحرك فيوافق
 بالتحذف ولا يولد ان المحذوف لانه لم يولد عليه الف لان
 العين تكون ساكنة فلا توجد عليها علتة للثبوت والساكن اللام
 لا يتحرك فاذا حذفت العين وجدت علتة لاعلال وهو

محرك

تحرك حرف العلة وانتاج ما قبله **الثاني عشر** قال بدر الدين
 ابن مالك في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين نزوح
 ويحان ان اصل الناء اخلة على ان كاي واخرت للزوم
 الفصل بين اما والفاء فالتقيا فان فاما وفا جراب
 ان تحذف الثانية جلا على اكثر الحذفين نظاير **الثالث**
عشر اذا صغرت كسا قلت كسيبي وقد اجمع فيه ثلاث
 يات ياء الصغير والياء المتصلة عن الالف والياء المتصلة
 التي هي لام الكلمة فتحذف احدها وهما المحذوف اليها الاخر
 التي هي لام الكلمة والياء المتصلة عن الالف لولا ان نصب
 سيبويه على الاول كذا انقلبه ابو حيان بعد ان جزموا بان في
الرابع عشر اذا انسبت الى خطيب وببيت وسيد حذفت
 احدى اليين فقلت طيب وسيدى تخفيف جزموا بان في
 المحذوفة الثانية لا اولى كذا جزمه ابن مالك وابو حيان
 بان موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات فكل من
 حذفت المتحركة اولى وقال الزحرف في الفائق هين ولين
 مختلفان من هين ولين والمحذوف من يايها الا ولين
 وقيل الثانية **التاسع عشر** يجوز حذف احدى اليين في
 قال الشاعر تنظرت نسر والساكنين ايها وقد جزموا بان
 جني قوله القديان المحذوف الثانية من هين وهي اللام فحذف
 العين قال ولقد ابيت الاخرى صاكنة كما كانت **السادس**
عشر اذا اجمع هزة الاستفهام مع هزة قطع غنى اسم من في
 الكس فانما ترم بالث واحد وتحذف الاخرى اذا في حنط
 المحسن واختل في المحذوفة فتقبل الاولي وعلمية كسابي

في كل من كان له في
 في كل من كان له في
 في كل من كان له في
 في كل من كان له في
 في كل من كان له في
 في كل من كان له في
 في كل من كان له في
 في كل من كان له في
 في كل من كان له في
 في كل من كان له في

ان الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعلمية الفاعل
 وان كيسان لان بها حصل الاستغناء ولا تماثل في التثنية
 اولى بالتحذف لان الاولي حرف مهيى اولى بالثبوت
الثاني عشر اذا وقف على المقصور المثنون نحو راي عصا
 وقف عليه بالالف قال ابن الجوزي وكان في التثنية لسان لام
 الكلمة والالف التي هي بدل من التثنية كما في راي زيدا في
 الوقف قال وحذفت احدى اليين لانه لا يمكن اجتماع
 اليين في الالف والمحذوف هي الاولي عند سيبويه والباقية
 التي هي بدل من التثنية قال وكانت الاولي اولى بالتحذف
 لان الطاء يميز حكم الالف بت قال فان كان المقصور غير
 سكون نحو راي عصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا **وفي**
 شرح الايضاح لابن الحسن بن ابي اربعه اختلاف الخواري
 في هذه الالف الموجودة في الوقف فظاهر من كلام سيبويه
 انها الالف الاصلية لان التثنية ذهب في الوقف في الاحوال
 الثلاثة في الرفع والنصب والمجرى حذفت الالف الاصلية
 لزوال تالها **والثاني عشر** في الما زبي الى انما بدل من
 التثنية فتحذف في المنظر فعنى في الاحوال الثلاثة بمنزلة
 زبي في قوله راي زيدا وذهب ابو علي الناصبي الى انها
 في الرفع والخفض بدل عن الالف الاصلية لزوال التثنية
 وفي النصب بدل عن التثنية **الثاني عشر** في النصب وتبين
 اذا انسبت اليها قلت تحوي وثاوية تحذف احدى اليين
 وتقلب الاخرى واوايا المحذوفة هي الاولي التي هي عن
 الكلمة والباقية المتصلة هي الثانية هو لام الكلمة جزموا

ابو حيان

والله ذهب ابن مالك وذو صواب الاخصس والفر الى ان المحذوف
عين الكلمة **الرجوع والرجوع** باب فاعول المحذوف العين نحو
سمع وصوت اصلها سيع وصعورون ففعل بها فاعول بها
واستقامت من فعل حركة الياء والواو الي استقامت قبلها
فالتنقيس كان الاصل عين الكلمة والثاني واو فاعول
الزائدة فوجب حذف احد هما واختلف في ايها حذف ذهب
الخليل وسيبويه الى ان المحذوف واو فاعول لزيادتها
ولتربطها من اطراف وفذهب الاخفش الى ان المحذوف عين
الكلمة لان واو فاعول لعين ولان الساكنين اذا التقيا
في كلمة حذف الاول **الخامس والعشرون** يستحي بيأتين
فألفه الحجازي زواكهم فتقول يستحي بيأ واحدة قال في
التسهيل فحذف عين احدى الياءين قال ابو حيان انما التحي
هي لام الكلمة وانما التي هي عين الكلمة احذف لام الكلمة
فلان الاطلاق محل التنبيه فلما حذف بقى يستحي بحال محذوف
فتقول حركة الياء الى التي هي في الكلمة وسكنت الياء وانما
حذف عين الكلمة فقبل نقل حركة الياء التي هي لام عين الي
الحال فالتنقيس كان زواكهم التي هي عين واو التي هي لام حذف
الاولى لا تنق السكتين فبقي التنقيس الاول يكون وزن
الكلمة يستفتح وعلي الثاني يكون وزنها يستفتح **الخامس**
والعشرون باب صماكي وعذراكي من لغات الهند يد
وهو الاصل والاختلاف هرويان نقل الجمع مع نقل التنزيه
ثم الاول بال حذف الياء التي هي بدل من ان الدلالة قد عجز
حذفها ولان الكلمة محاسنة فالمبدلة من الياء الثانية

بمنزلة

بمنزلة الاصل في حق بالثبوت وقابلها حق بالحذف قاله
في البسيط **السادس والعشرون** تارة ابن جيبين سوا عليه سم
انذرهم حذف احدى الهزتين قال ابن جين في المحتسب المحذوف
الاولي وهي هزة الاستعظام قال فان قيل فاعول المحذوف
الثانية قيل قد ثبت جواز حذف الاستعظام ولو كان حذف
هزة الفعل في الماضي فبعد **الثامن والعشرون** باب جاء وايا
اسم فاعول من حاء وشاة اصله حله وشاة لان لام الفعل
هزة فذهب الخليل ان الهزة الاولى هي لام الفعل قد ثبت الي
وضع العين كما ثبت في شاك وشار فذهب سيبويه هي
عين الفعل استعمل اجتماع الهزتين قبلها لاختلافها علي
حركة ما قبلها وهي لام الفعل عده ثم فعل به فاعول بقاض
موزنه على هذا فاعول وعلى مذهبا الخليل فاعول لا يتقلب
والله الى ان في المحذوف قولين قول سيبويه اللام وقول
الخليل العين **الثاني** **سبع والعشرون** باب يارب يارب ابعلا
وبين ذراعين وجهته الاحد في المحذوف خلافا قال المبرد الاول
وقال سيبويه الثاني وجهه ان هشام قال ابن الخناس في
التعليق قوله قطع ثم يدور اصل في قالها اجعل على ان
هشام يضاف اليه محذوفان احدهما واختلفوا من يما حذف
فذهب سيبويه حذف من الثاني وهو سهل لا يثبت فيه
وضع ظاهر موضع بصره وليس فيه اكثر من الفصل بين
المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك وتصح
كون التبدل يكون مقدما على المدلول عليه وذهب المبرد
ان المحذوف من الاول وان رجل يضاف اليه من المذكور

وبعد بصفة اليه من قالها اخرى محذوفة ويلزم ان يكون
قد وضع الظاهر موضع المصراع الاصل يدين قالها ورجله
وحسن ذلك عنده كون الاول معدوما في اللفظ فله
يستكره لذلك انتهى **الثلاثون** يجوز زيد وعمر وقام فذهب
سيبويه ان المحذوف من الاول مع ان مذهبه في نحو يارب
زيد ابعلا ان المحذوف من الثاني **قال** ابن الحاجب انما
اعترض بالمضاف الثاني بين المتعديتين ليعني المضاف
اليه المذكور في اللفظ عوضا عما ذهبت وانما هذا لو كانت
قائم خيرا من الاول لوقع في موضعه او لا ضرر في دعواها خيرا
اذ كان الخبر محذوف بلا معنى من نحو زيد قائم وعمر من غير فتح
في ذلك انتهى وقيل ايضا كل من التبدل من عامل في الخبر
فالاولي اعمال الثاني لترتيب قال ابن هشام ويلزم من هذا
التعليل ان يقال بذلك في مسئلة الاضافة قال والخلاف
انما هو عند التردد ولا فلا تردد في ان المحذوف من الاول
في قولهم نحن بما عهدنا وانت بما عهدك راض وقيل الثاني في قوله
فاني وقيل بالعربي **الحادي والثلاثون** ذات اصلها
ذوثة فخركت الواو والياء قبلت كل منهما انما فالتنقيس كانت
محذوفة حادها قال ابن هشام في تذكرية وينبغي ان ينظر هل
المحذوف منها الاو او الثاني فقياس قول سيبويه
والخليل في اقامته واستقامة ان يكون المحذوف الاول
وقياس قولهما في مثل مصور ان يكون المحذوف الثانية
الثاني والثلاثون قولهم لاه ابوك في سبأ بكون قاله الشاويين
في محذوفه على كتاب سيبويه فذهب ان المحذوف حرف الجر

واللام

واللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة
ولام الله الاصلية والمباعدة لاه المحذوف تحت روا الي اصلها
كل تنقيح المصراع وقد اولى لان في مذهبه حذف الحار
وايقا عليه وهو مع ذلك حرف يعني وانما ان قاله احد حرف
العين بل حذفنا لا معنى له قال الشاويين وهذا الناهب
قد وافق في حذف اللام المعرفة وقبل التنقيح بين حرف
الجر وحرف الاصل فزعم ان المحذوف حرف الجر وزعم
ان المحذوف اللام الاصلية ورجح مذهبه بان حرف الجر
لمعنى فغير انما عليه وينبغي ان يترجح مذهبا لا يثبت
حرف الجر محذوف وعلمه سبق في نحو خير عافان الله وفي مذهبه
فتح اللام ونحن نبقى الكلام على ظاهره وايضا فان الذين
ينسخون اللام الجارية قوم باعياهم لا يفعل عنهم ذلك وجميع
الوق يتولون لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست الجارية
ولي كانت الجارية لما فتحها لاهن من لغته ان يقول المال لزيد
ولهم فزيدا يويد فاذهبنا اليه انتهى **الثالث والثلاثون**
لان اصله اواة ثم قيل حذفنا لان هذا الواو وقيل الواو
الثاني وقيل بل حذف الواو وقيل لا اليه بعد ما فترقت
بعد الهزة حكاه في البسيط **فصل في نظائر ذلك**
وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلج الجون في اع
الحرفين من المصاعف هو الياء فذهب الخليل الى ان الزايد
هو الاول فاللام لاو من سلم هي الزائدة وكذلك الزايد
الاولي من بلز وذهب بعض فاما ذكره الفارسي عن ان
الثاني هو الزايد محبة الخليل ان المثال الاول قد وقع نوعا

من

بكثر فيها اميات الزوايد وهو اي والواو والالف الا ترى انما
 تقع الزايدة ساكنة ثالثة نحو حوقل وصيقل وكاهل وثالثة
 نحو تاب وفجوز وقصيب فاذا جعلنا الاولى من شمل وبلز
 زايدة كانت واقعة موقع الحروف وكذلك في قوله وسك
 اشبه ما تحرك فيه المضاعف الاول هو الزايدة عند الخليل
 وحجج يونس ان المثال الثاني يقع موقعاً يكثر فيه اميات
 الزايدة الا ترى ان الواو والياء يزدان به متحركين نحو حوقل
 وعشر قد ابدع في كنهه ورع في فاداه ان المثال الثاني في قوله
 وبلز زايدة كان واقعة موقع هذه الحروف فان ابوحيان
 ولا حجة فيه استدل به الخليل ويونس لا تليق فيه الزايدة
 الساكنة بالاشارة بالنظير وانما سببويه قد حكم بان
 المثال الثاني هو الزايدة في قوله وسك وكذا الوجهين صواب
 وبذهب هذا يدل على احتمال الوجهين واختلف في الصحيح
 فذهب الناصبي الى ان الصحيح ذهب سببويه واستدل
 على ذلك بوجود اسمعك واثنين في وجهيهما في كلامهم
 قال وذلك لان النون في اسمعك من الزايدة لم توجد في
 بين اصلين نحو اخرج فينبغي ان يكون ما الحذف في المثالين
 بين اصلين لئلا يخلو المحقق المحقق ولا يمكن ذلك الا
 بجعل الاول هو الاصل والثاني هو الزايدة واذا ثبت ذلك
 في هذا جلت سائر المضاعفات عليهم وذهب ابن عصفور
 الى ان الصحيح ذهب الخليل يربط بين احدهما قوله الوو
 في تصغير صحيح صحيح فخذوا الخاء الاولى فثبت ان
 الزايدة لا يجوز حذف الاصل وانما الزايدة وانما في

ان

ان العيب اذا انصرفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف لا يكون
 الا زايدة نحو عثول وعقمتا الا ترى ان الواو والياء لهما صلة
 بين العيين زائدان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزايد من
 الحان في صحيح هي الاولى لانها فاصلة بين العيين فلا
 ينبغي ان تكون اصلاً لئلا يكون في ذلك كسر لما استقر في
 كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العيين الا بحرف زائد
 واذا ثبت ان الزايد من المثليين في هذه من الموصفين هو
 الاول جلت سائر المواضع عليها وذهب اخرون والصلوبين
 الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سببويه **وهذه**
 ابن مالك في تفصيل فكم بزيادة المثال الثاني في صحيح
 وخوه والمثال الثاني في مبريس وان المثال الثاني في نحو
 اقنسس والاول في نحو اولي بالزايدة **قال** ابوحيان
 وهذا التفصيل الذي ذكره ليس بذهب لاحد وانما هو
 احاديث قول ثالث جريا على عادته **وهذه** البسيطة اختلف فيه
 في تقدير هل الزايد فيه الدال الاولى او الثانية فعلى
 الاول يقال في تصغيره فثبتت بحذف الواو مع الدال لان
 الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني في ثبوتها بقليل لانها
 رابعة فلا تحذف **فذهب** باب اقنسس قال ابن مالك
 ثاني المثليين فيه اولي بالزايدة لوقوعه بوقع الذي اخرجني
 قال ابوحيان جهة الاولوية انما الحان اخرجني باخرجني
 واخرجني من باب المثالين بانوا بالزايدة الذي لا يخلو
 الاخر اوهي الالف وكذلك كما جى به للاحاق في هذا
 النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل لما في اقنسس

انما هي السين الثانية فلهذا حكم عليها بانها الزايدة ليجري
 باب المثالين في الاحاق بحرف واحد الا ترى انما مشتقات
 من الحرب والتقصير فلهذا كان الاولى ان تكون السين
 الثانية هي الزايدة **وهذه** ايضا قال ابوحيان سادس
 شفيهاً في الدين بن الخاس عن قولهم هاء دالة بالتشديد
 كما النون المنبذة فقلت له الاولى فقال قال الناصبي في التكرم
 هي الثانية لئلا يفسد بين الف التثنية ونونها ولا يفسد
 بينهما قلت لم يكثر العمل في ذلك لانا نكون زيدا نونا معك
 ثم اسكننا الاولى واجمعنا او زونا هاء ساكنة ثم اسكننا الاولى
 وادعنا فحركات لاجل الادغام بالكسر على اصل التثنية
 الساكنين وهي ما ذكرناه نكون زونا نونا ساكنة وادعنا
 فقط فهذا اولى عندى لقلة اهل سطر ظهوري تقويته ايضا
 بان الالف والنون ليستا سلاطين في نكرة الفصل بينهما
 الا ترى ان التثنية كانتا بالحدف والاصنافه وتقصير
 وقال الصلوبين قال بعضا الهوين ان النون الثانية
 بدل من اللام في حرفه من ذاك من ذلك قول زهير
 اراي اذا مايت على هوى فتم اذا اصبحنا صميت غاديا
 وقوله الاخر فرات ما فيه فتم رن رن **قال** السجويك
 في شرح المنفصل احد الحرفين فيهما زائد الف اويم قال وزايدة
 النون وقعت كثر ولم تنفع زيادة ثم الا فادلهما فالتضام زيادة
 الف اويم وقال صاحب البسيط زائد الف يوم وقيل ثم هي
 الزايدة دون الف لم يمتد ففصل **وهذه** **وهذه** **وهذه**
فيه **سئلة** قال الشيخ بها الدين بن الخاس في التعليل

بهم

في
ويناظر

اجمع

اجمع الصلة على ان كاضمة الثانية تكون في الوصل تارة في
 الوقف تارة على اللفظة انفسهم واختلفوا فيما يدل من الاخر
 فذهب البصريون الى ان المثالين الاصل وان لها بدل عنها
 وذهب الكوفيون الى عكس ذلك واستدل البصريون بان
 بعض العرب يتنزل في الوصل والوقف كقوله الله جاك
 بكى شملت ولا كذلك الحافض ان المثالين الاصل وان
 الجاهل بدل عنها وان لما موضعاً قد ثبتت فيه ان التثنية
 بالاجماع وهو في الفعل محركات وقعدت وليس من
 موضع قد ثبتت الحافض فالصير الى التثنية هي الاصل اولي
 لما يودي قولهم اليه من تكثير الاصول واستدلوا ايضا بان
 ان التثنية في الوصل الذي ليس بمحل التغيير والهاء انما
 جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير فالصير الى ان ما جاء
 في محل التغيير هو البدل اولي من المصير الى ان البدل باليتي
 في محل التغيير **واجماع** **الزايدة** **والمرقة** **علبت** **المرقة** **تقول**
 لهذا زيد ويجل منطلقين فتصغير منطلقين على الحال ثم
 تعليل المرقة ولا يجمع الرفع ذكره الاندلسي في شرح المنفصل
اذا **اجتمع** **المذكر** **والمؤنث** **على** **المذكر** **وبدله** **استدل**
 على انه الاصل والمؤنث فرع عليه وهذا التغليب يكون
 في التثنية وفي الجمع وفي مود الضمير وفي النون وفي
 العدد **اذا** **اجتمع** **طالبان** **روعي** **الا** **ولغيره** **فروع** **منه** **استدل**
اذا **اجتمع** **القسم** **والشرط** **جعل** **الجواب** **للاول** **منها** **اذ** **الميد**

شيء كقولهم ان العرب راعت المتقدم في قولهم عندي ثلاثه
 ذكر من البطل وعندي ثلاث من السط ذكر فاقوا بالث
 مع ثلاثه لما تقدم لفظ ذكر وحذفها لما تقدم لفظ السط
 ونها قال الكوفيون اذ اثناع عشر عالان فالاولي اعمال
 الاول جرت على هذه القاعده اذ يمكن ان يكون حرف
 موجود في الكلمة اصليا فيها او غير اصلي فكونه اصليا
 او متعلبا عنه اولى ذكر هذه القاعده الشكويين في شرح
 الجزوليته وبني عليها ان الواو والالف والياء في الاسماء
 الستة لكانت للكلمة لازمة للاشباع **اذا اجتمع الواو**
 والياء غلب الياء نحو طوبى طيبا والافضل ملويا ذكره ابن
 الدهان في الفرق **اذا** اجتمع صهيرون متكلم ومخاطب غلب
 المتكلم نحو قنا واذا اجتمع مخاطب ومخاطب غلب المخاطب
 نحو قنا **اذا** تم الفعل بنا على ما فيها حينئذ الحرف فلذلك
 لم يستحق الاعراب ذكره ابن جني في الحناطيات قال
 فوجه شبر الفعل وقاعله بالحرف انها جزاء الفعل عند
 اي الحسن في نحو قولنا ان تقع افتر فاصيا فان الفعل
 بنا على قه الغيا كما يلفظ الحرف وذلك نحو زيد طننت
 قائم **اذا** دار الامر بين الاشتران والمجان فالجواز اولى
 ومن ثم رجع ابو جيان وغيره قول البصريين ان اللام في
 نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا هي لام
 السب على جهة المجاز فاللام اخرى تسمى لام الصير ورسق

اولام

اولام للاحاقبة لانه اذا انقضى المجاز وضع الحرف لمعنى مجرد
 كان المجاز اولى لان الوضع يروى فيه الحرف الى الاشتراك
 والمجاز ليس كذلك **وقال** ابن فلاح في المعنى اختلف هل
 المضارع مشترك بين الحال والمستقبل او حقيقته في الحال
 مجاز في المستقبل قال والى في الحال لانه اذا انقضى
 الاشتراك والمجان فالجواز اولى على المختار وقال ابن
 القواس في شرح الدرر الكمية تطلق المجاز على الجملة المركبة
 فان قيل هذا لا يمكن الاطلاق عليها حقيقته فتكون
 مشتركة اجبت بانه اذا لم يكن الجملة على المجاز كان اولى **اذا**
 دار الامر بين الترادف والحذف لافعله فادعما الترادف
 اولى لان باب الترادف اكثر من باب الحذف لافعله مثله
 قولهم سبط وسبطر وديت وديتر وديتر وديتر وهندي
 وهندي بهذه الالفاظ بمعنى واحد وقهارض اموات
 احدها ان يكون اصلين ويصير قداس الترادف والاخر
 ان نقول حذف حرف من سبط وديت شذوذا اذ لا يمكن
 ان يدعى ان الزيادة لانه ليست من حروف الزيادة
 فكان ادعيا الاصلية في كل من الكلمتين اولى من ادعيا
 ان اصلهما واحد وان حذف لام واحدة شذوذا وانما
 لفظ واحد **اذا** الاختلاف بين ان يكون في اللفظ
 اولى المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى اعظم حرمة اذ
 اللفظ خذو المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى اعظم
 حرمة اذ اللفظ خذو المعنى وانما اتي باللفظين اجل ذكره
 ابن الصايغ في تذكيره وبني عليه سراج زيادة كان في قوله

وجيراننا كانوا اكثر اعرابا على القولين بانها تامة لان المعنى
 حينئذ واحد واذا كان كذلك فليس هو فليس هو فليس هو
 خشوا لا معنى لها **اذا نقل الفعل** الى الاسم لزمته احكام
 الاسمية ذكره القاعده ابن يعيش في شرح المفصل
 ومن ثم عظمت حجة اصمت اسمها للقبلة واصل فعل امر
اذا وقع ابن بين علمين فله خصائص **احد** ان يعزف
 التثنية من الاول لان العلم مع ابن كشي واحد مجاز يدين
 عمرو قال ابن يعيش وسوا في ذلك الاسم والكنية واللقب
 كقولهم تارلت اعدن ابوابا فافتحا حتى اثبت لها عمرو من عمار
 قال هذا في التثنية من ابن عمرو وعزف فله من جعفر
 ابن عمار **الثاني** يجوز حكاية العلم الموصوف به لقوله
 ابن قال لا يثبت في محرو من زنون محرو لانها صار
 بمنزلة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بذكر
 ولا المتبع بشي من التثنية اصلا **الثالث** اذا نوى في نحو يا زيد
 ابن عمرو وكانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في
 المنادى ومما ان احدهما للفعل على الاصل والآخر في الابتاع
 فتصح الدال من زيد ابنا عما لفتحة النون **قال** ابن يعيش
 وهو عريب لان حق الصفة ان تتبع الموصوف في الاعراب
 وهذا قد يتبع الموصوف الصفة والعلية في ذلك انما
 جعل لكثرة الاستعمال كالاسم للمواحد ولذلك لا يحسن
 الوقوف على الاسم الا في بيده بالث في وفي لابن
 فلان **الرابع** تحذف الياء من في الخط لكثرة الاستعمال
 ولانه لا يثبت فعله مما قبله **اسبق** **الافعال** **قال**

الرجاجي

الرجاجي في كتاب ايضا جعل النوا علم ان اسبق الافعال في
 التقدم للفعل المستقبل لان الشيء لم يكن ثم كان والاهد سابق
 ثم يصير في الحال ثم يصير كاشيا فيجبر عنه بالمعنى فاسبق
 الافعال في الترتيب المستقبلي ثم فعل الحال ثم الماضي فكان
 قيل هذا كما ان الفعل الحال لا يزد به عن المستقبل لا يشترط
 فيه غيره ليعرف بلفظه انه الحال كما كان لما في لفظ يعرف
 به انزيا في فالحواش قالوا المضارع الفعل المستقبلي
 الاسمي بوقوعه موقعها وباشارة الوجوه المضارعة المشروطة
 فوقها في عرب وجعل بلفظه واحد يقع بعينين حلاله على
 غيره الاسما كما ان من الاسما كما يقع بلفظ لغات كثيرة كالعين
 ونحوها كذلك جعل الفعل المستقبلي بلفظه واحد يقع
 بعينين ليكون للحقا بالاسما حتى يصير عينا في الماضي
 لم يضارع الاسما فيكون له قوتها فيق على حاله **الاستغناء**
 هو باب واسع فكثير ما استغنى العرب بلفظه عن لفظ
 من ذلك استغنا وتيم عن تشبيه سوا بثنائية سمي فقا لوا
 شيئا ولم يقولوا سوا ان في ثنائية ضيع الذي هو اسم
 المحدث عن تشبيه ضيعان الذي هو اسم المذكر فقا لوا ضيعا
 ولم يقولوا ضيعا فان **وقال** ابو جيان العرب تستغني ببعض
 الالفاظ عن بعض الاخرى استغنا هو بترك وتارك عن
 وذو وذو ذر وقولهم رجلا الى ابن العجم وامراة عجم اعين
 ايا في اشهر اللغات وقد عقد ابن جني في الخصائص بابا
 في الاستغناء بالشيء عن الشيء قال فيه قال سيبويه اعلم
 ان العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى

منه مستطابن كلامهم البنية فمن ذلك استغناؤهم بترك
 عن وذر وودع وبالحجة على ملحة وعليها كسرت ملايح
 ويشيخ عن شيه وعليه جاسا به وبليدة عن ليلاة
 وعلته جات لبالي علمان ابن الاعراب قد اشهد في كل
 يوريا وكل ليلاة . وقد اشاد لم يسمع الا من هذه الجهة
 وكذلك استغنوا يا بني عن ان يا توابه والعين في موضعها
 فالزبوه القلب او لا بدال فلم يقولوا ان في شاذ
 حكاها النوا وكذلك استغنوا بقى عن قوس فاه يات
 الاقلوب ومن ذلك استغنوا بجمع التلعة عن جمع الكثرة
 نحو قولهم ارجل لم ياتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك اذان جمع
 اذن لم ياتوا فيه بجمع الكثرة وكذا كشموع لم ياتوا فيه
 بجمع التلعة وكذلك ايام لم يستعملوا فيه بجمع الكثرة ولذلك
 استغنوا ولم يقولوا اجد جارية عن هو اقبل منه
 في الجواب واستغنوا ولم ياشهدوا بغير قولهم فقررت
 وعليه جافيت **ومن** استغنوا في الاصل بجود اعين
 الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو مصدر صالح
 في اللغة لقولهم خزنة لم يستعمل منه شئ بعارية
 من الواو والزيادة وتلك كوكب لم يستعمل منه كوكب ومنه
 قولهم دُرْدُرِي لاننا لا نعرف دُرْدُرِي وتلك كثر في ذوات
 الاربعية وهو في الخمسة الكثرية في الاربعية من الاربعية
 فلتبين وضرب في ربيع وعيشل وسروط ونجما
 ونسجت ونسجت دهر شين وفي ذوات الخمسة المظنة
 في الاربعية في الاربعية جفتيق وحبريت ودريس

وغفر فوط

١ وقال ابو حيان واستغنوا بتصغير عن تصغير قصير بمناه
 ويقولون في جمع صبي وعلامة صبية وعلامة عن اصبية وعلامة
 ويقولون في صبي وصبية وصبية وصبية وصبية وصبية
 صفرا وصبيا وصبيا وصبيا وصبيا وصبيا وصبيا وصبيا
 عن فعلا ويقولون حكاه وحفظا جمع حاكم وحافظا جمع حكم
 وحفظ **قال** ابو حيان ولقد اعندي من كتاب الاستغناء
 خلافا لقول ابن مالك في التسهيل انما جمع حكم وحفظ
 على وجه البهر ورéal وكذلك قولهم برقة البرقة من كتاب
 الاستغناء عن جمع بر جمع بار اذ قد سمع بار وبارقة وبارين
 جميعا بهر يدور خلافا لما في التسهيل وكتاب الاستغناء في
 المجموع اكثر من ان تحصى **وقال** ابن بيشب انما الخاف
 لا يجوز اضا فته ولا ادخال لام التثنية فيه استغنائه
 بتثنية العلية من تعريف اخر وفي التسهيل باب الفعل
 فعلا وفعلان فعلى لا تلحقه التثنية استغنائه فعلا
 وفعلين عن التثنية بها وقال قد يكون الجمع لمجرد في
 التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغنى بجمع الخفة
 عن جمع الملووظ بركا استغنوا بمصدر بعض الافعال
 عن مصدر بعضها نحو ان ادعي تركا وبطاع وبعين
 الافعال عن بطاع وبعين نحو اخنوخ ترك ولم يتولوا
 فناخ بها جاء من الجمع لمجرد بطاعا طيل وقياس
 مجرد ابطال وابطيل وعروض واعارض وقياس
 مجرد اعرض وحديث واحاديث وقطيع واقاطيع
الاسم اصل الفعل والحرف قال السلوبين ولذلك

جعل

وغفر فوط وغفر فوط وغفر فوط وغفر فوط وغفر فوط
 استغنوا في الواحد عن اثنين وثلاثين عن واحد وعن واحد
 عن ثلاثين وبعثرة عن خمسين واخترت من عشرين
 وكما جري هذا المجرى واجاز ابو الحسن اظننت زيد اعمر
 عاقلا وخبرتك وامتنع من ابو عثماني وقال استغنيت
 العرب عن ذلك بقولهم جعلته بطله عاقلا انني كلام
 ابن جني وقال الزحجني في الاحاجي سرادق وحج
 وتوان في الاسماء وسجل وسبط في الصفات لم يجمعوها
 الا بالالف والت وهي مذكورات وانما تصير جمعها على
 ذلك استغنائه عن التثنية كما استغنوا يا شيعة عن شيعة
 من ذلك استغنوا ولم ياتوا عن حشاه وبمثلها عن كم وقال
 سيبويه وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به استغنا
 وذكر شيات وشيات وبذلك استغنوا وهم
 بشباه وشياه عن الجمع بالالف والت وقال السلوبين
 استغنوا عن تثنية اجمع واكثر وابضع في باب التاكيد
 بكلمتها كما استغنوا عن جمع ابرع بقولهم قوم وقال ايضا
 كان العرب استغنيت عن الجزم بكلمين بالجزم بغيره
 في معناه على ما تقدم من انهم قد يستغنون بالشيء عما
 هو في معناه وكان هذا هو المكون ذلك كما تبيئت
 على ان الجزم بالاستغناء ليس اصلا كما فعلوا في
 الاستغناء بتصغير المفعول وجميعه بالالف والتا في
 الذي نقى لوالف التا واستغنوا بذلك عن اللواتي
 في تصغير اللواتي لعدم يمكن التصغير في الاسماء المبهمة

جعل فيه التثنية ومنها ليدل على انه اصل وانها فرعات
 قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعات
 قال لان الكلام المعني لا يتكون من الاسم اصلا ولا يوجد كلام
 بعيد كثير لا يكون منه فعل ولا حرف هذا ذلك على اصالة
 الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه وايضا فان
 الاسم يجبر به ويجبر عنه والفعل لا يكون الا بهر انه والحرف
 لا يجبر به ولا يجبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو
 الذي يجبر به ويجبر عنه دون الفعل والحرف ذلك على
 انه اصل في الكلام ودونها انتهى وقال الزحجاني في كتاب
 ايضا على النحو باب القول في الاسم والحرف ابها اسبق
 في التثنية والتقدم قال البصريون قال كوفون لا سما قبل
 الافعال والحرف وتا بة للاسم وذلك لان الافعال
 احداث الامم يعنون بالاسماء اصحاب الاسماء فالاسم قبل
 الفعل لان الفعل من زمانا على سابق لفعله وانما الظروف
 قائم تدخل في الاسماء والافعال لما ان تدخل فيهما
 واعراب نونه وقد بدنا على ان الاسماء البنية للاعراب
 والاعراب داخل عليها والحروف عواويل في الاسماء والافعال
 موزنة فيها المعاني والافعال ولا حراف قد وجب ان يكون
 بعدها شواك كذا في القائلين بهذه الصفة في انهم
 قد اجتمع على ان العاقل قبل المفعول منه ان انما عمل
 قبل فعله وان الحديث سابق لحديث وانتم مترون
 ان الحروف عواويل في الاسماء والافعال فقد وجب ان
 تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لا زمر

كم عليها وضاعكم ومهانكم الحوادث ان تبيح هذه
 بغاية ليس يشبه بهذا الحديث والحديث ولا العلة
 والمقول قد ذكر ان نقول ان الفاعل في جسم فاعلامان
 حركته ونفسهما سابق لمفعله وذلك في الجسم منتول
 ان الضارب سابق لغيره الذي لا يجب في ذلك ان
 يكون المضروب أكثر من الضارب ونقول ايضا ان
 التجار سابق للباب الذي يجزه ولا يجب في ذلك ان
 يكون سابقا للخشب الذي يجزئ منه الباب وقد ذكرنا
 بهذه الحروف العوامل في الاسماء والافعال الذي هو
 الرفع وال نصب والخفض في الجزم ولا يلزم من ذلك ان
 تكون عاقبة للاسما والافعال بنفسها وهذا بين
 واضح انتهى **الاسم اخف من الصفة** وذلك ان الصفة
 ثقيل بالاشتقاق وباللحاجة الى الموصوف وبجمل الضمير
 ويزن على ذلك موزع منها ان الجمع بالالف والياء تسكن
 فيه العين في الصفة تصعبه وصعوبات وجولة وجدلات
 وعيشة رعد وعيشات رعدات وطريق بنج اى واضح
 وطرق بنجات وتحررك في الاسم كجنته وجفنته وهند
 وهندسات وسدره وسدرات وعزفة وعزفات قال
 لنا المفسرات العزف يعنى في العزف وشدة تحريك الصفة
 في قولهم شاة لحمة وشياه لجبات اى تهليلات الاسان
 وقال ابو علي بن العرب من تحرك الحبة في الاثر
 مجاء الجمع على لفظه وتسكر في الاسم ضرورة في قوله
 ايت ذكر من عودن احسا قلبه خرقا ورقصات البوم في الفاصل
 قال

قال في البسيط واعا فخل ذلك فرق بين الاسم والصفة
 وجوزي الاسم بالحركة كخنة وتعل الصفة قال وبيان ذلك
 ان ثقل الصفة من اوجدها انها تناسب الفعل في
 الاشتقاق الثاني انها تناسب في حمل الضمير الثالث
 انها تناسب في القيل الرابع انها تنفق الى موصوف تنبهم
 فلما ثقلت في هذه الجهات اشبهت ثقل المركب فكانت
 زيادة الحركة المرفقة على الخفيف اولى من زيادتها
 على الثقيل وقال ابن الاثير عن الصفة ما كان جثما غير
 ما خففه فعل خورجل وروس وعلم وحمل والصفة ما كان
 ثاقضا اى الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب
 ومضروب وقا اشبهها من الصفات الفعلية والجمرية
 واصغر وقا اشبهها من صفات الحلية وبصرى وفوزي
 ونحوها من صفات النسبة قال والنزق بينهما من حيث
 المعنى ان الصفة تدل على ذات وصفة نحو اسود مثلا
 وهذه الكلمة تدل على شيئين احدهما الذات والاخر السواد
 الا ان دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على
 السواد من جهة انه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير
 الصفة لا يدل على شي واحد وهو ذات السمي **الاشتقاق**
 بسط الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في المزهرة وذكر
 لها فوائد تتعلق بالاشتقاق والاشتقاق هو البصريين
 ان الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفون مشتق من
 الفعل قال ابو النجاشي في التبيين في الاما ان اختلاف واقعا
 في اشتقاق احدهما من الآخر ليرى في ذلك بيان شديدين

احدهما حد الاشتقاق والثاني ان المشتق فرع على المشتق
 منه اى الحد اقرب عبارة فيمناد فخر الروائي وهو قوله
الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريحه
 الاصل فقد تضمن هذا الحديث الاشتقاق ولزم منه
 التفرع للفرع والاصل اى الفرع والاصل في هذه
 الصناعة غيرها في صناعة الاقيسة الفقهية فالاصل
 لها هنا يراد به الحروف الموصوفة على المعنى وضا اولى
 والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينفق
 اليه معنى زاير على الاصل والمثال في ذلك الضرب مثلا
 فانه اسم نوموع على الحركة المعلومة المسماة منرك
 ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك فاما ضرب
 ويعرب وضارب ومضروب فغيرها حروف الاصل وهو
 الفاد والبالا والبا والبا ذات لفظية لزم من مجموعها
 الدال على معنى الضرب فمعنى اخر وقال الزيلكا في
 في شرح المفصل ما خلا خلافا بين البصريين والكوفيين
 في ان المصدر مشتق من الفعل او عكسه الخلاف ما حد
 الاشتقاق فقال قور هو عبارة عن الاسان بالفاظ
 يجمعها اصل واحد في زيادة احداهما على الآخر في المعنى
 نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم وقوله عليه الصلاة
 والسلام ما وجعني لا يكون عند الله وجهي واى
 قوله تعالى وجعني الجعنين دان فصفة المشتق وليس
 به لان الجع ليس من معنى الاحسان وقال بعضهم
 الاشتقاق ان تجد بين اللفظين شاذلة في معنى
 الاجتنان

الاجتنان وقال بعضهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين
 شاذلة في المعنى والحروف الاصول مع تغيير اى الاشتراك
 في المعنى فلا يتم الا يجعلون الوجد والوجدة والوجز من
 باب الاشتقاق واما المساركة في الجرد الاصول فلا يتم
 لا يقولون ان الكاذب والمالك من اصل واحد ولما التغير
 من وجه فلا بد منه والالكان هو اياه ثمران التغيير
 قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان وقد يكون بتغيير
 حركة ولا بد من زيادة احداهما على الاخر في المعنى
 والامر من كون المضاد الذي هو من اصل واحد بينهما
 مشتق من بعض كل بصرى كلولا وكلة وحيث
 الحساب حسبا وحسبان وقد رت على التي من
 التقدير قدلا وقدرة وقد رت على التي بمعنى قوت عليه
 قدرة وقد ران وقدرة وقدرا فهذا هو مقتضى الاصل
 مع انه لا ينبغي ان يقال احدهما مشتق من الاخر على
 ان ذلك بحث لغوي ايل الى مجرد اصطلاح واما المشتق
 فهو ما وافق غيره في حروف الاصول ومعناه الاصلي
 وقد راعى من غير جسد معناه قال وانما قلت من غير
 جنس معناه لتخرج النسبة والجمع ويدخل المصغر
 والمنسوب فصفة المشتق الى المشتق منه نسبة الاخص
 الى الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا ان سمي
 الكوفيين لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر لوافقة
 المصدر في معناه وزيادة في دلالة على الزمان
 المحصور الثانية قال ابو النجاشي في التبيين الدليل على

ان الفعل مشتق من المصدر طريق ذلك وجود حد الاشتقاق
في الفعل وذلك ان الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص
فكان مشتقا وقربا عن المصدر كضارب وضرب
وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يولد لكثيرا من المعاني
وهذا المعنى لا يتحقق الا في النوع الذي هو الفعل وذلك
ان المصدر له معنى واحد وهو دلالة على الحدث فقط ولا
يدل على الزمان بل بظهور الفعل يدل على الحدث والزمان
المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على كل معنى
يدل عليه المفرد ولا تركيب الابدال لا فسادا لادلالته
على الحدث والزمان المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث
والزمان المخصوص وحده وقد مثل ذلك ما لنقرة
من الفضة فانها كلما دقة المجردة عن الصورة والفضة من
حيث هي فضة لا صورة لها فاذا صبغت بها جام او مرارة او
قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة فهي فرع على
المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وعنايه
والمصدر دليل الحدث وحده فبهذا يتحقق كون الفعل
فرعا لهذا الاصل **طريقة اخرى** وهي ان تقول الفعل
يشتمل لفظه على حرفين اية على حرف المصدر يدل تلك
الاية على معنى زائدة على معاني المصدر كان مشتقا
من المصدر كضارب وضرب ويحوي معلوما دائما لازيا
فيه اصل ما فيه الزيادة **طريقة اخرى** وهي ان المصدر
لو كان مشتقا من الفعل لادى ذلك الى نقص المعاني
الاول وذلك بخلاف الاصول ببيان ان لفظ الفعل يشتمل

على

على حرف زائدة ومعان زائدة وهي دلالة على الزمان
المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والموت الحاضر
والغائب والمصدرية هي ذلك كله الا دلالة على الحدث
وهذا نقص للوضع الاول والاشتقاق ينبغي ان
ينبغي تشبيه الاصول وتوسعة المعاني وهذه العكس
اشتقاق المصدر من الفعل **طريقة اخرى** وهي ان
يوجهين احدهما ان المصدر يمثل للاعتلال الفعل
والاعتلال حكم تسبق عليه فاذا كان الاعتلال في الفعل
اولا وجب ان يكون اصلا ومثال ذلك قولك ضارب ضاربا
وقام ضاربا فالواو في قام اصل اعتلت في الفعل فاعتلت
في القيام وان لا تقول اعتل قام الاعتلال القيام وان
ان الفعل لفظ في المصدر لقوله ضارب ضاربا فاعلم
منحصر بغير بيت والفاعل هو ثمر في القول والموت في
من الموت فيه والقوة تجعل القوى اصلا لغيره **طريقة اخرى**
والجواب عن الاول انه غير ذلك على قولهم وذلك ان الاعتلال
شي يوجب التعريف ونقل الحروف وباب ذلك الافعال
لان صيغها تختلف باختلاف معانيها ففان اصل قولهم
فان قلت الواو وانما لغيرها فاذا ذكرت المصدرين ذلك
كانت افعلة الموجبة للتعبير فاية في المصدر وهو الفعل
ولما اوجزنا في معنى فاية المقطوع في بيان
من ثلاثة اوجه فاما ان القائل والمفعول من قبل الانا
والاشتقاق من قبل المعاني ولا يدل احدهما على الاخر
اشتقاقا وانما في ان اعتداد قد نقل لفظ الفعل نحو تعجبين

ضرب زيد عمرا ولا يدل ذلك على انه اصل والثالث ان
الحروف تقول في الاسم والافعال ولا يدل ذلك على انها
مشتقة اصلا فعلا عن ان تكون مشتقة من الاسم والافعال
اشتمل الثالث لثمة قال السهيلي فائدة اشتغال الفعل من
المصدر ان المصدر اسم كضارب الاسم يجزئ عنه كل مجزئ
كقولك تعجبني حروف زيد فاذا ذكر المصدر في خبر
عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مجزئا بالاضافة
والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا ارادوا ان يجزئوا
الاسم انما عمل المصدر لم يكن الاخبار عنه وهو مخفوض
تابع في اللفظ لغيره وحق المجزئ عنه ان يكون مرتقا
مبدوا به فكم يبق الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه
مجزئ عنه كدال الحروف على معان في الاسم وهذا لو نقله
لكان الحرف حائرا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث
يستحيل ان يمتد له عن فاعله كما يستحيل ان يمتد له عن فاعله
من محله فوجب ان يكون اللفظ غير متصل لانه تابع للمعنى
فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف
في البناء عنه كدال الاعلى معنى في غيره ويكون متصلا
اتصال المضاف بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ
الحدث وهو فاعله يدل على الحدث بالتضمن ويدل على
الاسم بخبر عنه ايضا فانه اذا يستحيل اضافة لفظ
الفعل الى الاسم كما يستحيل اضافة اسم الى المضاف
هو الذي يبينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل
على معنى في البناء على وهو كونه خبرا عنه **طريقة اخرى**

كيف

كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث **طريقة اخرى**
انما يدل على الحدث بالتضمن والدال عليه بالخطا بغيره الضرب
والقتل والضرب والقتل ومن ثم وجب ان لا يضاف ولا يعرف
بشي من الات التعريف اذ التعريف يتعلق بالشي بيمينه لا بلفظ
يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان لا يشتمل ولا يحرف
وان يشتمل كالحرف وان يكون عاملا في الاسم كالحرف وانما
اعرب المضارع لا يمتد معنى الاسم كان الاسم اذا تضمن
معنى الحرف في ذلك قد ساه من دلالة الفعل على معنى
في الاسم وهو كون الاسم خبرا عنه وجب ان لا يخلو عن ذلك
الاسم ضمرا او مظهرا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر
الفاعل ضمرا ولا مظهرا بخلاف الحدث والفعل لا بد من
ذكر الفاعل بعده كما لا بد من الحرف من الاسم فاذا ثبت
المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا على
معنى في الاسم فلا يحتاج من الافعال اشارة الى الصفة
واحدة وتلك الصفة هي لفظ الماصلة لاخره واسمه
بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة على اختلاف احوال
الحدث فتختلف صفة الفعل الا ترى كيف لم تختلف
صيفته بعدد الظرفية نحو لا افعل كالا ح برق وكا طار
لانهم يريدون الحدث بخبر عنه على الاطلاق من غير فرق
لزم ولا حان من احوال الحدث فان تقرر على صفة واحدة
وهو اختلف ابيته الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو
سوا على امت ابرقوت لانما زيدا التسوية بين القيام
والوقوف من غير تمييز بوقت ولا حال فذلك لا يجزئ

الا اي صيغة واحدة وهي صيغة الماضي فالحدث اذن علي
ثلاثة اضرب ضرب يحتاج اليه الاضرب عن فاعله واي اختلاف
احوال الحدث في مشتق منه الفعل دلالة على كون الفعل
مخبر عنه وتختلف ابنيته ولا تتر على اختلاف احوال الحدث
وضرب يحتاج اليه الاخبار عن فاعله على الاطلاق من
غير تمييز بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف
ابنيته وضرب لا يحتاج اليه الاخبار عن فاعله بل يحتاج
الي ذكره خاصة على اختلافها في ما لا يبعد عن سبب ان
فانه يبيّن عن الضمير والتنزيل يوقع التصديق فذكره
بمجرد ان التقييدات بالزمان والاحوال ولذلك وجب
تخصيصه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالتركيب كايك ويظهر
ويجوز ان المصدر ان لم يشق منها فعل حيث لم يحتاج
الى الاخبار عن فاعله ولا الي تخصيصه بها بزمان ونسبها
كنصبه لانه مقصود اليه **وقد** انصب لانه مقصود اليه
بالتركيب اي اضرب في قول شيخنا في الحسن وعينه من
الحيويين وكذلك زيد اضرب بلا ضمير لا يجعله معولا
نفسه لان الجول لا يتقدم على تمامه وهو مذهب
مركب ولكن لا يبعد عندي قول الخويين انه مفعول
متدبر وان كان المفعول لا يتقدم على الفاعل ولا الفعل كما
لا نه فاعل في الاسم وذلك على معنى فيه فلا ينبغي الاسم
ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الخبر فكذلك الفعل في
قولك ضربت زيدا قد اخذ بمولاه وهو الفاعل عمل ففعله
عليه من اجله مفعول وانما المفعول فلم يولد له ان ليس

اعتماد

اعتماد الفعل عليه كما اعتماد على الفعل الفاعل فيركب بعد
من حذره وانما زيد اخرته في نصب بالاعتدال عليه
باعتدال من حذره اليه **قال** ابن النعمان في بدايع الفوائد
وهذا الفصل من اعجب كلامه ولا اعرف احدا من الخويين
سقة **الواحدة** قال ابن يعيش في شرح الفصل تدركون
الاسماء مشتقين من شي واحد منها واحد ومنها فاعلا
تختلف فيجوز احدا اليها من شي واحد في الفرق الا ترى
انهم قالوا عدل لما عدل من المتاع وعدل لما عدل من
الاناس والاصل واحد وهو عدل والعمى واحد وكنت
حضا كل بنا بمعنى لا يشارك فيه الاخر للفرق وبنا
حصين وامرأة حصان فالاصل واحد والعمى واحد
وكنت حضا كل بنا بمعنى لا يشارك فيه الاخر للفرق وبنا
بنا حصين وامرأة حصان فالاصل واحد والعمى واحد
وهو الحرس فالين يجوز من يكون فيه ويلجاء اليه والامارة
تجرن مخرجها وكذلك التجرن اختصت بهذه الابهة التي
لهي الدجاجة والسك والفقير فلا يطلق عليها الدجاجة
والفايق والسك وان كانت بمعنى هذا الفرق **الخامسة**
قال ابن يعيش الفرق بين الفعل وبين الاشتقاق الذي
ليس بمعدل ان الاشتقاق يكون بمعنى اخر اذن الاول
بمعنا من الضرب فهذا ليس بمعدل ولان الاسباب
الماض من الفرق لا يتر اشتق من الاصل معنى الفاعل وهو
غير معنى الاصل الذي هو الضرب فالعدل هو ان تزيد
لفظا ثم تعدل عنه اي لفظا فمضيق المسموع لفظا والبراد

غيره ولا يكون العدل في المعنى ان يكون في اللفظ فلذلك كان
سببا في نوع الصرف لانه فرع على المعدول عنه انتهى **وقال**
الرباعي المعدول ضرب من الاشتقاق الا انه ضمن بتقدير
ومنه موضع المشتق منه ولذا قل المعدول لانه ضمن
بتقدير ومعه موضع المشتق منه ولم ينقل المشتق لعدم
وقوع موقع المشتق منه حكاه في البسيط **السادسة**
قال في البسيط اختلف في وزن الاسماء العجمية فذهب
قولا في قول المؤلفين الوزن على معرفة الاصل والزيادة
فاما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق
ولا يتحقق لها وزن كالحروف **وهذه** قولا في انما وزن
ولا ينبغي بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزيادة
ولا يتحقق ذلك في العجمية **السابعة** اختلف هل يندرج
الاشتقاق في كون العلم مركبا فتدل فان غطان من
العلم وهو سعة العيش وعمران وجدران لها افعال
وانما الذي يندرج فيه ان يكون موضوعا للمسمى ثم ينقل اليه
غيره **قال** صاحب البسيط والتحقق ان الاشتقاق
يندرج في التركيب لان اشتقاق لا بد وان يكون
المشتق له معنى فاذا سمى به كان مفعولا من ذلك اللفظ
في الخاصيات لا تترى بليته حقه اي انشده اياها يجوز
ان يكون من قولم ليت في كذا او في كذا ان المعنى للمسمى
يعترف بنسبه عنه فحاجته اليه فان قلنت كمن يحضر
الاشتقاق من الحروف فيلزم وتما في ذلك من الاشكال

قد

قد قالوا انهم يكذبون اي قالوا له ثم وسوفت الوصل اذا قلت له
سوف افعل وسالتك حاجة فلو ليت اي قلت لي لولا لالت
لي انما قلت لي لا لا وقالوا لم يصيب بالرجل اي قلت لمضمة
منه وقد عدت الغنم اي قلت لها دأع دأع وبها هيت
وحاصيت وما عبت فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهي في
حكم الحروف فلذلك يكون لا تربي انشده من قولهم ليت
ايضا فثبتت وذلك دليل النقص **قال** فيكون في المعنى
لغذا ان يكون في قولم لا تربي بليته عن التربي كما ان في لالت
عن الرد وفي لوليت معنى التقدير وفي الغنم معنى الاحابة
فصل تدركون في المشتق اعتمادا على بعض ما في المشتق
منه لا تترجم انهم سمو الحرفة التي تشير بها الناحية المسيلة
في ذلك لا بنا الا انما لو ان تشير بها فملاحة على هذا المعنى
من التوت وحده لفظا وان كان المراد بها الا انما لو ان تشير
بها الناحية المسيلة وذلك لانها لا تترجم وتسمى الحرف
الثالثة وذلك انه لا يمان من حله فملاحة من قال
وهو بعض الامثال وكان الاشتقاق من الحروف لا بنا فارت
اصول كلامهم الا انما لو ان كانت جادة غير مشتقة كما ان
الاو لا يترك ذلك **الاصل** **مطابقة** **نعم** **لا** **اصله** ومن ثم
قال الكوفون ان معنى فعله في النصب امر لفظه وانما
البصر بكونه مقابلا لان معناه التعجب لا امر واجابوا عن
الناحية بان هذا الاصل تدرك في مواضع عديدة فليكن
منه وكما هنا **قال** ابن النعمان في التعليل والكونيين
ان يقولوا ليس كذلك هذا الاصل في موضع الاحتاد في الذي

انما

جعلهم على تركه هذا ويجازى بان الحامل موجود وهو ان اللفظ
اذا احتيج في فهم معناه الى افعال فكر كان اللفظ واكرهما اذا
لم يكن كذلك لان النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى الى فكر
وتعجب فتكون برأى فكر كلفا ومنه نرى ان اللفظ لم يتعجب في فهمه
وبان التعجب موضع اللفظ فكان في مخالفة المعنى للفظ
من المبالغة فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة مما يحصل
باتفاقهما في اللفظ لذلك وقد ورد في الخبر بلفظ الامر
في قوله تعالى فلم يد له الرحمن مدا وجاء على ذلك انتهى
وبان المواضع الخارجة عن ذلك وورد اللفظ لاستخدام بمعنى
التصويبه في سوا على اوجه او تعدت ولفظا لندا بمعنى
الاختصاص في اللفظ اعتر لنا ايها العصابة **الامثلة**
ان يكون الاسطر باللفظ من حيث كان معنى من المعاني
والمعاني في اعم الموضوع لها الحروف في اللفظ والاصول
المخاطب لا زلزال اللفظ على الاصل واستغنى في فعل المخاطب
عنها فخذت هي وحرف المضارعة لدلالة الخطاب على
المعنى المراد وقد يوصى بها على الاصل لقوله تعالى في ذلك
فليفرجوا بين قراها بالشاء العوقية وفي الحديث
لناخذ واصافكم في انما لم يغير لاف هو اكثر ذكر ذلك
ابن النحاس في التعليل **الفصل في الافعال النحوي**
وبان النحوي تقديم المصوب بها على المرفوع والتصاله
الصالح المختلطة بها ذكره ابو النحاس في التبيين قال
وقد استثنى منها لم ويسمى وعسى وفعل النحوي بان
تقديم المصوب فيها غير جائز **اصلاح اللفظ** مقدله

ابن

ابن جني بابا في الخصائص قال اعلم انما كانت الالفاظ المعاني
انما وعلمك ادلة والهي موصلة وعلى المراد بها محصلة
عنيت بها واوليتها صدر صالحة من تحتها واصلاحها
مؤد لك قوله اما زيد فمطلق الا ترى ان خبر بر هذا القول انما
صرحت بلفظ الشرط فيه صرحت كما في اي انك قلت بها يكن
من خبر زيد مطلق فمطلقا في جواب الشرط في صدر الخبر
مقدمة عليها وانت في قوله اما زيد فمطلقا اما جدي
التي واسطة بين الخبر ولا نقول اما زيد فمطلقا
كما نقول في هو معناه بها يكن من خبر زيد واما فعل
ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه ان هذه اللفظ
وانت كانت جوابك ولم تكن عاطفة فاما هي على لفظ
اللفظ طرفة وبصورتها فلو قالوا اما زيد فمطلقا كما يقولون
بها يكن من خبر زيد فمطلقا لوقفت انت الجارية
بجزي فاما العطف بعد اسم وليس قبلها اسم آت
قبلها في اللفظ حرف وهو انك فتسكوا ذلك لاس
ذكرنا ووسلوها بين الخبرين ليكون قبلها اسم وبعد
اخر فاما في على صورة اللفظ فقالوا اما زيد
فمطلقا كما في عاطفة بين الاسمين في خبر زيد
فمرفوع ومثله انما ان يقولوا انظر تلك وطلوع الشمس
اي مع طلوع الشمس فينبضوه على انه مفعول معه
كما ينصون في وقت زيد اي مع زيد قال ابو الحسن
واما ذلك لان الواو والي بمعنى مع لا تستعمل الا في الموضع
الذي لو اسقطت فيه عاطفة جاز ولو قلت انظر تلك

وطلوع الشمس اي وانظر تلك طلوع الشمس لم يجز افلا ترمي
٧٧ الى اجرائهم للواو غير عاطفة في هذا الخبري العاطفة كذلك
ايضا خبري اللفظ غير العاطفة في خبر اما زيد فمطلقا
بجزي العاطفة فلا يوجب بعدها مما لا يشبهه له في جواز
العطف عليه قبلها ومن ذلك قولهم في جمع ثمرة ويسرع
ويخو ذلك تمرات وبسرات وتروها اقرارا لتناكرا
لاحتجاج علامتي تانيك في لفظ اسم واحد فخذت وهي
في اشارة مرادة البتة لاسي الاصلاح اللفظ لانه في
اللفظ تقدم موزون الا تراك اذا قلت تمرات لم يحترض
شك في ان الواحدة منها ثمرة وهذا واضح في النهاية
اخر في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذا المعنى ناطق
بالشأن يقتضي لها حاكم بوضعك ومن ذلك قولهم ان
لقائم فبذره لام الابداء وموضعها اول الجملة وصدرها
لاخرها ومجربها فتدبرها اول لان زيد انطلق
فما كره تلافى حرفي المعنى واحد وهو انك كذا خرجت
اللام الى الخبر فمضار ان زيد المنطلق وانما اخرجت
اللام ولم تخرج ان لا وجه منها ان اللام لم تعدت
وتأخرت ان لم يجز ان ينصب اسمها الذي من عادتها
نصب ومنك انما تخرجت وتعين لاديه الى عمل انما
قبلها وان لا تقبل الانما بعدها ومن اصلاح اللفظ انهم
كان زيد اعمر وامر الكلام زيد اعمر ومن اصلاح
توكيد الخبر فزاد وايه ان فقالوا ان زيد اعمر ومن

بالفوا

بالفوا في توكيد الشبه فقدموا حرفه الى اول الكلام عنانية
واعلام ان عند الكلام عليه فمطلقا تقدمت الكاف وهو جازع
لم يجز ان يشار ان لانا تقطع عليها قبلها من الاعمال فوجب
لذلك فتحركت الفوا كما ان زيد اعمر ومن ذلك قوله انك
سأله وعلمك دين فالمال والدين هما مبتدآن وانما فمطلقا
خبر عنها الا انك لو لم تقدمها في الكاف المقدرها لم يجز
لشبح الابداء بالثمة في الواجب فلما جفا ذلك في اللفظ
اخر والابتداء وقدوا الخبر وكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا
سافدا عندهم وانما كان تأخيره سهلا من قبل ان لم
تأخر وقيل لوقع الخبر من شرا ان يكون تكرار فذلك
صالح به اللفظ وان كان قد احطت علم بان في المعنى
سببا فاما لرفع الاسم في خبرها بالظرف فتدلي موزنة
لقد اعند ارام لم يكن سببا عنده ومن ذلك استقام
من اللاحق باللائ ان يقع اخر خواطري ومفترج
وصحلي وسردي وذلك انها اذا وقعت طرفا ونفت
يوقع حرف متحرك فدل ذلك على قوتها عند لم واذا وقعت
حقوا وقعت بوقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو
فصاحب ذلك الحاقها بما هي على سمت مجزاة الا ترى ان
لواحت بها تانية فقلت بدار ملحوظ مجزاة كانت تانية
لغيره وهي ساكنة فاحاطوا اللفظ بان فابوا الى
منه لحرف التكرار ليكون اقوى لها واول على سدة
تمكينها ولعل بضموتها ايضا وكون ما هي فيه على وزن
اصل من الأصول انما لا يحاط به وليست كذلك الف

الخبر من

فيغير في فبغير في لافا وان كان شرط في وسوثة فان المثال
 الذي فيه لا يصعد للاصول فيه في الحق هذا به لانه لا اصل
 لما سداسيا فاما الى فيغير في قسم من اللغات الزوايد
 في اواخر الكلام ثالث لا لتثنية ولا للالحاق ووسن
 ذلك انهم لما اجعلوا الزيادة في اخرينات الخمسة كان اودا
 في اخرينات الاربعة خصوصا بزيادة في استخفافا
 لها ورغبة منها هناك دون اخيرها الواو والياء وذلك
 ان بنات الخمسة لعلها لا تستقيم الى اخرها الا وقد
 قلت فلما حملوا الزيادة في اخرها ظلموا اخف الثلاث
 وهي الالف في حوصها بما وجعلوا الواو والياء حشوا
 في آخره فوطر وجعلوا في لافا لوجا واهما ظنا وسدا
 مع ثلثها لظهرت الكلفة في تحشوها وكثرت في احتمال
 النطق بهما كل ذلك لاصلاح اللفظ ومن ذلك باب
 الادغام في المقارب بحرو في وفيه من الناس من
 يقول ومنه جميع باب التثنية نحو اضطر واذا اب
 وجميع باب التثنية نحو اضطر واذا اب ومن ذلك تسكين
 لام الفعل اذا اصل بها علم الضمير المرفوع نحو ضربت
 وضربت وضربا وذلك انهم اجروا الفاعل بحري حرو في
 الفعل فذكره احتمل الحركات التي لا توجد فاسكنوا قبل
 الضمير لئلا ياصلا للفظ ومن ذلك انهم ارادوا ان
 يصفوا العوفة بالجلية كما وصفوا بها النكرة ولم يجز ان
 يجردوا عليها لكونها نكرة فاصحوا اللفظا دخال

التي

الذي يشاء على بلفظ حرفا لتعريف المعرفة فقال لو مررت
 بزيد الذي قام اخوه وطرفه اصلاح اللفظ كغير واسع
 وذكر ان يعييش في قوله هو اعلمهم على اقله ان سوا
 سببا والفعلان بعده كما خبر لانها ما عامر الكلام
 وحصول الفائدة قال نكاحتم ارادوا اصلاح اللفظ وتوثيقه
 حقه وقال ابن يعييش اعلم ان قولهم اقيم الزيد ان
 انما اذا د نظر الى المعنى اذا المعنى ايقوم الزيد ان
 فتم الكلام لانه فعل وفاعل وقائم ههنا اسين من جهة
 اللفظ وتعمل من جهة المعنى فكلما سمان الكلام قاما من
 جهة المعنى ارادوا اصلاح اللفظ فقالوا اقاما مبتدا
 والزيدان برفع به وقد سدد سدد الخبر من حيث ان
 تم به ولم يكن تم خبر محذوف قالك وانما قولهم ضرب
 زيد اقاما بهذا الكلام تام باعتبار المعنى لا انه لا بد من
 المنطق للفظ واصلا لكونه مبتدا في الخبر وذلك
 لان ضرب في مبتدا وهو مصدر يضاف للفاعل وزيد المفعول
 به وقاما حال وقد سدد سدد خبرا مبتدا ولا يصح ان يكون
 خبرا فيرفع لان الخبر اذا كان مبتدا يكون هو الاول والمصدر
 الذي هو الضرب ليس بالقائم ولا يصح ان يكون حالا من
 زيد لانه لو كان حالا لانه كان الفاعل فيه المصدر الذي
 هو ضرب في لان الفاعل في الحال هو الفاعل في ذلك الحال
 ولو كان المصدر عا ملا فيه لكان من صلاته واذا كان من
 صلاته لم يصح ان يسدد سدد الخبر واذا كان الفاعل
 بغير فعلا سدد فيه ضمير فاعل يعود الى زيد والخبر ظرف

تدرك كان م

زبان بقدر يضاف الى ذلك الفعل والفاعل واللفظ
 ضربي من زيد اذا كان قايما فادهي الخبر وقال ابن يعييش
 ايضا اذا قلت كما اتاني الازيد الامير ولا بد من رفع
 ادهي ونصب الاخر ولا يجوز فيهم جيبا ونصبها
 جميعا وذلك نظر الى اصلاح اللفظ وتثنية ما يستحق
 وذلك ان المستثنى منه محذوف والتثنية ما اتاني احد
 الازيد الامير لكن لما حذف المستثنى منه بق الفعل
 سرت على الفاعل ولا يجوز اخلا الفعل من فاعل في اللفظ
 من رفع ادهيما وتعين نصب الاخر وقال ابن عصفور
 زبيت اب في فاعل فعل به في التثنية وكذا حتى
 صار لفظ الفاعل على كلفظ المحرور نحو قوله من زيد
 اصلا للفظ من جهة ان افعال في هذا الباب لفظه
 كلفظ الامر بغير لام والامر بغير لام لا يقع بعده
 الاسم الظاهر الا منصوب نحو اضرب زيدا او جرد
 نحو امر زيدا فزادوا الباء والتثنية زيدا حتى يكون
 في اللفظ بمنزلة امر بزيد ذكره في شرح التثنية وقال
 ابن هشام في تذكرته في باب ما فعلوه لمحرد اصلاح
 اللفظ وذلك في مسائل اخلاف قولهم اهتد قائم
 لانه لو قالوا لا يمكن لكان رجوعا الى ما في منته
 لكنهم لما ارادوا الى الاصل بدلوا الهزة ها لاصلاح
 اللفظ فقول المتحسين وقال ابن عبيد بن حكاه
 عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك تقول في احد
 اللامين في الف الله وهزة انك الثانية زيادة الباء

الرجوع

في

في فاعل احسن وعنه لئلا يكون نظير فاعل فعل امر بغير
 الامر الثالث تامة تأخيرا لئلا في ازيد فاعل في ان حق
 ان تكون في اول الجواب لانه كما هو صور معطوف
 بل معطوف عليهم التالفة اتصال الضمير لمؤكد الجار
 والمجور مكان الزيادة في قوله وجيران لما كان واكثر من علي
 ففتر ان جنى الخاسته تقدم المفعول في زيدا فاضرب
 على تأويل من ان التالفة عا طرفة حلة وان الاصل تنه
 فاضرب زيدا التالفة ستر زيدا في الامر في لا ابا كذا على
 الصحيح لئلا تدخل على معرفة السابعة تأكيد الضمير
 المرفوع المستتر اذا عطف عليه نحو اسكن انت وزوجك
 الجنة الثالثة تأكيد المجرور في ضربت بك انت وزيد
 على ما حكاه ابن ابي ز في شرح النصول التاسعة ادخلهم
 الفصل في نحو زيد هو العالم العاشرة الفصل بين ات
 والفعل في نحو علم ان سيكون لئلا يلبس الفعل في اللفظ
 ابو حيان قال بعض احتمالا الذي يظهر بعد البحث انه الاصل
 في زيدا فاضرب زيد فاضرب زيد اقال بعضنا انما يسا
 ثم حذف تنبيه فصار فاضرب زيد فاعلم وقتها صدر
 فدوا الاسم اصلا للفظ **الاسول المرفوعة**
 بها جملة الاستفرا الذي يتعلق به الظرف لواقع خبرا
 قال ابن يعييش حذف الخبر الذي هو استفرا ومستفرا
 واقيم بقا الظرف مقامه وصار الظرف هو الخبر والمادة
 معه ونقل الضمير الذي كان في الاستفرا الى الظرف
 وصار مستفرا بالظرف كما كان مستفرا بالاستفرا

ثم حذف الاستغناء عن خبر اصلا برزوا لا يجوز اظها رسم
 للاستغناء عنها الظرف ومنها خبر المبتدأ الواقع بعد لولا
 نحو لولا زيد لم يخرج عمر وتقدم لولا في خبرها حين قال ابن
 يعيش ان ربطت الجملة ان وصارنا كما جملة واحدة وصف
 خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستغناء حتى رخص
 ظهوره ولم يجز استغناء مؤنثا قولهم افعل هذا انما هي
 قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر با شيئا يفعل
 فوقف في فعله ففعل له افعل هذا ان كنت لا تفعل
 الجميع وزاد وان كانا وحذف الفعل وانما يتصل به ولكن
 حتى صار الاصل مجعولا ومنها قال ابن يعيش ينو
 بم لا يجيزون ظهور خبر لا المبتدأ ويقولون حوسنا الاصول
 المفروضة وقال الاستاذ ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح
 الانصاح الاخبار عن سبجان الله يفهم كما يفهم الاخبار عن
 البراءة من السوء لكن العرب رفعت ذلك كما ان هذا كبر
 جوع لم يرد لم ينطق به وكذلك لبيبية تصغير شئ لم ينطق
 به واصلا تصغير شئ لم ينطق به وان كان اصلا ان
 ينطق به وكذلك سبجان الله اذا نظرت الى معناه
 وجبت الاخبار عنه حتى كما كبر العرب رفعت ذلك
 وكذلك لكاع ولكع وجميع الاسماء التي لا تستعمل الا في
 النداء ارجعت الى تعانها وجبت الاخبار عنها فيها
 بدليل الاخبار عما هي في معناها لكن العرب رفعت ذلك
 وقال ايضا في قوله زيد اضرب ضعيف فيه الرفع
 على انها والمختار النصب وفيها اشكال من جهة

على

الاسناد

الاسناد لان حقيقة المسند والمسد اليه لا يستقل الكلام
 با حده دون صاحبه واخر بوجه يستقل به الكلام
 وحده ولا تقدر هنا ان تقدر بعد ان تكون هذه الجملة
 في موضعها كما قدرت في زيد ضربته فان قلت كيف جاز
 هذا الكلام نوعا وانت لا تقدر على مسند يفي هذا المعنى
 قلت على تقدير شئ رفض ولم ينطق به واستغنى عنه
 بهذا النوع ومنه مكانة وهذا وان كان فيه بعد اذا
 انت تدبره وجدت له نظيرا لا ترى ان قاما جمع
 المحذوفين على ان اصله قومه وهذا انما سمع قطا فيه
 ولا في نظيره فلهذا زيد اضربه كان اضربه ومنه موضع
 ستره مستند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق قط به
 ويكون كقاهر وقال ايضا مصدر على لا يستعمل وان كان
 الاصل لا يدر اصله من قول **الاضافة** نرد الاشياء الى
 اصولها ولذلك اعربت ايم مع وجود شبه الحرف ومنها
 للزومها الاضافة فزودتها الى الاعراب هو الاصل في
 الاسباب واذا اضيف ما لا ينصرف له الى اصله من الخبر
الاضافة لا يدر اصله من الخبر لان التضمن زيادة
 بتغيير الوضع والاضافة زيادة بتغير تغييره فانه يدر الدين
 ابن خالكان في تكملة شرح التمهيد واستدل به على ان
 الجزم في نحو قل اعداى يقول انما هو احسن باخبار ان
 لا يتضمن لفظا للطلب بعن لفظ **الاضافة** احسن
 من الاشتراك ولذا انما قول البصريين ان النصب بعد
 حتى بان مضرة انهم من قول الكوفيين انه يحذف نونها

وانها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن ابيان
 فان قيل يلزم على مذهب البصريين اخبار صاحب الاخبار
 خلافا للاصل قلت الاخبار بحرف الجر والاضافة في الاشتراك
 الاخبار خلافا للاصل ولهذا رد على من قال في قوله تعالى
 الايام ياتهم ليس مصروفا عنهم ان يوم ليس منصوبا
 بمصروفا بل فعل دل عليه من الكلام فتدبره بلا زجر
 يوم ياتهم او يلزم عليهم لانه لا حاجة اليه مع الاخبار
 على خلافه الشاغل **الاعراب** فيه بابه الاول
 في حقيقة قال ابن خالكان في المعنى اختلف في حقيقة
 الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب بمعنى وهو عبارة
 عن الاختلاف واحتجوا بوجهين احدهما اضافة الحركات
 الى الاعراب والثاني اضافة الى نفسه والثاني ان
 الحركات قد تكون في المعنى فلا تكون اعرابا وهذا
 الحركة عندهم بمنزلة قولهم نطية الحرب ايم صاحبة الحرب
 وكذا هذه الحركات صاحبة الاختلاف في اخر الكلمة وهذه
 قوما الى ان الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لو جاز
 احدهما ان الاختلاف اير لا يعقل لا بعد التعدد فلو
 كانت جعل الاختلاف اعرابا الكلمة في اول احوالها مبنية
 لعدم الاختلاف الثاني انه يقال انواع الاعراب
 رفع فاعرب وجز موزع الجنس يستلزم من الجنس
 والجواب عن الاضافة انه من باب اضافة الاسم الى
 الاخص للمبني كقولنا كل ادراك وعين الشاغل انه
 لا يدل وجود الحركات في المبني على انها حركات

اعراب

اعراب لان الحركة احدثت بها محل معنى للاعراب والافه
 للمبني ولذلك خصصها البصريون بالقباب غير انما حب
 الاعراب وقال غيره في الاعراب نزهة ان اعرابا
 لغنى وهو اختيار ابن ابي عمير ونسبه الى المحققين
 وحده في التمهيد يقول كجاء به لبيان مقتضى افعال
 من حركات وحرف او سكون او حذو والاش في معنوي
 والحركات انما هي دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه
 واختار الاعراب وكثير من المتأخرين وحده بغير
 تغيير او اخر الكثرة لا اختلاف العوايل اذ اخذت عندها لفظا
 او تقديرا وجعله ابن ابيان قول الكوفيين اهل العربية قال
 ويدل عليه وجوه منها ان يقال حركات الاعراب
 فلو كانت الحركات الاعراب لاستغنى الاضافة اذ الشئ
 لا يضاف الى نفسه ومنها ان الحركة والحرف يكونان
 في المعنى فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه
 ومنها انه قد نزول الحركة في الوقوع الوقت مع التحمل
 بالاعراب ومنها ان السكون قد يكون اعرابا ومنها
 تنبيهها بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى
 ثم قال وقابل ان يقول لادالة في جميع ذلك انما
 الاول مجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى حركات
 اعراب وحركات يتأقيل حركات الاعراب ونحوها الامثلة
 للمختصين بالحركة عامة والاعراب خاص والشيء
 في معايرة العام الخاص فموسع الاضافة المعاصرة
 وهي هنا بوجوده وانما الثاني مجوابه ان لم نقل

ان يطلق الحركه تكون اعرابا بل الحادث بالقابل هو الاعراب
 ولا يجوز في المبني شيء من ذلك وانما الثالث نحو اعراب
 الوقت مما رضى لا اعتبار له وانما الاعتبار بحال الوصول
 واسمونه يقتضي ذلك وانما الرابع ان الاعراب هو الحركه
 او حركتها ولهذا قال ان الحجاب انما اختلف احس
 المعرب به والاختلاف ثارة يحصل بالحركه وثارة مجزئة
 فاذا لم يكن مرادهم ان الحركه وحدها الاعراب فكيف
 يرد عليهم النقص بالسكون وانما الحجاب من حجاب
 ان الاعراب انما يفسر بالتحريك والاختلاف من كان
 مذهبه انه معنوي ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك
 وتغيير الحضم الشيء على مقتضى مذهبهم لا يكون هت
 على مخالفة وقال ابن مالك في شرح التمهيد الاعراب
 عند المحققين من الخويين عبارة عن المجهول آخر الكلمة
 مبني للمعرب الحادث فثبت بالتركيب من حركه او سكون
 او ما يقوم مقامهما وذلك المجهول تدبيره بغير تقدير لونه
 وهو الاكثر كالضمة والنقطة والشرط في ضرب زيد غلام
 عمرو وقد يلزم للزوم عدول كرم لا نولك ان تنقل
 ولعمرك وكيفية سبحانه الله ورويدك وكبحر الكلام
 وعويط من ذي الطلوع ودم عريط وبهذا الاعراب
 اللزوم يعلم فثبت ادق من جعل الاعراب تحريك او سكون
 اعترض عن ذلك بوجهين احدهما ان كالان مر ووجه
 واحد ان وجه الاعراب هو صالح للتغيير فيصدق
 عليه تغيير وعلى الوجه الذي لا ربه تغيير والآخر

ان

ان الاعراب يحدد في حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه
 متعلقا بغيره من السكون الذي كان قبل التركيب والجواب
 عن الاول ان الصالح لم يمتد لوجوده بل لا ينسب اليه
 ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قايما به الا ترى ان رجلا صالحا
 ليس اذا ركب مع لا خمسة عشر صالحا للاعراب اذا كان
 تركيبه يوجب ذلك لا ينسب اليها الا ما هو حاصل في الحال
 من اعراب رجل وبما خمسة عشر وكذا لا ينسب تغيير
 الى ما لا تغيير له في الحال والجواب عن الثاني ان المعنى
 على حركه مستوي باصالة السكون فهو تغيير ايضا
 وحاله تغيير فلا يصلح ان يحدد بالتغيير الاعراب
 كونه غير صالح من مساكاة اليمين ولا يخلص من قولنا
 القبح قولهم كغيره لما دلل فان زيادة كنهه توجب
 زيادة فساد لان ذلك يستلزم الحال المستند عنها
 حاصلة بقابل تغيير خلفه عاملا اخر حال التركيب
 وذلك باطل بينين ادلا على ما قبل التركيب وانما
 لم يصح ان يغير عن الاعراب بالتغيير مع التغيير
 عنه في المجهول اخر من حركه وعندها على الوجه المذكور
 وقال بعضهم لو كانت الحركات وتبا جري مجراها اعرابا
 لم تصنف الى الاعراب لان الشيء لا يضاف الى نفسه وهذا
 القول صادر عن ما لا تدل له لان اضافة احد الامرين
 الى الاخرين توافقه بمعنى او تغييرهما فاقعة في
 كلامهم باجماع واكثر ذلك بيننا تدراولها بعضا او
 نوعا فالشيء في كلام او جنسها وكلا التقديرين في

حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استقامه خلاف ما ذكرنا
 انتهى **المبحث الثاني** في وجوب نقله في اللغة المصطلح
 الخويين قال ابن خلدون في المعنى فيه خمسة اوجه احدها
 انه ينقل من الاعراب الذي هو البيان وسنه قوله
 عليه الصلاة والسلام النبي يعرب عننا لساننا اي
 يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة
 كما يبين الانسان عما في نفسه الثاني انه مشتق من قولهم
 عربت بعدة الفعش اذا فسدت واعربت بها اي اصححتها
 والهزة للسلب كما شكلت الرجل اذا ازلت شكايته
 والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس
 بعانية اثنان ان مشتق من ذلك والهزة للتعدية
 لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا
 لا لئلا من المعاني قلما اعرب بسبب التغيير الذي لحقه
 وظاهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى
 الرابع انه ينقل من التخصيص ومنه امرأة عروب اذا
 كانت بتخصيص الى زوجها والمعنى على هذا ان الكلام
 بالاعراب يتخصيص الى صاحب الخاص ان ينقل من اعرب
 الرجل اذا تكلم بالعربية لان التكلم بغير الاعراب غير
 متكلم بالعربية لان اللغة التي سدت لبسها هي العربية
 والمعنى على هذا ان التكلم بالاعراب توافق للمعرب
المبحث الثالث في اعراب الكلام ايها استقامت
 الرجا في ابطاحه على الخوفان قال قاتل اخر وحي
 عن الاعراب والكلام ايها استقام قيل له ان الاشياء

لغة

في

في التقديم والتأخرا ثانيا متفاضلا او بالاستحقاق او بالظن
 او على حسب ما يورده العقول فنقول ان الكلام سمي له
 ان يكون سابقا للاعراب لانه قد يركب الكلام في حال غير
 عرب ولا يخلط معناه ويرى الاعراب يدخل عليه ويخرج
 ونضاه في ذاته غير معدوم بل ذلك ان الاسم كوزيد
 ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك معربا او غير معرب لا يزل
 عنه معنى الاسمية وكذلك الفعل المتصرف نحو يتوهم
 ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه
 معنى الفعلية وانما يدخل الاعراب لما كان تعقلا
 هذه الاشياء ومع هذا فدرنا ان الشيء من الكلام الذي
 ليس بمعرب قريب من معربة كثره وذلك ان الافعال
 الماضية مبني على التثنية وفعل الامر للواحد اذ كان
 بغير لام مبني على الوقف كوزيد اذهب واركب وعرف
 المقام كلها سنتره وكثير من الاشياء بعد هذا مبني ولم
 تسقط دلالتها على الاسمية ولا معانيها عما وصفت
 له فعلنا بذلك ان الاعراب عزم من داخل في الكلام
 لم يمتد لغيره ويدل عليه فان الكلام راذا سابق في الترتيب
 والاعراب تابع من وابعه فان قال قاتل فاجري
 عن الكلام للنطق به الذي يعرفه الان بيننا انقولنا
 ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت
 عليه الاعراب امره عند النطق به في اول نطقه لم يستف
 قبل له بل هكذا نطقت به في اول وهلة ولم تنطق به
 زمانا غير معرب ثم اعربت فان قال من اين علمتم على

سبق بعضه بعضا وجعلهم الاعراب التي لا يعقل اكثر المعاني
 الاله ثانيا وقد علمت انها تكلمت به فكنا جملته قبل لم
 قد علمنا ان الاشياء تستحق المرتبة والتقدير والتأخير
 على ضرب من حكمها وكل واحد منها مما تستحقه وان كانت
 لا توجد الا بمقتضى الاربعة اما نقول ان العرش داخل في
 الاسود عرض الاسود والجسم انما هو من الوجود بالواقع
 والاستحقاق وان كان العرش قد يجوز ان يتوهم زوايا
 عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل
 السواد ونحن لم نر الجسم خالي من السواد الذي هو غير
 ولا راي السواد قطعا راي من الجسم بل لا يجوز رايه
 لان المراتب انما هي الاجسام الملونة ولا تدرك الالوان
 خالصة من الاجسام والاجسام غير ملونة ولم يزد
 بالاسود هاهنا جسم اسود بخلاف ما هو عليه ذلك
 من الاجسام وكذا القول في الاربعة خالصة وما اشبه
 ذلك وسنبا ان نعلم ان الذكر في المرتبة مقدم على الانثى
 ونحن لم نشأ هذا العالم خالصة من احد فيهم حديث بعده
 الاخر الا كما وقفت عليه بالحرف الصادق من سبق
 خلق الانثى في خلق ادم وحواء فانما في غيرهما فذلك
 ان علم جبر صادق والاكابر ان ينفرد كل واحد منهما
 صاحبه فذلك قوله في الكلام والاعراب تقول ان الاعراب
 في الاستحقاق داخل على الكلام لما في جبر مرتبة كل
 واحدة في العرش وان كانا لم يوجدان في وقت واحد
 ذلك ان نقول ان الاسماء قبل الالفاظ لان الالفاظ

عنه معناه في
 رايه في وقت واحد
 في وقت واحد

بعدها

بعدها بل نطق بها نفا ولكل حصة ومرتبة وقد جاز بعض
 الناس ان تكون العربية العرب نطقا ولا بالكلام غير عرب
 ثم رأت استحبابه المعاني فاعربت به ثم نقل بعضا فشكل به
المبحث الرابع في الاعراب ما دخل في الكلام قال
 الزجاجي في الكتاب المذكور فانه قال قائل قد ذكرت ان
 الاعراب داخل في الكلام فما الذي دعا اليه فاجيب
 اليه من اجله فاجواب ان يقال ان الاسماء لما كانت
 تقوم بها المعاني وتكون فاعلمت وبمعنوية وبصافته
 وبصفا في المعاني ولم يكن في صورها وبصفتها ادلة على
 هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب
 فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمر فدلوا
 برفع زيد على ان الفعل له وينصب عمر وعلى ان الفعل
 واقعه وقيلوا ضرب زيد قد لوا يتغير اول الفعل
 ولفظ زيد على ان الفعل عالم بضم فاعلمه وان الفعل
 قد ناب عنه وقيلوا هذا كلام زيد فقالوا انما
 زيد على اضافة الكلام اليه وكذلك سائر المعاني
 جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليستعملوا في كلامهم
 ويبدوا الفاعل اذا ارادوا ذلك والمفعول بعد الحاجة
 الى تقديره وتكون الحركات دلائل على المعاني هذا قول
 جميع النحويين الا ابا علي تطربا فانه عاينهم هذا
 الاعتقاد وقيل لم يفرق الكلام للدلالة على المعاني
 والفرق بين بعضها وبعض قد جحد في كلامهم اسمائهم
 في الاعراب فاختلته المعاني فاما مختلطة الاعراب

مختلطة المعاني فما اتفق اعرابه واختلفت معناه فقولك
 زيدا اخوك داخل زيد اخوك وكان زيد اخوك التثنية
 اعرابه واختلفت معناه وما اختلفت اعرابه واتفق معناه
 قولك خازن زيد قائما وخازن زيد قائما اختلفت اعرابه واتفق
 معناه ومثله ما رايته منذ يومين ومثله ما رايته منذ يومين
 عندك ولا قال عندك ومثله في الدار اخذ الا يزيد ومثله
 في الدار اخذ الا يزيد ومثله ان التومر كلمه اهسون
 وان التومر كلمه اهسون ومثله ان الامر كلمه شروان
 الامر كلمه شروان بالوجهين جعلا ومثله ليس زيد جبان
 ولا جبان ولا جبان فمثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه
 واختلفت معناه وما اختلفت اعرابه واتفق معناه قال طائفة
 كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني ليجب ان
 تكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزيادة قال
 قطرب وانما اعراب العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف
 يلزمه لسكون الوقف فلو جعلوا وصله با لسكون ايضا
 لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يبيطون
 عند الادراج فلما وصلوا ومكثهم التحريك جعلوا التحريك
 معاقبا للاسكان لم يمتدل الكلام الا بزيادة التثنية على
 متحرك وسكان ولم يجهزوا بين ساكنين في حشو الكلمة
 ولا في حشو البيت ولا بين الاربعة احراف فخرية لانهم في
 اجتماع الساكنين يبيطون في كسر الحروف المقترنة
 ويستحقون وتذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الربة
 عقب الاستكان فيلزمه لربلا من حركة واحدة لانه

مخزوع

مخزوع لهم اذا كان الربة انما هو حركة تعقب سكونا فقال لو
 فعلوا ذلك لضممتها على انفسهم فاردوا الاتساع والحركة
 ولم يخطروا عليه التثنية الا بحركة واحدة هذا ذهب قطرب
 واحتج به قال النحويون له لو كان كما ذكرنا لخر الغلعة
 ورفض اخرب ونصبه ونصب المضاف اليه لان التصدر
 في هذا انما هو الحركة تعقب سكونا بعندل بها الكلام به
 وخروجه عن اوضاع العرب وحكمة تعلم في كلامهم واحتجوا
 لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعاني
 واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم
 ذكرها بان قالوا انما كان اصل دخول الاعراب في الاسماء
 التي قد كبريد الافعال لانه يذكر بينهما ثم جعلت ثمر
 الكلام على ذلك واقام الحروف التي ذكرها فمحمول
 على الافعال **المبحث الخامس** قال الزجاجي باب القول
 في الاعراب احركة احر حرف قد قلنا ان الاعراب دال على
 التي في وان حركته اخلت على الكلام بعد ما كان نهايه فتو
 عندنا حركته نحو الضمة في قولك هذا جعفر والنخبة في
 قولك راي جعفر ان كسرة في قولك مررت بمحضر
 هذا الصلة ومن المجمع عليه ان الاعراب يدخل على اخر
 حرف في الاسم الثمن والفعل المضارع ذلك الحرف هو
 حرف الاعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا
 مذنب البصر بين وعند الكوفيين ان الاعراب يكون
 حركته وحرفا وان حرفا قام بنفسه وان كان حركته
 لم توجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحرف

وحرى فيكون له يكون سكوت في الافعال المصاحبة المصاحبة
 الا ان كانت محمول بضمير قلم يذهب وحذف في هذه الافعال
 اذا كملت الالفاظ محمول بضمير قلم يذهب وحذف في هذه الافعال
 من هذا العمل فان قال قائل فيكون الاعراب بحرف فاعلم
 سيبويه في ثبوت الاعراب في هذه الافعال التي ذكرنا الاصل
 وعلمنا ان هذا الاعراب قد ذكرنا ان الذي يكون له
 اصل يلزمه ويحذف منه ثم يعرف بعضه على مخزجه
 عن جهه سيبويه فلا يكون ذلك ناقصا للباب وذلك
 موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما بينا
 بالاطلاق الصلابة واجبة على السالكين من الرجال
 والنساء ثم تحذف منهم من تامة على تسقط عليهم عن رخصها
 وكما يقال من محرف من حروف قد تحذف على سائر الاعراب
 فلهذا انظر كثرة فلهذا حكم الاعراب وحقيقته
 كما ذكرنا من ان عروضا في بعض الكلام ضرورة ظهرت
 يجعل الاعراب حرفا وذلك في ثبوت الافعال المصاحبة
 وجعلها فعل الموت المحاط في المستعمل وذلك في
 حصة الاعراب في فعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلين
 يا هذه وعلمنا ان الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات
 النون وحذفها علامة الجزم والنعيب فان قال قائل ان الذي
 اوجب تغيير الاعراب في هذه الافعال حرف وهي النون
 مثل لم كما قال سيبويه فاعلم انه قال الاعراب
 يدخل على اخر حرف من الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف
 الاعراب واخر حرف في هذه الافعال النون

فلو

فلو جعلت النون حرفا لامر لم يجرى فيها في حال الرفع فاعلم
 في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان تكون في حال الجزم ولو
 اسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو التي لا قبلها
 التي قبلها وكان في النصب غير الاثنين والجمع والثنى في حال
 تاجز الافعال بعد الالف ويسقط علم ذلك في تقدير الافعال
 على الالف في لغة من يشي ويجمع الفعل مقدما فكان يصير الفعل
 كانه للواحد ويبطل المعنى فلما صار علم الرفع وجب حذفها
 في الجزم لان الجازم يحذف ما يثبت في علم الرفع فان كان
 في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم محو بضمير قلم يذهب
 ولم يحذف جعلت النون محذوفة في الجزم وسكونها في جعل
 النصب يصح في الجزم فحذفت النون في النصب ايضا فيجعل
 في النصب ولم يفعلوا في النصب في ثبوت الالف وجمعها
 الى الجزم لان الجزم في الافعال الخمسة الجزم الالف فان قال قائل
 فان النون في فعلان وتفعلان وتفعلين وتفعلين
 منكرة وقد حكمت عليها بالسكون ونعت ان الجازم انما دخل
 على حرف ساكن فحذف حرف النون وهي منكرة وليس
 زعمنا انها ساكنة والجواب عن ذلك ان يقال ان النون
 في هذه الافعال مضافة للسكون كما ذكرنا لانها ليست بحرف
 اعراب فلما سكنت وقبلها ساكن حركت لانها الساكنين وليست
 الحركتها بلا زعمنا اسحقا فحكمها حكم الساكن فحذف
 حذفها الجزم فان قال قائل فلما جعلت الحروف التي قبل
 هذه النون حروف الاعراب فالحجج في ذلك ان الالف
 التي قبل هذه النون حروف الاعراب في فعلان وتفعلان

وان يفعلوا

والواو في يفعلون وتفعلون وتفعلين ليست من باب
 الفعل ولا تامة انما هي صورة التام في علمنا لا ذكرنا ولم يجز ان
 تكون حروف الاعراب لتعمل لذلك فان قال قائل ولم يجز ان
 يحذف الاعراب لتعمل المستعمل بعد الفعل في قوله ان زيد
 شيئا وان زيدون يتوبون وما اشبه ذلك جاءت علامة
 رفع الفعل بعد التاء وهو ثبات النون وهو بعد الفعل
 يجوز ان يكون اعراب شيئا بوجه آخر غير ذلك ان الذي
 هو قبله ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا استثنى
 عن ضرورة ثم اتصل به ضمير صا وبضمير صا وبضمير صا
 الجملة كلمة واحدة فجاز ذلك ووقع الاعراب بعد ضمير
 الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة والركن على ذلك
 اسكان لام الفعل في قوله فقلت اسكنت الامم ليدلوا لي
 في كلمة واحدة ان يجرى كات **الحجج السادس** قال
 الزجاج باب القول في الاعراب لم وقع في اخر الاسم دون اوله
 واسطه قال بعض الخويعين الاعراب يدخل في الاسم لمحي
 فوجب ان يلغى بديها لم يوجب بالاعراب في اخره قال ابو بكر
 الحياطي ليس هذا القول بحرف لانا قد رأينا الاسماء يدخلها حرف
 المعاني اوله واسطه فاعلم اوله قوله الرجل والاولى
 وما دخلها واسطه بالانصاف في قوله فربح وتليس ولو
 كان الامر على ما ذهب اليه قائل هذا القول لوجب ان لا يدخل
 على اسم حرف معني الامم كما لبياننا قال والقول عندي
 فيه هو الذي عليه جملة الخويعين ان الاسم يبنى على اربعة
 فتمتله بها فعل وفعل وما اشبهه لكن الاسمية

فلو

فلو جعل الاعراب وسطا لم يدرك اسم حركة اعراب هي امر حركه
 بنا فجعل الاعراب في اخر الاسم لان الوقف به يدرك فيسكن
 فيعلم الاعراب فاذا كان وسطا لم يكون فلهذا فيه وقال ابو اسحاق
 الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول لم يجعل الاعراب اولا لان
 الاولى تذكير الحركة ضرورة لا تذكير لانها لا يبداء الا بحركه ولا يوقف
 الا على ساكن فلما كانت الحركة تذكير لم تدخل على حركة التام
 لان حركتها لا يجتمعان في حرف واحد لانهما تكونان لا تذكير وانما
 وضاعية وسداسية وسباعية واسطه فحذفها فاست
 ذلك جعل اخر الاعراب في الاسم بينا في حركاته وقال اخرون
 الاعراب انما دخل في الكلام دليل على المعاني فوجب ان يكون
 ثابتا للاسم لان ذلك قد دلل على انه ثبات بغيرها وهذا القول
 قريب من الاول وكل هذه الاقوال متبع في معناه **اعطاء الاعراب**
حكم المصداق واعطاء المصداق حكم الاعراب قال ابن السكيت
 في انا لم من هذا المصداق الحكم الاعراب اعطى الاعراب حكم المصداق
 واعطاه المصداق حكم الاعراب فمن ذلك قوله اخبط سائكون
 الامير قايما فاحطبا انما هو الامير وقايما فانه الى ما المصداق
 ولنظر الفعل اليه وضعوها لهما صلة هما انصرفت اليه صارت
 بعضه ولما انصافوا اخطبا الى قايما وهو صلة فيكون قايما اخطب
 كونا والتقدير اخطب كونا الامير فانه اوصف المصدر بما يوصف
 به العين والمعنى راجع الى الامير فلهذا كان ذلك الحال عند هذا
 القيد اذ الحال لا تصدح خبر المبدأ الا اذا كان اسم حين
 وفي اعطاء العين حكم المصدر حتى وصفوه بالمصدر والوجه
 خبر عنه قوله تعالى وجاءوا علي قبيصه بغير ترتيب فلذلك



به و قوله ان اصبح تادعوني اي عاريا وقوله ثم ادعوني يا تبتك
 سمعا اي سمعيات ذسعا بصدور وقع موضع الحال لقوله ثم قلته
 صرا اي صمورا والحق بصحوا ومن ذلك قوله تعالى اني اعمل
 صالحا لعلني اكون من السالكين وقوله لا اريد الا وجهك ولا
 ابتغاء لكثرة وتوقع العلي غير الصالح منهم كقولهم يا انت الانور
 وتالي لا اكل ولا شرب ويا انت الادخل وخروج ومن قول
 الحسن فانما هي قبلة واد بار هذا كله من تنزيل الاعيان
 منزلة المصا در فاما تنزيل المصا در منزلة الاعيان فكقولهم
 موت ثابت وشيت ثابت وشعر شاعر انتهى **الانفعال**
كروية لانها موضوعة للحركة وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لانها
 المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه مخاطبة فائدة لان
 هذا الكلام ان يستدعى بالاسم الذي خبر فيه المخاطبة فيكون ثابت
 ثم تاتي بالخبر الذي لا يعليه ليستبينه ذكر ذلك ابن عيسى
 لان الاضافة ينبغي بها تعريف المضاف واخر جبرئيل ايتا
 الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والاضاف
 لا تكون الا نكرات ولا يكون شي منها اخفى من شي فاستغنى
 الاضافة اليها لعدم جردوها الا انهم قد اضافوا اسم الزمان
 الى الافعال فتبين ذلك لنسب منزلة المصدر واخصا ثريان
 بذلك من بين سائر الاسماء للملازمة بين الفعل وبينه
 وذلك لان الزمان كحركة الفلك والفعل حركة الفا على
 ولا تفرق الزمان بالحدث وقال ابو الفتح اسم الزمان
 في كتابه ايضا اسرا على نحو اخر الحق بكون كليم من انبياء
 وتكويين على ان الافعال نكرات قالوا والدليل على ذلك

ابن عيسى في
 شرح المصطلحات
 فروع من الاضافة
 الى الافعال لا يقع
 قال

انما

انها لا تتفك من ان العبد والفعل والفاعل على جملة تتم بها
 النكتة والجملة كلها نكرات لانها لو كانت معارضة لم يقع بها
 فائدة فلما كانت الجملة مستعارة علم انها نكرات فذلك انما تضمن
 كذا نكت الافعال كانت مع الناعلين جملة كانت نكرات فذلك انما تضمن
 لم يجر اجزا بها **فصل** فاذا كانت الافعال نكرات فذلك انما تضمن
 كذا نكت النكرات **فصل** عند التعيين ان تعين الفعل
 على ان لا يضاف اليه كذا ان لا يضاف اليه ولا يدخلها الالف
 واللام لانها جملة ودخول الالف واللام على الجملة محال **فان**
فان علم لا يجوز اضافتها وان لم يضاف اليها **فان** لان الفعل
 لا يتفك من فاعله يظهر او يصغر والفعل والفاعل على جملة بمنزلة
 المصدا وحده فكل لا يجوز اضافته الجملة لذلك لم يجر اضافته
 الفعل انتهى **الافعال** لانها نكرة بغير علم ذلك انما يجر فاعله
 قال المشويع في تعليقه لان التانيث الحقيقي والمجازي
 وعلامة التانيث واحكامه بعد وقد فيها قال ومنه من قال
 ان فيها نكرة وموتى يجب مصادرها فاذا كان الفعل
 يدل على مصدر ذكر قيل فيه مذكر بذكر مصدره واذا
 كان الفعل يدل على مصدر مذكر قيل فيه مؤنث بذكر مصدره
 بصدور وقال ابن عصفور في شرح الجمل المدبر على ان
 الافعال كلها مذكورة انما اذا خبرت باسم الاسماء فانما المقصود
 الاختيارا فصنعت من الحديث وهو المصدر والمصدر مذكر
 فذلك على انها مذكورة في اللفظ على حسب تارة ادب
 من تدكر وتانيث الا ترى ان لفظ هذا لا يريد به الموت
 بل هو مذكور **انفعال** الرفع النقا وهو مذكور **الانفعال**

في
 علامات

عند

ترجم على ذلك ابن جني في الخصائص واورد فيه في معانيها قول لا رجل
 عندك فان لا هذه ناصية لاسمها وهو مفتوح لان الفتحة فيه
 ليست تحت النصب التي تقع تحتها لا بل هي تحت بنا وفتحة موقع
 فتحة الاعراب الذي عمل في المضاف قال واصنع من ذلك قوله
 لاخبر عن هذه النكتة التي في راء عن فتحة بن التانيث
 في هذه بن الاسمين وهي واقعة موقع فتحة البنا في قوله لا رجل
 عندك ويدل على ان فتحة خمسة عشر هي فتحة بن كيب الاسمين
 لان فتحة البنا لا تخبرها الا بغيرها الفاعل الاقوى اعني
 الفعل في نحو جاني خمسة عشر ونحو جاني في سررت خمسة عشر
 فاذا كان الفاعل الاقوى لا يؤثر فيها فاعمال الاضعف
 الذي هو لا وفيها قول ثم روت بفلامي فاعلم يتحقق
 جرة الاعراب بها لا والكسرة فيها ليست الموجبة لحرف الجر
 بل هي التي تصح يا المتكلم في الصحيح ويدل على ذلك ما بنا
 في الرفع والنصب نحو هذا غلامى ورايت غلامى وهذا
 يؤذن انها ليست كسرة الاعراب وان كانت بلغة ومما
 قولهم يسعون حيث يسعون فالضمة في حيث ضمة بنا واقعة
 موقع ضمة رجع الناعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف فيها
 قولهم حيث ان فالفتحة فتحة بناء لان وهي موقع
 فتحة نصب الطرف ومنها قوله كنت عندك في اسرنا كسرة
 كسرة بنا وهي واقعة موقع كسرة الاعراب المتضمنة
 الجر ومنها قوله
 واي وقعت اليوم والاص قبله بها نكت حتى كاد ان يفتق
 روي قوله والاس بالنصب على الاعراب لانها معرفة

باللام

بالا ما ظاهرة زال عن تخمينها فاعرب وبالكسر على انما اليهود
 نيرة واللام فيه زائدة وانما تعرف بالاسم لام اخري مولدة
 عن هذه سند وهذه الظاهرة ملغاة زائدة لتوكيد قال
 وتلكم تعرف باللام مولدة وفيه لام اخري عن هذا نكرة
 فتلك الان هو معرف باللام مولدة وهذه الظاهرة فيه ملغاة
 زائدة كما ذكره ابو علي **الانفعال** فيه فائدة الاولى قال
 ابو علي في الايضاح حقيقة نكر الجملة مع التانيث بخبر
 تانيث نظمت قال كما قول العويين فان زيد اذا تكبر
 ان اذا الفتحة على عن الفعل في خبر حيث سمى الفاعل ان
 تكبر في المثال خبر وما دخلت عليه اذ محذوف كجواب ان
 في زيد ان فتعريف لان تانيث جواز لا بد منه لفظا ونسبا
 تكلف يصح ان يقال اني ضمه وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه
 عليه **فان** العويين بخبر جازي كذا ضمير الفاعل حيث دخل
 على فعل تدبر ضمه في موضع تانيث جازي جازي فاعلم فعل فيه قال
 قال ويدل على هذا انك اذا قلت انا كرمك اذن كيف يصح
 تسلط اذن على تانيثها وانما حذف جوازها لدلائلنا تتدرج
 عليه انتهى الثانيه قال ابو حيان لا يترك لفا معاني الالفاظ
 كل يتاول في الشيء لا يكون في اصله وانما الالفاظ العمل فلا يكون
 الا فيما يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال فاجري في الحروف
 اذ لم يقع فيها الا ما كان التانيث نظير باب ظن واري في
 الالفاظ عندالتضاد في التوسط دون ان فاما تانيث اذا تانيث
 فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذن وتلق في التوسط في اكثر صورها

وذلك اذا توسطت بين الشارط وجزاؤه نحو ان تزدني اذ ناكرك
 او بين القسم وجوابه نحو والله اذن لا كرمك اول بعد عطف
 على ما لا يخفى له بان لغز في المثال على جملة الشارط جازية
 انما شيا حرف العطف والاعمال لان المعنى في استنباط
 كما بعد حرف العطف لكنه قليل ولا اكثر في ثلث ان العرب الفاوا
 وكذا اذا توسطت بين مهمل وجزأه اذن بكر من جاز
 الفاوا لعمال نقله عن الكوفيين واشاره ابن مالك وذهب
 البصريين انه يحتمل الاصل في الصور السابقة ونظير اخر
 راسية في الخطاريات لابن جني قال اذا كانت العين حرف علة
 اوله همزة عطف نفسها في موضعها كقاييم وكذا ان تغزيت
 نحو ادركاه ورفان تاخرت لم تحفظ ثمنها نحو شايد وشا
 ولايت ولاث وذلك انما لما تاخرت فلم تقع على حقا فتمتها
 الرابعة قال ابن يعيش الالف ثلاثة اقسام الالف في اللفظ
 وكون المعنى والعلم فالاول سئل في ليل لا يعلم اهل الكتاب
 والالف في كان في ما كان احسن زيدا والالف في حرف الجر الزايد
 نحو كن في الله شهيدا **الالف الثانية** من ذلك قولهم
 في مثل عثر هرة اناب فابتدوا بالهمزة وجرى مثلاً فاحتمل
 والالف في مثل ولا تغيب وشبه قولهم في المثال ما جاز
 يعول الرجل لرجل جاءه ويحسب غير محمود في ذلك الوقت
 وفي ذلك قولهم في المثال فاكفأه لفاميت وفي بيت
 يوفى الحكيم شديداً الجهر فيمنه من لعود على الميت المتأخر
 وما ذلك قولهم اصبح ليل وأطرق ليل يحذف حرف النداء

من

من التكرار لانها اشكال معروفه في مجرى العلم في حذف حرف
 الف منها قال المبرد الاشكال يستجاز فيها كما لا يستجاز في
 غيرها كقوله الاستعمال لها ومن ذلك قولهم هذا ولا غنا
 اي هذا هو الحق ولا اقوم زعماء كذا قال ابن يعيش ولا يجوز
 ظهور هذا العامل الذي هو قوله انه جرى مثلاً والاشكال
 لا تغير وظهوره على صلب ضرب من التغيير ومثله قولهم
 كليتها وتتراى اعطى ويرا ونفسه اي دعه واهلك والميل
 اي بادره وكلشي ولا شئمة حرام اي كلشي ولا تركب
 شئمة حرقا قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال في هذه الاشكال
 ماها لانها اشكال وثبات ابن السراج في الاصول ثم رئيس جدي
 جعلت كالاشكال لا ينبغي ان تستخرج فيها الالف اجازوه
 وقال الزجاج في الايضاح وانما القوف في اضافة ذي الي
 الفعل في قولهم اذهب بذي سلم فان هذه القطعة جرت مثاليهم
 في كلامهم كالمثل قال الاصمعي تقول الوجد اذهب بذي سلم
 والمعنى اذهب وابقه يسلك دعاه بالكتابة واذهب بذي
 سلمان والمعنى اذهباً والله يسلكها واذهبوا بذي سلمون
 والمعنى وابقه يسلككم واذا كانت هذه الكلمة جازية مجرى
 المثل فان الاشكال تحتلها لا تحتل في غيرها وتزال شراً
 عن القياس بذلك مجزاً في كلامهم واحتمل ذلك فيها
 دورها في الكلام **الاجابات** اصل لغوي من النون والهمزة
 ولا يستعملان في غيرهما تقول مثلاً قام زيد ثم تقول في النون
 نا قام زيد وفي الالف استعملنا ما قام زيد وفي الهمزة لا تقسم
 وفي الامر قسم فترجمها الاجابات بتركيب من تسند وتسند

ايد وغيره يحتاج الي دلالة في التركيب على ذلك العنصر وكما كانت
 ذمما احتاج الي ما يدل به عليه كما احتاج التعريب الي علامة
 من ان وكجوها لانه فرع التنكير والتأنيث الي علامة من تنكير
 او الف لانه فرع التذكير ذكره ابو حيان في شرح التسهيل **حرف**
الالف باب الشرط مبناه على الالف وباب الالف فتربناه
 على النون فيجوز هذا لما اريد وقول اذ وحيث في باب الشرط
 لتربتهما لانها لازمان للاضافة والاضافة توصفها فلا
 يصلحان للشرط حينئذ فاشترطنا بالتنكير على الالف فتربناه
 بينهما فيصليح قولهم في الشرط حينئذ ذكره ابن الخناس
 في المغليبة **الف** قال الشيخ بهاء الدين بن الخناس
 في تعليل فتربته العرف بين البدل والعوض ان العوض لا يحل
 محل المعوض منه والبدل انما يكون محل البدل منه وقال
 ابو حيان في تذكره البدل لغز العوض ويفترقان في الاصطلاح
 انتهى وقال ابن فلاح في المعنى في قول الشاعر
 من فوجها فيه وجهان احدهما ان جمع بين العوض والمعوض
 لغزورة الشعر والثاني ان الالف يدل على الواو وليست
 بعوض والبدل يجمع مع البدل منه بدل الالف في بنت
 واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث وقال ابن يعيش
 البدل على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف وغيره
 نحو تارة وتارة وبدل هو قلب الحرف لنفسه في لفظ
 عنه نحو تارة على معنى احواله عليه وهذا انما يكون في جوف
 العلة التي هي الواو والالف وفي الهمزة ايضا لما بينهما

ايضا

ايها وكثرة تغيرها وذلك في مقام اصله فوفى الف واوفى
 الاصل ويوسر اصدايا وراى واده اصل الالف الهمزة وافت
 بعيت نمرتها فاستحالت الف لكل قلب بدل وليس كل بدل لغزاً
 وقال ابن جني في الخصائص باب في فرق بين العوض والبدل
 مما عرفت في هذا ان البدل اشبه بالبدل بغير العوض منه والعوض
 لا يلزم منه ذلك لا لتركه تقول في الالف من قام بها بدل من
 الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض منها وكذلك
 يقال في واو جوفن ويا ميعانها بدل للتخفيف من همزة جوفن
 وميعر ولا تقول انها عوض منها ولتترك في الامر عازي وراعي
 انها بدل من الواو ولا تقول انها عوض منها وتقول في العوض
 ان الالف في عدة وزنة انها عوض من الف الفعل ولا تقول انها
 بدل منها فان قلت ذلك فما القدر وهو عوض في الالف و
 وتقول في جميع الالف انها عوض من ياء في اوله ولا تقول بدل وتقول
 في ياء رقة انها عوض من ياء رادق ولا تقول بدل وتقول
 في ياء ينيق انها عوض من واو ينيق فحين جعلها الفيل وحين جعلها
 عيناً بعد مفردة الي ايا جعلها بدل الالف الواو والبدل اعبر بها
 من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوض والعوض ماخوذ
 من لفظ عوض وهو الدهر وذكرنا ان الدهر انما هو من الالف
 والايام ويصغر اجزائها فكل ماخص جزء منه خليفة جزء من اخر
 يكون عوضاً منه فالوقت الكائن انشا في غير الوقت الماضي
 الاول فلهذا كان العوض اسد ماخوفاً للعوض منه من البدل انش
حرف التاء التاليف قال الاكابر في الذين تصور من

وانما يبدل في
 من فصح البدل منه

فلاح في المعنى التاليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف وقال
 الامام محمد بن الدين بن الخليل في التلخيص الفرق بين التاليف
 والتركيب ان التاليف من حيث يحصل فائدة تامة مع
 التركيب فالتركيب اعم من التاليف وقال ابن القواس في شرح الالفية
 ابن معطي التاليف اخفى من التركيب من الالفة وهي الملازمة
 واصوله في الاجسام واطلق على الالفاظ المتشابهة تشبيهاً
الفاصل لا يتقدم على المتبوع ومن زعم ان اقلت ثاقم
 الا يزيد الامر وان رطبنا الاول على الثانية كان مما بعده
 الرطب على البذل بدل البذل والنصب على الاستشقة فتشرك
 ما قام لان زيادة الامر وان شئت الامر وان ائت الحخير
 نصب المتقدم على الاستشقة لان التامع لا يتقدم على المتبوع
التشبيه يترد الاشياء الى اصولها قال ابو الحسن الاكبر في
 شرح الجزولية يعترض على الجزوي في اطلاقه اسم الزمان
 المطاف في الجمل بان كان ينبغي ان يقول بشرط ان لا يكون
 سائياً لان التشبيه يترد الاشياء الى اصولها من الاعراب ولذلك
 لم يبين انما عشر واما قولهم يازيدان فاما جاز لان يذا بم
 الاعراب لا الترتيب انه يتبع على لفظه كالمعرب انتهى ومن ذلك
 قول من قال ان المشي من اسماء الاساقفة والموصولات معرب
 لان التشبيه ردها الى اصلها من الاعراب ومما رده التشبيه
 الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وقوان وقيان وديان
 وديهان وذا وان تشبيه ذات وقلم (المتصور الى) اي
 اوال واليها الاصل نحو الفتيان وقنوان وتلب الهرة للبدلة

من

بن واو واوا **التعريف** عند له ابن جني في الخصائص فصلا
 قال قد جاء في ثلاثة ضرب الا اسم والفعل والحرف فالاسم ياتي
 بحرفين على ضربين يتبعين ومسموع الاول ما بعده النسب فقامت
 لقوله في غير مركب وفي قاضي قاضي وفي حنيفة حني وفي
 عدي عدي ويحذو ذلك وكذلك الصغير وجمع التكسير
 نحو رجل ورجال والمسبح كقوله في خراسان خراسنج
 وفي دستوران دستوراني وفي الانوني وتحرير الفعل
 كقولهم في طلعت طلعت وفي احس احس وتحرير الفعل
 في طننت طننت وهذا كله لا يناس في شئت شئت ولا في اخصمت
 اخصمت ومن تحريف الفعل ما جاء فلولاً كقولهم في اضمحل اضمحل
 وفي الكهرا كرهف وفي اطميت اطميت وكذا قولهم لم يلبه وتحرير
 الحرف قولهم لا بد ولا بد وقا زيد فزعموا في عمر وهو وان
 كان بدلا فانه ضرب من التحريف وقا لوني بيوف سوف حرفوا
 الرواية والفارسي وخففوا رب وان وان وقد فوائد
 في قوله وان من حرف فلم يدر ما به ذهب سيبويه انه اراد
 وانما ضيف **التركيب** من مباحث الاول انه خلاف
 الاصل لانه بعد الافراد ومن ثم قد علق من زعم ان الاول
 للاستفهام تركبانه من هرة الاستفهام ولا اولى المناضبة
 وعلم من زعم تركبانه واذا ومنذ وبها وانما ولا فالت
 ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لاندول والمركب ثالث
 واذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع حرفه الجملة فالاسم
 المفرد هو الاصل والجملة فرع عليه قاله ونظير ذلك في
 الشريعة (ها) الالفين فرع على فها دة الرجل الذي

فحقصرت موت والاسم الثاني من الصدر بمترلة آتاء الثاني مما
 دخلت عليه الاتري انك تفتح آخر الاول فها كما تفتح ما قبل
 التانيك في الرابع قال ابن يعيش اسرار المركب في التركيب كانت
 التانيك فتقول في تحت بض اسم رجل يا تحت وفي حصر موت
 وفي سيبويه يا سيبك تقول في رجانه اسم ابن يالرجانه
 فلا تزيده على حذف التانيك في المستحسنة يا حنة جملوا
 الاسم الآخر بمترلة لها في تحت اذ كان حكم الاسم الآخر حكم
 لها في كثير من كلامهم من ذلك التصغير فانه اذا جعل الاسمان
 اسم واحد او حقة التصغير فانه انما يشتر المصغر منها ثم يوجب
 بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر ما قبلها فتقول حصر موت
 ويعليك وغيره كما تقول ميرة ومن ذلك النسب فانك تقول
 في النسب اني حضرة من حضري كما تقول في النسب اني انصرفة
 بصري وانى مكرتكي شقيق النسب اني الصدر لا غير كما يكون
 كذلك في غيرهما ونما يوجب عندك ما ذكرناه ان هاتين التانيك
 لا تفتح باب التلاوة بالاربع ولا باب الاربعة بالخمسة كما ان
 الاسم الثاني لا يفتح الاسم الاول يعني من الابنية وايضا
 فان الاسم الثاني اذا دخل على الاول ورب معاً يغير بناءه
 كتر ومرة وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التمازيب ما ذكرناه
 جذاقوا الاخر من المركب في التركيب كما عرفت من التانيك
 الخامس قال ابن يعيش تركب لا يع اسمها وقصارا وشوا
 الخمسة عشر فان قيل ان يكون الحرف في الاسم اسمها واحداً
 قبل هذا موجود في كلامهم الاتري انك تقول قد علمت ان زيدا
 سقطت فان حرفه وهو وقصارا عليه اسم واحد والمعنى علمت

قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام هو الذي
 يدل بعد الفعل على حقيقة واحدة وقيل ان كان يدل على اكثر
 من ذلك وكان يدل على بعض لفظه على بعض معناه وهو على
 ثلاثة اشكال احدى نحونا بط شرا وشاب قرناها وبرق حجره
 والاضا في نحو في النول وعبد الله والرسول القيس والرجي
 وهو اسمان ركب احدهما مع الاخر حتى صار كالاسم الواحد نحو
 هم حضرة موت ويعليك وعدي توب ويشبه بما فيه التانيك
 ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سيبويه ولفظويه وعرويه
 الا انه مركب من اسم وصوت المعنى فاحط من درجته اسم عيش
 زابراهيم فتنبى على الكسر لذلك وقال السكاكي في شرح
 المفصل انك ما تطلق النحاة المركب على يعليك وباب التانيك
 قال ابن يعيش المركب من الاسماء المافرة من الصرف من حيث
 كمال التركيب فرحاً على واحد وثانياً لانه البسيط قبل المركب
 وهو على وجهين احدهما ان يكون من اسمين ويكون لكل واحد
 من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف احداهما على الاخر
 فهذا يصح انما المقصود معنى حرف المعطوف وذلك في خمسة
 عشر وباب الاتري ان درول كل واحد من النحاة والنحاة
 مراد كل ما عطفنا حدها على الاخر فقلت خمسة وعشرة
 حذف حرف المعطوف وتبين الاسمان معناه شيئاً واحداً فالتسم
 الثاني وهو اذا دخل في باب ما لا ينصرف فيكون الاسمان
 لشي واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني
 من الاول موقع هاتين التانيك وبما كان من هذا النوع فانه
 يجري مجرى بانيه هاتين التانيك من انه لا ينصرف في المعرفة

نحو

انطلاق زيد وكذا ان الحذف مع الفعل المضارع اذا قلت اريد
 ان تقولوا لمعني اريد قيا فكذلك لا والاسم المذكور بعدها
 مبتدأ اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ادم لا اسم لشيء في موضع
 خفض بالاصالة وجعل اسم واحد كذلك لا رجل في الدار
 لا رجل في موضع نصب مذكور ويجعل اسم واحد كذلك لا رجل
 وجعل مع الاسم واحدا وكذلك حذف منه التثنية وتثني قال
 وتركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم كخمسة
 عشر ويا به وهو جار مجازي ببيت بيت ويحوه قال واخا جعل
 ثلاثا شيئا مبتدأ في واحد فهو محاذ ولد لك لم يحكم بيتا
 لاسم فلم يجر تركيب الصفة مع اسم لانه ليس من المعدول
 جعل ثلاثا شيئا واحدا السكوت قال ابو حيان قد يحدث
 بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله لا تربي ان هل حرف استعظام
 تدخل على الجدة الاسمية والفعلية فاذا ركب مع لا فتدلل
 على لا صار المعنى على التخصيص ولم يدخل الاعلى الفعل فافهم
 او مبني وكذلك لو كانت لما كان سينفع لوقوع غيره ولا يلزمها
 الا الفعل ظاهر او مبني فاذا ركب مع لا صار تصرف
 استماع لوجود واخصت بالجل الاسمية وقال النحوي
 الامركية من جهة الاستعظام والاسمية من جهة الاستعظام
 كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا وقال الشيخ
 اكل البرق في حاشية الكشاف قد ركب حروف المعاني في بعضها
 منها بعض غير ما كان اولها كمل ولا ولا ولولا ولوما ولا كذلك
 وقال ابن يعيش كأي مركبة اصلها ايم زيد عليها ما كان
 التثنية وجعل كلمة واحدة وحصل من مجموعها معنى ثالث

لم يكن

لم يكن لكل واحد منها في حال الافراد قال وكذا في نظير مسن
 العربية وقال السجستاني في تفسيره لا باهي فان قيل ليس في
 كأي معنى التثنية ولا الاستعظام فيقول لما ركب ايم زيد عن
 الكاف معنى التثنية وعن ايم معناه فان قيل فكيف تكتب
 وهي علمان قيل صيرت كلمة واحدة فقلت طلب الكلمة
 الواحدة كما قال ابو علي في المعجم قال ولما دخل هذه الكلمة
 هذا التغيير كما رتبين مبتدأ النون في اصل الكلمة
 وصارت مبتدأ لامر فاعل فعل هذا ايم اسم باليونان وقوف
 عليها باليونان وهي امرأة الجماعة غير ايم وعرف قال ومثل ذلك
 تنبيههم باليونان من لدن مبتدأ النون في صارت فلهذا نصبوا
 عدوة فكما سمي باليونان باليونان كذلك سمي التثنية هنا
 باليونان انتهى وقال السجستاني في شرح الجز وليز هب الخليل
 ان لن مركبة من لان وحدث في التركيب معنى لم يكن فيكم
 قال والمخلد ان يقول ردا على من قال الاصل بعد التركيب
 باحد في هذه الصاعقة تقول الاصل ما يمكن لا تكتبها
 ولذلك لم تقبل في ضرب ويضرب وتضرب وتضرب وتضرب
 وضارب ويضرب وضارب انما اصل كلهما بواحد
 اصلا قالها في فرع عليه وقال ايضا اذا مركبة من اذ التي
 هي ظرف لما مضى من الزمان وما وحدث التركيب فيها ان
 نقلها الى الحاضرة والى ان صارت تعطي الزمان المستعمل وذهبت
 ولا تها على الزمان الذي كانت تدل عليه وقال ايضا قيل
 انما منها اصلها ضم التي بمعنى اكففت ايتها وكيا فضلا

عليه صريحين تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ
 واللفظي فالاول خارج عن عشر وبابه وجب بيض وتثنية كثر
 كفة فهذا يجب فيه بناء الاسمين على ان الاسم الثاني قد تضمن
 معنى الحرف وهو الواو والواو طامة اذا اصل احد عشره هذفت
 الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها انما في نحو حضرت وعدي
 كرت وقاي فلا وسائر الاءلة المركبة هذا اصل الواو وانما
 حذفت من اللفظ ولم يرد من جهة المعنى بل من جهة الاسم وانما
 اسم واحد بالاحتبة ولم ينفرد الاسم الثاني في معنى معناه
 فكان كما انفرد غير المركب فبني الاول لانه لا مصدر من حجرة الكلمة
 وحده الكلمة لا يعرب والعرب انما في لانه لم يتصف معنى الحرف
 اذ لم يكن المعنى على ارادته انما في قال ابو الحسن بن ابراهيم
 في شرح الايضاح التركيب لا يكون في الافعال ولا في المصادر
 ولا في الاسماء الجارية على الافعال قال ومن كان قول من ذهب
 اليك حذا فعل تامر وتا بعده فاعل به غلط وانما قيل
 الوب لا يحذفه فاعلم معناه لا نقل له حذا كما نقل فيمقل قال
 ولما ركب ايم زيد ان مع لا لا يقل لانه زال عنها ضم الفعل
 بالتركيب والفعل لا يركب وقال غيره لم يثبت تركيب فعل
 واسم في غير هذا وقال ابن عصفور في شرح الجمل التركيب
 في الاسماء اكثر من التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في
 الافعال الا في اسم في لفظ الحاق الصائير المستعمل قال ابن
 الجوزي انما يشبه الاسماء عشرة لانه لا نظير له اذ ليس له تركيب
 مع غيره معني العاشر في تدبره الشيخ تاج الدين بن مكيوم
 من كتابه المستوفى في النحو لغرض انصاف كل الذين في سعد

كلمة واحدة ويحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط
 وهذه الظاهر كثيرة فاذا ثبت لفظ هذا القول كان اولي من قول
 المفضل ان اصلها في الشرطية فثبت اليها ما الزائدة وفي شرح
 المفضل لا ندسى اتفق البصريون والكنزيون على تركيب
 هلم وانما اختلوا فيها ركبته من والدي جعل الخويز على القول
 بالتركيب وان كان يجوز ان تكون كلمة براسها هم راوا في يهم
 يهم فثبتا تصرف الافعال فتكون فعلا ولا تكون فعلا الا اذا
 قبلها بتركة والتركيب عندهم كما لو اترك ان قولك انا
 تفعل افعل مركبة بدليل قول الشاعر وان من خريف فلن يوصا
 قال سيبويه هي في العاطفة حذفت منها ما بقيت ان تنكسها
 يدل على تركيبها الا ان لقيل ان يقول لو كانت تركبة لوجب
 ان تنصرف في لغة اهل الحجاز ولم يكن كونه اسم فعل بمعنى
 اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل فانه يسم على هذا
 تكون النونية وان حكم بان اسم فعل ينبغي ان تضعف اللفظة
 التسمية فكان الاول ان تجعل في لغة اهل الحجاز اسم فعل
 وفي لغة بني تميم فعلا الا ان يقال ان يقول اركب تد يكون
 لكل واحد من نغزير معنى عند التفصيل و بالتركيب يحدث
 له معنى اخر وحكم اخر فلا فدان يكون هلم في الاصل على ما ذكر
 من التركيب لم جعل جميعا اسم فعل فحصل له احكام الاسماء
 والافعال وتبقى حكم التسمية لانه لم يجر على بني تميم على اصله
 قال في الحاشية تركيب اسمها من الكلمات كما ركب من الحروف تنكر
 فوايدها عند التركيب انتهى السجستاني قال ابن يعيش التركيب

علي

على بن مسعود بن محمود الحكم الفرخان قيام بقطير وسيويو
 الاول من جزى المركب هو الاصل في التسمية وكان قبل التركيب
 معربا وانما في حكمه صورت حرة ان يكون مبتدئا وان افرد
 وكما هذا اصل لا يسمع له له وهو ان تقول ان كرهنا من
 الاعلام ما ورد عليه لبن سبب الاستعمال اليه وذلك
 ان العجم كانوا وجدوا لفعل لفظ وسبب اصدى دعواهم الان
 لم في لغتهم ان يصفوا الى مثل هذه الاسماء في الذا وعينه
 واذا ساكنة قبلها ضمة على لفظ وسيويو سمعت العرب
 به ولم يجدوا هذا في كلامهم نحو قولهم هذا الصوت وير اذ هو
 مما يعرفونه وقد خرج به الاسم ان يكون اخف واقل قبلها ضمة
 ثم سوا الاسم شيئا واحدا في عشر قال ابن ابي الربيع
 تركيب العائد مع المفعول خارج عن القياس فيجب ان يستقر
 على موضع ولا يدعى في غير ما سمع فيه ولو ارد فيه باب لا رجل
 فقط انما في عشر قال في المستوفى زين الحروف كما هو مركب
 كقولهم لا ذهب احب الي ان الاسم بعده لا يرتفع الا بالمتوا
 وقالوا ان الحكم قد تغير بالتركيب لان لولا يلبس الا الفعل
 ولولا هذه في كقولهم لا ذهب احب اليك لما شئت ليلها الاسم
 فبدا وجعل من القطة عز تتركى وانت اذا استأذنت النظر
 ونصت يرك من طاعة العصبية وابقت ان الحق لا يور
 بالرجال يوشك ان يلوح لك فيه وجدا آخر وذلك ان يكون
 لا بعد لودت على الفعل المنفي بها حذف حرف اللام كما كان
 ولزم الحذف لظهور الدلالة والضرورة الاستعمال والتميز

لعم

لعم يحصل الفيت لهلك الماشية فعلى هذا يرتفع الاسم كقولهم
 هذه ارتقا عن فعله كذا في قولهم انما اذا الشئ انشئت
 يكون حكمه لو بان على ما كان عليه قبل وذلك لان الشئ انشئت
 لا ينشأ عنه اذا لم يقطع الفيت لهلك الماشية وقولهم
 لم يحصل قريبا يعني من قولنا انقطع وانفرد وما يترك هذا
 الحذف حذفت الفعل بعد اول التي لا تخصص في حق قولهم لولا
 الكمي المنفك اليك قد اجعلوا على ان الشئ لولا قد دوت
 فلهذا لم ينتهي **التصحيح** براد الاشياء الى اصولها وذلك
 نظائر ان في الموت الخالي منه اذا حفر كقولهم في قدر ضرورة
 وفي قوس فويستة وفي هتد هنيمة **التصحيح** قال
 الزمخشري من شأنهم انهم يفتنون الفعل معنى فعل اخر فيعبر عنه
 بحرفه ويستعملونه احدى لرفع ارادة معنى المضين قال والزمخشري
 في التصنيين اعطى مجموع معينين وذلك ان قوى من اعطى معين
 الا ترى كيف يرجع معنى ولا تعد عينك عنهم الى قولك ولا تخفهم
 عينك من محاربي الى غير ذلك ولا تاكل اموالهم الا من اكلهم
 اى ولا تظفوا الدنيا اكلها انتهى قال الشيخ سعد الدين
 انشئت الى في كاشية الكشاف فان قيل الفعل المنفك لوزن
 كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان
 كان بينهما جمعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلت هو في
 لغة المحقق مع حذف الحرف من الفعل الاخر بمعنى
 القرينة لفظية فليقل كقوله على كذا اذ ما على كذا ولا
 يد من اعتبار الحال ولا لا كان محيا لم يحذف لا تعينها ولا كذا
 قوله يوسنوت بالفتيح فلهذا يعبر عن بالفتيح انتهى وقال

ابن جني في الخصائص اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل اخر وكان
 احدهما يتعدى بحرف ولاخر باخر فان العرب قد تنوعت فتوقع
 احدا الحرفين موقع صاحبه اذ ان هذا الفعل في معنى ذلك
 الاخر فلهذا لم يجمع مع بالحق المعناه مع ما هو في معناه وقد
 كقولهم تعالى احيى لكم ليلهم الصيا والرفث الى نساكم كانت لا تقول
 رفث الى المرأة وانما تقول رفث بها او بها كذا لما كان الرفث
 هنا في معنى الاغتصاب وكنت تودي اغتصبت بالي كقولهم اغتصب
 الي المرأة حيث بالي مع الرفث اذ انما واشف انما معناه كما
 صحت عور وصور لما كان في معنى عور واور وكذا حار بالمصدر
 فاجروه على فعله لما كان في معناه نحو قوله وان شئتم تقاونا
 عوادا لما كان التواؤان بعدا ولبعضهم بعضا وعليه ج
 قوله وليست بان تتبعه اشعا ومنه قوله تعالى وتسل اليه
 تبسلا واصنع من هذا القول قول الهذلي
 ما ان يمس الارض الامتلك منه وحرف الساقي طي الجمل
 فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر لا ترى ان
 معناه طويط طي الجمل في المصدر على فعل دل اول الكلام
 عليه وكذلك قوله تعالى بن الصار الى الله اى مع الله وانت
 لا تقول سرت الى زيدى اى معه لكن لما كان معناه من يضاف
 في نصري الى الله تعالى ان في هذه اللفظة كذا في قولهم
 قبلك الى ان تتركى وانت انما تقول هل لك في كذا لكن لما كان
 هذا عما منه صلي الله عليه وسلم له صا فلهذا ادعوك
 وارشدك الى ان تتركى وعليه قول الفرزدق قد قيل الله يادعني
 لما كان معناه صرته هذه بمن ووجدت في اللغة من هذا

النق

الفتيش كذا لا يكاد يحاط به ولعله هو اكثر ولا يصح الجا كذا
 فتحي وقد عرفت طريقه فاذا لم يرد في معناه فتحيه وانس
 فانه فصل من العربية لطيف حسن انتهى وقال ابن هشام في
 يركب ندم قوم من الماخريين منهم خطاب الماريني انه قد يجوز
 تضمن الفعل المتعدي لواحد معنى صير ويكون من باب ظن
 فاما ان حذفت وسط الاربعة اى صيرت قال وليس يبرأ
 شبيهة اذ يصح لمن ولذا كان نيت مسجدا وقطعت الثوب
 قسما وقطعت الجلد لولا وصيقت الثوب ايضا وجعل من
 ه لك قول الى الطبيب
 فصنت وقد صنع الحيايا منها لوي كاصنع اللعين العسجد
 لان المعنى صير الحيايا منها لوي اى مثل لوي قال والحق ان
 التصنيين لا ينفق من وقال ابن هشام في المعنى قد بشرت
 لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى لغة تعميم وانما
 ان تودي كلمة بردي كقوله لم ذكر ذلك عدة اسئلة منها قوله
 تعالى وتما تفعلوا من خير قلن تكلفوه ضمن معنى تحرموه فقد
 اى اثنين لا اى واحد ولا تعرفوا عقدة النكاح ضمن معنى تزوجه
 قدري بنفسه لا بد لي لاسمعون الى الاملا على من احسن يصنعون
 نعدى بالي واصلهم ان ينعدي بنفسه سموا الله لمحمد
 ضمن معنى استحباب فدي باللام والله يعلم المفسرين الصالح
 ضمن معنى يمتزج على بين وكذا كذا في هشام في موضع اخر في
 المعنى ان التصنيين لا ينفق من وكذا ذكر ابو حسان قاعد
 قال ابن الحاجب في اما ليه الفرق بين التصنيين والتقدير
 في قولهم بنى ابن لتعمنه معنى جرف الاستفهام ومنه قوله

معروف يستند فيه فان التضمن يراد به انه في المعنى المتضمن على
وجوب لا يصح اظهاره معه والتقدير يكون على وجه يصح اظهاره
مع سواء اتفق لا تعرب امر اعتلت وقد لا يتصل في مثل قولك
وانه لا فعل ولا فعل ولا فعل بينهما انه اذا لم يتصل
الاعراب كان مراد وجوده وكان حكمه حكم الموجود واذا اتصل
بالاعراب كان المراد تقديره وجوده فيحصل الفعل الى متضمنة
بنفسه انتهى وقال الاندلسي في شرح المفصل الاسماء المتضمنة
للمحرف على ثلاث مراتب ضرب لا يجوز اظها بالحرف مع محرفين
وكم ينبغي الى محالة وضرب يكون الحرف المتضمن مراد كالمطوق
بذلك عدل عن التعلق به الى السقوط بدونه وكان له لفظه به
ولو كان ملحوظا به لما بقي الاثم فكذلك اذا عدل عن السقوط
به وضرب وهو الاضافة والظرف ان شئت اظهرت الحرف
وان شئت لم تظهر فلما جاز اظها ولم يبين وهذا ضابط في كل
ما ينوب عن الحرف من الاسماء كالياء والواو والهمزة فانهم
انتهى وقال ابن جنيش الظرف ينصب على تقدير في وليس
متصرفا معناه حتى يجب بناؤه لذلك كما يجب بناؤه لتثنية
وجوب بنا من وكفر في الاستعانة وقاما في محذوفة من اللفظ
لضرب من التضمن في حكم المطوق به الا ترى انه يجوز
في مع محرفة الهمزة في الهمزة ولا يجوز اظها للهمزة
مع من وكفر في الاستعانة فلا يقال ان ولا كره في ذلك بل
ان من وكفر لما تضمنها معنى الهمزة مما راكبا مستعملين علمتها
تظهر الهمزة حينئذ كما تكرار وليس كذلك الظرف فان
الظرفية لغوية من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرفت

الفرق

الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن ما ذكرته وقال ابن ابيان
يعني تضمن الاسم معنى الحرف ان يكون كما يؤيد به الحرف من المعنى
وبعضا عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه وقال ابن الخاس
في التعليلية الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن
معنى الحرف لا يجوز اظها بالحرف معه في ذلك المكان وعبر
المتضمن يجوز اظها بالحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في
الظرف انكراد به معني في قانا لا يزيد ان الظرف متضمن معنى
في كنف ولو كان كذلك لم يبق معنى له اذ قوة الكلام في
كلام آخر فيه في ظاهره ولذلك يجوز اظها بالحرف مع الظرف فيقول
في خرجت يوما لجمع خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في ان وكيف
سلا هلا بني ولا ان ولا هلا كيف ولا كيف قال ابن الخاس
في التعليلية فاعرف كل ما تضمن ما ليس له في الاصل مع شيئا
سما له في الاصل ليكون ذلك ما يقع عليه على ما تضمنه مثاليه
نعم ويشيئ انما سلكا المتصرف لان لفظهما ماضى ومعناه
انما المدح والذم في الحال فلما تضمن ما ليس له في الاصل
وهو الالة على الحال مع المتصرف لذلك ولا كذلك
فعل المعجب تضمن ما ليس له في الاصل وهو زيادة الوصف
والدلالة على بناء الوصف الى الحال فهو المتصرف لذلك
قوله المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظها بحرف في كل شيء من
جان دخوله في حيز المتضمن معنى الحرف على الشرط الذي
يأتي فيه فله درهم وكل رجل بما يشيئ فله درهم واستغنى في الاختيار
خبره عند البصر بين فلم يجز والذكي باليمنى احسن البصر
او كل من ياتي احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجال الكون

جزية في الكلام تشبه بحروف الشرط واقفهم ابن خالكان قال ابو جابر
لم يصح من كلام العرب الجزم في ذلك الا في الشعر **قوله**
قال ابن القواس في شرح الدرر المسبى تضمن معنى الامر
فانه معرفة بديل اس الدار وليس يعلم ولا يصح ولا اضاف ولا
مضمر ولا بلام ظاهري فنعني تقديرها والفرق بين المحدث
والمتضمن ان المحدث يجوز اظها للام مع المتضمن لا وتوينا
الاسم للام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا اضعف
او صغر او شئ او جمع وتبدل زيادة كالتى في النسيان وفي البسط
في علمه بنا اس اقول قوله الجهور انه يبين المتضمن لاه التفرقة
لوجوه احدها انه معرفة في المعنى لدلالة على وقت مخصوص
وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام المقربين والاشياء
انه يوصف بما فيه اللام لقولهم تبيته اس الاحد واسم الدبر
ولو لا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعنى لانه ليس احد
المعارف وهذا مما وقعت معرفته قبل ذكره والفرق بين
العدل والمتضمن ان المحدث عن اللام يجوز اظها بها معه
فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظها بها مع كاسم الاستفهام
والشرط المتضمن معنى الحرف فلذلك سمى في المتعطف انتهى
وقال ابن الدهان في الفرة الفرق بين العدل والمتضمن
ان العدل هو ان يرد لفظا فمعدل عنه الى غيره كمن عاصر
وسمى من السمع والمتضمن ان يحل اللفظ معنى غير الذي
يستحقه بغيره لانه ظاهري **قوله** المتضمن لاه فروع منها قال
الشوكاني لما كان الاسم اخف من الفعل تصرف بحركات

الاعراب

الاعراب فيه وزيادة التنوين فان التثنية يراد فيه يستعمل
وليدل الشكيل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيها يستعمل
عليهم فلما كان وضع الاسماء على انها خاف تصرف فيها
بزيادة حركات الاعراب والتنوين ولما كان الجزم قد اوج
الحذف تخفيف والتخفيف لا يليق بالتخفيف انما يليق بالشكيل
فلذلك حذرت الافعال ولم تجز الاسماء وهذا قال ابن الخاس
في التعليلية انما رفع النافع ونصب المفعول ثلثة النافع على كونه
لا يكون الا لفظا واحدا وكثرة المفعول كونه متعددا وارتفاع
انقل من نصب فاعطى الشكيل الواحد والنصب للمتعذر
لبيعا ولا وجه قال ابن فلاح في المعنى انما كسرت نون
التثنية ونقلت نون الجمع لان التثنية اخف من الجمع والفرق
انقل من الفخمة فخر الاخف بالانقل ولا تغفل بالاضاف المقاطع
قال واما فتح ما قبل ياء التثنية وكسرها قبل ياء الجمع لان نون
التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة فتح ما قبل ياء التثنية
وكسرها قبل ياء الجمع طلبا للمقاطعة لئلا يقع بين مكسورين
وبين مفتوحين ومكسورين لان التثنية اكثر خفة من الجمع
وحذف الجمع بالكسر لثقله طلبا لتعدله اكثر من التخفيف
والثقلية الشكيل ومنها قال بعضهم ان التثنية انما حقت
عدد المذكور وسقطت من عدد الموصوف لان الموصوف ثلثة فثلاثة
حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فثلاثة حذفت لثقلها ليعتدلا حكا
في البسيط ومنها قال السجواني باب فضيلة يحذف منه التثنية
حكاية الياء والياء في النسب نحو حنيفة وحنين ويا ب فحذف
لا يحذف منه الياء نحو تميم ويمية لان الموت تثني فثلاثة حذفت

منه تخفيفا بخلاف التثنية المذكور وتبعها قال ابن فلاح في الغني ما يخص
 الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لا في الرباعي اقل
 والضم اقل جعل الاقل للاقل والاقل للاقل طبع للمعادل
 ومثله قالوا ان زيد في التصغير ايا دون غيره من الحروف
 لان الدليل كان ينبغي ان يكون المزيد احد حروف المد المحققة
 وشذوذا في ذلك في الكلام فكلوا عينا لاول ولتلقها وعن الاثر لان
 التثنية قد استعملت في نحو ساجد ودراج فتعني ايا وحض
 الجمع بالالف لانها اخذت من ايا والجمع اقل من المصدر فتعني ايا
 وتثنية قبل انما اخذت من التثنية الساكنة بالفعل والمثنية
 بالاسم لتعمل بالفعل وخفة الاسم والسكون اخذ من الحركة فاعلى
 الاخذ للثنية والالف للاخذ لقاد لا بينهما **فما رضى الاصل**
والثاني فيه نزوع الاوالة اختلف في دعوى هل يعرف لانه
 ليس له فعلى الاوالة ليس له فعلا لانه على تولي احد الفعل
 لانه الاصل في الاسماء الصوف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود
 فعلى والثاني لا قال في البسيط وعليه اكثر لان الغالب
 في باب فعلا عدم الصرف فالجمل عليه اولى من الجمل على الاقل
 قال في البسيط لو سمى بفعل ما لم يثبت كبنية اسم لم يثبت
 كبنية قول احدها الاولي مضمونه جلاله على اكثر والثاني
 الاولي مضمونه تعلق الالف بالاصل لان تقدير الفعل على خلاف
 الفاعل والثاني لان كان مشتركين فعلين من الصرف جلا
 على الاكثر ولا صرف وهو نحو كلام سيبويه **التعريف**
 نوح عليه ان جى في الاختصار باب زيا وده حروف عومنا من آخر
 محذوف وقال علم ان الحرف الذي يحذف يتجاءر باخره بيا

عومنا

عوضا منه على ضربين احدهما الاصل والاخر ايدى الاول على ثلاثة
 اضرب فاة وعين ولا مرقا فاما حذف فاة وجى بزاير عوضا
 منها فبأن فاعلة في المصدر نحو عدة وزنة وشية وجهته والاصل
 وعدة وشية وزنة وشية وجهته وحذفت الف لما ذكر
 في تصريف ذلك وجعلت الف بدل الفين والالف على ان
 اصله ذلك قوله تعالى ولكل وجهية واشد ابو زيد
 العزالي في الكليات اذ لم يوثق وجهته بقا دج
 اطعته الاخرى بضمير ليلى فلم اسمع بها قول الاعاوي
 وقد حذفت الف في اناس وجعلت الف فقال بدلا منها فقبل ناس
 وزنه على حال كما ان وزنه عدة علمه وحذفت الف وجعلت الف
 اقل عوضا منها وذلك قوله تعالى يتيقن والاصل التي يتيقن
 فحذفت الف فصار يتيقن وزنه فعل وتيقن يقول قال اوس
 تراك بكعب وتلذه يدك اذا كاهنك اكن تقيس وفات
 خلاها الصيقلون فخلصوها خفا فاكلها يتيقن يا كسر
 واشد ابو الحسن تواتر فينا والكتاب الذي تتلوا ومنه
 ايضا قوله جبر بجره والاصل الجبر بجره وزنه فعل كتنى
 انشد ابو زيد
 نصرت له القبيلة اذ تجتبه وبما صانت بشدة ذراعى فاقا
 يارواه ابو زيد من قولهم جبر بجره هذا من لفظ اخر وفاء
 تاقا فاقا فاقا فليست تاقا بدلا من تاقا بل هي فاة
 اصلية بمنزلة التفت من تتبع يدل على ذلك ما انشد الامعي
 قوله وقد تحذرت رضى الى جنب غيرها نسفا كالحوم لفظه لطر
 وعليه قول الله تعالى توشيت لختك عليه اجرا وذهب ابو

اسحاق ايا ان اخذت كانتيت واتزنت وان الهزة اجريت في ذلك
 بحرف الواو وهذا مضمون انما جاء منه شيئا في انشد ابن الاعرابي
 في داره تقسم الارواق بينهم كما اهلها منها الذي انشد
 وزيد لنا اوعلى عن الحسن بن سلمان مثنى وانشد ميهن
 اتن والذي يتطوع على اسحاق قول الله لختك عليها حبرا
 فكان جبر ليس من لفظ الهمزة كذلك اخذ ليس من لفظ الاخذ
 وعذرين قال اتن وانزل من الاهدان لفظ هذا اذ لم يدغم
 بصيرا في صورة ما اصله حرف لين وذلك قوله في اقل من
 الاكل انيكل ومن الاربع ايترا ليا شبر حينئذ ابتعد في لفظ
 من لم يبدل الف قال اتن وانزل من لفظ الهمزة ايترا ليا شبر
 واجود اللغتين اقدار الهمزة قال الاعشى ابا تيبش ادا تنفك
 تاكل وكذلك انشروا تترضا انكلت عليه فن الزاير
 على الواو لفظ الوكالة والوكيل وقد حذفت الف الهزة
 وجعلت الف فقال بدلا منها وذلك قوله لاه ابن عكر لا افعلت
 فحسب في احد قولى سيبويه واما ما حذفت عينه وزيد
 هناك حرف عوضا منها فابتق في احد قولى سيبويه وذلك ان
 اصلها انوق فاحذفوا عينها ان الكا الواو هي عين حذفت
 وعوض عنها يا فصار ابتق ومثاله على هذا القول ايعل
 ولا حزان العين قدمت على الف وايدت يا فصار ابتق
 ومثاله على هذا الفعل وقد حذفت العين حرفا علمه وجعلت
 الف فاعل عوضا منها وذلك رجل خاف ورجل قال وهما
 لا في يجوز ان يكون هذا فعلا كقوله في فرق وبطر منوط

في يجوز

ويجوز ان يكون فاعلا حذفت عينه وصارت الف عوضا منها
 قولهم سيد وقيت وهين ولين قال ابن عمر
 هينون ايمنون ايمنون وسير سواس كبريتا انا ايمنون
 واصلا فيهم سيد وسير وهين ولين حذفت عينها
 وجعلت يا فاعل عوضا منها وكذلك باب فندودة وصرو
 وكيسونة واصلا فيعملولة حذفت عينها وصارت يا فاعل
 عوضا منها فاعلمت هذا كانه لا فيعملولة الزائدة عوضا
 منها فيعمل فاصح في فيعمل من غنى سيد وبابه ان الاء الزائدة
 عوض من العين وكذلك الالف الزائدة في خاف وهما لاه عوض
 من العين وجوز سيبويه ايضا ذلك في ابتق وكذلك ايضا
 ينبغي ان يحمل باب فيعملولة على ذلك وايضا فان الاء اشبه
 بالواو من الحرف الصحيح في باب فندودة وكيسونة وايضا فقد
 جعلت يا التفعيل عوضا من عين الفاعل وذلك قوله فاعلمته
 تنظيما وكسرية تكسيرا الا ترى ان الاصل قطع وكسار بدالة
 قول الله تعالى وكذبوا باياتنا كذبا وحكى الله قال سألني
 اعرابي فقال اخلق احبا اليك لم قصا فكم ان الاء الزائدة
 في التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغي ان تكون الاء في
 فندودة عوضا من العين لا الدال فان قلت وان الامام اشبه
 بالعين في الزاير هذا كانت لام التندودة عوضا من عينها
 تدل ان الحرف الاصل التوى اذا حذفت الحين بالمعنى الضعيف
 فاعلمت ان يندوب عنه الزاير الضعيف وايضا
 فقد رأت كين كانت يا التفعيل الزائدة عوضا من عينه
 وكذلك الف فاعلمت كانت عوضا من عينه في خاف وهما

وغيره وايضا فان عين قديرة وبها وان كانت اصلا فانها
على الاحوال كلها حرف على ما دامت موجودة ملحوظا بما تكيف
بها اذا حدثت فانها حينئذ تقول في الاعتلال والضعف
ولم يعلم تكن هذه الحروف في الضعف الاستسماهم ايضا
حروف العلة لكان كما في ذلك انما في اقوي بالحركة فانك مع ذلك
الان يبين ان هذه من الحرفين اذا قوي بالحركة اشق منه في غيرها
بونس منها بالضعف وفي ذلك ان تمثيلها بالحركة اشق منه في غيرها
ولم يكونا كذلك الا لان مبنى الالف على الضعف والاعتلال الا ان
ذلك عندك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الا ان
ذلك كانت كذلك لم يكن غيرك البتة هذا القوي دليل على
ان الحركة انما جعلها وتوسع فيه من الحروف الاقوي لا الضعف
ولذلك ما تجد ان الحركات الثلاث في الفتح والجر والرفع
فيها حتى يجيئ لذلك كان ايدى من بالقاع العرف ونحو ذلك
وان يبين ان كسرا الجوازي فتستوي العين عن كسر الجوازي
واذا كان الحرف لا يتجمل بنفسه حتى يدور الى اختراجه وحقه
كان بان يضعف عن تحريك الحركة الزائدة عليه اخرى واصح
وذلك نحو قول الله تعالى والليل اذا يسر وذلك ما كنا نسمع
والكبير للمعان وقولك فترقرق الوداء الى هي وقولك
الاسود من يغفر فاحسب اخره طريق الاقوي يريد اولا
فيمح الله ان يطل ويصعد الزبا بغير كسبه في المصنف بلا واد
للووق عليها كذلك وقد حدثت الالف في نحو ذلك قال
تقوى وصا في العجايب وما وصلي يريد بها وصا في ذلك
البعثان في قول الله تعالى يا ايت الى ان اذ ابناه وحذث

الالف

الالف ومن ابيات الكتاب قول لبيد رط من قهر ورطه ان العمل
يريد المصلي وحكي ابو عبيدة في ابو الحسن وقطرب رات
نرجح ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف شيئا فذوتها عن
خط اسمها وتحمل خواصها وعواي دواتها فكيف بما اذا جئت
احتمال الحركات السبغات على مقصور صورتها في نحو وقاد عرب
هذه الحروف اسمها كما يوجب بالحركات التي هي ايضا
وهذا في باب ايوك واخوك والزيدان والزيدون والزيد
واجريت هذه الحروف بحركات في زيد وزيد وزيد
ومعلوم ان الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام
هذه الحروف ان لم يتبع من احتمالها الحركات ان اذا تحلها جئت
عليها وتكادها ويؤكد عندي ضعف هذه الاحرف الثلاثة
انك اذا وجدت اقواهن وهي الواو والياء فتوحا ما قبلها
فانها كايها تبيان لما هو بينهما الا ترى الى نحو ما جاء عنهم
من نحو نيرة ونوب وجوبة وجوب ودولة وله نحو فعله
على فعل يريك انها كما انها انما جات عندهم من فعله وكانت
دولة دولة وجوابة جوبة ونوبة نوبة وانما ذلك لان الواو
ما سبيله ان يات للفتحة تاءا وكذلك ما جاء من فعله
بما يمينه يات على ضيغة وضيع وضية وخيم وعيبة وعيب
كانه انما جاء على واحة من فعله نحو ضيفة وضية وعيبة
انما تراها متوحا ما قبلها نحو تين توراها كسورا ونحوها
ما قبلها فكل هذا الا لان الضيغة بفتحة تين ليسا في الاعمال
منها فان قلت ما التكررت ان لا يكون ما جاء من نحو فعله
على فعل نحو نوب وجوب ودولة لما ذكرته من مقصور الضمة

بفتح في الفاء ولا يكون ما جاء من فعله على فعل نحو ضيع وخيم
وعيب لما ذكرته من مقصور الضمة في الفاء لان ذلك ضرب
من التكرير كونه فيما عينه فعله كما ركوب فيما عينه محبة
نحو لامة ولومر وعرضه وعرضه وقريته وقريته وبري
فيما ذكره ابو علي ونزقة ونزقة فيما ذكره ابو العباس وخطبة
وخلق وفلكة وذلك في كل كيف تصرف الحال فلا اغتراب
مك في ان الواو والياء في وقت وكيف تصرفنا فمندان
حرفي علة ومن احكام الاعتلال ان شيئا ما هو منها هذا
بم رايهم قد كسروا فعله مما هي عيناه على فعل وفعل
خروج ونوب وضيع وخيم فجاكسيرا كسروا واصره
بضم واو وكسروا بها فتحن الان بين السين امان وناح
لذلك ونعلمه وانما ان نتهلك فيه وتقسيمه عند الحال
ساد جات الاعتلال فان يقال ان ذلك لما ذكرناه من التقصا
المعروف فيها ان يكون في الحكم ما يبين لما قبلها اولى من ان
تنتقل اليه في فعله اليد فمؤيد من غير نظيره ولا
اشتمال من الضيغة عليه الا ترى الى قولك وليس في مما
يصطرون اليه الاو لم يحيا ولون به وجهه فاذ لم يخلو مع
الضمة من وجه من التماس محاول فتم هذا مع الضيغة
وفي حال السعة اولى بان يحيا ولوه والحي بان ينادي
فيتم علوا به ولا يهلوه فاذ انبت ذلك في باب ما عينه
يا او وا جعلته الاصل في ذلك وجعلتها عينه
ما حية فزعا عليه نحو جيلن وفلك وعرض ولومر وقري

وبري

وبري كما انهم لما عروا بالواو والياء والالف في الزيدون
والزيدان ونحو ذلك الى ان عروا بالياء ليس من حروف
العين وهو السون في يقرآن وتقعدين وتدهبون فهذا
جنس من تدريج اللغة وانما اخذت لانه يضار الزايد
عوضا عنها فكيف من به سنة وسنة وسنة وسنة وسنة
وضمته هذا ونحوه مما اخذت اليه لانه وعوض عنها
التي في الاثرها كيف نقاها الام في حروف وبري
ولري وشرة وشي وحكي ابو الحسن عنهم رات شيئا يوزن
معا فاما اخذوا بالواو اسما فاما بنت ولخت فالتا عندك
بدل من لامي الفعل وليس عوضا وانما حذف لا لتقا
الساكنين من هذا نحو فليس الساكن الثاني عندنا ولا
عوضا لانه ليس لازما وذلك نحو هذه عصا وحي وكانت
تعالى فليس السون في الوصل والالف التي هي بدل منه
في الوقف نحو رات عصا عند الجملة كقوله عصا ومررت
بعصا عند ابي عثمان والفراد لا في الامر الفعل ولا عوضا
التراه غير لازما ذلك ان السون يزيل الوقف والالف التي
الفراد منه يزيلها الوصل ويثبت كذلك تاشية وعضبة
وسنة ولغة وسنة لانها ثابتة في الوصل وسنة هاء
في الوقف وانما الحذف فلا حذف وكذلك الحذف علم الجمع
نحو القاضون والقاضين والاعلون والاعلمين فعمل الجمع
ليس عوضا لانه ليس لازما فاما قولهم هذا ندهان
والنهران والذين فلو قال قائل ان علم التنسية والجمع فيها
عوض عن الالف والياء حيث كانت هذه اسم صيغة

انتشئة والجمع لا على حد رجلا ونفسا وقاعون وقاعون
ولكن على غير ذلك لها وهو نفس كان هذا الاثر ان هذين
بن هذا ليس على رجلين من رسل ولو كان كذلك لوجب ان
يكره السنة كما تكره اعلام خويديان وزيد بن زيدون
وزيد بن والامر في هذه الاسماء خلا في ذلك الا ترى ان
يخرى دنائة ومجموعة اوصافا على المعارف كتحريم عليها
مفردة وذلك خوفا من ريت بالزيد بن هذين وجا في اخر
الكتاب في الدار كذلك قد قصصها ايضا لمقارن خوفا
جاء في ذلك العلامات ورايت الذين في الدار الظريين
وكذلك ارضي بعدها في انتشئة والجمع لعدم نصب الحال
على كانت تقابل مفردة وذلك خوفا من هذين فاعين الزيدان
وهو لا يستطيع احدهما ورايت هذين والذات
قولهم ههنا لت ضرورة وعلى ضرورة وذلك انما جمع
ههنا وههنا عندها وباعية مكررة فاعلم ولا تهم
الاولى واعلم ولا تهم الثانية يا تهم كذلك بن باب
صحة وعلمها باب ليليل وبمها قال ذوالرقة
تلمع منها بيا وديني بن الديد حور اسبطر كركبة
وقالت كيرة وكين قال الحاصب اليه ليليل بسمة وقد جاوزت
نهمات مصاعف ليا عنزة المرمرة وبقرة وكان نصاها
اذ اجعت ان تلبس اللام بيا نفي لهو ههنا كسوء مشايت
وصو صيات الاله حذروا اللام لانها في اخر اسم غير ممكن
لخالق اخرها اخر الاسماء الممكنة خويديان ويوليات
فعلم هذا ويمكن ان يقال ان الالة فاستن ههنا عوض

من لام الفعل في هيئات لان هذا ينبغي ان يكون اسما منيع الجمع
مجزلة الذين وهو لا فان فعله ونف ذاك وقد يجوز تنكير
في قولهم هيئات هيئات وهو لا والذين لا يمكن تنكيرو فقد
تصار اذن هيئات بمترلة فصاع وجعان قبل ليس التنكير
في هذا الاسم المبين على حده في غيره من المرف الا ترى انه لو
كانت هيئات من هيئات مجزلة او طبائ من اطباء وسعليا
من سعلات لما كانت الاءة كما ان سعليات واطبائ لا يكونان
الاكثر من قبل ولما تكون سعليات معرفة اذا جعلتها
على المجرى او اسما مسميتها بسعليات واطبائ وقد
انت هيئات اذا عرفت ان قد جعلتها على على معنى البعد
كما ان غافق نين لا يكون قد جعل على على معنى الشراق ومن
نوم فقال غافق غافق وهيئة هيئة وقصبات هيئات
فكانه قال بعدا قريبا فجعل التنوين على هذا المعنى كما جعل جنه
على ذلك مثل اما على التخصيص فلا يصح هناك حقيقة العلمية
وكيف يصح ذلك واما هذه اسما مسمى بها الفعل في اخر نحو
ثبات وسرعان واف واثاوه واذ اكناسا اسما للانفال
والافعال اتعدي في اي التنكير والبعده عن التعريف علمت
انه تعليق لفظ ساوله منه التعريف على معنى لا يضافه الا
التنكير قلنا قلنا ان تعريف باب هيئات لا يعد تعريف
وكذلك غافق وان لم يكن اسم فعل فانه على سمة الاثر
صوتا بمنزلة جاء وعاء وهاء وتعرف الاصوات من
جنس تعريف الاسم المسمى بها فان قبل الانفل ان هذا
من الاسم ساكون فائدة معرفته كفاية فذكرته البتة

٣٣
وذلك قولهم غداة هي بمعنى غداة الا ان غداة بمعرفه وغداة
تكفر وكذلك اسد واساسه وتغلب وتعاله وذهب وذواله
وابوجهة وابوجهة فقد جحد هذا التعريف المساوفا لمعنى
ان تكبر فاسيا فاعربنا ذكرته لم يمنع ذلك اساسته وقائته
واباجده وآبا بعبه ويخوذ ذلك ان يعذب في الاعلام وان لم
يجب الواحد من جنسه فذلك لم لا يكون له هيات كما ذكرنا
فصل هذه الاعلام وان كانت تعني بها نكرات فلا يكون في كل
واحد منها ان يكون معرفة صاحب كقوله نزلت ذلك الاسد
الذي فرقة وتباركت بالغلب الذي تباركت به وضاحت
الغلب الذي خسانه فاما الفعل فمن لا يمكن ان يفرقه
على وجه فذلك لم لا يعتد التعريف الواقع عليه لفظا سمة
خاصة ولا يعرفنا وايضا فان هذه الاصوات عندنا في حكم
الحروف فالفعل اذن اقرب اليها ويعترض بين الاسماء
وبينها الا ترى ان الباء الذي سري في باب ضم وجه
وجيلا وروية وآية وآية وهلم ويخوذ ذلك من باب
نزال ودرار ونظار وساع اما اتاهان من قبل تضمين
هذه الاشياء بمعنى لا يزال فاصه اسم له وهو اسكت
والاصل تسكت كقراءة النبي صلى الله عليه وسلم فذلك فليفرحوا
وكذلك منه هو اسم الكفف والاصل تسكت وكذلك نزال
هو اسم انزل واصله لتزل فلما كان معنى الالام غائبا
في هذا النوع وساقوا في احايه ونسبوا في جميع جهات
دخله الباء حيث تضمن هذا المعنى كما دخل اين وكين لتضمنها
بمعنى حرف الاحتياط واسس لتضمنه معنى طرف التعريف

فمنه تضمنه معنى حرف الشرح وهو ذلك فأتاها فدهيات
وبابها ما هو اسم للفعل في الخبر نحو قوله تعالى على أفعال الأسماء
وكأنه الموضع في ذلك إنما هو لعله ويرويه ويحذف ذلك ثم جعل
عليه باب ان وشتان ووشكان من حيث كانت اسمها سمي بها
الفعل وإذا جاء بعد وهو اسم علم ان يشبه بآرك وهو فعل
نكرة كان ان يشبه اسم سمي به الفعل في الخبر باسم سمي به الفعل
في الأسماء والي الأثر في كل واحد منها اسم وان السمي به أيضا
فعل ومع ذلك فقد تجد لفظ الأسماء في معنى الخبر نحو قوله تعالى
اسمع لهم وأبصر وقوله قل من كان في الضلالة فليمد له الرحمن
مداد ي فلينزل ورفغ أيضا لفظ الخبر في معنى الأسماء نحو قوله
تعالى ان تصار والدة يولدتها وتولم لهذا الهلال كان منه
كذلك ولم يكن بينهما إلا ان هذا اسم لفعل كما يرويه وهذا اسم
لفعل بخبريه وكان كل واحد من لفظ الخبر والأسماء قد يقع موقع
ساجية كان كل واحد منها هو صاحب فكان لأخلاقنا لنا كثر
في اللفظ ولا معنى وكان على بعض هذه الترتيب والتسوية
الحق حكم ما جعل عليه فكيف ما ثبتت فيه وقفت عليه
والطاعت به فأعرف ذلك وما حدثت لأمر وجه الزايد
عوضا عنها فزيد وقض زيد وسفرجل وسفرج وهو
بوجه واسع منه طرف من القول على كذا زيد من الحروف
عوضا عن حرف ا على محذوف وأما الحرف الزايد عوضا عن
حرف زايد فكثير منه الثاني في الزنة والزيادة وما حجة
لختت عوضا من يا المدعي فزاد من كذا فزيد ونحو ما

وَمِنْ

ومن ذلك ما جئنا به المدعى من حرف زائد حذف من نحو قولهم
 في تسمية جرح وتحتية دجيزج وقد حاربوا بالياء عوض من
 ميمية وكذا في جليل وجليل اليا عوض من نون وكذا في
 مفا سيل ومفيسيل اليا عوض من تاير وكذا في زحافيل
 اليا عوض من النون وكذا في الحاف في تفضلة في المصاهر
 عوض من كات في تفضيل في الفاعل وكذا في تفضيل في تسليمة
 وريسة في تسمية اليا بدل من تات في تفضيل في تسليمة وتزجي
 اوانت سلا ورتا اناشد ابو زيد
 بانث نترجي ورتا نترج كاتري شبله صبيب
 ومن ذلك تاء الفعل في اليا على نحو الملمحة والسر هفة
 كانهما عوض من الف فعدل نحو الملاج والسر هان قال
 العجاج سر هفتر ما شيت من سر هان وكذا في الحق
 بالرباعى من نحو الحقولة والبيطرة والجهوة والسلقة
 كانهما عوض من الف حيال كبطار ودهوار وسلفاء ومن
 ذلك قول السعلى حتى كذا لاسك ننوينا والواحد
 ننوى وهو منسوب الي مني وهو فعل من التقى وهو
 الخدمة قال
 الى امرى من بى خزيمة لاهين قتي الملوكة والحفدا
 وكان قياسه اذا جمع ان يقال ننوون وننوي بين كانه
 اذا جمع بصري وكوفي فند بصريون وكوفيون ونحو ذلك
 الا انه جعل علم الجمع مقابلا لى الاضافة فصارت اللام
 نسبة الاضافة كما تصح بها ولا ذلك لوجب حذفها
 لانها

لانها الساكنين وان يقال ننوون وننوي كالمقابل لهم الاعلون
 ولو لمصطفون فقد تكرر الى تقويض علم الجمع من بى الاضافة
 والجمع زائد وقال سيبويه في ميم فاعلمت فاعلمت انها عوض
 عن انث فاعلمت ونسب ذلك المبرد فقال انث فاعلمت فوجوده
 في الماعلة فكيف يعوض من حرف هو موجود غير معدوم
 قال ابن جني وقد ذكرنا ما في هذا وقد جهر سقوطه عن سيبويه
 في موضع غير هذا يعني في كتاب النفاث وفيه ان ابا على
 رد قول المبرد في الجزء السنين من التذكرة وحاصله
 ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهي زيا ذهبت
 المصدر كما تلحق المصا در اصناف زيا دانتا من الف الانفال
 ويا التفعيل قال لكن الالف في المفا على غيرها هي الف
 فاعلمت لا محالة وذلك نحو قال ثلثة ثلثة وانا ربه صاربا
 قال الشاعر
 اقاتل حتى لا اري في مقاتلا وانحو اذا نحم الجان من الكرب
 فاما اقبل اقامة واردت الالة ونحو ذلك فان لها فيه على
 مذهب الخليل وسيبويه عوض من الف افعال الزائدة وهي
 في قول ابن الحسن عوض من عين افعال على مذهبهم في باب
 بنقول من نحو مبيع ومقول والخال في ذلك قد عرفت
 واصطحاك المذهبين فيه مرقنا له لذلك ومن ذلك
 الالف في بيان ونما مرقنا مرقنا عوض من احدى ياي
 الاضافة في ميم ونما ياي وشايج وتلك الالف ثمان قلت
 لابي على لم نعلمتها للكتب فقال لانها ليست بجمع مكسر

نكون كمها قلت ندم ولولم تكن للنسب لدرتها الى البنة
 نحو ما قية وكل هية وبما هية فقال ندم وهو كذلك ومن
 ذلك ما التفعيل بدل من الف للفعل كما ان الالف اول عوض
 من احدى عينيه وقد وقع هذا التعويض في الحروف المنقطعة
 عن الكلام غير المصوغة منها الممزوجة بالنسب صيغها وذلك
 وذلك قول الراجز على مذهب الخليل
 ان الكرم وايتك يفتك ان لم يجز يوتا على من يكل ابي
 من يكل عليه حذف عليه هذه وزاد على متقدمة الا ترى انه يعين
 ان لم يجز من يكل عليه وتقع ذكر قول غيره هنا ذكر قول غيره
 هنا وكذلك قول الآخر
 اولي فاولي بامري القيس بعدا خصفت باث المظي الحوافر
 اى خصفت بالحوافر اثار المظي لغير اثار الحوافر فحذف الما من
 الحوافر وزاد اخرى عوضا منها في اثار المظي هذا قول من لم يهتم
 القلب وهو سهل فارجدت ستو حرة عن القلب لم تتركبه
 وقباس هذا الحذف والتعويض قولك باهم تصوب امري
 اى اهم تصوب امري وهو كثر اتم ما ذكره ابن جني في هذا
 الباب ولقي ثمرات بوزة هامة زيدة عليه منها قال ابن
 خالوية من العرب من اذا حذف عوض من ذلك تشديد الميم
 في الالف في بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة فاما اصله في
 او نحو انظر لاصحى بالبينها قد خرجت من ثمة وتشديد
 اب واخ عوض من لامها فان اصلها ابو واخ قال في الجملة
 ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب يقولون اخ واخه وقال ابن
 تالان

مالك وشريح التسهيل ذكر الانهري ان تشديد نون هن قال سيم
 الالف شعري هلا بيتن ليلية وهي جاذين لغير بيتن هين
 وتشديد يميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان اصله دمي قال
 والدي يجرى بينهم كالجود وقال
 اهان ومكث فغا غيرة يا ممر وعيناك اصلا راعيل الحسد
 فتم شيت شقة لا انقشاله وسعد نون ونون على الابد
 وذهب جماعة الى ان تشديد النون في هذه عوض من انث المحذوفة
 وقوله الى ان النون في الميم الجمع عوض من حركة المزة واخرت
 الى انما عوض من نون المزة واخرت الى انما عوض منها معا ومن
 هذا الباب تعويضها التانيث من الف التانيث الخامسة
 تقول في جمع حنطى وعفرة في حانط وعفارت فاذ اعوضت
 من الالف فان شيت لقون (يا) تقول حبانط وعفارت
 وان شيت لقون اليا فنقول حبانط وعفارت قال ابن
 كثر باب تعويض اليا واسع جدا لا يجوز في كل ما حذف
 منه عن غير باب لغزي واما تعويض اليا فتصور على ما ذكر
 واكثر ما يكون تعويض اليا بالنسب المحذوفة كاستغنى
 واثاعة وازرق وازارقة ومهلى ومهلى ومهلى ومهلى
 الهاء عن الالف التانيث فلام في تعويض لغزي كثيرة ولما صغر
 حباري حيرة ومن هذا الباب تعويض التانيث من الصاد
 الية في ابي واذا حذف حرف الالهة المحذوف في نحو حوار ونواين
 واعيم وقاص وقاص قال ابن النحاس في التعليل واختلف
 في تعويض كل واحد من تعويض عوض المضاف اليه ما قال الزحمر
 والاوي ان يقال ليس تعويض عن المحذوف وانما هو التانيث

الذي كان يستحقه الاسم قبل الاضافه رجع الى ما كان عليه من قول
 المتن عليه انتهى **قاعدة** قال ابو حيان قد يكون التعويض
 مكان المعوض كما قالوا يا استخافنا عوض من يا المتكلم وقد يكون
 المعوض في الاخرى مع ذلك كان في الاول كعدة وزنه وعكسه
 كما سمعنا استخافنا عوضا لا من الكلمة عوضوا في الاول هو الوصل
 وقد يكون التعويض من حروف ليس اولا ولا اخر فيعوض عنه
 حرف اخر نحو زيادة في زنا دق وقال ابو الفتح في التبيين
 عرفنا من طريقة العرب انهم اذا اخذوا من الاول عوضوا اخيرا
 مثل عدة وزنه واذا اخذوا من الاخر عوضوا في الاول مثل ابن
 وقد عوضوا في الاسم هو الوصل في الاول كان المحذوف من الاخره
 قال والعوض بخالف المبدل منه الذي يكون في موضعه والعوض
 يكون في موضع المعوض منه قال فان قيل التعويض في موضع لا يكون
 بان المعوض عنه في غيره لان المقصد منه تكميل الكلمة فاني
 قلت حصل عرض التعويض الا ترى ان ههنا الوصل في المضرب
 وبابه عوضا من حركة اول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة
 فالجواب ان التعويض على ما ذكرنا ينطبق على الظن ان
 موضعه تحال لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين في اسم
 التعويض تكميل الكلمة ليس كذلك وانما العرض الاول عن اصل
 الى ما هو اخف منه والحقه تحصل بخالفه الموضع وانما التعويض
 في موضع محذوف لا يحصل منه حقه لان الحرف قد يشغل موضعه
 فاذا ازيل عنه حصل التحسين وفي شرح التسهيل لا حيان
 اختلف في باب فضا ورواية والذي عليه الجمهور ان وزنه
 فعلة وزنه من الا وراي التي اقرب بها المعتل الذي هو على وزن

فاعل

فاعله المذكور قد يقال بعضهم وزنه فعلة ككامل وكلمة وان هذه
 الصفة للفرق بين المعتل والاخر والصحيح يقال الفاعل وزنه فعلة
 تصغير العين كذا قال ونزل والهاء في غزاة ورواية عوض
 بها ذهبت من التصغير كالحاء في اقامته واستنانه عوض بها حذف
 قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف احد من مناصير المشركي في
 ارجوزة في النحو وهي ارجوزة قد مر بها ثلاثا الان بيت الا
 تسعين بيت احتوت على نظم سهل وعلم جم فقال
 والوزن في الغزاة والرواية في الاصل عند جملته الرواية
 فعلة ليس لها تطبيق في علم من شأنه الظهور
 واخرون خبروا فاعله كما تقول في الصحيح احمده
 يخص من ذلك حرف التثنية بالضم في ذي الورد ذي انباء
 وخالف النيران انما بيت وجههم فيعلم سيرة
 وعنده وزن غزاة فعلة كما تقول نازل ونزلت
 قالها من ساطها بغير ضمير وانما تعرف بالربا ضمه
 كالامد في اقامة اقوامه بالاعتناء في طريقة الكلام
 وبعضها على انما سئل عزي وعق ليس بالمجهول
 وقال الرخشي في الاحاجي من المعوض ان يعنى الكلمة انتفاع
 فيبتدأ بك زيادة في ليس في اخا كما ان المعوض للتنبيه والجمع
 الى ما يقطع الحركة والتنوين عنها فتدرك ذلك زيادة التنوين
 والفرق بين المعوض والمبدل ان المبدل يقع حيث يقع المبدل منه
 والعوض لا يقع فيه ذلك الا ترى ان المعوض في الهم في اخر
 الاسم والمعوض منه في اوله وقد انما في كتاب التعلات في
 اقتسام المبدل والمبدل منه والمعوض والمعوض منه قال في اوله اعم

جمله

ان كل واحد من ضري في التعاقب وهما المبدل والمعوض تدقيق في الاستعمال
 موضع صاحبه وربما اشار الى موضع دون رسلية الا ان المبدل
 اعم سمي لان المعوض قد لا يكون انما تقول ان الف قام بدل من الواو
 في قوله ولا تقول انما عوض عنها ونقول ان الهم في اخر الهم بدل من
 يا واوله كما تقول انما عوض عن يا ايمن بدل من عينها كما تقول انما
 عوض عنها الا ترى ان سعة المبدل ونقص المعوض وكذلك
 جميع ما استقر عليه بعد المبدل في شيا وبالمعوض ضمتا وكل
 عوض بدل وليس كل بدل عوضا كذلك وضع هذين للتطبيق
 اهل هذا العلم فاستعملوه في حق الهم واخرجوا عليه عا داهم
 وقعدا النسي لاوه في هذا هو القياس وذلك ان ضم عا داهم
 في كلام العرب ابن وقعت انما هولا ياتي مستقبل بان خالفت
 لتعوض عن ذلك لتسبيبه الدهر عوضا لانه موضوع على ان
 يقع في الجزء من غير تخلف جزء اخر من بعده وعلو ان ما يعرض
 من الدهر فاني لا يباود ونفا ولا يرجع وما ذكر في خرم

المعوض منه قوله
 غاصها الله غلاسا بعد ما غاب الصداغ والفرس قد
 اي عوضها الله الولد مما اخذه منها من سواد الشعر وسمي الغزاة
 حال تصرفه وض ولبين كذلك تصرف بدل لان المبدل من
 الشئ قد يكون والشئان جميعا بوجوه ان الا ترى الى قول الجويني
 في مريت باخيك زيد زيد ابدل من اخيك وان كانا جميعا
 موجودين فاما من قال ان زيد استخرج عن الاخر فانه لا ياتي
 ايضا ان قول بدل منه فاما انك لفظ الترجمة هذا وان كان
 يصح فصح لفظ المبدل منه كذا في غير هذا احد الغريبيين

ويجوز

ويجوز ذلك ما جاز الذين الاخر كالحرف في الحذف والصحة وانفت
 وانفت والنظر في التحليل والتحيز والتفسير وفي ذلك ومما
 ينبغي ان تعرفه في بين المبدل والمعوض ان من حكم المبدل ان
 يكون في موضع المبدل منه والمعوض ليس بانه ان يكون في موضع
 المعوض منه الا ترى ان يا من ان بدل من الواو والي هي فاقها
 وهي مع ذلك لا حقه بوقوعها وكذلك لا وحده بدل من الي التي
 هي فاقها وهي في مكانها والاولي بدل من تانيد وهي
 في مكانها والاني في راي زيد بدل من تنوير وهي في مكانه
 وليس احد يقول ان يا من ان عوض من واوه ولا الف قام عوض
 من واوه ولا الف زيد في لوقن عوض من تنوير في الاصل
 وسبب ذلك كما قدناه من ان عوض انما هو لعدم الاول
 ولعلنا ان في منه وليس كذلك الا ان في قام وباع لاها
 في الواو واليا وبقي نطق بواحد من هذه الاخر فلا ثلاثة
 فكانت نطق بالآخر وكذا لك الا ان التي هي بدل من التنوين
 وبين نون التوكيد فافضل جازع عندكم في تاهي بدل من
 جتا ثم اذا انطقوا بالاني فكأنهم نطقوا بالتي فان لا ان اذ
 كانا هي النون وعلى هذا في سبب بوجه حروف المبدل الاحد
 عشر لان كل واحد منها وقع بوقع المبدل منه لا سبب باعليه
 ولا سببا عنه ولم يمس شيان فذلك عوضا وليس كذلك
 هارنا دقرا لها عوض من يا زنا دق قبل لها عوض لا ياتي
 بوقع تاهي عوض منه وكذلك هاء التفعلة في التمدد
 والتمرية انما هي عوض من يا التفعيل في التمدد والتمرية
 ويا التفعيل عوض من عين فعلا فاما كذلك عوض من احدي

رايم

في العمل والظن ذلك وأولب الحقق في الحقيقة ليس بها بل
 المقدم لأن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يحذف وإنما هي واجبة
 في اللفظ عن ريت الحاد في والعرفون قال ابن يعيش إذا قلت ريت
 التوراجع كان في تقدير ريت التوراجع جميعهم وكان يجب أن تقول
 حة التوراجعهم انهم انهم في المضاف اليه وعوضوا عن ذلك
 الجمع بالواو والواو نصارت الكلمة بذلك الجمع يراه بها المضاف
 والمضاف اليه ولهذا لم يجرى على نكرة وصارت نكرة في جمع
 على ارضين عوضا من فلا التثنية فان قيل فما التثنية فتقول
 من الاسم ينزل جزء منه ولذا كان حرف لا عراب من فقلنا
 قائمة وقاعدة عوضا منها كما عوضوا محاذ من من فقلنا
 عوضا من ويثني فقله وتثني وتثني والمضاف اليه
 كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها فالجواب
 المضاف اليه ايضا ينزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم
 ولذا كان لا يعمل بينهما وإذا صغرت نحو عبد الله وأبو القيس
 انما تصغر الاسم المضاف دون المضاف اليه كما تنقل ذلك في علم
 التثنية نحو طلحة وجعفر تصغر الصلة وتبقى على التثنية
 كما لم ينزل المضاف اليه من المضاف من التثنية في الكلمة
 تجاز ان بعض من هذا احدث ولا يدعيه الثاني والعشرون
 قال ابن هشام في المثنى لا يجوز حذف حرف كان لانه عوض
 كما عوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان وقال ابن القراس
 في شرح الدرر كان من حيث انها فعل لها مصدر في الاصل
 الا ان لا يستعمل مع خبرها لان الجزع عوض منه ولا يجمع بين
 العوض والعوض من التثنية والعشرون قال السخاوي

في

في تنوير الدباجي في تفسير الاحاجي ما في قوله اما انت منطلقت
 انطلقت عوض من كان اذا الاصل ان كنت منطلقة ولها لا يجوز
 اظهار الفعل بها هذه سببويه وان جعلت ما لو كذا لم يمتنع
 اظهار الفعل وهو قول المبرد الرابع والعشرون اما في قولهم
 انما زيد منطلق جعلت عوضا عن مما يمكن في وفي وهذا لا يذكر
 الفعل بعدها ذكره السخاوي الحاشي والعشرون ما في قولهم
 اضل بهذا اسما عوضا من جملة اذا الاصل ان كنت لا تفعل غيره
 غير انما جملة ومما رت ما عوضا منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوي
 السادس والعشرون قد قد وسوف والعين وحرف النفي جعلت
 عوضا من ما سقط من ان الفتحة المحذرة اذا دخلت على
 الفعل فاعاد الساكن لئلا عوض ذكره الزنجري في الاحاجي
 السابع والعشرون قولهم زري انك حقيقته زري فانك
 ابن زري انك تحذف جملة الشرط وجعل الامر عوضا منه
 ذكره ابن جني في كتاب النفاذ قال وبطل ذلك ان هذا الفعل
 المحذوف في جواب النهي ولا يستفهم والتميم ولدعا والعرض
 وجميع ذلك الحمد الظاهرة فيه اعوان من الجمل المحذوف في المقدم
 لتدبر الشرط نحو لا تستمر يكن خيرا لك ابن بيتك انما
 ان اعرفه ان زريه ليت في ما لا تصدق به اللهم اني بعثت
 عليه لا تنزل عندي تصيب خيرا فكل ذلك محذوف منه
 جملة الشرط عوضا منها الجملة المذكورة الثامن والعشرون
 قولهم انت ظالم ان فعلت تتدبر ان فعلت ظلمت حذف جواب
 الشرط وجعلت الجملة المقدمه منه عوضا من المحذوف ولا يجوز
 جعل الجملة المذكورة هي الجواب لان جواب الشرط لا ينفرد

ذكره ابن جني التاسع والعشرون ما في حيثما واذا ما في بعض
 من اصنافها الى الجملة ذكره ابن جني انما قلت الجملة التي هي
 جواب التثنية جعلت عوضا من جملة المبتدأ في قوله لا فعلت
 واما قوله لا فعلت فوجب حذفه ولم يجوز ذكره ذكره ابن جني
 الحادي عشر والثلاثون جواب لولا في قوله لولا لا فعلت جعل
 عوضا من خبر المبتدأ وبما قبله فوجب حذفه ذكره ابن جني الثاني
 والثلاثون قوله ليت شعري هل قام زيد قبل قام زيد
 جعلت منصوبة المحل بشعري لانه مصدر شعرت وشعرت فعل
 تتعدى ومصدر متعدية وهذه الجملة ثابتة عن خبر ليت
 فصارت عوضا منه فلا يظهر في كذا الموضع اكتفاء بها ذكره
 ابن جني الثالث والثلاثون زيد وقد اصلها بيت وعذر
 بسكون العين حذف اللام عوضا من حرف الضم ذكره ابن
 جني الرابع والثلاثون قال ابن هشام في الغني نحو السبا
 والهمزة متعاقبتين لم يجر افت زيدا وكذا قال الحريري في
 درة الغواص الجمع بينهما ممنوع كما لا يجمع بين حرفي استه
 الحاشي والثلاثون قال ابن جني في سر الصناعة انا قولهم
 لاها الله فانها صارت عندهم عوضا من الواو والواو احصا
 لا يجمع بينهما كما صارت همزة الاسته في افت زيدا كما في
 عوضا من الواو وقال السلوطين في شرح الجزلية انا الله
 بالمفعول ان همزة الاسته صارت عوضا من حرف القسم
 وذلك كونهما عوضا لا يجمع بينهما وبين حرف القسم لا تقول
 انا الله لا فعلت استه في التثنية قال الاندلسي في شرح
 الفصل ثلثين والواو القسم عوض من الفعل بخلاف انا ثانيا

ليست

والواو

او عند اقتضا امر مسمى لذلك فالاول خواهم ان يتبادر لا يعمل
في الاستعمال فاما قبله وخوفاً عما قد يندبنا في فهمه ان
لا بد اما فعل وتبادرنا في الحق في الدار زيد ان متعلق
الظرف يتبدل موخر عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واسم الخبر
ان يتاخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه محتمل تقديره تقدير المارة
اصداخر وهو انه عامل في الظرف واسم الما مل ان يتقدم
على المجرور اللهم الا ان يتبدل المتعلق ان خلفه زيد او قبله
المتعلق فعلا كان او اسم لان رفوعه ان لا يسبق مفعولها
واذا قلنا ان كان خلفه لا يجرها او جها ان يتقدم
فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذا
تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثاني في نحو متعلق
باء البهامة الشريفة فان الرفع في قدره موخر عن
لان ترشيد كانت تقول باسم الالة والعري ففعل كذا
فمؤخر عن افعاله من ذكرها اتخذوه بصيغة التثنية
لثانها بالتقدير موجب على الوجود ان لعينه ذلك في اسم
تعاي فانه الحقيق بذلك الثاني ينبغي لتقدير القدر
ما امكن لتقدير محاذ الاصل ولذلك كان تقديره لا خشن
ضري زيد اقامي ضربه قايما اوي من تقديره با قايما
كما صدر اذا كان قايما او اذا كان قايما لانه قدرا شديدا
وتدروا حصة ولان التقدير من اللفظ اوي وكان تقديره
انت حتى فرسخان بعدك من فرسخان اوي من تقدير
الفارسي انت حتى ذو مسافة فرسخين لانه قدرا مضاعفا

لا يحتاج

لا يحتاج معا في تقديرهما اخر متعلق به الظرف والعارض قد
شخصي شبيهي يحتاج معا في تقدير ثالث وضعف قول
بعضهم واشربوا في قلوبهم العجلان التقدير تحت عبادة
العجل والاولي تقدير الحب فقط وضعف الثاني ومن
وافقه في واللام يمين الاية ان الاصل واللام لم يحسن
فقد تم ثلاث اشهر والاولي ان يكون الاصل واللام لم
يحسن كذلك تقديرا للمحذوف الثالث اذا استعمل الكلام
تقدير اسمي متعاقبا وموصوفا وصيغة مضافة او جارا ومجرورا
مضمرا عايد على ما يحتاج الى اثرابط فلا تقدير لها ذلك حذف
دفعته واحدة بل على التقدير صحيح فالاول نحو كذا الذي يعني
عليه اية كذا وان عين الذي والثاني في نحو اذا اقامت تصوع
العسل منها فسيم الصبا اي تصومها مثل تصوع نسيم
الصبا والثالث في قوله تعالي وانقروا بوما لا تجزي نفس عن
نفس شيئا اي لا تجزي فيه حذف في وصار لا تجزيه ثم حذف
الضمير يتصوفا لا محض فانه لا حقيق الرابع ينبغي
ان يتقدم المحذوف لفظ المذكور منها ان كان في تقديره في ضري
زيد قايما ضربه قايما فانه من لفظ المبتدأ دون اذا كان
او اذا كان وتبدل ما ضرب دون اهن في زيد الضرب فان
سبح من تقدير المذكور سابق بمعنى او صاعدا تقديره الا ان
له فالاول نحو زيد الضرب احاه يتدبره اهن د ونا ضرب
فان قلت زيد اهن احاه قد رتبتهن والثاني في خبر زيد

امر به تقديره فيه كما ورد في امر لانه لا يتقدم بنفسه
لعمري ان كان العامل مما يتقدم تارة بنفسه وتارة بحرف
الجر نحو يصح في قولك زيد انصحت له جازان يتدبر صحت
زيد انه هو اوي من تقديره غير المفروضة وتاما لا يتدبر فيه
مثل المذكور لما في صناعي قوله يا ايها المالحج د لوي وكنك
اذا قد رد لوي مضمونا كالمقدر خذ لا دوتك وقوله واضرب
منا بلسير في القوم شيا الناصب فيه القوم انفس فعل محذوف
لا اسم متعصبيل محذوف لانا قد رتبنا بالتقدير من اعمال اسم
المتعصبيل المذكور في المفعول فكيف بعد غير تقديره وقولك
لعمري هذا فعطى زيد اسد دونهما التقدير اعطاه ولا يتدبر
اسم فاعل لا كذا انما ترتيبنا بالتقدير من اعمال اسم الفاعل
الكا صي المحذوف من الالحاس قد يكون اللفظ على تقدير
وذلك التقدير على تقدير اخر نحو وما كان هذا القول ان يتدبر
فان يتدبري سوول لا فتل ولا افترا سوول بمخترى ثم يعود
لما قالوا قائلوا قائلوا يعنى القول والقول يتاويل المقول
وقال ابو الهيثم في حقي فتلقوا اما تحبون بحول عند ابي علي
كون ما صدر به والمصدر في تاويل اسم المفعول اسناد من
قال ابو الهيثم في التبيين ليس كل تقدير عليه دليل من اللفظ
بدليل القصور فان الاعراب فيه تقدير وليس له لفظ يدل
عليه وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه الاعراب تقدير
في حروفها لم وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه **التقدير**

والناظر

جيد ووصفي فاذا ارادوا المبالغة قالوا لعل ووصفا
وصفا ن ووصفا تصغير العين نحو قطع وقطع وكسر وكسر وقام
الغرس وقوت الخيل وثبات العبر ووثوت الابل ومنه
باب فعال في النسب كما في اربا ونقطا في القمار انما هو
كثرة تقاطع هذه الاشياء وكذلك النسيان لهذا الطائر
كانه قبله ذلك كثرة تسعة بجناحه والخصاء في الطائر
ايضا كانه قبله ذلك لقوة خضرته والحواري لقوة خوره
وهو يسمونه والخطا في لقوة الخطا في السكينة كثرته
تسكين الذبايح قال نحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى
المعقول من معناه وحاله وذلك فعال في معنى فصيل نحو
طوال هو ابلغ من معنى طويل وعرض ابلغ من عرض
وكذا اخفات من خفيق وقلا من قليل وشراخ من سريع
فعال وان كانت الحذف في باب الصفة فان فصيل
احص بالباب من فعال لانه اشهدا فعلا افعله يقول جميل
ولا تقول لجال وقيل ولا تقول بطلا وشديدا ولا تقول
شداد ولحم عريض ولا تقول غراض فلما كانت فصيل هي
الهاب المطردة واربوت المبالغة عدلت الى فعال فطارت
فعال بذلك فعلا لا قايما المعنى الجامع بينهما خروج كل واحد
منها عن اصله انما فعال مبالغة واصفا فعال الخفيف
مبالغة لا تخفف به عن فعله وفيد فاذا كانت الالفاظ اداة
للمعاني لم زيد فيها شيئا وحسب التقدير زيادة المعنى له
وكذلك ان اخبر به عن ستمه وهديه كان ذلك دليلا
على حاجته فيجده له وقال ابن بعيش في شرح المفصل

ذا الشار والفرق فاذ ارادوا الشار الى شخ متباعدا زادوا
 كاف الخطاب فقالوا ذلك فان زاد بعد المتبادر ايم اربا للام
 مع الكاف فقالوا ذلك واستغنى با حتمها زيادة في التبع
 لان قوة اللفظ شخرة بقوة المعنى **تفسير** خرج عن هذه
 القاعدة باب التصغير فانه زادت فيه الحروف وتدل المعنى
 ولهذا قال العلم السخاوي
 واسماؤا اذا صغر وهما تزيدها شططا وتقلوه
 وعادتهم اذا زادوا وحرفا يزيل لاجلها المعنى وتقلوه
 يسيرا ليعبر بان تصغير يعرب واشياء تصغيرا يشاء
 وعشيان تصغيرا عشيا وعشيشة تصغيرا عشية **تلافي**
اللفظ عدله ان جئنا بابا في الخصائص قال هذا موضع
 لم اسمع لاحد منه شيئا الا لا يعمى وذلك انه كان يتوكل
 في باب الجمع وجمعا وما يتبع ذلك من الجمع وتلقا وتلقية
 ان هذا اتفاق وتوارد وقع في اللفظ على غير ما كان في
 قوله منها قال لان باب افعل وفعل اما هو للصفات
 وجميع ما جئ على هذا الموضع تكررات نحو اهر وجرا واصفر
 وصغرا واخرق وخرقا طامما اجمع وجمعا فاسمان يورثان
 وليسا بصفتين واعاد ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم
 المؤكدة كما قال مثله ليلمة طلقة وليال طوائ قال وليس
 طوائ تكسير لطفة لاما فعله لا تكسر على فاعل
 ولما طوائ جمع طائفة وتقت موقع جمع طائفة وهذا الذي
 قاله وجب صحيحا بين من عندي وادفع قوام في العلم

سلمان

وانت خير قال ابن السراج في الاصول الاشياء التي لا يجوز تغييرها
 ثلاث عشرة الصلة على الموصول والمضمر على الظاهر في اللفظ
 والمعنى الا كما جاء منه على شريطة التفسير والصفة وكما
 انصل بها على الموصوف وجميع توالي الالام والصفات اليه
 وكما انصل به على المضاد وكما عد به حرف او انصل به
 لا يقدر على الحرف وكما شبه من هذه الحروف بالفعال
 منصب ورفع فلا يندرج فيهما على منصوبها وانما على
 لا يقدر الفعل والافعال التي لا تنصرف لا يقدر عليها
 كما يقدرها والصفات المشبهة باسماء الفاعلين والصفات
 التي لا تشبه اسماء الفاعلين لا يقدر عليها ما عدا في الحروف
 التي لها صور الكلام لا يقدر ما بعدها فليقبلها وقا عمل
 فيه معنى الفعل فلا يقدر المنصوب عليه ولا يقدر التمييز
 وما بعد الا وحروف الاستعانة لا تعمل الا فيما قبلها ولا يندرج
 منصرف على منصوبه ولا يفرق بين الفاعل والمفعول فيه
 يبي لم يعمل فيه الفاعل الا الاعترافات وكما كما يجوز
 تقديره فكل شيء عمل منه فعل ينصرف او كان خبرا لم يندرج
 سوى ما استثنينا انهم كلام ابن السراج **تقوية الاصناف**
 اصناف الاقوي قال ابن جني في الخاطريات العريب
 تصنف الاقوي وتصنف الاقوي تصرفا وتلقا فمن تقوية
 الاصناف الموصوف بالايم نحو سورت بقاع عن نوح كلمة تصغير
 طين خاتما وهو ليس كذلك ان معنى الوصف في الاسم حكم
 زائد على شرطية الاسمية الا ترى كل وصف اسم او واقفا

يكن له الا ترى ان عليا مثلا يطلق على رجل اسمه علي فاذا نسبت
 اليه صار يطلق على رجل ينسب اليه على وكل من وهو رفعه
 لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة من مرت رجل قرشي
 ابو بكر قلت تنسب الي قرشي ابو بكر وقدره ذلك وان
 لم يكن شقيقا فلان لم يرفع الظاهر رفع المضمرة مستكثرا كبروفه
 اسم الفاعل المشتق هذه ثلاث تغييرات ولما كان فيه هذه
 التغييرات كثر فيه التغيير والخرج عن التماس اذ التغيير
 ما ليس بالتغيير وقال غيره بالنسب لغير الاسم تغييرات منها
 انه ينقلبه من التعمين الى التكميل ليرى في منه محض الاضافة
 في غير هذه الباب حكمها في الاكثر ان يعرف ونسب انه ينقلبه
 من الجمع الى الاشتقاق والامكان في وصف الموصوف والحقا
 الشا وطاعا على الرفع فيما بعده من ظاهر او ضمير ومن ذلك قال
 ابن جني انما اخصت الاعلام بالحكاية دون سائر المعارف
 لكثرة دورها وسعة استعمالها في باب الاخبارات والعلامات
 ونحوها ولا الحكاية ضرب من التغيير اذ كان فيه عدول عن
 معنى على الفاعل والاعلام مخصوصة بالتغيير الا ترى انهم
 قالوا حنوة ومحيط ومكورة وشح فيها الترخيم دون غيرها
 من الالام لانها في اصلها بغيره فيقولوا انما علمية والتغيير ليس
 بالتغيير ومن ذلك قال النحوي في تصوير الدياجي دخلت
 تا التانيث في امر واد في حال الندا عوصا في الاضافة
 نحو يا رب ويا رب والاصل يا ايمى يا ايمى والديل على انها
 تالانث في قولهم في الوقين يا ايمى ويا ايمى وانما اخص ذلك
 بالنداء لان باب تغييره ومن ذلك قال ابن جني يكون من خيم

نوع الاسم وليس كل اسم وصفا والوصفية بمعنى زائد على الاسمية
 ومن تقوية الاسماء اعمالها على الفعل وتلك ان الفعل بمعنى قوي
 زيد على شرط الاسمية ومن صفات الاقوي من فعل التعجب
 المتصرف او التعمين مفعول عليه وكذلك في ويس وعسى ومنه
 طله وصاحبه وعبد اصلها الوصف ثم منعه وكذا تكملة ذلك
 اصله المصدر ثم من المصدرية وكذلك ما لا ينصرف اصله
 الانعراق ومنه الاسماء اصد الاعراب والموجود من هذين
 الضربين كثير الا ان هذا وجه حديثهما انتهى **تكملة الحديث**
 عليه باب في قوة اللفظ تقوية المعنى قال هذا اخص من
 العربية حسن منه قولهم خشن واخشن من معني خشن
 دون معني اخشن لما فيه من تكرير المعنى وزيد
 الواو وكذا قولهم عشب الكان فاذا ارادوا كثرة العشب
 فيه قالوا عشتوب ومثله حلا واحلوى وخلق واخلاق
 وعدن وافدود ومنه باب فعل واقتعل نحو قدر واقتدر
 فاقتدر اقوي معنى من قدر ليدان ان الوب العباس وهو محض
 النباس وقا تعالى اخذ عزم بر قدرهنا اوفى من قادر
 من حيث كان الموضع لتعظيم الامر وشدة الاخذ وعليه قوله
 بقا في لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لان كسب الحسنة
 بالاصانة الى كسب السيئة ابريسر ومثله قول الشار
 اذا اقتسنا حطينا بيتنا فحلت بيرة فاحلت بخار
 عبر عن البر بالجل وعش الخمر بالاحتمال ومن ذلك قولهم رجل

جميل

ما فيه ثانياً الثاني ان لم يكن على نحو ما ذهبنا فيه في شبهة وعوضه
 لا يتبدل بها في الوقت اذ لا يتبدل احداً من الانفس في التغيير
 بانفس بالتغير ومن قال ان النفس في التعلية لا يرحم المتغير
 لان لا يرحم الا ما حدث فيه هذا البناء وليس يرحم به لان ما يتغير
 اليه التغيير بالبناء كما ان يتطرق اليه التغيير اذ يرحم لان
 التغيير بانفس بالتغير ومن ذلك قال ابن فلاح في المعنى
 انما اتت حركة السنادي بحركة الصفة اذ كانت انما بن علي
 ككثره تعيين الاعداد بالتغير والتغير بانفس بالتغير ومن
 ذلك قال السخاوي باب فعله اذ اتى بالتعب اليه فحدث منه ان
 لم يات فيقال في حقيقته حقيق لان يا النعمة لما تسلمت علي
 حدث ان تسلمت علي حذف الزايدة الاخر والتغير بانفس
 بالتغير بخلاف باب فعله فلا تحذف انما منه نحو تميم وتيمى
 لشدة العلة المذكورة وله اقال ابن الخاس ما يتطرق اليه التغيير
 بخلاف الثاني ان يتطرق اليه تغيير اخر لان التغيير بانفس
 بالتغير وقال ابن فلاح في المعنى انما احسن العلم بالترحم
 لوجوب احدها ان الاعلام منقول في الاغلب عن هو ضمها الأول
 الى وضع ثان والنقل تغيير والترحم تغيير والتغير بانفس
 بالتغير كقلنا في حذف الثاني في النسب الى حقيقته فيما حذف
 الثاني دون حذفها من حذف الثاني ان انما المرعها التغيير
 بالبناء والتغير بانفس بالتغير ومن ذلك قال ابن عصفور
 في شرح الجدل والذين خرج عن نظائره اية من الموصولات
 وذلك ان كل موصول اذا فصل بالمبتدا والخبر ولم يكن في الصلة
 طول وكان المبتدا بضم الم يجوز حذف المبتدا وابق الخبر لا في

هذه

منه في شعر ويجوز حذف المبتدا في اية في فصيح الكلام نحو الجحيم
 اليه هو قائم وان شئت قلت ايم قائم فلا غير بها بالخروج عن نظائره
 غيروها ايضا بالبناء لان التغيير بانفس بالتغير **التقاضي**
 من اجل ان على النصب في باب ما لا يتغير في كل النصب على الخبر
 في باب جمع الموصولات في التثنية والجمع المذكور السالم ط
 المتعاضدة ذكره في البسيط وقال ابن يعيش في شرح المفصل
 ابدلت الهزة من الهاء في ما ترشأ والاصل منه وسوء وفي
 ايماء والاصل عيماء وكان ذلك لضرب من التقاضي لكثرة ابدال
 الهاء من الهزة قالوا هذين فعلت والمراة ان وهب ريت اللب في
 امرته وقال ابن فلاح في المعنى قلبت الهزة في فعل وعمره ونفسا
 وأما في الجمع بالالت والفت فاقبال في محركات وعمره وفتا
 ونفسا وان لان الواو تبدل هزة فاندلت الهزة وأما ط
 التقاضي **تقاضي اللطيف** هو ضرب من الباب الذي
 قبله فقه ذكر ابن هشام فقه القاعدة في العين فبالا الف عدة
 الحاد في عين من شمل كلامهم تقاضي المعظمن ولذلك اشدت احدها
 اعطى غير حكم الا في الاستثنايات واعطى الاحكم غير في الوصف
 بها التي اعطى ان المصدرية حكم بالمصدرية في الالهة
 كقولهم انه نزلنا على اسماء وبكلمة بني السلام وان لا تقبل احدا
 واعلم ما جاز على ان يخرجوا ثلوثا في قوله عليه السلام في ابن الحاص
 الثالث اعطى ان الرطخ حكم لوقا الالهة في قوله ان لا تقبل احدا
 برأى وانقط الوحكم ان في الحرم بنو لوط طار بها ذومعير
 ذكره ابن السجري الراوي اعطى ان الحكم في الحرم بها لقوله
 فاذا انصبك خضاعة فتقبل واحمال متى جاز على القول

عائشة رضي الله عنها وانه في يوم دعاكم لا يسمع الناس الخاس
 اعطى لم حكم في فعل النصب في الم بشرح واعطى لم حكم في الم
 بما كقولهم ان يجب التور من رجاك من حركة دون بانك المظنة
 الثاني اعطى انما فيه حكم ليس في الاعمال واعطى ليس حكم
 ثاني الالهة عند التقاضي النفي بالاعمال ليس الطبيب المستد
 السبع اعطى حكم فعل في القول كقولهم في
 يا ايها علمك او علمك واعطى علمك علمي في اقتران خبرها
 بان انما موطا العلم اعرب المفعول وعلمك علمك خبر
 الثوب المسير وقوله او بلف سواهم هجرو الشايع اعطى
 الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطى الضارب
 الرجل حكم الحسن الوجه في الجر اعاطى الفعل في
 النصب حكم الفعل التفضيل في جواز التضعيف واعطى الفعل
 التفضيل حكم الفعل في النصب في انه لا يرفع الظاهرة قال
 ولود كرت اخبر المجرود حول بعضها على بعض في دعائه لما من
 ذلك اسلمة كثيرة وذكر محمد بن مسعود ان الذي في كتابه
 البديع ان الذي في المصدرية يتعارضان فتقع اندي بعد ذلك
 كقولهم اقترن ابناء المحبين كالذي اري كيدي من جشنة لفرج
 وقع ان يعني الذي كثرهم زيد اعقل ان ان كيد اي من الذي
 يكنى قال ابن هشام فاما وقع الذي بصدرية فقال لم يونس
 والفر والنارسي وارضاها من حروف وانما اندر جعلوا منه
 ذلك الذي يسكن الله بهجاءه وخضعه كالذي حاصوا
 واما عكسه فلم يعرف بالبناء الذي جراه عليه اشكال
 هذا الكلام فان طاهره تنصبل زيد في العقل على الكذب

وهذا

والحركة محرمها من العلم فلو كانت حركة الحرف حدث من بعده لوجب
 ان تكون النون المتحركة ايضا من الالف وذلك ان الحركة انما تحدث
 بعدها وكان ينبغي ان لا تقع عنها شيئا لسبقها هي لحركتها كان ابن
 جني كذا قال النارسي ورايته معني بهذا الامل وهو عندي ما نقل
 من سيبويه وغيره لا يركله لانه لا يثبت ان يؤثر الشيء فيما قبله
 من قبل وجوده لانه قد علم انه سيرد فيما بعد وذلك كثير
 فمنه ان النون الساكنة اذا وقعت بعدها بالفت النون
 يبي في اللفظ نحو عيسى وشيما في غير وشيما وكل لا يثبت
 في انما لبا في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها
 فكذلك لا يثبت ان تكون حركة النون الحاد دنة بعدها تنزله
 عن الالف بل اذا كانت ابعد عن النون قبلها من
 من حركة النون الحاد دنة بعدها تنزله عن الالف بل اذا
 كانت ابعد عن النون فيها وقد اثبت على عودها اثره
 كانت حركة النون التي هي اقرب اليها واسدلتها سها اولي
 بان تجتهد بها وتقبل بان الالف التي بعدها غير متقدمة
 لتوقع ما يرد من بعده فمهم هزة الوصول لتوقعهم الضمة
 بعدها نحو ادخل استضعف استعجز قال ابن جني وما
 ينوي عندي قول من قال ان الحركة تحدث قبل الحرف (اجماع)
 القويين على قولهم انه الواو في فتح قيو ويزن انما حدثت
 لوتوعها بين باء وكسرة يعنون في يوعه ويعوز لوجوه
 على اصله فقولهم بين باء وكسرة يدل على ان الحركة عند
 ذلك حروفها المتحرك بها الا ترى انه لو كانت الحركة بعد الواو
 كانت الواو في يوعه بين فتحه وعين في يوعه بين فتحه

الآن

وأيضا في مقام بين يا وكسرة يدل على ان الواو في نحو وعد عند هم
 من ادب التي هي اد في الهاء من ففتحها وكسرة العين التي هي اد في
 انبساط العين بعد ص قال وقد وان كان من الواو نحو علم ما تراه
 فانه لا يلزم من موضعين احدهما انه لا يجب ان يكون ولا على
 اعتقاد القوم في هذا فانسه السبيل في انهم يريدونه ويحتملونه
 الا ترى ان من يقول ان الحركة تحدث بعد الحرف ومن يقول انها
 بعد قد اطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم ان الواو وحده
 من بعد ونحوه لوقوعها بين يا وكسرة ولو كانوا يريدون به
 ما عرفت انهم وحلته عليهم كما في مواضعين وهذا لا يخلو
 والاضراب الشرائع في هذا ان يكون القوم ارادوه وهذا
 لا يصلح دليلا على موضع الخلاف لان هذا موضع انما يتحقق كسر
 فيه الي النفس والحس ولا يرجع فيه الى اجماع لان اجماع النحويين
 في هذا ونحوه لا يكون محجة لان كلامهم انما يرجع فيه الى السامع
 والطبع لا الي العقيدة والاشهر وهذا كله يشهد بصحة مذهب
 سيبويه في ان الحركة حادثة بعد حرفها المجرى بها قال وقد
 كنا قلنا فيه قديما قولا اخر مستقيما وهو ان الحركة تترتب
 انها بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة بعض السين
 والضممة بعض الواو فيكون الحرف لا يجمع حرفا اخر فينبغي ان
 معاني وقت واحد فكلما اجمع الحرف لا يجوز ان ينشأ مع
 حرف اخر في وقت واحد لان حكم البعض في هذا اجاز
 بهر في الكل ولا يجوز ان يتصور ان حرفا من الحروف حدث
 ببعضه فصلا ثم الحرف وتبين من بعده في غير ذلك الحرف
 لان زمان واحد ولا في زمانين فهذا ينسند قول من قال

اليه

ان

ان الحركة تحدث مع حرفها المتحرك منها وقبلها ايضا الا ترى ان الحرف
 الناشئ عن الحركة لو ظهر لا يظهر الا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركة
 والالف كانت قبله لكأن الالف في نحو ضارب ليست فاعلمت
 للفتحة لا اعترفت الصاد بينهما والحس يمتنع ويحظر عليك
 ان تنسب اليه قولهم اعترض معنيين بين الفتحة والالف انما تتر
 لها في نحو ضارب وقايم ولذلك القول في الكسرة والياء والضممة
 والواو اذا تبتعت هي وهذا تنبيه في البيان والبروز
 الى حكم البيان انتهى وقد جزم كثير من النحاة بالقول الذي
 صار اليه سيبويه فقال ان الحرف في حرفه الذي بعد ان تكلم
 على اعراب الاسم المنصرف وهاهنا تنبيه وهو ان حرف
 الاعراب مثل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن خالفه ابو البقاء
 الهكيري فقال في الباب الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده
 وقال فومر منهم ابن جني هو بعده واليدل على الاول من جنيين
 احدهما ان الحرف بوصف بالحركة فكانت معه كالمدة والجهر والشدّة
 ويحدث ذلك في ما كانت كذلك لان صفة الشيء كالعرض والصفة
 العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه اذ في ذلك قايما
 بنفسها في الثاني ان الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تكن الالف
 اذ حركتها مائة ولم تخرج النون من طرف اللسان اذ حركتها
 بل كانت تخرج من الحنجرة وفي العدل من ذلك دليل على
 ان الحركة معها واحتمل من قال هي بعد الحرف من وجهين احدهما
 انك لما تدغم الحرف المتحرك فيها بعده يحذف ذلك تلي ان
 بينها حاجزا فليس الا الحركة والآتي انك اذا شيعت
 الحركة تشاء منها حرف والحرف لا ينشأ منه حرف اخر فذلك

ما قارب والجواب عن الاول ان الادغام المنع لتحسين الاول متحركة
 لا حجة فيها كما يتخصص بحركة عن التثنية نحو عوض وعن الثاني
 من وجهين احدهما ان حدوث الحرف عن الحركة كان لا بد من الحرف
 الحادث في شرط حدوثه وليست بعضا له ولهذا اذا حذفت
 الحرف بقيت الحركة ولو كان الحادث ثانيا للحركة لم يبق الحركة
 ومن سمي الحركة بعض حرف او حرفا صغيرا فقد هو لهذا لا يصح
 ان ينطق بالحركة وحدها والثاني في قوله ان الحركة بعض الحرف
 الحادث لم يمنع ان تتحرك الحرف الاول كما انه ينطق الحرف
 المتشدد حرفا واحدا وان كان حرفين في الحقيقة ان الاول
 لما ضعف عن الثاني فيمكن ان يصاحبه والحركة اضعف من الحرف
 الباقين فلم يمنع ان يصاحب الحرف الحرف الثاني **الثانية**
 الثانية قال ابو البقاء في تعليق بهذا الاختلاف مستبشرة
 اخري وهي ان الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين
 احدهما ان الحرف اصله السكون ومجال اجتماع ساكنين متحركين
 والثاني ان الحرف اصله السكون ومجال اجتماع ساكنين متحركين
 والحركة لا تختص بمخرج ولا بعين القول بل قال انه مجتمع من حركتين
 لان الحركة اذا شيعت فنشأ الحرف الخامس لها وجهين احدهما
 كما سبق من ان الحركة ليست بعض الحرف والثاني انك اذا
 اشيعت الحركة نشأ منها حرف ثامن وبقى الحركة قبله كما لها
 فلو كان الحرف حركتين لم يبق الحركة قبل الحرف انتهى وكان ينبغي
 بذلك اني مخالفة ابن جني ايضا فانه عقد له ذلك بانما في
 في الخصاص قال فيه الحركة حرف صغير الا ترى ان من منقضى
 القوم من كان يسمى الفتحة الواو والصغيرة والكسرة اليا الصغيرة

والفتحة

مثل ذلك فلم يمكن ان يقال بحدوثه بزيادة ما رويوه وانما
 تزيد الفتحة لانه قد ثبت ان الجمل تكررات والفتحة لا تكون
 وصفا للحركة ولم يمكن ادخال لام الفتحة على الجمل لان
 هذه اللام من خواص الاسماء والجمل لا يختص بالاسماء
 بل تكون جملة اسمية وفعلية مجازا وحسينا بالذي يتوصلين
 بها الى وصف المعارف بالجمل فيجملوا الجملة التي كانت
 صفة للفتحة صفة للذي هو الفتحة في اللفظ والعرض
 الجملة كما جاء في نحو متوصلين بها الى يد ما فيه الالف
 والملا فقلوا يا ايها الرجل والمقصود نداء الرجل وامي
 ومله كما جاء في الذي التي يحسن صاحب متوصلين بها الى
 وصف الاما بالاجناس لان لفظ الذي قد يدخل
 الالف واللام فيكون على لفظا وصفان المعارف فنادوا
 في اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة
 الذي قصدوه فيعطى اللفظ المعنى فبالا (الفتح)
 الذي هو هشام في ذكره بن ابن عصفور على ان الفتحة
 الفعل لا تنيد تقريرا لانه لا بد من حدث في قوله تعالى ان اول
 بيت وضع للناس للذي ببكة حاله في تقدير وهو الذي ببكة
 ما جزم جملة اسمية لا سرد معرفة والمثل تكررات كما قال اللزجاء
 في ان هذا ان لسائر ان التقدير لها سائر حركات وقاب
 صاحب البسيط انما اختصت الفتحة بالوصف بالجملة لوجهين
 احدهما انها تعادلتا في التنكير بدليل وصفها علم التنكير
 الذي لا يتصل بالتعريف والثاني ان خايرة الجمل في احكامها
 وهي تكررات ولو فرض تعريف الحكم في بعض الامور كانت

١٧٠
١٧١

تكره في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم وإنما حكم على
المعلوم بما يتجه له السامع فيحصل له بذلك فائدة وإثبات
الحكم تكره وهو مقصود الجمل كما كان مطابقا لموصوفه في التفسير
الجار عقده ابن جني بابا في الخصائص وخصته ابن
هشام في المعنى بزيادة وتضمن فقال القاعدة الثانية أن
الشيء يوصف له حكم الشيء إذا جازية تقول بعضهم هذا حجر
صن حطب بالجري قوله كبير أنا في جازية بزيادة وقال
ابن هشام وفيل في وارجلكم بالحفظ انه عطف على ايديكم
الاعلى روستم اذا الارجل بمفعولة لا مفعولة ولكن خفض
لما وقع في روستم والذي عليه المحققون ان خفض الجوار
يكون في المعنى فلذلك وفي التوكيد نادرا تقول يا صاح بدي
ذوي الزوجات كلهم ولا يكون في المنع لان العاطف يمنع
الجماع والجار ومن ذلك قولهم هنا في وراي والاصل والراي
وتولاهم هو ريس بنسب النون وسكنوا الجيم والاصل بنسب
فتح النون وكسر الجيم قالت ابن هشام نداء قائلوا وانما يتهم
هكذا اذ لو كانوا يقولون هنا بنسب بفتح فسكون وحسين
فيلكون محلا الاستشهاد قال لا تنزل لست بمتناب وانما انما
يلتزم من هذا جازية بدون تقديم ريس اذ يقال فعل بكسرة
فصلون كل فعل بفتح فسكون نحو كنت وابن وبنو وقائلوا
اخذه ما قد مر ما حدث بينهم والحدث وقتا يعقبه سلا لا
واعلا لا بصرف سلا لا وفي الحديث ارضي ما زورات
غير ما جورات والاصل موزورات بالواو لانه من الوزرسي
وقرأ ابو حنيفة يوقنون بالهمز وقال جرير لرب مودان الى

بهمز

سلمان بن سلمى كقطان بن ليلى غير انها لما كانا في لفظ واحد
تلا في عرض الغفة من غير قصد لجمعها ولا تسمى بهم الجمل
الهاجج وبها الغفلة ليت كما دعي ودعا لها لو كان كذلك
لوجب ان يأتى فيها بهم كدعي ولم يسمع فعل ان ذلك تلا في
من الغفة وان ابيهم لا يثبت له وبها لا تسمى لهما ومن التلا في
قولهم في القام اسم وسلم بوزن شتان وشئ كل ذلك
نوارد وتلاق وقع في هذه الغفة عن غير قصد له ولا مرسل
بين بعضه وبعض **التشبيه للصناعة** ليس بنا معتد
اشارة ابن جني الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة
وتزج عليها باب احتمال اللفظ التشبيه لضرورة التشبيه
قال وذلك كقولهم وزن حنطى فعناني فيظهر وزن النون
التي كانت قبل اللام وهذا ليس بوجود اى شيء من كلام
الانبياء ان سيبويه قال في الكلام مثل قنر وعند ربيون
في تشبيه غرنه فعند وحقق فعله وعمر نصان
فصللان وهو كالاول ولا بد في هذا ونحوه من الاظهار
ولا يجوز انغام النون في اللام في هذه الا تاتي لانه
لو فعل ذلك لفسد الوزن وبطل المراد المعتمد الا ترى انك
لو ادعيت ذلك وزن حنطى فعل لا تيسر باب
سفر جمل وفزندق وبيا بغير هلع ولو قلت في
حنطى فعناني لا تيسر باب صاعدي وجعلني قالت
وبهذا تعلم ان التشبيه للصناعة ليس ببنا معتد الا ترى
لو قيل لك اني من دخل مثل محمد لم يجز لا بك كنت
تصير دخل مثل محمد النون ساكنة قبل اللام وهذا

اشارة

غير وجود ذلك انك في التشبيه لست ببيان ولا جاعل ما تشبه
من جملة كلام العرب كما تشبه بها اذا تشبته غير مبدل ولو كانت
عادة هذه الصناعة ان يمثل فيها الدخول كما مثل في الفعل
لما زان تقول وزن محقق من دخل دخل كل قلت في
التشبيه في وزن حنطى فعل الفعل فعله فاعرف ذلك
موقفا بين الموضعين **حرف الشاء الفعل والصفة**
يعرف ان ذلك من طريق المعنى لان طريق اللفظ ذكر هذه
القاعدة ابو الهيثم في التبيين قال فالخفيف من الكلمات
ما قلت مدلولاته ولوازمه والتشبيه ما لم يذكر ذلك فيه
فخفة الاسم انه يدل على معنى واحد ولا يكثر غيره في
تحقيق معناه كلفظة رجل فان معناها وسماها لذكر
من بني ادم والفرس هو الحيوان الصهال ولا يكثر
بذلك زمان ولا غيره ويعني فعل الفعل انه مدلولاته
ولوازمه كثيرة مدلولاته الحدث والرجاء ولوازمه لفاعل
والفعل في التصرف وغير ذلك **شوب الحدث** فاسم
الفعل اقوى من ثبوته في الفعل ذكره ابن الصائغ في حقه كثر
قال فعلا زيد وهو نفسد شقرا بان بخلافه عكس وقد
انسد ولهذا جعل ابن خنجرى شقين من قبله ليعاى ولا
تعتاى في الارض شقين حال لوكة **حرف الجسيم**
فعل تكرات قالت ابنه يعيش الا ترى انها تجرى الوضائيا
على التكرات قال ولولا ان الجمل تكرات لم تكن للمخاطب جنة
فائدة لان ما يعرف لا يستفاد فلما كانت تجرى او ساق
على التكرات لتذكيرها بالرد وان يكون في المصارف

مثل

بهمز الموقدان ويوسى على اعطاء الواو المماثلة للمعنى حكم الواو
المعنوية فمزت كما فعل في وجوه اجوه وفي وقتا فقتت وفي
ذلك قولهم في صوصهم وفي جوع ججوع حلا على قولهم في
عصو عيصي لان العين لما جازت اللام جعلت على حكمها
في القلب وكان ابو علي يثبت في مثل ذلك قد يوجب الجازية
الجار قال ابن جني وعليه انما اجازوا النقل بحركة الامر
الى ما قبلها في الوقت نحو هذا تكر وممرت بغير الاثر اهت
لما جازت اللام يكتسبها في العين صارت لذي كات
في اللام فثارها وكذلك ايضا قولهم سائة ودابة
صا رفضل الاعتماد بالمد في الالف كما نرى في الحرف الاول
المعجم حتى كان لذي كات جمع بين ساكنين فهذا يجوز الحكم
على جواز الحركة المحرف قال ابن الجوزي استغنى الحليل
المعنى مع الحق مع المحرف وذلك ان هذه الحركات
قبل الروي المعند لما جازت وكان الروي في اكثر الاصر
وعا لب العرف فطلقا لا تنقدا صارت الحركة قبله كما بانها
وكا دياحي ذلك ينجح الاقوال ابن جني في قوله
في اي نوع من الموت احب ايو لم يتدر ايو مرقد
الاصل يتدر بالسكون ثم لما جازت وزنت الهزة المنوطة
واثره الساكنة وقد جازت العرب الساكن المحاور والمحرك
بحرفي المحرك والمحرك بحرفي الساكن اعطا المحرك مجاوزه
انكروا الهزة المحركة انكروا كابد الهزة الساكنة بعد النقطة
يقين ولمر حيلينا ففتح ما قبلها اذ لا تقع الا بالبعد
فتحة قالت وعلى ذلك قولهم المرأة والفاة وعليه خرج

ابو علي قوله كان لم يترك في سبيلها اصلها اجملة
 بعد ما قال سرقا اري عيني ظالم تزياده ثم حذف
 الاذن للمجازر ابدلت الهمزة الساكنة ذكرناه وقالت ابن
 بعيت انما اشار اليه ببيت في باب التنازع افعال الشاف
 لا نه اقرب الى المعول مزدعي فيه جانب القرب والمجاورة انهم قالوا
 حجر صلب ضرب وكما سئل بارج فاستمعوا الاوصاف اعراب
 ما خلا من ذلك لم يكن المعنى عليه الا ترى ان الضبط لا يوصف
 بالقراب والسئل لا يوصف بالبرودة وانما هما من وصف الحجر
 والما قال ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم
 حشمت بصدده وصدرا له فاجازوا في المعطوف وجبهين
 بصددها الخفض فاجازوا الخفض هنا جلا على التباين
 ما ت زائدة في حكم الشاذ للمقرب والمجاورة فكانت
 افعال الشاف في معنى بصدده اولى للمقرب والمجاورة والمعنى
 فيها واحد وقال ابو البقاء في التبيين المجاورة توجب
 كذا من احكام الاول للشاف في الاول الا ترى الخ قولهم
 الشمس طلعت وان لا يجوز فيه حذف الشاف فلو فصلت بينهما
 في جاز حذفها وما كان ذلك الا لاجل المجاورة وقال
 في موضع اخر قد اجرت العرب تبيانا احكامها وارجع على
 المجاورة حتى في اشياء مخالفة فيها الشاف الاول في
 المعنى لقولهم حجر صلب ضرب ولقولهم اي لا تشبه بالذهب
 والمساك والعدة لا تجمع على عذابي ولكن جاز من
 اجل المساك وهو كثير وقال في موضع اخر ذهب
 الكونون الي ان جواب الشرط جزم مجازا ورثه المجزوم والمجاز

هذا
 قول
 ابن
 جني
 في
 قوله
 حجر
 صلب
 ضرب
 وكما
 سئل
 بارج
 فاستمعوا
 الاوصاف
 اعراب
 ما خلا
 من ذلك
 لم يكن
 المعنى
 عليه
 الا ترى
 ان الضبط
 لا يوصف
 بالقراب
 والسئل
 لا يوصف
 بالبرودة
 وانما هما
 من وصف
 الحجر

ان

انما لا يري ان كالا لما جاورت المنصور والمجور وحلت على
 ما قبلها ولا سبب لذلك الا الجوار فاجل على ما قبله
 بسبب الجوار كشر حد الشقال وكل موضع على فيه على الجوار
 فهو خلاف الاصل اجازا للمجاورة في الحركة **الحركة**
 فيها فائدة الاولى انما اختلفت الناس في الحركة هل تحدث
 بعد الحرف او بعدا وقبله على ثلاثة مذاهب قال ابن
 جني والاول هو ذهب سيبويه قال الفارسي وسبب
 هذا الخلاف لطف الامر وعموم الحال قال قتيبة يقول
 ما هنا تحدث بعده ومن ساد القول بانها قبله وجود
 اياها فاصلة بين المثلين ما نفع من ادغام الاول
 في الاخر نحو المثل والصنعت والمشتق من متصل بين
 الالف بعدتها بينهما نحو الملال والصناعات والمشتاق
 فلو كانت الحركة في الالف قبل الحرف لما حذرت عن الادغام
 وخوف ذلك قولهم ميزان ويصاد فقلت الواو تابد
 على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لانها لو كانت حادثة
 قبلها لم تل الواو اتما تكتب يا للكسرة التي تجاورها من
 قبل فاذا كان بينهما وبينها حرف حاجز لم تكتب لانها
 لم تملها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام
 في الكلام لان حركة الشاف كانت تكون قبله حاضرة
 بين المثلين قال قتيبة كونا حادثة مع الحرف ان
 لو ادركا ذكرنا من الضبط اتبعناه امر اخر من الرجل
 بين غير حرف عطف فقلت اطويع والاصل فيه اطويع
 فقلت الواو التي هي فالعقل من الرجل يا لسكونه

والكسرة ما قبلها فلولا ان كسرة واوا طوي الالف بعدتها لما قبلت
 واوا جل ذلك ان الكسرة انما تكتب الواو لما قبلتها اياها
 في جنس الصوت فيجوز بها الى تاي بعضه ومن جنس
 وهي الي وكما ان هناك كسرة في الواو هناك ايضا الواو
 وهي فوق الواو الثانية لفظا وحسقا ليست الكسرة على
 قول النحائي ادبي الى الواو الثانية من الواو الاولى لانه
 لا يرومان يشبه جميعا في زمان واحد وسيلوا ان الواو
 او في صوتا واقوى حركا من الحركة فاذا لم يتقلد كذا انها
 اقوى من الكسرة التي فيها فلا اقل من تكون في القوة
 والصوت مثلهما فاذا كان كذلك لزم ان لا تكتب الواو
 الثانية في الكسرة قبلها لان بار الكسرة المجالفة للواو
 الثانية الواو الاولى الموافقة للفظ الثانية فاذا اتا دى
 الامر في المعادلة الى هنا ترافت الواو والكسرة احكامها
 فكان لا كسرة قبلها ولا واو اذ كان كذلك لم يجامرا
 تكتب له الواو الثانية باكان لا كسرة قبلها ولا واو
 يجيء على هذا ان تخرج الواو الثانية من اطول وجهي
 غير معلقة كذا في ما قبلها من الواو والكسرة احكامها
 وكذا في ما قبلها ذكرنا من قبل الواو الثانية يا حتى صارت
 اطول جعل على ان الكسرة ادبي اليها من الواو التي قبلها
 فاذا كانت ادبي اليها كانت بعد الواو الحركة بما لا يحالة
 قال الفارسي في قوله من قال انها تحدث مع الحرف
 ان التوك الساننة عنهما مع صروف الهم من الالف
 والمنحرفة

ان

والنقطة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندك انك متى اشبهت مطلقا
 الحركة نشأت بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاف
 بقى الدالهم لتناد العتيارين وقوله
 والى حيثما يسرى الهوى بصري من حيث سلكوا دونا نظور
 يريد فانظر وقول ابن هريز يري ابنه
 فان من الغوايل حين شري ومن ذم الرجال يستراح
 يريد يستريح وهو يفعل من التروح ويكون الحركات العاضن
 الحروف اجريت مجازها في الاعراب بها في الابواب المعروفة
 من الاسماء الستة والتنشئة والجمع على حدها والافعال
 الخمسة وتصارعت الحروف والحركات في الخلق والتخفيف
 فحذفت الحركة من قوله ومن يبق فان الله نعمة وقوله بدا
 هناك من الميزان وقوله فاليرش من غير مستحق وحذف
 الحرف في قوله فالحقت اخره طريق الآدم يريد اولهم
 وقوله وصا في الحجاج فيا وصى يريد فيها وصاين قالت
 ومن مضارعة الحرف للحركة ان الاحرف الثلاثة الالف وايا
 والواو والاشبعين وطلن ادبي الى حرف اخر غيرهن الا انه
 شبيه بهن وهو الهمزة فانك اذا طلعت الالف ادت الى
 الهمزة فقلت الالف وكذلك الي في قوله اي والواو في قوله
 اوز فهذا كالحركة ادت اليه صورة اخرى غير صورتهما وهي
 الالف واليا والواو في منسراح والها ريف وانظروا هذا
 مغريب في موضعه ومن ذلك ان الثانية في الواو لا يكون
 ما قبلها الا مفتوحا نحو حرة وطحمة وقائمة ولا يكون ساكنا
 فان كانت الالف وحدها من بين ساكني الحروف جاز من

والمنحرفة

خريطة وحصة وارطة وحسطة الامري اليكس واتي بين
 النخبة والاعراب ما هي من فاك وهذا الحدك يدل على ان
 النخبة الاحرف الثلاثة الالذ دون اخيرها لانه قد حست
 هنا بمساواة الحركة ووجهها ومن ذلك انهم قد بينوا الحرف
 بالاعراب بينوا الحركة بما يحولهم وان يداه واغلا ناه واغلا هو
 واغلام غلامهم فانتطاع ظهره فبهذا تحوّلوا اعطيتكم
 وبريت قبله واغره ولا تدعوا لها في الجمع ليسان الحركة
 لا يغير من ذلك ان اقعده الثلاثة فالله لا يسوع تحريكه
 وهو لا في حيزه لذلك يجرى الحركة الاثري ان الحركة
 لا يبين تحريكها بهذا وجهها ايضا من المضادة فيها واذا
 شبه الحركة بالحر في نحو تسميتك ابره بمنزلة وحل
 فذلك فيها مذهبان الصنف وتركه فان تحرك الاوسط
 ثلث الاسم فينتقل من الصنف فيكون اسم امارة فحركة الحركة
 يجرى الحرف في سبغ الصنف كسقاء ويحذف من ذلك انك
 اذا نسبت الي الرباعي المتصور اجزت اقرار اللغة وتلبس
 واذا فتقر في حلي حلي حلي وان شئت حلي وفي
 الخامس تحذف النته البسته كحاري ومصلط في حاري
 ومصلط وكذا ذلك ان تحرك الالف في الرباعي تحذف النته
 البسته فتكون في حيزي حيزي وفي مصلط في حيزي
 الحركة للحرف انك تقصد بها ولا تصل الي الاغلام بها كما
 تنصل بالحرف ولا تنصل اليه معه وذلك نحو تيد وتيد فحركة
 الحركة بين المتكلمين كما تحذف الحرف بينهما نحو تيد وتيد
 ومهت انهم قد اجروا الحرف المتحرك يجرى الحرف المشد
 وذلك

وذلك ان اذا وقع روي في الشعر المتدسكن كما ان الحرف المشد
 اذا وقع روي فيه خفف فالحرك كقولهم وقائم الاعماء خاوي فحرف
 قال وهذا ان شئت قلبتة وقلت ان الحرف احرى منه يجرى
 الحركة وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم الحق بها في الحرف
 قال وهو عندني اقبس ومن ذلك استنكر اهلهم اختلاف
 التوجيه ان يجمع مع الحركة غيرهما من اخيرها في الجمع بين الحرف
 وبين الحرف والحق فلهذه هي هذا اخير استماع من الجمع
 بين الالف مع ايا والواو ومن قال في ذلك عندني
 ان حرفي الالف ايا والواو قد صحت في بعض المواضع بالحركة بعد
 كما يصح ان يوقع حرف اللين ساكن بعدهما وذلك في القود
 والحولة والحونة والخبب والعبير وحول وروع وان
 بيوتنا عورة فيمن قرأه ذلك فحرف ايا والواو صا في الالف
 لوقوف الحركة بعدهما بحرفي منها لوقوف حرف اللين ساكن
 بعدهم نحو القواد والحوالة والحوانة والغباب والصا ووصل
 ولوقع وان بيوتنا عورة وذلك كما صح من قولهم صير رجل
 من العبيته وهرجوا بحري صحت هوه لوفيل فاعرف ذلك
 فانهم لطيف غريب **الفائدة الثالثة** قال ابن جني باب
 كنه الحركات اقسامها في الالف الناس في ظاهر الاخر في ثلاث
 وهما الصنف والكسرة والنخبة ومجملها على الحقيقة صحت
 وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتي بين النخبة والكسرة
 هي النخبة قبل الالف الهامة في حيزها عن عالم وكانت كل ان
 الالف التي بعدها بين الالف والالف التي بين النخبة والالف
 هي التي قبل الالف التي تنضم في فتحه لام الصلاة والركاة والحياة

فاعراب ثلاث اوتيت ثلاث اوتيت بين بين
 وشبهتان والانتباه جاد واخرى لا تلتا انك
 واخرى مذبة تزدت لذي اوتيتا حيرتين
 وقال بعضهم الحركات سبع حركة اعراب وحركة سا وحركة حكاية
 وحركة انباع وحركة نقل وحركة تحلص من سكونين وحركة
 المطا في يا المتكلم **الفائدة الرابعة** قال ابن الجاني
 في حاشية اكلات الحركة الاعرابية مع كونها طارئة اقوى من
 البائية الداعية لان الاعرابية علم لسان معتوقة يميز بعضها
 عن بعض فالحلال بها ينضم الى التباس المعاني وفوات
 كالمعنى الاصل من وضع الالف الى التباس المعاني وفوات
 ما في الضمير **الفائدة الخامسة** يقال لآخرات الاعراب
 رقع ونصب وجر وقص وحذف وحركات البناء ونسخ
 وكسر وقن قال بعض سراج الجدل والسبب في ذلك ان
 الاعراب جعلت القاب مستقيمة من القاب عوامدا لرفع
 مستقيم من رافع والنصب من ناصب والجر والقص من جار
 وفانص والجز من جزاء قال وهذا الاشتقاق من باب
 ما خلق منه المصدر من الاسم نحو العونة والحق ولانها
 مشتقة من الع والخال فاما صار الرفع والنصب والجر والجز
 ليا للاعراب ولو يكن للسان تعامل عدله مشتق منه القاب
 جعلت القاب للمضم والنسخ والكسر والوقف وقال ابو الباقا
 العكبري في الباب انما حصل الاعراب بذلك لان الالف
 مخصوصة والنصب خاصة مخصوصة وكذلك الجر والجز وحركة
 الالف حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس يسمى باسم

وكذلك قام وعاد والي بين الكسرة والفتحة ككسرة قاف قبل
 وسين سير فذه الكسرة المشبهة وشبهها الفتحة المشبهة
 كسرة كحوقاف النقرة صفة عين مدعور وان يور في هذه صفة
 اشربت كسرة كل ما في قبل وسير كسرة اشربت منها فيها
 لذلك كالصوت الواحد لكن ليس في كلامهم صفة مشبهة فتحة
 ويدل على ان هذه الحركات معنات اعتماد سيبويه بان
 الامالة فالتا النخبة حزين غير الالف المنقوصة فاشبهت
 وقال صاحب البسيط حلة الحركات المنقوصة اربع عشرة
 حركة ثلاث للاعراب وثلاث للبيان وثلاث توسعة بين
 حركتين احدها بين الفتحة والفتحة وهي الحركة التي قبل الالف
 النخبة في قرأ ورش نحو الصلاة والركاة والحياة والنامية
 بين الكسرة والفتحة وهي حركة الاشياء في نحو قبل وهي
 على قرأ الكسرة والنامية بين النخبة والكسرة وهي الحركة
 قبل لان الهامة نحو ربي والفا شدة حركة اعراب تنصب حركة
 الينا وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر على مذهب من جعل
 حركة بن الثانية عشرة حركة الاثنا عشر حركة عشرة حركة النخبة
 الستة كثر الاربعة عشر حركة ما قبل يا المتكلم على مذهب
 من جعله بحرك فانحرف بها تنصب وليست حركة اعراب
 ولا حركة بن ثا في وانما لغت الحركات بهذا (التي لا بنا
 تطلق الحرف بعد سكونها فنكح حركة تطلق الحرف نحو اصلها من
 حروف اللين فاشبهت بذلك نطق المتكلم بعد سكونه
 وقال المهلب في نظم الفرائد
 وعدد ناهية الحركات تسنا وستا بعد هاتم اثنين

الجس كالأحد من الادميين اذا اردت لغيره علفت عليه
 على كزبد وحر ولا تسبهم رجلا لا شتر ان الجنس في ذلك فتمت
 الاعراب كالشخص المحصور وفيه البنا كالواحد المطلق
 وقال الشيخ بها الدين في الخامس في التعلية على الترتيب
 الحان هل يطلق احد على الآخر يقال مثلا للمرب مصرورة
 والمبني مرفوع امرلا على ثلاثة مذهب فمهم من يقول لا يجوز
 اطلاق واحد منهما على الآخر لان المولد الفرق وذلك لعدم
 ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد له من قرينة والقرينة
 تبينه ومنهم من قال يجوز اطلاق اسم البنا على الاعراب ولا
 ينعكس **(قاعدة السابعة)** قال ابو البقا العكسي في الباب
 اختلص في حركات الاعراب هل هي اصل حركات البنا ام
 بالنعكس ام كل واحد منهما اصل في موضع فذهب قوم الى الاول
 وعلمت ان حركات الاعراب دالة على معنى واحدة بصفة تخلص
 حركات البنا فثبتت بصفة اصل لغوية وذهب قوم الى الثاني
 وعلمت ان حركات البنا لازمة وحركة الاعراب بمنزلة ولا زمة
 اصل للمتنزل اذا كان اقوى منه وهذا ضعيف لان تنقل
 حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركة البنا لغوي فذهب قوم
 الى الثالث لان الفرق تكلمت بالاعراب والبنا في اول وضع
 الكلام وكل منهما له على الآخر ولا معنى لبنا احدهما على الآخر
 وغير في التبيين من هذا الاختلاف يقولوا اختلصوا
 في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البنا او بالعكس
 او هل سبقتا فان من غير ترتيب قال والقوى هو الاول
(الباقية) نقل حركات الصلة ثم الكسرة ثم الفتحة قال

رجل

رجل الخليل لا اجد بين الحركات من قال لا الخليل ما اقل من
 بينه في حاله احدى في حركات الافعال عليكم فقال لا ادرك قال الغنى
 الافعال عليكم السمع لانه لا يحتاج فيه الى استقبال خارجة
 اما تسمع من الصوت وانت تكلف في اخراج الصلة في تحريك
 الشفتين مع اخراج الصوت وفي اخراج الفتحة في تحريك
 الهمزة اخراج الصوت فاعمل فيه عضوان اقل مما عمل في
 عضو واحد هكذا نقل الزجاني في كتاب الاقصاد في اسرار
 الشعر وقال ان جنى اول دليل على حصة الفتحة انهم يعرفون
 الهمزة من الصلة كما يعرفون من السكون اذا علمت ذلك فبينت
 على احدهما اختصا من ارفع بما اختص به والنصب والكسر
 بما اختص به وذلك ان الهمزة كانت قليلة بالنسبة الى الفتحة
 اذ هي التي على المبتدأ والخبر وفي الحق بها من ثابتهما على
 وانهم كانت وحدها تخلص النصوص فانها اكثر من عشرة
 فيعمل الاقل للاقل لفتحة دورانه والاخر للكثير ليسهل
 ويعتدل الكلام بتجفيف فالتدوير فيفتل ما قيل ولا يصح
 فالمرقوع لا يبعد منه سوى الخبر على خلاف والمهم الواحد
 من النصوص ان يتفرد كالفعل به والظرف والحال المستثنى
 قال الزجاني الفعل ليس له الا مرفوع واحد وينصب غيره
 اشيا فلما كانت المجرورات اكثر من المرفوعات واكثر من
 المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى في الفعل والفتحة المرفوعة
 التي في اختصاص الصلة بما هي عليه والفتح والكسر بما هي
 عليه لانهما فان النصب على الفتحة اكثر من النصب على الكسر
 وفتحة ما كانت تجوز انما يتبين وكيف قد ابدع ابن الكسر طلبا

الفتحة اذ هو صواب الفعل من وجده والمبني على الفعل اقل من المبني
 على الكسرة لم يبين عليه الا حيث والظرف الستة وغيره في
 في بعض احوالها والمندى وبعض الضمير انما لك اختصاص
 نون التثنية بالكسرة ونون الجمع بالفتح فتدل الجمع على الالحاق
 واعطيت التثنية لفتحة الكسرة ليعتاد لا التثنية فتمت وجود
 الضم في جنس الفعل فلم يوجد منه الا اعرابا في بعض الاحوال
 وفي ذلك لا نرا تقل من الاسما في في الغالب عن الضم لئلا يكسر
 والفعل الحاضر استعاض بالجر والكسر في الافعال جملة فترا
 من الفعل ايضا وفي البسيط لا خلا في ان الضم اخف عندهم من
 الكسر والفتح اخف من الضم وغير الفتحة ارفع الى الكسر
 من الضمة ولذا جعل الجر على النصب فيما لا ينصرف والنصب على
 الجر في جمع المثنى السلام جلا على الترتيب وقال السخاوي
 في شرح المفصل قال الخليل اول الحركات الضمة لانها من
 الشدة واول ما يقع في الكلام انما عمل وكان حق الكلام اذا
 حمل على المشاكلة ان يسمى اول الحركات لاول الاشياء وقال
 ابن الدهاق في العروة الغراء والكسر مستقلة في ما ينشأ
 للسكون والفتحة قريبة من السكون بدلالة ان العرب تنزل
 الفتحة كما تنزل الى السكون من الضمة والكسرة وذلك انهم
 يستقلون في معرفة عرفات وفي كسرة كسرات
 بالاتباع ثم انهم يستقلون في ذلك فيقولون كسرات
 وعرفات بالسكون وبعضهم يقول عرفات وكسرات
 بالفتح فيعرفون ان بين الفتحة والسكون مناسبة ولا يفعلون
 ذلك في ضرب وانما يقولون ضربات بالفتح لا غير وايضا

فان

فان العرب تحذف الكسرة في فتحة الضمة في عطف ولا تخفف الفتحة
 في جمل فاما الفتحة والفتحة فالتثنية والفتحة والفتحة والفتحة
 وبما يد لك على مناسبة الفتحة السكون ان الواحدا اعطيت
 سبعة بالسكون اعطيت في الجمع بالفتح الى السبعة على شرط تقول
 ثوب وثياب وسوط وسباط ولم يقولوا ثوبا ثيابا لولا لان
 الواحدا يطوي من ثوب فتقولوا ثوبا ثيابا لولا لان
 لايت في الواحد فتوجه في الفتحة في السكون انما هي
(الباقية) قال ابن جني باب في مطلق الحركات ومطل الحروف
 اما الاول فيثاب عن الحركة حرف من جنسها فيثاب بعد الفتحة
 الف وبعد الكسرة يا وبعد الضمة واو وقد تقدمت اسئلة ذلك
 في الفائدة الثانية قال من مطلق الفتحة قول غنوة يبناع
 من فوي عضو جيرة قال ابو علي اراد يبنوع فاشبع
 الفتحة فانثا عنها الله وقال الاصمعي يقال انباع الشجاع
 يبناع انبياءا الى البحر من بين الصفيين ما صبا وانثا فيه
 بطريق حلا وانثا فقال ثمت يبناع انبياء الشجاع
 بهذا الفعل فيفعل انثا لا والالف فيه عين ويشع ان تكون
 عينه والالف اقرب معنى من الياء هاتين وقد يمكن عذري
 ان تكون هذه لغة قوليت وقد علم انهم يبناع اشبه
 في اللفظ فيفعل في فامنه ما مضى وصدر كما ذهب ابو بكر
 فيها حكاية ابو زيد من قولام صنف الرجل يصفى اذا جاء
 صنف في الصنف وذلك انه لما سمع يقولون صنفين فكأن
 فيفعل في الكلام اكثر من فعلين فوه فيفعل فاشق الفعل
 من بعد ان سبق اليه ولهم هذا فيه فيقال لخصين يصفين

على هذا القول قلت قلن يفتن لان العين قد حذفت قال
 ومن مغل النعمة عندنا قول المحدث
 بينا نعتهم الكفاة وروى **يوسف** انج له جرى سلف
 اى من اوقات نعتهم فاشبع النعمة فاشباعها فاشبعنا
 ابو على اذا جردت بحى حظه من حيث وليست قال وهو
 اشباع ليس وحكى الشراعتهم اكلت لحي شاة ارا لم شاة
 فغل النعمة فاشباعها فاشباع الكسرة وبطلها ما جا
 عنهم من الصاريف والمطافيل والجلال عيدوا الاصل الجلال
 جمع جلعده وهو اشديد فاما يا مطالين فمصلحتي تعرض من
 النوبة المحذوفة وليست بطله ومن مغل النعمة فاشبعنا
مذكورة جم العظام عطلول **كان** انبها الشرف قوله
قالت الثاني فالخروف الممتولة هي الخروف الثلاثة
 المصونة بالالف والياء والواو وهي حيث وقعت فيها اشداد
 ولين الا ان الاكابر التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدتها
 ثلاثة وهي ان تقع بعدها وعلى سواكن تراعى الماهرين
 وهو الحركات من جنسهن الهزلة والخوف الممدود وان يوقف
 عليها عند التذكير فالهزلة على كسا وردا وخطية ورغية ونبرة
 وتنبؤة فاما ثمن المدفيل مع الهزلة الهزلة حرف تالى
 منتهى وتراعى بحرفها اذا انت طبتت بهذه الاحرف المصونة
 فكله يترجماديت من عزمه طلن وسعين في الصوت فزين له
 وزن لينت برق لكانه وليست كذلك اذا وقع بعدها غير
 وغير الممدود الا انك اذا قلت قراي وحساب وسعيد
 وعمود وقروب وركوب لم تجدهن لذات ناعية ولا

واضيات

واضيات مستطيلات كما تجدهن كذلك اذا تلاهن الهزلة والخوف
 الممدودا فاشبع نعتهم ووافقن وتاديهن اذا وقع الممدود
 بعدهن فلا يثنى كما ترى سواكن واوله المثلي مع التمديد
 شاك في جوف عليهم ان يفتن الساقان حصولا كلامهم
 فحينئذ ما ينصون الا ان بقرة الاعتماد عليها فيجعلون طولها
 ووقا الصوت بها عوضا عما كان يجب لانتها الساكين بين
 حركتها اذا لم يعدوا عليه نظرا ولا بالاستسار اليه بعلقا
 وذلك حتى شاة وداقة وتضيق بكر وقد عمود النوب وقد
 قوس بما عليه واذا كان كذلك فكلما سجع الحرف في المد فكان
 حيلنج محققا بتمامه وتما دى الصوت به وذلك لالف
 ثم ايام الواو وضاه اذن اولى صوتها وانج حركتا من
 اخبتها وتضيق بكر انق واما من قوس به وتعود النوب بعد
 الواو من الخوف الثلاثة في المد وهي الالف وقرب الياء
 اليها نعم وربما لم يكتف من بقوى لفته ويغيا في عيكته وجها
 مما يتجسم من مد الالف في هذا الموضع دون ان يطغى به طبعه
 ويخط به اعتياده ووطؤه الي ان يبدل من هذه الالف هزلة
 فتجملها الحركه التي كان كطابتها ومضايها بطول المد عنك
 فتقول خاتمة وداية قال كثير اذا الغرالى بالعبط امارت
 وقال اسودها فتجملت بيتا واما ايها فاسودت
 وهذا الامر الذي تراه امر يحسن الالف دون اخيرا وعلة
 اختصاصها بها ان نغزها في بعض الاحوال اما فهو لكثرة
 ورودها هنا سالكه بعد ما الحرف المدغم فاعطوا وحسوا
 انفسهم على قلبها هزلة نظرا الى الحركه اذ لم يجدوا الي غير كيكها

واضيات

سبيل لا في هذا الموضع ولا في غيره وليست كذلك اختاها
 لانها وان سكنت في نحو تضيق بكر وقوس ص ما فيها قد يجرى
 كثير في غير هذا الموضع عوضا من سكوتها فيه فاعرف ذلك فرقا
 وقد اجروا الياء والواو والسكوت في النسخ كما قبلها بحركتي الشايعين
 كما هو منها وذلك نحو قولهم جيبك راى جيب بكر وثوب بكر
 اى ثوب بكر وذلك ان النعمة وان كانت تحت النعمة الجسدية
 والواو فان فيها سراله ومن اجله خاذا ان تمدد الياء والواو
 بعدها في نحو ما اريا وذلك ان اصل المد والواو واعلاه
 فانهم وانما هما هزلة ولا ياما ايا والواو في ذلك
 محمولان علىهما ولحركات في الحكم بها والنعمة بعض الالف
 فكانها اذا قدمت قبلها في نحو بيت وصوت اينا قدمت
 الالف اذا كانت النعمة بعقبها فاذا اجاها بعد النعمة جاتا
 في موضع قد سبقتهما اليه النعمة التي هي الذمعية وكان ذلك
 سببا للاسناد بالمد لاسيما ولما بعد النعمة لسكونها اختا الالف
 وتوينا المنبه بها فصار شيخ وثوب نحو من شاخ وثاب
 لذلك سماع وقوع المدغم بعدها فاعرف ذلك وانما مدوها
 عند التذكير في قولك اخراك صرنا اذا كنت سندا في الفعل
 به اعصمنا زيدا ونحوه وكذلك مغل الواو اذا تذكرت
 في نحو اني اى صرنا زيدا ونحوه وانما بطلت زجيدت
 هذه الاحرف في الوقت عند التذكير لا كذلك اذا وقفت
 عليها غير محطولة ولا ممكنة المدوات سدا كرم يكن فلنظرك
 وتدل على انك تذكر شيئا ولا ذهبت ان كلامك قد تم ولم يسبق
 بعده مطلوب متوقع فلما وقعت ومطلت علم انك سطلول

الي

الي كلام قال الاول سوطيه معقودا قبله على نغفنه وخلطة بحلة
 ووجه الدلالة من ذلك ان حروف الالف الثلاثة اذا وقع عليها
 متعفن وتضالين فم يفت مدتهن واذا وقعن بين الحرفين تملن
 فاعرف من الصديقيين وكذا لك قال ابو الحسن ان الالف اذا
 وقعت بين الحرفين كان لها صدى وقيل على ذلك ان العرب
 لما ارادت بطلها من المد بترطاطلة الصوت بمن في الوقت
 وعلمت ان السكوت عليها ينقصهن ولا يفي بهن التبعين لها
 في الوقت فوضي هن ونطاولوا الى اطالتهن وذلك قولهم
 وان يدياه ولا يد من الها فان وصلت اسقطها وقامت به
 في اطالة الصوت فقام بها حتى زار يدياه واعمره وكذلك اختا
 نحووا لتقطع ظهرهم واعلا مكبر واعلاهموه واعلاهموه
 وتقول في الوصل واعلاهموه لكان كرمي وانقطاع ظهرهم
 من هذا الامر والمعنى الجامع بين التذكير والندبة قوة الحاجة
 الى اطالة الصوت في الموضعين فلما كانت هذه حال هذه
 الاحرف وكنت عند الله كذا ناطق بالهرف المستذكر صار
 كانه يصرطنظا به فتمت هذه الاحرف وان وقع اطراف
 كما يمتن اذا وقعن حسوا واخر فاعرف ذلك وكذلك
 الحركات عند التذكير يطلن حتى يفتن حروفا فاذا صرنا حرين
 بحركتي الحروف المستدرة تراهم يطلن ايضا حينئذ كما عطلت
 الحروف وذلك قولهم عند الله كرم مع النعمة في وقت اى وقت
 يوم الجمعة ويوم الكسرة اني اى استعاضة وبع الضمة فتوق
 اى وقت الى زيد فان كان الحرف الموقوف عليه عمدا
 التذكير سكتهم سكتا محكما كسرا لا لا يجرى الصوت في

ها

الوقوف على بنهم الحكماء بهي وان وقتت على من قولهم ولم وراهم
قلت وهو لا تكذا رايتهم فعل الشاعرا وان شئت عكست حركات
لها في على الاول والاو على الثاني لانك اذا فعلت ذلك لغير
نقدان جعلت على نظير وكما جاء في ذلك عند وقفه انك ذكر
جاء في الثانية ابيته على ما تقدم وعليه لقول عجمت ما في من
الوقوف قال في **التاسعة** في اناثة الحركة عن الحرف والحرف
عن الحركة قال ابن جني الاول منها ان تحذف وتقرأ الحركة قبله بآية
عنه وقد مر على كثر له .
لكن كلف لا يلقى درهما جود واخرى لفظ بالسيف الدعا
يريد تعطي وقوله واخواله وان من يتا بصرفه وقوله
دوامي الايد يحيطن السرجا وسنه قوله تالي يا مباد فاقرب
وهو كثير في الكسرة ومذجاء في الضمة منه قوله .
ان الفجر بيننا قايض حكمه ان يفرد الماء اذا غاب النجم
يريد الجوز في حذف الواو وانا بعبه الضمة وقوله حتى اذا بليت
حلا فيه الحلق يريد الحلق وقال الاخطل .
كلمع ايدي شاكيل مسيطرة بيد من صر من نبات الدهر والخطي
يريد الخطوب فمنه قوله تعالى ويحج الله الباطل ويورث الداعي
وسندع الزبانية كتب ذلك بغير واو ليدل في الخط على
الوقوف عليه بغير واو وفي اللفظ وله نظائر في المنقح
قليل لحقة الا ان قال مثل المتا لبدء ضرب الطلل يريد
الطلال وكومنه قوله .
الا لا بارك الله في حميدك اذا ما الله بارك في ارجاء
تحذف الا ان من نظره الله وسنه قوله اوالها حكمة من وقوف الحرف

الوقوف

التي فاذا احركت التفت الصوت في الحركة ثم استأخر الحرف ثم انصرفت
ذلك الحرف ومطلته كقولك في قد وان شئت قد قام قد
وفي من وفي وفي هذا على وفي وفي لا والفتحة في الفلام
شلا اي وانما حركت بالكسرة دون احتيا لانه ساكن احتيج اليه
حركته فحرفي استأخر الساكنين نحو الليل وعليه اطلق
البحر في الوقوف في القوا في المطلقة الى الكسر كقولهم وانك
منهم كما ترى القلب يعني وقوله لما نزل برجالنا وكان قد
ونحن مما نحن عليه حكايه الكتاب هذا سيعني يريد سديت
من اسره كذا قالوا الواصل انبت التوتين ولما كان ساكنا
صاحبا لم يجر الصوت به كسر ثم شيع فالتفت عنها يا فقال
سيعني وان كان الوقوف عليه عند الله كرسا كان بعدا
غير تابع لما قبله وهو اب والواو الساكنان بعد النسخ
نحو ايم وكه ولو واو كسر خرفت كما في تفرغ ومن
كان من لغتان يتيروا ويضم لا تتقيا الساكنين نحو الليل
فقياس قوله ان يفتح ويضم عند الله كرسا وبعاء وسرا
وعن نظير ان من العرب من يفتح ثم يارجل فان تذكرت
على هذه اللفظة مطلت الضمة فقلت شوا من العرب من
يقول اشترى الصلابة الضمة ومنهم من يكسر منهم من يفتح
فان مطلت سنده كرسا فقلت على من ضم اشترى وروى عن
كسر اشترى وعلى من فتح اشترى وروى عن محمد بن
محمد بن اجد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زبارة قال
فيهموا بظانهم ولم يزلهم ولم النضاة فيهم الحكماء
فان وقتت على هم من قوله ولم النضاة فليس ولسا

لانه اراد الجاهل تحذف الالف فالتفت اليها فغير على ما سري
وقال ابو عثمان في قوله يا ابت اراد يا ابتا تحذف الالف وقال
نلت بمدرك ما كان مني بلطف ولا بليت والواو يريد
لها في الثاني منها وهو اناثة الحرف عن الحركة في بعض الاحاد
وهي الاسما المستتر جمع التثنية وكثير من الجمع فان الالف
والواو هما فيهما انايته عن الحركات في الاعراب وكذا المصوت
في الافعال الخمسة نايبة عن الضمة وليس من هذا الباب
اشباع الحركات في نحو من تخرج والصياريف وانظروا لان الحركة
في نحو هذا لم تحذف فثبت الحرف عليها بل هي موجودة لا تزيد
فيها ولا تنقص منها **القائمة** في مجموع الحركات على الحركات
قال ابن جني هو على ضربين احدهما كثير فيهن والآخر قليل غير
مقيس فالاول خمس احدى ان تنفق فيه الحركات والآخر
ان تحذفها ليكون الحكم للطاري منها على ما يفتي في المتفصلات
نحو لم يغزون ويدعون اصله يغزون فاسكت الواو والاول
التي هي اللام وحذفت لسكونها وسكون والضمير والجمع بعد
ونقلت تلك الضمة عن اللام الى الزاي التي هي العين فحذفت
لها الضمة الاصلية في الزاي لظرف الثانية عليها ولا بد من
هذا التقدير في مجموع اناثة الحركات على الواو والواو
اعتبار في ذلك حكم المختلفين الا انك تقول في العرس
المكسور بفتح الضمة اليها فكان كسرهما نحو يرون ويتفنون
نقلت ضمة يا يرون في ميمها فابتنزت الضمة اليهم كسرهما
وجعلت عليها فصارت يرون وكلما انشك في ان ضمة يرون
يرون غير كسرهما في يرون لفظا فكذا حكم على ان

ضمة

ضمة يرون يغزون غير ضمة في يغزون وتدير او حكوا نحو
من ذلك قوله في جمع ضمة يرون كسرة يرون غير كسرهما
في يرون اعتبارا لاجل في المختلفين في سنده وسكون وسيرة
ويرون وضمة يرون برثن ونصو في من قال يا حار اذا قلت
يا نضض ويا يرون فالضمة فيهما غير الضمة في من قال يا برثن
ويا نضض على يا حار اعتبارا لاجل المختلفين فكذا لا يشك في ان
ضمة يا حار غير كسرة يا حار سا عا لفظا فكذا في الضمة
على يا حار رثيا برثن ويا نضض غير الضمة فيهما على يا حار
تقديرها وحكما وكذلك كسرة صا صنو وقاف فتو غير كسرهما
في صنوان وقنوان وكذلك كسرة ضا ضنن في الجمع غير
كسرهما التقدير فيها في الاصل حالها وهو تنصين في المنفرد
على ما تقدم في يغزون ويدعون وانما المختلفان فادرسا
واقصع نحو يرون ولتصنوا والا صل يرون وتصنوا
فاسكنت اليها استعقلا للضمة عليها ونقلت الى ما قبلها
فابتنزت كسرة بطر وها عليها فصارت يرون وتصنوا
ومن ثمة انت تغزون اصله يغزون فقلت الكسرة من الواو الى
الزاي فابتنزتها فصار تصارت تغزون لان منهم من يشمر
الضمة اراد في للضمة وحيث من يخلص الكسرة فالا يشمر ويدل
على ما فيهم تلك الكسرة والضمة المشتقة عن هذين الموقفين
انهم اذا اصرضوا هذه الرصد وكسرهما الادة لها نحو
اقصوا ارجوا ونحو اخرى ادعى لكسرهم بوضمة الشا لث ومنهم
مع كسرة يرون على قوة من عا نهم للاصل الغن ولانه عندهم
يراعى تعدد روين الحقة حركته ما كانت فيه التجمات

نحو اسم المنقول من خواسته واجره وهو مستند وبجر واسم له مستند
 وبجر وفاسكت ابدال والال واللائن واذا غنت في المثال لم تنقل
 الحركة الى ما قبلها فتنقل على حركتها كما نقلت في يفرزون ويربون
 يدرك على قواهم في اسم الفاعل ايضا كدركت ودركت وبجر الاتري
 ان اصله هنا مستند وبجر رفو فقلت هذا لوجب ان تنقل
 مستند وبجر فلما لم تنقل ذلك وقع في المختلئين اللذين المختل
 فيهما وجود لنفا استغنى عن الحكم به فباعث حصل الصفة
 وبجر تقديرها وهي وتسبب ترك النقل في المنوذج انزال الصفة
 عن الضم والكسر في هذا الزوال والفرقة فيه وجوه الاتري
 الى صحة الواو وايضا بعد الفتحة وبجر صحة الداء والفتحة
 بعد الفتحة والواو والسكون بعد الكسرة وذلك انك لو حدثت
 الفتحة والواو والسكون بعد الكسرة وذلك انك لو حدثت
 الفتحة في يربون لم تنقلها الى الميم لصار التقدير الى يربون
 ثم وجب قلب الواو واذا ان نقل لم يربين فبقي لفظا
 الموت وكذا انك لو لم تنقل كسرة الواو في تقزوين الى
 الزاي لصار التقدير الى تقزبن ثم يجب قلب الواو
 ياء لا لظهور الزاي قبلها فتقول المرأة انت تقزون
 فيلعبن جماعة المتكرفه احكم المصروع المكسور
 وليس كذلك الملوخ الاتري الباء والواو يصحان
 بعد الفتحة نحو هو لا يحشون ويحشون فاشبهت
 ترضين وتحشين فلما تغير الفتحة هنا في المختلئين
 اللذين تغير فيها واجب لم تغير المختلئان اللتان
 اماهون التغير نحو لئان على الضم مع الكسر فان

قصہ

فان قيل قد يقع اللبس ايضا بحيث يربط الذوق لا كذلك تقول
للمرجح انتم تعرفون ولا سيما انتم تعرفون وتقول
المرأة انت تريين وجهها ليس انتم تريين قبل ان
احتمل هذا الخوف فيه الا ما كان ضرورة ولولا ذلك
لما احتمل وجه الضرورة ان اصل انتم تعرفون
تعرفونك فالمرحون كما ترى مستغفان وكذا انتم
تريين اصله تريينين فالمرحون انهما مستغفان
فاذا سئلت المصنف الاول وقيلت اليه ضرة انما في
وسكنت المكسور الاول وقيلت اليه كسرة ان في بقى
اللفظ بحاله كان لم ينفذه ولم يغير شيئا منه توقع اللبس
فاحتمل ما يصحب الكلام من اوله واخره كاشيا كسرة
يقع اللبس في اصلها لفظها فعبث في بيانها على ما تارة
كالخبر والتسري وغير ذلك فاما وجدت الي رفع
اللسن بحيث وجدت طريقا سلكتها وكلام تجد اليه
طريقا سلكتها وكلام تجد اليه طريقا في موضع اخر احتملة
وولدت بما تارة عليه التصريف الثاني مما جهت فيه
الحركة على الحركة من غير قياس قولهم وقالوا الضيق السابق
انك هابل اصله انك تذكر المرأة لانك سار يا قتلها
على حد من قرا طياته التثنية فصار انك ثم اتوا الكسر
الكسر بنجحت كسرة الاتباع على ضمة الاعراب
فانتم ترون موضعها فهذا اذا لا قياس عليه الا انك
لا تقول تدرك واسعة ولا عدك تفيد لا ينسك
عاقلة وتخون ذلك في الشذوذ قراءة الكسابة

ما انزل الله وقياسه في تخفيف الهزاة يجعل الهزاة بين يمين
 وتقول ما انزل الله كمن حذف الهزاة حذفا والقياس كمن
 على ما انزل وقد كانت عطفة فقلت لكم الفتح على الموضع
 فصار لغيره ما انزل الله فالتفت الامان بحركتين له
 فاسكت الاولى وادعت في الثانية كقولهم تعالى كذا هو الله
 ربي ويخبره ما حكاه لنا ابو علي عن ابي عبيدة وعنه
 في حرقه وذلك انه نقل هذه الهزاة بعد ان حذفها على الموضع
 بكسرة ففتى الكسرة واعقب بها ضمة وبنيها كذا كاه
 ابن يحيى في حذبه مع ابن الاعرابي بحضرة سعيد بن سلم عن امرأة
 قالت لسان لها وقد خلون الى اعرابي كان بالهين ابي
 السوسنة قال احدي يحيى فقال لي ابن الاعرابي يقال
 الى هاهنا اسمع بالقول قلت وباني هذا ارادت ابي
 السوسة اليه فالتفت فتحة اثنى على كسرة الهمزة
 فصار بعد تخفيف السوسة ابي السوسنة فهذا نحوها
 مما نحن بسبيله وجميعه غير بعيد لانه ليس على احد
 التخفيف القياس لان طريق قياسه ان تقول في حذفه
 فتقر كسرة الراء عليها وتجعل الهزاة امة بين يمين ابي
 بين الهزاة والواو ولاها وضمة كقولهم تعالى يستنزلون
 وهكذا راي الى الحسن فاما في حركته فليس على قياس
 اليه وكذلك قياس تخفيف قولها ابي السوسة انتبه
 ان تقول ابي السوسنة فتحذف الهزاة انتبه اليه
 لانما جاء وانكسار ما قبلها كقولك في تخفيف ميم
 ميماني ما ذكره ابن جني ومن فروع هذا الباب

مسیر:

كسرة شرب اذا بنى للمفعول وكسرة زبرج اذا صغر هل تنق
ظا هر كلامهم ثم قال او حيان ولو قيل انها زائدت جات
كسرة اخرى لكان وجهاً كما قالوا من زيد في الحكاية على
حد القليل وفي بانص اذا رجعت تصور على لغة
من لا ينظر فانه زعموا انها صفة باعتبار الضمة في تصور
التي هي من حركات الكلمة الاصلية قال واذا صغر فعلا
على قليل ضمة فعيل غير ضمة فعل وتيل هي هي
الحادية عشر قال ابن الفتي في بدايع الوائيد
قال السهيلي قوله متحرك وتحركت الواو نحو ذلك
تساهل منهم فان الحركة عبارة عن انتقال الجسمين
حيز الى حيز والحرف جز من الصوت وبحال ان نقول
الحركة بالحرف لانه عرض والهرن لايقوم بالهرن وانما
المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين واللسان
او الحنك الذي يخرج منه الحرف فالضمة عبارة عن تحريك
الشفنتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت
في يقارب الحرف ان اشد كان واوا وان اضع كان ضمة
والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف
وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة وكذا التوك
في الكسرة والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات
عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فيخرج من
بند ذلك من ينقطع فلذلك سمى جزاً باعتبار ان الحرف امر
لصوت وهو انقطاعه وسيكونا بالعضو الساكن
فلم يفتح وضم وكسره من صفة العضو فاذا سميت

من

كسرة شرب اذا بنى للمفعول وكسرة زبرج اذا صغر هل تنق
ظا هر كلامهم ثم قال او حيان ولو قيل انها زائدت جات
كسرة اخرى لكان وجهاً كما قالوا من زيد في الحكاية على
حد القليل وفي بانص اذا رجعت تصور على لغة
من لا ينظر فانه زعموا انها صفة باعتبار الضمة في تصور
التي هي من حركات الكلمة الاصلية قال واذا صغر فعلا
على قليل ضمة فعيل غير ضمة فعل وتيل هي هي
الحادية عشر قال ابن الفتي في بدايع الوائيد
قال السهيلي قوله متحرك وتحركت الواو نحو ذلك
تساهل منهم فان الحركة عبارة عن انتقال الجسمين
حيز الى حيز والحرف جز من الصوت وبحال ان نقول
الحركة بالحرف لانه عرض والهرن لايقوم بالهرن وانما
المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين واللسان
او الحنك الذي يخرج منه الحرف فالضمة عبارة عن تحريك
الشفنتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت
في يقارب الحرف ان اشد كان واوا وان اضع كان ضمة
والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف
وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة وكذا التوك
في الكسرة والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات
عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فيخرج من
بند ذلك من ينطق فلذلك سمى جزاً باعتبار ان الحرف امر
لصوت وهو انقطاع دسمي سكوناً بالعضو الساكن
فلم يفتح وضم وكسره من صفة العضو فاذا سميت

من

بالتسليم على المستر بنو نزل
من خفف اوفى جركه ينفذها

٩٧
 ذلك رفعا ونصا وحرًا وجرًا فهي من صفة الصوت لا من ارتفاع
 عند فتح السكتين ويصحب هذه فتحهما ويخفف عنهما
 ويجز من عند سكونها وعبر فابعد عن حركات الاعراب
 لا لا يكون الاسباب وهو القائل كان هذه افعالاً تكون
 بسبب وهو حركة العوض وعن احوال الالباب تلك لا
 لا يكون بسبب افعالها بل كان هذه الصفات تكون
 وجودها بغيرها قال ابن القيم وعندي ان هذا ليس
 باسند راك على الحجة فان الحرف وان كان عوضاً فقد
 يوصف بالحركة تبعاً لحركة محله فان الاعراض وان لم
 تتحرك بانفسها فهي تتحرك بحركة محالها فاندفع الاشكال
 جملة **الثانية عشر** قال ابو حسان في شرح التسهيل
 اختلت الحركات في الحركات الثلاث اهي ما حوذة من
 حروف المد واللين فذهب الاكثر من الى ان الفتحة
 من الالف والظمة من الواو والكسرة من الياء اعتماداً على
 ان الحروف قبل الحركات والثاني ما حوذة من الاول
 وذهب بعض النحويين الى هذه الحروف ما حوذة من
 الحركات الثلاث الالف من الفتحة والواو من الظمة
 والياء من الكسرة اعني ان الحركات قبل الحروف
 وبذلك ان هذه الحروف تتحرك عند هذه الحركات اذا
 اشبهت وان العرب اذا استغنت في بعض كلامها بهذه
 الحركات عند هذه الحروف اتينا بالاصل على فرضه وذهب
 بعض النحويين الى ان هذه الحروف ليست ما حوذة من
 الحركات ولا الحركات ما حوذة من الحروف اعتماداً على ان

(احرم)

احدها لم يسبق الاخر ولا يحرك بعضهم **الثالثة عشر**
 قال في البسيط يمكن القطع بالحرف الذي من تنكبه بالحركة
الرابعة عشر الاصل في تقدير الحرف ان يثرب كانا
 لا بالحركة ابرزيد فلا يثرب عليه الا بدليل وان لم كان يذهب
 سيبويه في شاة ان الاصل فيها شوهة يسكون الواو كصحة
 لا شوهة بالفتح وفي دران وزنه فعل بالسكون لا فعل
 بالفتح **الخامسة عشر** الحركات قد تقوّم مقام الحروف
 وذلك في الاشياء التي الحروف بغيرها نحو سفيراً فيمفعول
 كما لو كان في ذلك اقامة الحركات وقام حروفها بدليل
 تختم حذف الحرف في المنصب كختم الف بصطلي لا كختم
 الف صلي المشاركة لها في عدة الحروف قال في البسيط
 فان قيل لو حركت الحركات بحرف الحرف الرابع لم تحققت
 التانيك في التصغير كما دعي ولا شك في حقوقها نحو
 سفيراً فليكن لا تدعي ان الحركات تجري بحرف الحرف في
 كل حكم بل في موضع يشغل المقام بها وذلك في امك وولات
المصدر السادسة عشر قال ابو البقاء التبيين
 اعلم انهم لا يريدون بالحركة المنقلة في الوقت في نحو هذا
 بكر وكرت بكران حركة الاعراب صارت في الكاف اذ
 الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انما سلمها
السابعة عشر قال ابن بيشر كان المتقدم
 بيوت الفتحة الالف الصغيرة والظمة الواو الصغيرة
 والكسرة الياء الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات
 وانما زاي الحرفيون صوت اعظم من صوت فسموا العظيم حراً

والضعيف حركة وان كانا في الحقيقة شيئاً واحداً اول ذلك
 دخلت الالف على الحركة كما دخلت الالف اذ الفجر
 وهو ثامن الصوت وتقرّب بعضها من بعض **فاثمة**
 قال بعض شراح الجمل لسؤال عن سادى اللغات يودعي
 الى التسلسل فابعد الاينعي ان يسأل لا يثرب (تقررت
 الاينعي بالحرف والتدريث لا افعال بالحزم وانما ينبغي ان يسأل
 عما كان يحف فاستغ وهو خفف لا افعال المصاحفة
 بالاضافة لان الفعل مرفوع وان اضيف اليه لقوله تعالى
 هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وحزب الاسما التي
 لا تنصرف وقد كان انما اشبهت الفعل اعراض وحكم
 لها بحكم فلم تنون ولم تخفف كما فعل كان يجب ان يحل
 في الخفض على حزم الفعل الذي اشبهته بدل حزم علي
 الغصب ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكن في حال
 الخفض ويكون منه ترك العلامة علامة واخواته
 له تلك فاذا ذكره انما يحل في الخفض لا افعال المضارعة
 لان الخفض لو كان فيها اي يكون بالاضافة لا بدليل من
 عوامل الخفض فايد حل في الفعل لا بالاضافة والاضافة
 انما للملك او الاستحقاق والافعال لا تملك شيئاً ولا
 تستحقه فلا يكون فيها اضافة وان لم يكن فيها اضافة
 لم يكن فيها خفض وان اضيف الى الفعل فاما يضاف اليه
 في اللفظ والمصدر في المعنى ولذلك لا يورث الاضافة
 منه فلم يخزم الاسم التي لا تنصرف لانه قد ذهب منها
 التثنية فلو ذهب الحركه لادى ذلك الى ذهاب التثنية

من جهة

من جهة وذلك اطلاق بالكتابة لتوالي الحذف على اخرها **حكاية**
الحال من التواعد الشهيرة قال ابن هشام في المعنى القاعية
 السادسة انهم يعيدون عن الماضي ولا يثرب كما يعيدون عن
 الي الحاضر قصداً لا حضاراً في الدهن حتى كان شاعر
 كالة الاخبار يحوون ان ركب يحكم بينهم يوم القيامة لان لا
 الابتداء للحال ويحذف من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس
 المراد تقريب الرجلين من الرسول عليهم السلام كما تقول
 هذا امك قد ذه وأما الاشعار اليها في ذلك الوقت
 هكذا حكيت وشكراً الله الذي ارسل الرياح فتشت سبحان
 فسقنا الى بلد ميت فاحيينا به الارض الاتري انما في
 قصد بقوله فتشت بيتي با احضار تلك الصورة البدعية الدالة
 على القدرة الباهرة من اشارة السحاب ببدا الاقطار
 شربت ضم منقولة بني اطوار حتى يصير ركاً وقته
 لم قال لم يكن فيكون اي فكان ومن يشرك بالله فكأنما
 من الشئ فتخططه الطير او يتوى به الريح في مكان صحيق
 ويزيد ان من علي الذين استضعفوا في الارض الى قول
 ويزي فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلهم باسسط
 ذراعهم اي ببسط ذراعهم بدليل وقيل وقيل وقيل
 وبهذا التقدير يندفع قول الكسائي وهذا ان اسم القائل
 الذي بمعنى الماضي فجعل وشكراً والله مخرج فأكتمت كتمت
 الى ان هذا حكايته حال كانت مستقيمة وقت التثنية
 وفي الآية الاولى حكيت الحال الماضية وشكراً قوله
 جارية في زمان الماضي نقطع الحديث بالاماض

ولو كان حكمه الحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول **الحال**
على ما له نظير لولا من الحال على ما ليس له نظير وفيه فروع
 منها يزعمون عتيد ان يكون وزنه فعلان او مفعلا او
 مفعولا ولا بد له نظير فيجعل عليه والآخر ان سألنا
 لم يجز ذلك ان جازي ونهت في اصله قوة بزنة فوز
 حدثت اليها لشيء بها بحرف العلة لحنها وقربها في المخرج
 من الالف في ذقن كحذف حرف العلة فثبتت الواو التي
 هي عين حرف الاعراب وكما في القياس عليها الفاعل كذا
 بحركات الاعراب وانتاج ما قبلها ثم يدخل التنوين على
 حد دخوله في نحو عصا ورحى فتخذف الالف لالتقاء الساكنين
 فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظر فلما
 كان القياس يودي الى ما ذكره ابدلوا من الواو سجا لا ت
 الميم حرف جلد يجعل الحركات من غير استئصال وهما
 من السفتين فيما سقاربان ذكره ابن يعيش ومنها
 الف كلالام وليست زائدة ليل يسمي الاسم الزااهر
 على حرفين وليس ذلك في كلامهم اصلا ذكره ابن يعيش
 ايضا ومنها من هو سبويه ان التاء في كتابه من
 لام الكلمة كما بدلت بها في بيت واقت قاتها الثانية
 ووزنها فعلى كذا كرى وذهب الجري الى ان التاء الثانية
 والالف لام الكلمة كما في كلا والوجه الاول لانه ليس
 في الاسم فعمل ولم يعمدان تا الثانية لتكون حسولا
 في كلمة ذكره ابن يعيش ونهت قال ابن الانباري
 في الانصاف ذهب البصريون الى ان الاسماء الستة معربة
 من

من كان واحد والواو والالف وايا هي حروف الاعراب وذهب
 الكوفيون الى انها معربة من كانين قال والذي يدل على
 صحته ما ذهب اليه ونهت ما ذهبوا اليه ان كانا ذهبا اليه
 له نظير في كلام العرب فان كل معرف في كلامهم ليس له
 الا اعراب واحد وذهبوا اليه لانظيره في كلامهم فانه
 ليس في كلامهم معرب له اعرابان والمصير الى ما له نظير اولى
 من المصير الى ما ليس له نظير ونهت قال ابن الانباري
 ذهب البصريون الى ان الالف والواو والياء في التنوين
 والجمع حروف اعراب وذهب الجري الى ان انقلابها هو
 الاعراب وقد افنده بعض النحويين بان هذا يوجب
 الى ان يكون الاعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لانظيره
 في كلامهم ونهت قال ابن فلاح في المعنى صفة اسم لا
 المبني يجوز فتحه نحو لاصل ظريفي في الدار وهي فتحة بنا
 لان الموصوف والصفة جعل كالمواحد مجتزعا فتحة بنا
 عن م دخلت عليها بعد التركيب ولا يجوز ان تكون دخلت
 عليها وهما مع بان فنيها معا لانه يودي الى جعل ثلاثة
 اشياء كشي واحد ولا نظير له ونهت قال ابن فلاح ذهب
 البصريون الى ان الهم اصلها الله حدثت يا وعموم منها
 الميم المشددة في اخره وقال الكوفيون ليست الميم معوم
 بل اصلها الله امر اي اتصد فحدثت الهزة من فعل الامر
 وانضمت الميم المشددة بالله فانترجا وصارا كلمة واحد
 ولا تستبكر تنكيب فعل الامر عنده بدل بدل فعل ثانيا
 فركبة عند البصريين من حرف التنبيه والهم وعندنا

من هذا امر قالوا فاصرونا اليه له نظير ونهت الميم دعوى
 بلا دليل وقال الانباري في شرح الفصل قال الكوفيون
 ضمير الفعل اعرابا باعراب ما قبله لانه لو كان مفعولا ووجه
 البصريون بان التاء لا يكون تائيدا للنظير في كلامهم
 والمصير الى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز وقال ابن
 حبان في الخصائص اذ ادال الدليل لا يجب ايجاد النظر وذلك
 على من ذهب اليه فانه حكى ما جاء على فعل ابدل وحدها
 ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم يكن لها نظير لان ايجاد النظر
 بعد ضمير الدليل انما هو للاشياء لا للحاجة اليه فاما ان لم
 يرد دليل فانك محتاج الى النظر الا ترى الي عرويت لما
 لم يرد الدليل على ان تا واوه ونهت اصلان احتجت
 الى التعليل بالنظير فمنعت ان يكون فعولك لم يخذله
 نظيرا وحلته على فعلية لوجود النظر وهو عرفت
 وينتريت وكذا لك قال ابو عثمان في الرد غير من ادعى ان
 السين وسوف يرفعان الافعال المضارعة لم نعملها
 في الفعل تدخل عليهم اللام وقد قال الله تعالى وليسوف
 يطمئنونك ويك نترضي فجعل عدم النظر فانك تحكم به
 عدم النظر فقل في الهزة والنون من اندلس انهما
 زائدتان وان وزنت الكلمة بهما افعل وان كان هذا مالا
 لا نظير له وكذا ان النون لا يصح له زائدة لانه ليس في
 ذوات الخمسة من عمل فعمل فتكون النون فيه اصلا
 لوقوعها برفع العين واذا ثبت ان النون زائدة
 فقد برد في يدك ثلاثة احرف اصول وهي الدال واللام

لما

وذلك

والسين

والسين وفي اول الكلمة هزة ونهت وقع ذلك حكمت يكون
 الهزة زائدة ولا تكون النون اصلا والهمزة زائدة لا ت
 ذوات الاربع لا يفتحها الزايد من اولها في الاسماء
 الجارية على افعالها نحو مدحج وبابره وقد وجب اذن ان
 الهزة في النون زائدتان والكلمة بهما على الفعل وان
 كان سالا لا نظير له فان ضاهها للدليل النظر فلا يذهب
 بك عن ذلك وهذا يكون عنتر فان الدليل يقتضي
 كونها اصلا لانها تقابلة لعين جمعها والمثال ايضا
 يمكن وهو فعله وقال ابن يعيش ذهب المبرد الى ان
 نحو لاسلمين لك ولا مسلمين لك معربان وليك مسلمين
 مع لا قال لان الاسماء الثلاثة والمجموعة بالواو والنون
 لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك قال ابن
 يعيش وهذا الشارة الى عدم النظر قال اذا قام
 الدليل فلا عمة لعدم النظر ما اذا وجد فلا شك ان
 يكون نونسا وانما ان يتوقف ثبوت الحكم على وجوده
 فلا وقال السكوني قول من قال ان الحروف في الاسماء الستة
 دلائل اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يودي الى ان
 يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك وقال وهذه
 الحروف زائدة عليهم للدلالة على الاقرب ووجه خروج عن
 النظير فلا ينبغي ان يقال **قاعدة** قال ابن يعيش يجوز
 ان يسمى الرجل بما لا نظير له في كلامهم وهذا لم يذكر سبويه
 دليل في ابيته الاسماء لانه اسم ليعبد اي الاسود والعارف
 غير معول عليها في الاينية **جمل اني على نظيره** قالت

انما

ابن الاثير في النهاية الحداث جاية بنجد لثوب وهو جمع على غير
 قياس حلا على نظير وهو ما مر في كتاب النسي والمحدثات
الجل على احسن التبيين عند له ابن جني بابا في الخصائص
 قال وذلك ان تحضر في الحان من ورثتي لا بد من ارتكاب احدهما
 فينبغي حينئذ ان تحمل الامر على اقلهما فلا قلها فحشا وذلك
 كوا وورثت انت فيها بين ضرورتين احدهما ان تدعي
 كونها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والاول لا توجد
 في ذوات الاربعة لا مع التكرير نحو الوصوة والوجوه
 ووصوبت وقوتيت والاشرا ان تجعلها زائدة اولاً والاول
 لا تزداد اولاً فاذا كان كذلك كان ان تجعلها اصلا
 او يسن ان تجعلها زائدة وذلك ان الواو لا تكون اصلا
 في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه اعني كانت
 المتضعيف فاما ان تزداد اولاً فان هذا امر لم يوجد على حال
 فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه وبمثل ذلك
 فيها قايما رجلي لما كنت بين ان ترفع قايما فتقدم الصفة
 على الموصوف وهذا لا يكون ومن ان تنصب الحال من
 التكررة وهذا على ما قلته جازي جعلت المسئلة على حال
 فنصبته وكذا كما قال لا زيدا احدثت الى المنصب
 لا تكرر ان رفعت لم تحذف قبله كما قلته منه وان نصبت
 دخلت تحت تقديم المستثنى منه وهذا لا فاك ان ليس
 قوة تاحيه منه فبذلك على كل حال فاعرف ذلك اصلا
 في العربية يحمل عليه غيره انتهى وقال ابن ابيان في نحو
 فيها قايما رجلي ابو العتيج يسمى هذا الجمل احسن التبيين

لا

لان الحال من التكررة فيجب وقدم الصفة على الموصوف انتهى
 على احسنها وقال ابن جني انما استخ العطف على عاملين
 عند الخليل وسيبويه لان حرف العطف خلف عن العاملين
 عنه وكما قد مر غيره هو انصف منه في سائر احوال العربية
 فلا يجوز ان يتسلط على عمل الاو لا به بما لا يتسلط نا اقيم
 بقائه فاذا اقيم بقا الفعل لم يجوز ان يتسلط على عمل الخبر
 فلهذا لم يخبروا قولهم في المثال ما كل سودا غمرة ولا يبعثا شجرة على
 العطف على عاملين كما هو رأي الكوفيين حيث جعلوا حرف
 بيضا بالعطف على سودا او انما قبل منها كل ونصب شجرة عطفا
 على خبرها وبمثل هذه مما لا يدق ايام ولا قاعد عمر ويخففون
 قاعدا بالعطف على قايما المحفوظ بالباء ويرفعون بها بالعطف
 على اسم قابل يجر جرته على حذف المضاف وانما عملها فان قيل
 حذف المضاف وانما عملها على خلاف الاصل وهو منعت
 والعطف على عاملين ضعيف ايضا فلم كان جمله على الجازي
 من جمله على العطف على عاملين فيمثل لان حذف الجازي قد
 جاء في كلامهم وله وجهين القياس فاما محبة فخي وبلدة
 ليس بها انيس اي ورب بلده ووجاه في التسمي انما فعلان
 وقول سوييما فمثل له كذا اصيحت خبرها فاك ان الله اي خبر
 وقد حمل اصحابنا فرة جرة لا لا حرام على حذف الجازي وان
 التذرية فيه ولا اصرار ولا امر فيه ليس ببعيد ذلك البعد
 فقد ثبت بهذا جواز حذف الجازي الاستقبال وان كان
 قليلا فلم يثبت في الاستقبال العطف على عاملين فكان جمله
 على قوله نظير اولي وهو من قبيل احسن التبيين وانما

جدة القياس فلان الفعل لما كان يكرر فيه الحذف وشاكة الحرف
 الجازي كونه قايما جازا فيه فاجاز في الفعل على سبيل المدح
 من غير الجواز الذي اعطى الاول ذلك الحكم عند له ابن جني بابا
 في الخصائص قال اعلم ان هذا باب طريقه التسمي للنقل وذلك
 كقولنا في النسب الي قايمة مخرج التانيث بالواو نحو حمرا وكي
 ومغرا وكي وعشرا وكي وانما قلبت الهزة فيه ولم تنزل بحالها لئلا
 تقع علامة التانيث حضا فحق هذا على هذا لا يختلف ثم انهم
 في النسب الي عليا وكي واي حيا حيا وكي فابدلوا هذه
 الهزة وان لم تكن للتانيث لكنها لما شابت هزة جازيا بها با زيادة
 جعلوا عليها هزة عليا ونحو فاعلم ان هزة جزم تنقلب في جزم
 يكون بها زائدة فتشبه بها هزة عليا من حيث كانت زائدة
 عليها لكن لما انتقلت في الزيادة جعلت هزة عليا هزة جزم
 ثم انهم تجاؤوا هذا الي ان قالوا في كسا وقضا كساوي
 وقضاوي فابدلوا الهزة واوجلا على هزة عليا من حيث كانت
 هزة قضا وكسا بدلة من حرف ليس للتانيث فلهذا علة غير
 الاولى الا ان لم تبدل هزة عليا واوا في عليا وكي لا تاليت
 للتانيث فتجعل عليها هزة كسا وقضا من حيث كانتا ليس
 التانيث ثم انهم قالوا من بعد في قراءة فلو لم تشبهها هزة
 قبل هزة كسا من حيث كانت اصلا غير زائدة كان هزة كسا
 غير زائدة لكن هذه اشباه للنظية بجل (حرف) على ما قبله
 تشبها به وتحويل له والقي والى نحو او ما سيبويه ينزل
 وليس عن شي يصطرون اليه الا ولم يجادلون به وجه وعلى
 ذلك قالوا بمحذوات فابدلوا الهزة واويا ليجعلوا بين علي

تانيث

جل الشئ على الشئ

تانيث ثم جعلوا التشبيه عليهم من حيث كان الجمع على طريق التشبيه
 شرفا لواعبا وان حلا بالزيادة على حروفهم قالوا كسا وان
 تشبها به بعليا وان ثم قالوا وان حلا على كسا وان على ما تقدم
 وسببه فلهذا الجوز والاضافات والحالات كثيرة هذه الهزة
 وسببها وفلسفة حاجتها اليها الى التصرف بها والتوجه في اشياء
 لا يرا بسوينة ويكثر وان استعمالها من الكلام المستور واستفتر
 وتجنبا لهم ما لا يكد يشعرون لم يالف بها ادهم وعلى هذا
 ما سبغ الحروف من الاعمال التسمي العطف نحو اصرم واحمر
 وتاليت وتصب عليا لما في ذلك من شبه لفظ الفعل فلهذا
 التحويل من الاسم لشابهة ما لا حصة له في التحويل وهو
 الفعل قالوا التسمي العطف كثير وفي هذا كافي انتهى **الجل**
على اكثر اوامر الجمل ومن ثم قال الاكثر وان رضى عن
 منصرف وان لم يكن له فعل لان ما لا يعرف من فعلات
 انما ما جعل عليه والي قاله صاحب البسيط وقال ابن جني
 ذهب بعضهم الي ان الف كلاس مقبلة عن يا وذلك لان راها
 قد اقبلت قال سيبويه لو سميت بكلا وتثبت لتلبت الالف
 يا لانه قد سمع فيها الامالة والامثلة ان يكون مقبلة عن واو
 لانها قد اقبلت تاني كلتا وابدال التانيث الواو اضعاف
 ابدالها من اليه والعل انما هو على الامر وان التانيث اقبلت
 كسرة الكاف في الال والسمواوي في تنوير الديجي سالك سبويه
 عن الخليل عن ركان فقال لا اصره في العربية واجله على
 الاكثر اذ لم يكن معنى يعرف به قال السمعاني اى اذا كانت

الاقلام

لا يعلم من اي شيء اشتقاقه جعل على الاكثر والاكثر زيادة الالف
والنون وقال ابن جيمس القياس فيستحق زيادة النون
في حسان وان لا ينصرف جلا على الاكثر وقال المشلوبين
المحذوف من ذوبا او ذولا لان الغالب على الاسم الثاني المحذوف
منه لان تكون اللام المحذوفة من ذوبا او ذولا لا غالب فيها
الواو وقد يكون المحذوف عنهما كالخا من حرفين في ان تحاكم
على ذوبا من المحذوف من ذوبا او ذولا عنهما لانها اكثر من غيرهما
وان كان يمكن ان يكون المحذوف منها فقال ايضا قد تكون
الصفة مجتمعة فيها كوسط الجوبا او ذولا ونون ولا تجمع بينهما
اذا كانت محمولة على غيرهما كالجوباء او ذوبا ونون وذلك
محمول ما كان فينا صده ان يقال في جمعهم من ذوبا لا
يوسم بزمنا وكذا سيبويه قال انهم لا يقولون ذلك ولما كان
قد اجازهم بعد ذلك وتوجيه شذوذه ان المحذوف في باب
فعلان ان يقال فيه فعلان في محل في ذلك على الاكثر وكذا في مثل
فعلان يقال في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا
او كثر منها الا هذا وقال ايضا الالف المبهمة في الاصل في الاكثر
اذا لم تمل ثقل في التنشئة واذا اسلمت ثقل في الاكثر
لا يمال من هذا النوع الا ما كانت الالف تنقلبه عن جارا لا يمل
ذوات الواو والاشاء في العن في محل المحمول من هذا
النوع على الاكثر ولم يمل على التنشئة في الاكثر مما يمال من هذا
النوع ان تكون الالف تنقلبه عن جارا في محل هذا المحمول عليه
ويقال عليه المبهمة من هذا النوع فالنوع تنقلبه عن جارا في محل
هذا المحمول عليه فان جعل امر الالف في معنى وجودها

وعندها

وعندها في هذا النوع جعل على ما الالف تنقلبه عن جارا لان الاكثر
لعمري لا لاهم البت ان يكون انقلابها عن الالف الا في الواو لان الالف
اغلب على الالف من الواو ويقوى ذلك ان ذوات الواو جمع
في الالف الى الالف نحو مهبليات ومدهيات ولا ترجع الى الالف
الواو نحو مهبليات انتهى وقال ابن عصفور يقول سيبويه ان
المحذوف بعد الواو لا يمل في المحذوف في الخبر والواو في قول الكسائي
انه قال على ما في فعل لان افعال الخبر اكثر من افعال الفعل
والجمل على الاكثر والواو وقال ابن ابيان ذهب الكسائي الى ان حتم
حرف ينصب المضارع دائما فاذا وقع بعدها الاسم مجزعا
كان تنقير الالف وقول البصريين انها حرف مجزعا اسم دائما
فاذا نصب المضارع بعدها كان تنقير الالف او حتم لان الالف
تزداد الكلمة بين ان تكون من عوامل الاسماء في الاصول
وعوامل الافعال في وعمل ايضا فعوامل الاسماء اكثر من عوامل
الجمل على الاكثر وقال ابن الخاس في كتاب الاشتغال اذا كان
الخط على جملة فعلية فالخط الجمل على افعال لا تنقلبه
تكون تدعطت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق الجمل وتوافق
الجمل والواو من اختلافها فان قيل توافق الجمل بعارضه ان اذا
نصبت تحتاج الى تنقيروا دارفت لم تحذف الى تنقير شيء
والجمل لانه اذا دار الامر بين الاختلاف والتنقير كان
التنقير اولي كثرة التنقير في كلام العرب وقلة الاختلاف
والجمل على الاكثر والواو وقال ابن فلاح في المعنى لانه
يقع صاحبها على الاصح جلا على الاكثر فينا صده واو وقال
ابن جيمس انها في هذه بدل من الالف في هذي وانما كسر

وان لم يقتضه به قديمة فالذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل
في حكم تنقير وهو اصح لان الاكثر في كلامهم اذا اقتربت
قديمة ان لا يدخل في حكم تنقيرها فاذا دعي عن
القديمة وجب الجمل على الاكثر **الجمل على المحم** قال في
الخصائص اعلم ان هذا الشرح موزع على العربية بعيد ونذهب
نارج فسيح وقد ورد به الزمان وفيه كلام سنقول منظوما
كتائيب المذكر وتذكر المون وتصور معنى الواحد في الجملة
في جمل الالف على لفظ الواحد لا يكون عليه الا افعال افعال
ذلك اللفظ او فرعا وغير ذلك من تذكر المون قوله تعالى
فما راي الشمس بازعة فان هذا في هذه الشخص حين
حاه موعظة من ربه لان الموعظة والوعظ واحدان رحمة الله
شرب ارادها رحمة هذا البطر ومن قايث المذكر قراءة من قرأ
تلقط بعض السباغة وقوله ذهب بعضنا فاعلم ان
ذلك لما كان بعض السباغة سيارة في المعنى وبعض الاصابع
اصبغا وقوله ما جات حاجتك لما كان ما هي الحاضرة في المعنى
وانشدوا يا ايها الراكب للزحى بطيئة سايلى اعدا هذه الصوت
انث على بعض الاستعانة وحكى الاصمعي في المعنى وانه سمع
رجلا من اهلى اليمن يقول فلان لغوب جائة كتاي فاحضرها
فقلت له انقول كتاي فقال نعم اليس تصحيفة قلت لما اللغوب
قال لا الحق وقالت

عنه

على رسل

لو كان في قلبى كدر فلاحه حسا لعرب قد اتاه رسله
كثير رسولا وهو من تكسير الون كانا وان وعنا وانق
لما كان الرسول هنا اغا براه المراه لانه في غالب الامر

وصلت بالالف لانه في اسم غير ممكن منهم تنقلت بهاء الاسم
الذي قبله كسرة نحو بدو وغلاد قال سيبويه ولا اعلم احدا
يعلمها لانه شبيهها بماء الضمير وليست للضمير نحو هو على
اكثر الكلام كسر لها اذا كان قبلها كسرة وصلوا بالالف كما وصلوا
في بدو وغلاد من العرب من يستعمل في الوصل ويجوز على اصل اللسان
يقول هذه همد وقال ايضا الجاهل الثانية في قوتيت وقوتيت
اصل لانه لا يكثر في قوتيت وقوتيت وقوتيت وقوتيت وقوتيت
الاشياء لو حوكتها را بعة على حدة عت وقوتيت قات
فيل في هذا كانت زايدة على حد زيادتها في سلت وجعت
فيل لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وقلق وقلق
فيل وباب زلزلت وقلقت اكثر والعمل انما هو على الاكثر
وقال الميم من ميم اسم البعد زيادة النون اصل لان زيادة
الميم ولا اكثر من زيادة النون والالف العمل انما هو على الاكثر
وقال المالم في وصف الما في الالف المفتوحة المشددة حرف
تخصيص وتبدل هزمتا هاء فيقال هلا ولا تنقلب التفتية
شقوق ان الهزة بدل من الهلا لان بدل الهلا من الهزة اكثر من
بدل الهزة من الهلا لانه لم تبدل الالف في ما ولا في ما لا اصل
ماة وناه وفيها هلا في الالف والاصل الالف فسلوا والها
قد ابدلت من الهزة في ايان فقالوا هياك وفي ارحل للماشية
قالوا هرحل الماشية وفي ارقق الماشية قالوا هرقق وفي اشيا
غير هذه فالجمل على الاكثر والواو وقال ابو جابر في شرح التمهيد
ان كان تنقير بما بعدها قديمة تدل على انه داخل في حكم
ما قبلها او خارج عنه ان اقترب من ذلك قديمة كان على جميعها

علي ان الاول تدقيق كذلك ومن ذلك قول ابي القيس
 لا زعمت بتساسة اليوم اني كبرت وان لا يحسن اني
 بنصب بحسن الظاهر ان يرفع لانه يعطون على ان التسمية
 الا انه نصب لان هذا موضع قد كان يجوز ان يكون فيه الحنية
 حتى كان قال لا زعمت بتساسة ان يكثر لان ومنه قوله
 يا ليت زويك قد عدل - نسقلا سينا وربحا
 اي وجاهلا ربحا فهذا هو الاول لا نظره وكذا قوله علقت
 نيتا وقاة باردا اي وسيتيها قهارة وقوله
 قوله كان الله يدرع الله - ويعينه ان مولاه ثاب له وفرة
 اي وقينا عيته وقته باب واسع لطيف طريف وهو اتصال
 الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لانه في معنى فعل متعد
 قوله تعالى احل لكم البهائم الرضى الى تسليكم لما كان
 في معنى لا تخافوا به تضييعكم فانه في معنى قوله انزلوا في
 ريدا عني لانه في معنى صبره وقوله الا عسى سبحان
 من علته الناحية على حرف الجر سبحان وهو علم لما كان
 معناه براءة منه وقال ابن عيسى فان قيل فترد ان قال
 في الحان هو العائد في صاحبه والحق في هذا ان يرد
 من زيد والقابل منه لا يتردد من حيث هو خبر ولا مبتدأ لانه
 نصا فالجواب ان هذا كلام مجمل على معناه دور
 لتظهر كالتقدير اسير اليه وانتم له من فعل من جهة
 المعنى وصل اليه الفعل قال وقولهم نشدك الله الا فعلت
 كلام مجمل على المعنى كانه قال ما انشدك الا فعلت اي
 بما اسألك الا فعلت ومثل ذلك شرا هره انا ب قاداتا

٢١٣
 شمس خمر في هذا الباب وكذلك ما جاء عنهم من جناح واجبي
 قالوا ذهب بالتا نيت الى الريشه وقال
 فلان تجي دون من كنت اتق من ثلاث نحو من كاجان ومصر
 انت الشخص لانه اذ به المرأة وقالت
 وان كلا بهذين عشر ابطن - وات برى من قباياها العشرة
 وذهب بالبطن الى القسيلة وابان ذلك يقول من قباياها
 واكسار قوله - كما عرفت صدر القسيلة مع الدهر فان شئت
 قلت انت لانه اراد القساة وان شئت قلت ان صدر القساة
 قساة وقالت
 لما في خير الزبير واوصفت - سور المدينة والجمال الخشع
 وقال - طول اللبالي اسرعت في نفضي وقال عفاي ومن
 يثبت ممكن ثم لا يتولى ومن كاد الواحد والجماعة فليهم
 هو احسن الصبيان واجله افراد الصبيان لان هذا موضع
 يكثر فيه الواحد كقولهم هو احسن الصبيان فمن في الناس
 قال ذو الرمة
 ومية احسن الثقلين وجهك - وسالفة واحسن قذالا
 فان في الصبيان نوع فدرية على جميع وقاد قاي ومن الشياطين
 من يعوضون له مجمل على المعنى وقال عفاي من اسير وجهه
 لله وهو محسن فله اجره عند ربه فاورد على لفظين في جمع
 من بعد والجمال على المعنى واسع في هذه النسخة جدا من قوله
 عفاي الرزالي الذي حاج ابراهيم في ربه ثم قال او كما لذي
 مر على قرينه فيل خير انه مجمل على المعنى حتى كان قال اذيت
 كالذي حاج ابراهيم او كما لذي مر على قرينه فجاء بالثاني

علي

شرا هره انا ب قاداتا
 لان المعنى يا هره انا ب قاداتا وقول الزمخشري اني فعل
 مقام الاسم يعني الا فعلت ايتم بقا ما لا فعلك قال وسئل
 هذا من الذي هو مجتري كاهنوتك اظهاره قوله
 ابا خراشة انا انت ذاك - فان قومي لم تاكلهم الضيع
 قال سيبويه المعنى لان كنت متعلما انطلقت لا تطل قد
 اي لان كنت في نفر وجاعة من اسرتك فان قومي كذلك
 وهم كثر من تاكلهم السنة ولا يجوز عند سيبويه اظهاره
 كنت مع الفتوة ولا حذره مع الكسوة وقال الزمخشري
 من المحول على المعنى قولهم حيكك بين الناس ولذا جزم به
 كما يجوز لا من لا يمتحن الكف وقولهم انق الله امرك
 وفعل خير ايشب عليهم لانه بمعنى ليتق الله امرك ويفعل
 خيرا وقال ابو علي الفارسي في الله كثر اذ كان قد حملوا
 الكلام في النبي على المعنى دون اللفظ حيث لو حمل على
 اللفظ لم يود الي اختلال معنى ولا حسا فيه وذلك نحو
 قولهم اشرا هره انا ب قاداتا ومثل حاك به وقوله واما يرفع
 عن احكام انا مشاي وقولهم قد اجدان يقول ذلك
 وقولهم نشدك الله الا فعلت وكل هذا المحول على المعنى
 ولو حمل على اللفظ لورد الى فساد والتباس فان مجمل على
 المعنى حيث يورد الى التباس يكون واجدا فمن لم يلق
 سيبويه قوله سورت يزيد وعمر اذ امر بها سرورين
 ما سورت يزيد ولا يهره فتنى على المعنى دون اللفظ
 وكذا كونه صريح زيدا او عمر ما ضربت احدا منهم

لهم

١٥
 ان مجمل شرا هره انا ب قاداتا على معنى النبي في شدة كنه الله الا فعلت
 اظهر لقوة الدلالة على النبي لدخول الاول لانهما عليه وقوله
 من الجمل على المعنى قوله واما نذاع عن احكام انا مشاي
 والمحدثا يرفع ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى
 ما يرفع الا ان وقال ابو حيان في اعز به كلام العرب
 وهو وجه الكلام ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى
 نحو علمت اقام زيد ام تعد لا يجوز تقدير المجمل على
 علمت وان كان ليس ما عد علمت استهنا متا بل الهزة
 فيه لتسوية ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك
 نحو الاضافة للمجمل الفعلية نحو على حين عاتبت المشيب
 على الصبا اذ قياس الفعل ان لا يضاف اليه كنه لوحظ
 المعنى وهو المصدر فعميت الاضافة وقال الزمخشري
 في الاحاجي قوله نشدك الله لما فعلت كلام مجمل
 عن وجهه معدول عن طريقته مذهب به مذهب بالزبور
 به على لسان معين من اسامه ويزاد العازم واحاجهم
 ولهم واما جيب كلامهم وسابو ما يدلون به على اقتدارهم
 ونصر لهم اعنة فصاحتهم كني شاة وحيان عدل ان
 الاثبات في مقام المعنى والفعل قائم مقام الاسم
 واصدرا اطلب منك الا فعلك وقال الشيخ علم الدين
 السخاوي في ثوبه الذي ياجي هذا الكلام مما عدل من كلامهم
 عن طريقته الى طريقته اخرى تعرف في الفصاحة وتغنما في
 العبارة وليست من قبيل الاقار وقال ابو علي ما يلقوا

شرا هره

لا نزلوا قال كاضربت زيدا او غير ذلك ان يظن ان المعنى ضربها
 ولما قيل لما ضربت زيدا او غير ذلك على اللفظ لا يمكن ان يكون
 معنى ضرب واحد اذ انما هو بغير الفعل ليعتبر من هذا المعنى
 كذلك جمع قوله لما ضربت زيدا او غير ذلك بواحد منها
 ليتخلص من المعنى الذي ذكرنا **قاعدة** اذا اجتمع
 الجمل على اللفظ والجمل على المعنى يرد على الجمل على اللفظ
 وعلى ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه وان
 المعنى مخفي راجع الى مراده المتكلم فكانت مراعاة اللفظ
 والبدء بها الاولى وبان اللفظ متقدم على المعنى لا بد اول
 تاخير اللفظ فتمت بضمه فاعتبر الاسبق وبانه
 لو عكس لحصل ما راجع لا بد او صحت المراد او لا ثم رجعت
 الى غير المراد لانه المولى على المعنى فيحصل الابهام بعد
 التبيين وقال ابن جني في الخصائص اعلم ان العرب
 اذا جعلت على المعنى لم تذكر راجع اللفظ لانه اذا انصرف
 عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودة لانه انما كان ويراجع
 جري ذلك بحري ادغام الملاحق وتوكيد ما حذف على انه
 قد جاء منه شيء قال روس كبير من تنطيان وقال ابن الخليل
 اذا جعل اللفظ جازا لجمل بعده على المعنى واذا جعل على
 المعنى ضعفت الجمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى فلا
 يبعد الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار
 المعنى القوي الرجوع الى اللفظ واعتزض عليه صاحب
 صاحب البسيط بان الاستقراء على ان اعتبار اللفظ اكثر

من

من اعتبار المعنى وكثرة بوارده دليل على قوته فلا يستقيم
 ان يكون دليل الموارد اقوى من كثير الموارد **قاعدة**
 ضعفت العودة الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد بدلتين
 كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى خالدين
 فيها ابدًا قد احسن الله له زقا فجعل على اللفظ بعد الجمل على
 المعنى وقد ورد به الترتيل فليس بصنعين فثبت انه يجوز
 الجمل على كل واحد منها بعد الاخر من غير ضعف وقال الامام
 ابو الحسن الاذنى في شرح الحزونية العرب تكلم الانصاف
 عن الشيء الرجوع اليه بعد ذلك في مفاينهم قل ذلك في كل
 يكون الفاظهم وانشد
 اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكذب اليه بوجه اخر الدهر ترجع
 وكذلك تكلم هو الجمل على اللفظ بعد الجمل على المعنى في لفظ
 مفرد ومعنى مجموع كن واخواننا وكذلك يكون الرجوع
 الى الاتباع بعد القطع في النفوت قال الشلوبين في شرح
 الجمل والية اذا قلت ما ظن احد يقول ذلك الا زيدا فانصب
 اجود على انه يدل من احد وانما الرفع على انه يدل من
 الغير فعمل على المعنى والجمل على المعنى مع وجود الجمل على
 اللفظ كما تبادر الى الوجود وجود المعنى **قاعدة** على شريطة
 منه فورد مع سبها قال صاحب البسيط ذهب سيبويه الى ان
 حرف التنوين اللام وحدها لا تنه لان ذلك التنوين حرف
 واحد وهو التنوين كذلك دليل تنقيص وهو التنوين حرف
 واحد قياسا لاحد التنوينين على الآخر ولذلك كانت سائلة

كالشوبين وقال في الجمل يجمع من الصفات التي تذكرها
 على فعال الا جمعا فاعجم ومخاف قال في البسيط والذي
 حتى جمعها في قوله تعالى سبع عجا جعلها على سمان لانهم قد
 يكون التنقيص على التنقيص كما يحلون النظر على النظر
 وقال ابن جني في الخصائص كان ابو علي يستحسن قولنا كذا
 في قوله اذا رصيت عني بنو شير انه لما كانت رصيت عند
 سقطت عدي رصيت بعلي جلا على المعنى على تنقيص كما عكس على
 نظير وقد سلكه سيبويه هذه الطريق في المصا در كثير فقال
 قالوا كذا واحد هما ضد الآخر وقال ابن ابي عمير في شرح القصور
 ربما جعلوا التنوين مشاكلا للتنقيص لا ياكل واحد منهما
 نافي الاخر ولا في الذهن بتمتبه لما لم يذكر احدهما
 قال وقد ذهب ابو سعد السيرافي الى ان لام الامر انما جازيت
 لان الامر للحاطب موتون الاخر نحو اذهب ففعل لفظ العرب
 كلفظ المبتدئ لانه مشكلا في المعنى وحلت عليها لافا التهم
 من حيث كانت ضد لها وقال ابن عصفور في شرح الجمل
 ان كانت اسم السقفها مكان بناؤها لانهما معني الاستئجار
 وان كانت خبرية كان بناؤها جلا على رتب انها اذا كانت
 لياهاة ولا افتقار كان رتب كذلك وهي ايضا التثنية
 تنقيص رتب لان رتب للتثنية والتنقيص يحوي ثانيا تنقيص
 كما ان التنقيص يحوي ثانيا تنقيص وهو ايضا التثنية
 انما كسر التنوين في المثنى لستولونا وسكون الالف قبلها
 والكسر تنقيص السكون فما زاد ان يا تو يا بني الذي

هو

هو تنقيص لانه الشيء عمل على تنقيصه كما جعل على نظيره وقالت
 السهبية في الروض الالف يحلون الصفة على ضدها قالوا
 عدوة يا لها جلا على صديقه وقال الشيخ محمد بن
 الصانع في تذكرته قيل لم ينعى عوض على الضم انه غير ضامن
 الى الجبهة قال ويمكن ان يكون بني جلا على تنقيصه وهو قوط
 كما قيل في كمر وقال ابن القاس في التعلية لاشي بعض
 ولا يجمع جلا على كل لانه تنقيص وحكم التنقيص ان يجري
 على تنقيصه وقال ابن فلاح في المعنى الحقت العرب عدوت
 وفقدت بافعال القلوب فقال عدوتى وفقدتني جلا
 على وجدت سيكون من باب جلا على ضده وقال الجارزي
 في شرح الشافية يطمان فعلان لا فعلا لانه تنقيص
 طهران لان طهرانا اسم لظاهر الرأس وبطانا لباطنه
 وظهران فعلان بالافتاق فبطان كذلك جلا للتنقيص
 على التنقيص وقالت ابن هشام في تذكرته هذا باب جلا
 فيه الشيء على تنقيصه وذلك في مسائل الاولى الثانية
 جلا على ان في العمل في نحو لاطا جلا حسن الثانية
 رضى عدوها بعلي جلا على سخط قاله الكسائي الثالثة
 شغل عدوه بعلي جلا على نقص ودليل قوله
 لانه ابن عكس لا افضل في جني عني لانه ديان تنقيص
 قال ابن هشام وهذا ما حطرت في الرابعة شغل عدوها
 جلا على علمه قال
 ومن انتم انا سبنا انتم ورحم من اي رح الامام

٢٢١
 الخامسة خلاصة جملتها على صدرها من باب ضاللة لاند وكون
 يستحق المرمى والمبني قال وهذا كخطي عرضته على الشيخ
 فاعترضه بان الال هنا على حاله باب زبانه ونقصا
 لاسم انه الوزن بل الحروف قال وهو محل نظر الشاوسه
 جيعان وعطش من جملوه على شيعان ورفان وملا
 لان باب فعلان لا مفعلا الشاوسه محل جملوه على جرح
 فاقا بمصدرها للمصدر كصدة فاقا لواء خولا كروحا
 هذا ان قلنا ان دخل متعدية بان قلنا انها قاصدة
 فلا حمل التامنة بغير وعد وفقا بابا جلا على كثر
 فقا لوان شكرته ولم ربه قالوا بان خالوية في الطارقات
 التامنة قالوا بطل بطله جلا على صدره من باب
 الصانع كجرحارة العاشرة قالوا مات موتا جلا على
 جاحوان لان باب فعلان للتقلب والجرع الحادية
 عمر كجرحارة جملوه على ريت في لزوم التعدية لانه
 نقضتها التامنة على مجهول ما بعدكم فلما قدم عليها
 جلا على نقضه وهو لا يجب قاله الشارون واهتم به
 ابن عصفور بان يفرم تقديم المجهول في ما تقدم زيدا
 لانه ايضا نقضه لا يجب وليس بشيء لانه لا يكثر
 اعتبارا لبعض الال التامنة عشر قالوا كثر ما تروا في ذلك
 جلا على قلنا نقول ذلك وانما قلنا نقول ذلك لان
 قلنا يكون للنفي انتهى وقال في موضع اخر من تكرره
 كل يحلوت السطر على انظر عا لكذا يحلوت النقيض
 على النقيض قليل لا التامنة للجرح جملوه على ان
 ذكر

٢٢٢
 وكبر لتكثير اجروها مجري ريت التامنة المتقابل فصدر وهذا
 وخصوها بالكرات وقالوا امارة عدوة فاحتملها في تارة
 ان تيك وحكم فغوله اذا كان صفة الموت وكان في معنى
 فاعل ان لا تدخله تا التامنة وقالوا امارة صبور وناقرة
 رعوث لانهم اجروا عدة مجري صديقه وهو صدرها تارما
 ادخلوا التامنة في عدوة وقالوا النذاري والعشاي تجم عدوة
 وعدوة على فعاله وحكمه ان يقال فيه عدوة وعدة وان
 وعدوة وعدة وان لا يجر جملوه على العشاي وهي في
 نقابها لان العدة اوله انها ركا ان الغشيرة اخره
حل الاصول في النزوع قال ابن خفيف قال ابو عثمان
 لا يجر لان نقضه اليه مظهر قال وجازت اضافة المصدر
 الى الفاعل لما جازت اضافة اليه مظهر قال ابن جني
 بان ابا عثمان انما اعترض في هذا المصدر من وجه عليه
 المظهر من قبل ان المصدر قوي حكما في باب الاضافة من
 المظهر لذلك لا يجتمعان في صار بانك وقا تكون من
 حيث كان المصدر بقطر وقوة اتصاله مشابهة للتوحيث
 وليس كذلك المظهر لقوة وقوة صورته الا تترك تثبت
 بعد التوحيث فتخصص عن صار بان زيدا فلما كان المصدر
 ثانيا قوي معه من عاة الاضافة حمل المظهر عليه وان كان
 هو الاصل عليه ومن ذلك قوله انما استوى النصب والجر
 في المظهر عليه وان كان هو الاصل عليه ومن ذلك قوله
 انما استوى النصب والجر في المظهر حركات الزيدتين وبرزت

٢٢٣
 ما يزيد من استوائها في الضم بخواريفك وبرزت تان وانما
 بان هذا الموضع المضمون حمل عليه حكم المظهر من حيث
 كان المصدر عارضا في الاماير وادعى منه جرح ان ياتي
 منصور بلفظ جرحه وليس كذلك المظهر في التثنية
 وان كان المظهر هو الاصل اذ كان المراد من امره ان يجر
 والاصدية وانما هو امر الاعراب والبناء فاذا تأملت ذلك
 علمت انك في التثنية انما حملت ضمما على اصل لا اصلا على
 فزع الانزوية ان المصدر اصل في عدم الاعراب فحملت المظهر
 عليه لانه مفعول في البناء حملت المظهر على المصدر في باب
 الاضافة من حيث كان المصدر هو الاصل في مثا يشبه
 للتوحيث والمظهر ضم عليه في ذلك لانه انما هو متصل
 في الاعراب لا في البناء فاذا ابدتهك هذه المواضع
 فمما ظنك فلا تخف لها ولا تعطل باليد مع اوله ورجعها
 وتأن لها ولا طف بالصفة ما يورده الخصم منها ساظرا
 كان او خاطرا انتهى وقال في قلبة النزوع على الاصول
 قد شبه الخاتمة الاصل بالنزوع في المعنى الذي افاد ذلك
 النزوع من ذلك الاصل ان ترى ان سببونه اجاز في قوله
 هذا الحسن الوجرد ان يكون الجرح من موضعين احدهما
 الاضافة والاخر تشبيهه بالاعراب الاصل الذي اتم
 جاز فيه الجر تشبيها بالحسن الوجه وذلك ان العوب
 اذ اشبهت شيا بشي سكت ذلك الشبه لانه وعمرت وجه
 الحال بينهما الاتزان لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعلموه
 شبهوا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالمتفعل
 فاعلموه

٢٢٤
 فاعلموه وكذلك شبهوا بالوقوف بالوصل في نحو قولك في ايام
 عليه السلام والرحمة وشبهوا بالوصل بالوقف في قولهم ثلاث
 لهرقة وفي قولهم سببا وكل كذا واجروا غير الاخر مجري
 الاخر في قولهم جرحي ولعوايته وهي التي فعلت وقوله
 فقلت اهي سرت اربعا في حكمه وقوله ومن يتق فان
 الله معه اجر يثق في مجري علم حتى صار لتقف تعلم واجروا
 الاخر مجري غير الاخر في قوله تعالى اليس ذلك مثا
 على ان يجي المولى فاجري النصب مجري الرفع لا يجر من الزيادة
 ومجري الجر الذي لا يجر من الخواصلا وهو كثر وحمل
 النصب على الجر في التثنية والجمع وحمل الجر على النصب
 في لا ينصرف وشبهت ايقا بالالف في قوله كان ابيهم
 باقاع القرن وحملت الالف على ايا في قوله
 اذ العيون عفت خلت ولا ترضاها ولا تخلق
 ووضع الضمير المتصل بوضع المتصل في قوله قد ضمنت ايام
 الارض والمتصل بوضع المتصل في قوله ان لا يجاوروا الاك
 ديار وقلبت الواو في استعسانا لاجن قوة علت في
 التوقى والبقوى والبعوى والنقوى وقوله عوى الكلب
 عوية وعوة فانتعوا الثاني الاول في نحو شد وفر وعفن
 وسد وانتعوا الاول الثاني في نحو اقتل ادخل اخرج فلما
 راي سبيوه الضرب اذ اشبهت شيا بشي فحملت على علمه
 عاوت ايضا فحملت الاخر على حكم صاحبه تشبيها لهما
 وتعلمي لعين الشبه بينهما حكم ايضا لجر الوجه من قولنا هذا الحسن
 الوجه ان يكون مجعولا على جر الوجه فاقولهم هذا الضارب

الا انهم ينشئون صدورهم فالأهذه فيها شيان التنبيه فافتتح
الكلام فاذا جاء بها يا صد وتعلم قال اهذه فيها شيان التنبيه
خلصت افنتت كما وصار التنبيه الذي كان منها ليا دورا
وذلك نحو قولهم في الاي اسجدوا لله وقول الشاعر
الا يا سنا برق على قلما حمرا لعنك من برق على كبر
وقد ذكرك قالوا لعطت فيها معنيان العطش ومعنى الجمع فاذا وقع
بوضع مع خلت للاجتماع وخلصت عنها لانه العطش نحو قولهم
استغنى الماء والخسنة وجاء البرد والطيا لانه ومن ذلك
قوله العطش فيها معنيان العطش ولا يتبع فاذا استعملت في
جواب الشرط جعلت عنها دلالة للعطش وخلصت للاتباع
نحو ان لم يبقا اقوم ومن ذلك فقرة الخطاب في ها يا رجل
وهي يا امرأة كقولك هاك وهاك فاذا لحقتا الخطاب
جروهما من الخطاب لانه يجبر ليدها في الكاف وتنتهي ايدا
وتعجز لك هاك وهاك وهاك وهاك وهاك ومن ذلك يا في
النداء تكون تنبيها ونداء في حوزان يدوي عبد الله وقد عجز
من النداء للتنبيه البسته نحو قول الله تعالى الا يا اسجدوا
كما نزل الاها اسجدوا وقول ابي العباس انما ارد الا يا هو لا
اسجدوا كما نزل الاها اسجدوا وعجز ود عندنا ومن ذلك
قوله العجاج يا دار سلمى ثم اسلمى انما هو كقولك ها اسلمى
وكذلك قولهم هلم في التنبيه على الامر هذه اخلصت ما ذكره
ابن جني في هذا الاصل وقال شيخه ابو علي في الله كره
حرف الراء في الخطاب يحتاج اليه في احد عشر موضعا الاول
جاء الخبر وروابطها عشرة اشيا تأتي في حلة الصفة

وروابطها

ولا يربطها الا الصير الثالث حلة الصلة ولا يربطها غائلا الا
الصير الرابع حلة الحال ولا يربطها الواو والصير او كذا في
الخطاسن الحلة المنسرة لعامل الاسم المستعمل عنه نحو زيد
صنعت او ضربت اخاه اسما دس والسا لعل بدل البعض وبدل
الاشتمال ولا يربطها الا الصير نحو نحو نحو وصيوا كثير منهم
عن الشهر الحرام قال منه وانما لم يحج بدل الكل الحرام
لانك تنس العمل ل من في العمل كما ان الحجة التي هي نفس
العمد لا تحتاج الي رابط لذلك الثاني من يعمل الصنة
المشبهة ولا يربطها ايضا الا الصير التاسع جواب اسم الشرط
المرفوع بالابتداء ولا يربطها ايضا الا الصير نحو من يكسر
بعد منكم فاني اعذبه القاتل العادلان في ما جازع
لا بد من ارتباطها انما يربطها في قام وقعد اخراكت
او عمل اولها في ثانيا نحو وان كان يتول سفيهن
وانهم ظنوا كاطنتهم ان لم يبعث الله احدا الخا دى هـ
الناظ التوكيد الاول وانما يربطها الصير الملقوط به
نحو جاء زيد نفسه والزيدان كالاها والقوم كاهم وسائر
فان قد يجوز ان يكون الصير في مقدرة **فائدة**
اذ اقلت بررت برجل حصل الرفع في الرابط اقوال
احدها قول الكوفي ان ال ثانيا عن الاضافة فربطت
كل ربطت الاضافة الثاني قول البصري ان الخذوف
اي الوجد من الثالث قول الناصبي وتبعه ابن الخباز
ان الصلة والوجد بدل منه ذكره ابن هتاف في تذكيره
بكل **قاعدة** قال الشلوبيني في شرح الجزولية اصل

صير

الخذوف المرابطان هو للصلة لا للصفة **الوجه في الاصل**
اي من الانتقال عنه قال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح
الاصحاح اذا استند الفعل المضارع الى نون الاثنا ثني
تسوية حينئذ بالماضي فقد كان اصل المضارع ان يكون
بنينا وانما اقرب تسوية بالاسم من وجهين العموم
والاختصاص فان يرجع الى ما حكمه اصله تسوية كما هو
من جنسه اقيس واو ان الرفع الى الاصل ايسر من
الانتقال عنه وتسوية التي بجنسه اقرب من تسوية
غير جنسه قال وكذا ان الانتقال من نون التوكيد
اسم فعل الاربين جزمته ان الحق هذا الحق فذا وان
المعنى الذي لحقت له الامر هو المعنى الذي لحقت له المطار
فمنه العرب لما ذكرناه وهو الرجوع الى الاصل وهو
البنا في الافعال ايسر من الانتقال عن الاصل وهو يربط
في الافعال وتكسيم التماثل ايسر من تسوية غير
جنسه **رسم** يكون ضعفا في حسن المضروقة قال
ابو علي الناصبي في البعد احيات في قوله لا تجزع ان
الهيكل ان الفعل المخذوف والفعل المذكور مجزوعا
في النقص يروان الخبر الثاني ليس على البدلية ان لم يبق
خذف المعدل منه على تكرير ان اي ان الهيكلت سنفعا
ان الهيكلت وساعا ان وان لم يجز ان لا امر لا امر لا
صه ولا لا تساعهم فيها بدليل ايلام اياها في الاسم وان
تقدمها بقول المولاة عدتها ولهذا آتت سيبويه
بمن تراسر وسمع من تصرف انزل حتى يقول عليه

وهكذا وقال

وقال بنين قال مررت بوجد صالح لانما صالح فطاح بالخفين
اسهل في اضار ررب بعد الواو ورب شي يكون ضعفا
يحسن للضرورة كما في ضربوا لمدريد فانه ضعيف جد ومن
في ضروبي وضرب فيك واستغنى بجواب الاولي عن
جواب الثانية كما استغنى في حوز زيد اظننته قايما يثاني
بمعنى ظننت المذكورة عن ثانيا دفعوا المندرج
رسم لا يصح تفعلا ولا يصح استقلا قال ابن هشام
في المعنى انما حرف شرط بدل لزم وانما بعد هذا نحو فانما
الذين النوا فبعلون انه الحو من رهم واما الذين كبروا
فمقولون الاية ولو كانت النوا عطفة لم يدخل على الخبر
اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة ليجز
الاستغناء عنها فلما لم يرجع ذلك وقد امتنع كونها للعطف
تعين كونها في الجزاءات قلت فقد استغنى عنها
في قوله فانما القتال لا قتال لذيكم قلت هو ضرورة فان
قلت قد حدثت في التثنية في قوله قال واعك
الذين اسودت وجوههم كثرتم قلت الاصل فيقال لهم
الذين فحذف القول استغناء عن القول فتبعه ان
في الخذف ورب شي يصح تفعلا ولا يصح استقلا
كالجاء عن غيره ليعلم عن ركعتي الطواف ولعل احد
عن غيره السوا لم يصح **رسم** في التي لفتان فانفقوا
على احدتها فامضوا كقولهم لمر الله وانت تقول العبر
والعبر ذكره الناصبي في الله كره **حرف الراء**
الزيادة فيها فوايد الاولي قال ابن دريد في وقت

معاً ولا تعدت عشاً ولا يجوز ذلك في كلام الغصبي ولا سمي كلام
 الباري تبارك وتعالى وأبني عليه الصلاة والسلام
 وقد جمعوا العائدتان في حرف وقد تنذرنا في هذا المعنى
 وأما سمي أيضاً حروف العلة لأنها تؤول بها إلى زيادة
 الناصحة أو إلى إقادة أو إلى أو سمي أو غير ذلك من الالفة
 قال ابن عصفور في شرح المغرب زيادة الحروف خارجة
 عن القياس فلا ينبغي أن يقال بها إلا أن يرد ذلك سماع
 أو قياس بطر كقولنا في خبرنا وليس في غير علم يدل
 بزيادة الناف في خبرنا مبتدأ لا سمي من لا ما حكى من كلامهم
 أخوك فوجد بل أخوك فوجد وقوله الشاعر
 يموت أناس أو يشيب فتاه ويحدث ناس والصغر فكبير
 الخاسرة قال ابن الأثير في الألف ما يولد من ذلك نحو
 الفاء في خرج فاذ زيد ذهب أبو عثمان إلى ابنه زائدة
 يولد منها واختار ابن جني في سمي الناصحة وكذلك
 قولهم أفعلنا برأنا إلى أول سمي فاذ زائدة لا يجوز حذفها
 وكذلك الألف واللام في الألف زائدة في القول المأثور
 بع لزومها وكذلك الألف واللام في الذي والشيء وما في
 ميمها وأن في خبر عيسى قال بعضهم إنما زائدة وهي لازمة
 وحسين لا تقتدر بالمصدر وتزول شكل كيف يقع
 الخبر بمصدرها عن الجملة في قوله عيسى زيدان ليقوم حتى
 احتاج أبو علي إلى تأويله في الضرورات عجز المضاف
 إليه عيسى زيداً القيام انتهى السادة قال ابن عيسى

أما

أما إذا كان تكون حروف النفي صلة للمتكلم لا بمنزلة نفي النفي
 في نحو قولك كما في الألف زيد هو ما أتت قد نفي نفي النفي
 وحقق المجهول فزيد وكذلك قول الحاج في زيد لا هو سمي وكما
 المراد في بريد ولا من زيدة وقالوا حاجاً في زيد ولا عمرو
 قالوا وهو البني جئت بين الثاني والأول في نفي المجهول لا نفي
 النفي والأكبر الأتري أن لا واسطة لا قلت كما في زيد
 وعمرو ولم يفسد المعنى وذهب الرها في شرح الأصول
 إلى أن ذلك إذا قلت كما في زيد وعمرو واحتمل أن يكون إنما بنيت
 أن تكون اجتماعاً في المجهول هذا ليزيد بني المحقق والصدقة
 لا تنفرد في ذلك فمثال الأول قوله تعالى لم يكن الله يعقل
 ولا يهدى سبيلاً خلاها من الخففة وقال لا تستوي
 المحسنة ولا السيئة فلا فيه الموكدة والمضي ولا تستوي
 المحسنة والسيئة لأن يستوي من الأفعال التي لا تكون
 بفعل واحد كقولنا اختصم قاضيهم وفي الجملة لا تترادف
 إلا في موضع لا يفسد فيه انتهى السادة قال ابن السراج
 لا زائدة في كلام العرب لأن كل ما يحكم بزيادة يفسد
 التاكيد وتقول عن ابن عيسى أنه قال حق المفعول عندي أن
 لا يكون تاملاً ولا مقولاً فيه حتى يلحق من الجميع ويكون
 دونه نحو وجه لا يحدث معنى غير التوكيد واستغنى بزيادة
 حروف الجر لأنها تأملت ذلك وقد حلت لسان غير التوكيد
فالسادة قولهم محبت من لا شيء قال الطبري في
 حاشيته الكشف يجوز ضم النسخ وهو ظرف مرفوع والخبر
 وجهان أحدهما أن تكون لأن زائدة لفظاً لا معنى فلا تكون

شعر

في القول

٢٢٩ أعلمة في اللفظ وتكون مرادة من جهة فكونها مرفوعة
 الزائدة ويعني النفي فيه كقول الساجدة أسمى بعبدة لا عظماء
 وقول الشاعر إذا أذا دجك وصفت بياها لها لا ليدل للمعجم
 لا مجموع صفة للعبلة أي ليلية التورية لا يعود لأن المجموع
 التورية والتأني أن تكون لا غير الزائدة لا لفظاً ولا معنى بقولهم
 غضبت من لا شيء وجبت أن تكون لا غير الزائدة لا لفظاً قال
 أبو علي فلا يعلو الاسم المكرر في موضع جزمه من جهة غير
 وتسمى الاسم الآخر في **حرف السمين** سمي الحكر
 قد يكون سبباً لصدده على وجه عقد لذلك ابن جني بابا في
 الخصايع من ذلك الأداة تسمى المعتل وهو المعتل
 بعينه يفتتح الصحيح ويند أن الحكر لتسمي تقوى الحرف
 وهي بنفسها تصنع **سبك الاسم** من الفعل يفرح
 سبك فيه نظاير منها إضافة الزمان إلى الفعل وهو
 في الحقيقة إلى المصدر نحو هذا يوم يبيع ويهد أو قوله
 الفعل في باب التسمية والمراد به المصدر على قولهم
 أم وقعت ومينها وقوع المصانف بعد التأني والوافر في الألف
 التي تسمى كما تسمى فتحدثنا أي تاتكون أتيان حديث
 فالفعل الذي تبدل في تأويله ولهذا صح نصب على
 افتار أن تكون من عطف مصدر بقدر على مصدر شوقهم
 ومن ثم استع الفعل والنصب في نحو ما زيد بكره فذكره
 أخانا بريد ما زيد بكره أخانا فذكره لأنه كما تنذر مطعون
 على مصدر سؤم من قولك بكره فكل لا يجوز أن يفسد
 بين المصدر وقوله وكذلك لا يجوز أن يفسد بين بكره

ومعوله

ومعوله لأن بكره في تقدير المصدر **حرف السمين**
السادة وتيا به الألف قال ابن جني في الخصايع أصل
 مواضع طرد في كلامهم السماع ولا سمي أو سمي طردت
 الطريفة إذا تبعتها واستمرت بين يدك ومنه بطارد
 النيران وطرد المجدول إذا التابع كما في الألف ومما
 مواضع شذوذ فالتفرقة والتعذر هذا أصل جزمه
 الأصلين في اللفظة ثم قيل ذلك في الكلام والأصول على
 حتم وطريقه في غيرهما ففعل أهل العلم علم العرب استمر
 من الكلام في الأعراب وغيره من مواضع الصناعة بطردا
 وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى
 غيره شاذاً قال والكلام في الألف والاشذوذ على أربعة
 أصناف بطرد في القياس والاستعمال جميعاً وهذا هو
 الفانية المطلوبة وذلك نحو قاهر زيد وضربت عمراً ودرت
 بسعيد وطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك
 نحو الما حسم يذو ربيع وكذلك قولهم كان يفل هذا
 هو القياس ولا أكثر في الاستعمال بأقل والأول مسموع
 أيضاً وتما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال يقول
 عيسى السامري نحو عيسى زيد قائماً أو قائماً هذا هو
 القياس غير أن الاستعمال ورد بخطو ولا انحصار على
 ترك استعمال الاسم هنا وذلك قولهم عيسى زيدان يقوم
 وقد جاء عنهم شيء من الأول في قوله لا تفلن إلى عيسى
 ضامناً وقولهم عيسى القوي أبو سب والثلث المظروف
 الاستعمال الثاني في القياس نحو توجهم استحوذ واغوى
 الرث واستوصبت الأمر واستنوف الجمل واستفيل

٢٢٨

المحل واستنقست الشاة واعلمت المرأة وقول زهير هذا كذا
 ان يستعملوا المحل في قولوا والقياس في القياس والاستعمال
 جميعا كقوله بنوعه مما عينه واووا كقوله بنوعه
 ويستعمل في قول وفسر مترده ورجل مدود من برصه
 وهذا لا يوسع القياس عليه ولا يرد عنه اليه واعلم
 بن القياس اذا طرد في الاستعمال وشذ عن القياس عليه
 غيره الا ترى انك اذا سمعت استعمالا واستعمل به
 ادبتهما بما هما ولم تنفوا وناورد السمع فيها الى غير ذلك
 فلا تقول في استعمال استعمال ولا في استعمال استعمال
 ولا في اعادة اعود فان كان الشاذ في استعماله مطردا في
 القياس محاسنتا محاسنتا به العرب منه وجريته في
 نظيره على الواجب في الشاذ من ذلك استعماله من وذر
 وقد عني لا يعم لم نقولها ولا عني ان تستعمل نظيره في نحو
 وزن ووعده لم تستعملها فاما قول ابن الاسود كيت
 شعري عن خبيلى ما الذي عاله في الحب حتى ودعه فماده
 فاما قولهم قد عني الذي يدع اذا مكن فانه مسموع يستعمل
 ومن ذلك استعمال ان بعدك كذا يحكا كذا زيدان يقوم
 وهو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا بائنا
 في القياس ومن ذلك قول العرب اقام اخوان ام قاعدان
 هكذا كلامهم قال ابو عثمان والقياس يوجب ان تقول
 اقام اخوان ام قاعده الا ان العرب لا تقول الا قاعدان
 فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة
 الاولى قال ومما ورد شاذ عن القياس مطردا في
 الاستعمال قولهم الحوكة والحونة فهذا من الشذوذ

عن

عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال مستعمل متناهي
 ولا تقول على هذا في جمع قايمة قايمة ولا في صام صوته وقد
 قالوا على القياس خانه ولا يكاد تجد شيئا من تصحيح هذا
 في اقباء لم يات عنهم في نحو يبع وسائر تصحيح ولا سيرة له
 وانما شاذ من هذا مما عينه واووا كقوله بنوعه
 والحوكة والحقول والدول وعلمه عندي قريب الالف
 من الياء وبعد هذا عن الواو فاذ احسنت نحو الحونة كان
 اسهل من تصحيح عن البيعة وذلك ان الالف الالف
 لما قربت الواو عنها وفي شرح المفضل لابن يعين من
 الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال على المضارع
 في تولد ويستخرج اليه نوع من نافتله ومن جم ذواته
 قال والذي يحجره على ذلك انه راي الالف واللام
 بمعنى في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى وقوله
 من اجلك يا الله انيت قلبه وانيت تحمله بالودعي
 شاذ قبيحا واستعمل لاما القياس فلما فيه من نداء فيه
 الالف واللام واما الاستعمال فلانه لم يات منه الا حرف
 او حرفان وقولهم يا صاح واطرف فراخه هذا حسب
 وكروان شاذ قبيحا واستعمل لاما القياس فلا ت
 الترخيم بانه الاعلام واما الاستعمال فلانه لم يات منه الا حرف
 له قال وقولهم بن ابنك بالفتح شاذ في القياس ودون
 الاستعمال صحيح في القياس وهي حنة ثقلة المستعملين
 قال وحكي بعضهم ان من العرب من يعتقد في اسن الشكر
 ويعتبر به في صرفة فيجرب به مجرى الاسماء المحزنة فيقول

البيضة

وهذا شاذ بما فيه على التكرير وهو عيب في الاستعمال ونائب
 فاعلم ان قول الخاريري في شرح الشاذ اعلم ان الخاريري
 بالشاذ في استعماله ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى
 وجوده وكثرتم كالتقود والشاذ في قولهم وانه لم يكن
 بخلاف القياس كقولهم والشاذ ما يكون في ثبوته كلام
 كقولهم بالشاذ انما الشاذ الذي اعطى حكما من احكام
 على حسب قوة الشبه ذكره ابن يعين في شرح المفضل
 قال وليس كل شبيه بين شيئين يوجب لاحد من الحكماء في
 الاصل الاخر ولكن الشبه اذا قوى اوجب الحكم واذا ضعف
 لم يوجب فكما كان الشبه اخص كان اقوي وقليلا كان اعم
 كان اضعف فالشبه الاعم كقوله الفعل الاتي من جهة
 ان يدرك على معناه وهذا لا يوجب له حكا لانه عام في كل
 اسم وفعل وليس كذلك الشبه بين جهة اثر ثمان باجماع
 السببين فيه لان هذا يخص نوعا من الاسماء دون
 سائرهما فهو خاص منقرب للاسم من الفعل ومن وقوع
 ذلك الحال لما اشبهت نظرون عمل فيها حروف المعاني
 كليت وكان وثبتت الالف الالف لما اشبهت الالف
 التي ثبتت من حيث انها زائدة وانما لا يخل عليها تان
 تانيت كان من اسباب منصرف صرف وفتحك ستر اوبل
 لما اشبهت صيغة منتهى الجموع بنوع من الصروف ومنه
 الشبيه بالاضاف يفتق في النبا كما مضى في نحو كذا ضارب
 زيدا اويا مضربا ولا يفتق قال ابن يعين ووجه الشبه
 بينهما من ثلاث اوجه احدها ان الاول عام في
 الثاني كما كان المضارع عاملا في المضارع اليه فان قيل

المضارع

المضارع عاملا في المضارع اليه الجواب وقد اعلم نصا او نصا
 فقد اختلفا في قول الشاذ انما الشاذ الذي اعلم ان الخاريري
 من جهات اخرى قول لا تلتك المائدة كان اياه فلم تكن المائدة
 قادحة في الشبه الوجه الثاني ان الاسم الاول يخص
 بالثاني لان المضارع يخص في المضارع اليه الا ترى ان قولنا
 يا ضارب رجلا اخص من قولنا يا ضارب الشاذ ان الاسم
 الثاني من تمام الاول كما ان المضارع من تمام المضارع وقال
 السخاوي في شرح المفضل اذا اشبه الشيء الشيء في امرين
 فزاد اعطى حكمهما لم يفسد المعنى ولهذا عدلت بما عمل
 ليس لما اشبهتها في المعنى بطلت في نوع الحال خاصة
 وقال ابن هشام في المعنى تدل على حكم ما اشبهه
 في معناه او غلظه او خفها فاما الاول فله صور كثيرة
 احدها قول الباقين ان في قوله تعالى ولم ير طائر
 الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي يملأ من قادر
 لانه في معنى اوليس الله لانه يكون بالقرينة لانه في
 من معنى الله لانه في قوله لا يقران بالصور لما
 دخله معنى لا يتقرب لقرينة الصور ولهذا قال السخاوي
 لا يجوز ان تقول وصل الى كتابك فقرات يرم على حمد
 لا يقران بالصور لانه في معنى التقرب الشاذ في
 جواز حذف خبر المبتدأ في نحو ان زيد قائم وعمرو قائم
 بخبر ان لما كان ان زيدا قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يحذف
 ليت زيد قائم وعمرو قائم لانه في جواز ان زيد قائم
 لما كان في معنى ان زيد الاضرب ولولا ذلك لم يحذف

اليوم

يتقدم المصنف الى على انصاف فلذا استعمل معموله لا نقول
 اننا زيدا اوله صار اب او شل صار اب الزائدة جاز غير قابل
 الزيدان لما كان في معنى سابقا لمزيدان ولو لا ذلك لم يجز
 لان المبتدأ اذا كان يكون ذا حقرا في امر فوقع بغيره عن الخبر
 الخاسرة اعطوا وصار زيدا لان افعلا حكم صار اب
 زيدا في التنكير لا في معناه فلماذا وصفا به التنكير ونصبه
 على الحال وضمعه برب وادخلوا عليه ال ولا يجوز شي من
 في ذلك اذا اريد المصنف لانه حينئذ ليس في معنى انما صاب
 السادسة وقوع الاستثناء المزعج في الايجاب نحو وانما
 كبيرة الاعمال الخاضعين ويا في الله الا ان يتم نون لما كان
 المعنى وانما لا تسهل الاعمال الخاضعين ولا يريد انما الا ان يتم
 لونه التساوية العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله
 ابي القاسم اسو بام ولا اب لما كان بمعناه قال الله
 لي لا نسلم بام ولا اب التساوية زيادة لا في قوله تعالى
 ما سئل ان لا يسجد قال ابن السيد المانع من التساوية
 للمزج ان لا ينفصل مكانه قبل ما الذي قال لا لا يسجد
 التساوية بعد عرض يعنى في قوله اذ ارسلت على يوسف
 لما كان رضى عنه اقبل عليه بوجه وده وقال الكسائي
 انما كان هذا خلافا على تنقيضه وهو خط العاشرة رفع
 المستثنى على الياء من الموجب فاقراة بعضه من قوله
 الاكمل لما كان بمعناه فلم يكونوا منه بديل من غير
 فليس مني الخادمة عشر تذكر الاشارة في قوله تعالى
 فذاتك بوهان تقع ان المشار اليه ايدها وصفا وهما مؤنثان

ولكن

ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى واليه كان ذكره في قوله
 لكن فتنهم الا ان قالوا من نصب التساوية وانما الفعل
 التساوية عشر فقامت علت زيدا هو برفع زيدا جازا
 لانه ليس من في المعنى انما لا يقر له ان احدا لا يقول ذلك
 فوقع احد في الاثبات لانه نفس الخبر المستتر في يقول
 والضمير في سياق النفي فكان احد ذلك في الثاني وهو
 ما اعطى حكم الشر المتيقن في نظره دون معناه له متوركة
 احدها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التي
 بعينها لذي لا يها لمفظنا التساوية لقوله ورج النفي لحيات
 رانية وتو له بوجه المرة ما ان لا يراه فمذ ان محمولات
 على نحو قوله ما ان رايته ولا سمعت بملء السكينة دخول
 الزيد لا يرا لا يرا على ما انانية حلالها في اللفظ على ما
 الموصولة الواو فمبتدأ لقوله لما فعلت شكر فاصطنعت
 بهذا المحول في اللفظ على نحو قوله لما تصفح حسن التساوية
 مؤكدا المضارع بالنون بعد لا الساوية حلالها في اللفظ
 على لا الساوية نحو وانما فتنهم لا تعصين الذين ظلموا
 من خاصة الزاوية حذف الفاعل في نحو اسمهم في ابصر
 لما احسن بزيده مستبها في اللفظ لقوله امر زيدا
 الخاصة دونه لا يرا لا يرا بعد ان السبي بمعنى في لفظها
 في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قرأة ان هذا
 لسائر ان السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايها العاصية
 بضم الهمزة ورفع صفتها يقال بالياء العاصية وكان حقه
 نصب كقولهم نحن القريب اقرب الناس للضيف ولكن
 لما كان اللفظ بمنزلة المستعمل في هذا اعطى حكمه وان

كان

وكذلك الابتداء لما كان اصله الحركة ضرورة كان الوقف اصله
 السكون **الشروط المتضادة في ابواب المختلطة**
 قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شياء ويشترطون
 في اخره عن ذلك التي على ما اقتضت حكمه لغتهم ومجرب
 اقتضيتهم فاذا لم يتايل العرب اختلفت عليه الابواب
 والاشراط من ذلك اشترطوا الجود لعطف البيان في
 والاستعانة للفت والتدوين لعطف البيان والفت
 المعرفة والتنكير للحال والتمييز واذا فعل من وفتا انكره
 وتعرف العلمية بخصوصية لفتح الصوف ولتدوين الدمار
 الجنسية لفت الاشياء واي في البدأ وفيما على نعم
 وبسبب والابهام في ظروف المكان والاختصاص في
 المبتدأ وصاحب الحال والامارة في مجرور ولا ووجد
 ولي وسعد في وحاشي وفي مرفوع خبركا وواو
 الاعنى يقول كاد زيد يموت ولا يجوز يموت ابوه في مرفوع
 اسم التفضيل في غير مسئلة اكمل والافعال في تأكيد
 الاسم المظهر والمفعول والمنعوت وعطف البينات
 وعطف المبين والاشارة في الفاعل وابية والجملة في خبر
 ان المفروجة اذا اختلفت وخبر القول المحكي في في
 لا اله الا الله وخبر خبر البيان والجملة الفعلية في
 الشرط غير لولا وفي جواب لولا والجملة بعد
 لما والجل السالبة حرف التخصيص وجملة احباب
 افعال المقاربة وجران المفروجة بعد لوعند الخبر
 وينابيعه نحو ولانهم اسوا ولا اسمية بعد اذا النجائية

اشفي بوجه البناء السابعة في بنا باب جوارم تشبهها له
 بنزال التماسية بنا حاشا في وقل حاشا لله تشبهها
 في اللفظ عاها الحرفية التساوية قول بعض الصحابة
 قصيرا الصلاة يعزوه الله صلى الله عليه وسلم اكثر
 كما كان قط وانه فوقع قط بعد ما المصدرية كما في
 بعد ما التساوية العاشرة اعطى الحرف حكم صار اب في المخرج
 حقا ادغم فيه نحو خلق كل شيء فصوره واجبهما رويين
 كقولهم ان البري بين المطق والطعم والاشا لله وهو
 ما اعطى حكم الذي لمسا به له لفظا ومعنى نحو اسم
 التفضيل والفعل في التعجب فانه مفعول الفعل التفضيل
 ان يرفع الظاهر لشبهه بالفعل في التعجب وزنت
 واصلا وافية للمبالغة وجازا تصغيرا فعل في
 التعجب لشبهه بالفعل التفضيل فيها ذكرت وقال الا بدي
 في شرح الجزولية حذف ان مع عسى تشبهها بكاد وزنت
 ابن السيد ان الحسن ان قال شبهت عسى بلعل لان كلا
 منها رجا وكما جعلوا لعل على عسى فادخلوا في خبرها ان
 على لعل يوما ان تعلم ليلة وقال ابن الصانع هذا الذي
 قاله مكن وتسمية الفعل بالفعل اولي من تشبهه
 بالمحرف **الاشياء في انصاف** تضاد الحكم الصاد رعتها
 ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في العرق ولهذا نظائر
 في المعقولات وسائر المعقولات شاهد في تشبه
 الاتري ان الاعراب لما كان مناديا وكان الاعراب
 اصله الحركة والتثنية كان البنا اصله التثنية والسكون

الذين

ولكن

وليسنا على الصحيح منها ولا اخبار في الصلة والصفة والخالف
 وجواب القسم غير الاستعظام في الالتماس في جواب القسم
 الاستعظام في كذا لوصف في مجرور رب اذ كان ظاهرا واي
 في التدا في كذا في قولهم جوا والجا الغير وكما ويلي حيد
 من خبرا وصفة او حال وعدم الوصف في فاعل نعم ونفس
 والاسما المتوعدة في شبه الحرف الامن وما المنكرتين والغير
 والتقديم في الاستثناء مرقا لربط ذكر الجزية والتأخير
 في الفاعل ويا بيبه ويفعل النحي والمفعول هو الموصوف
 والمفعول الذي هو ان وصلتها والمبتدا الذي هو ان
 وصلتها والحذف في احد جمولي لا وتعد الحذف في
 الفاعل وتا بيبه والحال الباقي عمله والرابطة في المواضع
 الاحد عشر المتبينة وعدم الرابطة في الجملة المضاف اليها
 نحو يوم قادم زيد والاضافة في بناء الموصولة والقطع
 عنها في بناء قبل وبعد **حرف التثنية صدر الكلام**
 قال الرضى كل ما يعبر عنه الكلام ويؤثر في معنويته كان
 حرفا في تثنية المصدر والحروف التي والتثنية والاستثناء
 والتخصيص وان واخواتها وغير ذلك في كذا الافعال
 كما الحال في القلوب والافعال المتأصلة وان اثرت في معنويته
 الجملة لم تزل المصدر اجزا لها مجرى سائر الافعال
 وقال في البسيط الاسماء المتضمنة لها في تثنية المصدر
 وان لم تكن متعارفة وتقدم الاشارة على العلم في قوله
 هذا وقد كان العلم اعرف لتضمنه معنى الاشارة
خاتمة قال ابن يعيش لا يعمل في الاستثناء ما قبله

من

من العوامل اللفظية الاحرف الحروف وذلك لئلا يخرج عن حكم
 المصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتثنيها
 دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم وفي ما يلي ابن الحاجب
 شمل العرب تجعل صدر الكلام كل من وعلى ضم من انما
 الكلام كما لا يستثناهم والشيء والتخصيص وان واخواتها
 سوى ان فتوهم زيد اضربه وضربت زيدا او كرس
 او كرهه واذا قيل ضربت البسي على الساكن ان يكون
 زيدا وان يكون غيرا ونحوه واجاب باور احد هـ
 ان هذا لا يمكن ان يكون الا تلامذا لانه لا بد من تقديم مفعول على
 مفعول منهما قدمت احد المعنيين فلا بد من احتمال كل تقدير
 تجوز في الاخر الثاني ان هذا الالتماس في احاد
 المتغيرات وذلك الالتماس في اصول انما الكلام فكانت
 اهم الثالث ان تلك الالفاظ صنعت للادلة لا لغيرها وكان
 تقديمها مرشدا الى ما وضع له بخلاف هذه فانه ليس لها
 الالفاظ غير لفظها ولو كان لها الفاظ غير لفظها لادى
 الى التسلل وهو محال **مسئلة** قال ابن هشام في
 تذكرته زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر
 ان اذا تقدم مفعوله عليه فلا تقول ان زيد اطعمتك
 لاكل وكما له رأي ان اللام لا يتقدم مفعول ما بعدها عليها
 لان لها المصدر والحكم فاسد والتقدير كذا على تقدير
 ان يكون راء انما فاعلا والحكم فلان السمع حارة خلافة
 قال نقالي وان كثيرا من الناس يلقوا ربه كذا فرون
 وقال الشاعر فاني ابي فودى سواكم لا مثيل وانما فساد

من احسن من ورائنا وما كان من انما غير مفعول فليكن من انما
 عندنا وما بين ذلك بين ذلك **فائدة** قال الاويسي
 يجوز للشاعر استعمال الاصل المجرور كاستعمله قال كان
 بين فلان وفلانك **فائدة** قال الشلو بين علم الضاير
 التثنية لشيء او الرد الى الاصل **قاعدة** ما جاز للضرورة
 يتقدم بغيرها ومن فروعها اذا دعت الضرورة الى منع المنع
 المجرور فانه ينصرف منه على حذف التنوين وتبقى الكسرة
 عند الناقصة لان الضرورة دعت الى حذف التنوين فلا
 يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل الفاعل ولا يكون يرى
 نفي في محل الخبر فاشاع على ما لا ينصرف لئلا يلتبس
 بالمبتدئات على الكسرة كرم في البسيط **وبت** لا يجوز
 النصب بين اسم والنا كثر من اسم واحد لان الفاعل لا يتقدم
 عليها ما بعدها وانما جاز هذا التقديم للضرورة وهي
 ضرورة تاسم واحد فلم يتجاوز هذا التقديم للضرورة ذكر النيران
 والرضى **قاعدة** ما لا يودي الى الضرورة اولى مما يودي
 اليها قال ابن الخاس في التعديته قول الشاعر لا ابن عك
 اختلف الناس فيه هل الحذف لام الجر دون الاصلية
 واللام التي هي بوجودة متوقفا والحذف دون الاصلية
 الاصلية والباقية هي لام الجر ولا يظهر ان الباقية هي
 لا الجر لان القول بجذبا مع بقا عليها وودي الى ان
 يكون البيت ضرورة والقول بحذف الاصلية لا يودي
 الى ضرورة ولا لا يودي الى الضرورة اولى مما يودي الى
 ضرورة **الضما** بمرز لا شيا الى اصولها هذه القاعدة

استعمل فلان هذه اللام بعد من واخبر بها ما عني ما هو في خبرها
 الاحكام ان يتقدم عليها لانها هي خبرها الآن واللام يقع
 زيدا قائم ولا ان في التدا ليد الاتري ان العامل في خبر ان
 هو ان عند البصريين قالوا ان في خبرها هي باجماع الخاف
 فلو كانت اللام تتبع الفعل لمعت ان **حرف الضما**
الضرورة قال ابو جيان في شرح استعمل لم ينهم ابن مالك
 قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس
 هذا البيت بضرورة لان قائله يمكن من ان يقول كذا
 فلهذا ان الضرورة في اصطلاحهم هو الاحاد الى الشعر
 فقال انهم لا يجوزون ان ذلك اذا يكون ان يقولوا كذا فعلني
 زعم لا توجد ضرورة اصلا لانهما من ضرورة الاو يمكن
 ان التما وتظهر تركيب اخر غير ذلك التركيب وانما يمتنعون
 بالضرورة ان ذلك من تركيبهم الموافقة في الشعر المختص
 به ولا تقع في كلامهم النشر ولا يستعملون ذلك الا في
 الشعر خاصة وتلك الكلام ولا يعنى النحويون بالضرورة
 انه لا ضرورة عن النظم بهذا اللفظ وانما يعنون
 كما ذكرناه والكان لا توجد ضرورة لانها من لفظ الاو يمكن
 الشاعر ان يغيره انتهى وقال ابن جني في الخصايب سالت
 ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب
 اولا فقال كان ان تقيس شعورا على شعورهم
 فلهذا يجوز لنا ان تقيس شعرا على شعورهم فاجازته
 الضرورة لم اجازته لنا وما حظرت عليهم حظرت علينا
 فاذا كان كذلك فما كان من احسن ضرورته فليكن

من

٣٢٣
 تنفق عليها وفيها فروع منها قال ابن جني البياصل حروفها الصم
 والواو بدل منها ولهذا لا يقرأ بالظاهر فاذا دخلت على الصم
 ردت البياصل وهي البياصل لا يقرأ بالظاهر لان الظاهر لا يقرأ
 الاشياء الى اصولها ومنها اذا اريد وصل مثل لا يقرأ ولا
 بالضم عادت النون فيها لم يكنه ومن له لا يقرأ
 الضمير يرد الاشياء الى اصولها ومنها قال الاندلسي
 انما التزمه قولنا التاني في الفعل المستند الى ضمير
 الموصوف المحاذي دون المستند اليه فظاهر لان الاصل المحاذي
 العلامة والمضمر يرد الشيء الى فعله فوجب ان لا يقرأ
 العلامة لان ذلك خلاف مقتضاها ومنها اذا الفعل
 بالماضي ضمير يرد على السكون عوضا عن ضميرها وعلى
 ابن الدهقان بان اصلها الباء واصل الباء السكون
 والضمير يرد الاشياء الى اصولها قال ابن ابيازن وهذا
 احسن من التعديل بكونه توالي اربع حركات لا تقرأ
 لا يطرده في استخرجت واسمها ومنها قال ابيان
 زعيم بعضهم ان الواو صريحة في التعديل كقولك لو كانت
 احسانك لما شكرتك قال ابن بري في اما يرد ولهذا
 حذروا مما المضمر تنبها على هذا المعنى لان المضمر يعيد
 الشيء الى اصله ومنها قال ابن فلاح في المتن فلما قيل
 لما اختلفت كذا وكلمت مع المضمر عند البصريين وليس
 اختلافا للشيء لان الاعراب بعد رعد لم يطل
 قلت لضمير يرد على والي فانها مع انظر الى
 ومع المضمر ياتي فربما بين الممكن على ان عصا والف
 غير

اليوم

خرج
 للتنبيه

غير الممكن بخوله او وجه المشابهة بينهما ملازمة الاضافة
 فيها ولم تقلب في الرفع لان الضمير ليس له حالة رفع
 وحذف الضمير مع المضمر دون المظهر لان الضمير يرد الاشياء
 الى اصولها ومنها قال الاندلسي في شرح المفضل نحو قوله
 تعالي انهم يكرهونها ردت الواو والياء في الرفع لان
 الضمير يرد الشيء الى اصله كما يفتي لام الجري في قوله تعالى
 حتى انهم فتحوا الامم استعانة لوقوع المنادى موقع المضمر
 ومنها قال الاندلسي في قوله تعالى انهم يكرهونها على بعض
 لتردها بين الاسم والحرف وذلك ان اشتراك فيها كما
 والاشترائك فرع والضمير يرد الاشياء الى اصولها ولا يصل
 لها ولهذا العلامة استغنى عن قول حتى انما على المضمر ومنها
 قال ابن فلاح في المتن بين المضارع مع ضمير الموصوف على
 السكون شبهة على ان اصل الالف الباء على السكون
 لان الضمير يرد الشيء الى اصله ومنها قال ابن جني ياتي
 الاشارة في الطرف نظير اذا كسبت عندها فظالم يكن
 بذكر ظهور في مع مفعلة نحو اليوم قلت فيه كان الاضمار
 يرد الاشياء الى اصولها وان اعتقدت انه مفعول به
 على السكت لم تظهر في حقه لانها لم تكن سوية مع الظاهر
 فتقول اليوم مفعلة قال الشاعر يوم شهدناه ليوظهر
 في حين انهم لا يجره مفعولا به محاذ او مفعلة ظرفا
 على اصله يقال شهدنا فيه **تنبيه** قال السهيلي
 قول عبد المطلب وامر على ان الصليب وعاد به يوم
 اكل فيه رد على الخاص والزميدي ومن قال يقولها

كان

٣٥٤
 بفتح سها اضافة الى الضمير يرد الشيء الى اصله فاصل
 اللواو وجدا قط مضمر يرد معتلا الى اصله لا اعطيت
 وليس من هذا الباب في وريد ولا يصدر **تنبيه** قال
 السخاوي في حقايق السعادة على المقسم به غير انما اذا
 كان مضمر اليها الاصل وقالت ابو الفتح لان الضمير
 الاضمار يرد الاشياء الى اصولها في كثير من المواضع تقول
 اعطيتكم درهما تقول الدرهم اعطيتكموه وما حكاها به
 يورث من قوله اعطيتكموه مثله وقال الورع محمد بن عبد
 الملك البخري انما يرد الاضمار للاشياء الى اصولها لا لاسباب
 توجب الرد لا لاجل الاضمار فلا يفسد عليه فالا سبب
 فيه مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم ينعكس مانع من
 سوال فيه ولا يحتاج الى تعديل الا ان يخالف الاستعمال
 فتولده اعطيتكم درهما اصله اعطيتكموه فاسكنوا المجرى
 تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الهمزة لاختلافها وقدرتها
 من السكون ولذا كان عليه قال احسن من قولك
 عليه ما كان وكذا ذلك اليوم صرحت فيه لان الاضمار يبط
 كونه ظرفا فاحتاجوا فيه الى ما كسائر الاسماء التي ليست
 ظرفا قال السخاوي قوله انما يرد الاضمار الاشياء
 الى اصولها لا لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار فاستغنى
 بفتح سها ان الاضمار يرد ولا يرد وقوله مع ان الشيء
 اذا جاء على اصله فلم ينعكس مانع فلا سوال فيه فاقول
 بلى فيه سوال لان قولك يكره لا فعل قد جاء على اصله
 وفيه من السؤال نحو ان تقول يكره ولا تترك فاختصا صا

لا يبدل

منها

الاختصاص ان عني على بان عمل كان ولو لا على بانها
من انما غير عايلة واستعملنا في نفس من انصوب الموضع
فالضمير عنده في عني في موضع رفع لا في موضع نصب
نصب والضمير في الواو ايضا وان كان صورة ضمير الجرح
مستقرا للموضع فهو عنده ايضا في الواو في موضع رفع على انما
لا في موضع جرح قال ابن الحارث والوجه ما ذكره سيبويه
لان التجر في الفعل والحرف احسن من التجوز في
الضمير لان الضمير ترد الاشياء اليها موكلا فلا اقل من
ان يخرج هي عن اصلها وموضع الضمير **الضمير اطلب**
بالاشارة من الظاهر يدل على جواز الاضافة والنصب
في ضارب وياء في الحال والاستقبال والاقتضاء على
الاضافة في نحو ما ركض وما ركض على مذهب سيبويه
انما اضاف ليس الا ذكره السلوبين في شرح التفتل
الجزولية **حرف اطلب** الطاري يزيل حكم التابت
عنه لرا ابن حنبل في الحفظ من وفيه موضع من
لام التثنية والاضافة اذا دخلت على المثنى حذف
تثنيته ومنها ياء النسبة اذا دخلت على مائة تا التثنية
حذفت لها التا واذا دخلت على مائة ياء شلها نحو ركض
ونجى حذف لاجلها وحيث علة الجمع بالان
وانت اذا دخلت على مائة التا حذف لاجلها نحو ركضات
ومثوات ولو سميت رجلا او امرأة بمثوات لثلت في
الجمع ايضا ههنا بحذف الالف والتا الاوليين
للاخرين ومن ذلك نقص الاوضاع اذا اطر عليها

طاري

طاري كلف الاستعمال اذا اطر عليها معنى التحي استعمل
كقولك مررت برجل ايا رجلا وايا رجلا فالتا التا
بنتا هي الرجل في النقص والتا مستترة وانما كان كذلك
لان اصل الاستعمال الجرح والتحي جرح من الجرح وكان
التحي لما اطر على الاستعمال انما اعادة الى اصله من
الجرح ومن ذلك ايضا لفظ الواو اذا الحقة منه
الضمير عا د لفتا واذا الحقت لفظ التا عا د لفتا
نحو لا اعد اذن لكم اي لم ياذن المست بركم اي انا كذلك
ومن ذلك ان تصف الفم فاذا انت فعلت ذلك فقد
اخرجته من حقيقة ما وضع له فادخله معنى لولا الصفة
لم تدخله اياه وذلك ان وضع العلم ان يكون مستقرا
يلتزم عن عدة من الصفات فاذا انت وصفت فقد
سلبت الصفة له كما كان في اصل وضعه اذ فيه
من الاستعمال بلفظه عن كثير من صفاته انتهى وقال ابن
بيس فان قيل هل التثنية الذي في تاري في النداء
لغير العلمية في حاله بعد النداء كما كان قبل النداء
او تزيف حديث منه غير علمية العلمية فالجواب ان
المخارج كلها اذ التثنية تنكر لم تنكر معارف بالنداء
هذه قول البرد وهو الصواب باضافة الاعلام والنداء
ابن السراج وقال السلوبين اذ اجمع المثنى الحقيق
جمع تنكير جاز في التثنية فعله نحو تار المصنوع كانه
ذو تاري من لفظ حكم المزد فكان الحكم للطاري وقال ابن

النهان في اللغة المنصور بالمحقة التثنية وهو كان
والالف حاكمة فيسبيل الجمع بينهما ويجوز الامر بغير
ولم يربا ساكنين التثنية فاصفا ولا يجوز **الضمير اطلب**
لا في معنى فاذا زال زال التثنية وايضا فان الطاري يزيل
حكم التابت لا في موضع اضافة اخرى في حذف لم يجز
فلم يبق الا حذف الالف **حرف اطلب** قال ابو
اسحاق التميمي اذا ثبت الحكم لعل اطر حكمها في الموضع
الذي انتفع به وجود العلة لا تركها انك ترفع الفاعل
وتنصب المفعول في موضع يطع بالفرق بينهما من طريق
المعنى كما لو قلت ضرب الله مثلا فانك ترفع وتنصب
مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعاً قال وتظهر من
الموضع ان الرسل في الطوارق شرع في الابدان لاظهار
الجلد ثم نالت العلة وبقى الحكم ومن ذلك اعادة
عن النكاح شرعت لمرأة الرجم ثم ثبتت في مواضع ليس
فيها شغل الرجم قال وشيب ذلك ان النفوس تانص
بموضع الحكم ولا ينبغي ان يزول ذلك الا من قال
وتظهر في التصريف ان الواو في مضارع وعد ووزن
حذفت من لوقوعها بين ياء وكسرة نحو بعد ثم حذفت
مع ياء حروف المضارعة مع عدم العلة لتكسرت
الهاء على سبيل واحد وله نظائر اخر انتهى وقال
ابن عصفور في شرح الجمل اعراب اصل الاسماء لا نه
يفتقر اليه في التثنية بين المتماثلين نحو تار احسن زيدا
بنصب زيد ان اردت التعجب من حسنه ويرفعه ان

اردت

اردت في الاحسان عنه ويرفع احسن وحقق زيدا
اردت لا يستعمل من الا لا تاري ان هذه الواو في الالف
لا تثبت فان قيل ان الاعراب قد يوجد غير منتشر اليه
نحو ضربت محمد امة وركب الفرس محمد وشاء ذلك لا تاري
ان الفاعل على ما هنا لا يكتسب بالمفعول اذ انزل الاعراب
فالجواب ان الاعراب لما افتقر اليه في بعض الاسماء جعل
سائرهما على ذلك كما ان العرب لما حذفت من اعيد وتعيد
وتعيد جلا على ذلك **وقال** ابو اسحاق في التثنية اذ
جرك اسم الفاعل والصفة المتبها على غير من لهما له وجب
ايران الضمير ضيحا مطلقا عند البصريين لان ترك ابراه
يفتح على التثنية يزول بالبراز الضمير فيجب ان يبرز
فتا ليس ثم يطرد الباب فيما لا يلبس نحو زيدا
صا ربه هي كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو نعد
ونعد وايد فاهم حذف اسم الواو كما حذفت في يعد
وكذلك يكره ويكره ويكره محمولة على اكره وقال ابن
القواس في شرح النية ابن معط قد الكسر في النفوس
لاحتمال الاشكال اذ الياء بكسرتين والضم حلا على الكسر
لما سبقت فيها بدليل اجتماع الاشكال اذ الياء بكسرتين
والضم حلا على الكسر لما سبقت فيها بدليل اجتماع
اصلهما ردي في الالف ولان الضمة اقل من
الكسرة بدليل قلب الواو اذ اذا اجتمع مطلقا وظهر
النصب لحقة النخبة ولم يقدرا في رايه غارت
وواضح فيقال فارتقا وواضح فيقال فارتقا

وجاء تعليل الحالتين وطرد الباب **وقال** عبد القاهر
 نقلاً عن ابن جمل أحد وتعد لأن العمل المودعي لا عمل
 اللامرأى من المودعي لا عمل لأن العمل المودعي لا عمل
 ولأن المتقون جعل فيه حالة على حالتين وباب بعد جعل فيه
 ثلاثة اشياء على شئ واحد **وقال** ابن الخاسر في التعليل
 من اجاب ان تقدم خبر ليس عليها دليله ان ليس فعل ناقص
 مثل اخواته فاذا جاءوا في كان واخواتها يجوز في
 ليس ايضا طرد الباب **وقال** ابن يعقوب في شرح المغنل
 الاصل في توري وتوري وتوري وتوري وتوري
 لأن الماضي منه والتميم وانما حدثت الهزة كقصة الاستعمال
 تخفيفاً لأنه قيل أولاً على جميع همزتان بينهما ساكنان والساكن
 غير حصين فكانتا قد قويتا فحدثت الثانية على حرفها
 في اكرمهم اتبع ما يربط وتخت الزاوية والالف
 التي هي لام الكلمة وعلى كثرة الاستعمال هنا الاصل
 حتى هجر وتفنن **وقال** في المغنل قلبت الهزة في صجرا
 وألف في الجمع نحو صجرات كرافعة الجمع بين علامتين اثنتين
 وقلبت في التثنية طرد الباب على سبيل واحد **وقال**
 ابن عصفور في شرح القرب لما اختلفوا في الوقتية تنق
 الفعل من انكس جملوا على ذلك بنسبتي وجنوباً في
 وضربوا في جملوا بعد ولغواته غير كذا في الياء والهمزة
 فيهم في الهمزة على بعد والهمزة كذا في بعضهم اياً بنيت
 المنفردة لشبهها بالحرف وضاع في كثير منها ثم جعل باليس
 كذا في طرد الباب على سبيل واحد وهذا ابداً ابن مالك

في

في شرح التسهيل وعبارة ابن اياز لان وضع الضم وضع الحرف
 الواحد الا انه على حرف واحد في ضربت وضرباً على
 ذلك في البناء على اكثر نحو نحن وابان لان الجمع باب
 واحد **وقال** ابن فلاح في المغنل انما سكنوا آخر الفعل عند
 اتصال الفاعل به نحو ضربت فزاراً من اجتماع اربع حركات
 لو ازمع طرد الباب في قام يجمع في اربع حركات نحو ضربت
 تعميماً للحكمة لان الالف لا تخرج واحداً بل تعدى الحكم في
 حذف الواو من بعد ونحوه والهمزة من تكرار ونحوه وان
 انتفعت على الحذف **وقال** ابن القواس ذهب الاكثر
 الى ان يتعلق الطرد والجرولاً ان خير ان يرد في فعل
 لانه اذا وقع صلة او صلة يرد في الفعل انما في فعله ان
 يرد في محل الخلاق طرد الباب **وقال** ابن اياز ان كذا في
 لا يكون الا اسم لان الضم لا يوافق الا بالاضافة فترتب المضاف
 والفعل لا يتصرف في ان قيل طرد الباب اضفت الفعل للمتحركين
 انه قد يقع ذلك في الهمزة ان سوف والسين في غيرهما
 بالتحال فالجواب انما استغنى عن هذا الزم في الهمزة وهو
 التوسيع استغنى عن طرد الباب وهذا من قواعدهم وقال
 الاندلسي في شرح المغنل الموصى لبيتاً اسماً الاشارة بمعنى
 كما لا يستغنى عن غيره فحدث ان يوضع له حرف فلما ادى هذا
 الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف
 فيه ويدل على انه تعين بهذا المعنى انهم لم يضعوا الاشارة
 حرفاً وكان الاسم هذا المسموع منبأً بغير معنى الحرف
 طرد اعتقاد تعميمهم اياه هذا المعنى طرداً لاصولهم فاقامة

سبب لبيتاً قاله ابن جني ثانياً أولاً لأنه تضمن حرف الاشارة
 لان الاشارة بمعنى لم يستعملوا لها حرفاً فضعف هذا الاسم
 فيه **وقال** ابن اياز في اسم الاشارة ضمني لضمته معنى
 في حرف الاشارة اذا اشارت معنى والموصوع لا فائدة المعاني
 الحروف في الحروف فاما هذه الاسماء الاشارة علم انها كانت
 التي سواء تكون لها حرف فلما تضمنت معناه بنيت وهذا
 قول السرياني قاله لاصحها في ملوكه لان ذلك انما يصح
 في اولاد دون هؤلاء الظهور الحرف وهوها لا يمكن ان يقال
 فيه ان الحرف الذي هوها غير ذلك الذي تضمن معناه وان
 هذا رايد ان الالف واللام في الاسر عند منبأه زائدة
 وان الاسم بنيت لضمته معنى الالف واللام ولا امر عيب
حرف الظا الحرف والجرور ضمني مباحث الاول
 لا بد من تعليلها بما لفعل او ياتي بها او ما اول بما يشبهه
 او ما يشير الى معناه فان لم تكن شئ من هذه الاربعة موجودا
 فدرسا لا اول والثاني انعم عليهم غير المتعقوب
 عليهم والثالث حروفان جاء في قوله لعلق بما في حاتم
 من معنى الجود وثالث المندوف والى نحو داخا وحاشا
 فتقديره وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسلان فكذلك
 والمرسل اليهم يدل على ذلك وصل متعلقان باللفعل
 انما تضمن فيه خلاص المثل في يستثنى من قولك لا بد لحرف
 الجرس متعلق ستة امور احدها الحرف الزايد كما في ارس
 في كذا في شبيهاً اهل من خالق عن امره وذلك لان
 معنى المتعلق الارتباط المعنوي والاصل ان الفعل لا يفرق

عن

عن الوصول الى الالها فاعينيت على ذلك بحروف الجور الزايد
 انما دخل في الكلام تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط الثاني
 والثالث لعل في اوله عند من حركت الراء في رب في قوله الزايد
 فابن طاهر الخاسر كان في التشبيه عند الاخفش وابن
 عصفور انكس حرف الاستثنا وهو خلا وعدا وحاشا
 اة اخففت فابن لتحية الفعل عما دخل عليه كما ان
 الاكذوب وذلك عكس معنى التعدية الذي هو الحال
 معنى الفعل الى الاسم **ان** كذا في تعليلها بحروف
 في منبأه ماضع ان يقع صفة نحو وكعب من السبا
 او كما لا يخفى في على قوله في البيت او صلتة نحو
 من في السموات والارض ومن غيره لا يستكبرون او خيرا
 بخير يد عندك او في الدار املا نحو قولهم ارحم الراحمين
 فابن طاهر الخاسر است او يرفع الظاهر نحو فاسمك
 عندك زيد او يكون المعلق محذوفاً على سبيل
 التفسير نحو يوم الجمعة مع والاسم بغير ليا نحو
 والليل اذ ايلع في ثابته لا كيد **الرباع** اهل المتعلق الواجب
 الحذف فعل او وصف لا خلافاً في تعيين الفعل في بابي
 القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين
 واختلف في الخبر والصفة والحال فمن تدرى الفعل وهم
 الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن تدرى الفعل فلان
 الاصل في الثلاثة الافراد كما في الاشتغال فيقدر
 بحسب المنسب فيقدر الفعل في نحو يوم الجمعة فيقدر
 فيه في الوصف في يوم الجمعة انت معك فيه وقال

ابن الخامس في التعليق اذا وقع الظرف والمجرور خبرين
 فلا بد من عامل واحد واختلاف النحاة في تقدير العامل بالهو
 نذهب بعضهم الى ان العامل المقدّر فعل تقديره استغنى
 او وجد وثبت قالوا لان بنا حاجة الى تقدير عامل وتقدر
 ما هو اصل في العمل وهو العمل اذ في تقديره ما ليس
 باصل قالوا لان لنا موصفاً بجيء منه تقدير الظرف
 والمجرور بالفاعل وهو كما اذا وقع الظرف والمجرور صلة
 لان الصلة لا تكون مفردا اذا وجب تقديره بالفاعل
 فان لم يكن في الخبر واجب فلا اقل من رجحانه وذهب بعضهم
 الى ان العامل المقدّر هنا اسم لا فاعل تقديره كما ان استغنى
 او وجود او ثابت قالوا لان بنا حاجة الى فعل الظرف
 او المجرور خبرا والاصل في الخبر المفرد تقديره بالفاعل الذي
 وقع الظرف موقعه مفردا على ما هو الاصل في الخبر قالوا
 لان لنا موصفاً يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد
 وهو كما اذا وقع الظرف والمجرور بين اتا ونا بها خروا
 عندك فريد وايضا في الدار فريد فبناحية تقديره بالمفرد
 انما لان وفاءها لا يتصل بينهما بجملة واذا وجب تقديره
 ههنا بالمفرد فلا اقل من الرجحان ثانيا اذا وقع خبرا وهو
 رأي ابن منصور ويترجح هذا بان تقديره بالفاعل يلزم
 لزم في حال كونه خبرا وتقدره بالمفرد لزم في حال
 كونه خبرا فكان تقديره بالمجرور في قات واصل لزم على
 كل تقدير موقعا قلنا ان العامل منه فعل واسم ان لم يتقدّر
 انما حذف ذلك العامل لما اعتدنا ان جعل الخبر في اللفظ

نفس

نفس الظرف والمجرور لا الاستغناء ولذلك التزم حذف
 العامل في الظرف والمجرور واستغنى عنه في نفس الظرف
 بالظرف او بالمجرور كما كان موقعا بذلك العامل
 بنسبة الظرف والمجرور من ذلك العامل ولا يجوز اظهار
 ذلك العامل حينئذ قال ابو علي اظهار عامل الظرف مربعة
 بنسبة **الخامس** في كيفية تقديره انما في القسم تقديره
 انقسم قاتا في الاستغناء فتقديره كما انطوى به قاتا في
 المثال فتقديره بحسب المعنى وانما في الباقى فتقديره بكون
 مطلق وهو كائين او مستقرا وبنا رجحان ان اريد الحال
 او الاستقبال قال ابن هشام تقديره كان او استقرا
 وصح ان اريد الضميمة هذا هو الضميمة وقد اغفلوه مع
 قولهم في نحو من زيد قاتا تقديره ان كان اريد
 الضميمة وان كان اريد المستقبل ولا فرق واذا جعل
 المعنى قدر الوصف فانه صالح في الاذنية كلها وان كانت
 حقيقة الحال ولا يجوز تقديره لكون الخاص كقيام وجالس
 الابدل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا في افعال ابن
 هشام وتوقع جماعة استناع الكون الخاص فيستعمل ان استغنى
 على جواز الحذف مع انه انما ان يكون هو الدليل او تقويا
 للدليل واستراط المحذوفين الكون المطلق انما هو لوجوب
 الحذف لا لجوازه وبما خرج على ذلك قوله تعالى تظنون
 لعدتهم اي مستقبلا وتبين عليهم بها ان النقص
 بالنفس لا ية اي تقتل وتنت وتصل وتطلع اي توتد
 وتنفقة وتصلوثة ومفعولة قال ويكره من تد المعلق

فعل ان تقديره بوخر في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا
 لا يتقدّر على المبتدأ قال ومن هنا لا يحتاج الى ما ذكره ابن
 مالك وما عدا انه يعين تقديره وصفا بعدا نحو ما في الدار
 فريد واذا العجائية نحو اذا لم تكن لانا ذا العجائية لا يلبيها
 الفعل وانما لا يلبيها فعل الامترونا غير شرط نحو قاتا
 ان كان من الخبرين قال وهذا على ما بيناه غير وارد لان
 الفعل بتدريج **السادس** قال ابن الخامس في التعليق
 اختلاف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور اذا قدّمنا
 على اسم ان فقال قوم بتدريج الاستغناء على ان لا يكون
 قد فصلت بين ان واسمها بالظرف والمجرور وقال قوم بل تقديره
 قبل الظرف والمجرور ولا يعتد بهذا فضلا كونه لازما لانه
 ولا يجوز اظهار **السابع** في الفرق بين الظرف المستغنى
 والظرف الموقوف قال الشيخ سعد الدين المعتزلي في محاشية
 الكشاف وفي شرح المنصل للاندلسي قال الخوارزمي الظرف
 المستغنى عن الثاني كذا اسماء في المنصل وقال في الكشاف
 والملازمة الموضع والفظا ابن السراج اذا كان الظرف غير
 محل سماء الكونون الصفة الناقصة وجعله بغير يوت
 لغوا ويريدون تاكتنر كما كان خبرا محتاجا اليه يسمى
 مستغنى لانه يتعلق بالاسم المستغنى عنه فهو مستغنى عنه
 حذف فيه اختصارا وبالفعل كما كان مفعولا يسمى لغوا
 لانه لو حذف الحذف لكان الكلام مستغنى عنه لاحاجة اليه
 انتهى **الثاني** في ما فهم يتسعون في الظرف والمجرور شأنا

الظرف

يتسعون

يتسعون في غيرها فلذلك فصلوا بها الفعل الناقص من هو
 كوكبان في الدار عندك زيد جالسا وفعل التخييل التخييل
 من غير ما احسن في الحديث لقاء زيد وما ثبت عند الحرف
 زيدا وبين الحرف التاسع في موصوفه نحو
 فلا تخفى فيها فان جبهة اخاك مصاب التلبيح بلا ليل
 ومن الاستغناء والنقل الجاري مجرى الظرف قوله
 بعد تقديره في الدار جامعة وبين المضاف وهو في الجدر
 ومجرورها نحو لولا اليوم من لاهما ومن اذن ومن
 وبصوتها نحو اذن والله نزعهم بحسب لحن ما رايت ابا نزيه
 قاتلا ادع القاتل قاتله المجهول وقد حوّل خبره
 على الاسم في باب ان نحو ان لدينا ثوبا ان في ذلك لعمري
 ومعلوم الخبر في باب ما نحو وما كل من قام في سبي انا عارف
 وما الدار زيد جالسا واصله ال نحو وما نوافه من
 انرا هدين وعلى الفعل المنفي بما نحو ونحي عن فضلك
 ما استغنى عن وعلى ان مفعولا لخبرها نحو انما بعد قال
 افعل كذا وعلى العامل المنوي في القسم اكل يوم لك ثوب
 وقال الخفاف في شرح الانصاح الظرف والمجرور لا تسع
 فيهما ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على ما بينا
 تدل على الزكاة والمكان دلالة قاية وان لم يذكر فاذا
 ذكر افعلى التاكيد وما كان هذه الصفة فيكون مستغنى
 عنه او في حكمه فكذا ان اذا فصلت بظرف او مجرور
 لم يتصل بشئ أصلا **القاعدة** قال المجرور في نحو من زيد
 فبنا لا الا ان يكون ظرفا قال السليبي هذا استغنى

في

فان قيل لا اعلم عن احد ولا نقله احد ولا ادري من اين نقله
وان كان له وجه من اتساعهم في الظن وان لم يتسعه في
غيرها ولكنه غير متداول وهذا ليس موضع قياس لان
اتساع ولا اتساع انما يتناول في تدقيقه **المشاهد** في تدقيقه
قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح يعني ان يكون الظرف
الذي يلزم به الرفع لما بعده كما كان في نسخة او صلة كبرت
برجل او بالذي معه من غير ما بين الصفة والصفة من
المتاسبة لا يكونان الا باللفظ المستقيم فاما الخبر
والحال كزيد في الظل رايوه ويررت بزيد في الدار رايوه
فانه يجوز في الابد الاستدلال والعلية كونه فاعلاجه
يرفع الصير كاسم الفاعل بل هو قوي عند ابي علي وكونه
سببا لان اسم الفاعل نفسه ليس فيه ذلك كزيد قاسم
ابوه عليان ابا علي جعل الجميع شيئا واحدا ولم يعرف
بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتد
بغيره باللفظ دون الاسم وكذا ينبغي ان يكون قياسه ولما
ابن جني فلا يرى ذلك في الصفة والصفة وهو الظاهر
من كلامه في **حرف العين الفاعل** فيه نبات الاول
اللفظ اصل في الافعال فرع في الاسماء والجوهر فواجب
في الاسماء فالجوهرة عابلا فينبغي ان يخاله عن موجب
لعلمه كذا في شرح الجمل وقال صاحب البسيط اصل
اللفظ للفاعل لما قويته مشايخته له وهو اسم الفاعل
واسم المفعول ثم لما شبه بها من طريق التثنية والجمع
فان تذكر وتذكر شيئا وهي الصفة المشبهة واما افعال

المتفصل

المتفصل فانه اذا ما جئته من استغنى هذه الاحكام
فبعد ذلك عن شبه الفعل فلهذا لم يعمل في الظاهر وقال
ابن السراج في الاصول انما اعلموا اسم الفاعل لما صار الفعل
وصار الفعل شيئا له وشاركه في المعنى وان افرقا في الازمان
كما امر بوا الفعل لما صار اسم فكل امر بوا هذا اعملوا و ان
والمصدر بوا عمل كما اعلم اسم الفاعل اذا كان مستقانا ثم
قال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو
المعرب لغوا من الالفاظ في الحروف قال والاصل
عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا ما صار في الفعل منها
ولو لا معنى الحرف كما في النائي اذا اضيف اليه الاول
وقال الجرجاني الاصل في الاسم ان لا يكون عائلا وباعتمادها
لا يذهب عنها بوصف الاسمية فان قيل اذا كان الاعتماد
لا يوجب لها صفة زائدة فلم علمت او لم اعتمد الاعتماد
فيل الاسم الصريح هو الذي يوجب ان يحدث عنه بوجه من
الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يوجب ان يجر عنها كل
شيء مماثلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيه التسمية ذات
عن ذات وادعاء ذلك تبيين ان الاسم يتسبب بهذا
الاعتماد تحتها في شبه الفعل او هو ذاق في موضع
هو خاص بالفعل والاستغناء والنفي ايضا حيث
انها يطلبان الفعل وهما احضر حتى بلغ من قوة طلبه
للفعل ان تدرك اصل الاسم فعلا في الاسم لقوله
لغائي اسطرحتا واحدا تشبه والنفي اخرا الاستغناء
وقال ابن الجني في التعلية الافعال اصل في العمل من

حيث كان كل فعل يقتضي العمل اقله في الفاعل والمفعول
المتخصص اتصاله في العمل من حيث كانت افعالها اختصاصا
بالتمثيل الذي يفرق فيه وانما كان الاختصاص بوجه للفعل
ليظهر اثر الاختصاص كما ان الفعل لما اقتضى بالاسم كان
عاملا فيه ففرقا ان الاختصاص بوجه للفعل فانه يوجد
في الحروف المختصة وكان الحرف المختص عاملا باصا تنفع
في العمل لذلك ولا كذلك الاسم فانه لا يعمل منه شيء الا شبه
الفعل والحرف هو المختص اذا قلنا انه هو الفاعل
وعلى الاتصال ان العمل هو بنفسه لا يشبه غيره انه
المتخصص عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال والافعال
الاختصاص الموجب للعمل ومن لم كان الاصح في النفي
انها حرف مشترك تارة يكون حرف بمعنى الدلالة وتارة
يكون حرفا بوصولا بنصب المتعارف لا انما حرف واحد
يجز ويوجب وكان الاصح في انما حجة انما حرف فقط
وانما نصب المتعارف بعدها انما هو بان مضمرة لا بما يذكر
انما كانت العامل المعنوي مثل به في مواضع اخرها لا ابتدا
عامل في المبتدأ على الصريح واختلف في تفسيره فقيل
هو المنفرد من العوامل اللفظية وقيل هو المعنوي
واسناد العمل اليه قال ابن جني والقول على ذلك
ان المعنوي لا يصلح ان يكون متبعا ولا جزاء في السلب
وذلك ان العوامل بوجه عا اذا لا بد للموجب والموجب
من اختصاص بوجه ذلك وخصبة العدم (بالا شيئا)
كلها شعبة واحدة فان قيل العوامل في هذه الصناعة

ليست

ليست بمرتبة تأثير احسبها كاحراق النار والبرق
وانما هي كارات ودلائل وانما كانت قد تكون بعد
التمثيل تكون بوجوه فتقل هذا فاحسبها لا ليس بمرتبة
من قولهم ان المعنوي عامل انه يعرف الفاعل او كونه
يعرف لكان اعترافا بان الفاعل غير المعنوي وكان انما الحجة
بجعل العامل في المبتدأ كما في نفس المتكلم فحينئذ لا يخار
عنه قال ان الاسم لما كان لا بد له من حدث يحدث به عنه
فان هذا المعنى هو الذي لا ينفك عنه قال ابن جني ولا يصح
ان الابد هو اهتاتك بالاسم وجعلك اياه اولا لان
يكون خبر عنه ولا ودية معنى قائم به فكسبه قوة ان كانت
غيره متعلقاته وكانت رتبة متقدمة عليه غيره وقيل
انه عامل في الخبر ايضا ثم قال ابن جني والذي اراد
ان العامل في الخبر هو الابد وحده كما كان عاملا في
المبتدأ الا ان عمله في المبتدأ لا واسطة وعمله في الخبر
بواسطة المبتدأ فالابتداء لعمل في الخبر عند وجود المبتدأ
وان لم يكن للابتداء اثر في العمل الا انه كما شرط على عمله
كما لو وضعت ماء في قدر ووضعته على النار فان النار
تسحق الماء وتسحق في حصول النار عند وجود النار
لانها قد نزلت هاهنا انما في عامل الرفع في الفعل اما في
معنوي على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن تاج الدين في
تكملة شرح التبيين انه لا خلاف فيه وليس كذلك
بل الخلاف فيه بوجود فقد ذهب الكسائي الى ان
عامله لفظي وهو حرف المتعارف وعلى انه معنوي

اختلصت منه فبطل هو بحدوده من الماص والجاز وعلمه
 النرا وتبدل هو بقرينة من العوايد المنظمة نطقا وعلمه
 ما عرفت البصريين منهم الاقتص وقال الاعلم ارتفع بالافعال
 قال ابو حيان وهو منسوب من الاول وقال جمهور البصريين
 هو وقومته موضع الاسم فتولد زيد فهو كونه وقومته موضع
 قائم هو الذي اوجبت له الرفع وقال يعقوب ارتفع بنفس
 المضارعة وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذي اوجبت
 له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب قال ابو حيان
 بهذه سبعة مذاهب في الرفع للفعل المضارع واحد
 منها لفظي وثلاثة معنوية ثبوتية وهي الاخرى وثلاثة
 معنوية عدمية وهي التي قبلها قال وليس بهذا الخلاف
 فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطق الماص بالخلاف جعله
 النرا الثاني للاول من حيث لم يكن يركب له في المعنى
 ولا مقطوعا عليه فهو عندهم نظير لو تركت والاسد لا كلك
 نصبت لما تردد عطفا الاسد على الضمير لا يتصور
 ان يكون التقدير لو تركت وتركت الاحد لان الاسد لا يتبع
 عليه فيترك وكذلك عندهم زيد اما لك وجعلك اعيا
 انصب بالخلاف لان الطرف خلاف المبدأ فذلك
 لم يرفع قائم من قولك زيد قائم وقد يرفعون على المماثلة
 لقوله على حكم المماثلة في قوله اذ افعى قضيه اذ لا يجوز وقصد
 قال النرا هو من رفع على المماثلة قال ابن عيسى معنى
 الخلاف عندهم عدم المماثلة وقال ابن عيسى ذهب

الكونون

الكونون الي ان الفعل مع منصوب على الخلاف وذلك
 ان اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير
 الفعل شيئا استوى الماء واستوى الخشبة لان الخشبة
 لم تكن منصوبة فتستوي فلما خالفه لم يشارك في الفعل
 نصب على الخلاف قالوا وقصد ما عرفت في الطرف بخزير
 عندك الرابع عامل الفاعل ذهب فلان الكونين الى ان
 الفاعل يرتفع باحدائه الفعل وذهب خلق الاخر الى ان الفاعل
 فاعل على معنى اننا علمية كذا نقله عن ابن عمرو وابن القاسم
 في التعليقة وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال
 ابن فلاح ورد ذلك بان الفاعل المقتضى جمع عليه والمعنى
 يختلف بين المصير الى الجمع عليه او الى المصير الى المختلف
 فيه الخاسر من عمل المفعول ذهب خلق الاخر الى ان الفاعل
 في المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح في المفتي السادس
 عامل الصفة كالتاكيد وعطف البيان ذهب الاخص
 الى انه معنوي وهو كونه ثابتة معتزلة عما مل المتبادر والفعل
 المضارع ذكره في البسيط **فائدة** قال ابن الجاهلي
 اما ليه العوايد اللفظية مطلقة على كان واخواتها وعلى
 ظننت واخواتها وان واخواتها وكما الحجازية وحروف
 الجوزان كابيت لفظية اي الا انها لا كانت تفتحن شيئا
 واحدا ثم بعد ذلك كان في كل حال كذا ذكر اول **بحث الرابع**
 كل حرف اختص بشي ولم ينزل منزلة الجرء منه فانه يعزله
 الجروني في خواصه ونقله ابن الخازن في شرح المدمر الآية
 قال في قوله ولم ينزل الخ يجوز من من قدر والسين وسوت

ولام البصريين فانهم خصصت ولم يعمل كان من كالحرف عما
 بليته وشبهه الى ذلك ابن السراج في الاصول وفي بعض
 شرحه الجمل شذو زاد اذ اريد على ذلك في سوف
 ودخول اللام عليها في قوله تعالى ولست يعطيك بك
 فترضى فلولوا انها بمنزلة حرف من حروف الفعل المجاز
 اتصل بها بين اللام والفعل قال فان واخواتها وحروف
 الجر انما عملت في الاسم لا تنزادها بها والواو والهمزة
 انما عملت في الافعال لا تنزادها بها وكان النيبان في ما
 الثانية ان لا يقل الا انها لما كان لها شبهتان شبه عام
 وشبه خاص عملت فتشبهها العامة بشبهها بالجرء وغير
 المختصة في كونها تلي لاسما والافعال وشبهها الخاص
 شبهها بليس وذلك انما ينبغي ان ليس كذلك ودخلت
 على المبدأ والخبر كما ان ليس كذلك وتخلص الفعل المحتمل
 الحال كما ان ليس كذلك فمن راعى الشبه العام لم يعملها ولم
 يوجبهم ومن راعى الشبه الخاص عملها وهو الحجازيون وقال
 ان الذي الحق انه يقال الحرف يعمل فيها يخص به ولم يكن مخصصا
 كلام التولي وقد والسين وسوف لان المخصص للسين
 كما لو صف له واوصف لا يعمل في الموصوفين ولهذا اولى من
 قولهم ولم ينزل منزلة الجرء من لان المصدرية تعمل في الفعل
 المضارع وهي بمنزلة الجرء من لانها بوضوطة وفي شرح
 التمهيد لانه حان انما عملت اذن وان كانت مخصصة
 لاسم تشبه بها ووجه الشبه ان كل واحد منهما من
 اخره نون شائعة قد دخل على مستقبل وبعض الوب

الني

التي اذن مراعاة لعدم الاختصاص وفيه قال بعض اصحابنا
 انما يعمل اذوات التخصيص لانها يجوز تقديم الاسم فيها
 على الفعل صارت كانه غير مخصص بالفعل وفيه ان لولا
 قولوا قللا وان كان لا يليها الا الاسم لانها ليست مخصصة
 بالاسم اذ لو كانت مخصصة بالاسم لكانت عملت في
 وكان يكون عملها الجرا عطا للتخصيص بالاسم المخصص في
 الاعراب وهو الجرء على ما تقر في العوايد لم يكونا قد
 كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسم وانما في حرفان
 به خلاص على الجمل فمن تلك الجمل يكون اسمية وقد لاحظ
 معنى الاختصاص من لاحظ وذهب الى ان قال لها من فروع
 بها وهو ذهب ابن كيسان وعنه ابو البركات ابن
 الانبار الى الكونيين وقال انه الصحيح وعنه صاحب
 الافصاح الى جماعة من البغداديين وقال ابو الحسن الا
 بذي القربى مذهب البصريين انه سرفوع بالابتداء لان
 كل حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه اجران استحق
 بالفعل فلو كانت لولا عاملة لجرت قال ايضا والصواب
 ان الحروف لا تقل بها من معنى الفعل اذ لو كانت كذلك
 لعملت الهمزة التي لا تستعمل بها معنى استعملت وكما الثانية
 لانها معنى اني ولا بالية من باب الفعل فلم تنزاد كالنون
 ولا يثبت اليها العمل وقال ابن عيسى لم يقل حروف العطف
 جرولا غير لانها لا اختصاص لها بالاسم والحروف
 التي تشاركها لاسما والافعال لا يجوز ان تكون عاملة اذ
 العامة لا يكون مخصصا بالعمل فيه وقال وكذلك لا خلاصة

الامر

الحروف المختصة باسم واحد لا يهل فيه غير مختص إلا إلا
 التي للمختص فالاسم المسمى بها في موضع نصب بما في
 مذهب سيبويه وذلك نحو قولك الامال وتبنت
 ذلك انها تضمنت معنى ما نصب وهو تمنت **قاعدة**
 قال ابن ابيان ليس في كل اسم حرف يرفع ولا ينصب وهذا
 بطل قوله من قال ان لولا هي الراجعة للاسم وقال
 السلويني قوله من قال ان اصل عمل الحروف الحرف خطا
 قائما القول الصحيح ان اصل الحروف ان لا تهمل رضا
 ولا نصب لان الرفع والنصب انما هو من عمل الافعال
 من حيث كان كل مرفوع خائلا او مشبها به وكل
 منصوب من فعل او مشبها به فاذا هملتها الحرف فاعما
 يعمل بها لشبه الفعل ولا يهل على ان يكون بحق الشبه
 الاله الجراذ انما ينصب للفعل او ما هو من معناه
 ان الاسم **الحرف** قال السيلبي اصل الحروف ان تكون
 عاملة لانها ليست لها معان في انفسها واعما تعاليلها
 في غيرها وانما الذي معناه في نفسه وهو الاسم
 فاصله ان لا يهل في غيره وانما وجه ان يهل الحرف
 في كل ناد على معنى فيه انه انقضاة بمعنى تنقضية
 تملأ لان اللفاظ تأبعت المعاني فكما يتشبهت الحرف
 بما دخل عليه وتجب ان يتشبهت به لفظا وذلك هو
 العمل ما مثل الحرف ان يكون عاملا فنذكر الحروف التي
 لم يعمل وتجب سلبها العمل منها قبل فاما ما دخل على جملة
 قد عمل بعضها في بعض وتسبق سلبها العمل اليها

٧٧ لا بد ان تباخر الاسماء في الالف والحروف نقول ما جاء في زيد قط
 الالف ولا بد ان تباخر الاسماء في المسد والالف لا يكون الاختصاص
 قال واعلم ان الالف اختصة على الاسماء والافعال حكمها
 ان لا تهمل في واحد منها غير ان اعمت ما في لغة اهل الحجاز
 لم يرفعوا ليس فالاصد ان لا تهمل وقال ابو الحسن بن ابي
 الربيع في شرح الانصاح اعلم ان الحروف اذا كان لها
 اختصاص بالاسم او بالفعل فالقياس ان تهمل في مختص
 به فان لم يكن لها اختصاص فالقياس ان لا تهمل في مختص
 به وقد تضمنت الالف او غير مختص به في نفسه ملك ان
 تهمل عن العامة في ذلك فان لم تعد فتكون ذلك خارجا
 عن القياس قال فان سمعت قوله القاعدة فاقول
 ان ما انا فيه ليس لها اختصاص فيجب ان لا تهمل ولذا
 لم تهمل في موضعين من قوله على القياس فلا سؤل في كونها
 لم تهمل لان التمهيد اجاب على قياسه وقا فونه لا يهل
 عنه وانما اهل الحجاز وافعالها شبيهة بالاسماء اذا اجاب
 على قياسه وقا فونه لا يهل عنه وانما اهل الحجاز لا يهل
 فاعملوها لشبهها بليس من وجوه وذكر لا وجه البنية
 وقال ابو حيان في شرح التسهيل اصل عمل الحرف
 المختص بنوع من العرب ان يكون مختصا بنوع من
 الاعمال الذي المختص به ذلك العرب ولذلك لما كان
 الجرم نوعا مختصا بالانواع والحرف الحجازي مختص
 به فاعطى المختص المختص وكذا القول في حروف اخرى
 انتهى وقال ابن عسكوري في شرح المغرب لم يجز من
 الحروف

سبب

احد منهم لا يطال معنى الابداء السابقة وكذلك اذا قلت ما زيد
 الا قايما فلم يعملها احدهم لانه يتوهم انقطاع زيد عن مالات
 الا لا تكون اجابا لا بعد ثبوتهم انقطاع الجملتين كما
 وكذا لم يعملها عند تقديم الحرف نحو ما زيد اذ ليس
 رتبة الشكوة ان لا يكون سببا قبلها لهذا الحديث فلم يجز
 الى اعمالها واظهارها لما وثق الحديث كما كان قبل دخولها
 العطف ولا شيء منها عامل وانما ثبوت غاطنة نحو لا زيد
 قايما ولا عمرو ولا حاجة الى اعمالها في الجملة لانه لا يوجبهم
 انقطاع الجملة بقوله ولا عمرو ولا النواويع لانه لا يثبت
 شعير بالاولى لا محالة ويرد الكلام بها فلم يجز الى اعمالها
 وثبتت الجملة عاملا فيها لا بد كما كانت قبل دخولها
 الا انهم في التكرار وحقولها على المبتدأ واخبر تشبيها
 بليس لان التكرار البعدى باب لا يثبت من المعرفة والعلة
 اشتد البعد استبدادها بالكلام وانما التي للتبريد
 فلم يجز بين فيها اختلاف الفصحى عاملة لانه لا يثبت عادة
 فكما اعلم ان حرصا على اظهار السبب بالحديث وان لم
 يكن عاملا فلا كلام وانما حرف الابداء فاعلم في المنادى
 عند بعضهم والذي يظهر خلافه ولا كان عاملا ما جاء
 حديثه وابقا عمله فاقولت فلم عملت انواصب والحوار
 في المنادى ولا فعل بعد لها جملة ان المضارع فعل
 دخولها كان مرفوعا بما عمل معنوى فلهذا منع هذا العمل
 بقية الحروف الداخلة على الجملة من الالف الا ان يجزى
 انقطاع الجملة كما خيف في ان واخواتها فاجوز

٢٧٩ لا بد ان تباخر الاسماء في الالف والحروف نقول ما جاء في زيد قط
 الالف ولا بد ان تباخر الاسماء في المسد والالف لا يكون الاختصاص
 قال واعلم ان الالف اختصة على الاسماء والافعال حكمها
 ان لا تهمل في واحد منها غير ان اعمت ما في لغة اهل الحجاز
 لم يرفعوا ليس فالاصد ان لا تهمل وقال ابو الحسن بن ابي
 الربيع في شرح الانصاح اعلم ان الحروف اذا كان لها
 اختصاص بالاسم او بالفعل فالقياس ان تهمل في مختص
 به فان لم يكن لها اختصاص فالقياس ان لا تهمل في مختص
 به وقد تضمنت الالف او غير مختص به في نفسه ملك ان
 تهمل عن العامة في ذلك فان لم تعد فتكون ذلك خارجا
 عن القياس قال فان سمعت قوله القاعدة فاقول
 ان ما انا فيه ليس لها اختصاص فيجب ان لا تهمل ولذا
 لم تهمل في موضعين من قوله على القياس فلا سؤل في كونها
 لم تهمل لان التمهيد اجاب على قياسه وقا فونه لا يهل
 عنه وانما اهل الحجاز وافعالها شبيهة بالاسماء اذا اجاب
 على قياسه وقا فونه لا يهل عنه وانما اهل الحجاز لا يهل
 فاعملوها لشبهها بليس من وجوه وذكر لا وجه البنية
 وقال ابو حيان في شرح التسهيل اصل عمل الحرف
 المختص بنوع من العرب ان يكون مختصا بنوع من
 الاعمال الذي المختص به ذلك العرب ولذلك لما كان
 الجرم نوعا مختصا بالانواع والحرف الحجازي مختص
 به فاعطى المختص المختص وكذا القول في حروف اخرى
 انتهى وقال ابن عسكوري في شرح المغرب لم يجز من
 الحروف

من وجهين أحدهما ان الابدان اقوى من عامل المضارع وان
كان كل منهما يعونها لان عامل المضارع هو قومه وفتح
الاسم المحرر عنه فهو تابع له فلم يتوقفه فلم يمنع شيئا من
الحروف المنطوق عن الفعل وانما في ان هذه الحروف
لم تدخل على الجمل انما دخلت لمعنى في الفعل خاصة
فوجب عليها فيه كما وجب على حروف الجر في الاسماء من حيث
دلت على معنى فيها لاني الجمل قاصدا في الاستثناء فقد
زعم بعضهم انها غالبة والصحيح انها موصلة للفعل
الذي هو في الاسم بعدها كموصل او المفعول معه الفعل
الذي هو في الفعل فاما سبغوا بايقضا لانهما عامل عن
اعمالها عملا اخر وكانها هي العاملة ومثلها في ذلك حروف
المعطى ويقاس على ما تقدم لانهما التوكيد وتركم اعمالها
في الجمل كمنها لا تدخل معنى في الجمل فقط بل لتزبط ما قبلها
من القسم بما بعدها قال وهذا الاصل يحيط بجميع اصول
اعمال الحروف وغيرها من العوامل وكما سبق عن استمرار
الفعل لا الفعل وغيرها من الحروف في الاسماء ومنه على سر
استماع الاسماء ان تكون عاملة في غيرها فهذا اللفظ الهبلي
وقال السلوب في الحروف لا فعل عاقلها من معنى الافعال
خاصة لانها لو عملت بذلك لمثل الحروف كلها اذ ليست
حرف بمعنى بل هو معنى الفعل فلو عملت بما فيها من
معنى الفعل لمثلت كلها وانما فعلها في انما هو في ذلك
اعماله المعمل كمنها في ان واحدا والآخر في الحجازية
وهذا لم يعمل بما في الابدان لان تلك الاشياء ليست
بوجوده

بوجوده فيها **الفاصل** قال الهبلي الفعل لا يعمل في الحقيقة
الا في قول عليه لفظه كما مصدره الفاعل والمفعول به او في
الحال تابع الواحد من هذه لغتا او توكيدا او بدلا لا في
التابع هو الاسم في الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الا في ذلك
عليه لفظه لانك اذا قلت ضربت انتقمي هذا اللفظ ضربا
وضاربا وضربا وما عدا ذلك انما يعمل في الفعل بوجه
حرف كالمفعول معه والظرف **الفاصل** اذا امكن تسمية
الفعل في الموهوم لم يعمل في محال الخذف وربما تم صنف بعضهم
قوله من قال ان ناصب المخطوف في قول الشاعر
هل انت باعث وبناك حاجتنا او بعد ربه اخا عون بن
فعل لم يعمل اسم الفاعل وقال بل الناصب له اسم الفاعل
الموجود لان التثنية في خبره واذا امكن تسمية الفعل في
الموهوم لم يعمل في محال الخذف ذكره في البسيط وقال
ايضا ذهبت الكونين الى ان امثلة لما قلنا ان الفعل لا يعمل
انما يعمل لغيره على المفعول في حركته وسكناته وهذه غير
جارية فوجب امتناع عملها والمصوب بعدها محمول على فعل
منصرف الصفة قال في البسيط ناصب بعدها ضعيف لان النص
تقدم على التماس وتقدر ناصب عليها على خلاف الاصل
فلا يصح لغيره ان يكون له العمل على الموجود **فاصل**
قال ابن فلاح في المعنى المصدر لو لم يعمل لعدم تميزه
بان الفعل فان كان مما التزم حذف فعمله كقولهم سمي
زيدا ورعا لم يفسد وجهه احد في ان العامل هو الفعل
الناصر للمصدر في انما على غيره من المصادر والية لا تقدر

بان والفعل والفاعل اذا المصدر هو العامل لثبوتها بحسب
الفعل وقبيلها فاعلم هذا زيد في العار وقبيلها
العامل الظرف لثبوتها عن الفعل وانفس الفعل هو العامل
والاكثر ان العامل الظرف انتهى **الفاصل** اذا استخرج
بمعنى الكلمات بالكلية حجة صار كقوله حروفها فخطها
المقابل ولذلك تحذف لام التعريف وها التثنية في قوله
بريت يمد او ما الزيدة في قوله تعالى فيها رصص عما قليل
ولا في حق جيت بل زاد وعضيت من لا شيء وليلا يكون
وان لا تغلوه **الفاصل** قال الكونين لا يتبع ان
يكون الشيء عاملا في شيء والاخر عاملا فيه وينو على ذلك
ان المبدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبدأ فلو رفعنا
قالوا وانما قلنا ذلك لان خبرنا المبدأ لا بد له من خبر
والخبر لا بد له من المبدأ فاما كان كل واحد منهما لا يفتك عن
الاخر ويتبع صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا
وقد جاء ذلك تطايرتها قوله تعالى يا ابا مَعْزُوفِ
الاسم المحسوس فاصحابا بدعوا وخبرهم بدعوا باجابه فكان
كل واحد منهما عاملا في الآخر وبذلك انما تكون ايدركم
الموت فاني منصوب بكونوا وتكونوا يجوز بانها
وذلك كمن في كلامهم قال ابن الخاس في التعليل حتى
ان جنى في كتابه لم يسمها له مشتقات غير المشتقات
المشهوره لم يسمها في الاختصاص في فعل الرضا
وقيل الجواب بانها زمان كما قيل عن مذهب القوفيين
فان من وجهين احدهما ان الخبر اذا كان عاملا فرتبة

التقديم

التقديم واذا كان محمولا في تبيينه التأخير انما الواحد لا يكون
مقدما بوجهين وجه واحد ان الاسمين من حقه
الفعل وانما يعمل بشبه الفعل الرفع والنصب ويضبط الحرف
الخبر والجزء وليس بينهما شبيه وانما اياها تدعوا فان
تدعوا عمل في اي محله لاصل واما عمل في تدعوا بحكم النية
عن الحرف الرضا وتلزمه ايضا ان لا يعملوا ان وكان
وظننت لان العامل وجوده فكيف يجمع بينهما **الفاصل**
فرق بين العامل والمقتضى قال ابن فليس في شرح الفصل
بيت الاضافة هي العاملة ليجوز انما هو مقتضى له
والحق بالمتنفس هنا ان القياس يفتي هذا النوع من
الاعراب لتبع المجازة بيده وبين اعراب الفاعل والمفعول
فيمنز عنها اذا اعراب انما ومنه للفرق بين المقتضى
والعامل هو حرف الجر او تميزه فالاضافة بمعنى وقرن
الجر لفظا وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية
والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفعل
والمفعول والفعل اداة محصلة لهما فالمقتضى غير العامل
انتهى **الفاصل** قال ابن الخاس في التعليل
هنا تكتة لطيفة وهو ان الاسم العامل ومفعوله ينتزل
منزلة المضاف والمضاف اليه في باب النداء وان لا في
حذف المضاف وقبيل المضاف اليه تمام ذلك في حذف
الفاعل ويبقى مفعوله الا انما كان اكثر اذ حذف
المضاف فيعرف المضاف اليه بان لا تدل العامل ويبقى
مفعوله الا انما كان اكثر اذ حذف المضاف ليعرب المضاف اليه

كلمة

باعتبار ولا كذلك الحال والمجمل كثر حذف المضاف وقيل
 حذف الفاعل **الطائر** قال ابن يعيش وقد تكونت
 الحروف عمل في حال لا يكون له في حال أخرى وفيه نظاير
 الأول لا يغفل الحرف في الضم ولا يقلبه في المظهر الثاني لدن
 تنصب عذوة ولا تنصب غيرها الثالث على تنصب الضمير
 نحو عساك ونسائي ونمائها مع الظاهر الرابع التعلل
 عمل ليس في الأحياء ومع غيرها لا يكون لها عمل هذا
 ما ذكر ابن يعيش وذكر أبو الحسين بن النعمان في شرح
 الأيضاح شمر وزاد في النظائر تا القسم تحذف يا الله
 وكذا في التسمية تحذف بالظاهر وكذا أو القسم وحذف
 وسند وقال أبو البقاء في التبيين من الحروف كالعمل في
 موضع ولا يعمل في موضع آخر لا ترى أن أو القسم تحذف في
 القسم ولا تحذف في موضع آخر وما ألفته تعمل في موضع ولا
 تعمل في موضع آخر وكذا كذلك حتى تحذف في موضع ولا تحذف في آخر
 وكما ألفته تعمل في موضع والعمل في موضع آخر وكما ألفته
 حتى وذلك كثير وما ذكره صبيح لولا وأما غير الضمير
 دون غيره وأما ما ليس لها بنظره من لدن ولات قال
 ولا يلحق بك أن كسر الباب وهو مطرد وأنت تحذف من نظائر
الثاني عشر لا يجوز اجتماع عاملين على مجهول واحد
 ولهذا قيل من قال إن الأبداء أو المبتدأ مع عاملان
 في الخبر وقيل من قال إن المتوهم وما مله من اللان في السابغ
 وقيل من قال إن أو فعل الشرط معاً عاملان في الخبر
 وقيل من قال إن الفعل والفعل معاً عاملان في المنعول

حكا

حكا أبو البقاء في التبيين عن بعض الكوفيين وابن فلان
 في المعنى عن القراء وقال ابن النحاس في التعليل إذا جعلت
 مجموع حلو كالحسن خبراً فالقائد منه من طريق المعنى لأن
 المعنى هذا من ولا يكون ذلك القائد في آخرها لانه
 حينئذ يكون مستقلاً بالحركة وليس المعنى عليه ولا
 ضمها لأنها حينئذ تكونان قدر فاعل ذلك الضمير فيلزم
 اجتماع العامل على مجهول واحد وذلك لا يجوز **الرابع**
عشر مرتبة الفاعل أن يكون بعداً على المفعول قال
 ابن عصفور في شرح المقرب فإن قيل بياقن ذلك
 قولهم إن الفاعل في أسماء الشرط وأسماء الاستفهام لا يجوز
 تقديم عليه فالجواب أن أسماء الشرط تضمنت معنى
 وأن أسماء الاستفهام تضمنت معنى الجزاء فالأصل
 في من ضربت لمن ضربت ثم حذف الجزاء في اللفظ وتضمن
 الاسم معناه وإذا كان الأصل كذلك فقد قدم الفاعل
 في أسماء الشرط والاستفهام على ما سلف بالنظر إلى الأصل
 وإنما اشتمل على معنى في اللفظ لغرض وهو تضمن
 الاسم معنى الشرط والاستفهام **الخامس عشر** قال
 ابن النحاس الفاعل المنطوق وأن صنفين تعللوا على من
 الفاعل المعنوي بدليل اختياره زيد ضربت على زيد
 وضربت فتوهم أن زيداً ضرباً لا يجوز لأن الضمير في
السادس عشر قال السلويني في شرح الجزئية
 الموهول لا تألف إلا الجواهر لا الصناعات إلا أن تكون
 خاصة بها فيجوز تعيينه حذف الموصوف وقائمة الصنة

تامة فاجرى الاسم الذي بعد اسم الإشارة مجراه دون
 اسم الإشارة فكأن ليس بمستحسن سررت بالخبر ولا مرت
 بالجميل لأنه لا يخفى حيث من جنس وكذا ليس بمستحسن
 سررت بهذا الحسن ولا بهذا العمل الجميل وكفى المستحسن
 إنما هو مرت بهذا الصالح كما يستحسن مرت
 بالصالح لأنه لا يخصص جنساً من جنس فاعلم الموصوف
بما سلف قال ابن عصفور القائل الضعيف
 لا يعمل بما فيه ولهذا لا ينفذ ما أخبر أن وأخواته
 عليها انتهى ولا يجوز في المنصوب والمجزوء وعليه
 الجواز وإنما صوب الجواز ولا الحال على عامل الضعيف
 غير العمل المنصوب وشبهه كاسم الإشارة ولست طفل
 وكان وكذا لظروف المتضمنة معنى الاستفهام ولا التمييز
 على عامل الجاء إجماعاً ولا مجهول المصدر ولا فعل
 التمجيد واسم الفعل **الثامن عشر** لا ينصل بينهما
 وبين تعللها فيجب أن العامل مع المفعول كذلك الألف
 مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل ليدل على
التاسع عشر قال أبو الحسين بن الربيع في شرح
 الأيضاح الحروف لم يكن فيها بيات فيها تعليل وجاء
 التعليل في الأفعال وقد جاء في الأسماء قليلة قالوا
 بررت بخير وأصل من زيد فمن مخفوف في الماضي ولا
 معلق وأما سيبويه بين ذراعي وصبهة الأسد
العشرون قال ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف
 وسام لا يحذف الجار والجار من الناحية للفعل إلا في
 مواضع

هذا هو
 العمل
 الذي
 لا
 يجوز
 أن
 يكون
 العامل
 الضعيف
 لا
 يحذف
 الجار
 والجار
 من
 الناحية
 للفعل
 إلا
 في
 مواضع

مواضع قريب منها الدلالة وكثير منها استعمال العواض
 ولا يجوز أن يفسر عليها **الحادي عشر** قال ابن
 جني يدل على صنف عواض الأفعال عن الأسماء أن جواب
 الشرط جزم بأن وفعل الشرط جزم المبتدأ بالمبتدأ أو
 الابتداء فحذف أن يحرك الابتداء **الثاني عشر**
 فيه فروع **الثاني** الفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسم
 فهو باق على صفة ولا ينفذ به الفاعل كما ذهب
 وأفعال الاسم إذا طرأت عليه التسمية فهو باق على المعنى
 ولا ينفذ به الفاعل الوصفية كما رجع في ذلك مرتين
الرابع **والتاسع** قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرح الألف
 العرب لا تنضم أصولاً وليس بوجوب **والتاسع** قولهم
 صيد وحرل يتعجب إياها والواو والواو محركاً والتسوية
 ناقصة مراعاة الأصل وإعمال الفاعل **والتاسع** الوصل
 في التقاء الساكنين أن يحرك الأول بالكسر فإن كان
 بعده ضمير لازمة حركة بالضم (شباعاً ولا عبرة بالضمير
 اللازمة كضمير الاعتراض نحو لم يضرب بن زيد فإنه
 تكسر أياً لا غير وإن كانت التوت بن ابن مضمومة
 لم يضمن ضميراً **والتاسع** قال السلويني في الجزئية
 إذا انصل بالمضارع توت النسوة فانه يسمي عند الجمهور
 وقال تومر هو باق على عاربه وأما من من ظهور الأعراب
 فيربا في كمنع من ظهور الأعراب في الأسماء لمصاحف
 التي ياء التكلم وهذا قول قد ذهب إليه طائفة قليلة
 من المتقدمين حكاه ابن السراج وأما أبو بكر

الوصفية

ح

ابن الخطبة وقال انه هو الحق وان قد هب آخر المتعدين
في ذلك خطأ قال لو حجة الجور ان هذه النون لما اوتيت
ذهاب الاعراب من الفعل وكان اصل الفعل ايت
رجع الى اصله اذ قد هب ذلك الامر لطاري عليه الذي
هو الاعراب قال هو كذا وهذا فرع بين المضارع الذي
يتصل به النون وبين الاسم الذي يتصل به ياء التثنية
اذ الاسم ليس اصله المتا اما اصله الاعراب فاذا كان
اصله الاعراب فلا ينبغي ان يتقلص من اصل ما وجد
السبيل اليه بوجه وقد وجدنا السبيل بان نقول
ان ذهاب الاعراب هنا عارض ولما عارض لا يمتد به
ومما قال ابوالنفا في التبيين يجوز حذف اللواحي
من الاسم الرباعي في الترجيم بطا و منعه الكوفون
اذا كان قبل الظاهر ساكن فالحذف وحده كانت
الباقي ساكنة وفي ذلك حكم الخروق ولا نظير له في الاسم
المعرب **واجب** بان عارض الاعراب ان يترجم حاركة
بصورة التي ترجمت ليس في الاصول وهو قاع ومع ذلك
جاز في الاصول ان يبقى على هذا المثال لان الترجيم
تعارض فلا اعتبار به فاعلم **ومما** قال ابوالنفا
ايضا اذا كان ما قبل اخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز في
الوقف عليها بغير فعل ووجهه ان هذا الاسم له حالتان
الوقف تثنية في الالف والنخبة قبلها نحو رايت بكرا
فاما كان كذلك اطرد حكمها حتى صار في حال التثنية
مثل حاله في التثنية لان حالها حالة واحدة وهذا نظير

استاء

استاء الجز في متاعل في الكامل لئلا ينضى الى حال
يلزم فيه الابتداء بالسن ليرى ذلك ان التثنية لم تزل
والاعراب عارض في جيب ان يعتد بالعارض ولا يستمر
حكم التثنية **ومما** قال يعقوب كان ينبغي ان تثبت
الياء في جوارح حال الجز تثبت في حال النصب لان حركة
في الجز النصب فينبغي ان لا تحذف **قال** ابن النحاس في
التعلية والجواب ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارضة
بعد منع الصرف لانه لا يتقارن مع نون الصرف نظر الى ما
يستحقه الاسم في الاصل **ومما** قال ابن النحاس قاعدة
الاعراب ان تثبت وصلا ويحذف وقتا وهو الفعل المضارع
اذا اتصل به ضمير مع المذكر او المضافة المؤنثة وانه
فانه يحذف منه الضمير ونون ارفع نون التوكيد فاذا
وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقت واعيد الضمير
ونون الاعراب للذان حذف نون التوكيد فكذا
اعراب يثبت وقتا ويحذف وصلا تبدل الحذف هنا
انما كان لعارض فاعيد غير نون العارض **ومما**
قال ابن يعقوب انه لحقت تاء التثنية الفعل المصطل
اللام حذفت اللام لانها لا تتحرك الساكنين نحو رمت فان
لها ساكن بعد حركتها فكسر لانها الساكن كسرت
نحو رمت الملة ولا بد من الساكن المحذوف لان الحركة عارضة
وكذلك تقول المراتان رمتا فلا ترد الساكن وان التثنية
انما هي حركة عارضة فليس من اللازم ان يسند الفعل
الى اثنين فاصل التثنية الصكون وانما حركت بسبب الف

التثنية وقد قال بعضهم انما فردة الالف الساقطة لكون
انما وحركتها العارضة بحركتي اللازمين نحو قولنا وبعثا
وخافا فردة كل قليل روي من قبل النحويين **ومما**
قال السلوبين انهم يوجبون انما يعقدون ابوابا فيهم على
الاصول اعلى العوارض ولذا قد حذوا الاعراب بان تعين
اواخر الكلم لاختلاف القواعد الدخلة عليها ومقتضى
الاسماء العربية كما لا تعين فيه ولا اختلاف في المصادر والظروف
اللازمة للنصب فان الاصل منها ان تتغير كل من وقع
فلم تكنها في حكم ثابتة نظر الى الاصل والاعراب
ومما قال السلوبين قول من قال ان الضمة في الحاء
من جالي اخوك هي ضمرة الرفع وانما تنقل عن حرف
الاعراب وكذا الكسرة في سررت ما حركت فاسد وذلك
ان ضمير كون الاعراب فيها متبدل الاخر في الرفع والخفض
وهذا لا نظير له الا في الوقف على بعض الالفات فيما قبل
اخر ساكنة والوقف عارض والعارض لا يمتد به ويقع
في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل **ومما**
قال السلوبين انما هو الفعل ثلاثي التثنية اذا كان فاعله
شئ واحد وهو ان الاكثر لزوم التثنية فاعتدوا به
وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتداهم باللام
وعدم اعتداهم بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللفظ
ومما قال ابن النحاس قولها يصح ويؤخر انما حذفت
الواو منها لان الاصل يوضع ويؤخر لان فعل بن هذا

انما

انما ياتي معارض على فعل بالكسر وانما يقع في يوضع وبدع
لما كان حرف الخلق فالنخبة اذن عارضة والعارض لا يعتد
به لانها لمعدوم حذفت الواو منها لان الكسرة في حكم
المنطوق به **ومما** قال السلوبين اوجب اللغتين في باب
قاص انه يقال فيه في الوقف فاحذف الرفع والجر هذا قاص
وقررت بقاص ويقال في الاخرى هذا قاص في سررت
بقاص وقبحه هذه اللفظة ان حذفت الياء في الوصل
انما كانت التثنية لانها تليها معه وقد سقط في الوقف
فترجعت الياء وحركت الالف الاولى اذ حذفت التثنية في
الوقف عارض والعارض لا يعتد به فثبت الياء بحذوفه
وسكن ما قبلها لانه لا يوقف على متحرك وهذه اللفظة
اوجب اللغتين لانها مبني على عدم الاعتداد بالعارض
وهو الاكثر **حرف العين الغالب واللام**
يجوز في العربية بحركتي واحد اذ هذه القاعدة
الترشيدية وبني عليها ان وزن الفعل الذي يطلب عليه
يجري في موضع الصرف بحركتي الرفع الذي يحذف الفعل
قال ابن النحاس في التعلية لكن بشرط جريان الغالب
بحركتي اللام بها الزيادة فاوله في المراد بالزكاة
احد حرف المضارعة **حرف الفاء الفرع** **ومما** اصل
يقين ثم لم يجز اعمال الفاعل عند البصريين من غير اعتماد
قال في البسيط لا بد من جعل الفعل في العمل والاعادة
حط الفرع عن رب الاصول فاشترط اعتمادا على حد
الامور المستمرة ليقوى بذلك على العمل وقال ابن يعقوب

قال الكسائي في قوله تعالى كتاب الله عليكم ان تصيب بعديكم
على الافراكا انه قال كتاب الله فقدم المنسوب قال ومثله
قوله الشاعر يا ايها المايخ دلو دلو ذكرا اي دلو ذكرا دلو ذكرا
قال ومثاله منصف لان هذه الظروف ليست افعا لا فاعا
لهي نافية عن الافعال وفي معناها هي فروع في الفعل على
الافعال والنزوع ابداء منخطة عن درجات الاصول فاعا لها
في تنويعها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يكون
وقال ايضا اذا قلت عندي راقد حذاء ورطل زينة
فلا يحسن ان يجري وصفه على ما قبله لانه اسم جامد غير
مشتق ولا مضافه لاجل المتون فنصب على الفعلية
تشبيها بالمفعول ومنه لا اسم الجامد منزلة اسم الفاعل
من جهة ان اذا انون نصب فعل النصب واخطعت
درجته اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة وفي العرفه
كما اخط اسم الفاعل عندنا من درجته الفعل حتى اذا جرى
على غير من هو له وجب ان يصير هو قوله زيد همد
صا ربما هو وقال ابو نفا في اثنتين اسم الفاعل
والصفة المشبهة اذا جرى على غير من هما له وجب ان يبرز
الصغير منهما لانها فرعان على الفعل في الفعل وتحمل
الصغير وقد انضم اليه ذلك جريا على غير هو له فقد انضم
فرع الى فرع والفرع ينصرف عن الاصل فيجب ان يبرز الصغير
ليظهر اثر التصور ويحذف الفرع عن الاصل وقاس
ان يعين لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها ولا اسمها
عليها فلا تقدم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعها على الاصل

يا

في العمل فخطت عن درجته الافعال وقال ابن زلاح في المعنى
انما جعل نصب جمع المونث اسما لم على حرة لما كان دخول
النصب فيه لئلا يكون النزوع اوسع مما لا بد من الاصل
ان لفظة لغتت في اخطاط النزوع عن رتبة الاصول
ولانه يشترك في الذكر في التصحيح فشارك في الاعراب
والذكر مبدع بحر من فاعرب هذا بنون وحرفا بحركة طلبا
لا يخطا من رتبة الاصل **وقال** ابن الحارث في التعليق
انما حصر الجربا لانه لا يولد فعل على الافعال وقد دخلها
الرفع والنصب والجر وهو فرع في الاعراب عن الاصل والفرع
لما كان النزوع اكثر لهما في الاعراب من الاصل والفرع
ابدا فخطت عن رتبة الاصول في التمرين ولا تنزيد عليها كمنع
الجر من الافعال لذلك **وقال** ابن عصفور في شرح الجمل
لما كان جعل النواصب مع الفعل المعنوي معه فرعا عن كونها
عاطفة لم يصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم يندوه على
الفاعل وان كان متصرفا ولا على الفاعل لا يتصرفون
والطائفة البرد ولا جاء الطائفة البرد لان النزوع
لا يتصل من التصرف فخطت في الاصول **وقال** ابو الحسن
ابن ابي البرقي في شرح الايضاح انما لم يعمل على ان لا يصح
مطلقا بل بالشرط الموقوف وهو ان يكون الخبر موحدا
وان يكون متصفا وان لا يقع بعد ما ان فان كان متصفا
العمل كما تكلف ان كان العمل لهما في الدرجه الثالثة في
العمل لان ما مشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل وكل
ما هو في الدرجه الثالثة فلا تجده يعمل ابدا الاختصاص

ابن ابي ائ اصلا نواصب المضارع ومن واوون وكى فروع عنها
وتحوط عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ولما
عملت ظاهرة وتندرج فاختارنا لا نقل الا في حال الظهور
دونه التفسير **وقال** ابنه القوامه قبل ان تنوب عن فاعل
مثل تنوبين التصرف لفظا ومورق وانما فيها دخلت ايها
للتنوين ولو كانت لا تنصرف لاستغنى عن دخول الجرب عليها واجب
بان الجرب دخلها تنوين القابلة لغيرها لتنوين عوض
عن الناقصة في حالة النصب وبطلان ما يرد عوض عنها لما
حصل اعطاط الفرع عن رتبة الاصل **وقال** ايضا انما
استغنت مضافه العدد الى الميز لان فرع عن اسم الفاعل
والصفة المشبهة في العمل فلا يصح فيه مضافه لغيرها
لغير مساواة الفرع الاصل وهو محال **وقال** ابن هشام
في تذكرته نص العدي على ان اما لا تصح فعل وهو محال
في الاباحه لانها خلية على اذ و فرع لها والنزوع ينفع
عن درجته الاصل قال صاحب هشام كان العدي لما لم يصح
لم يجز كما وهو محال انهم **نصب** قال لا اندلس في
شرح النعمان قال قبل ان الواو انما استعمل في (الاسم)
من ابا فكن جعلته القليل الاستعمال هو الاصل فيل
لا يصح ان يكثر الفرع قبل الاصل لغير بين التاويل لا يري
ان نعم الرجل اكثر من لا يصح **النزوع** هي المحتاجه
الى العلاقات والاصول لا يحتاج الى العلاقة **وقال**
في الشيخ بهار الدين بن الحارث في التعليق وحديث
فقد بخط علي بن عثمان بن جني عن ابي رافع انه قد قيل

بغيره بينهما الا ترى ان تاء القسم اخضت باسم الله تعالى
وان كانت بدل من الواو وتخضت في القسم كل ظاهر وان
كان الاختصاص باسم الله في التاويل لانهما تبدلت الواو
والواو بدل من التاويل في الدجته انما لانه فلهذا
اخضت وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل واسم
الفاعل عمل لشبهه في العمل فالصفة في عملها في الدجته
الثالثة فكان عملها مختصا لانها لا تعمل الا ما كان من
سببها ولا يكون هذا نظير **وقال** ابن ابي ائ لما كانت
لا فرع في العمل على ان ومثله بها وجب ان يخط عنها
فلهذا كانت اشترط في اعمالها شروطا كتنكير معمولها
وعدم فصلها **وقال** ابو الهيثم لا فرع على ان وان
فرع على كان والنزوع تنقص عن الاصول فلهذا كان على
على العمل في الخبر اذا كانت فرع فروع **وقال** البخاري
في تنوير الدباجي خط اسم الفاعل عن منزلة الافعال
في اشياء لان فرع عن الفعل والنزوع لا يضاف الا بالاصل
فما اخطت فيه الفعل بوزن غيره اذ اجرى على غير
ما هو له غير زيد همد صا رتبة هي ولو كان في مكان
صا رتبة لصر به لم يبرز الصغير لقوة الفعل **وقال** ابن
ابن ائ لما كان الفعل نزع على الاسم في الاعراب لم يكثر
عوامله كثره عوامل الاسم اذ من عادتهم التصرف في الجمل
دون الفرع وقال ايضا ان الناصبة المضارع فرع ان
المشودة كلامها حرف مصدرى ولما كانت فرعها عليها
نصبت وانما التفعيلة لا صالها نصبت ورفضت **وقال**

ايضا

لانهم

اصدا البنا اسكون الا انما فرقنا بين اذ الكاشفة اداة للدلالة
 على المتكلم وبين التي تضر الفعل في تاول الاسم فندحت
 النون من اداة المتكلم ونحوها قال ابن عسكروني في شرح
 الجمل وابن الخاس في التعليلية اصدا لام الحوران تكون
 مفتوحة كقولها مبنية على حرف واحد فتتركب بالفتحة
 طلبا للتحقيق وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء
 في نحو قوله تولى غلام ولوسى غلام ولما بالفتحة فتع
 المتضر على فتحة لانه لا يسن معه كونه الضمير مع لام
 الابتداء صاحبا يجر الرفع والضمير مع لام الجرحين خا
 اجر ولما ظاهرا يجر الرفع عنها والرفع عنان فلا يسن جيت
 وكان ينبغي على هذا ان تكتب لام المستغاث في نحو
 يا يزيد لمخولها على الظاهر لا انهم فتخولها سزقة بينهما
 وبين لام المستغاث من اجله لان المستغاث مع نادى وكذا
 لام المستغاث من اجله لان المستغاث مع نادى وكذا
 واقع موضع الضمير ولا يجر لرفع مع المعتر فتجتمع مع يا
 وقعد بوقعد وقات ابن تالاج في معنيه افضل فعل
 كالافضل والافضل في الجمع هو قو مؤنث جمع التصحيح
 مؤنثا بينه وبين الفعل فعلا وقات الابدس اعني
 يقول البنا في قاتية في الوصفهات فرقا بين قاتية الاسم
 وقاتية الفعل **باب في** قال ابن السراج في الاصول
 النون في نحو صحبة ساكنة فاما خصها نحو بورت
 بهذا القلب وهو صوابا ليزنوا بينها وبين النون
 المزلية المتحركة التي تكون في التثنية والجمع **الفعل**
 لا يثنى

لا يثنى قال ابو جعفر ابن الزبير في تعليله على كتاب سيبويه
 رحمه الله ذلك ان الفعل بدلوه جنس وهو يقع على القليل
 والكثير لا يركب الا نكر تقول ضرب زيد عمرا ويمكن ان يكون
 مفروق مرة واحدة ويمكن ان يكون مفروق مرات فهو اذن
 لا يثنى على القليل والكثير لا يركب الا نكر تقول ضرب زيد عمرا
 ويمكن ضرب مرات فهو اذن لا يثنى على القليل والكثير والثنى
 انما يكون بدلوه مفروق نحو رجل الا نكر ان لفظ رجل لا يدل
 الا على واحد واذا قلت رجلا ان دلته هذه الصيغة على
 اثنين فقط فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن
 لثنيته ثنية واحدة وانما كان الوب لم يثنى وان قيل
 ان الفعل يثنى في قوله ليزنلان فالجواب ان ذلك
 باطلا لانه لو كان يثنى لكان ان تقول زيد قاتيا اذ وقع
 سدا للقيام بوثني والرفع لم يقل ذلك لانه لم يكن
 في ذلك **الفعل** **الاسم** وعلمه صاحبه البسيط
 ووجهها احدى ان كثرة تثنيتها تصير منزلة المركب
 في الاسم بمنزلة المفرد والثنائي ان الاسم اكثر من الفعل
 ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل واكثر
 بطلان الحقة كما في المعرفة والنفرة **قالت** واذا تكرر
 ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم في وجهين احدهما
 ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل الصيرة
 ثانيا المشتق فرع على المشتق لانه يثني وجود الفرع
 على وجود الاصل والثاني ان الفعل مشتق من الاسم في
 اداة التركيب والاسم يستعمل بالتركيب من غير توثق

فعل

وقال ابن عيسى في الافعال الفعل من الاسماء ووجهين احدهما
 ان الاسم اكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لا بد له من فاعل
 اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل فاذا
 ثبت انه اكثر في الكلام كان اكثر استغناء لا واذا اكثر استغناء
 حقه على الاستغناء كقوله تاوله الا نكر ان الجمل اذ انقلب
 كلاما لوب ثقل على استغناء لقوله استغناء وكذا في الغريب
 اذ انقلب كلاما لغريب كان ثقل لا لقوله استغناء له وذلك في
 ان الفعل يثني فاعلا ومفعولا نصا كما تركب منها اذ
 لا يستغنى عنها في الاسم لانه يثني شيئا من ذلك فهو مفرد
 والمفرد اخذ من التركيب وقال ابن الخاس في التعليلية
 الاسم اخذ من الفعل لوجوده منها ان الاعمى اثر استغناء
 من الافعال وانما اثر استغناء على السنتهم حقه
 قاذ اقلنا انه اكثر استغناء لاسم وركب الا وركب وعذر
 الحروف انما في الاصول فالان اصول الاسماء ثلاثية وركب
 وفما سية وليس في الافعال فاما سية وانما في زيادة
 فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة واكثر من ذلك فاما ما ذكر
 والفعل لا يزيد على الستة فقد زاد عليه في الاصول
 والزيادة وانما الابنية فان بنية الاصول في الاسماء
 المجمع عليها تسعة عشر واصول الافعال اربعة وانما
 الابنية بالزيادة فالاسماء تزيد على ثلاثية والافعال
 لا تزيد على الثلاثين ونحوها ان الاسماء يثني جنسها
 والفعل لا يثنى الا بالغاها من الاسم ونحوها ان الفعل
 يثني في الفاعل ولا يثنى في الاسم فان قلت فانما البنية

لغة

يحتاج الي الخثرة فليكن كاحتياج الفعل الى فاعله قلت
 تحتاج الفعل لفاعله اشدين تعلق المبتدأ به لانه اذا عمل
 به تنزل منزلة المفعول من الفاعل ولا بد ان الخثرة من المبتدأ
 ونحوها ان الفعل يثني فاعلا ومفعولا نصا كما تركب منها اذ
 لا يستغنى عنها في الاسم لانه يثني شيئا من ذلك فهو مفرد
 والمفرد اخذ من التركيب وقال ابن الخاس في التعليلية
 الاسم اخذ من الفعل لوجوده منها ان الاعمى اثر استغناء
 من الافعال وانما اثر استغناء على السنتهم حقه
 قاذ اقلنا انه اكثر استغناء لاسم وركب الا وركب وعذر
 الحروف انما في الاصول فالان اصول الاسماء ثلاثية وركب
 وفما سية وليس في الافعال فاما سية وانما في زيادة
 فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة واكثر من ذلك فاما ما ذكر
 والفعل لا يزيد على الستة فقد زاد عليه في الاصول
 والزيادة وانما الابنية فان بنية الاصول في الاسماء
 المجمع عليها تسعة عشر واصول الافعال اربعة وانما
 الابنية بالزيادة فالاسماء تزيد على ثلاثية والافعال
 لا تزيد على الثلاثين ونحوها ان الاسماء يثني جنسها
 والفعل لا يثنى الا بالغاها من الاسم ونحوها ان الفعل
 يثني في الفاعل ولا يثنى في الاسم فان قلت فانما البنية

يحتاج

عليه ان المرفة الاسم والسكر والخبر وقول رؤيته
 ومهمه بعينه ارجاؤه كان لون ارضه سواؤه
 اي كان سوا في الخيرة لون ارضه فكل من التسمية سالعت
 وحذف المضاف وقول عمرو ابن الورد قد بعثتني في
 وقول النطاشي كما طينت بالذن السباعا لذن القصر
 والسباعا الطين وقيل في الكلام ادخلت القنطرة في
 راسي وعرضت السانعة على الحوض وعلى الماء قال الجوهري
 وجماعة منهم السكاكي والزهري وجعل شرويه
 يوفى الذين كفروا على ان لا وفي كتاب التوسعة لان
 السكيت ان عرفت الحوض على السانعة تقارب وقيل ان
 اذا طلت الجوز انتصب العود في الحول اي انصب الحول
 في العود فقال ثعلب في قوله تعالى في سلسلة ذريعتها
 سيمون وراعا فاسلكوه الله تعالى اسلكوه في سلسلة
 وقيل ان مندو كرم من قديم اهلكتها فاجاها باسنا
 ثم دنا فتدعى اذهب بلسانك هذا فالتقى ثم شرب عليهم
 فانظر ماذا يرجعون **وقال** الجوهري في كان قاب
 قوسين ان اصله قاي قوس فقلبت التثنية والافراد
 وهو حسن لان القاي قايين يفتن القوس وسيد
 اي طرفه وله طريفان قايان وفظهم قوله
 اذا احسن ابن الع لعداسه فلت لشيء فعله بحول
 اي لشيء فعله وقيل في فحيت عليكم ان للشيء فحيت
 منها وفي حقيقة على ان لا قول ان المعنى حقيقة على
 كقراءة نافع وفي لسانه بالعصبة ان المعنى لسانه بالعصبة

قوله

العداسي
الافراد

قوله

قد اراد على التام فيهمود ناقصا قال ابن جني وقد
 مرقف قاهر زيد كلاما تارفا ان زدت عليه فقلت ان تار
 زيد صار شرطا واحتاج الي جوابه وكذلك قد كنت
 زيد اخوك ان زدت عليه علمته لم تكن بالاسين فتزل
 اعلمت زيدا بكرا اذ كنت وقول زيد منطلق فاذا زدت
 عليه ان المتوخة احتاج الى تعادل يول في ان وصلتها
 فتقول بلعني ان زيدا منطلق **قال** وجماعة هذا ان كل
 كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معهود به فادخلت
 لسواه فالظاري في حاله يجوز زيد قائم وقا زيد قائما
 فان زدت شيئا فتنصبا لغيره معهود به فادخلت الكلام
 ناقصا **وقال** الامم في شرح المنفصل الحلة قد
 تكون ناقصة بزيادة كما تكون بنقصان فاذا دخلت
 في الجملة صيرتها جزء جملة اخرى وجعلتها في حكم
 المزد فاحتاج في تمامها الى اخر كما ان المصدرية
 اذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المزد واخرها عن
 كونها كلمة **قد يكون** **لشيء** **اعراب** اذا كان وحده
 فاذا افضل به شيء آخر تغير عن اعرابه في ذلك ما انت
 وكما شئت فانها مبتدأ وخبره الماتت بعدها نحو قوله
 وزيدا فان جئت به فانت شروع بفعل تحذون والاصل
 كما تصنع او كما تكون فاما حذف الفعل بوزن الضمير
 فانفصل وانما عهده بالاعلمية او على انه اسم لكان
 وشأنه لا يتغير كما يكون فيها فوضع نصب خبره لكان
 او منهولا لتضع وتدل ذلك كيف انت وزيد الا انك

اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذا لا تتبع بفعولاه **قوله**
الاحوال **لله** **تعالى** **من** **اللفظ** **قال** ابن يعيش وقد كنت
 ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا اظهر المعنى
 بترتبية حالية او غيرهما لم يحتمل الى اللفظ المطابق
 فان ابي اللفظ المطابق كان لا كما تكلموا في لم يوت
 به فلا استعنا عنه وفردع القاعدة كثره منها حذف
 المبتدأ والخبر والباقي على الفعل وكذا على ما جاء في
 وكل اداة جاز حذفها **حرف** **الكاف** **كثرة** **الاحوال**
 اعتدت في كثير من ابواب العربية منها حذف الخبر
 بعد لولا قال ابن يعيش في شرح المنفصل حذف خبر المبتدأ
 بما قوله لولا زيد خرج عمر وكثرة الاستعمال حتى رفق
 ظهوره فلم يحذف استعماله وقال صاحب البسيط انما اختلفت
 عدوة بالنصب بعد لدن ون كبر وعبرها لكثرة استعمال
 عدوة بها وكثرة الاستعمال يجوز معه لا يجوز مع غير
 وقال ابن جني اصله على من جليل التسمية والاسم
 اي لم يسم كثره استعماله حذفه الا ان تحذفه وقال
 ابن يعيش في شرح المنفصل قد توسعوا في الطروف
 بالتحقيق الفصل وهو ما يذكر في كثير من الاستعمال
 وما حذف لكثرة الاستعمال تارة المتكلم عند الامانة
 والتسوية من هذه الزيادة من عمر وقيل لم يشعرا ابلولا
 ادركت وكذا حذف اسم لا في لا عليك اي لا باس عليك
 والتحقق في قد وقط اذ اصلها التثنية لا شئت كما
 بن قد رت الي وقطية وقوله لانه لا فعل بها

حرف

حرف الجر قال سيبويه جاز حيث كثر في كلامهم مخدفة تخفينا
 كما حذفوا ريبا قال وتخذوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم
 لاه ابوك حذفوا لام الاشارة واللام الاخرى لا تخفف الحرف
 على النكاح وقال يعقوب اي ابوك فقلب العين وجعل
 اللام ساكنة اذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة
 ويتركب احوال اسم يتوحد كما تركب اخرا من مفتوحا وانما فعلوا
 ذلك لكثرة في كلامهم فغيروا اعرابه كما غيره وذكر ذلك ابن
 السراج في الاصول وفي تذكير الفارسي حكى ابو الحسن
 والذرا الهم يتوحد اي في كل قال والنقول عندنا انما هي
 شي تخفف الهزة والق الحركه على اليان فحذف اليان بالكره
 فكثر لكثرة في كل ما سكتت في الحذف التثنية فحذف
 لانتها الساكنين كما انه لما اخفف هو زيد اخوانه فحذف
 الهزة قال في حركاته على اليان كره تحريكها بالكره فاسكنها
 وحذفها لا لتقارب مع الخاء من الاخوان قال التنوين في اي
 نيل الخافا خوانه فان قلت الاسم يبقى على حرف واحد
 قيل اذا كان كذلك في اي وحقن ذلك ان الامانة
 لازمة فصار لهم الامانة مشبهة بما في نفس الكلمة
 حتى حذف منها فقالوا انهم وبم ولم كذلك اي في حال
 المتخفف في المنفصل في الذي ولا استطاعتهم اياه
 بصلته مع كثره الاستعمال فحذفه من غير قصر فقالوا انه
 يحذف اليان الذي يحذف الحركه من حذفه رأسا واخيرا
 بل هو التنوين الذي في اوله وكذا فعلوا في التي وقال
 ابن عصفور في شرح الجمل ما بنيت اي على النسخ لكثرة

الاحتمال اذ لو حركت بالكسر على اصل النفا الساكنين لانصاف
 نقلا لكرا الى فعل ابا التثنية الاخرى الى تكثر استعماله
 وكان يود يحذف الى كثر استعمال الاستعمال قال وفيما بين
 تلك كثرة الاستعمال او جوب فتح ابن ابي قايون جوب
 اكسر على اصل النفا الساكنين واحتملوا فعل الكسر ولما
 لما كانت قليلة الاستعمال لا يتناول استعمال الا في التسم
 وهي مع ذلك من نادر النسخ وكذلك في بنيت على الفتح
 اذ لو حركت على بالكسر على اصل النفا الساكنين لانصاف
 نقلا لكرا الى فعل ابا التثنية الاخرى الى تكثر استعماله
 يلزم من ذلك استعمال التثنية قال وتكون ان وافوا بها
 بنيت على الفتح ولم تكثر على اصل النفا الساكنين استعماله
 لتسقط مع التثنية اوابي في كسبت مع ان هذه الحروف
 كثرة الاستعمال فلو كسرت لادى ذلك الى كثرة التثنية
 وقال ابن النحاس في التعليل انما لم يكثر الفعل في باب التثنية
 كثرة في كلامهم كما ذكر جيبويه وقال الرما في باب التثنية
 مما عدا التثنية والتثنية في موضع الحال لا يحتمل نظير
 الكلام ليلاليع المحفوظ بالمحاطب قبل تمام الكلام وقالت
 ابن عيسى في شرح المواصل اعلم ان الفتح اذا كثر في الهم
 واستعمل في التثنية ولم يكن التثنية ما كثر استعماله وتكرر
 دوره بالفرا في تخفيفه من جهة من فلك حذف فعل
 التثنية نحو بالله لا قوين اي اخلصت وربما حذفوا التثنية
 واجتزوا بدل التثنية على ما قسم لا فعلن والمفعول في التثنية

قاله

بالله ومن ذلك حذف التثنية من الجملة الابدائية نحو اجرك
 ولا يحسن الله وامانة الله هذه كلها مبتدات بحذوثة
 الاخبار ومن ذلك ابدال التثنية من الواو نحو تالله فتق
 ومن ذلك قولهم لجر الله في لعل التثنية والحياة وفيه
 لغات حمير يفتح العين وسكون الميم ويضع العين فيكون
 الميم ويضعها فاذا جئت الى القسم لم تستعمل فيه الا في
 التثنية العين لا يفتح الفات الثلاث والتثنية
 كثر فاختاروا له الاخر وقال ابو البقاء في التثنية
 لا سم الله لقا لي خصايس تسمى دخول با عليه مع وجود
 اللام منه ونهكنا زيادة الميم في اخر نحو اللهم ولا يجوز
 في غيره في هذا قول التثنية عليه نحو بالله وفيه
 التثنية وفيه الابدال كقولك هذا الله وذلك كثرة
 الاستعمال وقال ايضا يجوز حذف حرف القسم في اسم
 الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه
 ان الهم اذا كثر كان حذفه كذا كره فلان كثرة تحريمه
 يحرم المذكور وكل ذلك كان التثنية والحكاية في الاعلام
 في ون غيره كما عاينا سوع ذلك وقال ابن النحاس
 في التعليل اذا التثنية ساكنان والثاني لام التثنية
 اختير في الاول من الناس طلبا للتخفيف فيما يكسر
 استعماله ويقبل الكسر لثقله في الكسرة فيجاء
 بكثرة استعماله وقال ابن فلاح في المعنى شرط التثنية
 ان يكون الهم مناديا وذلك لانه حذف وانما كثر
 استعماله وذلك اوقموه على الحى والميت وانما د

الكثرة
نحوه

فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظ بالحذف كما حذفوا منه
 التثنية وفي الكلام المضاف اليها خالو وشو طه ان يكون
 عالما او غار حرا صا صا صا فقال يا صاح لا لمالك
 استعماله من غير ذكر موصوف صا صا صا صا صا
 واختص يا ابن ادم ربا ابن عم يحذف اسما لكثرة استعماله
 حتى ان العرب تطلق المصيب فيقولون ليا ابن ادم ربا ابن
 عم استعماله وتقرى اليه وان لم يكن بينهما نسب قال
 واعا وجب اصل الفعل الفاعل في المنادي وفي التثنية
 لان الواضع تصور في الذهن انه لو نطق به كثرة استعماله
 فانه لما اثار طلب للتخفيف لان كثرة الاستعمال مظنة
 التخفيف واقام مقامه في التثنية حذو يد عليه في علمه وقال
 المصدر الذي يجب اثار فعله اعما وجب اثار كثرة الاستعمال
 ويعمل كثرة الاستعمال انما يعرف في ادعائها هم الهم لو
 استعملوها كثرة استعمالها تخففوها بالحذف وجعلوا
 المصدر عوضا عنها وقال ابن الدهان في اللغة ذهب
 الاحفش الى ان تارة كثرة استعماله اعما تصور في
 العرب قبل وضعه وعلمت انه لا بد من استعماله فابعدوا
 بتغير على ان لا بد من كثرة استعماله الداعي الى تخفيفه
 كما قال في الامريفة الى اخر قصير اخره اولا وقال
 السجواني في شرح المفضل لم يغيرون الاكسر وحذفون
 منه كما فعلوا في ام ابل وريما المحقق فيقولون ام ابلات وتقرى

الله

اللهم ويا رب ويا رب صرف الالام اللبس
 ومن ثم وضع لم يكثر عليه اذ اخفف واستغنى عما لحاق نحو
 اذا من في الاول الاعراب اعما وضع في الالام ليريد اللبس
 الحاصل منها باعتبار المعاني المختلفة عليها ولذلك يستغنى
 عنه الافعال والحروف والتعريفات والاشادات والموصولات
 لانها قد اعيد معانيها بصيغها المختلفة فلم يحتاج اليه ولما
 كان الفصل المتعارف قد يعقوبه معاني مختلفة كالاسم دخل
 فيه الاعراب ليريد اللبس عند اعتقائها ومنه رجع
 التثنية ونصب المفعول فان ذلك خوف اللبس بينهما
 لو استويا في الرفع وفي النصب ومن ذلك قال في البسيط
 انصاف اسم الفاعل المتعدي الى المفعول دون الفاعل
 لان اضافته الى الفاعل والمفعول تخفف الى اللبس لعدم
 تعيين المفعول اليه فالنظر لضافته الى المفعول يحصل بذلك
 تعين المضاف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل
 من الالام لانه لا يلبس في اضافته الى فاعله لتعينه
 فجازت اضافته لذلك ومن ذلك قال في البسيط كان
 تباين اسم المفعول من الثلاث نحو فرب وقتل على مفعول
 بان يقال يضرب وقتل لكون جازيا على يضرب وتثنية
 الا انه عدل عن المفعول ليلاليس با اسم المفعول من
 افضل نحو كرم ويضرب من اكرم واضرب وحسن التثنية
 بالزيادة لقله حروفه ومن ذلك قال في البسيط كان قيا من
 التثنية في افضل ان يكون على ان عمل حوزة فاضل
 وعمر وافضل منه لا على المفعول نحو خال المفعول فذكر افضل منه

لا يهمل لو فضلوا على الفاعل والمفعول لا يتيسر التضمين على
 الفاعل بالتضمين على المفعول فلما كان يوصف الى اللبس كان
 التضمين على الفاعل اوليلا منه كالحرف من الفعل والمفعول
 فصلت فكان التضمين على المفعول كالحرف او على من التضمين
 على الفاعل ومن ذلك قاله البسيط الجمهور على ان المفعول
 عبارة عن التبيين وحده وعلمت مع الصرف انما انزلت
 المتضمن خاصة وليس الحرف من الصرف وانما حذف من التبيين
 كذا هذا ان يلبس بالاضافة الى يا: المكمل لانه على حذف
 يا المكمل وانما الكسرة في غير المبدأ قال شرف دونه من
 سحور وكراهة ان يلبس بالمضيات على الكسرة نحو حذاه
 ومن ذلك قال في البسيط فائدة العدل في الاعلام حقه للفظا
 ورفع ليس الصفة لان فاعلا اصل وضعه المنة فاد اعدل
 الى فعل زال ذلك للبس قال وتكثر الصفة من غير لانها
 اذا كثرت اتيسر فيها صفة الفكرة بصفة المنة في بعض
 الصور عند حذف الموصوف نحو قات الصعاب يحيل
 للرجال وانما واذا جمعت الواو والواو والالف والياء
 لشيء المصنوع ومن ذلك يجوز ان قال في اللها يا ابنتي يا
 حذفي يا ابنتي يا ابنتي يا ابنتي يا ابنتي يا ابنتي
 ولا تزل هذه الشئ في له مونة من لفظ لو قلت يا خالتي
 وبعتي يا خالتي وبعتي لم يجوز لانه يلبس بالمونث فاما
 دخول الت على اللام فلا اشكال انما هو في ذلك وانما هو في
 على لا بد طعمي المبالغة من نحو راوية وعلاوة ومن ذلك
 نولم يندره من فارسي وحسبك به من ناصر قال ابن

يعيش

يعيش فان قيل كيف جازع قول من هذا على الكسرة المصوبة
 مع التبيين على ايرادها ولا يقال هو من عدد واعدي مشرونا
 من درهم بل يرد الى الجمع عند ظهوره من نحو الهيد ومن درهم
 فالجواب ان هذا الموضع وما التبيين فيه التبيين في الحال
 فانما يمين لتخلصه للتمييز ومن ذلك قال ابن عيسى انما اي
 بالمضيات كلها لضرب من الاليجان واكثر اسما في الالباس ايا
 الاليجان فظاهرا لانه تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكلامه
 يكون ذلك الحرف كجزء من الاسم وانما الالباس فلان الاسم
 المبالغة كثيرة الاشتراك فاذ قلت زيد فقل زيد جاني
 ان يتوهم في زيد الثاني انه تمييز لا ولد وليس للاسم الظاهر
 احوال تتفرق بها انما التبيين وانما يميز الالباس منها
 في كثير من احوال الصفات والمضيات لا يلبس فيها فاستغنت
 عن الصفات لعل الاحوال المتفرقة بها وهي حضور المستحضر
 والمحاط ونقد مذكر الغائب يفي عن الصفات ومن ذلك قال
 ابن فلاح في المفعول انما حرف المضارعة في الرباعي دون
 غيره خفية التباس الرباعي بزيادة الهزة بالثاني نحو
 تترب بضر وبأكرم يكون لان الهزة في الرباعي تتركز ترك
 في حرف المضارعة فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم انما راع
 الثاني فهو مضارع الرباعي ثم حمل بقية البنية الرباعي
 على تانيه الهزة وانما حقا لضم الرباعي لان الثاني اصل
 والرباعي بزيادة الهزة فرع فعمل للاصل بالحركة الحذيفة
 وللضمة الحركية الثقيلة وكما زاد على الثاني حمل على
 الثاني وحركه عن هذا الاصل لهورا في تروني واسطلاح

يسطبع فانه ضم حرف المضارعة منها مع انها أكثر من الهم وفي
 ذلك وجهان احدهما ان الهم والسين زيدتا على غير قياح
 والآخر على النقل الرباعي فيها في حكم العدم والثاني انها
 جعلتا عوضا عن حركة عين الكلمة فانها نقلت اليها فاذا
 كان عوضا عنها لم يعتد بها حرفان مستقلان فلهذا لم
 يتغير حكم الرباعي ولو كان حرفين مستقلين لمزجا الحرف
 الحاس وتغيرت صيغة الرباعي من التهم وقطع الهزة وانما
 حكمه يكون بدلان نقل حركة العين الى الثاني وان كان
 نقل حركة العين الى الثاني لا يتغير عوضا يكون الرباعي لهر
 تغير صيغة بها فكمما يرتل الحركتين كونهما عوض
 عن نقل الحركتين لان الحركتين وجود تان فليس يعوض
 عنهما مع وجودهما انهم ومن ذلك قال الخفاف في شرح
 الانبياح يقول في التبع ما احسننا وفي اللغز ما احسننا
 وفي الاستعانة ما احسننا لا يتبع في التبع ولا في الاستعانة
 لئلا يلبس احدهما بالآخر والحق بها ومن ذلك قال ابن
 الفاس في التعليلية لا يجوز ان ياتي المصوب على الاقتصار
 من الاسماء المهمة نحو ان هذا افضل لانه ان المصوب لما يذكر
 لبيان الصبر فاذا اهتمت قد جئت بما هو اكمل من الصبر
 وكذلك لا يجوز ان ياتي بركة فلا يقال انما هو ما تفعل
 كذا لان الكسرة لا تميز الالباس ومن ذلك قال ابن فلاح
 في المفتاح انما استغ حذف حرف اللها من اسم الاشارة عند
 المهرين لئلا يلبس الاشارة المتفرقة بقصد اللها
 بالاشارة العارية عن قصد اللها لا يقال ينتقص هذا

لاعن الحركتين

بالهم

بالهم فانه تلبس العلمية المتفرقة بقصد اللها العلمية
 الفارقة عن قصد اللها لا بالتفريق بناء على التهم فاعلم
 الصواب فترى تدل على اللها وهذه التفرقة متفرقة في اسم
 الاشارة قال وانما استغ حذف حرف اللها في المستغاث
 به لئلا يلبس لامه بل لا يلبس بها فاعلم فترى مستغاث ولا
 ياتي الاعراب فارقا لوجود اللبس في المصوب والمبين
 حالة الوقف ومن ذلك لم يجزوا حية على حية لئلا يلبس
 بالحيا لدى هو ضاعا حيث بخلاف سائر ما كان من هذا النوع
 كبقرة وبغامة وصاحبة وجرادة فانهم اسقطوا في جملتها
 وكذا في ذكره قال الكسائي سمعت كل هذا النوع يطرح من
 ذكره اللها في حية فانهم يقولون حية للمذكر والمونث
 ويقولون رات حية على حية فلا يفرقون اللها من ذكره
 ومن ذلك في اللغز ساكنان وخفيف من تحريك احد
 بالهم والالباس حرك بالفتح نحو انت في خطاب المذكر واضرب
 ولا تصرين في خطابه لانه لو حرك بالهم لالتبس بخطاب
 المونث ومن ذلك اذا حذف من النسب الى صمد المضافات
 ليس حذف المصدر ونسب الى الغرض في النسب
 الى عمد مناف وعبد لا تهل منافي واشبه لا يهمل قالوا
 عدي التمس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في
 النسبة اليه عدي من قوايين كان يكون الاول مصاف
 الى اسم يصد قصده ويترى من المضاف الاول وهو
 مع ذلك اسم غالب او طرأت عليه العلمية ومن قال ليس
 كذلك فان القيس ليس بشئ معروف معين يعرف في اليد

عبد وثلاث اخفش في الاوسط في النصب الى المركب المزجي
وان خنت الالباس قلت اي هزني زين التي في عده لحاق
التي في صفات الموت الخاصة بالانكسار في رطل لق
ويزن وكاعب وثاهد وهي كثيرة جدا لان لاخصصا فيها
بالقوت ان فيها الالباس بالمدرك فلم يخرج الى فاروق زين
ذلك قال ابن النحاس في التعليل ان لم يخرج حكاية المصنف
والنار وان كان في حجة المعارف لان كلامها لا يدخله
ليس **حرف الهمزة في الحذف** كانه في حكم
المحذوف به ذكر هذه القواعد ابن يعقوب في شرح المعتمد
ومن زعمها انهم قالوا ذلك وحيد فاصبح في الكلمة
الربع محركات ثوابت لان المراد ذلك وحيد اب
بكمية حذفوا الالف منها تخفيفا وحذف للتخفيف كان في
حكم المحذوف به وقال ابن فلاح في المعنى اوضح التفتيح
للعرب في حذف الترخيم ان يكون المحذوف مرادا في حكم
المحذوف به وقال ابن جني في الخصائص في ان المحذوف
اذا دللت الدلالة عليه كان في حكم المحذوف به الا ان يعبر
هناك من صناعة اللفظ فابن من ذلك ان لا يجب
رجلا مقصود بفتحها سمي في الغرض ثم ارسله ففتح صوتا
فنفق الفطر اس وانه اصاب الفطر اس فاصاب الالف
في حكم المحذوف به البتة فان لم يوجد في اللفظ غير ان
دلالة الحال عليه ثابت مناب اللفظ به وكذلك في قسم
لرجل فهو بسبب في رده زيد الالف المحذوف زيد في صارت
شهادة الحال بالفعل بدل الالف اللفظية وكذلك في قولنا

من

من حجة بمرورنا حوراي انت بمرورنا حوراي ورمز ورمز
اي قدمت بمرورنا حوراي وكذا قولهم رسم وانقضى في طالع
اي رسم رسم دار وكان زرقا اذ قيل له كيف اصبح يقول
حرف عاذك الله اي يحبر ويحذف الالف الدلالة الحال عليها
لحرفي العادة والعرف بها ولذلك قولهم الذي من بريد
من بريد الحاف وتحدثنا لان في الموضع وبلا عليها وعلى نحو
من هذا متوجر عندنا قواة حمزة وانقضى الله الذي نساكون
به في الارحام ليست بهذه القواعد عندنا في الالف والضم
على ما راه فيها ابو القباس بل الامر فيها اقرب واخف والظن
وذلك ان الحجة ان يقول لاف العباس لم اجل لا رحل على
الظن على المحرور والمصنف بل اعتدلت ان يكون في
قائمة في حجة في قلت وبلا حارم محذوف ان
لنقدم ذكرها كما حذف لنقدم ذكرها ايضا في حوقل
بمن عمر ابرر وعلى من نزل انزل ولا اجاز للفرز في
ان يحذف حرف الحركة لانه ما قبله عليه مع مخالفة
في الحكم لم في قوله
والتي في قوله هم يبقى العدي وراف التي في الجاني المعز
اي وهم راب النكاح حذف الالف في هذا الموضع لتقدمها
في قوله هم يبقى العدي وان كانت حاملة للمعنى لان
الالف في قوله هم يبقى العدي منصوبة في الموضع لتقدمها
بالفعل الفاعل الذي هو يبقى العدي بالسين يضر بزيد
والالف في قوله هم راب النكاح في قوله هو يضر عندكم
قوله وعلى كل حال في تعليل محذوف ورافه للراب

ونظائر هذا كثيرة كان حذف الالف قولهم والاهام لثابتها
التي في بوضعا وحكم احد روقد اجازوا لها له وويل علي
نقدير وويل له في بوضعا وان كانت الدلالة في تباله لا غير
فيها وهي متعلقة بنفس تبالها في هلم لك وكانت الدلالة
في وويل خبر او متعلقة بمحذوف وفيها ضمير فان قلت
فاذا كان المحذوف في الدلالة عليه عندك بمترلة الظاهر فمل
تجيز توكيد الالف المحذوفة في نحو قولك الذي ضربت زيدا
فنفق الذي ضربت لنفسه زيد كما تقول الذي ضربت نفسه
زيد قيل هذا عندنا غير جائز وليس ذلك لان المحذوف
فيه التخفيف الطول الاسم فالوذهب توكيده لتقص
الغرض وذلك ان التوكيد واسهاب هذا الحقيق
والايمان فاما كان الامر كذلك تدافع الحكايات فلم يجز ان
يجمعا في لا يجوز ادغام المحقق لما يحقق به نحو اتعنى
فيه من نقص الغرض وفي هذه الباب قولهم ركبنا قارة
طالما ان اي ركبنا القارة والقارة محذوف المعطوف
لنقدم ذكر القارة (لعل محذوف) ولما كان المحذوف دليل
مترلة المعطوف به جاء الخبر يسمى وقال ابن هشام في
اشتغلت في الغنى اول من شرط المحذوف ان لا يكون موكدا
الاخفش فانه مفعول في نحو الذي رايت زيدا ان لو كرر
القبائل المحذوف بتوكيد نفسه لان التوكيد يزيل طول
والحاذق يزيل للاختصار وتعد الالف في نحو في
الاغصان قول الزحاجي في هذان لسماوان ان التقدير
لهم سماوات فكان الحذف (لتوكيد) للاختصار في

وتبع

وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز ان حذف
صوت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اتعنى في نفسها
جميعا من نقص الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف
عامة المصدر لو كرر ضربت ضربا لانه المقصود تنويع
عامة وتنفير بينه والاحذ من ان لا يكرره لانه لا ينفذ
للعلم رسيه فان سيبويه سأل الخليل عن حرف ريت
يزيد وراف اخوه الله كفي يطق بالوكيد فاجاب
بان يرفع بقدرها صاحبها انتمها ويصنف بتقدير
اعتينها انفسهما وقافيتها على ذلك جماعة واعتدوا بقول
العرب ان محلا وان محلا وان محلا وان محلا وان محلا وان محلا
الخبر مع انه موكد بان وفيه نظرا في التوكيد نسبة الخبر الى
الاسم لا حسن الخبر وقال الصغار انما في الاخفش من حذف
اقايد في نحو الذي رايت نفسه زيد لانه المقصود المحذوف
الطول ولهذا لا يجوز في نحو الذي هو في مقام زيد
فاذا مر وان الطول فكيف يوكدون وانما حذف الشيء
ليريد في توكيده فلا تقا في بينها لان المحذوف للدليل
كانت وليد الدين بن مالك مع والده في المسئلة بحث
احاد فيه انتهى ما ورده ابن هشام في المعنى والبعث الذي
ابن راويه هو ما قال ابن المصنف في شرح الالف وقال
ابن النحاس في التعليل ان كان بالفعل مفعولا انتم عام
الفاعل المفعول المسرج لفظا وتقدر ادون المسرج لفظا
فقط وكذلك عمل الفرزدق في قوله سا الذي اختير الرجال
مما حقه فقام المسرج وهو المختار المستر في اختير ونب

غير المسح وهو الرجل ولا يحفل بقول من قال يجوز إقامة
التي سميت وذلك ان القاعدة ان المدونة التي كالمفرد
به وقصافه حرف الجر المذوق مراد فلو ظهر مجزى الاقامة
المسح فذلك اذا كان مراد التهيؤ وقال ابو فلاح في
الخصي اهل الحجة عن عوف بن حنبل اكثر ما عرفت العلم به
وهو مراد فهو حكم المنطوق به **ما كان كالحزب** من سقطة
لا يجوز تقديمه عليه كما لا يقدم بعض حرف الكلمة عليها
وتدبره في الاول الصلة لا تقدر على الموصول ولا في ثانيا
لانها بمنزلة الحزب من الموصول الثاني الفاعل لا يقدم على
فعله لانه كالحزب من الثالث الصفة لا تقدر على الموصوف
لانها من حيث انها مضافة له وقمة اشبهت الحزب منه الرابع
المضاف اليه بمنزلة الحزب من المضاف ولا يقدم عليه الخامس
حرف الجر بمنزلة الحزب من المجرور فلا تقدم عليه المجرور
وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح خمسة
اشياء بمنزلة شيء واحد الجار والمجرور كالتي الواحد والمضاف
والمضاف اليه كالتي الواحد والفعل والفاعل كالتي الواحد
والصفة والموصوف كالتي الواحد والصلة والموصول
كالتي الواحد **ما يجوز تعدد** **وما لا يجوز** فيه منوع الاول
حزب المبتدأ وفيه خلاف منهم من اجاز به بطلت وبه جزم
ابن مالك وفيهم من سقته وأوجب العطف نحو زيد قائم
ومطلق الا ان يريد التصاديف ذلك في حين واحد
ففيجوز نحو عند اكلها ما مضى غير وهذا مسمى اخصب
قال ابو حيان وهذا اختيار من تعاصره من الشيوخ

الثاني

ان في الحال فحينئذ قال في الاوتساف ذهب الناس
وجاءت الي ان لا يجوز بعده ورجعوا عن حقك جاز يد مرعا
صاحكا الحال الاول فقط وصاحكا صفة مسرعا واحلا من
الغمر المستلزم وذهب ابن جني الى جواز ذلك وقال ابن
مالك في شرح التمهيد الحال شبهة بالخبر وشبهة بالفت
فكما جاز ان يكون للبنت الواحد والمتعوت الواحد خبرات
فصاعدا رقتان فصاعدا فذلك لا يجوز ان يكون للاسم
الواحد خبران فصاعدا او رقتان فصاعدا فذلك لا يجوز
ان يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا وزعم ابن عمر عن
ان قتلا واحدا لا يذهب اكثر من حال فباعتها على الطرف
قال كالاين في يوم الخميس يوم الجمعة كذلك ايقال
جاز يد صاحكا مسرعا فاستثنى الحال المصوب بافضل
التفضيل يجوز ان ربا احسن منه ما شئت قال جاز هنا
الطرف يجوز ان يوم افضل من غدا وزيد طلقنا اصرح
منه اماك قال وقبح هذا افاضل التفضيل لا تامة
بما طلقنا الا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه
غدا زيد زيد افضل اليوم على فضل غدا الثالث استثنى
والجمهور على انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف
شبهات واجازة قوم نحو ما اخذ احد الازيد درهمين
صريح اليوم الا بعضهم بعضا الرابع الظرف وبقده
سمعت بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا ينزل في
ظرفين الا في ثلاث بوزن الحمدة يوم السبت لا وقوع
تامة واحد في يوم الحمدة ويوم السبت محال ونزلت

٢٢٣
اسمك خلفك لان وقع جلوس واحد في مكان محال ولهذا
قالوا في قوله تعالى ولئن تبعتها اليوم اراهم ان يكون
ادخلهم ليسوا لانه لا يعمل في ظرفين الحاضر والبعيد
لقد رده بلا خلاف السادس على البيان ذكر الزعمين
في قوله تعالى في ذلك الناس والناس انما غطينا بيان حرب
الناس وقال ابو حيان لا انتقال عن الحالة عما في عطف
البيان هل يجوز ان يكون المعلوم في علم واحد ام لا يجوز
وقد استدل العبد قال ابو حيان في الجواب بل البدل عند
من اثير فنكرت فيه الابدال وانما بدل الكل وبدل البعض
وبدل الاشتمال فلا نص عن هذا الخبر بين اعرضه في جواب
التمسك فيها او نعم الا ان في كلامه بعض ادعاء ما يدل
على ان البدل لا ياتي **بموجوه الاموال** فيما ما بحث
الاول فيما يراجع لن الاموال ما لا يراجع قال ابن جنات علم
ان الاصول المنصرف عنها الى العزوف على ضربين احدهما
ما اذا احتيج اليه جازان يراجع والاخر ما لا يمكن من اجتمعه
لان العرب المتصرف عنه فلم يستعمله فالاول منه العرف
الذي ينفرد الاسم لما يشتهر العقل من وجهين فحق احببت
الى صوته جازان ثم اجمعه متصرفه ومنه اجر المعتل
محمى الصحاح نحو قوله لا يا ربك الله في العرف في هذا المعنى
الاثن من مطلق ومنه اظهار التصديق كما بحث عنه وفيه
البدل والكل لستنا وقوله العبد العلى الاجل وبنيته
ايجاب ومنه قوله سئل الاله فوق سبع سموات ومنه قوله
انصب الارب فوق انصبا وهو كسر واذا في وهو ما لا يراجع

五

من الأصول عند الضرورة وذلك كالنكاح المثلث العتيق
قام ربيع وظان والهاب وظان فهذا لا يراجع أصله أبدا
الآخرى ان لم يأت علمه في نفس ولا نظير في منه صحيحا نحو قوله
ولا يبيع ولا خوف وكذلك يصارعه نحو يقيم ويبيع فائدا
يا حاكم بعض الكوفيين في قوله لبيد أو رجل من الهبيبة
نوجه انه خرج مخرج المبالغة للحق برب قوله فنبه
الرجل اذا جاءه قضاؤه ورأى اذا جاهد ربه فذكر في فعل
بما لا يهتد ذلك خرج هذا على أصله في فعل مما عينه
يا وعليها جميعا ان هذا باب لا يتصرف لمصارعته بما فيه من
المبالغة في التعجب ونحوه وليس فلما لا يتصرف احتملوا
خروجه في هذه الموضع على لسان اللبب لا التزم انما تخا مسا
ان يبينوا فعل مما عينه يا مخاطبة انقلهم من النكاح الى خا
الفضل لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعث ابو عديس وبعث وبعث
وبعث وبعث وبعث ونحو ذلك من تعارضه وكذلك لو جاء فعل
بما لا يهتد لا يتصرف فلزم ان يقولوا بعث ابو عديس وبعث
ولكن من يوت ونحو ذلك فيكثر قلب اليا والوا وهي انقل
من اليا فاما قوله يرون الرجل فانه لا يتصرف فلا يارق
بوضعه هذا اكل لا يتصرف في ويؤنس فاحتمل ذلك في
لجوده عليه وامهم نقديا الى غيره وكذلك احتمل في
الرجل ولم يعل لانه لا يتصرف لمصارعة بما لا يهتد
فيه باب التعجب ونحوه وليس ولو صرف فلزم اعلانه وان
يقال انما لم يهتد فلما لا يتصرف في حق بعضه الا في كل صخر
القدرة والخفة والصدور والغيب كذلك صح هذا الرجل

五

فأعترف كما سمعنا من الحول والبعث ونحو ذلك ونحو ما لا بد من إجماع بان
 انقلد اذا كانت فاهة صاد او طاء او ظاء او قاف فان كان
 تنطق طاء نحو اضرب واضرب واظلم واظلم وكذا اذا
 كانت خالا او ذالا او زالا فان قاه تبدل خالا نحو واو
 واو زان ولا يجوز خروج هذه التثنية على اصلها فم يات
 ذلك في فظلم ولا تشر فاعلمنا حكاه خلف من قوله بعضهم
 التثنية التثنية في الشقطة لم ويجوز ان يكون بدلا من
 بدلا من التثنية في الشقطة فيكون ابدال التثنية مع الصاد بدل
 اللام في التثنية فيكون ابدال التثنية مع الصاد بدل
 منه ونظير ذلك قول الشاعر
 يا زبيبة اني زبن العقر فديع تقيض الذي ابر واجمع
 فاما يجر ان لا دعه ولا عيغ ما لا يارطاه ففقط
 فابده لمار الطبع من الصاد واقر انطاجها مع اللام
 فذلك بدلا على انما بدل من الصاد وهذا الوجه عورلانه
 في معنى ما يجب صحته وهو لو بدل من ذلك استأعجه
 من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ومن تصحيح اليا
 الساكنة بعد الضمة فاما قرة ابو عمرو في ترك الهم با صا في
 ايضا بتصحيح اليا بعد ضمة الحاء فلا بد من علمه ان
 يقول يا غلام وحلوا التثنية بينهما ان ضمة التثنية في صا في
 منه سا وليس قوله يا غلام وحلوا شبيهة فيعلم عليه
 الكسرة صريحة ولا كسرة مشوبة فاعلمنا ثبوت ثابتي
 الحركتين في كون احديهما ضمة صريحة والاخرى ضمة
 غير

منه ونظير ذلك قول الشاعر
 يا زبيبة اني زبن العقر فديع تقيض الذي ابر واجمع
 فاما يجر ان لا دعه ولا عيغ ما لا يارطاه ففقط
 فابده لمار الطبع من الصاد واقر انطاجها مع اللام
 فذلك بدلا على انما بدل من الصاد وهذا الوجه عورلانه
 في معنى ما يجب صحته وهو لو بدل من ذلك استأعجه
 من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ومن تصحيح اليا
 الساكنة بعد الضمة فاما قرة ابو عمرو في ترك الهم با صا في
 ايضا بتصحيح اليا بعد ضمة الحاء فلا بد من علمه ان
 يقول يا غلام وحلوا التثنية بينهما ان ضمة التثنية في صا في
 منه سا وليس قوله يا غلام وحلوا شبيهة فيعلم عليه
 الكسرة صريحة ولا كسرة مشوبة فاعلمنا ثبوت ثابتي
 الحركتين في كون احديهما ضمة صريحة والاخرى ضمة
 غير

غير صريحة فانه يستقر العرب ما هو على واظلم منه وقد
 انهم قد اعترفوا باختلاف الحركتين مع اختلاف الحركتين في نحو
 جهم في الضمة يجر سالم وعالم مع قادم ويطا فاذ انما
 بخلاف الحركتين مع الحركتين كان شاكهم بخلاف الحركتين
 وخدما في ياصا في التثنية ويصل وسبع اجدرها الحوازيات
 قلت فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو جلولوا واخرها
 فيمثل الساكنة هنا لما ادخمت في التثنية ثبوت اللسان
 عن ثبوت نبوة واحدة جرتا لذي مجرى الواو بعد هاء الحاء
 اذا كانت هذه اليا غير لازمة في ذلك في الصحة جري
 د يوان يها ومن قال ثبوت وظلال فها من قوله هان
 يقول اجلها في الضمة كلها جمعا اذا كانت حريا مجرى
 الواو الواحدة الحركية فان قيل فالحركتان قبل الالفين
 في سالم وقادم كلتاها فتحة وانما شئت احدا في
 الكسرة وليست كذلك الحركتان في حاء با صا في وقاف
 قبل ما صحت كانت الحركية في حاء با صا في ضمة البتة
 وحركية فان قيل كسرة مشوبة بالضم فقد تربي الاصلين
 هنا مختلفين فيهما هناك اعم في سالم وقادم
 متفقتان قبل كيف تغيرت الحال فالضمة في قبل مشوبة
 غير مخلصه كانت الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصه
 نعم ولو تطفئة الحركية في قاف قبل لوجدت حصة الضم
 فيها اكثر من حصة الكسرة وادون احوالنا ان يكون في
 الذوق شيئا ثم من بعد ذلك فاقدمناه من اختلاف الالفين
 في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلها انما شئت

الآتري ان اول البيت يبنى على اطلاق ذكر الناعل وان
 اخبر قد عورض فيه الحديث عن الناعل لان تقديره فيما
 بعد ليبيك مختلط قول قوله لبيك على ما اراده من
 قوله ليبيك ونحو قوله تعالى ان الانسان خلق هلويا وفيه
 خلقتا وخلق الانسان معني مع قوله اقربا باسم ربك
 الذي خلق خلق الانسان من علق وقوله خلق الانسان
 علمه البيان وانما لكثرة ونحو البيت قولنا في
 في بيوت اذ الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها
 بالعدو والاهل رجال اي يسبح له فيها رجال ومن
 الاصول المرفوعة قولهم ثرت برجل ضارب زيد وعمر ليس
 زيد تبارك ولا قاعد او انما مجوزا وهكذا واذا جاءك
 تراعى المرفوع في قوله
 يدالي اي كنت مدركا ماضيا ولا سابقا شيئا اذا كان جاليا
 وقوله سبابهم ليسوا صالحين كثيرة نحو لانياب اليايين في
 كانت مراعاة الاصول اولى واجدر من ضد ذلك هذان
 ضاربك الاتري انك لو اعتدلت بالنون المحذوفة لكنت
 كأنك قد جمعت بين الزياتين المستثنيتين في الاسم وعلى
 هذا القليل اكثر الكلام ان يهاصل الحاضر فيقبل علمه على
 الغائب لمعنيته وهو شاهد لقوة افعال الثاني في الفعلين
 لغريبه وعلى قوله على افعال الاول لبعده ومن ذلك قوله
 وما كل من وافى سبي ان غاروه في سبي نون او اطلق يرفع

عنها وليست ابا في قيل كذلك بل هي كالمخلصه وان كانت الحركية
 قبلها مشوبة غير مخلصه وسب ذلك ان افعال الساكنة
 تاتي غير متصلة فيها ان تقع بعد الضمة المخلصه فضلا
 عن الكسرة المشوبة بالضم الا ان كان لا يشعذر على ذلك فيكون افعالها
 وان اخلصت قبلها الضمة نحو يسير اسم الناعل من ايسر
 لو جئت اخرها على الضمة وكذلك لو جئت تصحيح
 واو يوزان منه الضمة وانما في ذلك تحسم الكلمة لاجرا
 الحرفين تصحيتي غير فعلين فاعلمنا الالف في ذلك غير هذا
 الاتري انه ليس في الطرف ولا من تحت اليد حصة الالف
 بعد الضمة ولا الكسرة بل افعالها تابعة للضمة قبلها فان
 في تحت النسخة قبلها صحت بعدها فان شئت بالكسرة
 حتى بالالف نحو اياي نحو سالم وعالم وان شئت بالضم
 نحو بالالف نحو الواو في الصلاة والركعة وهي الف
 التثنية فبدل ان ذلك بدل من فرق بين الالف وبين اليا
 والواو فبدا طرف من القول على ما راجع من الاصول
 للضرورة مما يرفع فلا راجع فأعترفه ونسبه لاشاله
 فاما كثيرة المتي **البحث الثاني** في مراعاتهم الاصول
 تارة والاهل اياها اخرى عقده اني جنى بابا بعد الباب
 الذي تقدمت ان من الاول صفت الخاتم وقلت انوف
 ونحو ذلك وذلك ان فعلت فاعلمنا عدت فلولوا ان اصل
 هذا فعلت يا ليتني لما كان ان فعلت فعلت ونحو ذلك
 ليتني لم يدر خارج لمصونية ومختط ما يتلج الطوايح
 الاتري

فيهم

كل وجه ذلك انه اذا رفع فلا بد من تنزيهه الى اليهودي
المبتدأ من جنه ضمير وكل واحد من التوحي في عارف
ومدة الاطلاق في عارف في اجتهاد مع انها المردة
المقدسة الاتري انك لو جمعت بينهما فقلت عارفه او
عارفوه لم يجز شي من ذلك فاما هذا المعاملة الى من وطاع
حكم القاب فاعرفه وقسمه فانه باب واسع **الحج**
التي في مراجعة الاصل الاقرب دون الاعد قال
ابن جني هذا موضع قلما وقع تنصيصه وهو معجب
ان يذهب عليه ويحجز القول فيه من ذلك قوله في ضمة
اللام ان من قولك ما رايته منذ اليوم لا يجرى في ذلك
انهم لما حركوها لا تنقل الساكنين لم يكسر وهاككهم صوحا
لان اصلها الضم في سكر كذا المعنى لكن الاصل الاقرب
الاتري ان اوله حال هذه ان تكون ساكنة وانما
انما ضمت لانها الساكنين ابنا لضمه في هذا على
الحقيقة هو الاصل فاما ضم وال سب فاما هو فيكون
الاول المقدس ويدل على ان حركتها انما هي لانها الساكنين
انها لا زال النفا وهي سكنت اذ ان في هذا وفيه
فضية المذال اذ في من قولهم في اليوم انما هو الى الاصل
الاقرب الذي هو منذ ومن الاعد المقدس الذي هو سكون
اللام في منذ قبل ان تحرك ولا يستكثر الاعداد بما يخرج
الى النفا لان الدليل اذ قام على شيء كان في حكم المنوط
وانما لم يجز على استقامته الاتري الى قول سيبويه

في

في سرود انما يظهر تضعيفه لانه لم يبق في علمه ان
اللاحاق انما يقود الدليل عليه ان يظهر الى المنطق بمترو
المكتوب به لما الخوا سرود او اسود ايام بنو هوا
ومن ذلك قولهم بعث فقلت هذه ساعة على الاصل
الاقرب دون الاعد لان اصلها فعل فيض العين يبع وقول
ثم تلبا فعل الي فعله وفعل ثم فقلت في قولهم في
فقلت اني فالتق سكاكنا العين المعتلة اعطيت ان
ولا من الفعل فقلت العين لا لتقايها فصار لا لتقديس
قلت وبعث ثم فقلت لضمه واكسر في اني لان اصلها
قبل القلب فقلت وفعلت الاتري ان اوله احوال هذه العين
اي ابدلت بها الضمة واكسر وهذا وقع ومن ذلك
قوله في عطاي وعطاي انما لما صار بينهما الصفة الخطأ
او عطاي ابدلتها الضمة على اصل ما في الاعد وهو انما
في عطية وعطية ولحمي ان لا يمتها ان الاكسر قبل
ان اصلها تان اليان واوان كما في الاصل بطو
وعطيه لانها من بطوت وعطوت فاصل اليان فيها
الواو ولوحظنا فيما من اليان دون الاصل الذي هو الواو
رجوعا الى الظاهر الاقرب ابيد ومن الاول الاعد عند
في هذا فتقوية لا حال ان في من الفعل في الاقرب
وليس كذلك صرفا لا ينصرف ولا اظهر في الضم
لان هذا هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراءه
اصل هذا الذي انك منه كما كان مما تدر فاعرف الفرق
بين ما هو سرود الى اوله دون ما هو سابق رتبة منه

شقا وكيفية
عدوة

وكذلك اذا نسبت الى شقاوة فقلت شقادي فمعه الواو
فما سقاوي بدل من هزة مقدرة كأنك لما حدثت الحاء
فصارت الواو اذن في شقاوي غير الواو فشقاة
ولهذا الظاهر في العربية كثير فمعه في الامانة
الى عدوي وذلك انك لما حدثت الحاء حدثت لها واو
نحوه كما حدثت لحدف يا حشفة يا شقاوي فصارت في التنوين
الى عدوي فبدلت من الضمة كسرة ومن الواو يا شقاوي
الى عدوي في ذلك محوري غير فبدلت من الكسرة فتحة
ومن اليان اليان فصارت الى عدوي فمعه في الواو في
عدوي ليست الواو فاعدوة الما هي بدل من اليان بدل
من يا بدل من الواو اذ نية في عدوة فاعرفه وفي البسط
تيل ان تربي الا لفظ الشكايد اجمع واجمع وجمع
وجمع بالاضافة المقدرة كما تراها في الدليل على ذلك
مراجعة الشا على الاصل قال ان الخليل ياك اجمع
فاجمع تأكيد للصير في ياك **سراعاة الشوم** قال
ابن هشام رحمه الله كثر باب ما فعلوه سراعاة للصوم في ذلك
الذين حضوه بالاضافة لانه على صورة ما يخفى بالحق قال
لان على صورة ما يخفى بالحق قال وهو الزيد والعمرون
والافرنه الذي وهو غير خفي بالحق قال ابن عصفور
في شرح القرب ومن ذلك ذو الموصلة اعربا بضمهم في سبها
في التي بمعنى صاحب لتعاقبها في اللفظ فان كانت الموصلة
فيها فتصير اليان وهو الانتشار لاصل **سراعاة الشوم**
بين على معنى الايجاب ما لم يجد امر من خارج في هذه

قريب ما يد الى اول ليست وراه رتبة متقدمة **الحج**
التي في مراجعة اصل واسنينا في فرع قال ابن جني
اعلم ان كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه فانك حينئذ
ترجله فرعاً وليست ترجعه اصله في ذلك اللفظ
غير المنقلبة الواقعة اطرافا للاحاق اولها نيت وبقرها
من الصيغة لا غير فالتى للاحاق كالف اوطى فحين قال
كاروط وحبه في رد لتعلم والتي للثابت كالف سكرى
وغضى وجادى والتي للصيغة لا غير كالف بطريق
وصغيرى فخرى فحين احتجت الى تحريك واحدة
من هذه الالفات لتتضمن اللفظ فلهذا في فقلت
ارطيان وحطيان وكذا الباقى فمعه اب ذرع مرجل
ولست ارجعها الى اصل لانها ليست واحدة منها منقلبة
اصلا لا عن ما ولا غيرها بخلاف الالف المنقلبة كالف
مغزى وقدي لان هذه منقلبة عن يا متبينة عن واو
في غزوت وقذوت واصلا فمعه في وعدوه فلما وقعت
الواو لامة هكذا قال يا فصارت مغزى ومدعجى ثم
قلت اليان فصارت مغزى وقدي فلما احتجت
الى تحريك هذه الالف لاجت بها الاصل الاثر
وهو ان يا فصارت يا في مغزيات ومدعيات وقد
كانت الحرف منقلبة فيمطر الى قلبه فلا تدره الح
اصلا ان كان منقلبة عنه وذلك كقوله في امر اوى
وجمادات فقلت الهزة ورا فان كانت منقلبة عن الف

وكذلك

من روعا ونصوحا وهي فيه وانما كونها غير مبنيا لان الكلمة
 لم يوجده فيها شيء من اسماء البناء وقال ابن جني في الخصائص
 باب في الحكم يقين بين الحكمين هذا الفصل موجود في
 العربية لفظا وقد اعطته قاعدا عليه وعبارة ذلك
 نحو كسرة ما قبل بالمتكلم في نحو صاحب غلام في هذه
 الحركة لا عراب ولا مبنيا اما كونها غير عراب فلا بد
 الاسم يكون مرفوعا ونصوب في شيء وليس
 بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا وجوه خمسة
 ولا يقاربه وانما كونها غير مبنيا قلنا في الكلمة معربة
 ممكنة فليست الحركة في اخره مبنيا الا ترى ان
 غلام في التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلامهم
 وغلامنا فان قلت فما هذه الكسرة في الرفع والنصب اكره ان
 قلت هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب اكره ان
 عليها فلزيت في الحالات فليست اعلاها اعراب الا ان
 لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسر الصاد من صو
 غير كسر الصاد في صوران كلا وان كانت اياها لفظا
 وقال ابو البقاء في الباب ليس في الكلمة كلمة لا معربة
 ولا مبنية عند المحققين لان هذا المرفوع ضد هذا المبنى
 وليس التثنية ههنا واسطة وذهب قوم الى ان المضاف
 الى ياء المتكلم غير مبنيا اذ اعلم في وجوب لبنائه وغير
 معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع هذه حروف
 اعرابه وسوه خصيا والذي ذهبوا اليه فاحد لا نه

معرب

معرب عند قوم وبني عند آخرين على ان تسميته اياه
 خصيا خطأ لان الخصي ذكر حقيقة واحكام المذكور ثابته
 له وكان لا شبهة بما ذهبوا اليه ان يسوه خصيا مستكلا
 وقالت الشيخ بما انه من بن النحاس في التعليلية اختلفت
 في المضاف الى بالمتكلم قبل مبنيا وكسرة كسرة بنا لانه
 لا يجد بها عامل الجرح وعلة ثابته فيهم بالحرف لم يوجد
 عند كل يضاف لايه كل يضاف لا يتغير اخره لاجل المضاف
 اليه وخرج التي عن نظائره بالحرف اذ لا ينظر
 لها من الابدان وقيل معرب لعدم علة البناء ولان الامانة
 الى المبنى لا توجب بنا المضاف ولا يجوز في الا في الظروف
 في الجرح جرحه كمثل وغير فوجب ان يكون معربا
 وقيل لا معرب ولا مبنيا لان الاعراب غير موجود
 قارب لعله له فوجب ان يحكم بهدما ويكون للاسم
 منزلة بين المتولين ونحو ذلك الرجل ونحوه مما فيه
 الف والرفا لا ينصرف لان الصروف التنوين والتثنية
 ولا غير تنصرف لانه لا يشبه الفعل والجرح احب ان هذا
 لا نظيره وما ذكره في المنصرف وغيره فصحا لا بد
 الصروف التنوين وغير المنصرف اسم الفعل فكيف
 سقا بلين بخلاف الاعراب والبناء لان الاسم اما معرب
 وهو الممتلئ وما غير ممتلئ وهو المبنى فيما تسمى
 الايات والسنة والاسطة بينهما انتهى الربيع قال ابن
 اليهات في القواعد الكلام على ضربين معرب ومبنى وعند
 الرما في وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبنيا وهو سحر

ويش
الفرق
لغة

٣٢٥
 اعمد ولانه لا ينزل عن هذه الحال كقائمة شيء بوجه لبن
 وادعى قوم ذلك في غلام وقد اخطأ عند الأكثرين
 لانه يوجب هذا القول الى ان عصا كذا في الحان قال
 ابو جني في الارشاد في زعم قوم منهم انكشافا لان
 ليس مبنيا ولا معرب بل هو مخفى من فعل لا يرس
 الامسا اذا قلت جيت اسم فاعه اليوم الذي كنت
 فيه اس **باب الثاني** باب المنصرف وغير المنصرف
 قيل ان بينهما واسطة لا توصف بالمنصرف ولا غير المنصرف
 ابن جني في الباب المشا رالية وسه لكان كانت فيه
 اللام او الاضافة نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل
 فمذه الاسم كلها وما كان نحوها لا ينصرف ولا غير
 منصرف وقه كذا انها ليست بمؤنونة فتكون منصرف ولا
 بما يجوز بالتنوين حلوله للمنصرف فاذا لم يوجد فيه كان
 عدته من اشارة لكونه غير منصرف كاجد وعمر وكذلك
 التنشئة والجمع على جدها ليس شيء من ذلك منصرف
 ولا غير منصرف بعوضه كان او نكرة حيث كانت ههنا
 الاسم ليس مما يكون مبنيا فاذا لم يوجد فيها التنوين كان
 ذهابه عنها اشارة لترك صرفها وقال صاحب البسيط
 من قاله المنصرف ليس فيه غلتان من العمل التمع وغير
 المنصرف ما فيه غلتان وتأثيرها في الجرح والتنوين
 لفظا او تقدير فاذا حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل
 في القيد التنشئة والجمع والاسماء المستتره فافاض اللام

ويش
الفرق
لغة

٣٢٦
 والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا مرجعا لانه امر
 غير منصرف بوجود العلتن وتنشئة جمل صرف لعدم
 العلتن وانما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث
 والتنوين والاضافة يخرج عن المحصر فلهذا ذكرها صاحب
 الخصائص برتبة ثالثة لا منصرف ولا غير منصرف وقال
 ابو علي ما دخله اللام والاضافة من باب ما لا ينصرف
 لا اقول فيه بصرف ولا بعده فلا اقول انه منصرف
 لان المانع من الصرف بوجود فيه وهو شبه الفعل وليس
 اللام والاضافة بثة اياه عدا الفعل ولا الفعل
 من غير منصرف لان امتناع التنوين عنه ليس بكونه
 لا ينصرف وانما هو ليدل على الالف واللام عليه فانما
 ما يوجب التنوين وقال الكندي انما اقصاها لاسما من جهة
 العمود فاعلم ثلاثة احرز بصرف وغير منصرف ومسا
 لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف ولعلوا لغة المضاف
 وما عرف باللام والتنشئة والجمع لا يقال منصرف ولا ليس
 فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرف اذ ليس فيها علة
 تمنع من الصرف وقال ابن الحافظ ههنا كلام اخوين
 ان القصة التي المنصرف وغيره خاصة وتفسير واحد
 من التفسيرين ينفي المحصر **باب الثالث** باب
 العلم منه منقول ومنه من جعل وفيه قسم ثلث لا منقول
 ولا منقول وهو الذي علمته بالغة ذكره ابو جني
 وقال في البسيط العلم المقول ثلثة وثلاثة وثلاثة

اقول اجدتها ان مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون
 منقولاً لا الثاني ان يربط غير مشتق لان لفظ المعدول له
 يستعمل في معنى ثم نقل منه وليس وزن المعدول موافقاً
 لوزنه المعدول عنه حتى يكون منقولاً لا ان لا يكون
 منقولاً على الاطلاق ولا يترجى على الاطلاق بل سابع
 للمعقول لواقعة حروفه وحروف المعدول عنه ومثابه
 للمرجل لا خصوصاً بوزن لا يوافق المعدول عنه فثبت
باب الرابع في شرح الفصل قال ابن درسي في باب
 الاشارة والمصير كما علم الاشارة ولذا لم يسم امره
 كونه اخذ شيئاً من هذا وشيئاً من هذا وقال ابن
 يعيش في شرح الفصل قال ابن درسي في باب
 الاشارة والمصير بل هو يسمى كنه به عن المنصوب
 وجعلت الكاف في الاشارة بياناً عن المتعبد وتعلم
 المحاط من الغائب ولا موضع لها من الاعراب وهي
 هذا القول الى الحسن الا حقيق الا انما شكل عليه امر
 فقال له يسمى بين الظاهر والمصير والمجهول على ما علم
 مصير كونه الزجاء الى انما اسم ظاهر يضاف الى المصير
 وقال ابن يعيش انما جعل يسمى اسم الاشارة في الاسماء
 الظاهرة وهو انما يسمى اذا لا ينقل الى تقدير ظاهر فيكون
 كناية عنه ولا يعلل عليه احكام الاسماء الظاهرة نحو قوله
 والوصف به وتسميته وتحقيره وهذا شكل امره على غير
 معموله

اليوم

فمفعولهم قسماً ثالثاً بين اسم الظاهر والمصير لا ان يسميها
 بالظاهر وتسميها بالمصير فمن حيث كانت تسمية ولم يسمها
 بغير الاشارة كانت كناية للمصير ومن حيث صفت ووصفت
 ووصف بها كانت كناية لظاهر وقوله لا ان لا يسمي بعض النحاة
 يقول المصير كناية لظاهر لانه لا يسميها ولا يسميها
باب الخامس في باب الوصل والوقت قال ابن جني
 في قوله قوله لم يربط كانه صوت حاد فخذ في الوصل
 من كانه وصلاً الوصل فيقضي بالمثل ويجوز ان يكون
 فمفعول كانه منزلة بين الوصل والوقت وكذلك قوله
 يا مرجاه بجا راجيه اذا الخ قريبه السائيه
 فثبت ان المصير ليس على حد الوقت وعلى الوصل
 انما الوقت فيؤذن انما سائيه يا مرجاه وصلاً الوصل
 فيؤذن بخبرها اصلاً يا مرجاه راجيه فثبت ان الوصل
 من كانه منزلة بين المصير والوقت وكذلك قوله بجا راجيه
 او عيلاً فثبت ان السابغ المتعبد طريق وذلك ان
 التثنية من اشارة الوقت والبيان اشارة الاطلاق فهو
 منزلة بين المصير والوقت **باب السادس** في باب
 حروف الجر قال ابن جني في المصير في اللام المعوية
 نحو يصدق ما سمع فقال لما يريد ان كنهه للمروءة وعبر
 انما ليست رايه محض لما تحيل في العامل من الضيق
 الذي نزل منزلة القاصر ولا يصدق محضه لظلاله على
 اسقاطها فلما منزلة بين المصير والوقت **فصل** قال ابن
 اي زجل ابن عبط للمنادي برشيق البعد والقرب نبياً

المذكور

وابا وهي الاول راي واللمزة الثاني وابن جني جعل له
 ثلاث مراتب تسمى كونه في وصفها فلا ولي اياها
 وليك نيتاً لئلا يكون له اي وجه يستعمل في الجمع
 انما ونظير ذلك الاشارة جعل له ابن جني ثلاث مراتب
 دنيا وسعيل وقصرى فلا ولي في ذلك وليك نيتاً
 ذلك وتلك بالكاف دون اللام وليك نيتاً في ذلك
 وتلك بالكاف واللام جعل له مرتبتين فقط
ورود الذي مع نظيره يورد مع نصيبه قال ابن جني
 وذلك لضرب منها اجتماع الموصوف في الصفة الموصوف
 رجل علامة وامرأة علامة ورجل نساكية وامرأة
 نساكية ورجل هزة لمرة وامرأة هزة لمرة ورجل
 صرورة وفروقة ورجل هداية ففاعة وامرأة ففاعة
 وهو كثر ذلك ان الله في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث
 الموصوف بما هي ذم واما لحقت لا علام السابغ ان
 هذا الموصوف بما هي ذم فبدل الفاعية والتمانية فحصل
 تأنيث الصفة اشارة لما يريد من تأنيث الفاعية والمبالغة
 وسواء كان الموصوف بشك الصفة مذكرة او مؤنث يدل
 على ذلك ان الله في نحو امرأة فروقة انما لحقت لان المرأة
 مؤنثة لوجوب تأنيث مع المذكور فيقال رجل فروقة كما
 ان النساء في قافية وظهرت لما لحقت لتأنيث الموصوف
 حذف مع تذكيره في نحو رجل طريف وقام ذكرهم وهذا
 واضح ونحو من تأنيث هذه الصفة ليعلم انما بلغت
 المعنى الذي هو مؤنث ايضا تسمى بهم العين في نحو قول

وصيه

وصيه وامرأة وواحدوا اذ ان بان ذلك في معنى بالاد
 من تصحيحه وهو اخوة واصبة ونقاولوا ونجا وروا وكما
 كبريت الانطاط لكبر المعاني نحو انزلة والمصلحة
 والضرورة وهو باب واسع وتسمى اجتماع الموصوف في
 في الصفة المذكورة نحو رجل ضخم وامرأة ضخم ورجل
 عدل وامرأة عدل ورجل ضيق وامرأة ضيق ورجل رضى
 وامرأة رضى كما انما فوق الواحد نحو رجلان وعدل
 وقوم رضى وعدل قال زهير
 لعمري يستحق قومي مثل سراوتهم ثم بيئت فم رضى وعدل
 وتسمى اجتماعاً لها في هذه الصفة ان التذكير انما اتى
 من قبل المصدرية واذا قيل رجل عدل فكان من وصف جميع
 الجنس جالفة كما نقول استولى على العرض الضيف
 وحاز جميع الرياسة والنبيل ولم يترك احد نصيباً
 في الكرم والجلود ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع فكيف
 لهذا الموضع وتوكيداً وقد ظهر انما يدق المعنى ويشهد
 به وذلك نحو قوله
 الا اصبحت اسماء حارمة الحلال وضنت علياً والضنوين
 فهذا قوله هو يحول من الكرم وطبق من الغنى وهو محمول
 من الجمل وهذا لا يفتى بمعنى ان يحمله على التذكير وانما
 يريد به والجنس من الضنوين لان فيه من الاعظام والمبالغة
 فالضنوين في القلب ومن قوله وهن من الاخلاق
 قبل ذلك والمطل وقوله وهن من الاخلاق والوهان
 واخوي الت ويدين في قوله فانما هي اقبال وادبار

ان يكون من هذا اى كانا خلقت من الاقبال والادبار لا على
ان يكون من باب حذف المضاف اى ذات اقبال وذات
ادبار وكذا من هذا اى قول الله تعالى خلق الانسان
من عجل وذلك كثره فخلق اياه واعني اياه له وهذا اقوى
سواء كان يكون ارد جلق الجمل من الانسان لان امر
قد اطرده وانبع فخله على القلب يبعد في الصفة وتضعف
المعنى وكان هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله
ان الجمل هنا الطين ولعمري انه في اللغة كما ذكره غير
انه في هذا الموضع لا يراد به الانسان المحلة والسرعة
ولهذا قال عليه سائرهم اياي فلا تسلم لولا تدبير
قوله تعالى وخلق الانسان عرجا وخلق الانسان طعنا
لان الجملة ضرب من الضعف لما يؤخذ به من الضروقة
والخاجة فاما كان الغرض في قولهم رجل عدل وامرأة
عدل انما هو اعادة المصدر والجنس جعل الاقوله
والند كبر اشارة للمصدر المذكور فان قلت فان تسمى
المصدر قد جاء نون نحو الزيادة والقيادة والقولة
والجنومة والجمدة والموجدة والطلاقة والبساطة
وهو كثر جدا فان كان نفس المصدر قد جاء نون في
هوى معناه ومجول التاويل عليه اى ما ينشأ قبل
الاصد لقوة اهل لهذا المعنى من الغرض لضعفه وذلك
ان الزيادة والقيادة ويجوز ذلك مصاهر غير مشكوك
فيها فالحاق التاويل لا يخرجها كما ثبت في النسخ من نسخة

وليس

وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة مصدر وانما هي
تأولة عليه وسوددة بالصفة اليه فلو قيل رجل عدل
وامرأة عدلة وقد جرت صفة كثرى لم يرد ان يظن بها
انها صفة حقيقة كصفتها من صعب وتذهب من ذب ونجوة
من نجى وريط من ريط فلم يكن فيها من قوة الدلالة على
المصدرية تأويل نفس المصدر نحو الجمومة والنبومة
والطلاقة والخلافة فالاصول لغوية يتصرف فيها والنزول
لضعفها يتوقف بها ويتوقف على بعض ما تسوغه العقوة
لاصولها فان قلت فقد قالوا رجل عدل وامرأة عدلة
وفرس طوعة القباد وقال آمنة
والحمة الحنيفة الرقيا اخرجهما من ذبيها آيات الله والكلم
تسيل هذا ما خرج على صورة الصفة لانهم لم يوروا ان
يبعدوا كل البعد عن اصل الوصف لانها به ان يقع الغرض
منه بين مذكور ومذكور فخرج هذا في حفظ الاصول والتلف
التي لها فاه لها والتبنيدي عليها مجرى اخرج بعض الممثل
على اصله نحو اسجد ونحو اعمل صفة وعدة وان كان
قد نقل الى فعلت لما كان اصله فعلت على ذلك انما يعنى
فقال حضة وضيعة وجمع قتال
وياعين هلا بكيت الرباذ فثنا وقفا والخصوم في كيد
وعليه قول الاحقر
اذ انزل الاطراف كان غمرا على الحي حتم تستعمل مراحله
الاصناف هنا بلفظ التلكة ونصاها الضائر ليس لقوله
واسيا فتنظر من مجده دحاة في ان المراد بها على الكثرة

وذلك امدح لانها اذا ترى الاضياء وهم قليل يراجل الحي
اجمع فاطنك لوزن له الضمائر الكثر وان كان قد
علمت المصدر ملاما الذي سوغ التانيث فيه يقع معنى
العوم والجنس وكلاهما الى التذكير حتى احسنت الاقابلة
لم يعولك ان اصل وان الاصول تخالفا لا تحتكم الغرض
مثل علمه جواز تانيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب
تذكيره ان المصا در اجناس المعاني كان غير هذا اجناس الاعيان
مخارجها وفرس وقد اوردت ان اسم اجناس الاعيان
قد تاتي مونية الالفاظ والحقبة تانيث في معانها
نحو غريفة وشمرند وعلية وقيروحة ومفرمة كذلك
جاء ايضا اجناس المعاني نونيا بعضه لفظا لا معني
وذلك نحو المجددة والموجدة والرشاقة ونحوها انعم
واذا كان تانيث المصدر وهو على مصدرية عن
موصوف به لم يكن تانيثه وجبة وقد جرى وصفا وحل
المحل الذي من عادته ان يوزن منه بين مذكور وموئنه
وواحدة وجاعته قبيحا ولا يستلزم اعمى ضيغة
وخصة واظنا فاقصونا وان كان التذكير والافراد
اقوى في اللغة واعلى في الصفة قال تعالى وهما تاءك
في النعم اذ تسورا المحراب فاما كان التذكير والافراد
اقوى من قبل انك لما وضعت المصدر اردت للمبالغة
في ذلك وكان من تمام المعنى وكلام ان تؤكد ذلك شرك
التاثير والجمع كما يجب للمصدر في اول احواله الا ترى
انك اذ انشئت وجمعت سكتت به مذهب الصفة الحقيقية

الحي

التي لا معنى للمبالغة فيها نحو قامة ومنطلة ومنا ربات
ومكرات فكان ذلك يكون نقصا للغرض او كان نقصا له
فقد تاتي قتل حتى جاء الاعداد لما جاء من نون الجمع
ومما جاء من المصادر مجوعا ومما لا ايضا قولهم مواعيد
عمره اخاه بيتر ومنه عندي قولهم يترى على حسن
الستر والادها فالملابس جمع لكس ولا يحلوان يكون
لها ان المصدر فلا يجوز ان يكون هناك لانها قد
عمل في الاولاد منصبة والمكان لا يعمل في المفعول به
كما ان الزمان لا يعمل فيه فاذا كان الامر على ما ذكرنا
كان المضاف هنا محذوف فاستدلوا كما قال تركت بالاحسن
المبقر ولا دها كما ان قوله
وما بقي الا في الزار وعلية فصار ابن قمار على حشمت
محدوف المضاف اى وقتا اعادة ابن قمار على حشمت الاثر
قد عدله الى قوله على حشمتا فالاحسن المضاف الى مصدر
مجموع ليعمل في المفعول به كما ان مواعيد عمره قرب اخاه بيتر
تلك وهو غريب وكان ابو على يورد مواعيد عمره قرب
اخاه نوره الطريق المعنى بترى فاما قوله
كبر جربوه فافادت تجارهم ابا قدامة الا المجدد الفنا
فقد جربوا ان يكون ابا قدامة منصوبا زادته اى فافادت
ان ابا قدامة تجارهم اياه الا المجدد والوجه ان تنصده في
تجارهم لانها القائل الاقرب ولان لوراد اعمال الاولاد
جرى ان يعمل اثنان ايضا فيقول فافادت تجارهم اياه
ابا قدامة الاكدا كما نزل ضربت فادجعه زيدا او يعنى

٢٢٧
 ونقل ما فعل فلان فلان قول يفعل بخ كس زيد وكسوت ه
 وشترت غنينه وشترتها وشترتها غنينه وعثرتها وعثرها
 ذلك هذا هو الحديث ان يقال بالهزة فيحدث الفعل
 فكذا لم يكن قبله غير ان ضربا من اللفظة جاء هذه
 القضية معلومة مخالفة وتجد فعل فيها سقيا ونقل
 غير متقد وذلك قولهم اجعل الظلم وجليته الرشخ
 واستغ الصبر وسفكه وانزلت الشرا اذ هب اوها
 ونزلتها واقشع الغتم وكشعته الرشخ واسل ريش
 الطائر وكشعته وامرت الناقة اذ اذ لبستها ودرستها
 ونحو ذلك الموت الناقة بذبتها ولوت ذنبها وصبر
 الفرس باذنه وكسرا ذنه وكشع اسد على وجهه والكل هو
 وعلمت الوساة واعلمت عليها فهذا الفعل عا د في
 الاستعمال لان فعلت فيه متقد وافعلت غير متقد وعلمت
 ه لك عندي ان جعلت تحت يدي فعلت وجعلت فعلت
 كالغرض لفعلت من علمت افعلت لها على المتقد كما
 نحو جلس واجلسه ونمض وانمضه كما جعل قلب الينا
 واذا في المفعول فالمدح والشم واللعن واللعن عوفا
 للموازين كشره دخول القبا اليها مدحها وكما جعل لوزم الزب
 الاول من المشرق لفتحها وخطب جبهة ما ما اوغوي
 بل لم يمت فيه الحركات الثلاث اليه نحو ايضا المصرب
 من كثرة السواكن فيه نحو مفعول ومنغولان ومنغولان
 ونحو ذلك ما التقي كما خرو من العرب ساكنان ونحو
 من ذلك ما جاء عنهم من الفعل هو مفعول وفي ذلك

نحو

باء

تعبير صيغة المثال سندا الى المفعول بخ صورته سندا
 الى الفاعل والعودة واحدة وذلك نحو ضرب زيد وضرب
 وتسل وتسل والرمز والرمز وضرب وضرب والآخر
 انهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التعبير حتى
 تجاوزوا الى ان يعمروا عدة الحروف مع ضم اوله كاعيدوا
 في الاول الصورة والصيغة وحدها وذلك قولهم
 احبته وحب وانكلمه الله وزكروا ما اذ ه وشكته
 واملاوه وما لي قال ابو علي فهذا يدل على تمكن المفعول
 عندهم وتقدم جاد في انهم اذا فردوه بان صاغوا
 الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو المفاعل وهذا
 ضرب من تدرج اللفظة الاتري انهم لما عبروا بالصيغة
 والعودة واحدة في نحو ضرب وضرب وشرب وشرب
 تدروا من ذلك الى عمرو والصيغة مع نقصان العودة
 كخاركة الله وكسره في الضمة وارضه فهذا القول لهم في
 حنيفة حنفي لما حذوا حنيفة حذوا انصافا لها
 ولما لم يكن في صنف كما حذوا فحذوا لها انصافا
 الباء فاعلوا حنيفة وهذا الموضع هو الذي دعا نقل
 في كتاب فصح ان ارد له بيا فقال فلان باب فعل
 بجمع الفاء نحو قولك غلبت بجاءك ومقبة الباب انما
 عن ضم ضمير اراء الافعال المسندة الى المفعول ولا تسند
 الى الفاعل في اللفظة الصريحة الاتري انهم يقولون
 الشكر كذا وتقولون انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع

به

نحو احبته فهو محبوب واجنه الله فهو محبوب واركة فهو ركة
 واركة فهو ركة واركة فهو ركة واركة فهو ركة واركة فهو ركة
 من مامو فاحا ده فهو مضبوط واجنه من الحى فهو محوم واهم
 نذا لم فهو مهور وان عتيد فهو عوق اى من عور ومكرو
 اذا ما استجبت الرض من سائر جري وهو هو ووعى واطا
 فاعين او دعته ويسبغ ان يكون جاء على ودع واما
 اخره الله فهو محزون فقد حصل على هذا غير انه قد قال
 ابو زيد يقولون لا امر محزون ولا يقولون حزني الا ان
 سجد المضارع يشهد للماض فهذا السجل ما سجد وقد قالوا
 ايضا غير محزون على الفاعل وشكته قوله محم قال عنته
 ولقد نقلت فلما تقابلت عنته من منسلة لمح المحرم
 وقاله الآخر
 ومن يناد ان يربوع بحيث ما قال منهم خير ففتان العرب
 الملك الامين والرد في الحب قالوا وعلة ما جاء في فعله
 فهو مفعول نحو اجنه الله فهو محبوب واسله فهو مسلول
 وكذلك بقية فان قيل وما بال هذا خالف فيه الفعل
 سندا الى الفاعل صورة مسند الى المفعول وعادة
 الاستعمال خلا في هذا وهو ان يحى الضربان معا في عدة
 واحدة نحو ضربته وضربت وكسوته وكسرت وكسرت
 معاد هذا الى ان يفتل ان العرب لما قرى في انفسها
 امر المفعول حتى بما دلت على عند هاء برتبة الفاعل وحى
 قال سيبويه فيها جميعا ايهاهم ويعني انهم خصوصا
 المفعول اذا اسند الفعل اليه بضمير بين من الصيغة امره

به كذا فلما جاء بهذا الباب اي ليرتك افعالا حضرت
 تا لاسناد الى المفعول دون الفاعل كما حضرت افعالا لاسناد
 الى الفاعل دون المفعول نحو قام زيد وقعد جعفر وزعم
 وانطلق ولو كان عرضه ان يكون صورته اسم فاعله مجزأ
 غير متصل على ما ذكرنا لاورد فيه ضرب وكسب وكسرت
 واستقصى وهذا كاد يكون الى ما لا يميز له فاعرف
 فعلا الغرض فانه اشرف من حفظ ما يرة وقلة الله ونظير
 لحي اسم المفعول هنا على حذف الزيادة نحو احبسته
 فهو محبوب لحي اسم الفاعل على حذف فيها ايضا وذلك
 نحو قولهم اورس الرث فهو قارس وانفقوا افلامه فهو
 سافح واقتلوا المكان فهو باقل قال تعالى وارسلنا
 الرياح لواء فخ وقاسمه تلافح لان الريح تلح السحاب
 فتستدره وتبيجوزان يكون على التحت هي فاذا التحت
 نزلت التحت السحاب فيكون هذا مما اتفق فيه بالسيب
 عند السحب وقد جاء عنهم بسجل حكاه ابو زيد وقال
 دلا د بن ابي دواك
 اعا نبي بعدك وايسق له اكل من خواتنه واسئل
 وقد جاء ايضا حبيته قال
 والله لولا ستمه ما حبيته ولا كان ادنى من بعد سرق
 ونظير لحي اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف
 الزيادة لحي المصدر ايضا على حذف نحو لم جاء زيد
 وعده فاصل هذا وحديثه بمروري ايماء انم حذف

يكون على فعل كبرى ويقضي وعلى فعل كبرى ويسمي
 قاسرا اذا كانت قاسرا في فعله على حكم سائر اللام
 اذا كانت با قاسرا في ذلك فرق **الوصلة** من ذلك
 ذود خلت وصلة الى وصف الاسم بالاجناس وتظهير
 الذي واخره دخلت وصلة الى وصف المعارف
 بالجل وتايجه وصلة اليه ناعا فيه الالف واللام واسم
 الاشارة وصلة اليه تعلى الاسم من تعريف العهد
 تعريف المحصور بالاشارة مثال ذلك ان يكون محصور
 شخصان فزيد الاخبار عن احدهما ولا بد من تعريف
 وليس بيبسك وبين المخاطب فيه عهد عند حل فيه الالف
 فاللام فتاتي باسم الاشارة وصلة الى تعريفه ونقله
 من تعريف العهد الى تعريف المحصور فيقول هذا الرجل
 فعل او يفعل ذكر ذلك كله ابن يعيش في شرح المفصل
 قال ويجوز ان يتوصل بهذا الى ناعا في الالف واللام
 فيقول يا هذا الرجل كما تقول يا ابا الرجل وقد يجوز فيه
 ان لا يحمله وصلة فيقول يا هذا اذا جعلته وصلة لزمه
 الصفة وانما جعله وصلة لم يلزمه الصفة ومن ذلك قول
 يعقوب بن ابي القاسم الى اللقيط بالمعبر الذي هو ابا والكا
 ولما وانما اريد فصله عن الفاعل ما بالندم وانما
 بيانها خير فلم يكن مما تقوم يا قسما لصفها وقسمها
 دعيت بابا وجعلت وصلة الى اللقيط بما فابا عندهم
 اسم ظاهر يتوصل به الى المعبر كما ان كلا اسم ظاهر يتوصل

به

به الى المعبر في قوله كذا قال ابن يعيش وهذا القول واه
 لان كلا تصان الى الظاهر كما تصان الى المعبر ولو كانت كلا
 وصلة الى المعبر لم تصان الى غيره ونحاشا لي ان الحاجب
 اي جئ يتوصلا به الى ناعا فيه الالف واللام لا يتا
 بهمة يبع لتفسيرها بكلاهما في الالف واللام والمعرف
 هذا ان يا قاسما فيه الالف واللام تفسير الى كذا كانت
 كذا كانت صلت هذه المعنى الذي يدل على ذلك ان اسم
 الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموضع فتدل
 يا هذا الرجل ويا هو كذا الرجل وفي شرح المفصل لابن
 اعلم ان ذوا ناعا استعمل في الكلام وصلة الى الوصف باسم
 الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف المعارف بالجل
 فارادوا ان يقولوا زيد المان فوجدوا هذا يقع في اللفظ
 والمعنى انما اللفظ فلا يتم جعلوا كالمعنى مشتقا
 لان الصفة حتما ان تكون مشتقة وانما وقع بها حيث
 المعنى فلا يتم جعلوا كما ان قويا صفت لانا الاجناس
 هي العوقية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لانهما قدمة
 في المرتبة جنسية فلما جعلوها صفة صارت تابعة بعد ان كانت
 متبوعة فلما اجتمع فيها هذا التجميع اللفظي والمعنوي
 جاؤا باسم يكون معناه فيما بعده محموله صفة في اللفظ
 وهم يريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده لانه قد زال
 التبع اللفظي وبقي لاخر لم يكن لهم ان الله فلما لم يصف الى
 معبر لانه المعبر لا يوصف به الهمة **الوصل** ما يعبر به

فيه الاشياء على اصولها والوقف مما تغير فيه الاشياء عن
 احوالها ذكر هذه القاعدة ابن جني في سدر الصاعدة
 قال الا ترى ان من قال من الوب في الوقف هذا ذكر ويررت
 بكسر الضمة والفتحة الى الكاف في الوقف فانه
 اذا وصل اجرى الى امر على حقيقته فقال هذا بغير ومرت
 بغير وكذا كثر من قال في الوقف نحو قاتمة هي الاصل
 والها في الوقف بدل منها وقال ابن النعمان في البداية
 الوصلا في كلامهم الله وضعوها لتوصيل حلة اصاب
 احدهما حرف الجر وضعوها ليتوصلوا بالالف الى الجوز
 بتاء لولاها لما نفذ المحلل اليها ولا بأس بها في حرف
 ها التي للتنبيه وصفت ليتوصل بها الى ناعا فيه الالف
 انما ذود وضعوها وصلة الى وصف المعارف بالجل
 ولولاها لما جرت صلات عليها الخاصر المعبر الذي
 يربط الجمل الجارية على المتروكة احوالا واخبارا وصلات
 وصلات فان المعبر هو الوصلة الى ذلك **وضع الشيء**
 موضع الشيء واقامة مقابلة لا يوجد بيبسك ذكره هذه
 القاعدة ابن جني في شرح الجمل وبين عليها ان
 الاصحح ان الاعتراف وهو وضع الظرف والمحور موضع
 فعل الاسر لا يجوز الا في سبع من العرب يجوز عليك وعندك
 وعدوك وسكانك ووزرك وامامك وانيك وتونك وزرك
 قول من احانا لاغر بسائر الظرف والجر دلت وبين عليها
 ان المصدر الموصوع موضع اسم الفاعل واسم المفعول لا يطرد

التركات باسمها
 من الشبهة الرابع
 الذي وضعوه وصلة
 الى وصفه

بكر

بل يتغير عليها على ما سمع منه **وضع الحروف** غالب التغيير
 انقضى لا اللفظ ذكر هذه القاعدة ابن جني في شرح الجمل
 قوله من قال ان لرد خلت على المضارع فقلت معناه الى المضارع
 وتركت لفظه على ما كان عليه وضع قول من قال انما دخلت
 على الماشي فقلت لفظا الى المضارع وتركت المعنى على ما كان
 عليه **حرف لا** لا يجمع اذ ان المعنى ومن ضم
 لا يجمع بين الالف والاضافة لانهما اذات تعريف ولا بين الالف
 وحرف النداء لذلك ايضا ولا بين حرف من نواصب المضارع
 وبين حرف تنفيس لان الجميع ادوات استئذان ولا بين
 كي اذا كانت جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة
 ولا بين كي اذا كانت ناصبة وان فلا يقال حيث كان
 انورك خلافا للمكوفيين ولا بين ادوات استئذان يقال
 قام القوم الا خلا زيدا ولا الاحاشا زيدا قال ابن السراج
 في الاصول قال الا ان يكون الثاني اسما نحو الا خلا زيدا
 والا معا فانه يجوز وفي حواشي الكشاف لا يجمع بين
 اذ التي تعدي فلا يقال اذهبت بزيد بل اذا الهزة
 او التي ومن ثمما رتبة قوله لا تخش في نحو حرا
 ان الالف والهزة تقع للتانيث لانه لا يوجد في كلامهم
 ما انت يجوزين واذا دخلت الواو على كذا انتقل
 العطف اليها وجوزت لكن للاستدراك كذا انت
 حروف الاستثناء اذا دخل على ما يدل على الاستثناء
 خلع دلالة الاستثناء كما في قوله اهل رايونا يفتح الفاع
 ذي الاكبر فابا هل يحيي قبيد كما في قوله او كيف ينفع

ما يبطىء المعروق به فان امر خلت من دلالة الاستفهام وجردت
 للعطف معنى كل ولا يجوز تجريد كيف دون امر لان تجریدها
 عن الاستفهام يزول عنها علة البتة فيجب اعرابها كما ذكره في
 البصيرط وقال ابن عبيش الدليل على ان الفاء رطبة بالمخاق
 لا للتأنيث لم يسمع عنهم اضافة بالحاء كالتأنيث ولو كانت
 للتأنيث لم يدخلها تأنيث اخر لانه لا يجمع بين علامتي تأنيث
 وقال ابن يونس وابن كيسان والزهج والفرسي ان
 ليست مما طيف لا ينفرد بالواو وهو حرف عطف ولا يجمع
 حرفا عطف واخره ابوابها وابن مالك والكلوبيون
 وابن عصفور ولا يندلسي والسيوطي والرضي وقال
 ابن الحاجب في شرحه المفصل لم يعد النون رسي ما في حرف
 العطف لرد قوله العاطف عليها وقد ثبت انها لا يجمعون
 بين حرفي عطف وقال ابن السراج ليس ما يجوز عطف
 لأن حرفي العطف لا يدخل بعضها على بعض فان وجدت
 شيئا من ذلك في كلامهم فقد خرج احدهما عن ان يكون
 حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمرو فلا في هذه المسئلة
 ليست عاطفة ولا على تأنيثه وقال الشوكيني انما حدثت
 تا التأنيث من نحو سلة في الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات
 لانها لو لم تحدث لاجتمع في الاسم علامتي تأنيث وهم
 يكرهون ذلك وقال ابن هشام في تذكرته لا يجوز
 كسرت لزيد ربا عيتين عليها تين وسفلا تين لان فيهما
 الجمع بين (الف) و(الت) واجتماع علامتي تأنيث لا يجوز
 انتهى

انتهى وقتا سنسلك جميع علامتي تأنيث في احدى عشرة
 واثنى عشرة قال في البسيط وجواب الاشكال من ثلاثة
 اوجه احدها انها اسم في الاصل فان ذكره كواحد منهما
 بما يشتمل في الاصل انما المجمع اجتماع علامتي تأنيث
 في كلمة واحدة والتا في ان الفاء احدى الحاق كالنوني
 الا ان التركيب يقع من تنوينها والتا في شئتين لا حاجة
 وحمل التا على كونها كونهما معنى واحد والتا على ان
 التأنيث في احدى عشرة مختلفان لفظا وانما المجمع
 اتفاق لفظي والتا في اثنيتين بدل من الكلمة فلم يجمع
 للتأنيث ظم حجة يحصل بذلك الجمع بين علامتي تأنيث
 وبين فروع القاعدة ايضا اخر صهر لام الابد الى خبر
 انه كان حتما ان تكون في اول الجملة وصدرها كنههم
 كرهوا نون حرفين معنى واحد وهو التا كيد ذكره ابن
 جني وقال في موفيق اخر ليس في الكلام اجتماع حرفين
 معنى واحد لان في ذلك نقصا لما اعترض عليه من
 الاختصاص في استعمال الحروف الا ان كيد كقولهم
 وتا ان لا تحزن لهم ثياب فان ما وحدها التا وان
 ولا لتوكيد قال ولا يكثر اجتماع حرفين للتا كيد لجملة
 الكلام لانهم اكدوا بكسر من الحروف الواحد في قوله يتقون
 فاللام مقولون جميعا للتا كيد وقوله تعالى فا حبا
 ترين فوالنون جميعا للتا كيد وقال ابن الحاجب في شرح
 المفصل قول النون في ان الواقعة بعد ما انشأته في حرف
 نونين فاكثر ف حرفي التا كيد في قوله ان زيدا

لقيام ليس بالجيد لان لم يجمع اجتماع حرفين معنى واحد
 ان زيد القام قد فصل بينهما لذلك وقال ابن القواس
 في شرحه الكافية لم يجمع اجتماع حرفين معنى واحد من
 غير فاصل ولذلك جاء ان زيد القام وامتدح ان زيدا
 قائم وقال ابن ابي راما لم يقل لا في الحرف بلام الجنس
 وان في المعنى نكرة لان لام الجنس تفصل الاستفهام وكذلك
 لا طولا علوها في الحرف بها يجمعون بين حرفين متقربين في
 المعنى وذلك ممنوع عندهم وقال الكلوبيون المتوحدون
 يقولون ان حروف المعاني انما هي مختصة الافعال فهي
 تابعة منها في الافعال تعقل من المعنى ما تعطيه الافعال
 الا ان الافعال اختصت بالحروف فان الافعال تنقسم
 اربعة وامكنة واحداث ومفعولين وفاعلين ومحوالا
 لا فعالهم وغير ذلك من مولات الافعال فاختص ذلك
 كله باله جعل في مواضع ما لا يتصل شيئا من ذلك ونون
 كرهوا ان يجمعوا بين حرفين معنى واحد ولم يكرهوا ذلك
 في الاسماء والافعال لان ذلك يقتضي تا وضعت عليهم من
 الاختصاص قال ويبدأ ببطل قوله قال ان الاسم النسبة
 وامراة وابها بغيره يشبهين في مكانين لان العرب اذا كانت
 لا يجمع بين حرفين معنى واحد كونهن نفسين موضوعات من
 الاختصاص فلان لا تعقل ذلك في الحركة احدها او لحي
 لان الحركة احضرت الحرف وقال ابن الدهان في التوسيع
 فان قيل هذا جار ان لزيد اقام بالجمع بينهما لانها للتا كيد
 كاجمع

كاجمع بين تا كيد في اجمع واكثر فالحق ان القوم في
 هذه الحروف الدوال على المعاني انما هو التثنية والاختصاص
 فلا وجه للجمع بين حرفين معنى اذ فيه نقصان الوضوح واذا بعد
 عنه استحقاق الجمع بينهما كما جمع بين حرفي التا كيد
 الجمع بينهما وبين لا في قوله لا يجمعون فان قالوا ان الحذف
 اذ وقعت على المقصور وقعت عليه بالالف الى هي بدل
 من التنوين فنقول رايتم عشا هذه الالف كالف في ذات
 زيدا وكما يمكن في التثنية فانك لا ترون في ذات
 التنوين تحذف احد هما لئلا يجمع التا كيد واما رجل
 اي ابن السحاق الزجاجة فقال له نعم انه لا يجوز الجمع
 بين التنين فقال له فقال انا اجمع فقال له اجمع فقام ومعد
 صورة فقال له الزجاجة حسبك ولومددت صوتك من عذرة
 الى العصر لم تكن الا لثا واحدة قال وكانت الاولى اولى
 بالحذف لان الطاري يزيل حكم التا كيد من فروع
 هذه القاعدة اذا جمع المقصور بالالف والتا كيد
 انه كما تقول في حبلى حبليات لا يجمع التا كيد
 وحذفها عن غير يمكن لا يجمع خطايات في كل واحد
 قال ابو عبي في التذكير الدليل على هذا الاصل قوله
 اربابك زيدا اما قبل لا ترك ان كاف الخطاب لما حقت
 الفصل فخط الخطاب من التا كيد والدليل على خط الخطاب
 من التا كيد قوله الكاف وما يتعلق بها من تنوين وجمع
 وتا كيد وتذكير التا كيد في جميع الاحوال على ضرورة
 قاعدة فلا يجوز على هذا بنا علامتي لان الفاعل مخاطب

والكاف خطاب اخر وهى غير اطلاقا من قبل حصل في الكلام خطا
فان منع ذلك ولو قال لا اذ كان قد وقع الخطاب فاذا
وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو اشبه الاول لان داهو
الكاف ويسمى الفاعل الكاف قال وقد عمل ابو الحسن
في المتأخر الكبير ابوابا وسائلا وهذا اصل تلك المسائل
عندي هذا كله كلامى على وفي الجمع الكافية لوقت
الدين عبد اللطيف البغدادي فان قيل قوله ارايتك
كيف جمعوا بين انت والكاف وجها جيبا للخطاب قد
لا يجمعون بين حرفين لمعه قبل ان انت ضمير مجرد
عن الخطاب والكاف للخطاب مجرد عن الضمير فكل منهما
خلق منه معنى وبقي عليه معنى وقالت الابدح
في شرح الجز وليمة لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب
لان احدهما يعنى عن الاخر **تنبيه** من تنبيه الامام حاد
قال ابن جنى في الخصائص وجعل من اشتاع تنبيه
انفعل في نحو ضرب فلانة زيد والاستماع نحو عندك كراجل
ووجب تقديم المفعول اذا كان اسم الاستعارة او مشروطة
بما طرأ فيه **البيان** في موضع لا يقع فيه المتبوع ذكر
قوله انما عدا ابوابها في التبيين وبني عليها جواز تنبيه
حرف ليس عليه عند جمهور البصريين لتقدم مفعول الخبر
نفسه لان المفعول تابع للفاعل ولا يقع التابع في موضع لا يقع
فيه المتبوع **حرف ان** ينفتح في التوابع ولا ينفتح
في الاوائل وبذلك قوام يجمل في التابع لا لا يجمل في المتبوع

من

من وقوع ذلك ظهور ان مع المصطوف على منصوب حتى تقوله
حتى يكون عزرا من نفسه او ان يبين جمعا وهو مختار
وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتى لان التوابع يجمل ما لا
يجمل الا وابل وقالت في البسيط جواز النفاضة اسم
الفاعل المعروف بان اذا كان الجمال او الاستقبال نحو انضارب
زيد الان اوعد او اجمع بالنفاضة على قوله انضارب
الحاية الجمال وعندها والتوابع ان يجمل في التابع
تالا يجمل في المتبوع بدليل قوله ربت شاة وسقطتها
ورب لا تدخل على معرفة واذا اعطى عن العلم نحو مرت
زيد واخيك فتدل ان باسا د جواز حكاية لان المتبوع
يجوز حكاية فيكى التابع تعكس وتدل ان الدهان عنهما
لان التابع لا يجوز حكاية ولا يمكن حكاية احدهما دون
الاخر فكل جانب المنع اما عكس ذلك يجوز رب باخيك
وزيد فلا يجوز فيه الحكاية انما بل يجب الرفع فيقال
من اخيك وزيد لان المتبوع لا يجوز حكاية فلذا التابع
كراه في البسيط وقال ايضا قد اجاز النفاضة كم رجلا وناسا
جاوكم عطف على معنى كره واجازوا النصب عطف على التمييز
وان كان كراه لا يشترط لا يجوز في التوابع في الاوائل
للمعنى كره وسقطتها وكراهية وسقطتها
وقال ابن هشام في المعنى النفاضة انت من كره اما بنية
في التوابع لا لا ينفتح في الاوائل من ذلك كل شاة
وسقطتها بدفع واي فنى هيجما انت وجارها ورب رجل

وقال ابن هشام في تذكرية سئل عن لولا ياذا عطف عليها لم يظهر
تعلت جيبا الرفع نحو لولا ياذا عطف على ان تقول سألني الدار
من رجل ولا اثره وذلك لان الاسم المضارع لولا وان كان في موضع
الخفض بنا الا انه ايضا في موضع بالاسم ونظيره في ذلك
الاسم المجرور عطف على فاعله عطف على فعله في قوله
ان قاي حبر من موضع فليس يجوز العمل لانه هنا حرف جر
كما انما قال الامام فلا يدل غير الخبر وان عطف على محله من التثنية
فان التثنية عادة الخافض لم يأت بها لان اذا قلنا لولا
ولولا زيد لم يجر لولا للظاهر وهو متبع باجاء وان لم تلتزم
فقد منع العطف بما ذكرنا لان الفاعل حينئذ هو لولا انما
وقد يصح بان يدعى انهم اختلفوا كثيرا في ان التوابع في ما لا ينفتح
في الاوائل وقال ابن ابيان في شرح المصنوع فان قيل
هذا اسم الفاعل لفظا والتقدير انما في مصدره فالحجرات
ان ذلك اشاع ويجوز وهو قبيح في الاوائل والسادى دون
الاواخر والتوابع وقال البيهقي في تفسيره في قوله
نفاضة انما انت العلم اليقيني قيل انت تأكيد للكاف كما في
قوله مرت بك انت وان لم يجر مرت باقت اذا التابع يجر
فيه ما لا يجر في المتبوع ولذلك كان يا هذا الرجل وان لم يجر
بالرجل وقاله ابن الصانع في تذكرية ابو عمرو ونحو انضارب
في الفاعل من نحو يان زيد والاعلام وان كان عطف انضارب
بقدر مع الفاعل فصرف المتأخر لا يجر لامر ان يجر في التوابع
ما لا يجوز في الاوائل وقاله ابن الحارث في التعلية انما جاز
المواضع في سأل في الاوائل من قبله ان كان ثانيا

واخبره فان نشأ شغل علمه من التوابع انما نطقت ولا يجوز
كل عملها ولا رب احبه ولا اي وجارها ولا ان لم زيد
قامر عمرو ولا في الشعر ويقولون مرت برجل قائم ابواه
لا قامدين ويمتنع قايمن لا قامدا ابواه على اعمال الكافي
وربط المعنى بالاول وقاله ابن القاسم في شرح الدرر بعد
ان حكى قوله ان ابن التارك التكرار بشران بشران عطف
بيان للسكون ولا يجوز جعله بدلا لان البدل في حكم تكرار
الفاعل ولا يجوز انما انتا ركة بشر في اشتاع اعدت
نظر لا يجر في التابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل
كل شاة وسقطتها وتنع ابن هشام في حواشي الشهيد
وقال في تذكرية ان قيل لا يجر في تحت لامر المستفاد وكان
حق التبيين في انما نية لان عندها تتحقق الخاصة فهو
جرى على قياسهم كما انهم لا يجر في نحو سفر رجل الا قاله
عنده فالحجرات ان الاو لا يعمل المضارع واللام تنفتح اذا
دخلت عليه فان قيل فلا يجر في المصطوف عليه
فالحجرات انما يجر ما حصل فيه التثنية اكثر من ذلك وسأعد
عليه ان المصطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المصطوف عليه فقولك
يا زيد والرجل وان لم يجر بالرجل فان قيل فلا يجر في تابع
في يا زيد ويا لعمرو وانما يجر في الحواشي انما نية ان
مستعمل والمصطوف المجرى قاله ابن ابي عمير لا يجر ما لا يجر
تعالى وقالت الابدح في شرح الجز وليمة اذا اعطى المستفاد
بد كسرت اللام لان التوابع يجوز فيها ما لا يجوز في الاوائل

فقال

يكون تأويله قد وقع في الموضع ما يقتضيه في التوسع في تأويل الامر
 بخلاف ما لو اتينا بالتوسع من اول الامر فما يصح لا يعطى الموضع
 شيئا مما يستحقه انتهى واذا عطينا على هذه المنحوت ما بعد هذا
 فتبين ان هذه وعشيت كما زعمنا لا يقتضي في العطف على الموضع
 الموضع والنصب على العطف فنعين ان ما ذكر في شرح الكافية التبع
 واوجبه بوجوب ان يقع الجر لان عدوة عند من نصبه ليس
 في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم
 من ذلك ان يكون ان التبع بعد هذا ظرف غير عدوة
 وهو غير محفوظ لانها لا يجوز في التواخي كما لا يجوز في
 الاويل ستم الفن الاول من الاشياء والنظاير
 الخوية في علم العربية محمد بن عبد الله وعونه
 وحسن توفيقه
 والمحرر

يتلوه

يتلوه الفن الثاني في التوسيع وهو القسم
 الثاني من الاشياء والنظاير الخوية
 ثالث الايام والعلامات حافظ
 احمد جلال الدين
 السويطي
 القدر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
المقدمة والصلوة والسلام على سيدنا رسول الله هذا هو الفن
 الثاني من الاشياء والنظاير الخوية وهو في القواعد ص
 والنظاير لا يستلزمات والتسميات صحت على الابواب
 وتسميتها بالتدريج **باب** **الاشياء** تنقسم الى خمسة
 انما لم يستعمل على حرف فصول وان لم يستعمل على حرف
 ولم يستعمل فلنظ وانما دمع في قول فان كان مفرد الكلمة
 او مركب من اثنين ولم يندرسه مقصوده لذاته فيلزم او افاد
 ذلك فكلاما ومن ثلث فكل **باب** **الكلمة** تنقسم
 الكلمة اما اسم واسم فاعل ولا يلزم لها والاول
 على ذلك ثلثا احدها الاخرى ذلك على بن ابي طالب
 رضي الله عنه خبر ابو القاسم الزجاجي في اصابه بسنده المصحح
 الثاني الاستغناء التام من اية العربية كما في عمرو والخليل
 وسيبويه ومن بعدهم الثالث الدليل الصلبي ولم في ذلك
 عبارات بها قول ابن عطية المنطوق به اما ان يدل على معنى
 يصح الاجزاء عنه وبه وهو الاسم وانما ان يصح الاخبار به
 لا عنه وهو الفعل وانما ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وهو
 الجوف فان ابن ابي روفي هذا الاستدلال ظل وقد كان
 قسمه غير حاشرة اذ يحتمل وجهان لفظا وهو ان يجر عنه
 لابه وسوا كان هذا القسم واقعا ام غير واقعا بل سوا كان
 ممكن الوقوع ام محال اذ استحال ان اجزاء القسم المتخيلة لا تقير
 بها القسم عند الاخلال به حاشا وقال الشيخ جلال الدين بن
 هشام في شرح المحجة هذا انفسه كما قيل في ذلك ثلثا حاشا

في هذا الكلام امر في التوسيع

ومنها

ومنها قول بعضهم ان العبارات بحسب المعبر والمعبر عنه من المعان
 لا تفرقات وحده عن ذات واسم بين الذات والحد في قول
 على انما تفرقا اولين عنها فالذات الاسم والحد الفعل والاسم
 الحرف فمعنى قول بعضهم ان الكلمة اما ان تستعمل بالذات على
 ما وصفت او لا تستعمل وغير المستعمل الحرف والمستعمل اما ان
 تستعمل بالذات على معناها بزمانه المستعمل او لا تستعمل
 تستعمل الاسم على ما شعرت في الفعل قال ابن ابي روفي وهذا
 اقوي لا يستعمل على التوسيع المتروك بين الفعل والاشياء
 ومعنى قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها
 او لا ان لم يصح في الحرف وان صح فانها ان تقتصر باحد
 الازمنة الثلاثة او لا ان اقتضت في الفعل والاشياء الاسم
 قال ابن هشام وهذا احسن الطرق وهو احسن من الطريقة التي
 في كلام ابن الحاجب وهو ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها
 او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقتصر باحد الازمنة
 الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وذلك لسلامة
 الطريقة التي اخترناها من اسرين مشككين اشتملت عليها
 هذه الطريقة احدى ما عوى دلائل الاسم والفعل على معنى ففهم
 العطف وهذا يقتضي بظاهره قيام التسميات بالاشياء طالما كانت
 عليها وذلك محال وقد وان كان جوابه ممكن الا ان اقل ما فيه
 الاتمام والاشياء في معنى دلالة الحرف على معنى في غيره وهذا
 وان كان شهورا بين الخويين لان الشيخ عبد الله بن النعمان
 نازعهم في ذلك ونعم انه قال على معنى في نفسه وتاثيره بوجوب
 في شرح التمهيد **باب** **الاسم** ضابط تبيين جميع

ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة
ولها الحرف صرفة والثنائي والثلثي والاحاد البير والهاشم
والامانة الية والاشار في سماء وهو صميم عليه وادراك
اسم صريح من الاخبار مع ما شرفه الفصل وموافقة ثابت
الاسمية في الفطر او بعبارة اخرى في كتابنا في تلك ونعته
وجهة صحاحها وتفسيره وتصغيره ذكره في الاربعة
ابن الحاجب في واقبه وتفسيره وتذكيره وتاثيره وطوق
يا النسبة له ذكره في الاربعة صاحب اللب واللباب وكونه
فاعلا او مفعولا ذكره في ابوالعلاء العكبري في اللباب وكونه
مباركة عن شخص ودخوله لامر لا يمتد في الحال ذكره في
ابن فلاح في مقنيه وذكر ابن القواس في شرح النية ابن بط
لحوق اليه النعمة وتفسيره وكونه مفعولا او فعلا او مفعولا
بنكرا او مفعولا او منصوبا حالا **فصل** في الاسناد
على الربعة اقصا مرقع يسند ويسند اليه وهو الغالب
وقد لا يسند ولا يسند اليه كالمطر في المصار والسم
لا تصرف والاسم المملوكة لغيره وقسم يسند ولا يسند اليه
كاسماء الاطفال وقسم يسند اليه ولا يسند اليه كالتاثير من حيث
واي من اضلي والاف من اضربا والوارث من بوا والنون
من اضربا ومن وعرك **فصل** في ارجحان في شرح
التمثيل في السند والسند اليه اقول السند هو السند المحمور
به والسند المحمور عليه وهو الامع ثانيا ان كلاما يسند
ويسند اليه ثالثا ان السند هو الاول بيتا كان او غيره ولقد
البر الثاني في مقام من قام زيد من زيد وقام يسند ولا خير

سند

سند اليه راجعا عكس هذا في زيد وقام في التركيبين سند
والاول من التركيبين سند اليه ولهذا المسئلة نظائر احدها
المضارع والمضارع اليه فيها افعال اصحاب الال وهو المضاف
والثاني هو المضاف اليه وهو قوله سيومر والساكن مكسدة
والثالث يجوز في كل منها كل منهما ثانيا ابدال في الابدل منه
فيها اقول احدها الامانة والاخر هناك الاول ابدال
منه والثاني ابدال في الابدل في الاستعمال قال في البسيط في
تسميته بذلك اقول احدها لا شتمال الاول على الثاني فان
زيدات حمل على علمه والثاني لا شتمال الثاني على الاول
لانه كايدين التعلق بالاول كما يجب زيد غلامه والدخول
في الاول كما يجب زيد علمه وصنعه والثاني لا شتمال
للمقدور المستغرق فيهما وهو محمول الملازمة اذ لا يتفكر احد
عن ذلك **فصل** في ابدال العكبري في اللباب الاسناد
الم من الاخبار اذ كان يقع على الاستعمال والاسر وغيرهما ليس
الاخبار كذلك بل هو مخصوص بما هو ان تقابل بالتمديد
والتمديد والتكذيب فكلاهما راسد وليس كل سناد احي
فصل في ابدال الدهان في العزة ثلثا شيئا تنعاقب
على المعز ولا يوجد فيه منها اثنان وهي التثنية واللام
والامانة **فصل** في ابدال الدهان في التثنية واللام
نوع اثنان يغتا او يغتا فان اختلفا اثنان اجمعا كاللغز
واللام والامانة في الاسم والسبب في وقوع في الفعل وان
اختلف في ثلثا لغزا لم يجمعها كالتثنية والامانة في الاسم
وسوف في الثالث في الفعل لان حروف تنعاقب المستعمل

والثالث تنعاقب الماني وان لم يمتد اذ جاز اجمعا كالالان واللام
والتصغير وقد وثقت ان يمتد **فصل** في ابدال الدهان في التثنية
او حرف تنعاقب فوصلت ثانيا في عشرة كلمة اخرها على ثانيا
تكون حرف جر واسم كالماء في قوله تعالى فخرج به
من الثمرات برزاقا كالماء في قوله تعالى فخرج به
المفعول به وبرزق المفعول لاجله قال الطبري واذا قد رست
من مفعولا كانت **فصل** في ابدال الدهان في التثنية واللام
البرين ما تبين في كون حرف جر واسم بمعنى ان في حالة
الحرف وينصرف ما يعمل في اسرته وفعل امرين وثاني
والثمة تكون حرف استعانة وفعل امرين واسم في قول
وا بعضهم ان حرف فعل لافعال والافعال المفردة تكون اسما
وقد صيرل نحو صيرلته وصيرلته وحرفا في اياه وفعل امرين
وهي هي ولما تكون حرف لجازر بمعنى لم وظرفي نحو لجازر
اكرمته وفعل لافعالا متصلا بغير التانيين من لمر وهل
تكون حرف تنبيه واسم فعل بمعنى خذ وجر لا بديل
ميد ويحصر وفعل امرين هما هما وحاشا تكون حرف
استعانة واسم بعد رايته التثنية نحو حاشا لله وفي الحديث
احب الناس الي اسمة قال الزوي ما حاشا فالة ولا غيرها
وقال النابغة ولا احاشي من الاقوام احد ورثه في
ان تكون حرف جر لافعال في رثه بغير اراء واسم بمعنى السيد
والا لكن وفعل لافعالا يقال رثه بغير رثاه واسم
والا يكون اسما بمعنى رثه وحرفا وهي رثه في الوقاية
وفعل امرين وتبني والكانف تكون حرف واسم كقالت

في

في الالفة واستعمل اسم وفصل امرين وكى كى وعمل تكون حرف
لغة في لعل وفعل ما فاعل ما فاعل اذا سقا سقى بعد سقى واسم
للفعل المموزول وليس المتس وبلى تكون حرف جواب وفيه لا
ماضي بيا بله اذا اختبره واسم لغة في السلا الممدودة تكون
حرف استعانة واسم بمعنى لغة في الجمع الال وفعل لافعالا بمعنى
تصغر وبمعنى استطلع كالي تكون حرف واسم بمعنى لغة وفعل
اسر لافعالا واسم بمعنى لغة او اسر لافعالا في تون التوكيد
المفيدة في الوقت ذكره ابن الدهان في الفهم وحاشا تكون
حرف استعانة وفعل لافعالا واسم اذا اخذوا الى شيائهم واسم
للرب من الحشيش ولا تكون حرف بمعنى ليس وفعل لافعالا
بمعنى حرف واسم للمصنعة وقد نظمت هذه الكلمات فقلت
وردت في النحوي كلمات انت تارة حرفا وفعل لافعالا
وهي رين والها والها والها والها وفي اعمى حاشا
عل لما وبلى حاشا الال وعلى الكاف عني نقل
وظالات وهما في رروا والي وان فرق الكلمات
وقال الجال البربري
اذا طارح الحرفي اية كلمة هي اسم وفعل ثم حرف بلاسرا
تقلها ان فكرت في شائها على وفي ثم لما ظاهر لمن اقترع
غدت عن عليه قد علا قدر خاله على قدر عرو والساكن حرف في الال
وقد قد سمعت اللغز من في محمد وفي موعدي ما هذ لو كان في الال
وباراي الزيدان حالي تحولت الي شعنت في فاما اخفا عرا
بواردها تنس يا قد ذكرته وان لم امرج بالبدليل بحر سلا
بكر راي في تذكرة ابن ارمكس مر قال ذكر الزين احد في فظة

أحد من ينسب إلى الخو بجهر وكتبته من خطه ان حتى تكون حرفا
 كما لا بد ان تكتبه
 ماذا البعث حتى إلى حل الحرف **أ** حبسني قد جيت من وادي
 قاسم موضع بعث وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعره حيث قال
 في ذكره ان لم يحطوا ذماركم **س**رام ولا دار بعث ورايت
 وفعل الاثنين من الحث انتهى **تأمل** **الفعل** ضابط
 جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل تسعة عشرة علامة وهي
 ثمانية الناعلة وثلاثة وثلاثين كنه قد طالعها وصوت
 ولوا والنواصب والحواضر وأحرف المضارعة ونون التوكيد
 واتصاله بغير الرفع النازل وزعمه مع ياء المتكلم من الرفع
 وتغير صيغة الاختلاف الزمان **تفسير** قال أبو جابر
 في شرح التسهيل يتغير الفعل انما كانت بحسب الزمان
 والتعدي واللزوم والتصرف والمجرد والانعكاس
 كالخاء من المسترك والمجرى والركب وفي علم التصريف إلى ما
 وبهموز وشال وأحرف وتلفظ وتفتقر من مضاعف وغير
 ذلك قال بعضهم ولا يعلم ويبدأ في الأول والمضام إذا
 كان مصوغا للوننة الغائبة بغير الواو أو ياء في العلامة هي
 في آخر **تأمل** قال أبو اليناف الهكري في اللغات اقسام
 الاعمال ثلاثة ما من وحاضر ومستقبل واختلاف إلى اقسام
 الفعل اصل لغوي منها فقال الأكثر هو فعل الحاضر الاصل
 في الفعل ان يكون خبرا والاصل في الخبر ان يكون صدقا وفعل
 الحال يمكن الاشتغال به فيحقق وجوده فيصدق الخبر عنه
 ولا يفعل الحال مشارا به فلم يحظ من الوجود والمضام والمستقبل

معدومان

معدومان وقال قويد الاصل هو المستقبل لأنه يخبر به عن المودوم
 ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخرج عنه وجوده وقال اخرون
 هو الماضي لأنه لا زيادة فيه ولا نكسر وجوده فاستحق ان يسمى
 اصلا **تأمل** كل الافعال تصرفة الاستفهام وبقيس وعيسى
 وفعل السبع وهذا إذا قال ابن الجاني في شرح الدرر وهو أكثر
 من ذلك وقال ابن القفا في قد كثر الافعال التي لا تنصرف عشرة
 في ذلك كالماء في يديع وتبارك الله **تأمل** قال ابن التبرك
 في شرح الدرر كل خاصية نوع ان النقص لم يجتمع كالالف
 واللام والاضافة والسبب وسوف والأفان تصادافك
 كالتنوين والاضافة والتا والتسين فان التا لم تكن والتسين
 للاستقبال والا اجتماعا كان والتصغير وقد وقا التثنية
تأمل **الحرف** قال أبو القاسم الزجاجي في كتاب ابحاث
 ملل الخو الحروف على ثلاثة اصناف حروف المعجم التي هي تدا لا لسان
 عربيها وعجميها وحروف الالف والافعال والحروف التي هي بجانها
 نحو المعين من جعفر والصاد من ضرب وتا السبع ذلك نحو المون
 منن واللام لم وتا السبع ذلك وحروف المعاني التي تجيء
 مع الالف والافعال لبيان فاك حروف المعاني اصوات
 غير بولته ولا مقترنة ولا تد على معنى من معاني الالف والافعال
 والحروف الا انها اصل توكيد وتا الحروف التي هي افعالها
 فالصنف جدر منسوب إلى ما هو أكثر منه كان الكل منسوب إلى
 ما هو أصغر منه واحدا حروف المعاني وهو الذي يلمس به
 النحويون ونحو ان قال الحرف نادل على معنى في غيره نحو
 كالي وتكره وشرحه ان من تدخل في الكلام للتبعية في

تد على تبعية مع غيرها لا على تبعية منها نفسها وقد ذكره اذا كانت
 لا تبدأ الفاعلية كما نفاه غيرها وقد سائر وجوبها وقد ذكر
 ان تد على التثنية تدل على تنبيه غيرها لا على تنبيه
 وكذلك سائر حروف المعاني التي **تأمل** قال ابن فلاح
 في الحث عدة الحروف سبعون حرفا يطرخ المشترك ثلاثة
 عشر حاء تير وهي الهمزة والالف والتا والتسين والتا
 والكا واللام والهمزة والنون والواو والياء والرسمة
 وعنون ثمانية وهي الأوامر وأن وأو وأي وأي
 قبل وعن وفي وقد وك لا ولم ولن وتا ومنع على
 رأي ومن وهما وهلا وهلا وهلا وهلا وهلا وهلا وهلا
 على رأي الخليل وتسعة عشر ثلاثية وهي حل ولان والى
 فلا ولان وان وان وان وان وان وان وان وان وان وان
 وسوفي وهما وعلى وليت ونم وهما وثلاثة عشر رباعية
 وهي لا فلا لا قاتلا قاتلا وحاشا وحاشا وحاشا وحاشا
 وشا ولولا ولولا ولولا ولولا ولولا ولولا ولولا ولولا
 شرح ابن السراج في الاموال مواضع الحروف ثم قال الحروف
 لا تخليص ثمانية مواضع اما ان يدخل على اسم وحده
 كالماء المتدفق والفعل وحده كسوف والتسبيح او ليربط اسم
 باسم وفعل لا يفعل كوا والعطف نحو ان يذو عمرو وقامر
 وقد اوصلا باسم كبرت بزياد وعلى كلام تام نحو عمرو
 اخوك وما قام زيد او ليربط جملة بجملة كخون ثم زيد
 تبعه عمرو ويكون ثانيا نحو فاما لجة من الله وقال ابن الجاني
 انها اربع في شرح الانشراح الحروف ثاني على عشر اقسام

أحدها

أحدها ان يدل على معنى في الفعل وهو السبب وسوف التا في ان يدل
 على معنى في الاسم وهو اللان واللام التا في ان يكون رابطا
 بين اسمين او فعلين وهي حروف العطف الأربع ان يكون
 رابطا بين فعلين واسم وهي حروف الخلقا سوان يربط بين
 جملتين وهي الكلام دالة على الشرط التا حسان يدخل على
 الجملة بغير الغلظة دون معناها وذلك ان التا بعد ان يدخل
 على الجملة فيغير معناها دون الغلظة وذلك هل وقا شبهها
 ان من ان يدخل على الجملة بغير الغلظة ومعناها نحو
 لام لا يبدأ التا سوان يدخل على الجملة بغير الغلظة ومعناها
 نحو ما المحي زية العاشرون يكون زيدا نحو فاما لجة من الله
 وقال المنهلي اقسام حاجات له الحروف
 تمنع فان الحروف يات ستة فعل وتقسيم وربط وتقدير
 وتزيد في بعض المواضع والتقدير جوابا كسيت العز لا ان تزد
 وقال في الشرح النقل من الاعجاب إلى التثنية ومن الخبر إلى الاستخبار
 وإلى التثنية والترجي والتسبيح ونحوها في التخصيص المضارع
 بالاستقبال بالتسين وسوف وللانسم بلام التوين والربط
 بحروف الخرو حروف العطف والتعدي يدخل فيها ان في القول
 مع والاف لا استعفاء والمجامع كنه ولا وقال الا على في
 شرح الفصل لغير ان الحروف انقسامات كثيرة فتقسم إلى ما يكون
 على حرف واحد وإلى ما يكون على اثنين فصاعدا نحو كن ولا زيد
 على حرفين اما ان يكون بغير الواو كخون والى ولولا وتقسم
 ايضا إلى ثمانية وتقسم إلى ثمانية في الحقيقة باحد التسين
 وغيره وتقبل ان الحروف اثنان يجرى معنى في الاسم

خاصة نحو الامتداد في حرف الاضافة والنداء وغير ذلك او في
 الفعل خاصة نحو في وسوف والحوار والاعراب
 بن اسين او بين فعلين كحرف العطف او بين فعل واسم كحرف
 الجر او بين جملتين كحرف الشرط او داء على جملة تامة كحرف
 تامة كحرف العطف او بين فعل واسم كحرف العطف او بين
 نحو ايا في نحو ليس زيد قائم قال وزيد بغير اعراب اخرى
 ان الحرف ايا في بغير اعراب اسم باسم او فعلا بفعلا او جملة
 بجملة او بين اسمين اسم فقط او فعلا فقط او بين فعلين
 اسم فقط او بوجه غير ذلك فعلا فقط او اسم فقط او بوجه
 الواجب الى غير الواجب والاعراب في النسبة الى الفعل
 الاعراب قسمين اعراب الاعراب والاعراب نحو في قوله
 تعالى يا ربي من الله وقسم بغير الاعراب والاعراب نحو في قوله
 وقسم بغير الاعراب ومن الاعراب نحو في قوله وقسم بغير الاعراب
 الاعراب نحو في قوله وقسم بغير الاعراب والاعراب نحو في قوله
 حرفا سنة منها نصب الاسم وترفع الخبر وهما وان واخرها
 واربعه تنصب الفعل بنفسها وهي ان ولين ولي واذا
 وخمسة تنجز الفعل واسم الحرف الغير العاملة فينصب
 وستون حرفا منها ستة عشر حرفا في اعرابها واما واخرها
 وعشرة العطف واربعه المصاعدة واربعه الاعراب واربعه
 تنجز الفعل وثلاثة للاستفهام وثلاثة للتسوية وثلاثة
 للتنبيه وحرفان للتاكيد وحرفان للتوبيخ وحرفان للتكثير
 وحرفان للنسبة ومنه حرفان على صفة ولا يقل على
 صفة وهي ما لا وحرفان النداء التي كلام لا تدعى وقال ابن

المدخل

المدخل في الفقه الحروف تنقسم في احوالها الى ستة اقسام
 الاول ما يعمل في النطق والاعراب نحو ليت زيد قائم وان
 ما يعمل في المعنى ولا يعمل في النطق نحو ما جاءني من احد وان
 ما يعمل في المعنى ولا يعمل في النطق نحو زيد قائم وان
 في النطق والمعنى ولا يعمل في الحكم نحو ايا زيد قائم وان
 ما لا يعمل في النطق ولا يعمل في المعنى ولا يعمل في الحكم نحو
 في احد القولين انتهى وفي تذكير ان النطق قال قلت من
 مجموع بخط ابن الرماح الحروف على ثلاثة اشكال ضرب يدخل
 في كل واحد منها واحد من المعنى ولا يمكن ضرب زيد قائم
 في الاول لو سقط سقط اصل الكلام وان في لو سقط تغير المعنى
 ولم يتغير الثالث لو سقط لم يتغير المعنى والاول على
 اربعة اوجه ربط اسم باسم وربط فعل باسم وربط فعل بفعل
 وربط جملة بجملة وان في كل واحد منها اربعة اقسام تخصيص
 الاسم نحو لرجل والفعل كسفر وتثقل الكلام كحرف النون
 والثالث على وجهين فاحد كان زيدا قائم وغيره على غير زيد
 قائم وقال ابن فلاح في معنى الحرف يدخل في الدرر او الثقل
 او التاكيد او التنبيه او التوبيخ او التاكيد او التوبيخ
 الجر والعطف والشرط والتنبيه والحواسم والا نكار والمصدر
 لان الربط والعطف على الشيء ليعلم غير زيد ورجح تحت
 التاكيد ورجح النفي والاسم منها من التخصيص والتوبيخ
 والتاكيد والتاكيد والتاكيد والتاكيد والتاكيد والتاكيد
 النداء والاستفهام والادعاء والتاكيد والتاكيد والتاكيد
 قال ابن الجار في شرح الادرة الحروف العاملة اربعة

اقسام قسم يرفع وينصب وهما وان واخرها ولا المشبهة بان
 وما ولا المشبهة بان ليس وقسم ينصب فقط وذلك حروف
 النداء ونواصب الفعل المضارع قال واصناف عبد الله
 الى ذلك حروف الجر وقسم يحجز فقط وهي حروف الجزم
قائمة قال عبد اللطيف في اللمع الكاملة اشبه
 الحروف بالاسم ثم قال في وجوب وقط والافعال يا واخرها
 وقد في كان قد واصنافها الزائدة والمنظرة كالمتنوين
باب الاعراب والجملة صانط الجمل التي لا تحمل
 لها من الاعراب سبع قال ابن هشام في المعنى وابدأ
 بها لانها لم تحمل محل المفرد وقال هو الاصل في الجمل
 الاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستأنفة كالجمل المستأنفة
 بيتا السور والجملة المستأنفة قبلها نحو فانت فلان رحلكم
 الثانية المعترضة بين شيئين لافادة الكلام بقوة وتسمى
 كقولهم بقا في فان لم تفعلوا لن تفعلوا فانتم انما قال
 فالحق والحق القول لافلان فلا اقسام بمواقع وانما اقسام
 لوقوعهم عظم انظر ان كرم واذا فعلنا ليرى مكان ان
 وانما علم ما يشترط قالوا انما استعفت ان التسمية التسمية
 وهي التسمية التسمية الحقيقية ما يليه نحو واسم النوني
 الذي ظاهرا هو هذا الاكثر منكم جملة الاستفهام منكم
 للجملة ان سأل عيسى عن الله كمثل اذ مر حلت من تلاف
 ثم قال لم يكن فيكون خلفه وقام بعده تنبيه لئلا يدر هذا
 او كذا على نحو ان يخرج من عند ان الهم تنوين بان
 جملة تنوين تفسير للجملة والاعراب المجامع بها التسمية

نحو

نحوين والعراق الحكم انك من المرسلين الخامسة الواقعة
 جواب شرط نحو جازم مطلقه نحو جواب لو ولا وكذا
 جازم كالم يتنزل بان ولا يادوا النافية نحو انتم اقم وان
 قلت قلت الاول فلفظ الجزم في لفظ الفعل وان الثاني
 لان المحكوم لم يتنزه بالجزم من الفعل لان الجملة باسرها الستة
 الواقعة صلة لا تسمى او حرف نحو جاء الذي قام ابوه واجمعي
 ان قلت فالذي في موضع رفع والصلة لا يحملها ومجموع ان قلت
 في موضع رفع لان حرف لان الحرف لا اعراب له لا النطق ولا
 محلا ولا وقت وهذا السبعة ان تامة لما لا يحمل من الاعراب
 فيما يسمي الاولي الواقعة خبر نحو زيد ابوه قائم الثانية
 الواقعة حالا نحو لا تنزلوا الصلاة وانما سكاوي التاكيد بالقول
 نحو قال اني عبد الله ثم بعد هذا الذي كنتم به تكذبون والاعراب
 المضاف اليها نحو يوم ولدت يوم لا ينطقون يومهم
 بالبرون الخامسة الواقعة بعد الفاء واذا جواب شرط جازم
 نحو من يعمل لله فلا هادي له وان تصبهم سيئة بما قدمت
 ايدهم اذا لم ينظرون السادسة اتابعه المفرد نحو يوم لايح
 فيه وانتزايوا ترجمون فيه ليوم لا يرب فيه السابعة
 اتابعه الجملة لها محل ويقع ذلك في باقي النسق والبر
 خاصة نحو زيد قام ابوه وتعداؤه قالوا انكم انما نحن
 مستهزئون قال اني همام والحق انما تسع والذي اهلوه
 الجملة المستأنفة نحو لان تولى وكذا تنصير الله والجملة
 المسند اليها نحو سوا عبد الله انذرهم امرهم بتدريج تسمي الجمل
 خيرة ان تراه وقال الشيخ بدر الدين بن ارقم

من الاعراب

محله

جبل أنت ولها محل معرب - نسجع لان حلت محل المفرد -
 خبرية خالصة محكية - وكذا الضاف اليها غير مستردة
 ويعلق عنها وتابعة لها - فهو معرب او ذو محل فاعده
 وجواب شرط جازم بانها او - باء او بعض قال غير مسترد
 وانما نسجع كالمحل من موضع - صلة وعارضة وجملة مبتدئ
 وجواب اقسام وعارضة مستندة في السهم والخلف غير مستند
 وتبعد تخفيض وتبعد علق - لا جازم وجواب ذلك اورد
 وكذا ان تابعة لشيء محال - من موضع فاحفظه غير مستند
 وقال ابو حيان اصل الجملة ان لا يكون لها موضع
 من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كان لها موضع من
 الاعراب تقدر بالمفرد لان العرب انما هو المفرد والاصل
 في الجملة ان لا تكون مفردة ولا محل على قسمين قسم
 لا موضع له من الاعراب وقد حصرته في اثني عشر قسم
 الاول ان يقع الجملة ابتدأ كلامه بنظا ونسبة او نسبة للنظا
 نحو زيد قائم وقام زيد وراكب جازم فان وقعت
 اول الكلام بنظا لانه كان لها محل من الاعراب من نحو
 ابوه قائم زيد الثاني ان تقع بعد اداة الايتمار
 فيتملك ذلك الحروف المكسوفة نحو انما زيد قائم واذا الغاية
 نحو خرجت فاذا زيد قائم وهذا يدل ولكن ولا فاما
 وما النامية عن الجازم فيسبها وبين نحو هلك
 زيد وما زيد منطلق وقول افوه الاودع
 سبنا الثاني على علمها - اذ هو في حقها فاعلم
 وقال نبيها عن برقة اتيها معلق وقصه وزاد

بالمفرد

الثالث

الثالث ان تقع بعد اوات الخفية نحو هذا ضرب زيد
 الرابع ان تقع بعد حروف الشرط نحو انما لم يخول ولا زيد
 لاكمركه ولو جازم او مبتدئ او ما جازم او مبتدئ على هذه
 سببية في ما فاعلم ان يذهب اليها حرف وتذهب الفاعل
 انما اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جازم فان
 الطرف اليه وتقدر بحسب الخاسر ان تقع جوابا لهذه الحروف
 الشرطية التي لا تقع نحو المثال الثالث ان تقع
 صلة لحرف او اسم نحو فاما الذي وجهه حسن ونحو قول الشاعر
 يستمر المرء ما ذهب اليها - وكان ذهبا بمن لم ذهبا
 السابع ان تقع اعترضة نحو قوله تعالى وانزلهم لم يعلمون
 عظيم الثاني ان تقع تفسيرية نحو قوله اشركت الله
 ان قهر وكنت اليه ان اقرب زيد الثاني سبعون تقع
 مؤكدة لما لا محل له من الاعراب نحو قام زيد العاشر
 ان تقع جواب قسم نحو قوله ما زيد قائم قاله عز جبن
 الحادي عشر ان تكون عطوفة على ما لا محل له من
 الاعراب نحو قام زيد وخرج عمرو الثاني عشر الجملة
 الشرطية اذا حذف جوابها وتقدم ما يدل عليه نحو قول العرب
 انت ظلام ان فعلت الشكر ان فعلت فانت ظلام وتقدم
 ما يطلب ما يدل على جوابها نحو قوله ان قام زيد لم يستمر
 عمرو الثاني عشر يطلب لغيره ولغيره من كمال على جواب
 الشرط والنتيجة ان قام زيد بغيره وقسم له موضع
 من الاعراب ويحصر في انواع الاعراب فيها ما هو في موضع

ربح وهو ثمانية اقسام ستة باتفاق واثنان باختلاف
 الاول ان تقع خبر المبتدأ نحو زيد ابوه قائم الثاني ان تقع
 خبر المفعول نحو لا ريشة قوم عني خبر الثالث
 ان تقع خبر بعد ان واخواتها نحو ان زيد اوجهه حسن
 الرابع ان تقع صلة لموصوف مرفوع نحو جاني رجل يلعب
 فاعلم ان تقع عطوفة على ما هو مرفوع نحو انت
 تاتيناكم بنا في دارنا هذه الستة باتفاق والاشياء
 اللذان فيها الخلاف الاول ان يكون في موضع الفاعل
 نحو يعجبني يقوم زيد والثاني ان يكون في موضع الذي
 لم يسم فاعلم نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تعبدوا
 الارض والسماح ان الجملة لا تقع في موضع الفاعل ولا
 المفعول الذي لم يسم فاعلم الا ان اقترن بها ما يجبرها
 رايه في تقدير المفرد ومنه ما هو في موضع نصب
 وهو ثلاثة عشر فاعلم عطف باتفاق وثلاثة باختلاف
 الاول ان تقع خبر الكان واخواتها عني كان زيد يخرج
 اخوه الثاني ان تقع في موضع المفعول الثاني لظننت
 عني ظننت زيد اليوم اخوه الثالث ان تقع في موضع
 المفعول الثالث لا علمت نحو علمت زيد اعلم اسطق فلان
 الرابع ان تقع خبرا بعد ما الجازية نحو ما زيد ابوه قائم
 الخامس ان تقع خبرا للاختفاء نحو لا رجل يصيدك الا
 ان تقع في موضع المفعول للمفعول الذي عني نحو قال
 زيد عمرو ونطلق فمرفوع في موضع مفعول قال

السابع

السابع ان تقع في موضع المفعول للفعل المعلق نحو علمت ما زيد
 قائم وثالث ايم افضل الثامن ان تقع عطوفة على ما هو
 منصوب او موصوف نصب نحو ظننت زيد اقاما وخرج ابوه
 وظننت زيد اليوم ويخرج الثاني سبعون تقع في موضع الصفة
 لمنصوب نحو ظننت رجلا يسبح زيدا العاشر ان يقع في
 موضع الحال نحو قوله وقد اعدي والظفر في كمانت
 الحادي عشر ان تكون في موضع نصب بفتح على البدل
 نحو قوله عرفت زيد ابوس لهو على خلاف في هذا القسم
 الاخير في قولك ابوس لهو في موضع نصب على البدل
 من زيد على تقدير يضاف اي عرفت قصة زيد ابوس لهو
 الثاني عشر ان تقع بصدرة عذ ومنه نحو قوله ما هذا
 خاتم الله في هذه الجملة خلاف ذهب الجمهور الى انها
 لا موضع لها من الاعراب وذهب السرا الى انها في
 موضع نصب على الحال الثالث عشر ان تقع مستثنى
 بها نحو قام اليوم خلا زيدا وقاوا ليس خالدا ففعلها
 خلافا ومنه ما هو في موضع جر وذلك ستة اقسام
 ثلاثة باتفاق وثلاثة باختلاف فاعلم باتفاق اهداها
 ان تقع بضاف اليها اسم الزمان نحو حينك يوم زيد
 امير وقال بياحي يوم يقوم الناس لرب العالمين الثاني
 ان تقع في موضع الصفة نحو مررت برجل كسب صحف
 الثالث ان تقع عطوفة على محذوف او ما هو من خفيض
 نحو مررت برجل كات وكجد الشعر ومررت برجل يبيت
 وكجد قال في باختلاف اهداها ان تقع بعد ذوي

قول العرب اذهب بذي تسلم وذهب بعضهم الى انها في محل جر
 وذهب بعضهم الى انها لا محل لها من الاعراب الشا في ان
 تقع بديا في معنى علامة في نحو قول الشاعر
 يا بية قامر منطلق كل شيء وخان اما نية الدليل الفراب
 ذهب بعضهم الى انها في موضع جر بالاضافة وذهب بعضهم
 الى انها لا موضع لها وحدها من الاعراب بل يقدح بها
 حرف يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جر الشا في
 ان تقع بعد ج في الابدائية نحو قول امرئ القيس
 سرت بهم حتى لا تكلم مطهم وحتى الجاد كما يدر بارسا
 ذهب الجمهور الى ان هذه لا محل لها من الاعراب وذهب
 الزجاج وابن رستويه الى انها في محل جر مجي وذهب
 كاهو في موضع جر في ذلك ثلاثة اقسام احدها ان
 تقع بعد اداة الناطع علامة ولم يظهر لها عمل نحو ان قام
 زيد ثم عمر والشا في ان تقع صواب للشرط العادل نحو
 ان لم زيد فغيره قائم وان لم زيد قام عمر وجملة تان
 الجملة تان في محل جر مجي وهذا يجوز العطف عليها بالجرم
 قال تعالى في نفيك الله فلا لها دي له ويؤلف الشا في
 ان تكون مقطوعة على مجزوم او ما يوصف به جر مجي نحو ان
 قام زيد وعمر في مجزوم وجر مجي في نفيك الله
 فلا لها دي له ويؤلف الشا في ان تان واربعة قسم
 فالمستوفى عليه والخاتمة في انهم قال الشيخ سراج الدين
 الدينوري في الجمل التي لها عمل والتي لا محل لها
 وذهب جمهور العلماء واستألفوا في موضع الاعراب جاسيتا

توصيفه

توصيفه حالية خبرية • مضاف اليها واحك بالقول ملكا
 كذلك في التعليق والشرط والجر اذ اعلايا في بلا عمل ملكا
 وفي الشرط في لا محل لها • انما صلة سدة وسرك الصا
 وفي الشرط لم يولد له بنية جليل • كذلك في التخصيص تركه بالفا
 وجملة انما في هذين البيتين •
 خبرية حالية محكية • بالقول ذاتا صفة ومعلق
 وجواب في جزم تها او افاه قال تابع حكم التقدرا طلق
قاعدة قال الشيخ بهاء الدين بن الحسن في التعليل
 على المغرب المزد يسجد في كل ركعة الصلاة با حدها خمسة
 اهدوا المزد الذي هو في الجمل يدر في جز المبدأ
 ونواسمه والشا في المزد الذي هو قبالة المزد نحو
 بعلبك والشا في المزد الذي هو مقابل المضاف والرابع
 المزد الذي هو مقابل المسمى والجموع والحاسا المزد الذي
 هو في باب النبا وباب لا ينفى الجنس وهو مقابل المضاف
 والمشار المضاف **ضابط** قال السكاوي في شرح المفصل
 ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة الا الطرف نحو
 سرت بالذي عندك وظنك **باب العرب**
والمجى قاعدة اصل الاعراب ان يكون بالحركات
 والاعراب بالحروف منع عليها قال ابن يعيش وانما كان
 الاعراب بالحركات هو الاصل لو جازع احد هلا كان
 انتمنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات
 اولي بنا اقل واخف وبما نصل الى الزمن فلم يكن
 بنا حاجة الى ما هو اقل ولذلك كثرت في بابنا عين

الحركات وقيل غيرها مما اعرب به وقد عرفت ما بها ولم يقدح
 هي به وانما في انما اقتصرنا الى علامات تدل على المعنى
 وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب ان
 تكون العلامات غير الحروف لان العلامات غير المعلم
 كالطراز في النوب فلهذا كانت الحركات هي الاصل
 هذا هو الثاني وقد حوكت الدليل واعربوا بعض الكلم
 بالحروف لانه انما انتصاه انهم وقال ابو اسحاق في الباب
 الاصل في علامات الاعراب الحركات ومن الحروف
 الثلاثة اوجه احدها ان الاعراب يدل على معنى عارض
 في الكلمة فكانت علامة حركة عارضة في الكلمة لما بينها
 من التناسب والشا في ان الحركة ايسر من الحروف وهي
 كافية في الدلالة على الاعراب واذا حصل العزم بالافضل
 لم يصر الى غيره وانما في ان الحروف من جملة الصيغة
 الدالة على معنى فلو جعل الحروف دليلا على الاعراب
 لادى الى ان يدل الشا الواحد على معنيين وفي ذلك
 اشتراك والاصل انما يحسن كلامي يدل **قاعدة**
 الاصل في البناء السكون الثلاثة اوجه احدها انه اخف
 من الحركة وكان اخف بالاضافة لحسنه الشا في ان البناء
 ضد الاعراب والاصل الاعراب الحركات فاصل البناء
 السكون والثالث ان البناء يسبب الكلمة بغيرها
 فلهذا اضافة البناء على السكون والثا البناء على الحركة
 فلاحدا ريعا انما لان له اصلا في البناء كما سادى
 والظروف المقطوعة عن الاضافة ولا يصل وجنته
 وهذا

وهذا اقرب المبنيات الى العرب وانما تقتضيه على غيره
 كما لا يخفى على حركة تنفلا له على فعل الامر والاول
 من انتفا انما كسرت كاي وكيف وحيث وليس وانما لان
 حركته حروفية وهي الحروف الا حاديه كاي واللام والواو
 وانما لانها لا يمكن النطق بها كاي الا سوا كان في الاول
 لفظا او تنزيها كالكاف في نحو رايتك لانها وان كانت
 متصلة لفظا فهي منفصلة تنزيها وحكا لان ضمير المنصوب
 في حكم المنفصل واذ كانت متصلة حكا لم يزل لا يمتدا
 بالساكن حكا لولم يحرك بخلاف الاالي والواو في فاما
 وقاموا لان ضمير الشا على ليس في حكم المنفصل فلا
 يدر منه الا بندا بالساكن ذكره في البسيط **قاعدة**
 قال ابن الحسن في التعليل كل كلمة على حرف واحد
 سببية يجب ان تبني على حركة تقوية لها في معنى ان تكون
 الحركة فتمت طلبا للتخفيف فان سكن منها شى كالبا في
 غلامين فطلب المزيد التخفيف **قاعدة** قال ابن الحسن
 في التعليل في علم السلا في ذهب ابن السراج والبا في
 ومن تبعه ان قلل البناء المحصور في ضمير الحرف وتضمن
 وعدا الزحمة والجزوي وابن عبط واني الحاجب وجماعة
 علل البناء خمسة هذان والوقوف بوقع المبنى ديناسية
 المبنى في الاضافة الى المبنى ولذا ابن عصفور سادسة
 وهي الخروج من النظام كاي في اهم اشد ووجه
 خروجها عن نظامها حذف صدر فعلها في معنى
 طول قال ابن الحسن وينبغي على هذا التعديان

٢٩١
يضاف اليهن سابعة وهي تنزل الكلمة منزلة الصدر من العجز
كيعلم من بعلمك وخمسة من خمسة عشر وعلى بعضهم ثمانية
اسماء الافعال في هذا لا تعقد ولا تتركب ولا تحذف انما يستحق
بعد التعقد والتركيب فتكون هذه علمة اخرى بضافة
الما بعد ثامن العلم فتكون ثمانية وقد عدل بمهذه
العلمة ثمانية حروف المعاني ثمانية واما العدد في قوله
واحد اثنان ثلاثة اربعة وكذا اكلنا لم يعقد ولم يتركب
وجعل ابن عصفور علمة ثمانية المتأدي واما الافعال
واحدة وهي وموقعها موقع الفعل ونزل الزمخشري
فجعل علمة ثمانية الافعال هذه وجعل علمة المتأدي
وموقعها موقع تأشير كالا يمكن له وهو انه يقول ان
المتأدي واقع موقع كذا ادعوك وكذا ادعوك ثابت
كما في ذلك والتجاء لا شتر كلها في الخطاب فتكون
تاسعة وكذا جعل ابن عصفور الاضافة الى مبنى
مطلق علمة واحدة والزمخشري غيرهما بان قال لضافته
اليه يبنى الى ما لا يمكن له فضافته ابن عمرون وقال يرد
عليه يوسد قاله بضاف الى ما اشبه ما لا يمكن له فيحتاج
ان يقول الزمخشري الى ما لا يمكن له لضاف الى الفعل
او الى ما اشبه ما لا يمكن له كالضاف الى اذ نحو يوسد
وما اشبهه فتكون عاشره وضاف الى ما حاد ستة
عشرة وهى تركيب المعرف من الحروف على لا يصل الى الفعل
المؤكد بالبنى على احد التعليلين في كل واحد منهما وهذه
العلم كلها موشية الا لضافة الى المبنى فانها محوزة له

انہی

من هذا ان ما كان على لسان في غير الحرف وتقعده
 ابو حنيفة بان الانسان قد عرف الحرف اسما وبغيره واجيب بان
 لم يغيره به فقد قلده حكمة عن ظاهر كلامه سيئوبة وتقلبه ابن
 القوام عن ابي عبد الله عن ابي الفرج وغيره وقال صاحب البسيط
 اختلاف الحرف في علمه البنا قد اختلف اللفظ الى اثنى عشر الحرف
 فقط انتهى ورايه ان في الاختصاص في اللفظ وعبارته انما سب
 ثانيا الاسم ما بهت الحرف في لغيره ورايه ايضا في الاصول لاني
 السراج وفي التلخيص في اللفظ وفي الجمل للزجاجي وقد يعنى
 شراد انه تذهب الخلق من الحروف **صا** قال ابن
 الدهقان في الفقه المركب من الميمات تسعة اقسام الاول
 اسم يمع اسم نحو خمسة عشر ونحوه الثاني في اسم يمع
 صوت نحو سيئوبة الثالث فعل يمع اسم نحو هذا الرابع
 حرف يمع اسم نحو اول رجل الخامس حرف يمع فعل نحو هلم
 الثاني صوت يمع نحو هلم هلا الثاني يمع حرف يمع حرف
 يمع هلا ولم يذكره اخ السراج في القصة وزاد قوله قسما
 افترقا لولا فعل يمع حرف يمع يفرق ويشترى وهذا
 يستعمل عنه يمع **ضابط** قال الشيخ علم الدين السخاوي
 في نوهر الدجاي ليس في الومية شيء يدخل عليه الا ما
 يرجع الى الاما كاس اذا عرف باللام مقارعا بالاسمي
 في حال التشكيك فان اللام اذا دخلت لا ينعى لانه قد صاب
 اليها في الحال التي توجب التحفيف والممكن وهي حال
 التشكيك فاذا دخلت اللام لم تكن فلم يعرف نحو خمسة عشر
 واذا وثقانه يمين فاذا دخلت اللام لم ينعى بها على بناء

فما **نظ** قال ابن الدهان في الفقه ليس في الحروف كاهو سبي
على الضم غير سند ولا إمكان ليس فيها ذلك فاقامها بولها لغة
عارضة لتعود والقابض لا يمتد بها كما تقول في حركة النون
انك كسنت ولتخذ الم سر المد وحرف في الم ثم الآن ومن ذلك
من ضم واما غير جود به من انهم المثل وتعين حرف في
على الهمزة وتعرفت في لغة قديمة وقد بعثهم من انهم قد
القس **ناعت** النسب اخو الجوز ولما جعل عليه في باي
المثنى والجمع دون المرفوع قال ابن بابشاد في شرح الحجة
فانما كان اخاه لانه يوافقه في كثرة الاصل نحو رايتك وورث
بكت وكذا تيه وورثته وهما جميعا من حركات الفعل
اعني النسب والجوز والرفع من حركات الهمزة **ب**
قال السخاوي في شرح المصطلح معنى قولهم الجمع على جدا التسمية
ان هذا الجمع لا يكون الا بالجوز تنكير معرفته وتريف نكرته
كالنسيئة لا تكون الا كذلك بهذا الجمع على جدا الحدود
لها ويسمى جمع السكاة وجمع الصفة تسكاته بنا الواحد
بني وصفة ويسمى الجمع على هيان لانه رب بالواو وسو باي
قاله وقد عد بعض النحاة لهذه الجاء ثمانية معان فقال
هي علامة الجمع والسكاة والعقل والعمية والقلة والرفع
وحرف الاغراب والتذكير **باب** **ن** قال ابن يعيش في
تتم ان الاسماء الستة انما اعربت بالهروف توطئة لامرين
الشعيرة والجمع بالهروف وذلك انهم لما التزموا اعراب التثنية
والجمع بالهروف جعلوا بعض الحزوة بالهروف حتملا لتستوي
من الأعراب في التثنية والجمع التام بالهروف قالون ونظير

الوسطية

التوطئة هنا قول الحاشيائي ان الاملا دي في نحو قولهم وائمه
لعمري نعم لا كرميتك اما وحلت ازيدة توطئة مؤنة باللام
الناشئة اليه في جواب القسم ويعتد **فاحذف** قال ابن
الحاشي في التعليل المصنف الذي يصف في اليه كلا وكلتنا
ثلاثة الخالف كما وقفنا **فاحذف** قال السبط لا يكثر اجتماع
اعلين في امر كناية ولهذا حكيت الجمل امس بما ولم لانها لو
امرعت لم يخل اما ان يعرب الاول او الثاني او يجمعهما لاجاز
تخصيص الاول بالاعراب لا كما يجوز من التثنية ولا اثر في
وقوع الامراب وسطا ولا جازم تخصيصا في لان الاول
يتأخر في التركيب والاعراب قبل الفعل تخصيصه به النقل
ترجيح بلا مرجح ولا جازم لغيرهما اما ان الاعراب يقع في الآخر
ولا يكثر اشتراكها في شي يقع الامراب عليه كما في المرفعات فذلك تقدير
اعلهم **فاحذف** قال ابن ملاح في المعنى اليرجى في الاسماء المرفوعة
اسم امره فاحذفها منه لانهم ارادوا تخصيص الفعل بشي لا يوجد
في الاسم كما خصوا الاسم بشي لا يوجد في الفعل ولا نه لو كان لا يدي
الي اجتماع ما يستقل في النسبة والاضافة فلذلك رفضي
وقا السند وفسم الجمع وقا هو لبنى وقا هو الاسماء الستة
قالوا وحيا بمنزلة الحركة **فاحذف** فانه ذكره ابن امركت
عن تاليف ابن جهم المراد بالفعل في حروف العلة الضعيف
الاحد لثمة قال كانت هذه الحروف ضعيفة استقلوا امر يكتا
ويدل على ان المراد بالفعل هذه ان الالف اضعف الحروف
وهي لا تتحرك **فاحذف** قال ابن هشام فانه ذكره حذف
من ارفق على ثلاثة اقسام واجب ودلك لثمة الجازم

والنصب وجانبه وذلك قبل اللفظ في اي قبل نون الوقاية
 لما لم يجرى فيها حذف بالمراد بعد الجاء من انصب وقبل في
 كمن الاول واجب وهو جازم نحو من هذه الايات وهو لا يصل
 ولكن فيه التاكيد على الاصل والادغام تخفيفا وناذر لا يقع
 الا في ضرورة او ضرورة وذلك من هذا نحو ما دخلوا الجنة
 حتى ترضوا ولا تؤمنوا حتى تختاروا قولهم
 البيت اسرى وتبينى ثم تملكى وجهك بالعنبر والمكان الذي
 ويصل الى الاول عندك اقتراعه بتدخلوا وتجاوبوا منسوب اليه
 من تشبيهه لا في اللفظ بل في اللفظ انتهى **باب المصروف**
وعبر المصروف والمصطلح الكوفيين المجرى وغير المجرى قاله
 في البسيط قالوا فعل المانعة من العرب تسع وانما اعترضت
 فيها لان النجاة سبها والاشياء التي يصعب لا يسهل من عاينها
 تسعا ويجعلها قوله
 اذا اثنان من تسع المانعة فخرج منها وعلى الزيادة والصفة
 وهي ثمانية وعادل ونجعة تسع واشياء فعل ونجعة وعرض
 وقال ابن خروف في شرح الجمل انشد الاستاذ ابو بكر بن طاهر في
 الفعل المانعة من المصروف
 مواضع صرفا الاسم عشر في اكلها للمعجمة ان كنت في العلم تحرم
 جمع وتزني وعدل ونجعة تسع وقصفت وتانيث ووزن المعجم
 وتجاوز في عدة وعمران فالتبعية وما شربها التركيب هذا المعجم
 وقال الامام ابو القاسم الشافعي صاحب الشافعية افلا
 دعوا صرف جمع ليس بالثلاثة اشكلا وفعلان فاعلم ثم ذكر الوصف
 وفيه الى التانيث والعدل عدت والاعجم في التبريد مفعول لا

نحو

وفى العدل والتركيب بالخط والشيء بوزن يجرى الفعل او ما يجرى
 وما الفاعل بوزن اخره زيد تسع وفيه والوفاة فلا
 وقال بعضهم
 اجمع وزن عا لا انت بمعرفة ركب وزد نجمة فالوصف قد كمل
 وقال اخر
 عدل ووصف وتانيث ومعرفة ونجعة ثم جمع ثم تركب
 والنون زائدة من قبلها الف وزن فعل وهذا القول تشرىب
 وتقلت من خط الى حيان قال انشدنا شيخنا الامام بهاء الدين
 ابن الخامس في مواضع الصرف لنفسه
 وزن المركب نجمة تغريها عدل ووصف الجمع زد تانيثا
 وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في ذلك
 مواضع الصرف وزن الفعل يجمع عدل ووصف وتانيث ونجعة
 بوزن ثلث التانيث زيد او معرفة ونجعة ثم تركب ويجمع
 اي جمعه وقال ايضا
 وجمع وتركيب وتانيث صنعته فزيد في فعلان والجمعة الصرف
 وقال ايضا
 مواضع صرف الاسم تسع في اكلها من كنة في العلم تخرج
 من العدل والتانيث والوصف نجمة فزيد في فعلان جمع مركب
 وتانيث التبريد والوزن تسع وزاد سواها باث سطل
قاعدة في الاصل في الالف المصروف واللام يجمع السبب الواحد
 اتفاقا كما يعتد به في خبره عن الامانة في التبريد
 قال في البسيط وتطرح في التبريد ان الاصل صلة الزم
 فلا يقوى التانيث بعد علي شغل الزمته عالم يعتد به في خبر

يخبر عن الامانة الى الزمعة قال في البسيط وتطرح في المراجعات
 ان الاصل صلة الزمعة خلا يقوى اليه هذا على شغل الزمعة فالجم
 يقتضيه باخر وزن فروع ذلك ان يكتفي في عوده الى الاصل اذ في
 شبهة لا نه على وزن الدليل ولعل ذلك صرف اربع من قولك
 بررت بشموة اربع بوزن في الوصف والوزن اعتبار الاصل
 وصفه وهو العدد وقال ابن ابي راصل الاسم الصرف لعلتين
 احدهما ان اصله الاعراب فينبغي ان يستوفي في الالف والتانيث
 ان استماع الصرف لا يحصل الا بسبب زائد فالصرف يحصل
 بسبب زائد فان قيل لم تكن الفعلة الواحدة كمانعة من
 الصرف قيل لوجود آخرها ان الاصل في الاسم ان تكون منضمة
 فليس للفعلة الواحدة من القوة كما يجز به عن الاصل وشبهه ذلك
 ليرة الذمة فانها لما كانت له الاصل لم تصير مستقلة لا يها
 عدلين وذلك لان الاصل تزاوي ويجا عليها (انك لح)
 ان الاسم التي تشبه الالف من وجوه واحد كثيرة ولوراعين
 الوجه الواحد وجعلنا لراش كان اكثر الاسم غير منصرف وجعلنا
 بكثرة مخالفة الاصل التانيث ان الفعل مزج عن الاسم في
 الاعراب فلا يصح ان يجذب الاصل الى جهة النزاع الا بسبب
 قوي **قاعدة** قال ابن مكتوم في تذكرته انشد بن خالويه
 في كتاب لينس
 في حلية الاثلاثة والتانيث ولا قبلت الاقرب ما قالها
 وهو حجر ادخل تانيث على ثلاث كالمعدل وهو غريب
قاعدة قال في البسيط باب فعلان فعلى كسكران وسكرى
 وعضبان وعصبي وعطشان وعطش ان يعرف بالاسم في

دون

دون القياس وقال ابن مالك
 اجر مفعلي لفعلا نا اذا استثنيت حيلانا
 وصوحانا وغلانا وفي خنا نا وسخنا نا
 وسننا نا وصحنا نا وقشونا نا وصفا نا
 ووقنا نا وندنا نا وبقينا نا
قاعدة في شرح المفصل لابن السكيت قال الخوارزمي العدل على اربعة
 اوجه عدل في الاعداد على حاد وتثني وثلاث وعدل في الملام
 نحو عمر والقياس عام وعدل في اللام نحو عمر وعدل في اللام
 حكم نحو هذا لان اخر في الاصل افعال التفضيل وهو من
 اول وجعل اخر صانه اسد تاخر في الذكر هذا اصله ثم اجري
 مجرى غيره وسمى شان افعال التفضيل ان يعتد عليه احد
 الثلاثة وهنا لا يدخل لمن لان افعال من متي اقترن به من لم يجز
 تصريفه وهناك قد صرف فقال ان غير يقترب من واخر
 لا يضاف فلا يقال هن اخر انت متعين ان يكون معرفة
 باللام وهو غير يعرف لفظا بل نكر لفظا ويعرف حكما وبعض منكر
 منكرة اسم من وانما التبريد حذف من لان اجري مجرى غير وانما
 وجب تصريفه لان غير مضاف وانما حذف اللام لكونه مفعولا
قاعدة في البسيط لا عبرة بالفتاق الالفاظ ولا بتفاوت
 الاوزان اما الاول كاسماقة فمعتوب وهو مسمى سامة الانس
 غير منضمة واسماقة مصدر لاسحق المزع اذا ذهب لينة ومعتوب
 لذكر الجمل وسمى لما يخلق به مصروفة ومن قال انما هي معتوب
 لان خرج من بطن امرا جدا يعقب عيسى فهو من مواضع اللفظ
 وليس مشتق لان الاشتقاق من العربي لوجوب الصرف وتكون

البيس لا ينصرف المعرفة والجملة ومن زعم ان مشتق من البس اذا
 بئس فقد غلط لان الاشتقاق من العربي بوجه العرف وان
 لغوي القات الا لفظا واحدا (ثاني) في الجائز وطا لوت
 وقارون غير منصرفه وجانوس وطانوس ولا تود بصرفه
 كونه نكرات ولا عبوة بانثاق الوزن **صا بط** ما لا ينصرف
 صريا لا ينصرف في نكرة ولا معرفة وتصرب لا ينصرف
 في المعرفة في ذلك الضرب وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين الحارثي
 ساجد حيلي وجرار ليدها وسكران يتلوه احاد واجير
 قدي ستمت تصريف ما انت سواة اذا ما عرفت وتكر
 وعثمان ابراهيم طبعه رينيه ومعتم قد حضر موت يستقر
 واحد في عدد سبعة جاء صرفها اذا تكرت والباب في ذلك
قاعدة الالهي اذ خلطه الالف واللام بالحق بالعربي فلو سى
 رجل بهو وصرف على كل حال اذا قلنا ان الالهي يارؤه من نفس
 الكلمة وان قلنا ان ياره زائدة كغيره لم ينصرف في المعرفة
 لانه على وزن يعوم **قاعدة** قال ابن جني في الخاطريات
 التعريف نسب التانيث والجملة والتركيب والتكرير يسقط
 حكمه في وزن قوة حكم التعريف في معرفة العرف انك تعرف
 بعد الجملة والتانيث والتركيب فلا يعتد واحدا من ذلك مع
 عوم التعريف وان اجتمع فيه شيان واحد ما ذكرنا الا ان ي
 انك تصرف ريقا وان كان فيه الوزن والتانيث وبان
 وان كان فيه التركيب والجملة وحضر موت اسم مرأة اذا ذكر وان
 كان فيه التركيب والتانيث ولا تصرف شيان ذلك يعرف
 فمزيد ايد على قوة الاعتماد بالتعريف وان سبب اقوى من التانيث

والجملة

والجملة والتركيب **صا بط** يجوز لك صرف ما لا ينصرف لانه يرد
 الي اصله وهو الموصوف او يستعمله في زيادة حرف في الوزن
 قال في البسيط ويستثنى تاني اخر الى التانيث المقصور
 نحو حيلي وديا وسكران فانه لا يجوز له صرفه الا بالاستنباط
 فائدة لان التوبيخ يحدف الالف منه وي ابي الاثنان عرف
 حان وحذف حرف تاني فيستثنى ايضا افقد منك
 مستاكوفيين فانه لا يجوز صرفه للملازمة مستاك الدال على
 المناضلة فصارت لك بمنزلة الحاق وقد ذهب البصريين
 جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف وجوده من لا يمنع تنوينه
 كما لم يمنع من تنوين خبرانه وعلم انه وفيما يوزن افضل من
 التذير وقال ابن جني ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر
 لا تمام القافية وقامة وزنا زيادة التانيث وهو احسن
 العزول ان يرد الى الاصل ولا خلاف في ذلك الا ان كان
 في اخره الف التانيث المقصورة فانه لا يجوز للضرورة صرفه
 لانه لا ينعف بصرفه لانه لا يستعمل في البيت من الشعر ذلك
 انك توث على حيلي وسكران حذفت ان التانيث لسكونها
 وسكون التوين بعدها فلم يحصل بذلك انقاع لان زوت
 التوين وحذفت الالف في رجت الاكسريه ولم تخط فائدة
 وقال ابن هشام في تذكرته قال ابن عسوق كما مسدرك
 على النخلة ان يستثنى من قول ما لا ينصرف اذا اضطر الي
 تنوينه صرفه فانه الف التانيث المقصورة وتوجهه انه
 لا يجوز في الضرورة صرفه بوجه لانك لو فعلت لم تقبل اكثر من
 ان تخذل حرفا وتضع اخره ولا ضرورة بك في ذلك

المكورة الاصل فانه اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك
 هذا رجل وزيد صاحبك فتصير على الحال ولا ترفع على اذنه
 لان الحال قد جات من التكرير دون وصف الموزن بالتكرير وتطير
 تغليب عرف المعرفة على الاخرى لقولك انا وانت فانا وانت
 زيد فتمت وقال في باب ما لا ينصرف التعريف فرع التكرير لانه
 يسوق بالتكرير وليس سبق التكرير ثلاثا ووجه احدها
 ان التكرير اعم والعام قبل الخاص لان الخاص من غير العام
 باوصاف فائدة على الحقيقة المشتركة والاشياء ان لفظه في
 يوم الموجودات فاذا اريد بعينه خصص بالوصف او باقام
 مقامه والموصوف سابق على لوصف والتانيث ان التعريف
 يحتاج الى علامة للظنية او وصلية وقال ابن هشام في تذكرته
 يدل على ان الاصل في التكرير التكرير التوين على معنى العرب
 وعمل الالباب كلها فزعية وانه لا يجوز في الاشارة لكران ينقل
 على من قال علما اخوانا بنو عجل فلا على رات بكر وانما
 يحمل على الاصل **قاعدة** قال في البسيط علامات التكرير
 دخول الهمزة على نحو رجل ورجل ودخل ريت حوز
 رجل وتحقق بالدخول على غيرك ومثل ذلك وشبهك من دون
 اللام والتوين في اسما لا افعال وفي الاعلام فانه لا ينصرف
 نحو صبه وميد واهيم واهيم واهيم والوجه في ذلك
 لقولك كيف زيد فقل صاحب فانه ما عرفت تكرر ما بالوجه
 كما عرفت من طريق زمان في ظرف مكانه بالوجه كما عرفت
 ودخول في المعينة للاستغراق نحو ما في من رجل وما
 لنزيد من درهم ودخول كمر نحو كمر رجل في ودخول لا الخي

قال ابن هشام وكنت اقول لا يحتاج الى استثناء هذه الالف
 تانيه ان التانيث المقصور لم ينصرف في تنوينه على ما فات
 وكلامنا فيما ينصرف في تنوينه ثم حكمي من ابن الصايغ انه وعليه
 في ما على القرب استثنى هذا فانه انما تصدق عليه وقال سلمت
 انه لا فائدة في ان العرف وقد وضع حرف كنه ثم اخره حوران
 هذا الحرف الذي وضعه في الالف حرف صحيح قابل
 للحركة فاذا حرك بان بكسر الهمزة التانيث كنه حصل له نال ي
 قبل وهذا حسن جدا **قاعدة** في تذكرته ان ابن مكشور
 قال في المستوفى لا تكاد التثنية توجد في اللغة العربية
باب التكرير والمعرفة قاعدة الاصل في الاسم التكرير
 والتعريف فرع عن التكرير قال ابن جني في شرح المفضل
 اصل التكرير ان يكون تكرار ولفظ كانه المعرفة ذات علامة
 واقتضارا الى وضع لفظها في الاصل وقال صاحب البسيط انكر
 تثنية على المعرفة لا روية ووجه احدها ان سمي انكره اسبق
 في النظم من سمي المعرفة بدليل طريق التعريف على التكرير
 والاشياء ان التوين يحتاج الى قرين من قرين وضعه في التكرير
 التكرير ولذلك كان التوين فرعاً عن التكرير الثالث ان لفظ
 شيء معلوم يقع على المعرفة والتكرير فاندراج المعرفة تحت عمومها
 دليل على انها كالصالة العامة لنفسه الى الخاص فكذا لانها
 سندرج تحت الحوران كونه فرعاً منه والجنس اصل لا فرع
 الربان فائدة استوفى تعيين المسمى عند اخبار اللسان مع
 والاخبار يتوقف على التكرير في تعيين المسمى عند التركيب
 وقيل للتركيب لا اخبار ولا تعريف قبل التركيب قال في تذكرته
 التكرير

قال احمد بن يحيى لا يقال لا يكون ولا يعلم منها ما يستعمل بالكان
 ويمتنع عنهما هذا قسم من قسمات الالف في استعمال تارة بهذا
 وتارة بحسب ما يريد من المعنى **الموصول**
 فائدة قال ابن عسقلان اكثر المتعديين يسمى صلة الموصول صلة
 وتسمى بغيره يسمى حشو الالف ليس بها صلة وانما هي زيادة
 يتم بها الاسم ويوضح معناه وقاله الاثر لمصلحة فقال
 بالاشتراك عند من على ثلاث اشياء صلة الموصول وهذا الحق
 اي زائدة وحرفها بحرف صلة بمعنى وصلة لقولك مرت مرت
 قال صلة بمعنى وصلة **فائدة** ذهب قوم الى ان ترتيب
 الموصولات بالالف واللام ظاهرة في ان الذي واللفي وتسميتهما
 وجههما ومترتبة في من وكما يحذف والوجه ان ترتيب الجميع
 بالصلة ونظيره في المتعدي نحو يا رجل قبل تقول بالخطاب
 وقيل باللام المحذوفة وكان يا انبييت مناهما قاله الاثر
 في شرح الجزلية وهو الصحيح الا ترى انك تقول انت رجل
 فامم ولا يتصرف رجل بالخطاب فكان يا رجل في الاصل
 محتجب له الى اللف المحذوف ثم اختصرت ولذا التزم يا ولم
 تحذف لئلا يتوهم الى الحذف ولا يفسد عودا عنها انتهى
ما يقال ان الصانع في شرح الالف في تلخيص القول
 في حذف التام ان يقال انما ان يكون مرفوعا او منصوبا
 او مجزعا ان كان مرفوعا فاما ان يكون مبتدا او غيره
 ان كان غير مبتدا لم يجز الحذف وان كان مبتدا فاما ان
 يرفع عليه او يرفع على غيره انما لا في الاول لا يحذف
 وانما في الثاني ان يصلح ما بعده للصلة انما لا يجوز في

اي

اي لا في غيرها والاول يجوز مطلقا وان كان منصوبا فاما
 بفعل او وصف وانما بغيره ان كان بغيره لم يجز الحذف
 وان كان بها فاما منصرف او منصرف المفعول لا يحذف
 والمتصل انما ان يكون في الصلة بغيره او لا ان كان
 ضمير غيره لم يحذف ولا فان كان من باب كان لم يحذف
 كما لا حذف وان كان مجزعا فاما باسم او بغيره ان كان باسم
 فاما وصف او غيره ان كان غيره لم يحذف وان كان مجزعا
 فاما ان يكون الموصول مجزعا او لا ان لم يكن فلا حذف
 وان كان فاما مجزعا او غيره ان كان بغيره فلا حذف وان
 كان مجزعا فاما ان يكون بالضمير لفظا ومعنى ومأملا ولا
 ان لم يلائم لا يحذف وان خالفه في ذلك لم يجز الحذف
 انتهى **وتسمى** بعض الفعلا الى الشيء تاج الدين بن مكتوم
 ايتاج دين الله ولا وحده انتهى . تسمى بمحذوف ذوة العلاء
 ويا جامعا اشتات الفعلا ويا . هذا السبق جلا لا لما يقتضيه
 ويجز علوم في رياض مكارم . هذا السبق جلا لا لما يقتضيه
 فعلك والاحسان منكم تحية . واما فيك الاعلام طاولن يذلل
 فعدد في نظر بوضع حد . يعود على الموصول نظرا سهلا
 وانتم في الاضياع وانتم بغيره . وعش دأيم الاقبال تزل الخيل
فاحاطة
 الالف الى المولى المولى قريضة . اذا راجع شعرا في البيد شكلا
 وجا في انكار الخيا في عرايشا . علمها من التوقفا سمح الخيل
 ويستتبع الاكثار تشرقا كالف . ويستتبع الاكثار على كماله
 وغار صحن عنس الكار صملا . دجا من ثمر النفايل ما حلا

في حال التسلل الى حال

بكتبت الى المولى نظرا بمرحة . ووصفك في الافاق ما زال انقلا
 وارسلت في نظره لمسا . ومن غير ان يسال الخرج ولا
 فكم يسبح المولى الامتثال . وتقبل ما الوى واضاح ما جلا
 ولم يال جهدا في اجلاء شديدة . ومن يبدل الجمود جهدا في الا
 ثقلت وقد اهدت في التهي . وشولا الى مجر وسما الذي فلا
 اذا ما الموصول حاولت حذرة . فطالع عدسا قد نظمت منقلا
 فما كان مرفوعا ولم تكن مبتدا . فاشتت وانما الحذف فتركه وحظلا
 وان كان مرفوعا ومبتدا عدا . وفي وصل الى صدر احد في سهلا
 بشرط بنا اي وانما ان العرب . فتقبل بغير من الحذف وقيل حذ
 وان كان فاصدر الموصلة غيرها . وطالت فان لم يصلح الموصلا
 فذلك فاحذف وان لم تقبل فته . اجز على من الحذف واحظلا
 وشا هذه اذا قرأنا ما على الذين . واحسن مرفوعا لم تقبل فلا
 وابشر محصورا ان تقبل ما . يتم كما الغدما هو ذر ولا
 وفي حذف فاعطى غيره . عليه وشو الحذف في عكس اجلا
 وكان من مفعول غير طينته وهو . متصل فاحذف نظرا بالاعتدال
 ويشروط في ذاعوده وحده فان . تعد غيره فاحذف ليس سهلا
 وقضا اذا الموصول لم يكن ال فان . يكنها فلا حذف وقد جلا
 وانما كان خفضا بالاضافة لفظ . وضمها نصب كان بالخيار سهلا
 وقاضه انما انما عن حرف مصدر . وقيل فلم تحذف عن الحذف
 فتوكلت تلو فاقص ما انت فاقص او فان كان مجزعا فاحذف
 وبوصلة اخرى كذلك فاحذف . اذا ما استوى لوفان يا حيا
 واعني لم يلفظ ويعني ولم يكن . فذلك حذ من العادة فلا
 ولم يكن ايضا تدقيقا مرفعا . مما فلا فاسم متعلق محذوف

ويشرب

خلفه

ويشرب مما تشربون وانما . تساويا في اللفظ متقدرا حذ
باعتبار الحذف بالالف صابط قال في البسيط تنقسم
 الاما الى تسعة تساما حذرها تعريف الجنس نحو قولم الرجل
 خير من المرأة اي اذا قول جنس الرجل يبين انك كانت
 جنسا لرجال افضل ولا فكم من امرأة خير من رجل الشا في
 تعريف عميد جودي بين المتكلم والمخاطب فتوكلت قدم الرجل
 وانقثت الدنيا للمجود بينك وبين المخاطب وفي التزديل
 وارسلنا الى فرعون رسول فاعص فرعون الرسول وقوله
 ان جاه الاعمى لان المراد به عبد الله بن ابراهيم الثالث
 لتعريف عمه ذهبي فتوكلت اكلت الخبز وشربت المساء دخلت
 اشوق فانه لا يمكن حمله على الادة الجنس ولا على المجود في
 الوجود لعدم الوجود المتكلم والمخاطب فلم الاحمل على الاشاع
 الى الحقيقة باعتبار رقيابك بواحد في الذهن الا ان هذا
 التعريف قريب من النكرة لان حقيقة التعريف انما يكون
 باعتبار الوجود وهو باعتبار الوجود نكرة لانه لم يتحدد
 مسمى معهود في الوجود ولهذا قال المحققون ان نحو قوله
 ولقد امر على النبي يسمن منه لكونه لم يتحدد مسمى معهود
 في الوجود الرابع تعريف المحصور فتوكلت هذا الرجل وهو
 يصح اسم الاشاع وتيسر ياها الرجل وقاما كله ان يكون
 من تعريف المحصور لوجود التعهد اليه بالند الحاس ان يكون
 يعني الذي اذا اتصلت باسم الظاهر واسم مفعول الشا وس
 ان تكون عرضا من تعريف الصفة بخبر مرت بالرجل الحسن
 الوجود في تيسر ان لا يتبع الالف واللام ولا ضالة لا ان

الاضافة لما لم يمتدحها حتى ياتي الى الان واللام والاضافة نحو
 بالرجل الحسن الوجه فالنفس ان لا يتبع الالف واللام
 والاضافة الى ان الاضافة لما لا يتبع الالف واللام
 تتجرى صفة المعرفة الشا بنم التتابع ان تكون زائدة
 في الاعلام ان يكون محسنة والمترين بغيرها كلام
 النبي والتميز التاسع قال وعلم ان الحق بغيرها كلام
 المحذور في العهد ثم الحسن وقال المهلب
 نقل فللمترين ستة اوجه اذ الامة زيدة على اول الاسم
 حضور في تخليص منس ومحمد ومعنى الذي من الزيادة في اسم
فاشحة قال ابن يعيش بنسبة اسم من اسم الزمان
 وهو معرفة علم فذلك لا ينصرف فيقول لقيته فنيته
 بعد فنيته اي بعد الحين وحكى ابو زيد الفينية بعد
 الفينية بالالف واللام فهذه يكون ثمانية اعمت عليه تعريفات
 احد من بالالف واللام والاضافة بالوضع والاضافية وليس
 كالحسن والعباس لانه ليس بصفة في الاصل ومثله قولهم
 للشمس الالهة والالهة في اعتقادنا بغير معنى علمه
 واسماء العدد معارف اعلام وتديد خيلها الالف واللام
 فنيته في الثلاثة نصف الستة فيكون ثمانية اعمت عليه تعريفات
 وكرام حتى في الخصائص الاول وقال وهو لغو فيكون
 والاضافة للمنية ويذكر في المندرجة وذكر المهلب من ذلك
 عدوة والعدوة ونسبوا لنسب **باب المبتدأ والخبر**
 قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدأ
 والخبر في الاصل في استحقاق الرفع وغيرهما في الرفع

محول

محول عليها وذلك لان المبتدأ يكون متعدي من العوارض فقط
 وتعدي الاسم من غيره في التقدير قبل ان يقتصر به غيره قال
 والذي عليه هذا في اصحابنا ان المبتدأ انما هو الاصل
 لانه يظهر بغيره فائدة دخول الاعراب للكل من حيث كان
 تكلمت زيادة الاعراب انما احتمل للغيرت بين المعاني التي
 لولاها وقع ليس فان وقع انما للغيرت بين النام والاعراب
 الذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا وقد جرح
 المبتدأ لم يكن لامر يحسب المبتدأ بغيره لانه لا يستحقان
 وتسمية بالاعمال من حيث كان كل واحد منهما اعمت واقتصر
 المبتدأ الى الخبر الذي بعده كما يقتضيه انما على الخبر الذي
 قبله ولذا قل دفع المبتدأ الخبر **فاشحة** قال ابن السراج
 في التعليلية قولنا اقيم الزيدان وثمة اهل خول المبتدأ
 ليس له خبر لا مفعول به ولا متد ر قال من المبتدأ است
 انما لا خبر لها ايضا قبله اقل رجل يقول ذاك فاقول
 سببا لا خبر له لانه بمقتضى الفعل في قولهم ثل رجل يقول ذاك
 ويقول ذاك صفة لرجل وليس خبر به ليل يبرز على
 رجل في تثنيته وجعله وكذا ذلك كل رجل وصفته فانه
 لا خبر له على احد الوجهين وكذا ذلك قولهم حسبك مبتدأ
 لا خبر له على احد الوجهين لانه بمقتضى الكثرة وكذا ذلك قولنا
 غير ما سوف على زمن ينقض بالهم والخبر
 ويسلم قول الآخر
 غير لاه مداك فاطمة اللهم ولا تغتر بعارتي سلم
 غير في البيتين مبتدأ لا خبر له على احد الوجهين لانه بمقتضى

وتشبه

قوله

له ان الاستثناء الموصوف للابتداء هو المنة المعادلة بامر
 نحو رجل في الدار امرأة كمثل في الكافية وليس كما قال
 الك وس ان يكون مراد بها الحقيقة من حيث هي نحو
 رجل خيرين امرأة ومرة خيرين جارية الشايع ان تكون
 من معنى الفعل وهو ما لا يخفى لزيد كمن يطون
 بان يراد بها التحب والخير كعلام على ان كاسين وويل
 للمطنين ومنطوية بان يراد بها الدعاء الشايع ان يكون
 ثبوت ذلك الخبر للكرة من خوارق العادة نحو تحب
 سجدت وبقرة تكلمت التسايع ان تقع بعدها اذا العا
 نحو خرجت فاء ارجل بالباب الشايع ان تقع في اول جملة
 حالية نحو شرب وجم قاضا وكل يوم تزي مدسه بيدى
 ومبتدأ يعلم ان اشتراط الخويين وقوع الكرة بعد
 والالحا ليس بلا زهر ونظير هذا الموضع قول ابن عسوق
 في شرح الجمل تكسر ان اذا وفقت بعدوا والحال وانما
 الضابط ان تقع في اول جملة حالية بدليل قوله تعالى
 ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ياكلون الطعام انهم
 وقد ذكر ابو حيان في جريدة المسماة بانه في الاعراب
 في على التمرين والاعراب جملة من المسوغات ثم قال
 وكل ما ذكرت في التثنية يرجع للتخصيص والتثنية
وقال المهلب في نظم الفرائد
 وقع الابتداء بالتركيب في ثمان واربع والخبر
 بعدن او جوا لثني اوقناه موقيا كالنظر
 ثم ان كنت ضابلا او جيبا لسوان او سبنا بجزور

محول على ما كان قبل ما يؤسف على ان كان في قوله ما قال
 احوك **فاشحة** اصل المبتدأ ان يكون معرفة واصل الخبر
 نكرة وذلك لان الفين في الاخبار لا افادة المخاطب فاليس
 عنده وتزيد بترتلك في علم ذلك الخبر والاضافة النكرة
 لا فائدة فان افاد جاز **مسوغات الابتداء بالنكرة**
 قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المعاني لم يقول المتقدمون
 في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة وراي المتأخرون
 ان ليس كل احد يمتدح الى موطن الفائدة فتتبعوها فمن
 نقل نقل ومن كثر يورد ما لا يفي او بعد لا موزة داخله
 فان والذي يظهر في انما مستحقة في غير اورد اصدها
 ان تكون بوصف لفظا نحو واجل سمعته ولعبه
 مؤمن خيرين مشرك او قنبر اخو السمن مؤمن بدرهم
 اي منه او معنى نحو رجل جاني لانه في معنى رجل صغير
 انما ان يكون عائلة اثار فاعا نحو قايم الزيدان عند
 من اجازة او نصبا نحو امر معروف صدقة او جوا نحو غلام
 رجل جاني الثالث المعطية بشرط كون المعطوف او المعطوف
 عليه مما يتسويج الابهة بغير طاعة وقول معروف امراة
 من غيرتها والمعطوف معروف ومعطوفة خبر من صدقة
 يتبعها الذي الرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال
 ابن مالك او جملة نحو ولدني من يد لكل اجل فتان قصدك
 غلامه رجل الخايع ان تكون عامة اما ابتداء كاسي
 الرط لا استثناء او بغيرها نحو ما رجل في الدار وقل
 رجل في الدار والبعثة في شرح منظومة ابن الحاجب

له

ثم موصولة من واذا ما . ففعل ظاهر الذي يستقيم
 ولعلي نحو ودعاء . او موصولة بغير
وقال الشيخ
 قد جاء ما اعني ومعه الخبر في حذفه وزواله في شي عر
 حال وشروط وجواب سائل . او حال في جواب الخبر
 وجواب لولا لم ومنه بعده . او فاعل او متصرف في الاثر
 او في سوال في الخبر و **قوله** مع . وحديث معطوف لكانا في الخبر
قوله الحال اكثر شي في السويق ملتوتا والشرط سري
 يزيد ان الطاعن انما يثبت اذا الطاعن حذف الخبر فافهم
 الشرط بتمامه والجواب لسوان زيد لم قال من عندك
 وجواب القسم لغير الله لا فعلين وهو الخبر يا انت الاخير
 اي تسمي سري وجواب لولا لولا لا كرمك والوصف
 اقل رجل يقول ذلك فيقول في موضع حذف صفة رجل
 وقد سجد الخبر وانما على اقايم زيدان ونفق في السقي
 باي زيد لم قال تاعدي احد والسوال في الخبر هك
 طعام اي عنكم و **قوله** مع كل رجل وصيغته والعطف
 نحن يا خبرنا وانت يا عنك لكانا **قوله** قال ابن
 الرضائي في الغزوة المبتدأ لا يعطى عليه خبره بحرف البتة
 الا بالغا في موضعين احدهما يلزمه الثاني والا فلا يلزم
 الثاني الذي يلزمه الثاني ففي موضعين احدهما
 في بعض الخبر وهو ان يكون المبتدأ شرطاً حازمة بالنسبة
 وحزاه حلة اسمية او امرية او تسمية في خبر يا انتي
 فله درهم ومن عاد فينتقم الله منه على الله هو حبة
 والاشاي

والاشاي قولهم اما زيد قائم **قوله** الذي يجوز دخول اشاي
 خبره ولا يلزمه الموصول والاشارة الموصولة اذا كانت
 الصلة والصفة فعلا او ظرفا نحو قائم من لغة من الله
 والذي ياتي في خبره فله درهم والاشاي يا ثانياً منكم فاذا
 وكل رجل ياتي في خبره فله درهم **قوله** قال ابن مكرم
 في تذكرته قال ابو الحبيب الذي في خبره من اصحاب
 الجرد في كتاب النوادر في المبتدأ الصلة في الظلام
 شخص خبره ظرف من الزمان لا هذا وشبهه قوله كل عام
 ثم يجوز ونه انتهى **قوله** روي الخبر يا هي خبر عنه
 عشرة الاولى الفهم وهو الاصل الثاني الاشارة نحو
 ولما سمعوا التوبة فله خبر ان شاء الله المبتدأ بلفظ نحو
 الحاقة ما الحاقة الرابع اعادته بمفعول نحو زيد جاني
 او عند الله ان كان كسيرة في الخامس عموم مثل المبتدأ نحو
 والذين يمشون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لانفسهم
 اخر الصالحين السادس ان يعطى في السببية حلة
 ذات صفة على حلة خالصة منه او بالاعمال نحو لم تر ان الله
 انزل من النبي آية فتصبح الارض نخضة
 و **قوله** انما يحسن بحرف البتة في خبره و **قوله** تاريت في خبر
 الثاني يعطى بالواو عند هشام زحده نحو زيد قامت
 هند وكره بالثاني شرط يشتمل على ضمير مدلول على
 جواب الخبر نحو زيد يقرم عمروان **قوله** الثاني مع الالائية
 عن الضمير في قول طائفة نحو فان الجنة لهم الماي اي
 ساواه العاشرون الجملية نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيري

اي يكره لاله الا الله **قوله** اذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ
 لم يجوز تقديم الخبر لانه مما يشكك وليس اذ كل واحد
 منها يجوز ان يكون خبرا ومخبرا عنه قال ابن عيسى ونظيره
 ذلك الفاعل والفعول اذا كان لا يظفر فيه الاقارب
 فانه لا يجوز نحو ضرب موسى عيسى في **قوله**
 قال ابن ابي اذ اذا الارسال بين كون المحدث والمبتدأ
 لان الخبر محط الفائدة ويعتد بها وقال السدي في
 البرهان الاولي كونه الخبر لانا الحذف التبع وتعرف
 وذلك في الخبر دون المبتدأ اذ الخبر يعرف اجابدا
 مستقفا وحلة على شعب اقسامها والمبتدأ يكون
 الاسماء مفردة او قال شيخنا الحذف بالاعجاب والاول
 البقي منه بالمصدر والاولى شام فصره جليل ابي
 شافعي صرح جليل لكل من غيره وشبه طاعة وقول
 معروف انما لطلب ستم طاعة او طاعة اسئلكم وقال
 ابن هشام في المعنى ولو عرض ما يوجب التعيين عمل
 به كما في نحو الرجل زيد اذا لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا
 شد شي تسده وحزم كثير من التخييل في نحو عمر ك
 لا فعلين وامن الله لا فعلين بان المحدث والخبر وجوز
 ابن عصفور في المبتدأ **قاعدة** قال ابن هشام في
 المعنى اذا الارسال بين كون المحدث فعلا والباقي
 فاعلا وكونه مبتدأ وانها في خبر فالتالي اولى لانت
 المبتدأ عين الخبر فالمحدث عين الثاني يكون حذفا

كلا

كلا خلاف فانما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتد
 الاول برؤية اخرى كقراءة شعبة يسبح له بها بالعدو
 والاقبال رجلا ليدخلها فانما بقدر الفعل والموجود فاعل
 مبتدأ وتوقعه فاعلا في قرة من تسرا اليه او موضع اخر
 يشبهه نحو ولئن سالتهم بن خلقهم ليقول الله لا يدر
 ليقول الله خلقهم بل خلقهم الله لمجي ذلك في شيء لهذا
 الموضع وهو ان سالتهم من خلق السموات والارض
 ليقول خلقهم العزيز العليم وقال ابن النحاس في
 ان تعليلية اذ اترو والامثلة ريعين ان يكون قد اضرنا خبرا
 اول خبرنا فعلا كان امما را خبر وحذفه اولى من اخبار
 الفعل وحذفه لان اخر اجلة ادبي بالحذف من اولها
 موضع استقام وراية واخرها موضع لقب وطالب استقامة
قاعدة قال الشيخ هما الدين بن النحاس في تعليلية
 على القرب اعلم ان تنكر المبتدأ اختلقت فيه عبارات
 النخبة فقال ابن السراج المفسر في المبتدأ بالكرة حصول
 النائية فتر حصلت النائية في الكلام جاز لا ابتداء وجب
 شي من الشرايط ولم يوجد وقال المحرقي يجوز يجوز
 الاخبار عن النكرة بكلام لا تشترك النفوس في معرفته
 نحو رجل من تميم ما عرفنا من فاحجز عنده شي واحد
 وهو جها لتبعض النفوس ذلك وما ذكره لا يحصر
 المواضع وقال شيخنا جال الدين محمد بن عمرو الصاري
 في جواز الابتداء بالنكرة قربا من المرفوعة لا غير ونسبها

من العرفة باحدثين اما باختصاصها كما نكره الموصوفة او
 يكون في غاية العورة لثبوتها من جهة واحدة فعلى هذه
 النوازل لاحاجة لنا بتعداد الاماكن بل يعتبر كل ما يرد
 فان كان جازيا على الضابط اخرناه ولا نستعنا
 فان سلكنا سلك تعداد الاماكن التي يجوز فيها الابتداء
 بالنكرة فتبين على الثلاثين وان لم احد احد ان العادة
 بلغ بها زائدا على اربعة وعشرين فيها علمية احدها
 ان تكون موصوفة وقد اشتهر بان يكون موصوف
 بعينه ظاهرة كقولنا في ولعبد مؤمن خير من مشرك
 وموصوف بصيغة مقدرة كسليمة السمر سوان بدرهم
 تقديره سوان منه بدرهم ومنه في موضع الصفة للمؤمن
 والثالث ان تكون خلفا من موصوف كقولنا ضعيف
 فماذا نقر حلة اما انسان ضعيف او حيوان او شيء الى
 ضعيف الرابع مقارنة العورة في عدم متون الانثى
 واللام في قوله الفعل من زيد صاحبك الخامس ان
 يكون اسم استنهام كقولنا جاك السادس اسم شرط
 نحو من ياتيكم امراة اشابع كراخنة فيكم غلاما
 السابع ان يكون معنى الكلام التثنية كقولنا محب لك
 السبع ان ينضم بها الية اداة نفي نحو ما جرد قايهم
 الثامن ان ينضم بها اداة استنهام نحو جرد قايهم
 الحادي عشر ان ينضم بها خبرها نحو ما جرد قايهم
 رجل الثاني عشر ان ينضم بها خبرها جرد قايهم
 نحو العار جرد قايهم ان يشترط في هذين التبيين

ان

ان يكون مع المجرور والظرف معرفة كقوله فلو قيل في دار
 رجل لم يجز وان كان المجرور لا وقد تقدم حال المجرور
 والواحد في كتابه في النجاشي خبرا في الظرف والمجرور
 على ضعف ثبوتها عنها اثنا عشر ان يكون خبرها
 مع المجرور سلا على كقولنا في دار جاك وثلث
 الكلام بها في معنى كلام آخر كقولنا في دار جاك وثلث
 شرا في اناب لانه في معنى النجاشي ما اشتهر اناب
 الاثر الخامس عشر ان يكون النكرة عامة نحو قول غير
 قرة خير من جرادة ومثله خير من بطالة السكندر
 ان يكون في جواب من يسأل بالهزة ولم نحو رجل
 دام في جواب من قال ارجل قايهم امراة انثى سبع
 عشر ان يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا انثى
 رجلان رجل اكرمته ورجل اكرمته وقول امرئ القيس
 فاقبلت من خفا على الركنين فلوب على وثان اخر
 الثامن عشر ان يكون معتدة على الامر لا ابتداء نحو رجل
 قايهم التاسع عشر ان تكون قامة نحو امر مخرج صفة
 العشرة ان تكون في معنى الموصوفة كما انجوبة نحو
 كما احسن زيدا على راي سيبويه الحادي والعشرون ان تكون
 مصافة اضافية محضة نحو سلك لا يفعل كذا التي لك
 والعشرون ان تكون في معنى الموصوفة وتكون تكون
 بصيغة نحو جيل قايهم فالصغير ومن في العنق بالصر
 الرابع والعشرون ان تكون النكرة برادها واحد نحو
 نحو ما حكى انما اسلم غير الخياط قاله من يشن

لها

في كتابه امراة خارج
 ان تكون مصافة اضافية محضة

صاحبهم فقال ابو جهل ثم رجل اشتهر بينهم امراة فارتدون
 ذكره المخرجاني في مسائلهم الخامس والعشرون ان ينضم
 خبرها غير شرط ولا مجرور بل خبرها نحو قايهم رجل
 بشرط ان يكون فيه معرفة ايضا السادس والعشرون
 ما دخل عليها ان في جواب النفي نحو ان رجلا في الدار
 في جواب من قال ما رجل في الدار السابع والعشرون
 ان تكون في معنى الفعل غير اعتماده نحو قايهم زيد ان
 على راي الكوفيين والافنيس الثامن والعشرون موصوفة
 على نكرة قد وجد في شرط الا ابتداء بالنكرة نحو
 قول الشاعر عندي امطارا وشكوى عند قاتلني
 السلاطين ان يعطف عليها نكرة موصوفة نحو قولنا في العادة
 وقولنا معروفا على حد الوجهين الحادي والثلاثون
 ان تلي لولا كقول الشاعر لولا امطارا لا دوي غير ذميمة
 ان تلي في الثلاثون ان تلي في الخبر نحو قولنا في المثال ان معجب
 غير فغير في الرباط قال هذا اذا فصل في بن تعداد الاماكن
 التي يجوز الابتداء بها بالنكرة ولا ادعى الا حاطة فعل غير
 يقع في الموضع عليه ويبتدي في تمام اعتداليه في كانت
 عنده زيادة فليضف الى ما ذكرته راجيا في اب الشعر عز وجل
 ان تلي الله تعالى في انهم كل من اب الخامس عشر راييت
 بعد ذلك موعة بعضا من الذين قال فيه قد تتبع العادة سوما
 الا بتا بالنكرة واثباتها بعض الثاشرين الى ان شجرت
 ولا شين قاله وقد يكتفي بعون الله الى شين واربعة
 يد كرا لثنتين وثلاثين التي ذكرها ابنا الخامس ورااد

ان

ان يكون خبرها
 في كتابه امراة خارج
 ان تكون مصافة اضافية محضة

ان تكون موصوفة على معرفة كقولنا زيد ورجل قايهم من رجل نكرة
 جازا لا ابتداء بها لعطفها على معرفة وان تلي اداة النفي وان تقع
 جوابا كقولنا في جواب ما عذرك اي دعي عذرك وان تقع
 موصوفة نحو ما في الدار جرد قايهم لكونها جازا قايهم
 الطرودة ويشبه قولهم في ما جاك وجعل منه امثال ليس بعد
 باخ تلك وهذه ذيا كة غريبة وان يوت بها للمضافة كقولنا
 رجل قايهم انهم ان اقرة قات كان يقصد بها الامر كقولنا
 قايهم وصية لاجلهم على ذاة الرفق كان عند خرها نحو
 رينا له اخذ من الماخوذ درهمان وثمان مبر على الجوع
 عشرين يوما ثم صار لاجل يرد في يومه وان ينضم معول
 خبرها نحو في دار جاك الف يبعث على ان يكون بيض خيل
 وان تكون النكرة لا تتراد لعينها كقول امرئ القيس مرسعة
 بين ارساعه لا يري در سعة دون مرسعة وهذا معونه
 البدر وقد تقدم معونه الشمول وقال الشيخ تاج الدين كلومر
 اذا ما جعلت الاسم مبتدأ فقل بتعريفه الا بوضع منكر
 ما وهي انه عدت نادون بعد فلا شيا فاعطى لك تمهيدا
 وبرجها لا يبين منها فقل هي خصوص وتهم افاد او اشارة
 فاولها الموصوف والموصوف والاضيفه وما قد مر اوجاه منكر
 كقولنا في دار جاك الف يبعث على ان يكون بيض خيل
 كذا ام لا خيرا راييت قايهم لان ذلك اما كان في الخبر جازا
 وما جازعا وقد اعلمنا وما لم يوح التفسير ان يستكر
 وما بعد في الحال جازعا الخرا ولولا وما كان الفعل اوجا بصفا
 وما ان يتلوه في جواب الذي وما كان معطوفا على فاشا منكر

وتساع ومخصوصا عند جواب ذي سوال بامره فاجبر بغير
وما قدس اجاب وهي جملته . وكما استجاب في الترتيب
انما ما ولي لا ما شيا وكما عدا . عن الظرف والمجرور ايضا
وكما كان في معنى الترتيب . اذ اللفظ فاجرها حتى جوهرا
فأشبه في ذكره التاج ابن حنبل في قول اركب الساقه
طلعتان فغير ثلاثة اقول قيل تنزيه احد طلعتين هذ
المضاف فاما المضاف اليه مقام المضاف . وقيل التقدير
راكب الساقه فالتنزيه طلعتان وقيل التقدير ركب الساقه
طلعتان وهما طلعتان وغير هذ خبر وحذ بقدر انهم
ما **سكان واخوانها** قال ابن بابشاد كان ام الاطفال
لان كل شيء داخل تحت الكون لا يتصل شيء من مصافها ومن ثم
صورتها تصرفا ليس لغيرها واصبح واسى اختان لانها
طرفا الزمان وتل واخفى اختان لانها لصدر النهار وبات
وهذا اختان لاعتلال عيبتها وزال وفي وانك وبرج ودام
اخرات للزواجر وانها ما وليس منفردة لانها لا تنصرف
وقال ابن هشام في تذكره الصواب ان يقال ان ما قيل
في اخرات لانها لا يبين الا في النبي وشبهه وليس واما
داختان لعدم تصرفها ولا فاعتر لا زمة في الاربعه
انما لم يرد عليها في وشبهه اعلم ان يكون النبي بها وغيرها
فان اعتبرنا قد شئنا فليقبل كما وانما ويحذف
شمران كما الداخلة على دار غير كما الداخلة عليها قال
قال في لخطا والذي كنت به هو القول وقال ابو النعمان
في اللب ما انما كانت كان امر هذه الاطفال لغير واحد

سعة

سعة اقسم بها وانما في ان كان التامه دالة على الكون وكل شيء
داخل تحت الكون وانما في ان كان دالة على بطلان الزمان
الماضي ويكونه التامه على مدة الزمان المستقبل بخلاف غيرهما
لانها تدل على زمان مخصوص كالصباح والمساء والربيع
الآخر في كلامهم ولهذا حذوا منها ان يكون في قولهم لم يكن
والفاس ان بقية اخواتها يصلح ان تقع اخبارها كقولك كان
زيد اصبح سطلق ولا يحسن اصبح زيد كان سطلق **مسئلة**
قال ابن حنبل في امانه قال ابو بكر احمد بن الحسين الحنفى الحروف
بان سقن كان زيد الاطعامك جان من كل قول كان طعامك
الكلان زيد جان من كل قول طعامك الكلان زيد جان من قول
الكويتي . وخط من قول البصريين طعامك كان زيد الاطعامك
من قول طعامك جان من قول كان طعامك زيد الاطعامك
من قول الكويتي . وخط من قول البصريين طعامك كان زيد
الاطعامك كان الكلان . وكلها حاشية من كل قول اذ اقلت
زيد طعامك كان زيد طعامك كان الكلان زيد كان جائز
من قول البصريين واكتسب وكذا خط من قول النمل لانه
لان لا يقدم مفعول خبر كما عليه اذ كان خبر كان مقدم ماسون
مثلا لو اراد رده الى فعل فيفعل لم يجز عنه واكتسب بغير
تقديم كما يجز تقديم المالح اذ اقلت طعامك زيد كان الاطعامك
زيد طعامك جائز من قول البصريين وخط من قول الكويتي
الاكتسب على كلامي فان قلت طعامك زيد الاطعامك
من قول البصريين وخط من قول الكويتي والاكتسب على
كلامي انتهى **خط** قال ابو الحسين بن الربيع في شرح الايضاح

كان

الكلام

٣٣ **في خواصها** في تقديم اخبارها عليها علم رتبة اقسام قسم لا يتقدم
خبرها عليها بافتاق وهو كما فامر وقسم يتقدم عند الجمهور الا ان
كسبان وهي تازال وما انك وما في راسه وقسم يتقدم
الخبر عليها بافتاق فاما لبعض نماذج وهي كما ذكرته افعال
الباب **ما** **سكان واخوانها** قاعدة قال ابو النعمان
في التبيين ما هي الاصل في النبي وهي رتبة رتبة فيها اكد
فأشبه قال الشيخ تاج الدين بن كسور في تذكره النعمان في
القول الاعلى لغة الخ زبيعي ما خلا حرفا واحدا وهو في انت
تدري المعنى على قراءة حرة فانها هنا على لغة يميم وزعم الاصمعي
ان ما لم تقع في الشعر الاعلى لغة يميم قال بعض الخواص
فصنعت ذلك فوجدته كما ذكرنا خلا ثلاثة ابيات منها
خلاف قول الفرزدق فصنعت ذلك فوجدته كما ذكرنا خلا
ثلاثة ابيات منها خلاف قول الفرزدق . واذا ما سلمت بشعر
والاخر رتبة بن الهجاج . اورثاني بغير . مما شيا بجزات
كذاوي بصدق شيا . وهو مثل قول الفرزدق وانك .
وانما المنذر بجزة مسودة . يصل الامر اليكم افوادها
قاعدة التصرف في الاشارة الى من التصرف في ما انما عليه
ويشأنه بجزات لا في جواب القسم حتى تالله فتقول لا تقتول
فلا يجز حذ ما كذا اقله ابن الخزاز عن شيخه مرقضا على
ابن مطهر قال في النبي .
وان اخي اخوة مني نالا . او ما كقولك والسما ما فعلا
فان يجز حذ الحرف . اذ اسوا الاكس كالخفة
فأشبه قال ابن هشام في تذكره زيدا ابيا في الخبر على ثلاثة

اقسام

اقسم وكسب . وتليد . وانما فالتعريف ثلاثة مواضع وذلك بعد
ليس وما نحو ليس الله بكاف عبده وما رتبك بعاد بعد
اولم يرد ان نحو اولم يرد الله الذي خلق السموات
والارض ولم يبع يخلقهم بقا لا رتبك معي وليس الله بقادر
نهر راجع الى المسئلة الاولى في المعنى والتليد في ثلاثة مواضع
بحركات واخواتها سنية كقولهم
وان مدت الاديء الى الزلزال اني بها بجمهم اذ اجتمع النور اعجل
وبعد طين واخواتها منية كقولهم
دعاي اخي والجيل بهي وبينه . فلما دعاي لم يجد في بقعد
وبعد لا القائل عبد ليس كقولهم
كلني في شعيقا يوم لا ذو شفاعة . بمعنى فستل من سوادين قارب
ولا قل في ثلاثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول كقولهم
فان تسمعها حقة لا تلاقها . فانك ما احدثت بالمجرور
وانك في كقولهم . ولكن اذ رعلت بهي . وانك في كقولهم
الا هلا فوعيش لذيذ بلانيم . **قاعدة** ابن هشام في نظر
سيمويه لا بلانيم ولا يكون في الاستسنان من حيث ان لا يستعمل
سما الا احد الاسمين والاخر مضمرة اي **ما** **سكان واخوانها**
صانط في المصلح جميع ما ذكر في خبر المبتدأ من اصنافه واخره
وشراطه قائم في خبر اني ما خلا جواز تقديم الا اذا وقع ظرفا
كقولك ان في الدار زيد قاله ابن عيسى في الشرح كما يجوز
في المبتدأ والخبر بجان فان واخواتها لا فرق بينهما ولا يجوز
تقديم خبرها ولا اسمها عليهما ولا تقديم الخبر فيها على الاسم
ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك بعد مرقضا هذه الحروف

تذكرتهم

قاله

تكونها مفعولاً لا فاعلاً في الفعل فاعطيت عن ورجع الا فاعل
فما زال التعديم في الافعال نحو ما كان زيد وكان قاضياً زيد
ولم يزد ذلك في هذه الحروف اللهم الا ان يكون الخبر ظرفاً
او جارا او مجزواً لذكر انهم ترسعون في الطوفان وخصوها بذلك
كثرتها في الاستعانة **قاعدة** قال ابو البقاء في التبيين
اصل الباب ان **ضابطاً** قال ابو البقاء في شرح السذور
تكررت في تسعة مواضع احدها في ابتداء الكلام نحو ان
اتركناه انما هي ان تقع في اول الصلة نحو وانما هي من
الكنوز ما انما هي تحت ثوبه الا انما هي في اول الصلة ككررت
برجاء انه فاعل الرابع في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك
ربك من بيتك بالحق واذا فرغ من المومنين كما روي الحسن الخامس
في اول الجملة المضاهية ما يتبع بالجملة وهو اذ اذبح
ان زيد اجلس السابعة ان تقع قبل اللام المعلقة نحو وانما
يعلم انك لم رسول وانما يشهد ان الماتقين كما دون السابعة
ان تقع بحكمة بالتول نحو قال في عبد الله الثامن ان تقع خبر عن
اسم عن زيد انما فاعل وتفتح في ثمانية مواضع احدها ان
تقع فاعلاً نحو ما يلغهم انما انما في ان تقع نائباً عن
الفاعل نحو وجي انما استمع انما ان تقع مفعولاً نحو التول
نحو ولا تخافون انكم اشركتم الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتداء
نحو ومن ابانت انك تزيده الارض خاشعة الخامس ان تقع في موضع
خبر اسم نحو انما اعتقد انما انما في ان تقع خبر عن
بالحرف نحو لا انما انما هو الحق السابعة ان تقع مفعولاً لا فاعلاً
نحو مثل ما انما تنطقون انما ان تقع لا فاعلاً في ما ذكره نحو

ابو حاتم

ادركوا

ادركوا نعمي انما افعلت عليكم وانما فضلكم وادرككم الله اذ
الطاف بكم انما لكم ويجوز ان يكون الفتح في ثلاث مواضع احدها
بعد اد التاني شبة نحو خذ فانما زيد بالباب الثاني بعد
انما الخبر لشيء نحو من عمل سواها لزم تاني بعد واصل
فانما فهو راجع الثالث اذا وقعت خبر الفاعل وخبرها قول
وافعال القولين واحداً نحو قول في انما اجد **ضابطاً** قال ابو حاتم
حال ان المفعول اذا اعلت كحالها وهي مشددة في جميع الاحكام
الا في شيء واحد وهو انما لا تفعل في الامر الا ضرره بخلاف المشددة
تقول انك تايماً ولا يجوز انك تايماً **قاعدة** قال السخاوي
في شرح الفصل اختلف النحاة في ان اللام لها اشترطاً كيداً
واقعة من اللام وقال اخرون ان اللام لا يشترط كيداً لانه يجوز
دخول ذلك ولا يجوز له ضمير بالفضل **قاعدة** لا فائدة
قال ابن عيسى نظيراً في اختصاصها بالثمة رتب ولك لان رتب
للتقليل ولم للتكثير وهذه معانيها اولها **قاعدة**
في تعاليق ابن هشام نظيراً في كنهها ان واخواتها في الفعل للام
في لا انزيد ولا غلام في لغو في ثمانية افعال في المعاري
ولا في لغو هاهنا يمكن للا ان تقول **قاعدة**
اما موت الذي لا يدعي دلائل اياها كخوفيه

فانما على منها كان قوله
انما رايته لان الشيرازي ادب على نية اللام المعلقة حدثت
تليق بكلمة **ضابطاً** قال البيهقي كل من حسن ان يقلب خبره حسن
ان يقلبه لا **قاعدة** واخواتها **ضابطاً** قال ابن عصفور
لم يتعلق في الافعال الا فاعل القلوب وهي ظننت وعلمت ونحوها

لم يتعلق من غير افعال القلوب وهي ظننت الا انظر واسال قالوا
انظرين ابو زيد واسال من ابو عمرو وكان الذي سوغ ذلك
تبعها كونهما سببين قالوا انظرين ابو زيد واسال ابو عمرو
وكان الذي سوغ ذلك كونهما سببين للعلم والعلم افعال
القلوب فاجري مجرى المسبب **قاعدة** قال ابن القيس
في شرح الدرة لهذه الافعال خواص لا يشك فيها غير هذا
من الافعال المتعدي منها ان مفعولها مبتدأ وخبرها فاعل
وسمها ان لا يجوز الانقضاء عليها احد مفعولها غائباً كما كان
في باب اعطيت وفيها الالف وسببها التعليل وتبها حوا كون
صغرى الفاعل والمفعول اسم واحد نحو ظننتي قائماً وعلمتني
مطابقاً وفي التثنية ان راء استغنى اي راي نفسه وانما
حاز ذلك منها دون غيرها لا يري احدها انما كان المقصود
لصورتها في تعليل العلم والظن به لانه محله بقا الاول كما نرى غير
وجود تجل في صريحي وصر يترك فان المفعول محل الفعل
فلا يسهو عنه وثانيها ان علم الانسان وظهر باور نفسه
الذين علمها باور غيره فلما كثر فيها وقيل في غيرها جمع بينهما
جاء على اكثر فاذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرهما
الافعال ابدل المفعول باللفظ نحو ضربت نفسي وضربت نفسي
وقد حملوا عدت وقعدت في ذلك على افعال القلوب فقالوا
عدتني وقعدتني لانه لما كان دعا على نفسه كان الفعل في
المضي لغيره وكان انما عدتني عن غيري انتهى **قاعدة**
الفاعل **قاعدة** قال ابو حاتم في باب افعال القلوب في شرح
الافعال الاستناد وابتداء وانما في شرح الفاعل

لغوي

ومن العرب من يقول لا تحبوه فاشتق منه انتهى وهذه الوجة
من سرائر الصناعة لا بد من جمل **قاعدة** في الاصل تقدم الفاعل وتأخر
المفعول قال ابن الخاس واما كان الاصل في الفاعل انتهى سم
لانه يشترط في الفعل منزلة الجزء ولا بد من المفعول وقال
ابن عصفور في شرح المغرب ينقسم الفاعل بالنظر الى تقدم
المفعول عليه وحده وتأخره عنه فلا تامة اقسام قسم لا يجوز
فيه تقدم المفعول على الفاعل وحده وهو ان يكون ضميرا ولا
يكون في الكلام ضميرين او يكون الفاعل مضافا اليه المصدر
المقدر بان والفعل اوبان التي حركتها فعل واسم مشتق
منه وقسم لا يرفع فيه تقدم عليه وهو ان يكون المفعول ضميرا
متصلا والفاعل ظاهرا او يتصل بالفاعل منه يعود على المفعول
او على الفاعل بالمتصل او يكون الفاعل ضميرا عاديا على ما اتصل
بالمفعول او يكون المفعول مضافا اليه اسم الفاعل بحيث الحال
او الاستقبال او المصدر المقدر بان والفعل اوبان التي حركتها
فعل او يكون الفاعل مقرونا بالآو في معنى المزدوج بمسا
وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير وهو ان يكون **صاحب**
قال ابن الخاس في التعليلية اعلم ان الفاعل يحذف في ثلاثة
بواضع احدها اذا تعلق الفعل بالمفعول نحو ضرب زيد يدها
حيث الفاعل وهو غير مراد والثاني في المصدر اذا لم يذكر
نعم الفاعل يظهر ان يكون محذورا ولا يكون ضميرا لان المصدر
غير مشتق عنه الحركتين فلا يتصل ضميرا بل يكون الفاعل
محذورا لمراد اليه نحو عجبني ضرب زيد او عجبني ضرب الناس
والثالث اذا لاقى الفاعل سكتا من كلمة اخرى كقولك

لجماعة

لجماعة اضر بها القوم والجماعة اضر في القوم ومنه انما كيد
نحو هلك الزيدون يقرون وقد تضمنت يا هند **صاحب**
قال ابن الخاس في التعليلية المصدر والمفعول من جهة التقيد
فالتأخير على اربعة اقسام احدها ان يكون الظاهر مقدر
على المصدر لظا ورثة نحو ضرب زيد علامة والثاني ان يكون
الظاهر مقدر على المصدر لفظا دون رتبة نحو ضرب زيد علامة
والثالث ان يكون الظاهر مقدر على المصدر رتبة دون لفظ نحو
ضرب علامة زيد وهذه الثلاثة يجوز بالاجماع والاربع ان
يكون الفاعل ظاهرا بوضوح لفظا ورثة نحو ضرب زيد علامة
اكثر النحاة لا يجيزه لاختلافه كاجب المصدر ومن احب ان
باب الثاني في الفاعل صاحب قال ابن عصفور
في شرح المغرب الاصل ثلاثة اقسام قسم لا يجوز بناؤه للمفعول
بالتفاد وهو الاصل الذي تنصرف نحو لم يرفع وقسم حيث
خلافا وهو كان واحدا متصرفا وقسم خلافا في جواز
بناؤه للمفعول وهو ما بين من الافعال المتبعة **صاحب** قال ابن
الخاس في شرح الجزلية هو ما لم يجر مجزاة الفعل لها الا ان
استثنى ذلك ولم يرفع من احد هذا من ذلك لا ان الفعل
لا يقال اكرم لزيد وكذا ذلك ايضا اذا افادتا ورتب لان لها
صدر الكلام ويؤيد هذا صفتا المتصرفين في ادراكها ان
ابناء الحالية في حرج زيد بشيئا فانها لا تنصرف فاعلم انما
وكذلك خلا وعدا وكذا اذا جازك والميزان اذا كان معه
من خطبت من نفس لا يقوم من ذلك فاعلم انما **قاعدة**
قال ابن عطف في النهاية

مسئلة بها امتحان النباه اعطى بالمعنى في الثانية
وكسى المكسوز واخيه ونقص الموزون الفاحشة
قال ابن الخاس هذه المسئلة تذكر في هذه الباب لا امتحان
النباه بها ولا فائدة الرياضة والتدريب ولها اربع صور
الاولى ان يشتمل الفعل واسم المفعول بالباء نحو اعطى المعطي
به الى مائة فاعطى فعل تام يسم فاعله ويتعدي في الاصل
الى نحو ليع المعطي اسم المفعول وهو بمنزلة فعل تام يسم
فاعله ويتعدي الى اثنين فلا بد له من اربعة مفاعيل اثنين
لاعطي واثنين المعطي اما اعطى فمفعول الاول مائة والثاني
بالمعطي ويتعدي رفع المائة باعطي لوجوب قيامها مقام المائة
وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه مع وجود المفعول به
المرتفع فالمعطي في محل نصب على ما كان (ولا حاشا المعطي
فمفعول الاول الذي يتعدي رفعه لتمامه مقام الفاعل
والثاني في محل النصب وهو الضمير المجرور بالياء الذي هو
به لا امتناع قيامه مقام الفاعل فان قيل فلما جعلت المائة
بالمعطي والالف باعطي اجبت بان الالف واللام لما كانت في
المعطي سمما موصولة بمعنى الذي وما بعدها من اسم المفعول
وكما عمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لا امتناع الفعل بين
الصلة والموصول باجتناب وهو الالف والضمير في ثم يعود
على الالف واللام فالمعطي لان التقدير اعطيت الشئ بالمعطي
به زيد الفاسية فلما حدثت الفاعل منها وتبين للمفعول
اقسم المائة والالف فاعلم ان كنهه ان يجر ومن حرف الجر
نحو كسى المكسوز واجبة فالمكسوز وقع بالثعل الذي كسى

وجبة

وجبة منصوبة لانه مفعول الثاني وفي المكسوز ضمير يعود
على الالف واللام وهو قائم مقام فاعله وهو انصوب لانه
المفعول الثاني للمكسوز لا يجوز ان يكون الفاعل منصوبا بكسى
لا امتناع الفصل بين الصلة والموصول ويجوز ان يرفع الضمير
والجبة لتبين مقام الفاعل ويصلب المكسوز والضمير الذي
كان في اسم الفاعل ضمير مفعول منصوب فيثلك كسى المكسوز
ايضا من وجبة لعدم التباس كيجوز اعطي زيدا زيدا انما كنهه
ان يشتمل الفعل بالياء ويجوز اسم المفعول فيقال اعطى بالمعطي
المائة ويتعدي رفع المائة لتمامها مقام فاعل اعطى لا امتناع
الفعل عن المعطي بالياء فاما الالف فالاولى نصبه لتمام الضمير
المستكن مقام الفاعل ويجوز رفع الالف وجعل الضمير منصوبا
على انعكس الرابعة ان يجره الفعل ويشتمل اسم المفعول
بالياء فيقال اعطى بالمعطي به ان مائة ويجوز ان مقام المائة
مقام الفاعل وينصب المعطي على انعكس والالف لا لرفع
فيستقيم رفعه بالمعطي لتمامه مقام الفاعل ولا امتناع قيام
الجار والمجرور مقامه والالف ونقص الموزون الفاحشة
فلا لا بد ان يعمل نقص على صفة وهو زيد ووزن على نظير
وهو نقد واللام يتصور لتمامها كذا كونهما لا يتعديان الى
مفعولين انتهى **باب التعليلية** المفعول به صاحب في
يعود من الفاعل من المفعول قال ابن هشام في المعنى واكثر
ما يشتمله ذلك اذا كان احد الفاعل ناقصا والاخر اسما
تاما وطريق يعرفه ذلك ان تجعل في موضع الاسم ان كان
هو مفعولا متعلقا بالمتعلق وان كان منصوبا عليه المتعلق

وبعد من الناقص اسماء في الفعل وعدمه فان وجدت
 التسمية بعد ذلك فهي صحيحة والاولى فاسدة فلا يجوز
 المحب زيد انا كره عروان او قمت ما على ما لا يعقل
 لانه لا يجوز ان يحب الثوب ويجوز ان يحب لا يجوز ان يحب
 الثوب فان اوقفت ما على انواع من يعقل جاز لانه
 يجوز ان يحب النساء وان كان الاسم ناقصا من الاول
 جاز فيه الوجهان ايضا نقول اكلت المسافر السفر يجب
 المتكسر لانه نقول امكنني استقر ولا نقول امكنني
 السفر ونقول ما دعانا زيد الى الخروج واما كره في الخروج
 تنصب زيد في الاولي مفعولا والفاعل ضمير ما مستقرا
 وترفع في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوف لانه
 نقول ما دعاني الى الخروج واما كرهت منه ويعني العكس
 لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره في الخروج
صاحب قال ابن هشام جري اصطلاحهم على انه اذا
 قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكسر
 المتاعيل دولا في الكلام خففوا اسمه واما كانه حرفا
 ان لا يصدق الا على المفعول المطلق وكهنتهم لا يطلعون
 على ذلك اسم المفعول الاستفهامي الاطلاق وقال
 السماوي قال الخليلون لقوي تعدي الفعل الى المصدر
 لان الفعل صيغ منه فلهذا كان احق باسم المفعول
صاحب نقلت من خط الشيخ شمس الدين بن التتاي في
 نسخة من كتابه من شرح الافاضة للجنات في المعقول
 ينظم بالاسم الى تعديهم على الفعل في الناقص والناقص

زيد

عنها

عنها وقسيطر بينهما سبعة اقسام احدها ان يكون جازا
 فيه ثلاثة كضرب زيد حجر الشان ان يلزم واحدا التقدم
 نحو من ضربت او الوسط نحو احببت ان يضرب زيد اخوه
 او التاخر نحو ما ضرب زيد الامير لا يجوز تعديهم على
 الناقص ولا على الفعل لانه اوجب له كالتعدي عن
 الناقص فذكر الفاعل من تامر النبي فكأن الايجاب
 لا يتقدم على النقص فلهذا لا يتقدم على ما هو من تمامه
 وانما ضرب زيد امير المسلمين ولذا نحو ضرب موسى عيسى به
 واحببت ضرب زيد حجر يلزم تاخر المفعول فيها وقد
 اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة اقسام من
 السبعة الثالث ان يجوز فيه وجهان من الثلاثة
 اما التقدم والتاخر فقط نحو ضربت زيدا واما التاخر
 والتقدم والوسط نحو ضرب زيد امير المؤمنين وهذا
 القسم الثالث على ثلاثة اقسام ايضا وكلت السبعة
باب التعدي في الجمل الافعال بالنظر الى التعدي
 وعدم التعدي ينقسم ثمانية اقسام قسم لا يتعدي
 التعدي الاصطلاحي والتعدي بينهما سبعة اقسام
 قسم يتعدي الى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب
 مفعولا به واحدا لا على معنى حرف واحد من حروف
 الجر نحو ضرب واكرم وقسم يتعدي الى واحد بغير
 جر نحو مر وسار وقسم يتعدي الى واحد تارة بنفسه

وتوسعة في الظرف كاليوم سرتة فذكر فلم يحتمل لما قلته سرتة
 فزاد ووقع في المفعول به ولا الاستفهام والتعدي
 اللام نحو صخر حده وصغر رثته ان **صاحب** قال ان هتأما
 الامور التي لا يكون الفعل معها الا فاصرا عشرون كونه
 على فعل بالضم نظرون وشرف وسبع وجبت الطاعة
 وانما بشي اطلع النبي ولا ثالث لها لانها ضمها معنى ومع
 وبلغ او على فعل بالفتح او قبل بالكسر ووضعا على فعل
 نحو دل وقوى او على الفعل بمعنى صار ذاك نحو عند البصر
 واحصا الزرع اذ اصارا ذوي عده وحصاه او على
 الفعل كاقشع او على الفعل كاكوهة البعير اذ
 ارتعد او على الفعل باصالة اللامين كاحرجهم او على
 الفعل بزيادة احد في كاقشع او على الفعل كاحرجهم
 الدليل اذا استغنى او على الفعل وهو ان غل الثمر
 كاستخرج الطين او على الفعل كالطلق او مطلا وقا
 لمتعد الى واحد نحو كسرت فانكسر وعلمته ففعل وضاعت
 الحساب فصاعف او رباعا مزيده منه نحو حرج
 واقشعرا او بضمين معنى فعل قاصرا ويدل على صحة
 كلهم وقين او عرجن كندج وكسل او نطافة كظلم
 ودنس كفس او لون كاحمر واحضر واسود او حلية
 كدعج وسمن وهزل **باب** الاستفهام
 قال ابن التماس في التعليلية ضابط لمعايد باب الاستفهام
 يجوز تعدي فعل المصغر الى المفعول والسببي الى ضميره

فوتارة بحرف جر وهي افعال مسموعة مختصة ولا تقاس عليها
 نحو صبح وشكر وكان وزين نقول نصحت زيدا او زمت
 وشكرت زيدا او زمت وقسم يتعدي الى اثنين احد في
 نفسه والاخر بحرف جر نحو احببتا واستغفرتا وامرتهما
 وكثرتهما وقسم يتعدي الى مفعولين بنفسه وليس
 اصلها المستند والخبر وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون
 الاول منهما فاعلا في المعنى نحو اعلى وكسا وقسم
 يتعدي الى مفعولين واصلهما المستند والخبر وطمنت
 واخواتها وقسم يتعدي الى ثلاثة مفاعيل وهو اعلم
 واري واخواتها **صاحب** قال ابن هشام في المعجم بعديات
 الفعل اللازم سبعة اقسام احدها اخذ كذا زيد واخذه
 زيد الثاني انما المفاعلة مجلس زيد وجالستك صوغه على
 فعلت بالفتح افعل بالضم لا فادة الغلبة نحو كرت زيدا
 اي علمته بالكرم الرابع صوغه على استفعل المطلق والشيء
 الذي كاستخرج المال واستفقت الظلم الخامس صيغ
 التي كثر في زيد وفزحه السكاد من التعديين السابع
 حدة في الحار بن سقا وزاد الكوضون ثامنا وهو تحويل
 حركة العين نحو عثرت عينه بالكسر وعثرت لها الله
 بالفتح وقال المصلي
 خصص لنعدي الفعل بعدل وملا الى كل مفعول وعديا
 مفاعلة والسين والتا بعد ذلك واولو والحق فيقول الجرم
 وتصنيفه عيني ثم لام وهو صيغة وحمل على المعنى والالام بعدوه

الثالث

وتوسعة

في جميع الابواب ويجوز تعدي الفعل المذكور الى الظاهر مطلقا سواء
 ظاهرا وباطنا في جميع الابواب ويجوز تعدي فعل الظاهر
 الى سببه المتصل في باب جنس وفي عدت وقدت ولا يجوز
 تعدي ذلك ويجوز تعدي فعل المتصل الى سببه المتصل
 في باب جنس وفي ظاهره في باب من الابواب الالفاظ المتصلة
 ولا يجوز تعدي فعل الظاهر الى ظاهره في باب من الابواب
 الالفاظ المتصلة انتهى **باب المفعول** في عدة
 قال ابن فلاح في المعنى لا ينصب الفعل بصدور ولا في ظرف
 زمان ولا في ظرف مكان لعدم اقتضاها لذلك لا ان الفعل
 لا يكون مستقما من صدور ولا في ظرف مستقما من صدور
 واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين او مكانين في حالة
 واحدة **باب المفعول** قال الاندلسي في شرح المفصل
 قال الخزاز ربي المفعول في الحقيقة ثلاثة فاما المنعرب
 بحقي اللام فيمكن مع ملبس متعولين **باب**
المفعول قال ابو الحسن بن الربيع في شرح الايضاح
 كان ابو علي اشبه بين يقول ان الاصل في الظروف التصرف
 واصل الاسم ان لا يتصرف على باب واحد في واحد الاسم يستعمل
 الا في باب واحد علمت انه خرج عن اصله ولا يوجد هذا الا
 في الظروف والمصادر ولا في باب الندا لانهما ابواب وضعت
 على التخيير وقال ابو اسحاق بن مكيون الاصل في الظروف
 والمصادر الا في باب الندا لانهما ابواب وضعت على ان لا
 يتصرف وتغيرها خرج عن القياس وقال ابن ابي ابراهيم
 وهذا القول خرج عن النظر لانه محال ان الاسم في غير

هذه

هذه الابواب الثلاثة فالحق ما ذهب اليه الشوكيني صا
 قال ابن مالك في شرح العدة طرف اذ كان على الرفع اقصا
 ثابث التصرف والانصراف ومنه ثابث التصرف في الانصراف
 وثابث الانصراف في التصرف اي لانظر الظرف في الاول كشر
 كبر وعلية وحين ومدة والثاني مثلا لان احداهما مشهور والاخر
 غير مشهور فاشهر من غير اذ قصد به التبيين مرة اعز الالف
 واللام كلالا فترى التصغير على رتبة زيد الاس سحر فلا
 فلا يكون لعدم انصرافه ولا يارق الظرفية لعدم انصرافه ولما وافق
 له من عدم الانصراف والتصرف عشية اذ قصد به التبيين
 مبررة عن الالف واللام كلالا فترى التصغير على رتبة زيد اسبويه الي
 بعض العرب واكثر العرب يجعلونها عند ذلك متعربة متعربة
 ولتسم الشاكت وهو ثابث التصرف المنعز الانصراف مثلا لان
 عذوة وتكررة اذ جعلنا علمين فانها لا ينصرفان للعلمية والاش
 ويصغر فان فيقال في الظرفية لثبوت ليد اس عذوة ولتبت
 غير اول اس تكرر ويقال في عدم الظرفية سهرت امارحة
 الى عذوة والى تكرر فلولم يتعدا بعلمية تصرفا وانصرفا لثبوت
 ما من تكرر الفعل من كلمة يوم الجمعة وكل عذوة يستحب فيها
 الاستغفار والارباع وهو الثابث الانصراف في التصرف
 باعتبار من صيغ وسحر ويكررها وتليل وعمة وعشاء
 وسنة وعشية في الاسم فلهذا اذ قصد به التبيين
 ثبت على انصرفها والوقت الظرفية فلم يتصرف ولا اعتماد
 في ثبوتها على الفعل **باب المفعول** قال بعضهم ماخذ التصرف
 والانصراف في الظروف هو الظروف هو السامح حكا الشوكيني

ابن

واما ما لا يكون كذلك كاسم الاشياء صا بط قال ابن
 في شرح الجمل الظروف كلها مذكورة الا مقام وزا وها شاذان
 قاعده قال ابن الفارسي ما قد كثر تردت عند ما به على
 زيد جازلان نسبة الظروف من المفعول كنسبة المفعول
 من الفاعل فكما يصح من غير خلافه زيد كذلك يصح ما ذكرناه
 في نسخة قال ابو الحسن علي ابن المبارك البغدادي
 المعروف بابن الزاهرة
 • اذا اسم بمعنى الوقت يعني لانه يمتنع معنى الظروف في النص
 • ويعمل فيه انصب بمعنى جوابه وما بعده في موضع الجواب
 صا بط قال الاندلسي الظروف التي لا يدخل عليها
 من حروف الجر سوى من خمسة عند وضع وقيل وبغدد
 ولدى انتهى **باب** وقد نظمتها فقلت
 من الظروف خمسة قد خصمت • من ولم يجزها سواها
 عند وضع وقيل وبعد ولي • شرح الامام اكر في جوابها
 الاندلسي ما زج الفصل المشهور لعوام علم الدين
 الكوري له ترجمة جيدة في سيرة النباله هي صا بط
 قال ابن السري في اماليه الظروف المبنية فلا تفرق
 في كافي وضرب كافي وضرب يتجاوز به الزمان والمكان
 في الزمان في امس والآن وقيل واياك وظن المشددة
 واد كالحا المتضمنة جازا والمكان كدين وحيث
 واين وهما في اسم واد المستعملة بمعنى ثم والاشاكت
 قبل وبعد صا بط قال السخاوي في شرح المفصل
 اسم المكان ثلاثة اقسام قسم لا يستعمل طرقا وقسم

في عرج الجزولية صا بط قال ابن الخطيب في شرح الدرر
 النعمان يطلقة الخواري على فوقي على اسم العرب
 وعلى الظروف الذي يتعقد عليه العوايد يكون وليدة
باب **قاعدة** قال ابن يعيش كما ان الفعل المازي لا يتصرف
 على ظرف من الاكسنة مخصوص الا بحرف جر نحو
 في الدار وقت في المسجد صا بط قال ابو جبار
 في شرح التيسير للتصرف في الاسماء ان تستعمل بوجوه
 الاعراب فيكون متدا ونحو لا وضاق اليه فيضاله
 ان يتصرف على بعض الاعراب كما في حمار بين
 على الاقدام في حمار على المصدرية في عندك علي
 الظروف الطرف ونحو ذلك وانصرف في الافعال
 ان تختلف ابنية الفعل لا تختلف زمانه كخضرب
 يصرب اضرب وقال الشوكيني في شرح الجزولية
 والا علم في شرح الجمل التصرف وعدمه في عبارات
 الخواريين يقال على ثلاثة معان ثمة يقال يتصرف
 وغير يتصرف ويراد به اختلاف الابنية لا اختلاف
 الازمنة وهو المختص بالافعال وقرة يقال يتصرف
 وغير يتصرف ويراد به الظروف الذي يستعمل بغير
 منه وغيره واذا ارادوا الطرف الذي لا يستعمل
 الا منصوب على انه مفعول فيه حامة او محفوض
 مع ذلك فمن خاصة فالواضحة تتصرف وقرة
 يقال يتصرف وغير يتصرف ويراد به ان يتصرف
 ذاته وكذا دونه على ابنية مختلفة كضارب قاسم
 واما

لا يستعمل الاطرافا وقسم لا يلزم النظر فيه فالاول ما كان
 محدوقا نحو البيت قال الدار والبلد والحجار والاشجار والورق
 والبن والاشجار في نحو عند وسوى وسوا ولدن ودوت
 واثبت كذا كجيات البت فوق تحت وحلف ووراء وام
 وقدم ويمن ويأكل وهذا وذات البعير **باب**
الاستثنا قاعدة قال ابن يعين اصل الاستثنا
 ان يكون بالاولى ان كانت الاله اصل لانها حرف وانما
 ينقل الكلام من جالي الى حال الى حال الحروف كما ان
 ما تنقل من الايجاب الى النفي والبره تنقل من النفي
 الى الاستخبار واللام تنقل من النكارة الى المعرفة
 فعلى هذا تكون الاله اصل لانها تنقل الكلام
 من العموم الى الخصوص ويكتفى بها من ذكر المستثنى
 منه اذا قلت ما قام الازيد وما عداها ما يستثنى
 به موضوع بوصفها ومحمول عليها لمطابقة بينهما
 وقال ابن الاصل الادوات في هذا الباب لو هي من
 احدها انما حرف والموضوع لاقاد الحروف كالنفي
 والاستثنا وما لبا انما في انما تنقل ما ابواب
 الاستثنا فقط وغيرها فاما كنية مخصوصه
 وتسمى في ابوابه اخرى **قاعدة** قال ابوالاسود
 البتيني اصل في الاستثنا فيما استعملت وصفا
 والاصل في غير ان تكون وصفا وهذا استعملت في
 الاستثنا واصل في نحو وسوى النظرية وقد
 استعملت بمعنى غير **قاعدة** قال ابن الدهان

في

في الغرة الاستثنا على ثلاثة اشوية استثنا بعد استثنا
 واستثنا من استثنا واستثنا بطلت من استثنا
 والاستثنا بعد الاستثنا تكون الا فيه بمعنى الواو كقول
 تعالى وعنده ففاح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما في البر
 قال جر وماتسطين وزخرا لا يعلمها ولا حبة في ظلمات
 الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين فكما قال
 الاعلمي وهي في كتاب مبين والاستثنا في الاستثنا
 كقولنا تعالى انا ارسلنا النبي قوما من بني نوح
 اخبرهم اجمعين الا امراتة قدرنا انهن من الغافلين فنفذ
 انا ارسلنا النبي قوما من بني نوح ليعلموا ما لا يعلمون
 الا ان لو طالت لغزوا اجمعين ثم استثنى من الوجه
 فقال الا امراتة قدرنا انهن من الغافلين فالاصل من
 هذا ان الذي يقع بعده نفي النفي يكون بالا موجب
 ومعنى الموجب يكون نفيا وكما الاستثنا المطلوب من
 الاستثنا فعليه اكثر الكلام كقولك سارا لغزوا لا زيد
قاعدة لا يعمل ما قبل الا في بعدها الا ان يكون
 مستثنى نحو ما قام الا زيد واستثنى منه نحو ما قام
 الا زيد احدا وتا بقا نحو ما قال الا زيد **قاعدة** قال
 ابن الدهان في الغرة ليس في المبدلات ما في المبدل
 حكم المبدل من الا في الاستثنا وجده وذلك اذا قلنا
 ما قام احدا لا زيد فقد نفيت الكلام الثاني عن احدا
 بحيث انما هو زيد وهو مبدل من **قاعدة** قال ابن
 الدهان في الغرة الذي ينصب بعد الا ينصب في سنة

فانزل

انك

مواضع الاول الاستثنا من الموجب لفظا ومعنى نحو ما قام
 الا زيد الثاني ان يكون موجبا في المعنى دون اللفظ نحو
 ما اكل احدا الا الخبز الا انما لا ان التقدير يودي الى ايجاب
 فكانه قال كل الناس اكلوا الخبز الا زيدا الثالث
 ان يكون المستثنى من حال موجبة نحو ما جاء احدا الا
 زيدا الا زيدا لا يودي الى ايجاب ايضا فيكون
 فقوله كل الناس جاء وفي راكبين الا زيدا الرابع
 ان تكون الاعم اسمين مستثنين فلا بد من نصب احدهما
 نحو ما جاء احدا الا زيدا او الا زيدا او الا زيدا
 ان ينفرد المستثنى على المستثنى منه نحو ما جاء في الا زيدا
 احدا انما دس الاستثنا من غير الجنس نحو ما في الدار
 الاحجار **قاعدة** قال ابن يعين خلا لعل لا زمر
 في اصله لا يندى الا في الاستثنا خاصة **قاعدة**
 قال ابن يعين اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه
 في الايجاب تمين نصبه واستغ بالبدل الذي كان تحتها
 قبل التقدم نحو ما جاء في الا زيدا احدا لا يندى
 المبدل من حيث كان اتوا مع كالتف والتوكيد وليس
 فلكه ما يكون فلا منه فيعين النص الذي هو مخرج
 للضرورة ومن نحو من بن يسميه احسن التبيين
 ونظير هذه المسئلة صفة النكارة اذا تقدمت نحو من
 قام رجل لا يجوز في قائم الا النص وكان قبل التقدم
 وجهتان الرفع على انصب نحو من قام والنصب
 على الحال الا انه ضعيف لان نص النكارة اجود من الحال

منها

منها فاذا قدم بطلت وتمت وتعين النص على الحال المذكور
 فصار كما كان مرفوعا تحتها انتهى **قاعدة** قال ابن
 يعين الاستثنا من الجنس ومن غيره استدرأ
قاعدة قال ابن السراج في الاصول لا ينسق على حرف
 الاستثنا لا تقول قام القوم ليس زيدا ولا عمرا ولا
 قام القوم زيد ولا عمرا قال والنبي في جميع العوالم
 ينسق عليه بلا الا في الاستثنا **قاعدة** قال ابن
 ابي زمر لا يجوز الواو التي بمعنى مع نظرت ان الاكل واحدة
 منها بعد الفعل الذي قبلها انما اسم الذي بعده
 مع ظهور النص فيه الا ترى انك لو اسقطت الا لكانت
 الفعل غير مقصود بالاسم **قاعدة** قال عبد
 الله الاستثنا المنقطع مشبه للقطوع ولكل عطف
 التي على ما هو من غير جنسه فكذلك ما جاء رجل لاحدا
 فشبهت الابدال ان الاستثنا والعق مقاربان
 فمثل ما مررت باحدا احدا كما قيل مررت برجل لاحدا
قاعدة قال ابن ابي زلا يعمل ما بعد الا في ما قبلها فلا
 يجوز ما قوله زيد الاضاريون لان تقدم الاسم الواقع
 بعد الا عليها غير جائز فكذلك قوله لان من اصولهم ان
 المجهول يقع حيث يقع الماهل اذا كان تابعا ومزجا
 عليه فان جاء شيء يوم خلا ذلك اضمحل فعل نصبه
 من جنس المذكور وقيل انما استغ ذلك في الاحكام
 على قايوم ولا يتقدم ما بعد الواو عليها فكذلك
قاعدة قال ابوالحسن الا بد في شرح الجزولي النفي

المتن عندهم هو قاي دخلت عليه اداة النفي نحو ما قام القوم الا
 زيدا وما كان خبرا لما دخلت عليه اداة النفي نحو ما احضر القوم
 الا زيدا وما كان في موضع المفعول الثاني من باب ظننت
 نحو ما ظننت احدا يقوم الا زيدا وكذا ما دخلت عليه
 اداة الاستفهام واذا ريد بها معنى النفي وكذا ما كان من
 الافعال بعد قل او ما يقرب منها نحو قل رجل يقول ذلك
 الا زيدا وقل رجل يقول ذلك الا زيدا وقلما يقوم الا عمرو
 لان العرب تستعمل قل بمعنى النفي فاذا قلت قل رجل
 يقول ذلك الا زيدا فالبدل فيها محمول على المعنى وهو
 اللفظ لان المعنى ما وجب يقول ذلك الا زيدا ولا يجوز
 ان يكون الا زيدا بدلا من قل المرفوع لانه لا يجزى
 لا اداة الاستفهام بها في لان الضمير لا بد لاني يقول الا
 زيدا وكذا قل لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لانه لا يقال
 قل الا زيدا ولا قل لا تقل الا في نكرة ولا يقع بعدها
 الا زيدا ولا من الضمير لان الفعل في موضع العطف
 ولا تنفي الصفه وايضا فلا يقال يقول ذلك الا زيدا
 ولا يجوز ان قل رجل يقول ذلك الا زيدا بالخفض لان
 اقل لا بد خل على المعارف فهو كقولنا واما هو يدل من
 رجل على الموضع لانه في معنى ما رجل يقول ذلك الا زيدا
 قاعسة قال الا زيدا ومن اصل هذا الباب ان
 لا يجوز ان يستثنى بالآية من كل يعطف بها اسمها
 ولا تنفي او المفعول معه في استثنى فاذا قلت اعطيت
 ابناس المال الاعز الدين را اذا اردت الاستثناء

وان

وان اردت البدل جاز في النفي ابدال الاسمين وصار المعنى
 الاعز الدين ودين هذا مع الفاعل ان يقال ما ضربت
 القوم الا بعضهم بعضا لانه لم ينفذ مراسم في بدل منها
 اسمن ويصح المسئلة عنده ما ضرب القوم احد الا بعضهم
 بعضا وتصححها عند الاخفش ان ينفذ بعضهم واجاز
 غيرها المسئلة من غير تغيير اللفظ على ان يكون البعض
 انما ضرب صوب انتصاب المفعول به لا بد ولا يستثنى
 وانما هو بمنزلة اضرب بعض الا بعض القوم **باب**
الحال تنقسم الحال تنقسم باعتبار ان تنقسم باعتبار
 انتقال معناها في الزمان الى قسمين مشبهة وهو الغالب
 وملازمة ذلك واجب في ثلاث الحادثة غير المؤولدة
 بالمستحق نحو هذا ما لك ذهبيا والموكدة نحو ولي مدبرا
 والى دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان
 ضعيفا وتنقسم بحسب قصدها لذاتها ولتوطئة بها
 الى قسمين تصدوة وهو الغالب وتوطئة وهي الحادثة
 الموصوفة نحو تمتل لها بشر سوبا ما ذكر بشر
 توطئة لذكر سوبا وتنقسم باعتبار الزمان الى ثلاثة
 مقارنات وهو الغالب ومقدرة وهي المستثناة نحو دخلها
 خالدين وتخليه وهي الماضي نحو جاء زيد اس راكت
 وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبنية
 وهو الغالب ويسمى توكيدة ايضا وتوكدة وهي التي
 يستفاد منها ما يدورنا وهي ثلاثة توكدة لعادتها
 نحو ولي مدبرا وتوكدة لصاحبها نحو جاء القوم طررا

وتوكدة لمصنوع الجملة نحو زيد ابوك مطلقا وما يشك قولهم
 جاء زيد والنفس طالعة فاما الجملة الاسمية حال مع انها
 لا تعمل الي منفرد ببيان هيئية فاعل ولا يسموه ولا هي
 توكدة فقال ابن جني ما وطلبها جاء زيد طالعة الشمس
 عند مجيئه اليها فالحال والنفس السببية كورت بالدار
 قاي سكا بنا وبرجل قاي فلانة وقال ابن عمرو
 هي بؤلة بمكرا وعونه **باب** **الحال** قال ابن جني
 جاز ان يكون حالا لا اخرى ان الفعل المستعمل يكون
 صفة للمتكدة نحو هذا رجل سيكتب ولا يجوز ان يقع
 حالا **باب** **الحال** جميع العوائل اللفظية تقول في الحال الا
 كان واخواتها وعسى على لامح منها قاعسة
 الحال شبهة بالظرف قال ابن جني كان فاذا اعلنت معن
 الخبر في ضمن في زيدا قاي **باب** **الحال** قال ابن
 الطراوة الاتهام الذي يفسره التبيين ايا في الجنس نحو عرو
 رجلا او البعض نحو احسن الناس وجهك او الحال نحو احسنهم
 ادنا او النسب نحو احسنهم عبدا قال ابن هشام في تذكرته
 فهو كالمبدل في اقسامه الثلاثة والقسمة الاخيرة نظيرها
 بدل الاشتغال ويوضح الاول ان الافراد في موضع الجمع
 في موضع رجال والعرو نفس الرجال **باب** **الحال** قال ابن
 الصايغ في تذكرته التمييز المنصب عن تمام الكلام يجوز
 ان ياتي بعد كل كلام ينحو على شيء في موضعين احدهما
 ان يودي الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا اذا
 جعلت رجلا تمييزا لما انطوى عليه الكلام انتمه من ايام

الفاعل

الفاعل وذلك ان الكلام مبني على حذف الفاعل فذكره
 تمييزا اخره سدافع لان كما حذف لا يذكر وقد ذهبت اليه
 اجازة بعض النحويين ويتخرج عليه قول الرازي
 بسيط للاضياف وجمها رجاها بسيط ذراعين لعظم كلبا
 فتكون قد نوى بالمصدر رجاها للمفعول والتقدير بسيط مثل
 كما بسيط ذراعان وعمل هذا البيت عن هذا وهو
 ان يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم والموضع الثاني
 ان يودي الى اخراج اللفظ عن اصل وضعه نحو قولك اذهنت
 زيتا لا يجوز انتصاب زيت على التمييز اذا ااصل اذهنت
 زيت فتكونت على التمييز لا على الذي حذف حرف الجر
 في التمييز الكثير في الاسم ونصبه بعد ان لم يكن كذلك
 فكذلك اخراج اللفظ عن اصل وضعه وتوقع ما ورد
 على السماع والذي ورد منه قوله املا الا انما
 وتنفذ زيد سححا والدليل على ذلك نصب على التمييز
 التزم التذكير وجوب انتا خبر باجاء انتهى **باب**
حروف الخبر تنقسم قال ابن الجوزي حروف الخبر ثلاثة
 انقسام قسم يلزم الحرفية وهو عين والياء وحتم
 ورب واللام والواو والياء والياء وقسم يكون اسما وحرفا
 وهو على وعن زيد ويمد وقسم يكون فعلا وحرفا
 وهو حاشا وعدا وخلا قالت ولولا وحكي عن الحسن
 الاول وسن التسم الثاني وحكي عن ابن الحسن
 انه قال بده اذا جرت حرف خبر انتهى وقال ابن عسوق
 في شرحه ان تنقسم اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا

وكذا او غلبن الاسم في شبه الحرف كاي ن ذكر وكيف والمخبرات وتيا
 احسن قول الشاعر
 احببت في القلب هوى سادى مشتغل بالهوى لا ينصف
 ونسبت ناصرت يوحى لى فقال للمضرب لا يوصف
 وتابوصف ولا يوصف به وهو الاعلام ويا يوصف ولا يوصف
 وهو الجمل وقال ابن عصفور في شرح الجمل لا يوصف
 اربعة اقسام قسم يبعث ولا يبعث به وهو اسم الشرط واسم
 واسم الاستسقاء والمضرب وكل اسم متوغل في الينا وهو باليس
 بعرب في الاصل ما عدا الاسم الموصوف واسم الاشياء وقسم
 يبعث به ولا يبعث وهو اسم يستعمل في الاسماء الاتباعية نحو
 لئس و ليطان و تابع من قولم حسن لئس وشيطان
 ليطان و جايع تابع وهو محظوظ لا يبعث به لئس وقسم
 يبعث ولا يبعث به وهو العلم وقسم كان من الاسم ليس يستحق
 ولا في حكمه نحو رب و حايط وكما اشبه ذلك وقسم يبعث
 به وهو ما بين من الاسم **وقال ابن هشام** في تذكرته المعارف
 اقسام ثمانية وتبعث به وهو قسم لا يبعث به وهو المضرب
 وقسم يبعث بشيئين وهو كانه ال يبعث بما فيه ال ويعتاد
 الى ما فيه ال وقسم يبعث بثلاث اشياء وهو ضياع احدثها
 العلم يبعث بما فيه ال و يضاف الى الاغراق والى الثاني الضمان
 يبعث بمضاف مثله وما فيه ال و بالاضافة **الشمس** قال في
 البسيط تنوع العطف لوصفها في الاعراب ثلاثة اشياء
 ما يقع الموصوف على لفظه الاخر وهو كل موصوف ليس له توصف
 من الاقرب عينا لفظه بل لفظه وتايب مع الموصوف على محله لا غير
 وهو

وهو جميع المنبئات التي او فلت في شبه الحرف كالاشارة واسم
 والمركب من الاعداد وكما لا ينصرف في الحرف وكما يجوز ان يبعث
 على لفظه وعلى محله وهو اربعة انواع اسم والاشارة والاشارة
 المصدر واسم الناعل **ما هو** **الشمس** قال ابن الجاس
 في التعليل قاعدة العطف اذا كان المضرب كان الضمير كان الحرف
 المؤكد من الضمير لا غير نحو كان الضمير الاول المؤكد من الضمير
 او مضرب او مضرب كقولنا انا ورايتك انت ورايت به هوى
فان **الشمس** قال ابن هشام في تذكرته لئس لفظه لا يجوز فيه التوكيد
 اللفظي وذلك قوله واحد لا يجرى في هذا الكلام ان
 تكرر الاسم المجزئ منه لئلا يجمع البدل والبدل منه لا يجمع
 انكر انما يبعث عن الفعل **فان** **الشمس** قال الامام لئس ان كيد
 العطف واسع من ان كيد المعنى لا يداخل في المفردات
 الثلاث والجمل ولا ينعينده يظهر او مضرب معرفة او نكرة كل
 يجوز ان يطلق الا ان السماع في بعضه اكثر فلا يكاد يسمع او نكر
 ان زيد قائم وانما اكثر ما ياتي في تذكير الاسم او الجملة **فان** **الشمس**
 قال ابن النحس في الطرق الاسم ينقسم الى ثلاث اقسام قسم
 يوصف ويؤكد كزيد والرجل وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل
 وقسم يؤكد ولا يوصف كالمضرب **قاعدة** **الشمس** قال ابن هشام في تذكرته
 اذا احتضنت الناط الساتية بدات بالنس ما لعين فعلها فاعية
 فامع فابضع وابضع قات فخير بين السبع وابضع فابضع
 شئت قد مر فان حذف النفس اتيت بعد هاء تسمى او لعين
 فكذلك او كذا فلهذا كان او اجماعا ثلث بات كونه فابعد لا في ذلك
 تأكيد لاجمع خلا يوي به وومها ذكره ابن عصفور في شرح الجمل

ما هو **العطف** اقسام العطف ثلاثة اقسامها العطف على
 اللفظ وهو لا يصلح ان يكون زيدا فيم ولا قاعدا لعطفه وشروطه
 امكان تفرع العطف على المعطوف فلا يجوز ان يكون ما جاء في مزاورة
 ولا زيد الا ان يرفع عطف على الموصوف لان من الزيادة لا تفعل في المعاني
 وقد يستعمل العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما
 لكن او لم يبعث لان في العطف اعمال ثمانية الموجب في العطف
 على المحل اعتبارا لا اعتبارا بوزنه بوضوح الشايع والقواوت
 الرفع على ما رتبنا الثاني العطف على المحل كقولنا ليس زيد
 تيايم ولا قاعدا بالنسب وله ثلاثة شروط احدها امكان
 ظهوره في المحل في النصيب فلا يجوز ان يبعث بزيد ويحذف لانه
 لا يجوز ان يبعث بغير الثاني ان يكون الموصوف على الامثلة فلا
 يجوز هذا الضارب زيدا واخيه لان الموصوف المستوفى في شروط
 لعدم الاصل اعني لا اضافة لا لتمامه باللفظ الثالث وجود
 المعنوي في الطالب لذلك فلا يجوز ان زيد او عمرو قائما
 لان الطالب لذلك فلا يجوز ان زيد او عمرو قائما لا انت
 الطالب لرفع عمرو وهو لا يبعث ولا يبعث به ولا يبعث به وقد لا
 يدخل ان الثالث العطف على التوفيق كقولنا ليس زيد قائما
 ولا قاعدا بل ينعين على قوله وفيه لبا في الحرف وشروطه اربعة
 دخول ذلك القاعدا المتوفيق وشروطه خمسة دخول هناك
قاعدة **الشمس** الاول اصل حروف العطف ولهذا اوردت من سائر
 حروف العطف با حكا ما احدثها احتمال عطفها بالعمية والمقدم
 وانما في الثاني اقولها با في نحو ما اشكره في كقولنا لئس
 اقتران لئس ان سبقته بنفي ولم يبعد المعية نحو ما قام زيد
 ولا

ولا يجرى وينبغي ان الفعل من معناه في حالة الاعتناء والافتراق
 فاذا فاعية احد الطرفين امتنع فاعيا فلا يجوز ان يبعث بغيره
 ولا ما اخصم زيد ولا يجرى في الزيادة لكن نحو وكذا رسول الله
الشمس عطف المفرد النسبي على الاجمعي عند الاحتياج الى
 الربط كترت برجل قام زيد واخوه **الشمس** عطف العطف
 على النفي نحو احدثت و **الشمس** عطف العطفات المفردة مع
 اجتماع شعوبها نحو على ريعين سلوب وقال **الشمس** عطف
 ما حقه التثنية او الجمع نحو قد ان مثل محمد ومحمد **الشمس**
 عطف ما لا يستغني عنه ما ختمه زيد وعمر وجلس بين زيد
 وعمر **الشمس** **الشمس** عطف الخاص على العام وبالعكس
 كقوله اعزني ولوالدي ولين دخل بيتي يوما ولوسنين
 والمومنات وقيل يكثر ويجوز ان يكونا في هذا
 الحكم الاخر حتى كانت الناس حتى الانبياء فانها عاطفة
 خاصة على عام **الشمس** **الشمس** عطف عام على خاص
 على عام دل اخر يجمعها لعمري واحد نحو ورجل الجوابه العيون
 اي وكلمن العيون والجامع بينهما **الشمس** **الشمس** عطف
 عطف المقدم على متبوعه كقوله كثر له عليه كثر رجة الله
الشمس **الشمس** عطف المعنوي على الحرفي نحو واستحق
 برؤسكم ولا يجرى **الشمس** **الشمس** ذكر ابو على النازي في
 عطف الجمل على الاسمية على الفعلية وبالعكس يجوز ان لا ينعط
 دون سائر الحروف فلهذا عطف ان حتى في سائر العطفات **وقيل**
 تذكره ابن ابي عمير عن شرح الجمل للاعلام اصل حروف العطف
 العوازل والقوا ولا تدل على اكثر من الجمع والاستثناء وقاها في

عطف النفي على ما بعده
 وبنحو ما في كتابي
 اربع عشرة

عندنا وصحة لا بد من حذف يا معها وهي الهمزة في قوله
 اللهم غفر لنا ايها العفو ثم يجر بيجوز من الهمزة في **فأشبهه**
 قال ابن هشام في تذكرته لا يجوز عندي نداء اسم الله تعالى الا بيا
نصا في تذكرته ابن هشام يراجع المنادي على خمسة اشياء
 قسم يجر نصه على الرفع وهو النص الذي ليس بال و قسم يجر
 ابتداء على الرفع وهو يجر قسم على تقديرين يجوز ابتداء على المجر
 وهو اسم الاشارة وقسم يجوز ابتداء على الرفع ولا يتابع المجر
 مطلق وهو المقت والمقيد وعطف البيان المفردة مطلقا والنسب
 المفرد الذي بال وقسم يجر له حكم المنادي المستعمل وهو المجر
 والنسب الذي يجر له **حاشا** قال ابن فلاح في المعنى يجوز حذف
 حرف الجر انما مع كل ما جاء في خمسة مواضع والفتحة المنقولة
 والفتحة المبهمة واسم الاشارة عند المصيرين والمستغاث والمندوب
 انتهى قوله ابن مالك المعنى في تذكرته ابن الصايغ حذف حرف
 النداء اسم الاشارة عطف على منه ابن عطية في دررته وعلم من ذلك
 في الرفع وايضا بالاشباه وقوله ابن الجوزي ان بعد حذف
 حرف النداء شيبة المنادي بغير المندوب ولغيره من تكثيره بالكرتول
 الله اعرفني فلا يقع منه اشتباه وليس قاله ابن الصايغ ولا ابن
 عطية يقول لما وقع اليقين في بعض المواضع طرد الياء لئلا
 يختل الحكم انتهى قال والعلية في ذلك انهم لما حذفوا ياء عوصوا
 الميم فلهذا انما يقولوا الله يا حذف لما فيه من حذف العوض
 والعوض قال ابن الصايغ في توضيحهم معنى من حرف النداء
 ونداء اسم الله فصيحة وان لا يحدوا الحرف بالكتابة وقد قال
 ابن الحارث في صنعة الكتاب كتابه جواز ذلك فانه قال

في

من قولك سبحانك الله العظيم انه لا يجوز الجري على البدل من الكاف
 ويجوز النصب على القطع والرفع والتقدير يا الله انتهى **فأشبهه**
 قال ابن الحارث في التعليقة اصل حذف حرف النداء في هذا الاعلام
 ثم كل ما اشبه العمل في كونه لا يجوز ان يكون وصفا لايه وليس
 مستثناة به ولا مندوبه يجوز حذف حرف النداء **باب**
الندبة قال ابن يعيش للندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى
 وليس كل منادى مندوبا اذ ليس كل منادى ندبة ويجوز ندبته
 لا يجوز ان ينادي المستكبر بالندبة ولا يجوز ذلك في الندبة
 وقال الاذني في شرح الجوزية المندوبية المندوب في
 احكامه ويغفر بالحق الفاعل للندبة **باب الترحيم**
 قال المصنف

• ان اسماء ثلاث عشرة • ليرتفع عند اهل المعجزة
 • بهم ثم نعت بعدده • والمضادات بها والندبة
 • ثم شعب لمضات خالص • واشلا في وندوب النزه
 • يجتنب مستغاثا راج • واذا كانت جميعا مضجرة
فأشبهه قال ابن فلاح في المعنى قالوا اكثر ما رقت العرب ثلاثا
 اشياء وهي حادثة وما كان وما مر **باب الاختصاص**
 قال ابن يعيش قد اخرجنا العرب اشياء الاختصاص على طريقة النداء
 لاشتمالها على الاختصاص فاستعمل لفظا جدي للاختصاص حيث
 ذكر في الاختصاص كما اخرجنا التوسية بحرف الاستمارة في دعوات
 التوسية وجودة في الاستمارة وذلك قولك اني هذا امر
 عمرو وازيد افضل امرأا له فاستثنى الله تعالى عنها هذا
 امرى على منها ثم نقول يا اباي ائت امرؤقت ومروا علي

انتم امرؤقت فانت غير مستغاث وكانا كان بلفظ الاستمارة لئلا
 في التوسية لان معنى قوله لا اباي فعلت امر تعلق اي في استمارة
 في معنى نكاحات التوسية بلفظ الاستمارة لئلا في معنى
 التوسية كما ذكرنا في الاختصاص بلفظ النداء لاشتمالها في معنى
 الاختصاص وان لم يكن منادى انتهى **فأشبهه** قال ابن فلاح
 في المعنى قال ابو عمرو وان العرب انما نصبت في الاختصاص اربعة
 اشياء وهي بعش وان واهل وبنو واشكال ان العرب قد نصبت
 في الاختصاص اربعة اشياء وهي بعش وان واهل وبنو واشكال
 وعبار ابن الحارث في التعليقة اكثر الاسماء دخولا في هذا الباب
 هذه الاربعة **باب العدد** قال في البسيط اذ كان
 اتا في عدد المذكور كما في عدد الموتى المفروق وعدو الابداس
 قال وهذه الاربعة لان السابعة التامة التامة وقد
 جعلت هنا علامة للتذكير قال وهذا الذي قصد الجوزي
 بقوله الوطى الذي ليس فيه الذكر ان يرفع النحوان ويترزبا
 المحال بهما الرical قال ونظير ما هم حصوا في فعال في
 الموت بافعال كذراع واذرع وفي الذكر بافعلة ككاد واعدة
 كالحا فيم علامه انت لنت في عدد المذكر وحذفها من عدد
 الموت واما وجوب مسئلة العدد ان العدد قبل تعليلته
 على معدود دون بالتميز لا بجماعة والمعدود نوعا انت
 مذكر ويؤتى فسبق المذكر لا لاصل الالامة فاحذرها
 ثم جاء الموت فكان تركه العلامة له علامة ومسئلة الجميع
 انهم قصدوا ان يصير مع جمع المذكر في ثلث لفظ ويجمع الموت
 تامة يصوي فيستدلون لتأنيده الجمع بالجمع وانت لنت

والتمه

بالتمه

بالتمه **فأشبهه** قال ابن الجوزي ان الاشياء هي حادثة في موضعين
 الاول ان كسورا لا عداد من الثلاثة الى العشرة بغيرها صيغ
 الجمع من ثلاثين الى تسعين ولم يقولوا من الاثنين ثلثين
 والثاني ان من الثلاثة الى العشرة استثنيت من انما في الكسور
 فتبدلت ثلث وزرع الى العشر ولم تبدل في الاثنين ثلث بل نصف
 ثلثه ابن هشام في تذكرته **فأشبهه** في تذكرته ابن الصايغ
 اثنا عشر كسورا من وجوه ذلك وقول الامراء حشا وكلمة من
 وجوه اي مجموعها اذ على من واحد وهو هذه الكسرة **فأشبهه**
 وفيها ايضا تعدد التعليل والمدح والموح والموح ولذلك جزمي
 بحرف البهم **باب** قال ابن هشام في تذكرته ان في العدد على
 ثلاثة اشياء تاريخ تدخل على الاول ولا يجوز غير ذلك نحو
 الثالث عشر وتاريخ على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو
 المضاعف نحو خمسين الف وتاريخ عليها وهو العدد المخطوف
 حتى اذ الخمس والخمسين تجاوزت فارقت **باب**

الاجزاء قال ابن الجوزي في الاشارة الى ان الجوزي
 من عدد ما لا يقع ان يجر عنه ومنهم من شرطه في بيع الاخبار عنه
 شرط فان الذي عد قال الذي لا يصح الاخبار عنه الفعل فاذا
 والجملة والحال والتمييز والظرف غير المتكلم والفاعل دون
 محولة والمضاف ومن الاعضاء ايها والوصف دون صفته
 والوصف دون صليته واسم الشرط دون شرطه والصفة
 والبدل وعطف البيان وان كمد وصغيرا لان والخاص
 اذ لم يكن غيره والسند اليه الفعل غير المتكلم ويعول
 والمضاف اليه الحاية والحجر ومرتبة ركن واما رجل وكيف

وكم والمصدر الواقع موقع الحال وفاعل لم يؤد بسبب فاعل الفعل
 المتعجب في المحرور كما في التثنية ويحذف في مصدر واسم الفعل
 واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر للمؤن في قولهم المحرور بكل
 المضاف اليه مصدره فاعل فعل وشبهه واسم لا وضربا واسم
 الذي ليس بمتعجب معنى والمصدر والظرف الدائر في النسب
 في الاسم الذي الظرف في ان من افعال واسم الذي لا في حدة
 في الاجزاء عن واسم المختص بالشيء والمحذوف في تحريك شاة
 وتحذف في الامن سحلت ولا المعطوف في باب ربه على محروفا
 والوجهان معك في المصدر محذوف واخبر الذي شرط شرطه
 قال لا استاذنوا الحسين بن ابي الربيع هذا عشر شرطه
 ان لا يكون تعجب حرف صدر وان يكون اسم متصرفا وامر
 المستعمل في المعنى العام وان يكون مما يصح لغيره ولا ما دخل
 عليه ما لا يدخل على المصدر وان يكون في جملة خبرية وان
 لا يكون في جملة خبرية وان لا يكون صفة ولا بد ولا عطف
 بيان فان لا ضمير على ما بعده وان لا يكون ضميرا رابطا
 ولا مضافا الى اسم رابط وان لا يكون من خبر الجملة والمصدر
 خبر محذوف قد سدت الحال سده انتهى قال وفيه ما دخل
 ويحذف في شرطية احد كما ان يكون الاسم بضمير كانه مصدر
 واسم ان لا يكون يصح عمله خبر الموصول **ضابط** قال
 ارجح ان حصه بعضهم في يجوز الاخبار عنه فقال يجوز في
 فاعل الفعل الدائر في الخبر وفي متعلق المتعجب يجب حرف
 من متعلق الاثنين او ثلاثة في المفعول الذي لم يسم فاعله
 وفي باب كان قات وقا والمصدر والظرف للمتكلمين والمخاطب

الفعل

رجه

ان يضره

اليه

اليه وفي ابدل والعطف والابتداء والخبر والمصدر فاعل
 عشر وبابه وفي باب الاعمال والمصدر فاعل والفاعل
 والمفعول في الاسماء واسم من المتعجب والخبر والفعل
 والفاعل في الاسماء واسم من المتعجب والخبر والفعل
 عنه بالتي وقال ابو حيان الذي اخرج من باب الاضمار لا يدخل
 عليها الجملة الاسمية والفعلية قال لا يدخل الا على الجملة المصدرية
 بعد متصرف منبت قال وذكرنا لا حش منبعا يصح ان
 ولا يصلح للمذموم قال نقول مررت بالقباب ابواه الا المتكلمين
 ونقول مررت بالتي فقد ابواها لا بالتي قاتلهم يصح فاعلا
 اخبر من ليع من قولك قاتل كارت زيد لا فقد مت
 القابم جارت لا الا التامعات ان زيد وقولت الذي قامت
 جارتها لا التي قد يميز بين خبرها ولا خبر يعو وعلى الذي
 من الجملة المعطوفة فقد صار لكل من الذي ومن ال عمر
 بصرفه وحذف يما لم يدخل فيه الا خبر كذا اختصت
 به الذي امر وذكرنا لا حش ابنا قد يجوز بال الذي في
 في قوله انصرف الرجزي ولا يجوز الذي منبعا للوجه زيد
 وقال ابن السراج في المسئلة وفي سرور بوجه قائم ابواه
 لا فاعلين امر شاة خارج عن الشاس قال وهو قول المازني
 وكل من يرتقي قوله وقد كان ينبغي ان لا يجوز في المصنف
 الوجه زيد قال ولكنه حكمي عن العرب وكل في كلامهم خبر صا
 فاعلها هو شاة فلماذا لا يفسر عليه الفعل قال الاضمار
 الموصوف في الصانع هذا في خبري مع ان ولا يمكن كلام قبل
 ان فيد اسم يجوز الاخبار عنه بال ولا يجوز بال الذي قال فلا يرد

قلت

صاوط قال ابن هشام وقوله يكرهون في التنوين في حروفها
 ليعمل الالف واللام ولا ضامة ولا في الصرف وتكون في غير
 التنوين ولا تضال بالضمير نحو هذا ركن من قال انه غير مضاعف
 ويكون الاسم على ما يوصف في الاصل من ابن ابيه متعجب
 الى علم والمفعول لا يولد وقال المصنف
 ثمانية تنوين صحت بحذف مع الالف مقربا واليسر لم
 وما تدعى فيه المادي في الامم وفي قوله رفع في حروفها
 ومن كل موضوع ما بين مجاورا فيريد اية التذكير في حروف
 قد اختلفت كتيبة او ايتي متى علمي او لا لاقاب يكسب
 قد اختلفت فيها واختلفت تعان وتامتها نون المضافات كرسبت
باب حروف التنوين صاوط قال الزجاجة في الجمل كل متعجب
 دخلته النون الثقيلة دخلته الخفيفة الا في الاثنين المزدوجين
 والمؤمنين وجماعة النساء فان الخفيفة لا تدخلها **باب** قال
 ابن عصفور يستثنى من قولنا لا يكون ما قبل نوني التوكيد
 الا مفتوحا الربعة مواضع اذا اتصل بالفعل من جميع المذكر
 فان ما قبلها يكون معنويا او ضميرا الواحدة المخاطبة فالت
 ما قبلها يكون كسورا او ضميرا الاثنين او ضمير جمع المؤنث فان
 ما قبلها في الضمور لا يكون الا **الف** **باب** قال ابن الدهاق
 في العزة دخول نون التوكيد في اسم الفاعل نحو قايل من
 احضر في الشهود الظاهر دخول اوقا في علمه في قوله سلمى
 الى نوني شراي **باب مواضع الفعل المقارع**
 فاعلم ان اصل المواضع للفعل وامر اباب بالافتقار كاعلم
 ابو حيان في شرح التسهيل ومن ثم اختلفت باحكام منها

قد علم ان على ولا غيره من زعم ان كل ما يجز عنه بال يجوز
 عنه بالذي ولكن اذا نظرت لما وقعت فيه ان ولا يقع في
 موضعين انتهى كان كذا في التنوين **باب التنوين**
 قال ابن الحارث في شرح الدرر التنوين حرف في المجرور وهو
 نون تنوين جاعلة من الجاهل بالروية لا يبعد حرف متعجب
 ولا ينبغي ان يلزم لا يبعد من متعجب في الخط وانما هي تنوين
 كذا في حاد شاعرا في التنوين من ابنة الاحداث وفي
 البسيطة تنوين زائدة الكلمة كما للفعل في اداة على العرف
 صاوط قال ابو الحارث من الى الربيع في شرح الايضاح حذفت
 الحلق في الايضاح من اطلق التنوين قائما براديه تنوين الصرف
 واذا اريد غيره من التنوينات فيه فقبل نون التوكيد
 تنوين المقابلة تنوين العوض وكذا في الالف واللام
 اطلقت انما يرد ان التنوين في اداة اريد غيرها تنوين
 بالموصولة كما في المارة **ضابط** قال ابن الحارث في شرح
 الجزولية اقسما من تنوين عشرة تنوين التثنية وتنوين
 التذكير وتنوين المضافة وتنوين العوض وتنوين التثنية
 والتنوين الفاعلي وتنوين المضاف عند الاضطرار وتنوين
 ما لا يضر عند الاضطرار والتنوين في التثنية وكقول بعضهم
 هو لا يضره كذا ابو زيد وفيما يدره نون اللفظ كما قبل
 في الف معنوي وتنوين المضافة مثل ان تسمى جلابا فقلت
 لسيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به وفيما يدره نون
 اقسما من تنوين عشرة تنوين التثنية وتنوين التذكير
 وتنوين المضافة وتنوين العوض وتنوين التثنية وتنوين
 الفاعلي وتنوين المضاف عند الاضطرار وتنوين ما لا يضر
 عند الاضطرار وتنوين في التثنية وكقول بعضهم هو لا يضره
 كذا ابو زيد وفيما يدره نون اللفظ كما قبل

ضابط

اعلم ان ظاهره ومبصرة وغيره لا ينصب الاظهر ومنها اجاز
بعضهم الفصل بينهما وبين منصوبها بالظرف والحوادث
ثم على ان المشددة بجامع شرط في المصدر والظرف نحو
ان يدان عنده تتعدون في اذا تعدد لم يجوز احد ذلك في ما
الادوات الا اضطرار **قاعدة** قال الا بغيره في شرح الفصل
اذا لم يلائم لانه لو كان حال نصبه فيها المنة وهي بعد توافر
الشرائط الخمسة ان تكون جوابي وان لا تكون معها حرف عطف
وان يعينه الفعل عليها وان لا يوصل بينها وبين الفعل بعين
اليقين وان يكون الفعل مستقبلا وحال لا يعقل خبرا اليقيني وهي
منه اختلف في ادوات اضطرار وحال يجوز فيها الاثران وهو عند
دخول حرف العطف عليها ثم لها ثلاثة احوال اخرى ان تتقدم
وان تتوسط وان تتأخر فان تعددت وتوفرت بقية الشرط
اعلمت وان توسطت وتأخرت لم يقبل وشاهد في هذه الاحوال
ظننت واخواتها التي قبل في رتبها وهو التقدم ويجوز الالف
اذا تأخرت وكذا تيسر اذا تأخرت بها واعتد الفعل عليها في الجواب
اعلمت لو وقعها في رتبها وتلقاها رتبة الا ان الفصل
فصل عليها بان يجوز فيها الاعمال والالف وان لا يجوز
فيها اذا رقت الاول الالف تكون عوامل الاسماء اقوي
من عوامل الافعال خصوصا اذا كانت عوامل الاسماء افعالا
وعوامل الفعل لا يكون الاحرف واقوال الشكليات في شرح
الجزئية تسع اربع في اذن انما عا لم تسعه في غير هذه
من النواصب واجازته في ذلك على الاسماء افعالا وعوامل الفعل
لا يكون نحو اذن عبد الله يقول ذلك وعلى الافعال واجازها

دخول

يجوزها على الحال وعلى المستقبل واجازوا ان تتأخر عن الفعل
نحو كرتك اذن فهداه انتا حات في اذن القوت بهادوت
غيرها من نواصب الافعال واجازوا نصبها عن الفعل بالقسام
ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل فلما اشترط في اذن
هذه الالف ان تكون جوابي فيكون عند من نصبها عوامل
الاسماء الناصبة بغيره الشكليات التي تصير من لا بكل عوامل
الاسماء بل بظننت واخواتها فقط فاجازها في الاعمال والالف
الا ان ظننت اذا توسطت يجوز فيها الاعمال والالف واذا
اذا توسطت جيز فيها الالف لان المنصب بالشي لا يقوى الافعال
الداخلية عليه اذن ان ينصب ويرفع ويجز ذلك نحو ان
تأتي اكرمك واذا احسن اليك جعل ان يكون انشا فيجوز
النصب والرفع لاجل الاول ويجعل ان لا يبعد ويجز ويجعل
الحال فيرفع ايضا **قاعدة** قال ابو محمد السيد الاستاذ
الما نفع من الرفع بعد حتى ستة اربعة متفق عليها واثنان
يختلفان فيها في الاربعة المتفق عليها في الفعل الموجب لمدح
نحو تاسيرت حتى اذ ظلم ودخل الاستسما مرعوا مرته حتى
يدخلها والتعديل الذي يرا به النبي حتى فلما سرت حتى اذ ظلم
وان تقع حتى موقفا تكون منصرفا نحو كان سيرا حتى اذ ظلم
والاثنان المختلفان فيها لا يتفقان في جواز التقدم والتأخر
وان ياتي عوامل الشكليات **قاعدة** الجواز في قاعدة
ان ادوات الشرط وامر باب قال ابن عبيش لانه يدخل
في نواصب الجزاء كما وسائر جروا في الجزاء نواصب خصوصية
في شرطتين بفعل وفي شرط في ان كان ولم يست

لانه قد ثبت بانها في شرطها في الاشياء كلها وقال ابن القواس في شرحه ان
انما كانت ان اصل ادوات الشرط بالالف حرف حاصل المعاني
للمحرف ولا في الشرط بها م كان عين او كانا او كانا ومن ثم
انحصت بابوريتها جواز حذف العطف قال ابو بكر ابن الانباري
انما جازت ان امر الجزاء انما يعطى عليها تنفرد وتؤدي عنها انقلن
يقول الرجل لا قصد خلاف لانه لا يعرف حق من يقصده فيها
له رتبة وان يرد وان كان كذلك فزهر وشك في الشكليات
ولا يعرف ذلك في غيرها انتهى قال ابو حيان وظاهر كلامه
وكلام غيره انه ليس بمخصوصا بالضرورة لكن مرجه الرضى بان
خاص بالضرورة انتهى قال ابو حيان لا احفظ ان جاء فعل الشرط
مخدوف ولا الجواب مخدوف ايضا بعد ان علم ان وجهه جواز
حذفه ان كان الجهر على نفسه ولا يجوز حذف غير هاتين ادوات
الشرط اجازها لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف حرف الجهر
وهي يجوز اذ لا هما الاسم على انها فعل ينسب ما بعده
نحو وان احسن الجزاء في استجارت ولا يجوز حذف في غير هاتين
الادوات الا في الضرورة كما جزمه في التسهيل قال ابن عبيش
قال ابو حيان وضعت ان الجزاء لكونها في الشرط اصلا **قاعدة**
قال ابو حيان ادوات الشرط بالنسبة الى ما قبلها لا انما قسم
قال ابو حيان وقاومها وانما قسم يكون ما وقي وان
لانها قسم ما وقي وانما قسم يكون ما وقي وان
اعلم وان **قاعدة** قال ابو حيان في كل شرط انما الجواز بشرط
كذلك شرط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك نحو انما في انما
فله دخل ويدخلها فهم ملابذة المتكلمين ترتيب لزوم لدرهم
على الاثنان ولم يدخل احتمال ذلك وغيره وهذه النواصب

لام

لام التوطئة في قولين اخر جوا لا يجوز منهم في ايها ما اذا اراد
المتكلم من معنى التعم **قاعدة** قال ابن هشام في تذكرته بعض
الجزاء لا يجوز ان تقع شرطا وذلك يقتضي عدم ارتباط طبعي بينها
وبين ادوات الشرط فاستعين بها عما جازها لربها وهو القاء
او ما علقها وبهذا المعنى التعمية **قاعدة** الجواز في اضعف من الجواز
فلا بد ان الغيا ز وقرع عليه انه لا يصير اليقينية ولهذا فسد
قول الكوفيين ان فصل الامر بجزمه بل الامر بالضرورة وذكره
ابو حيان في شرح التسهيل وقرع عليه انه لا يجوز الفصل
بين الامر والامر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره وان روى
عنه الفصل بين الجزاء والجور والتعم نحو قولهم استرشد
بواش الله درهم فان ذلك لا يجوز في الامر لان عامل الجزم
امتع من عامل الجزم وقرع عليه الاضيق واختاره الفيلسوف
وابن مالك ان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالاداة
قال لان الجزاء ان كان لا يعمل على فعل وهو اقوى من الجزاء
فالجزاء مروي ان لا يعملها وقال ابن الحساس في التعلبية
الجزاء في الافعال نظير الجزاء في الاسماء واضعف منه لان عوامل
الافعال اضعف من عوامل الاسماء واذا كان حذف حرف
الجزاء في الاسماء اضعف فان يعلو حذف الجزاء في
عمله او في واخر **قاعدة** قال ابن عبي في كتابه انما في
انما في الجزاء مجزوم من احد من اتصال الجزاء وذاك
ان عوامل الاسم اقوى من عوامل الفعل فلما قويت حجة
الجزاء في الجزاء كانت حجة الجزاء اقوى من الجزاء في الجزاء
وجواب الشرط اسما لا بالشرط من جواب انقسم وذلك ان

الحديث الثاني كالضرب والنشل والاكل والشرب **فانهم** قال
الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح اطلع ان سوا جرى عندهم
يجري الميراث فاخبرني عن ابن تقييل زيد وعمر سوا كما تقول زيد
وعمر وخم وفي سوا امر اخر خص به انه لا يرفع الظاهر الا ان
يكون يعطى وفي الضمير نحو برت رجل سوا هو والضمير ان
خفت كان غيبا وكان في سوا ضمير وكان القدر مطلقا على
الضمير وهو توكيد وان رفعت سوا كان حبرا نقدا وهي مبتدأ
والقدر مطلق عليه والضمير لان جري عنهم جري المصدر
وهذا يحفظ ولا يفسر عليه ولا يجوز ان تقول زيد سوا وعمر
على ان يكون سوا حبرا عنها كما لا نقول زيد قايان وعمر
لان القايان في الجواهر مبتدأ والمبتدأ هنا مجموع الاسمين
فقد مر الحذف عنها واخره عنها ولا تحذف بينهما فتكون قد
جعلت القايان بين اجزاء القابل وهذا لا يجوز **وقاعدة**
الاصل في فعل المصدر الزمان والمكان ان يكون بالفتح
على الماكل والشرب والملبس والمذهب والحجج والداخل
التي البسطة وتخرج من هذا الاصل احدى عشرة لفظة جاءت
لكثر وهي المنسل والملعب وقلة الكتابي والحجر والمنبت
المسرق والمزب والمستط والمسكر والمزق والورق والمجد
ال ابن بابويه هذه كلها تكرار الوردت بها المكان فان اردت
في المصدر فتحت لا غير قال صاحب البسطة قلة جاءت في اسمي
وزمان والمكان مغل بالفتح الاعم **والا تاتي** مؤنونة **وتكرار**
ما ذكرته **وقاعدة** في تذكير اسم الصانع يشق من المصدر
بعض الفعل واسم الفاعل والمثال واسم المفعول وصيغة

الخاصة-

المفارقة والصفة المشبهة واسم المصدر في معنى الالة واسم الزمان
والمكان التاسع اسم الشيء المعد للقد كالسهم للبيت البيت المعد
للصلاة والسيود قائما السجدة فاسم المكان السجود وليس اسما
للبيت بل لوضع السجود من البيت **فائدة** قال بعضهم
اري النعال في المصدر بالغ هو الباب
وتعالم ليس الثاني الاسما ايجاب
واللغاق والتصار واللفاق ارباب
وتعال وتعلم وتعلم لمن عاسوا
وتعسا وتساخ وتعدا وتضار
وتعرا وتعا وتعا وتعا
وتعان وتعا وتعا اذا اسوا
فهذه ستة عشر بكسوة الاول لا يكاد يوجد في الكلام غيرها
وقاسوا هاتان في صداد وهي متوحدتان تابدان مثل التذكار
والنسيان وتوحدتا **باب الصفات** في الصالح العباد
الشدة قال الاخفش بن علي فعلا وليس له افعال لان اسم كانه يعنى
يفعل في الاسماء وليس نعم فعلا نحو **فائدة** قال في
البسيط التركيب ينبغي ان يبلغ عدد الصفة المشبهة ثمانية
وثلاثة واربعين بناء وذلك لانهم جعلوا الصفة اثنا عشر بالالف
واللام او صفا او مجردا عن كل واحد منها وكل واحد من هذه
الثلاثة قد يكون مرفوعا ومنهوك او مجزأ منه تسعة
احوال باعتبار المعلوم والصفة قد تكون مستقيمة لبعض المذكر
وتثنيته وجمعهم والضمير الموثق وتثنيته وجمعهم وغير

صاحب قال ابوجان الاسم الذي لا يكون فيه علامة التانيث
ان لا يكون حقيقى الله كبر او حقيقى التانيث او جان يمسك
ان كان جان يان فالاصل فيه التذكير نحو عود وخالط ولوث
شجر من ذلك المستور على السامع وبأية الفتحة تدريس
وتد صنف في ذلك الناس الفراء والبواجم وغيرها وان
حقيقى التذكير والتانيث فاما ان يمتاز فيه الذكر عن الموث
او لا يمتاز ان امتنا فثبت ان اردت التانيث وقد كرات
اردت التذكير وقد عرفت فوجدنا ان لم يميز فيه الذكر
والموث فاما الاسم اذ ذاك مذكر سواء اردت به الموث ام الذكر
وذلك هو برعوث **قاعدة** قال ابوجان الاصل في الاسما
المختصة بالوث ان لا تدخلها الهاء فخر شيخ وعجوز وجار
وانث وبكر وقلوب وحيدي وعناق وقيس وعنز وحرز
وارب وريادخلوا الهاء تأكيد الفتحة كناية وتبجبة
فان مقابلها حمل وقيس وقالوا غلام وجارية وحرز نه
وعكرشة واسد ولوبة **صاحب** قال ابوجان لا يرد محي
كلامه نائث يعرفني **صاحب** قال ابن مالك في شرح الكافية
الاكثر في التانيث ان يجابها لتبميز الذكر عن الموث في الاصناف
كسبي ومسلية وضخم وفتحمة وبجها في الاسما غير الصنات
قليل كخمر واساة وانث وانسان وامانة ورجل ورجلة
وعلام وغلانة ولكن بجها لتبميز الواحد من الجنس الذي
لا يصفه بخلق كتمر وبيرة وعشرونة ومخل ومخلدة وشجر
وشجرة وقيل بجها لتبميز الجنس من اواحد كلمة كثيرة
وكقوله قاصد كذبت لتبميزها قاصد واحد من الجنس الذي

بعضة لبعض أفراد ولا تتشعب ولا جمع هذه تسعة والصفة قد يكون
مع كل واحد منها معرفة بالالف واللام وبإضافة أو كسرة هذه تسعة
وعشرون باعتبار حال الصفة فإذا ضربت في أحوال الحمول وهي تسعة
تبلغ ما بين وثلاثة وأربعين **باب أصل الأفعال**
ضابط قال في البسيط هي ثلاثة أسماء وتسمى يستعمل الاسم مرة
تكون له واحد لا يجمع فيها تنوين وقسم كل يستعمل الاسم مرة
وهي ما في راقه التنوين نحو ما في الكسرة ووزن ما في الألف أو وها
في الضمة وقسم استعمال معرفة وتكون فيكون لزيادة التذكير
وتحذف التنوين لزيادة التثنية ووزن نحو منه وانه
وأن **ضابط** قال بين يعيش هي ثلاثة أسماء يستعمل قسم لا يكون
الألف في كسره ومنه وقسم لا يكون الاستعداد كزيد ومنه
وحتى قبل قال ونظيره في ذلك من الأفعال باب وبنه ووزنه
له وكلته وكلته **باب أصل التانيث** وقاعدة
قال بين يعيش الأصل في الأسماء التذكير في تانيث فرغ على
التذكير لو جئنا أحدها أن الاسم قبل الإطلاع على تانيثها
وتدبرها بعرضها بلغف مذكر نحوني وجوان وأنثى
فأدغم تانيثها ركب عليها العلامة أن في أن الموث له
علامة فكان فرغاً وقال صاحب البسيط التانيث فرغ التذكير
لو جئنا أحدها أن لفظي مذكر وهو ينطبق على المذكر والمؤنث
فأدغم في أن الموث له علامة يدل على فرغيتها أن اللفظة
تعاية وأما معنوية وهي أن كل المذكر في المعنوية مقصود الذك
وقصان الموث مقصود العنونة وقصان الموث فرغ كل الأسماء

卷

تاریخ

فقال لا يكسر بل يذهب بناء الكلمة فيكون الالف مفتحة والميم مغلقة
 عند الجاء بها ما تأتى وانما اشتد سبويه قاعدة فأت
 في البسيط فكذلك في الأصول مستكره لأجل جزم حرف منه
 بخلافه انما يفتح له لفتح في قوله قال ابن الفلاس في شرح
 الدرع الجمع بلا شدة اتصاف جميع في اللفظ والمعنى فربما كان في اللفظ
 وفي اللفظ دون المعنى لفتحت قلبها وفي المعنى دون اللفظ
 كرمط وبشر وكل في التوكيد ونحوها في اللفظ في واحد من
 لفظه قال وينقسم انما الى عام وهو التكسير لغوية الذكر
 والموت مطلقا والخاص وهو المذكر انما في اللفظ في واحد من
 وهو جمع الموتى انما في اللفظ في واحد من اللفظ في واحد من
 فهو تكسير وانما في اللفظ في واحد من اللفظ في واحد من
 تستعمل في ذلك انما في اللفظ في واحد من اللفظ في واحد من
 وانما في اللفظ في واحد من اللفظ في واحد من اللفظ في واحد من
 ولبال صا مط قال في ديوان الادب لم يجمع مع فلكة في لغة
 على فعال الاثما وقياس وعشر او عشر يا **باب**
التصغير قاعدة كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات او ياءين يا التصغير
 فالتكسيرة منهن واحدة فان لم تكن الا هاتين يا التصغير
 اثبت الكل في تصغيره في صحاحه صا مط قال ابراهيم
 لا تصغر الاسم المفعول في اللفظ في واحد من اللفظ في واحد من
 وحيث تاء وتا في اللفظ في واحد من اللفظ في واحد من
 التصغير في تصغير اسم الفاعل مع عمله خلافا ولا حسم ولا الاسم
 المتحقة بانفي ولا الاسم الواقعة على عظمها ولا اسم الشئ
 ولا اسم الاسبوع على تذهب سبويه ولا كل ولا بعض ولا اي

ولا

ولا الظروف غير المتكسرة غزوات مرة ولا الاسماء المحكية ولا جموع
 اكثرية على الاطلاق منها الصريح زاد الزحمر في الاحكام ولا
 النظر والاصح والاصح استغنى عنه بقوله مستغنى
قاعدة التكسير والتصغير بحركات ساو وواحد من على
 هذه القاعدة سبويه والخاصة باسم ومن فتح ما قبل الاء
 في التصغير كما فتح ما قبل الاء في التكسير وقد في تصغير اسود
 وجدول اسود وجدول بالياء والواو جازا كما قبل في التكسير
 اسود وجدول بالياء وكسر ما بعد ان ساو وواحد من على
 كما كسر ما بعد يا التصغير وما لوال في تصغير عيد جليله قد
 كما قالوا في جزم اعماد شذوذ وسو وصل الى مثال تصغير
 وتصغير في التصغير ما يتوصل به الى مثال ما على فبا قبل
 في التكسير ولما في من من التجميع والتصغير في التكسير
 قال ابو حيان وجاء في التصغير يا هو على خلاف قياس المكسر
 كقولهم في مغرب فغير بان وفي حشيشة حشيشة وفي رجل
 رجيل قال وهذا نظير جمع التكسير الذي جاء على خلاف
 تكسير المفرد كليا وفيما كسر واعاد يجمع اليه وذكر عروص
 تالة وكذا ان في التصغير نوما يسمى تصغير التصغير
 بحيث انما يذهب كسويه في اسود وذلك في جمع التكسير في
 يجمع جمع تجميع قانوا ظريف وظروف وحشيش وحشيشة قال
 الشاعر كسر في على كسر في الزواير وهو من ذهب الجرمي في كسر
 يريان هذا في كل ما فيه زيادة من السلا في الاصل وشبهها
 بتصغير التجميع فقال في هذا النوع هو جمع تجميع وهو من
 الخليل وسبويه ما جمع على غير واحد المستعمل لانه مخالفت

منه

لما في تكسيرة فيزيان تكسيرة المالم ينطق به كما قبل في ذلك
 في التصغير قال وقد تكون صورة المصغر مثل صورة المكسر
 ويكون التثنية بينهما بالتقدير كما يكون في الجمع مثل ذلك
 سالم بسيط وسبويه ومن اسم فاعل من بسيط وسبويه
 فاذ اصغرنا حذفت الياء لانه اولى بالفتح من حيثها التصغير
 كما في نظير ذلك فقلت فان مفرد وجعه لفظها واحد وانما
 يتجزأ في التثنية يقال ذلك فقلت فقلت فقلت فقلت
 حذفت فقلت الذي هو جمع غير حذفت فقلت الذي هو مفرد وقالت
 في البسيط انما كان في قادم واحد فحصول التثنية بينهما من حذفت
 او جاز اشتراك في زيادة حروف العلة فيها ثانيا وفي التثنية
 ثانيا حروف العلة فيها ثانيا حروف السلا في وفي لزوم كل واحد
 منها حركة معينة وفي تعبيره بنية الكلمة والخاص ان الجمع
 تكسيرة في التصغير فقلت ومن ذهبهم على انهم على تعبيره
 كما على نظيره وقال ابن الفلاس في شرح الغنية البلي معط
 التصغير يشبه التكسير وذلك قال سبويه في من قادم
 واحد من وجه التثنية في التعريف فاختراع ابنا ووقوع
 العلامة ثانيا ورد الالف المحذوفة في السلا في وحذفت
 الزاير الذي ليس على اللفظ وحذفت الاصل في فتح ما قبل
 العلامة وحذفت الفات الوصل والعلتان الالف المحذوفة فالف
 قبلها قال ابن الفلاس في تذكيره في جازي جازي كسر ما بعد
 الفات قال وهو عن ياء في بالعد فقلت فقلت قال في
 البسيط انما في اول المصغر انما كان في التكسير وسبويه
 بهجتي تجري فعل عام فيهم فاعلم في تخضع معنى الفاعل ويكون

سبويه

سبويه ما في فاعله ففتح اوله كما في اوله ففتح ما في البسيط
 جميع المصغرات ليجتمع في تكسيرة في جمع سلا في لانه لو كسر في وقت
 ان التكسير في موضع ياء التصغير فيفتح في روالها فيزول
 التصغير في روالها لان التصغير يدل على التثنية فثبت ان لا
 يجمع الا في التثنية في التثنية وهو التصحيح **قاعدة** قال
 في البسيط حذفت العرب كسيرة في بالالف قالوا في وانه وانه
 وفي عده عده هذا **قاعدة** قال في تامة اذ اصغرنا فيها
 وجها ان حذفت الالف فيبقى الياء فيقول تامة
 والياء ان حذفت الياء فيبقى الالف فيقول تامة فثبت
 الالف ياء في التثنية في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم
 فترجيح الالف بالتثنية في جميع الياء بالحركة وحذفت
 الالف والياء الياء احسن لتعود الياء والالف حرف ساكن
 ميت لا يقبل الحركة والياء ايضا للاحقاق بعد افر فثبت
 امر في سبويه **قاعدة** قال ابن الفلاس في السراج في الاصول
 قال في مثل ما بال افعال التعجب تصغر نحو ما اسلمه وما
 احسنه والفعال لا يصغر ما نحو ما في ان هذه الافعال
 لما زلت موضعها واحدا ولم تصغر في صارت الاسماء التي
 لا تزول اليها يفعل وعنده من الالف تصغر كالتصغير قال
 في نظيره في دخول الفات الوصل في الاسماء نحو في واسم وامر
 ونحوها وعلها النقص الذي لا يوجد الا في الافعال والافعال
 مخصوصة به دخلت عليها الفات الوصل لهذا السبب
 واسكنت او ياءا للفتق وقال ابن الفلاس في الاحكام
 فان قلت كيف عاقب الفعل او شبهه عن التصغير

والفعل منه قد صغر في قولك ما اقبل ذاك فلان هو شئ محبب له
 يات الا في باب التعجب وحده وسبب ذلك على ما ذكره سبيل
 النجاشي في ذلك انه ينقلوا التصغير من المتعجب منه الى الفعل
 الملا بس لانه كان متعجباً من ان الصوم من الرجل الى ان يهاجر
 هناك صام فكما ان الصوم ليس له ان يكون ذلك التصغير
 ليس للفعل **باب** النسب قاعدة كل ما اخبر به
 مودة فانها عند النسب لا تبقى بل انما ان تحذف بالكلية
 كقريش وعقبى وشافعي وعمرى او عذرة اعدىها وينقلب
 الى كبرى واو كرامية ونخبة ضيقا وموى ونحوها وينقلب
 احدها وينقلب الاخر كقريش وعمرى وفي حتمى من ذلك
 كذا اذا صغرته لم ينسب اليه فان ياء المودة تنقلب الى
 مع ياء النسب وذلك ان تصغيره كسرى لا يجمع فيه ثلاث
 يات ياء التصغير والياء المتصلة اليها هي لام الكلمة فتدفع
 اليها المتصلة وتقدم ياء التصغير في الياء الاخرة فتبقى
 كسرى كما هي ثم تدخل ياء النسب فتقال كسرى ونحو ذلك
 تحذف احدي الياسين البائتين لا تكن ان حذفت ياء التصغير
 لم يجرز لا لعنى والمعنى باق وان حذفت الياء والاخرة
 لم يجرز لما بينهما من توالي الالحاقين من موضع واحد قد قدم
 من حذف الياء اليه متصلة عن الياء كسرى مع ما هو من تحريك
 ياء التصغير فلان التزم منه التثنية **باب** عوادة النسب
 فلا ياء تصغير في كسرى يمتنع ان يغير قبل ياء كسرى في الشئ
 شئوي وقسمه كما ينبغي ان يغير ياء في التصغير فغير
 تقوم في الشئ شئوي تعني لا يغيره لغيره في ذلك يجرز

دوروي

دوروي وكان القياس ان ينسب الى صدره لا يتركب **قاعدة**
 في النسب تصير الحامد في حكم المستحق حتى يحل الصغير وترفع
 القضاة تحريكه كتحريك الجمع بسبب النسب لا يجوز جمعها لوانه
 نحو المصير بين والكوفيين وكوه اخلاص في المعنى **باب**
النسب **قاعدة** اصل تحريك الياء في النسخة انما قبل
 ينقل منه ما كان في تكسيرة الحامد ويصغيره فان الحذف يكون
 في الحرف الاخير لان النسخة لا تتركب من حروف تنقل الى الاخر
 وكما في الجمع بين الياء كسرى ونحو ذلك لا يكون التصغير في الاول
 الا لوجه من جهة وقيل لا اصل تحريك الياء في الاول لان
 التوصل الى السطوع بالياء هو كونه التوصل وقيل الاصل
 تحريكه ما هو طريق الكلمة سواء كان اول الياء كسرى او ثانياها
 لان الاخر هو اوسع التصغير ولذلك كان الاعراب في الاخر
قاعدة الاصل في حركة الياء كسرى لا يجرز لا في الامراب
 اذا كسر الذي يكون في احداث كسرى لا يتحيز لان بوجه الاعراب
 لا يجرز لا يكون في كلمة يكون فيها تنوين والاول والاضافة
 بخلاف النعم والفتح فانها يكونان اعرابا ولا تنوين معها
 وذلك فيها لا يصرف فلما كانت حركة لا تكون في معرف
 الشبهت الوقت الذي هو مقابل الاعراب تحرك بها قال
 قال صاحب البسيط فقد قول النحويين فان حركة غير كسرى
 فلو جاز ما قال ويحتمل ان يقال الفتح اصل لانه التراسين
 الفعل والفتح اخف الحركات او يقال اصل التحريك بحركة
 في الجمل من غير تغيير حركة خاصة وتغيير الحركة يكون لوجه
 محضها وقال صاحب البسيط اصل تحريك الياء انما كسرى

وقد عرفت رواج ودعاة والثالث ما جاء من النحويين على
 شيعتهم اختص به تلك المعتل العين هو قولهم بان بينونة وصار
 صيرورة وكان كينونة الاصل عند سيبويه كينونة وصيرورة
 وكينونة ثم كينونة فقلت لا واولا واواعت فيها الياء لم يجمع
 الياء واولا وصير الاولي بالسكون والاربع ما جاء من النحويين
 على فعلهم انما اختص به المعتل اللام وذلك قولهم النقي والمهدي
 والنقي **قاعدة** قال ابن الدهان في الفرة الا لا تكون اصلا
 في الائمة العربية ولا في الافعال ولما يكون اصلا في الحروف
 نحو ما ولا في الائمة الموقوفة في شبه الحرف نحو اواي وانه
 لا يصير في الحروف استقام يوجب برزايدين اصلي **قاعدة**
 في تنكير ابن الصائغ قال نقلت من مجموع خط ابن الراجح الائمة
 في اواخرها اربعة منقولة عن اصل ومنقولة عن زايدين ملحوظ
 بالاصل ومنقولة عن زايدين لكثير وغير منقولة وهي التي التاني
 كسرى وعمرى وقبعرى وجبلى فالاول معروف وكثرة ومعرفة
 والثاني في ذلك مبدوءة في التنكير دون المعرفة والاربع
 لا يصير فيهما **قاعدة** قال ابو حيان لا يوجد في اخر اسم اربع
 زايدين جنس واحد ولا يوجد في اسم عرب او قبلها في
 معنى ادي الاعلال الى شئ من ذلك وجب قلب الواو ياء والضم
 كسرة فيصير من كسب قاض ومضرت تحذف الياء كحذف
 فيها **قاعدة** قال الفصحى لا الدرس من هشام في ذكره
 وتنت على ابيات لبعض الغنلا قها يدل على كون اللام
 ساء او واو في المعتل من الافعال والاسماء وهي **باب**
 هـ يصر بين الثلب في الائمة عن الواو تبد في الخبر اولى

الكر خمسة اوجه احدها ان يكون الياء كسرى في الفعل
 فاعلى حركة لا تكون له اعرابا ولا ياء يكون ذلك كما لو
 من قولهم اياه فانها غير اعرابية وجعل غير عليه والثاني
 ان الضم والفتح يكونان بعد التنوين ولا يما قبله ضملا لا يصرف
 قال النحويين هما ليس بهما لا يصرف ولما الجوز فلا يكون الاثنان
 او ثلثان لا يكون ليس التحريك به والتحريك لغيره ليس اولى
 بالاصالة بل التحريك باللمس الثالث ان الجر والجرم نظيران
 لا يختص كل واحد منهما بنوع فاذا احتيج الى تحريك سكون
 الفعل حرك بحركة نظير وحمل بغيره استقام قلبه الرابع
 ان الكسرة اقل من الضمة والفتحة لانهما يكونان في اسم المعرفة
 وغير المعرفة وفي الافعال ولا تكون الكسرة الا في اسم المعرفة
 فان حرك على اقل اولى من الحذف على ما ذكره بوارده فتحة فليقل
 الموارد وضعف كثير الموارد لخاصة ان الكسرة بين الضمة والفتحة
 في المثال في الجمل على الوسط اولى **باب** **الامالة**
 ما ط قال ابن الراجح اساق الامالة سنة كسرة يكون قبل
 لالين او بعدهما وكما قبلها وانقلاب الائمة الى الياء وتثنية
 الياء بالائمة المتصلة عن الياء وكسرة ترفع في بعض الاحوال
 كزاد سيبويه ايضا لائمة اسباب خفاة وهي شبه الائمة
 المتصلة وقررت في الاسم في الحرف وكثرة الاستعمال **باب**
التصغير **قاعدة** لا يجرز لا في النسخة في انما يجرز المختل
 باشيا احدى ما جاء على فعل لا يكون ذلك في المعتل
 المعنى نحو سيد وبيت وهتين ولتين وبيتين والى ما جاء
 من جمع فاعل على فعله لم يات الا في المعتل اللام كقائمة وقفاة

دوروي

تأنيها وقالوا لا يجوز الا انصب **٢٠** لا يجوز تقديم التثنية على تأنيها مطلقا وقالوا لا يجوز اذا كان متصرفا **٢١** المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة **٢٢** لا يقالوا بالتثنية **٢٣** المنقول **٢٤** لا تكون **٢٥** لا يجوز وقالوا تكون **٢٦** لا يجوز الاستثنى في اول الكلام وقالوا لا يجوز **٢٧** لا يجوز تقديم الاستثنى في اول الكلام وقالوا لا يجوز حاشا في الاستثنى حرفا وقالوا فصل ما بين **٢٨** اذا اصبحت غيرا لم يمكن ان يجرها وقالوا لا يجوز **٢٩** لا تقع سوى وسوا الاخرى وقالوا تقع طرف وغير طرف **٣٠** كوفي العدد بسيطة وقالوا مركبة **٣١** اذا فصل بين كذا خبرية وبين تمييزها بظرف لم يجره وقالوا يجوز **٣٢** لا يجوز اضافة النفي الى العلة وقالوا يجوز **٣٣** لا يجوز اضافة العلة الى النفي ولا يقال الخمسة العشر اربعة وقالوا لا يجوز **٣٤** يجوز هذا ان كان خبرا لثلاثة عشر وقالوا لا يجوز **٣٥** المندرج المعرفة مبي على العلم وقالوا معرب غير متوحد **٣٦** لا يجوز نداء فيه ان في الاخير وقالوا لا يجوز **٣٧** الميم المشددة في الهمزة من في اول الاسم وقالوا اصله في الله انما يجر محذوف وقصد الميم المشددة في الاسم **٣٨** لا يجوز ترخم المضاف وقالوا لا يجوز **٣٩** لا يجوز ترخم التلاني يقال وقالوا لا يجوز بطلان اذا كان ثانيا متعكرا **٤٠** لا يجوز في امرهم من اربع الااخر وقالوا لا يجوز ثانيا **٤١** لا يجوز بديهة التكرار ولا الموصول وقالوا لا يجوز **٤٢** لا تقع علامة التثنية الصفة وقالوا لا يجوز **٤٣** لا تكون من لا تبدأ الفاية في النقصات

وقالوا

وقالوا تكون **٤٤** رب حرف جر وقالوا اسم **٤٥** الجرمي واد **٤٦** رب التدرج وقالوا بالواو **٤٧** من بسيطة وقالوا مركبة **٤٨** المرفوع بعد مذ وسند مبتدا وقالوا بفعل محذوف **٤٩** لا يجوز حذف حرف التسم والتأني عليه من غير عوض الا في اسم التثنية وقالوا لا يجوز في كل اسم **٥٠** اللام في قولك لزيد افضل من عمر ولا في لا مبتدا وقالوا لا في التسم بعد و **٥١** ايمن الله في التسم بعد وقالوا جمع يمين وقالوا لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالفعول وقالوا لا يجوز **٥٢** لا يجوز اضافة الشيء الي نفسه بطلق وقالوا لا يجوز اذا اختلف المضافان **٥٣** كلا وكذا مفردان لفظا متينان يعني وقالوا متينان لفظا ومعنى **٥٤** لا يجوز تأكيد التكرار تأكيدا معويا وقالوا لا يجوز اذا كانت جملة **٥٥** لا يجوز زبادة واو العطف وقالوا لا يجوز **٥٦** لا يقع العطف على الضمير المتصل المرفوع وقالوا لا يجوز **٥٧** لا يقع او بمعنى الواو ولا بمعنى بل وقالوا لا يجوز **٥٨** لا يجوز العطف بكن بعد الايجاب وقالوا لا يجوز **٥٩** لا يجوز صرف الفعل مكان في ضرورة الشعر وقالوا لا يجوز **٦٠** لا يجوز ترك صرف المتصرف في الضرورة وقالوا لا يجوز **٦١** لان اسم في الاصل وقالوا اصله فعل ما من **٦٢** يرتفع المضارع لثلاثة بوقع اسم الفاعل وقالوا لا يجوز المضاف **٦٣** لا تاكل السكين وتشرق اللبن منصوب بان معنرة وقالوا على الصرف **٦٤** لا يعمل المضارع بعد الثاني جواب الاشياء السبعة منصوب بها فان وقالوا على خلاف **٦٥** اذ حذف ان الناصبة فالاختيار

الجزم واللام في الواو وقالوا لا يجوز
لا يجوز العطف على الضمير
بذنية

ان لا يبتى عليها وقالوا لا يجوز **٦٦** كي تكون ناصبة وجارة وقالوا تكون حرف جر **٦٧** لا مكي ولا مجهود ينصب الفعل بعدها بان معنرة وقالوا باللام نفسها **٦٨** لا يقع بين اللام والكي وقالوا لا يجوز **٦٩** انصب بعد حتى بان معنرة وقالوا لا يجوز **٧٠** اذا وقع الاسم بين ان وفعل اكثر ما كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذوق وقالوا لا يجوز ان الفعل اليه **٧١** لا يجوز تقديم فعل الا في ولا فعل الا في طرفة وقالوا لا يجوز **٧٢** لا تكون بمعنى اذ وقالوا لا تكون **٧٣** اذا وقعت ان الحقيقية بعدها الثانية كانت زائدة وقالوا نافية **٧٤** اذا وقعت اللام بعد الثانية الحقيقية كانت ان الحقيقية من التثنية واللام للتأكيد وقالوا ان بمعنى ما واللام بمعنى الا **٧٥** لا يجوز اني بكسها وقالوا لا يجوز اني بها **٧٦** الميم اصبه وقالوا اصلها سوف محذوف منها الواو وقالوا **٧٧** اذا دخلت الخطاب على في الفعل جاز في الثانية وقالوا الا في **٧٨** لا يؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة الموثق بالثبوت الحقيقية وقالوا لا يجوز **٧٩** قد والذمي وهو والذي وهو هي بكلمة الاسم وقالوا ان والها فتط الفصحى في لولاي ولولاك ولولاه في موضع وقالوا في موضع **٨٠** الفصحى في اي واي واناك وايه **٨١** وقالوا انما والكان والها **٨٢** يقال ما ذاهو يعني وقالوا اعترضوا وقالوا ان هاتان الما مائة اعرف المعارف بين بي غير ساكنة اذ اولوا وتوهم وقالوا ساكنة وقد فات ابن الامباري مسأيل خلافة بين التوهم لا تكون موصولة استدر كما علم ابن اياز في قول منها (الاعراب اصل في الاسماء) فرج في الافعال وقالوا الكو موصولة اصل منها **٨٣** لا يجوز حذف نون التثنية من لامها في وجوز الكو موصولة **٨٤** تسمى الفاعل الثاني **٨٥** يتلوه

سلسلة

سلسلة الذهب وهو الفاعل الثالث من

الاشياء والمنظير المعنوية للشيخ

الامام حقا قطا نعم حلال

الدين عبد الرحمن بن أبي

بكر السوي

نفعنا الله

به

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله
الحديث على ما تقدم قاله ونحوه من دقائق المقابلات ونحوه
 وصلى الله على رسول الله وآله وصحبه وسلم **هذا** هو الغالب
 من الاشياء والنظائر وهو من سائر المسائل بعضها على بعض
 يرتبها على الايجاب وتسميته سلسلة العزب في البناء كلام
 العرب **باب** **الاعراب** **والايت** مسئلة اختلفوا
 في فعل الامر العاري من اللام وحرف المضارعة نحو ضرب
 على نحو تصديق احدلها ان يسمي وعليه البعض ومن ادعى ان
 معرب يجوز بلام محذوفة وهو لا يالكوفون قال ابو
 حاتم واختاره شيخنا ابو علي الحسين بن ابي الاحوص
 والخلاف في هذه المسئلة يمتد على الخلاف في ثلاث مسائل
 الاولى هل الاعراب اصل في الفعل كما هو اصل في الاسم ام لا
 فذهب البعض لوان اصل في الالف والباء والمضارع
 انما اعراب لشيء بالاسم وفعل الامر لم يسم بالاسم فلا يبرن
 ويذهب الكوفون ثم ينعرب على الاصل في الافعال الثمانية
 فهل يكون اصلا لا يبرن وانما يسمي عليها فذهب البعض لوان
 لا يجوز حذف شيء من الجواز اصل وانما يبرن ومن ذهب
 الكوفون ثم انما يسمي قال ابو حاتم جعل بعض اصحابنا
 هذا الخلاف في الامر يسمي على مسئلة اختلفوا فيها
 وهي هل الامر صيغة مستقلة بنفسها ام هي حرفة
 اصلها المضارع او هي صيغة نونية اصلها المضارع فمن قال
 اصلها المضارع اختلفوا في معربته امسية ومن قال
 انها صيغة مستقلة ليست بمتقطعة عن المضارع فهي عندكم

مبنية

مبنية على الوقف ليس الا انتهى وقال الثعلوبي في شرحه
 الجزلية التولية قول الكوفي قال الشيخ بما اريد
 ابن النحاس في تعلية عن القريب اذا اتصل بالفعل نون
 التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز للفظ ولا تقدير لشيء
 اجزا نحو فعل تفر من القربا حد الخطاب وهل يصرف
 للواحدة الثانية واختلفوا في علمه البناء فذهب سيبويه
 ان الفعل ركب مع الحرف فسمي كما يسمي الاسم ركب مع الحرف
 في نحو لا رجل وذهب غيره ان النون كما اكدت الفعل
 قوت فيه معنى الفعلية وما كاد لي اصله وهو البناء قال
 وينبغي على الخلاف في العلمية حكاه في قوله اذا اتصل بالفعل
 المحدث ضمير انما هو ضمير بان او ضمير جمع المذكورين
 نحو تفر من القربا والمضارع الموقنة نحو تفر من هذا هو معرب او مبني
 فمن علم بالتركيب هناك قال حذف النون التي كانت علامة
 للرفع هي كراهة اجتماع النونات او النونين ومن علم بقوة
 معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون هنا ليست
 انتهى **مسئلة** قال ابن النحاس في التعليقة اربع الحركات علمان
 حروف العلة في نحو عني وعزروني وحذف النون عند وجودها
 واختلاف في حذفها ما افاض الذي فهم من كلام سيبويه انما حذف
 عند الحذف لا الحذف في قوله عزروني السراة واكثر الحذف ان حذف
 هذه الحروف علامة للحذف وهذا الخلاف بين علمان حروف
 العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة
 ام لا فذهب سيبويه ان فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الالف
 في النصب فلو اذ اجز قول الجزر حذف الحركات المتدرة

بيان
اجمع

ويكون حذف حروف العلة منه ثبلا ليس الرفع بالجزر وعند
 ابن السراج انه حركة مقدرة في الوقف وقال لما كان الرفع
 في الالف لم يمتد حافتها عليه بان تدرج اذ لم يوجد في اللفظ ولا
 سكت في الفعل فانه يدخل فيه الامسية لا لعل لا يمتد على
 معنى ولا يلفظ عليه بان يفتقد في اللفظ في الجزر اذ لم يجر
 حركة بعدها حذف الحرف وقال ان الجزر كالمستل ان وحذف
 النون فعملت الالف لا اذ حذف في الالف وكذا الجزر ان
 وجد حركة انما لا لا اخذ من نفس الحروف انتهى **مسئلة**
 قال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف العلة بدلان ميم او كاف
 فيه وجب ان يحذف من حروف العلة مع الجزر وقبوه وهذا
 الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي
 او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي لم يمتد حرف العلة فصحف
 وليس ميمه في حذفها كما يحذف حرف العلة المحض في الجزر
 ويرى ويحشى انتهى **مسئلة** قال الشيخ بما اريد ابن النحاس
 في تعلية على القريب انما هو التركيب هل يسمي هذا التركيب
 مبنيا او لا يسمي مبنيا في الالف وفيه خلاف نحو قولنا زيد
 عمرو وكذا لاد اووهك اثان فلا يسمي فان قلنا انها توصف
 بالبناء في الاصل حينئذ في الاسم انما يسمي بالاعراب لكان
 اصلا لا يسمي عند العقد والتركيب نظرا في القاء في الالف ليس
 لولا الاعراب لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة
 وان قلنا انها لا توصف بالاعراب ولا بالبناء كانت الاعراب
 عند التركيب اصلا من اول وهلة لا يسمي عن غيره ويكون
 دخوله الاسما لما تقدم من طرياق المعاني عليها عند التركيب

بيان
باعتبار

انتهى

انتهى **باب** **المصرف** **وغير المنصرف** **مسئلة** قال في
 البسيط قال المنصرف ما ليس فيه علمان من العلة التسع
 وغير المنصرف ما فيه علمان وقا به في شرحه الجزر والتون لفظا
 او تدرج وحذف فيه التثنية والجمع والاسماء الستة وما في الالف
 والمضارع ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتون
 وغير المنصرف ما لم يدخله جزر والتون فان التثنية والجمع
 في الالف بالالف والاضافة يخرج عن الحذف فذكره
 صاحب المختار ليس بربطه لثمة لا منصرفة ولا غير منصرفة
مسئلة اختلف الخواري في الصرف فذهب البعض الى ان
 ابراهيم في اللباب انه التون وحده وقال اخرون هو الجزر
 مع التون وينبغي على هذا الخلاف ما اذا اضيف ما لا يغير
 او دخلته الالف الاولى لربطه على منع صوته وانما يجر
 بالفتحة فقط وعلى الثاني هو منصرف وقال ابن بعبيش في شرحه
 المنصرف اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة
 عن منع الاسم الجزر والتون دفعة واحدة وليس احدها تابعا
 للآخر اذ كانا لفعل لا يدخل جزر والتون وهو قول بظان
 الحال وقال قوم يمتدحون الى التحقق ان الجزر في الاسم نظير
 الجزر في الافعال فلا يمنع الذي يمتدحون في الصرف ما في الفعل
 نظير وانما يمتدحون منه علم الحذف وهو التون وحده
 لثمة لا يمتدحون لثمة الفعل ثم منع الجزر التون في
 الزوال لان التون خاصة للاسم والجزر خاصة لتاني
 منع خاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب
 لا يدخل الجزر فيه انما يذهب منه التون في غير فعل هذا

التول اذا قلت نظرت الي الرجل الاسمر واسمر كوال اسمر باق على
 منع صرفة وان اسمر لانه اسمر فقام وعلى الصوف الذي هو
 الثوبين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم ينصرف لانه
 لما دخل الالف واللام والاضافة وفي خاصية الاسم بعد عن
 الافعال وعلمت الاسمية فالصريف انتهى **مسئلة** مذاهب
 المحققين ان اجاب سئلا وثلاث اقسام الصريف للعدل منع
 الموصية وذهب الذرا الى ان منعها للعدل والتعريف
 بنسبة الاضافة وتبين على الخلاف صريحا انه ما كان من
 الاصنامى متكررة فاجاب انه انما يقع على ما يميزها عن غيرها
 الاضافة لتقليل التكرير وسفر الجهور **مسئلة** انما سمي
 بذكر بوصف الموت المحمدي في التاجين وطائفة وطلوبه
 وخرج بالبحر يورن يصفونه بناء على ان هذه اسم تذكره
 وصفها بالموت لانه ليس وحده على المعنى فيقول من روت
 بالراه طائف يمين شخص حاضرا ويدل لذلك ان العرب اذا
 صغرتم لم تدخل في التاء وكذا فيقولون يصفونه بناء على
 مذهبهم ان نحو طائف لم يدخله التاء لاختصاصه بالموت
 وانت اذا دخل الفرق **باب احب العلم مسئلة**
 الاكثر من علمي اما العلم ينقسم الى سبيلين متقاربين وذهب
 بعضهم الى ان الاعلام كلها متقاربة وليس فيها شيء من سبيل
 وقال البعض سبق وصول الى المسمى الاول وعلمه بكونه تلك
 المتقاربة في التكرار دعي بها وحملنا على ما علمنا فيقول
 من سمي بها اجل ذلك سبيلية وذهب الاجاجي الى انها
 كلها سبيلية ولا يحمل عنده تمام يتصدق في وضعه المتعك

من

من سبيل الى اخر وعلى هذا فيكون توافقها للتكرار بالوصف لا لانه
 وقال ابو حيان المتقول هو الذي يحفظ له اصل في التكرار
 والمجمل هو الذي لا يحفظ له اصل في التكرار وقيل المتقول
 هو الذي سبق له وضع في التكرار والمجمل هو الذي لا يحفظ
 له اصل في التكرار ويحتمل ان الخلاف المذكور لا وهذا
 الخلاف احدها بين علي الاخر **باب اصول**
مسئلة هل يجوز اوصول بمجمل المتعجب فيه خلاف فان قلنا
 انها انشائية لم يوصل بها وان قلنا انها خبرية فقولنا
 احدها الجواز خروجا عن الذي ما احسن وعليه اخرون وان
 المنع لان المتعجب انما يكون من خلاف السبيل والصلية تكون موصية
 فنسبنا **باب احب العلم مسئلة** قال ابن الحاشي
 في التعليلية اذا دخل على المبدأ الموصول ليت او هل عوليت
 الذي ياتين واهل الذي في الدار فلا يجوز ان تدخل الفاء
 في حيزه واختلف في علمه ذلك ما هي منه من قال علمت
 ان الشرا لا يعلم فيه كالفعل فاذا علمت منه ليت او هل خرج
 من باب الشرا فلا يجوز انما جهلوا ومنهم من قال بل العلم
 ان معنى ليت واهل ياتي عن شرط من حيث كان ليت للتمني
 ولعل يترجي ويعني الشرط التيقن فلا يجتمعان ولا يجوز
 على هاتين العلمتين مسئلة وهو دخول ان على اسم الموصول
 هل يمنع دخول الفاء امر لا تنعكس بالعلم الاول منع
 من دخول الفاء في الاصل لانه قد علمت فيه فخرج عن باب
 الشرط ومن علم بالعلم انشائية وهو المعنى جواز دخول
 الفاء في الفاء لانها لا تغير المعنى كما كان عليه قبل دخولها

العلم الاضعف وهو لا يتدافع الا قويا وهو كذا او لجب
 وتبين من قال المنع هنا اولي وعليه ابن درستويه واخرون
 ابن ابي اريبع قال لان شرط لا يكون له الا مفعول واحد فاشبه
 به جري مجرأه **مسئلة** اختلفت سميت هذه الفاعل نواقص
 فبما تدل على الحد ثبنا على القول به وعلى القول
 الاخر سميت ناقصة لكونها لا تكفي من فوعها **مسئلة** اختلف
 في جواز تعدد اجاب ايضا الباب على الافعال اذا كانت
 بما نحو ما كان زيد قائما فالبحر يورن على المنع والكونيون
 على الجواز ومنه الخلاف اختلافهم وانما هل لها صدر
 الكلام ولا فالبحر يورن على الاول والكونيون على الثاني
باب مسئلة البصريون على انه اذا اقترنت
 ما بان بطل عملها نحو بني عدنانة ما انتم ذهب وذهب
 الكونيون الى جواز نصب مع واختلف في ان هذه
 فالبحر يورن على انها زائدة كافتة والكونيون على انها نافية
 ويحتمل ان الخلاف في انما لما ينبغي ان يكون سريعا على هذا
 الخلاف **باب** **مسئلة** ان واخواتها مسئلة اذا وقعت
 ان المحفنة بعد فعل العلم قولك علمت ان كان زيد عالما
 وجديك قد علمنا ان كنت لوبنا هل هو مكسورة او مفتوحة
 منه خلاف ذهب الاخفش الصغير وهو ابو الحسن على بن سليمان
 البغدادي انها لا تكون الا مكسورة وفي ابو علي الفارسي
 لا تكون الا مفتوحة وكذلك اختلف فيها كثر اهل الاندلس
 ابو الحسن بن الاخير وابو عبد الله بن ابي القاسم فقال
 ابن الاخير يقول الاخفش وقال ابن ابي القاسم يقول الفارسي

وقيل دفولها كانت اذا تدخل والخبر ينبغي ذلك بعد دخولها
مسئلة ذهب البصريون الى ان الاختصاص الى ان الوصف اذا اتفقه
 على شيئا واستغنى ما كان مبتدا وخبره فاعل ينبغي عن الخبر
 نحو قائم زيد وما قائم زيد كذهبت الاخفش والكونيون
 الى انه لا يشترط هذا الاعتناء وذلك مبني على انما يعمل
 غير معتد **باب** مسئلة اختلفت في صدر الكلام من
 نحو اقام زيد فان امره هل هو جملة اسمية او فعلية قال
 ابن هشام وهذا مبني على خلاف في عامل اذا افان قلت
 جوابا فصدر الكلام جملة اسمية واذا استدبر من تاحير
 وتالود اذا ميم لها لا مضاف اليه وان قلت فعل الشرط
 فاذا اعين مضافه فصدر الكلام جملة فعلية فذكر طرزا
باب **مسئلة** كان واخواتها مسئلة قال الخفاف في شرح
 الايضاح اختلفت على الافعال الناقصة تدل على الحدث
 امر لا ينبغي على ذلك الخلاف عليها في الظرف والمجرور والخال
 من قال تدل على العمل والافعال وقال ابو حيان في الارشادات
 اختلفت اهل القول كان واخواتها في الظرف والمجرور والخال
 فبطل ٢ قبل وقبل عمل وينبغي ان يكون هذا الخلاف سريعا
 على دلالتها على التحدث **مسئلة** قال ابو حيان في الارشادات
 انما هرين كلامه سيبويه انه لا يكون لكان واخواتها الا خبر
 واحد وهو بنى ابن درستويه وقيل يجوز تعدده وذهب
 مبني على جواز تعدد خبر المبتدا والمنع هنا اقوى لانها شتهت
 بغيره وقال في شرح التمهيد بعد حجة كان مبني على جواز
 تعدد خبر المبتدا لم يقل الجواز هنا وفيه انما اذا اجاز مع

العلم

قال ابو حيان وهذا الخلاف بيني على خلافهم في الالام احرى
 الابتداء لربيت للشرق احرى احرى مجتمعة للشرق بينهما وبين
 ان الثاني فعل الاول فكسر وعلى الثاني تنوين وجه البناء
 اذا كانت لام الابتداء في الالف خبر الموصوف والادكان
 غيرهما لم يكن الفعل الذي قبلها مانعا من فعلها قال ابو حيان
 وهذا البناء هو على مذهب البصريين وانما على مذهب
 الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الاولات فاحرف يوكيد
 فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمنا ان كسرنا الاكسر ان
 لا بناء عندهم حرف تنوين والتقدير قد علمنا كسرنا لا بوسن
سئل تنوع ان الفعل واحد وهو لا كما في لان المكسورة بشرط
 الفصل بالجنس جواز عندى انك فاضل وقال اللواتى
 فائلا انك قائم يعجبى كما ان يقول ان انك قائم يعجبى
 قال ابو حيان وهذا من الغرائب على رايه ان لا يجوز الابتداء
 بها والجمهور على منع **سئل** اذا خففت ان المكسورة لم
 يلبسها في الافعال الا كما كان من نواحي الابتداء عند البصريين
 وجوز الكوفيين غيره وهو مبنى على مذهبهم انما كانت
 ذكر ذلك المتخاوي في شرح المفصل **سئل** اذا وقعت
 ان جوابه قسم كقول الله ان زيدا قائم فذهب البصريون
 وجوز كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختصار الكسر وقيل
 يجوز ان يفتح اختصارا لفتح وعليه اكساي والبغداديون
 وقيل يفتح النسخ وعليه الفر قال في التيسير واصل
 هذا الخلاف ان جعلت النسخ والمقسم عليه هل احدهما
 فعوة للآخرى فيكون المقسم عليه منعولا لفعل التسعة

او

اولا وفي ذلك خلاف بيني قال في تنوين لان ذلك حكم ان اذا
 منعولا ومن قال لا وانما هي تأكيد للمقسم عليه لا عاملة
 فيه كسر ومن جوز الالام ان اجاز الوجهين **سئل** لا يجوز
 هذان قائما الزيدان لا يجوز ذلك في المتدادون بقى
 او استناده واجازوه الكوفيين والاعشاريين على اجازته
 في التيسير فعملوا قائما اسماء والزيدان فاعل به سدد
 سدد خبرهما والخلاف جار في باب ظن في اجازته
 وفي التيسير اجاز ظننت قائما الزيدان ومن منع منع
 وابن مالك واتفق على الجواز في المتبدا ومنع في باب
 ان وظن وضرت بان العمل الصفة عمل الفعل فرع العمل
 الفعل فلا يستباح الا في موضع يقع منه الفعل فلا يلزم
 من جوي قائم الزيدان جواز ان قائم الزيدان ولا
 ظننت قائما الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع المتجرر
 من ان وظننت ومنع وقوعه بعدهما **سئل**
سئل قال ابو حيان في شرح التيسير في نحو سلمت
 اربعة نواصب احدى الكسر والتثنية وهو مذهب
 ابن خروف والثاني الكسر للتثنية وهو مذهب
 الاكثريين والثالث الفتح وهو مذهب المازني والناصري
 والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الخلقين
 قال ومنع بعض النحاة الكسر والفتح على الخلاف
 في حركة لا رجل من قال انها حركة اعراب قال هب
 سلمت بالكسر ومن قال انها حركة بنا فالذي يقول
 ان تنويني لجعلهم مع لا كما في الواحد قال لا ساءت بالفتح

رفعه بنا على قولهم انه في موضع رفع وفي موضع نصب ومذهب
 النحاة ان حرف الجر هو الذي في موضع نصب فلهذا اذ عاينه
 اذا بنى المفعول كان هو في موضع رفع وعلى مذهبهم انه
 هناك في موضع نصب وفي اصل المسئلة قول ثالث ان
 انما يثبت ضمير به مستتر في الفعل فانه ههنا موزع
 ان انما يثبت ضمير غايه على المعبر من المفعول من الفعل والتقدير
 سير هو اي سير قال ابن درستويه وينبغي على هذا الخلاف
 جواز تقديم الجر وكثير من سير فيقول القول الاول والثالث
 لا يجوز وعلى القول الثاني والاربع يجوز **سئل**
المفعول به مستكسر اذا تعدد المفعول من غير باب ظن
 كما في اعطى واختار في الاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى
 وما يتعدى اليه الفعل بنفسه على كما ليس كذلك هذا
 مذهب الجمهور وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد
 انما عمل فاهما تقدم قد تكسره وعليه ههنا وقيل
 البصريين قال ابو حيان وينبغي على هذا الخلاف جواز
 تقديم المفعول الثاني انه اتصل به ضمير يعود على الاول
 كواعطيت درهم زيد انفسا الجمهور يجوز وعند غيرهم
 لا بناء على ما ذكر **سئل** **الطرف** **سئل** قال ابو
 حيان في الارشاد هل يفتح في الطرف بكات واجازتها
 هو مبنى على الخلاف هل تقبل في الطرف او لا فان قلت
 لا تقبل فلا يفتح وان قلت يجوز ان تقبل فيه فالذي
 يقتضيه النظر ان لا يجوز التوسع فيه **سئل**
 فقال ابو حيان في شرح التيسير اذا استعملت اذا شرط

ولا يجوز عنده الكسر لان الحركة عنده ليست خاصة والذي
 يقول في التيسير معنى الحرف يقول لا سلمت بالكسر
 وجهه ان المبني مع لا في اشب العرب النصب تلك ان الجمع
 بالالف والثاني في حال النصب يكسور فكذلك يكون
 لا وهو الصحيح انتهى **سئل** **اعطى** **سئل**
 قال ابن الخاس في التعلية يجوز حذف الاول والثاني
 من فاعيل هذا النصب اختصارا لا كما حذف الثالث
 اختصارا بمعنى على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي
 ظننت اختصارا لظن اجازنا حذف ههنا جازا في
 الثالث ومن منع في الثاني هناك منع في الثالث
 ههنا **سئل** **الفتحة عن الفصل** **سئل** باب
 اختار ذهب الجمهور الى انه لا يجوز فيه الاقامة للمفعول
 الاول نحو اختير زيد الرجل وجوز الفر والسير في
 وابن مالك اقامة الثاني مع وجود الاول فتعلق اختيار
 الرجال زيدا وانما ابو حيان ان الخلاف بيني على
 الخلاف في اقامة الجر والحرف مع وجود المفعول به
 الصريح لان الثاني في معنا على تقدير حرف الجر **سئل**
 قال ابو حيان الجر وحرف غير ترديد نحو سير زيد وفيه
 خلاف مذهب الجمهور ان الجر وحرف في محل رفع وهو
 الثاني ومنه هذا البناء الثاني حرف الجر وحده
 وانه في موضع رفع قال ابو حيان وهذا مبنى على الخلاف
 في قولهم سر زيد بجر وفيه مذهب البصريين ان الجر وحرف
 موضع نصب فلذا قالوا انه اذا بنى المفعول كان في موضع

رفع

منه تكون مضافه للمجهول بعد ما امر لا قولان مثل تكون مضافه
 وضمت الربط بين ما مضاف اليه وغيره ومثل ليست مضافه
 بل مفعولة للفعل بعد ما لا هنا لو كانت مضافه لكان الفعل
 من تمامها فانه يحصل به ربط قال وينبغي على ذلك الخلاف
 في العامل فيها فمن قال انها مضافه لعمل اخر ولا بد ومن
 منع ذلك عمل فيها فعل الشرط كمن اراد وقت **باب**
الاستثنى مسئلة هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى
 منه وعلى العامل فيه اذ لم يتقدم وتوسط بين جزئي كلام نحو
 التوفيق لا بد اذ اقام فيه خلاف ففعل بالجواز وقيل بالمنع
 قال ابراهيم وهو يبنى على الخلاف في العامل في المستثنى
 فمن قال انه كما تقدم فعل او شبهه ومن قال انه
 لا وعنه جوزه **مسئلة** اذا ورد الاستثنى بعد جعل عطفت
 بعضها على بعض فهل يعود الى الكل فيه خلاف ففعل نعم
 وقيل لا بل يحتمل في الجملة الاخرى قال ابراهيم والخلاف
 سمي على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه
 لا اعماده الكل وان امكن فلاخره خاصة اذ لا يمكن
 عمل العوازل المختلفة في مستثنى واحد **باب**
حروف الجر مسئلة اختلف هل يتعلق الجار والمجرور
 والظرف بالفعل ان قص على قولين يبنين على الخلاف
 هل يدل على الحدوث ام لا فمن قال لا يدل على الحدوث
 وهو المبرد قال في ربي وابن حبان والبخاري وابن مبرهين
 والسكيتي بنى من ذلك ومن قال يدل عليه جوزه
مسئلة قال ابراهيم في التبيين اختلف في انهم اكرض

اليه

بعد

بعد سنة نحو ما رايت منذ يومان على اي شيء يرتفع على ثلاثة
 مذاهب اذهبوا ان منذ مبتدأ وما بعده خبر والتقدير لا بعد
 وكان يومان وقال بعض الكوفيين يومان فاعل ترفع
 منذ متى يومان وقال النحاة موضع الكلام كله نصب على الظرف
 اي ما رايت من الوقت الذي هو يومان قال وهذا
 كله مبنى على الخلاف في اصل منذ وقال الاكثر انها مفعولة
 وقال الغر اصلها من وذا والطاوية بمعنى الذي وقال غيره
 من الكوفيين اصلها من اذ كما حذف الهمزة وصنعت
 اللام **باب** **القسر** مسئلة قال النحاة في التعلية
 اختلف النحاة في عين الله هل هي مفعولة بوصوطة القسم
 ام هو جمع وينبغي على هذا الخلاف خلاف في هو مبتدأ
 مفعولة قطع ام هي صلة وتذهب الكوفيين ان عين هي
 يمين وهي مبتدأ مفعولة وقطع **باب** **التمجيد** مسئلة
 قال ابن النحاس في التعلية اختلف النحاة في قولنا افعل
 به في التمجيد هل يعناه امر كلفظه وتذهب البصريون
 ان ان معناه تعجب على الخلاف في تعجب هل هو انشأ او خبر
 قال وينبغي على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور
 في موضع نصب ما به مفعول ويكون الياء عنده انما للتقدير
 تكررت به واذا زائدة مثل قرأت بالسورق ومن قال بان
 معني افضل التمجيد لا الامر قال بان الجار والمجرور في موضع
 رفع بالفاعلية ولا ضمير في الفعل ويكون الياء عندها
 القامرا زائدة مع الفاعل مثلهما في كفى بالله سيكلم
 قال ابن النحاس في لزوم الالف واللام في فاعل فعل

التمجيد هو انشأ او خبر
 التمجيد هو انشأ او خبر
 التمجيد هو انشأ او خبر

فيه خلاف مبنى على الخلاف وفعل الذي المبالغة هل هو باب
 ثم وقيل من او من باب التعجب في قال هو من باب نعم وينبغي
 اشتراط في الفاعل كما دخلت في باب التعجب في افضل حيث
باب **التوكيد** مسئلة قال ابن النحاس هل يجوز
 ان يقع كل واحد من التبع والتبع والتبع والتبع غير ذلك
 ثلاث مذاهب اختلفت في الثاني لا بل تكون بعد ايجوعا لجا
 بالتسبب كما ذكرنا والثالث يجوز ان يتقدم بعضها على بعض
 بشرط تقديم اجمع قبل من قال وهذا الخلاف مبنى على ان
 هل لكل واحد منهن معنى في نفسه ام لا فان قيل لا معنى
 لها الا الاتباع فلا بد من تقديم اجمع وان قيل بان لها معنى
 جازا فاستعملت بنفسها انتهى **باب** **النداء** مسئلة
 اختلف في الهمزة تذهب البصريون ان الهمزة من عطف من حرف
 النداء وتذهب الكوفيين انها بقية جملة محذوفة والاصل
 يا الله اما جبر وينبغي على هذا الخلاف جواز ادخال
 يا على الهمزة فتعني البصريون لا يجوز لانه لا يجمع بين العوض
 والمعرض وعند الكوفيين يجوز لان الهمزة على الهمزة ليست
 عوضا بل قال ابو حنيفة في الارشاد اللهم لا تشاشره يا اي
 مذهب البصريين زعموا ان الهمزة المشددة في افعول من
 حرف النداء فلا يجتمعان وانما ان الكوفيين ان تشاشره كذا
 عندهم الهمزة المشددة في اخر بقية من جملة محذوفة قدرتها
 انما جبر وهو قول سفيان لا يحسن ان يقول من شدة علم به
باب **اعراب الفعل** مسئلة هل يجوز في المضارع
 ان تصوب بعد الفاء في الاجوبة الثمانية ان يتقدم على معجبه

فيقال

فيقال ما زيد فتكرمه يا شينا وحي ما تيك تحمى كذا فاسير
 تصير فيه قولان قال البصريون لا وقال الكوفيين لم والخلاف
 مبنى على الخلاف في اصل وهو ان ذهب في ذلك ان النصيب
 بان مفعولة وان انما عطفه عطفت المصدر المتدبر ان المفعولة
 والفعل على مصدر يتقدم من الفعل المعطوف عليه والتقدير
 لم تكن من زيد اتيان يكون ما اكرام وعلى هذا يمتنع التقديم
 لان المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه وتذهب الكوفيين
 وانما بان ان النصيب هو انما ينصبها وليست عطفه فلا
 معطوف هنا وانما هو جوابه تقدم على سمي مع تقدم بعض
 الجملة فام يمتنع **مسئلة** اختلف هل يجوز لفصل هنا بين
 السبب ومفعوله بالفاء وقد خولها بان يقال ما زيد يكرمه وتكرمه
 اخا ثايراد ما زيد يكرمه اخا ثايراد فذكره وتذهب البصريون
 المنع وتذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبنى على الخلاف
 في اصل السبب فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف
 على مصدر يتقدم من ذكره فكل لا يجوز ان يفصل بين المصدر
 ومفعوله كذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرمه ومفعوله لان
 يكرمه في تقدير المصدر والكوفيين اجازة لانه لا عطفت عندهم
 والمصدر يتقدم **مسئلة** قال ابراهيم في التبيين في الجواز
 الناحية على الفعل المستقبل غير ما سببه للفعل بل انما نصب
 ان نصرة وعلى هذا ترتيب مسئلة وهو ان يفعل كذا
 الفعل لا يتقدم عليه وقال الكوفيين اللام هذا الفعل عليه
باب **انكسار** مسئلة قال ابو حنيفة اختلف في
 تكسير همزة فيقال بعضهم يكسر على هاء رقة وقال بعضهم

يكون على ههنا مر قال والسبب في الاختلاف الاختلاف في حاصل
 وزنه وفي الطرف الاول المدح في الثاني ما هو قولان قد ورد في
 فعل والحق في هذه الاشارة بحجج من ادعت الميم في الميم
 من باب ادغام المثلين وما لا يكون وزنه فعل الميم والمدح فون
 وهو من كلامه اصوله في قول فيس وجحس وجهه صلي
 قال والاول هو الصحيح والاشي في قول الاخضر وتناقض فيه
 كلامه سيبويه **باب في تصغير** مسئلة اخذت
 في تصغير كيب وطير وصفا وسفر على قولين احدهما وجعل
 الجمهور ما تصغر على لفظها فيقال كيب وطير وصفا
 وسفر والاشي وعليه الاخص انما ترد الى المفرد لثبات
 رؤس يكون وطيرات وصفا يكون وتصغيره والخلاف
 مبنى على الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها قولان احدهما
 وعليه الجمهور انما اسم جموع وعليه هذا فيقول حكم المفرد
 من التصغير على لفظها والاشي وعليه الاخص انما جموع
 تكسر وعليه هذا في ترد الى بند انما اشار الى هذا البناء ابو
 حيان **باب في الوقت** مسئلة هل يقع الوقت
 على المتبوع دون التابع قال في البسيط فيه خلاف مبنى على
 الخلاف في المثال في الثالث يقع فان قلت انه يتردد فيه عامل
 من جنس الاول صح لا يصير جملة مستقلة فيستغنى
 عن الاول وان قلت القائل منه هو القائل في المتبوع لم يقع
 قال والصحيح انه يجوز الوقت لعدم استقلاله فيكون
مسئلة اختلاف في الوقت على اذن والصحيح ان في وقت
 يتبدل انما تشبيها لها بتتويين المنصوب وقيل بوقت

بالنون

الفن الرابع
 وهو من
 الفرق
 والجمع

بالنون لا يثبتون ان وان وروي عن المازني والمبرد قال
 ابن هشام في المعنى وينبغي علم الخلاف في المثال في المثال
 ثابث تحت في الوقت عليها الخلاف في كتابها فالجمهور يكتبونها
 بالالف والمازني والمبرد يثبتون **مسئلة** اذا انكر محي
 بعد العلم به مثل يكتب بالياء او بالالف قال ابو حيان يثبت
 على الخلاف في تعليل كتابته يحيى العلم بالياء فان علمت ه
 كتبت ه بالالف لانه قد رتب علمته وان علمناه بالترق
 بين اسم والفعل كتبت ه بالياء لان الالف اسمية بوجوده فيه
 ثم الفن الثالث من الاشياء والنظاير
 النونية في علم النونية يتلو

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
المقدمة في اوجده الخلق وجعل لكل شئ مظهري من الجمعي
 والفرق والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي سناه افوض
 من الفرق **هذا** هو الفن الرابع من الاشياء والنظاير
 وهو من الجمع والفرق وهي قسمان احدهما الالوان المتشابهة
 المتفرقة في كثير من الاحكام والاشي في المسائل المتشابهة
 المتفرقة في الحكم والاهلية **وتسمية** الجمع والفرق والنظاير
القسم الاول
وقول افرق فيه الكلام والجملة قال ابن هشام في المعنى كلام
 اخبر من الجملة لا سواد في كلامه هو القول المنع بالمتعد
 والامد بالغير ما دل على معنى يحسن السكون والجملة عبارة عن
 الفعل وقوله كذا مرزبوا المبدأ وخبره كذا مرزبوا وما
 كان معترلة احدهما هو قوله في اللحن وقايم النيران وكان
 زيد قائما وظننته قائما وهذا يظهر من انهم ليس
 مترادفين في كل موضع كثير من الناس وهو ظاهر في قول النحوي
 في المفصل فان بعد ان الافادة بخلافها وهذا تسميهم
 يتولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك
 ليس متبدا فليس كلاما انهم وقد ناذر بعضهم في ذلك
 ولا دعوا ان القواب ترد في الكلام والجملة وانصف الشيخ
 بدر الدين الدواني في ذكرها حاصله ان المسئلة ذات
 قولين وان كل طائفة ذهبت الى قول قلت ربيم ذهب
 الى الترادف متبدا الذين بنى على صاحب البسيط في النحو
 وهو كتاب كبير فليس في عدة مجلدات واجاب عما ذكره

ابن

ابن هشام في جملة الشرط ونحوها فقال في البسيط قوله ان الابد
 منه في فية الطرح اي في الاعم الا قلب فلا يفرق ما يعرف من
 المانع في بعض الصور نحو ما في الذي سرت به زيد للاختلاف
 الي الضمير قال ونظيره ان الفاعل يطرد حوالا فتدبر على
 المفعول في الاعم الا قلب ولا يفرق في ذلك ما يعرف من المانع
 في بعض الصور وكذلك كل جملة مركبة تتبدل ولا يفرق في ذلك
 تخلف الحكم في جملة الشرط والخرفاها لا تتبدل احدهما من غير
 الاخرى وقال ابن جني في كتاب التماثل المتداول من شرط
 الجملة ان تكون مستقلة بنفسها قائمة براسها وهاتان
 جملتان لا يستغني احدهما عن اخيهما بل كل واحدة منهما
 مستقلة الى التي تجاورها فيكون لذك نحو محرمي المفرد من الذين
 لى ركن الجملة وقوامها فذلك فاف جملة الشرط وجوابه
 تجاري احكام الجملة وقال الشيخ عبد الله بن ناظر الجيبي الذي
 ينضيه كلام النحاة تسوي الكلام والجملة في الدلالة يعني
 كلاما صدق عليه احدهما صدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص
 وانما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا
 او صلة فاطلاق محاري لان كلامهما كان جملة قبل فاطلقت
 الجملة عليها باعتبار ما كان كاطلاق الميت على ابنه لحيين
 نظرا الى انهم كانوا كذلك وقاله الشيخ بهاء الدين بن الحساس
 في تعليقه على المقرب الفرق بين الكلام والجملة ان الكلام
 يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالاسناد بين الكلمات
 ويسمى المهيبة الاجتماعية وضوء التركيب وان الجملة
 يقال باعتبار الاجزاء التي يقع فيها التركيب لان لكل ترتيب

في
تتم

اعتبار من الكثرة والوحدة فالكثرة باعتبار اجزاءها والوحدة باعتبار
 اعتبارها كشيء واحد في تلك الكثرة والاحاطة الكثرة
 تسمى بآلة والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى **موقع**
بين تقدير الالعاب وتصير المعنى عند كل واحد باح
 الخصائص قال هذا الموضع كثيرا كما يستوي من يبين نظر
 الي ان يعود الي احدى الصفات وذلك كقولهم في تفسير
 قولنا اهلك واللبى معناه الحق اهلك قبل اللبى فربما
 دعا ذلك من لا يرى لرب ان يقول اهلك ولللبى فيجزيه
 وانما تقديره الحق اهلك وساب اللبى وكذا لك قولنا زيد
 قمر بما طن بعضهم ان زيدا هنا فاعل في الصفة كما ان فاعل
 في المعنى وكذا لك تفسير قولنا سري يام هذا وقود ذلك
 بان سري ان قمر هذا وان قمره ان ربما اعتقد في ذاودا
 انما في موضع رفع لا يها فاعلان في المعنى ولا تستصغر هذا
 الموضع فان الوب قد تفرق به وسميت رواجحه ولا تفرق ذلك
 ان الاعمى انشد شعرا محمودا مبدأ التزم الشاعر فيه ان
 جعل قوافيه كلها في موضع جمل لا بيتا واحدا وهو
 يستمكنون من جمل لا بيتا تملعات كجوزع الصبي
 زردى روي ورد قفاة ضياء كدرت اعجمها برد المساء
 فطر قوافيه كلها على الجمل لا بيتا واحدا وهو قوله كما وقد
 راءه ابراهيم الذي موعظه ذلك على ما التزمه في جميع القوافي
 ساكن على سبعة من القول وذلك ان لم كان معناه كما بها في
 وقت روية البراء وعلى حال رؤيته ايراد تصور معنى الجرن
 هذا الموضع فما ان يخلط هذا البيت بسائر الابيات وكانت

لهذا

لهذا لم يخالف وتظهر هذا عندي قول طرفه
 في حيث يتفرق بنا وبيننا وسدب حاج الصبي بريد الصبي
 فاحتاج في القافية الى تحريك الباء نظير الى ذلك ليعمل حركة
 الاعراب اليها تشبيها بيا ب تولم هذا بكون يرت بكون وكان
 يجب على هذا ان يضم الباء فيقول الصبي لان ايراد معنوه
 الا انه تصور معنى اضافة الظرف الي الفعل فصار الي ان كان
 قال حين هيج الصبي فلما احتاج الي حركة الباء تصور معنى الجبر
 فكسر الباء وقد نقل الكثرة عن اليها ولولا ما اوردت في هذا
 لكان انضم كان اكسر وهذا اقرب ما خذ من ان تقول انه حرف
 التاشية للضرورة فان قلت فان الاضافة في قوله حين حاج
 الصبي فاما هي في الفعل لا الي الفاعل فكيف مرت غير المضاف
 اليه قبل الفعل مع الفاعل كل جزء الواحد فاقوى الجزم بينهما
 هو الفاعل فكان الاضافة انما هي اليه لا الي الفعل فذلك
 كما ان يتصور فيه معنى الجبر فان قلت فانت اذا اذنت
 المصدر في الفاعل جريته في المقطع واعتقدت مع هذا انه في
 المتن يرفع فاذا كان في المقطع ايضا مرفوعا فكيف يسوغ
 ذلك بعد حصوله في موضعين استغنى عن الرفع لفظا وبمعنى
 ان يجوز فيفتقرهم مجررا قبل هذا الذي اردناه وتصورناه
 لم يولد له معنى الاول لا لكن كما تصور في الجبر ومعنى الرفع
 كما ان تمت حال الشبه بينهما فتصور في المرفوع معنى الجبر
 الا ترى ان سيبويه لما عجز عن ايراد الجمل الحسن الوجه وتقبل
 ذلك في نفسه ورسا في تصور زائد عن هذا الحال له وتبينها
 عليه بان عا دسبه الحسن الوجه بالاضافة الرجل في الجمل

الركب

تفعل العرب وتفتقده العلم في الامرين لم يوق شيئا بهما وقر
 ذات بينهما ومن ذلك قولهم في قول العرب كل رجل وضيفته
 وانت وبها لك معناه انت مع شاك وكل رجل مع ضيفته هذا
 يوم من ايام ان الشا في خبر عن الاول كما انه اذا قال انت مع
 شاك فان قوله مع شاك خبر عن انت وليس الامر كذلك
 بل ليعري ان المعنى عليه فان تقدير الاعراب على غيره ولا عا
 شاك معطوف على انت والخبر محذوف للجمل على المعنى فكان
 قال كل رجل وضيفته بكونه وانت وشاك بصيغة
 وعليه جاء القطع بالنصب على ان كل كما قال الشاعر
 اعار على عزي لم يدر اني وصغره منها عذبة الصغرات
 ومن ذلك قولهم انت ظالم ان فعلت الاتراهم يقولون في معناه
 ان فعلت فانت ظالم فهذا اربابا وهم الله انت ظالم جواب مقدم
 وبما اذا ان مقدم جواب الشرط وانما قوله انت ظالم والى عني
 الجواب وساد مسده فاما ان يكون هو الجواب فلا ومن
 ذلك قولهم علمك زيدا معناه هذا ولعمري ان ذلك لان زيدا
 لان منصوب محذوف فلا ترى الى فرق بين تقدير الاعراب
 وتفسير المعنى فاذا سركت شي من هذا عن اصحابنا فاحفظ
 نفسك منه فلا تسترسل اليه فان امكنك ان يكون تقدير
 الاعراب على تفسير سميت المعنى فهو لا غاية وراه وان كان
 تقدير الاعراب على التفسير المعنى تسمى تفسير المعنى على
 ما هو عليه وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ عن منها
 عليك وان كان ان تسترسل متفسدا توشى الصلح لا تترك
 تفسير نحو قولهم ضربت زيدا سوفا ان معناه ضربت زيدا اضربه

بموضع

بموضع فهو لا شك كذلك ولكن طوي اعرا به انه على حذف المضاف
 اي منبته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت تناول
 ضربة سوط على انه تقدير اعرا به ضربته بسوط كان معناه كذلك
 للزمت ان تقدير ذلك حذفت الباء كما حذفت حرف الجر في نحو قوله
 امرتك الخمر واستغفر الله ذبا فيحاج الى اعتبار من حذف
 حرف الجر وقد ثبت عن ذلك كله بقولك انه على حذف المضاف
 في ضربة سوط ومعناه ضربته بسوط بهذا المعنى فاما
 طريق اعرا به وتقدره وحذف المضاف انتهى وقال ابن ابي ربيع
 في شرح الايضاح قال لو الا فعل هذا الذي تعلم قال يعقوب
 المعنى والله يسلمك فهذا تفسير المعنى وانما لتفسير اللفظ منه
 بركى سلامتك وقال ابن مالك في شرح الكافية ومن الاستش
 بليس قول النبي صلى الله عليه وسلم يطبع المؤمن على كل خلق
 ليس الحياية والكذب اي ليس بعض خلقه الحياية والكذب
 هذا التقدير الذي يقتضيه الاعراب والتقدير المعنوي
 يطبع على كل خلق الا الحياية والكذب **فايدة** قالت
 ابن عصفور في شرح المتوفى فان قيل لم صار المتعجب من وصفه
 على طريقة الفاعل معنويا وعلى طريقة الفاعل به فاعلا مع ان
 المعنى عندكم واحد وانما الباب ان يخلط الاعراب اذا اختلف
 المعنى فالجواب ان ذلك من قبيل ما اختلف فيه الاعراب
 والمعنى شق نحو ما زيد قاي في اللفظ الجارية وما زيد قاي
 في اللفظ المعنوية **الفرق بين الاعراب والتقدير**
والاعراب المعنى قال ابن عيسى الاعراب يتبدل على الفاعل
 لان الالف لا تتحرك بحركة لاها مدة في الحاق وتكررها

من الاستطاعة والامتداد ويعني بها الى مجموع الحركة وتكون الاعراب
لا يظهر فيها لا يمكن لان الكلمة غير معرفة بل منسوبة الى محل الحركة بخلاف
من ذكره وتخرج من البنات فان الاعراب لا يقد على حرف
منها لان حرف صحيح يكون غير كنه فلو كانت الكلمة في نفسها
معربة لظهر الاما جانية وانما الكلمة جمعا في موضع كلمة معرف
وكذلك في المفرد لا يظهر فيها الرفع والجر لشكل الضمة والكسرة
على السكون المسور كما قبلها فهي ثابتة عن محل الضمة والكسرة
وقال ابن الخاس في التعليل الفرق بين الموضع في المبنى والموضع
في المعنى انا اذا قلبت قام هو لا ان هو اذ في موضع رفع لا يعني
به ان الرفع قد وقع في الهمزة كيف كان في موضع ظهوره لو كان مقدرا
فيها لان الهمزة حرف جلد يقبل الحركات في عانتي به ان هذه
الكلمة في موضع كلمة اذ اظهر فيها الاصراب تكون من موضع جلد
القصا فان انا اقلنا انها في موضع رفع يعني به ان الهمزة قد وقع
على الالف نفسها لولا امتناع الالف من الحركة واستعمال الضمة
والكسرة في باقي القام في ظهرت الحركة على نفس اللفظ قال ابن
الصانع في تذكير الفرق بين اعلى واجز من خمسة اشيا جمع
اعلى بالواو والوثق واعلى (فعل واسم) لهما من وقا نيت
على معنى في موضع واحد لا لثلاث اوالاضافة ومن وقال الملهي
الفرق في الاما والاهمزة في خمسة والجمع والكسرة
ودخل من وخلاف تانيته في موضعين بل تذكير
قال في المرحمة وهذه الاشيا جارية في الاعلى وثابتة في الالف
والاول في الاجز واما كالا صغر والا صغر في الالف والفرق
فيه ضمير لثان وسائر الضاير قال في البسيط ضمير لثان

ينار

ينار في المبنى من عشرة اوجه انه لا يحتاج الى ظاهر يعود عليه
خلاف ضمير المايب فان لا بد من ظاهر يعود عليه لفظ
او تذكيرا وان لا يعطف عليه ولا يوكد ولا يبدل منه بخلاف
ضمير من الضاير وسر هذه الوجة انه يوصف المقصود منه
الابصار وان لا يجوز تقديم حيزه عليه ويعود من الضاير
يجوز تقديم حيزه عليه وان لا يشترط عود ضمير من الجملة اليه
وعينه من الضاير اذ وقع حيزه جملة لا بد منها من ضمير
يعود اليه وان لا ينسب الالف له وعينه ينسب الالف له الجملة
بعده لها محل من الاعراب والجلد المفصلة لا يزداد ان يكون لها
محل من الاعراب وان لا يقر الظاهر بقامه وعينه من الضاير
يجوز اقامة الظاهر بقامه وان لا يكون الالف دون التعليل
والخطاب لوجهين احدهما ان المقصود بوصفه الالف والفا
لهم لان المتكلم والخطاب في بناء الالف والفا في
ان في المعنى عبارة عن الطائفة لا بعبارة عن الجملة التي بعده
وهي بوصفها للقيمة دون الخطاب والتكلم وقال ابن هشام
في المعنى هذا الضمير ثالث للثاني من خمسة اوجه احدها
عوده على ما بعده لروا ان لا يجوز للجملة المنسوبة له ان تتقدم
هـ وثانيها عليه والثاني ان ينسب الالف له ولا يكون الاجز ولا
يشرك في هذا ضمير والثالث ان لا يجمع ما بين فلا يوكد
ولا يعطف عليه ولا يبدل منه الرابع ان لا يبدل من الالف
او اكد لئلا يفسد الخاس انه ملازم للفراد فلا يجمع
ونفسه على من اوجا حديث **فكر الفرق في ضمير**
المفصلة وسائر الضاير قال الخليل ضمير المفصلة اسم ولا محل

له من الاعراب وبذلك ينار سائر الضاير قال ابن هشام وتظهر
على هذا القول اسما الافعال **فكر الفرق** بين علم الشخص
واسم الجنس قال في البسيط علم الجنس كاسمته وثباته في تحقيق
عليته اربعة اقوال احدها ابن سقيون وبه قال ابن بابشاد
وان يعين المر بوضوح علم الجنس باسمه غير انه يقر في الجنس
باللام في كونه الدنياء كالدهر فان اشار الى ما ثبت في العقول
معرفة كوضع زيد عليها علمي اشياءها ولذلك يقال ان تعال
غير من اسما اعم اشياء من هذا الجنس تعرف من الاشياء من هذا
الجنس واعلم ان هذا هو النوع الذي يعين الشخص بمعرفة
الاعلام الشخصية لان الاعلام الشخصية يحتاج الى تعيين
افرادها لان كل فرد من افرادها يختص بحكم لا يشركه غيره
ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من تعال او استعانت
او غير ذلك وانما افراد انواع الوجود والاشياء فلا يطل
منها ذلك فلهذا لا يحتاج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ على
على جميع افراد النوع لا يشتر انما في حكم واحد قال ابن بابشاد
تفرقها لفظ وهي في المعنى لغات لان اللفظ وان اطلق على الجنس
فقد يطلق على افرادة ولا يختص شخصا بعينه وعلى هذا يخرج
عن جد العلم والقول ان لا يضمن الخاطبة انها موضوعات للتحقق
المعتمدة في الذهن غير ان المتعدين بالذات المعهود في الذهن
محل كذا في غير سائر اقسامه لطلالة الوجود والجنس وعنده
تقدم المعهود الوجودي واذ كانت موضوعات في الحقيقة
المعقولة المتقدمة في الذهن فاذا اطلقت على الواحد في الوجود
فلا بد من التصدي في الحقيقة وصحها طائفة على الواحد في الوجود

لوجود

لوجود الحقيقة المقصودة فتكون المقدور باعتبار الوجود باعتبار
الوضع لا بد من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتقدم
فان قيل الحقيقة الذهنية بغير الوجود فاذا اطلق على
الواحد في الوجود فقد اطلق على غيره في موضع قلست وان
جعلت المفردة بذلك بين الحقائق الا انه يتركز المتوازي الواقع
على حقائق مختلفة بمعنى واحد كما يحوي ان الذي تستر في
حقائق المتوازي المختلفة فذلك هو ان اشرك الله في الوجود
في الحقيقة وان كان الوجود في مقار الذهني والشرق بينا سد
واسامة ان اسد موضوعا لكر من افراد النوع على طريق
البدل فان المقدور فيه من اصل الوضع وانما اسامة فانه يتركز
من اطلاقه على الواحد في الوجود والتقدم والمقدور فيه حاشيا
لا سقوطا بالوضع والقول الثالث انه لما يتعلق بوضع
غير صحيح بل الواحد من جهة الرب اذ وقع طرفه على وجه
عجيب وطريق قريب اطلق عليه اسم يشتمل من خلقه او من
نعمه وقصته عليه فاذا وقع بصره مرة اخرى على مثل ذلك
الشرط اطلق عليه ذلك الاسم باعتبار تحصيله ولا يتوقف على
تصور ان هذا الوجود هو المسمى ولا غيره فصارت شحنا
كل نوع من رتبة تحت الاول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ الى
جميع الاشياء من تحتها مثل نسبة زيد الى المسمى به وعلى
هذا اذا اطلقت على الواحد فقد اطلق على ما وضع له فاذا اطلق
على الجميع فلا بد من ان كل واحد من الوجود الاول لا يطلق
اللفظ عليه ولا يتركز في اللفظ لانه لا يتركز في اللفظ لانه لا يتركز
تصور ان الذي في الثالث من الالف والواو وغيره والقول الرابع

قلت ان لفظ علم الجنس موضوع على التدرج المشترك بين الحقيقة
 الذهنية والوجودية فان لفظ اساسا متشكلا يدل على الحقيقة
 عينية الاعيان فالافتراض وعروض الاعيان مشترك بين الذهن
 والوجودية فان اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على
 ما وضع له لوجود المتعدد فتكون التقديرات المتوازنة مقصودا
 بالوضع بخلاف اسد فان فخره مقصود بالوضع فلهذا اتفقت
 ذلك فالعرف بين علم الجنس واسم الجنس بالمراد واحد
 اشتاع دخول الاسم على احد وجوانه في الآخر ولذا كان
 ابن لون وابن الحارثي اسم جنس لدخول الاسم على كل واحد
 ابن عرس اسم جنس لاشتاع ابن العرس والاشاع في اشتاع العرس
 يدل على العكسية التي لك نصت الحان عنها الرابع مع هذا
 التفت على ذلك وانما الامانة فلا دليل فيها لان الاعلام
 جات بصفاته كما بن عرس وابن عرس واسم جنس جات بها
 كما بن لون وابن الحارثي انتهى كلام صاحب البسيط **فائدة**
 قال صاحب البسيط العرف بين الاشتراك الواقع في التكررات
 والاشراك الواقع في المعارف لان التكررات التكررات مقصود
 بوضع الواضع في التكررات والاشراك الواقع في المعارف
 ان اشتراك التكررات مقصود بوضع الواضع في كل معنى معين
 وانما اشتراك المعارف فالاشراك في الاعلام انما في غير
 مقصود بالوضع لان واضع الاسم على العلم يقصد تشكرك
 عنه لانهما المتكررات حصلت بعد اوضع كثرية المسمى باللفظ
 الواحد فلذلك لم يتدرج هذا الاشتراك في تقريرنا كثرتنا انما
 غير مقصود للواضع وانما الاشتراك في المعارف وانما الاشتراك

وفا

وتعارف بالامور وان كان مقصودا للواضع فانه مشترك في المسمى
 المعين فلهذا لم يتدرج في التعريف بخلاف الاشتراك في التكررات
 فانه في كل معنى معين فلهذا اشتراك الاشتراك **فائدة**
 قال الزيلكا في شرح الفصل الفرق بين الامر في الزيدان والامر
 في الرجلان ان معنى الزيدان المشترك كان في التسمية وتعريف
 الرجلان المشترك كان في الحقيقة قال في حواضره ولذا كان
 سميت امرا بوجهين بينهما وبين معنى شخص يسمى بوجهين
 في التسمية الزيدان مشترك في التسمية مع اختلاف الحقيقة
 وانما اموال الامور والاشراك في الامر اقرب من افادة التعريف
 من الاصل فلهذا كان اقرب الى الحقيقة ولان اخرها في الصفا انهم
 يكون اكثر من حزين وكذا لان اشتراك الامر اشركوا في
 بطلانها العامل به انه قد عرف اعلام لا يعرف لها ما ليس بمتعارف
 انه والحد من التفت الى ذلك **فائدة** قال ابن عيسى
 ان الفرق بين ذوالتي بمعنى الذي على لغة طي وبين التي بمعنى
 صاحب من وجوه فمستأن في لغة طي في فصل بالفعل ولا
 يجوز ذلك في ذوالتي بمعنى صاحب ومنه ان ذوالتي لغة طي
 مذمومة لا بوضع بها الا العرفية والتي بمعنى صاحب بوضع بها
 المودة والشفقة ان افغنها الى تكرة ومضت بين الترة والشفقة
 اخذتها الى معرفة وقارت معرفة وصنعت بها المعرفة في معنى
 التي في لغة طي لا يجوز فيها ذي ولا ولا تكون الا بالواو
 وليس كمنه التي بمعنى صاحب **فائدة** قال الاندلسي
 في شرح الفصل الفرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي ان
 الذي يوصل بها هو خبر وان توصل باخبر ولا يوصل به خبر

حرف في وانما ما حكت تخليبا لانه مدعو والرفاق منك وكما في باقي
 وجوه المواقفة فموان معناه جميعا انما كانت والدوام
فائدة قال الاعلم في تسمية الفرق بين كان وبين اصبح
 واخواتها ان كان لما انقطع وهذه لما لم ينقطع فتولد اصبح
 زيد غنما معني في وقت اخبارك غير ينقطع عنه فلهذا ان
 الصياغة في تذكره **فائدة** قال الامام في الفرق
 بين كان والتمام والناقصة ان التامة بمعنى حدث ووجد
 التي والناقصة بمعنى وجد بوصفية التي بالشي في الزمن
 الماضي وخالف ابن القوام في شرح ان في ان التامة
 يعني ما عن ذات التامة متضمن حدثا او متوقع والناقصة
 يجبرها عن انتفاء الصفة الحادثة من الذات او غير توقعها
 والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها والتامة
 تكون بالمرئع وتكون بالمصدر وتقول في الطرف والحوار
 والمفعول لم يعلق بها الحار والناقصة بخلاف ذلك لم
 انتهى وقال الشيخ تاج الدين بن كلثوم في تذكرته قال الامام
 ابو جعفر بن الامام ابو الحسن بن الباق قال ابو القاسم
 السخري في فقه قلقت من كتاب بعض اصحابه من زعم ان كان
 التي يصرفها الامر والاشراك هي الناقصة نفسها فقد اخطا
 وانما هي غيرهما والفرق بينهما ان التي على معنى الامر
 والاشراك لا يكون اسمها الا مستترا فيها والناقصة تكون
 اسمها مستترا فيها وغير مستتر والتي على معنى الامر والاشراك
 لا يتقدم خبرها عليها والناقصة يتقدم خبرها والتي على معنى
 الامر والاشراك لا يفت اسمها ولا يوجد ولا يعطى عليه

لان المقصود بالمصدر والمصدر يسوغ في جميع ذلك **فائدة**
في باب كان ويا ب ان افتقر في انه يجوز ان كان
 تعميم الخبر على الاسم وعلى كان يجوز ان كان في باب كان
 زيد ولا يجوز تعميم الخبر على ان ولا على اسمها الا ان يكون
 طرف الخبر زيد **فائدة** في باب كان ويا ب ان
 قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان واخوانها
 محتملة لخالفه اصول الافعال في الربعة اشيا احدها ان هذه
 الافعال اذا سقطت بقي المصدر والمصدر اليه وعبرها اذا
 سقطت لم يبق كلام انما في ان هذه الافعال لا تذكر بالمصدر
 لانها لم تدل عليه وعبرها من الافعال يؤكد بالصدر وانما
 تدل عليها حقوقا مريتا وذلك زوالا انما ان الافعال
 التي ترفع وتنصب وهذه لا تنصب لانها لا ترفع فاما
 خبر عن المبتدأ فاذا زال المبتدأ زال الخبر واذا وجد المبتدأ
 وجد الخبر انما ان الافعال كلها تستعمل بالرفع دون النصب
 ولا تستعمل هذه بالرفع دون النصب لانه خبر للمبتدأ
 وقال في الدهان في الفرة في الفرق بين هذه الافعال
 والافعال الحقيقية ان الداعل في تلك غير المفعول مخوف
 زيد غيرا وهذه ترفعها هي منصوبة **فائدة** قال
 ابن الطائس في التعليل فادام فقال في اخواتها من وجوه
 وتوافرها من وجوه انما وجوه الخالفة فانها مصدرية
 في موضع نصب على الطرف ولذا لا تتبع اسمها وخبرها
 كلاما يحتاج الى شيء اخر كقولك طرفا لم يزل لا يفت
 ما حكت متقيا امددة ودام انما متقيا في اخواتها

تنبى المفعول

حرف

ولا يدل منه والناقصه يجوز في اسمها كل هذا والناقصه على معنى
 الامر والثاني لا يكون خبرها الاجمالية ولا تحت اسم الجملة ان
 يكون خبرها عامه يرجع الى الاول والناقصه ليست كذلك لا بد
 من ما يدل يرجع الاول خبرها اذا كان جملة فقد ثبت بهذا
 كله ان كان التي على معنى الامر والثاني ليست الناقصة قال
 ابي القاسم ان كان المضرب الامر والثاني هي كما كانت
 الناقصة والحكمة في موضع نصب يدل على ذلك ان الامر
 يكون مبتدأ ويعبر في ان واخواتها وظننت واخواتها والحكمة
 المنسوبة الواقعة مدح خبر هذه الاشياء وثابت انه خبر المبتدأ
 وانما ذكره ثبت انه خبر كان انتهى **ذكر ما انفرد فيه الناقصة**
وليس قال المصنف انما يثبت بينه وبينه ثلاثه اوجه دخولها
 على المبتدأ والخبر كونها للنفى وكون النفي نفي حال كذا في
 ما ليس في عشره اوجه بطلانها بزعمه ان ود قول لا
 تقدم الخبر وهو له واذا عطف عليها صبي نحو ما زيد
 اركبا ولا سائر الخه كان في سائر النصب والنصب او اجنبية يجوز
 الا ارفع نحو ما زيد شبرا ولا ذاهما نحو ما زيد لا تجمل الضمير
 فلا يثبت زيد ما قائل كقائل زيد ليس قائل ولا تفسر فلا ان
 الافعال بنفسها بعينها وان كان بعد الاسم فعل فالجمل
 عينه في من الاسم نحو ما زيد المضرب على تقدير ما ضرب
 زيدا المضرب وهو اولى من رفعه ولا يغير عنها فعل ما ض
 لا يثبت ما زيد قائل لانها النفي الحال ولا يحسن تقديم الخبر للمورد
 نحو ما يقيم زيد كسره في ليس قال فجمع ما جاز في ما يجوز
 في ليس ولا يجوز في ما جاز في ليس لانه ليس في ما بها

بالفعلية

بالفعلية والشيء اذا لم ير شيئا فلا يكاد يشبهه من جميع وجوه
 وقال نطا
 تنهم في النور قد حاسن ما وليس لغير يثبت لا في الهم
 زيادة الذين بعد ما سفل لها والا واخواتها يثبت للعالم
 ويصوبها بحسب كذا كذا في النور وسئل في العطف تشبه بالحكم
 وتتمتع الاضمار في ذاتها ولا تفسر فعلا للمركب ولا الفهم
 وان كان بعد الاسم فعل لم يثبت تشبهه للفعل اولى بالاسم
 ولا يحفل لما في اذن خبرها ولا في تقديره عند قسره
ذكر ما انفرد فيه لا وليس قال ابن هشام في المعنى
 لا العامة عمل ليس تحتها ليس من ثلاث جهات اوجه
 ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بوجوده ان في ان ذكر
 خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظهره فادعى ان
 عمل في الاسم خاصة وان خبرها برفع الثالث انها لا تعمل
 الا في التكرار **ذكر ما انفرد فيه اخوات ان** قال ابن هشام
 في تدويره لان وان ولكن احكام خمسة هي فيها فوجوه ووث
 سائر اخواتها احدها العطف على الموضع والثاني دخولها في
 في الخبر ليعين معنى الشرط والثالث عدم جواز عملها في حال
 وظرف ومجرور بخلاف اخوات الثلاثة الرابع عدم جواز العمل
 والاهمال اذا قرئت بما عذابي التسريح والازجاء بحسب
 بان ذلك جاز في لست سماعا في كان وهل يثبت عليها
 لا يثبت ان في لست سماعا في كان وهل يثبت عليها
 انما كان في لست سماعا في كان وهل يثبت عليها
 دخول الامر في الخبر لانه في ان المكسورة باطرا وفيها يندرج

والفعلية قال ابن ابي عمير (التعليق في باب ظن ان يتصدر
 علما لاسمين حرف يكون ما قبله فعل عن الهم في انما لاسمين دون
 الهم في موضعها وهذا احكام بين حكم الالف وهو ابطال الهم
 بالكتابة وبين حكم كان الهم في ذلك فعلين تشبيها بالعلامة
 في الهم ليست محسوسة ولا معلقة قال ابن هشام في قوله
 احاد اهل الصناعة في وضع (الكتاب لهذا واستعاره له
 من الاجادة وقال ابن ابي عمير في شرح المفضل التعليق في
 من الالف لانه ابطال عمل الالف لفظا لا محلا والالف ابطال
 عملها بالكتابة فكل تعليق الفاء وليس كل الف تعليق فان
 ابن الخاس في ادعاء تيرين التعليق والالف عموما وخبرها
 نظرا في لا عموم وخبرها بينها وفي تدويره ان هشام قال
 ابن ابي الربيع ايجوز الالف الا بدشروط التوسط والناحية
 وان لا يتقدم الي مصدر وان يكون قلبا قال فانما التعليق
 في هذه الافعال وفي اشباهها انتهى **ذكر الفرق بين**
حذف المفعول المقتضا وبين حذفه اختصارا قال ابن هشام
 جرت عادة النحويين ان يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا
 ويريدون بالاختصار الحذف لتدليل وبالافتصار الحذف
 لتدليل وتكملونه بحرف كوا او شوا اي او فوا هذين الفعلين
 وقول الرب فيما يتقدم الي اثنين من يسبح يحل اي فكن منه خلية
 والتحقيق انما لا يندرج في معلق الفرض بالاعلام بحرف
 وضع الفعل من غير تعيين من اوقفه ومن اوقع عليه فيجاء
 مصدره بسند في فعل كون ما مضى الحاصل حرفي او ب
 وقامه يتعلق بالاعلام بحرف دلتها على ان عمل الفعل فيتمتع

هذا في الاصل وان لا يثبت في وليكن في خبرها لغيره ولا في
 ثمة بعضهم الا انهم لياكون الظاهر كل ذلك لغيره لانه
 معنى انتهى **ذكر ما انفرد فيه الناقصة**
الحقيقية قال ابن هشام في المعنى سكرها بينه في جوارحه
 الى رويته في خبرها في ما يفتن وطورا الطريقة بذلك في
 باب لوتقول عسى ان تفرق وتبين عسى انك قائم ولو انك
 تقوم ولا يجوز ان تقول تقوم في شرح المفضل للملا ليس ان
 الحقيقية الناقصة للضارح الشبهة ان الشبهة العامة
 واسمها ان اربعة اوجه احدها ان لفظها قريب من لفظها واذا
 خفت صارت مثله في اللفظ الثاني انها وعاملت في
 مصدر مثل ان الاستعانة والثالث ان لها ولما علمت في
 موضعين الاعراب كالشبهة والرابع ان كل واحدة منهما تدخل
 على الجملة انتهى وقال ابن الخاس في التعليق ان الشبهة
 الحال وان الحقيقية تصلح لهما والمستقبل **ذكر ما انفرد**
فيه **وان** قال ابن هشام في قوله لان من سبعة اوجه احدها
 انها لا تعمل الا في التكرار الثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا
 يثبت الثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل
 قائم بالمكان مرفوعا به بدل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه
 وخالفه الاخفش والاكسون ولا خلاف ان ارتفاعها اذا كان
 اسمها عاملا الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها بغير مضى
 الخبر وبعد فيكون رغب السمت والمطلوب من نحو لا رجل ظرف
 فيها ولا رجل وانما فيها السمت انما يجوز انما اذا تكررت
 انما يجوز في خبرها اذا علم **الفرق بين الالف**

والفعلية

عليها ولا يذكر الفعل ولا ينوي اذ النوى كائنت ولا يسمى محذوف
 لان الفعل ينزل لهذا المصدر متصلة بما لا يفعله له ومنه ربي
 الذي يجي ويحيى هل يستوي الذي يفعلون والذي لا يفعلون
 وكلاهما في نوا ولا يتصرفا واذا اوتيتهم اذ المعنى ربي الذي
 يفعل الاحياء والامانة وهل يستوي من يتصرف بالاعمال
 يستوي عنه العمل واقوعوا الاكل والشرب وذروا الاسرار
 واذا اقصت منك رؤيتهم لك وتارة يصعد اسناد الفعل
 الى فاعله وتعليلته بمنعوله فذكر من خولا تاكلا الربا ولا
 تتركوا الزنا وتولوا ما احسن زيدا وهذا النوع اذ لم يذكر
 منعوله قبله وفي نحو واودعك ريك وصافى وقد يكون في اللفظ
 ما يستدعي فيحصل الخبر بوجوب تقديره نحو هذا الذي بعث الله
 رسولا وكل وعد الله المحسن وما شئ حيث يستباح **ذكر**
ما انفرد فيه صاحب علم قال ابن ابي عمير في باب
 اعلال الالف ولا التعليل كما صرح به ابن النجاشي في علمه لانك
 لو قلت اعلت لم زيد غير وقام به يستقيم الكلام مبتدأ وخبر كان
 غير مبدى لان قولك عمرو وقام لا يستقيم جعل خبر عن زيد
 وكذا الحكم في الالف ولا يجوز في هذا التأنيك على الفعل الثاني
 دون الثاني ولا على الثاني دون الثاني وفي الاقتصار
 على الفعل الاول خلاف **وكما انفردت فيه الفاعيل** قال
 الشيخ بكاء الدين ابن الحارث في الفرق بين المصدر والمصدر
 المحقق ما لا يتعد المصدر عن الالف في قولنا من ضرب
 صدره في قولنا يحمي من زيد غير فكل واحد منهما مفعول
 وصحوا ما يعثر به عنه لصفته ليجازل عزه في رب في قولنا من
 ضرب

الاقتصار

المصدر ابن يعيش المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل
 محذوف وخبر جرح المصدر في الوجود وصيغة الفعل تدل عليه
 والافعال كلها مصدرية اليه سواء كان يندى اليه على اول مبتد
 نحو ضرب زيد ضربا وقام زيد قايما وليس كذلك خبر
 من المفعول الا ترى ان زيد اسير في قوله ضرب زيد ليس مفعولا
 لك على الحقيقة انما هو مفعول لله تعالى وما قيل له مفعول
 على دعوى ان فعلك وقع به **ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر**
 قال الشيخ بكاء الدين ابن الحارث الفرق بينهما ان المصدر
 في الحقيقة هو الفعل الصادق عن الالف لان قولنا ان ضرب
 صدره في قولنا يحمي من زيد غير فكل واحد منهما مفعول
 وصحوا ما يعثر به عنه لصفته ليجازل عزه في رب في قولنا من
 ضرب صدره في قولنا يحمي من زيد غير فكل واحد منهما مفعول
 واسم المصدر اسم المفعول الصادق عن الالف وغيره كسمات
 المسير به اسم المفعول الذي هو صاد عن المسير لالفاظ يسير في
 بل المعنى العبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتزيم
 انتهى وقيل ان الحاصب في اما ليه الفرق بين قول الخليل
 مصدر اسم المصدر الفعل الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق
 في انطلق واسم المصدر هو اسم المفعول وليس له فعل يجري عليه
 كما لا يخفى فانه نوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه
 وقد يتوهم مصدر اسم مصدر في السنين الفاعل من لفظه
 احدى الفعل والآخر الالف التي يستعمل بها الفعل كالظهور والظهور
 والاكل والاكل فالظهور المصدر والظهور ما يتظهر به والاكل
 ما يوكل انتهى **ذكر الفرق بين عند ولدن ولدي** قال ابن

مصدر ان ص

هذا مرية من ستة اوجه لا يكون عنده ولدن الا اذا كان المحل
 ابتداء خاصة نحو اتيته وحينئذ عنده ولدن على علمه
 ولدي ولا يكون لدن فضلة بخلافه وجر لدن بمن اكثر من نفسه
 وجر عنه كثير وجر لدن ممتنع وهي بمنية والظاهر ان
 وهي قد تعني في الجملة كقولنا لدن شيت حتى ش ببرد الالف
 وقد لا تعني في الاصل فانه يكون في عدة احوال فاعلم بالامانة
 والحب على التمييز والرفع باضا وكان ثمة فهران عند امكن
 من ولدي من وجهين احدهما انما تكون ظرفا للامانة والفاي
 نحو عند فلان علم وتيسر ذلك في لوي وقوله ابن السكيت
 في اذ لم زيد وجر لدن من حواسمه وانما في انك تقول عندي قال
 وان كان غايبك ولا تقول له في قال الا اذا كان حاضرا قاله
 الحريري وابو هلال العسكري وابن السكيت وزعم المعري انه لا فرق
 بين ولدي وعنده وقول غيره اولى انتهى **ذكر ما انفردت فيه**
اذ واذا وحيت قال ابن هشام في تذكرته اعلال اذ واذا
 وحيت اشتركت في امور وانفردت في امور فاشتركت في
 الظرفية ولزومها والاضافة ولزومها وكبرها للجهل والبدن
 ولزومها قارب المعنى وقد يخرج عنه هذه مماثلة قد قبلت
 وتشترك اذ واذا في انهما لا يمان ولا يكونان للمكان وانما
 يكلمان باعين الامانة فمفرد من معنى الشرط حازين تمان
 نظره او انما للجملة الفعلية وانفردت اذ اياها فانه سمي الشرط
 دون ما وانما الانصاف الا الى الجملة الفعلية وانفردت
 حيث فانها تكون للمكان وانما سمي وانما لمكونها للمكان
 انتهى **ذكر الفرق بين وسط بالملكون ووسط بالاضاع**

قال

قال الخليل السري **الفرق** ما بين قولهم وسط الشيء ووسطه تركا وتمكين
 موضع صالحين فسكن ولقي حركا تراه مبيت
 فجلسنا وسط الجماعة اذ هم وسط الدار كما هم جالسون
 قال النجاشي في التقرينات اذ اقلت حشرت وسط الدار بتر
 بالسكون فوسط طرف ويبر المفعول به واذا قلت حشرت وسط
 الدار بتر بالتحريك فوسط مفعول به وفي حال **ذكر الفرق**
بين قول المفعول مصدر وقول المصطف قال ابن يعيش
 فان قيل قد سمع من عطف اسم على اسم بالواو ودخل فيه
 الاول واشتركا في المعنى فكانت الواو عطفية فلم اقتصم
 باب للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو
 التي بمعنى مع انما تزج المصاحبة فاذا عطف بالواو وشا
 على شي دخل في معناه ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف
 عليه ملازمة ومما رتبة كقولنا ما زيد وعمرو فليس احدى
 ملازمة للاخر ولا مصاحبة له واذا قلت ما صنعت وابان
 فاما يرد ما صنعت مع ابان واذا قلت استوي استوي
 الماء والحشمة وما زلت اسير والنيل منهم من المصاحبة
 والمقاربة وقال الابن في الفرق بين الواو والمفعول واو العطف
 انك اذا قلت ما زيد وعمرو ليس احدهما ملازمة
 للاخر ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة
 واذا قلت ما صنعت وابان وما زلت والفرق فاما تزييد
 ما صنعت مع ابان وان بلغت في فعلك وما انت مع الحق
 في انك تشارك في حقيقة به **باب الاستش**

قال ابن يعيش الفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام احد الازيد
 انك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام اثنين وتساوي استثنى فقلت
 تنصبه كما تنصب المنعوتة او ازيد لانه من كان معتمد الكلام ايجاب
 النصب ولزيد وكان ذكر الاول كالنحو وكما ترفع الخبر لا ينعى
 الكلام وتنصب الحال لانه تبع للمعتمد في تخويزه في الدار قائم وقائ
 انتهى **فصل** قال ابن يعيش الفرق بين غير اذا كانت صفة
 وبينها اذا كانت استثناء اذا كانت صفة توجب الاسم الذي
 وصفت بهما شيئا ولم تنف عنه لانه مذكور على سبيل التعريف
 فاذا قلت جاني غير زيد فقد وصفتها بالخبرة لانه غير زيد
 ولم تنف عن زيد الجاني واقامه بمنزلة قوله جاني رجل ليس
 بزيد واقامه اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فالجاني
 تنوذا كان قبلها نفي فاما بعدها ايجاب لانها محمولة على الاذكار
 حكمها حكمها انتهى **ذكر ما افرقت فيه الاعداد** قال ابو الحسن
 الاذكي في شرح الجزئية افرقت الاعداد في ثلاثة اشياء احدها
 ان في اعرافها حيث لا يتصور الاستثناء والايست
 كذا في قولك عندي درهم غير جيد ولو قلت عندي درهم
 الاجيد لم يحز الشئ الا اذا كانت معها بعدد صفة لم يحز
 حذق الموصوف او اقامة الصفة فانه في قول قام القوم الازيد
 ولو قلت قام الازيد لم يحز بخلاف غير اذ تقول قام القوم
 غير زيد وقام غير زيد وسبب ذلك ان الا حرف لم يمكن
 في الوصف فلا تكون صفة الا نالها كما ان اجمعين لا يستعمل
 في التاكيد الا نالها كذلك انك اذا اعطيت على اسم الواقع بعد
 الا ان اعراب المعلوم على حسب المعلوم عليه واذ اعطيت

على

على الاسم الواقع بعد غير كجاء الحر والحمل على المعنى **ذكر ما افرقت**
في الحال والتمييز قال ابن هشام في المعنى اعلم انها اجمعا
 في خمسة امور واكثر في سبعة فاولها الاتفاقات انها اسمان
 تكثران فحلتان منصوبتان واخفان للاسماء واقا اوجه
 الاكثر فاخدها ان الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجورا
 والتمييز لا يكون الا اسما والثاني ان الحال قد يوقف فعلى الكلام
 عليها نحو ولا تمس في الارض سرا ولا تنزلوا الصلاة وانتم
 سارا بخلاف التمييز والثالث ان الحال لا يميز الحواسن
 الحال تنقسم على ما علم اذا كان فعلا مستقرا او وصفا
 يشبه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح التساوي
 خلق الحال الاستقفا وهو التمييز للمجود ان الحال
 تكون مؤكدة لعلها ولا يقع التمييز كذلك انتهى فليست
 وبقيت فروق اخرى انتهت ولم ارسن عددها **ذكر ما افرقت**
في الحال والمفعول قال ابن يعيش الحال تنقسم للمفعول
 من حيث انها جى بعد ما اكمل الفعل واستغنى الفعل بما علم
 وان في الفعل دلالة عليه كما كان فيه دليل على المفعول
 ولهذا التسمية استعملت ان تكون منصوبة وتساوي
 في انها هي الفاعل في المعنى فالارب في جاء هز زيد وليس المفعول
 كذلك بل لا يكون الا غير الفاعل او في حكمه نحو جرت زيد ممر
 ولذلك لا يمنع من تسمية وصفتها لا كما في الفاعل والمفعول
 فاما قوله ضربت نفسي فاعلم ان الضمير في حكم الاجنبى ولذلك لم يجر
 بها فمفعول يا نفس اولى خطية ولعل فيها الفعل اللازم
 وليس المفعول كذلك وتكون تارة فاعلم ان يكون تكسرة

ان يوصف الاول
 بالثاني والثاني
 في بعض ذلك فانه
 الثالث ان التمييز
 الامر لا يصح به

واما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل الاستغنى فاعلمها وقال ابن
 السكيت في املها الى ان تتألف المفعول من اربعة اوجه الاول
 لزومها التاكيد والمفعول يكون معرفة وتكون والثاني ان الحال
 في الفاعل هي ذواتها وليس المفعول هو الفاعل والثالث
 ان الحال يعمل فيها الفعل ويعنى الفعل والمفعول لا يعمل فيه المعنى
 والارباع ان المفعول يسمى له الفعل فخر في الشئ على في الحال لا يميز
 لها الفعل **ذكر ما افرقت فيه الجملة الحالية والمعتزلة** قال ابن
 هشام كثيرا ما تشبه المعتزلة الحالية والمعتزلة الحالية
 احدثها ان المعتزلة تكون غير خبرية كالامرية والامرية
 والتمهية والتمهية التسمية التي ان يجوز تصديرها لشيء
 استقبل لظن والاسم والموت والشرط الثاني انه يجوز قولها
 ما في الرابع انه يجوز قولها ما لو وقع تصديرها بالماضي التث
ذكر الفرق بين الامانة بمقتضى الالام وبينها بمقتضى من قال
 الالام ليس ويخرج المفصل الفرق بينهما من وجه واحد
 الثاني غير الاول في الامانة التي بمعنى الامانة سواء افرقت في
 اسمها او لم يوافقها فانه يتفق ان يكون اسم الغلام والمالك واحد
 فالغلام حاصله وان اعدا لفظ وانك الذي بمعنى من فالاول
 فيها ايضا الثاني انك ان الذي بمعنى الالام لا يصح فيها ان يكون
 الثاني خبر عن الاول والثاني بمعنى من يصح فيها ذلك قال ابن
 بري كان اذا صح ان يكون الثاني خبر عن الاول فالامانة
 بمعنى من فان استغنى فاعلم ان الذي بمعنى الالام ان الذي بمعنى الالام
 لا يصح انتحاده المضاف اليه فيها على التمييز ويصح في التي بمعنى
ذكر الفرق بين حيي واجا والي قال السكيت في تميز

ومعرفة ولها شئ خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان
 وذلك لانه لا يقدري على تقدير الظرفين فاذا قلت جاز زيد
 لربك فقد مره في حال لربك كان جاز زيدا لربك قد مره في
 اليوم وخصا تشبه بظرف الزمان لان الحال لا تنقل بل تنقل
 ان حال اخرى كان الزمان منقضى لا يبقى ويجلعه غير
 وقال الزمخشري في المفصل يجوز اخلا جملته الحالية المعتزلة
 ما لو وقع الرابع الي في الحال اجرا لما جري الظرف لا انعقاد
 التسمية بينهما وبينه وقال ابن النحاس في التعليل في الحال
 تشبه الظرف في انها مقدر على وتفاوتها في ان تدخل على
 لفظ الظرف وفي الحال تدخل على حال مضافة الى مصدرها
 نحو جاء زيد فاجا اي من حال قيامه وقال السكاوي في شرح
 المفصل الحال تشبه المفعول به وظرف الزمان والصفة والتقدير
 والخبر انما تشبهها بالمفعول به فلا في الفعل ولا في على كل واحدة
 فاذا اختلفت ضربت دل ذلك على مضروب وعلى حال ولان كل
 واحد مع الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل
 وانما شبهها بالظرف فمن قبل انما مفعول فيها وانما تنقل
 كما تنقل الزمان وانما تشبهها وتجهس فيها دخول في وانما شبهها
 بالخبر فانه ذكره جات لتفيد كذا كذا الخبر والتكثير فيه هو
 الاصل والفرق بينهما وبين المفعول انها تعمل فيها المتعدي
 في المعاني والمفعول به يكون ظاهرا ومفعول زعمرا ومفعول
 ريشتنا وغير مستثنى والفرق بينهما وبين الظرف ان الحال
 صفة الفاعل او المفعول فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف
 الظرف فانه في الظرف عمل فيه معنى الفعل شاخرا وسندنا

والتا

والتا

تتأني صدر الافعال واسم لها عليها فواحدة وحسن
 • ضمير بعده ان ٧ مر • وتقدم لفعل ينكس
 • وتعدوها الاضمة ثم وزنه • وان شئت تحلت غير حسن
 وقال ابن السجري في اماليه ومن الفرق بينهما ان المصدر يعمل
 بضمته وغير بضمه واسم الفاعل لا يعمل الا بضمته على توصيف
 اوردني خزاين **ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل**
 قال ابو الحسين بن ابي الربيع في خرج الازواج عذق الفاعل
 من المصدر نحووا واحكام في يرمي في سفسه تيمنا بخلاف الفعل
 فانه لا يحذف منه الفاعل لان في ذلك نقصا للعرض لا بد منه
 للاخبار عنه والمصدر لم يسن الفاعل ولا المفعول وانما يظلمها
 من جهة المعنى كما عذق نعه المفعول عذق الفاعل لان منية
 المصدر لها سواء **ذكر ما افترق منه المصدر وان اوائ**
وصلته افترقا في امر احدهما وانما في قال ابن مالك في شرح
 العدة اذا الميثا كان المصدر المفعول في (العمل) وان كان تم
 فلا بد من حروف التعليل نحو جئت لك لرغبتك في اوجبتك
 الساعة لوعدي اياك لسير فلو كان المصدر ان وصلته
 او ان وصلته لم يجز حرف التعليل فيجوز ان يقال جئت لك
 ان رغبت في وجبتك اياك عدة ان وعدتك اسن واكد التكرار
 رغبت في لان ان وان قد اطرد فيها جاز ان استغننا عن
 حروف الجر في هذا الباب وغيره وانتهى بشره بقوله وغيره
 ابي قوله في الاثنية في باب التعدي والندوم
 والحذف مع ان وان يطرده مع ان ليس بجيت ان يدور
 فيقال بجيت ان قت وجبت من قيا من بانها الى راسخ

تتأني

الذي جى حتى اذ كانت جارة وافقت الى في انا فاية فوالفعل
 في ثلاثة احكام احدها ان لا تدخل على المصدر فلا يقال اننا
 رية وانما في ان فيها معنى الاستثنا وليس ذلك في الى وانما
 ان الى تقع خبرا لثبته لقوله تعالى ولا يراك وجهي لا يكون
 كذلك وقال ابن القاسم في شرحه الفريدين معطى حتى وان شارك
 ابي في الغاية تحذف في اوجه احدها ان المصدر بها جيت ان
 يكون اخر جزءا مما قبلها فلا تقول ابي مصفيا الى ثلثها وانما في
 ان ما بعد حتى لا يكون الا من جنس ما قبلها فلا تقول وجبت
 الحفل حتى الحمار ولا يلزم ذلك في الى تقول ذهب الناس الى
 السوق وانما في حتى لا تقع مع مجزوءتها خبرا لثبته بخلاف الى
 والربع انما يختص بالظاهر بخلاف الى **ذكر ما افترق فيه**
المصدر واسم الفاعل قال ابن السراج في الاصول الفرق بين
 المصدر وبين اسم الفاعل ان المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل
 والى المفعول تقول بجيت من ضرب زيد هو المفعول في المعنى
 ولا يجوز هذا في اسم الفاعل لا يجوز ان يقال بجيت من ضارب
 زيد وزيد فاعل وقال المهلبى الفرق بينهما من ستة اوجه
 ان اسم الفاعل يعمل بضمه بخلاف المصدر وان الالف واللام
 منه تنبيه شيئين التثنية والوصولية وفي المصدر تنبيه التثنية
 فقط وانما يجوز تقديم بضمه على نحو هذا زيد ضارب بخلاف
 المصدر وانما يعمل بضمه الفعل والمصدر قائم بنفسه لا يعمل
 بنفسه لان الاصل في الفاعل الا في الحال والاستقبال
 والمصدر يعمل في الازمنة الثلاثة وانما وصفا ما ذكره ابن السراج
 من الامانة وقال نظام

في المعنى لا يعطى المصدر حكم ان وان وصلتهما في جواز حذف
 التمر ولا في مصدرهما مصدر جزئ الاسناد في كتاب ظن وعسى
 ولا في افعالهما ظرفا لزمان تقول بجيت ان تقوم وانك
 قائم ولا يجوز ان لا يجزى من قيامك وتقول بجيت ان تقوم
 عسى ان تقوم ولا يجوز عسى قيامك وتقول بجيت صلاة العصر
 ولا يجوز بجيت ان تصلى العصر بخلاف لا يجزى ولا يجوز
 وقال ابن ابي نجيم حذف حرف الجر مع ان وان كان كثيرا ولا يجوز
 مع المصدر لا تقول رغبت انما لغريد في لقاك اذا السمع المحزن
 معهما طول الكلام بصلتهما ولا طول هذا وقال ابن القاسم يجوز
 في باب التحذير مع ان حذف حرف الجر وحذف حرف العطف
 ما لا يجوز حذف غيرهما مصدر كان او غيره انما سمع قال ابن
 يعقوب في قوله تعالى مثل ما انكم وتقول انك علم بمنع الشرب
 منها غير ان نطقت بنيت سئل وغيره اضيفا الى متمكن فارجح
 انما قيل كون ان مع الفعل في تقدير المصدر في تقدير يركب
 والاسم غير ملحوظ به وانما الملحوظ به حرف وفعل فلما اضيفت
 الى ما ذكرنا مع كونها الاضافة بنيت بها لان الاضافة
 بها ان تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت هناك عما بها بنى
 الاسم العاشر قبل لصيرت زيدا ضربا ولا يقال ضربت زيدا
 انما ضربت على افعال ان والفعل موقع المصدر واجازة الاقصى
 وجه الجمهور ان تخلص الفعل للاستقبال وانما كنهه انما
 يكون بالمصدر الميمهم وعلمه بعضهم بان ان تفعل فعله محاولة
 الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فذلك لم يستعملها
 ان تقع مع صلته موقع المصدر قال صاحب اليلع اجاز الاقصى

المصدر وجوبا وحذفه ان اوان وصلته ان له قال ابو حيان
 زعم ابن الطراوة انه لا يجوز ان يضاف الى ان وهو لما قال لان
 ان معناها الترامي فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت
 والثنية في الصفات ثابتة بعينه بثبوت عين ما اضيف اليه فاذا
 كان ما اضيف اليه غير ثابت في نفسه كان يثبت عنه محال
 قال ابو حيان وهو مردود بالسمع فقد حكاهما الشافعي عن
 العرب في قولهم خافنا ان تفعل ويقال اجي بعد ان تقوم
 ان يخرج الرابع قال ابن يعقوب قالوا في التحذير اياي وان
 بجي فاحكم الاربع عني يرميه بسيف او حذره فان في موضع
 نصب كانه قال اياي وحذف احكم الاربع ولو حذف الواو
 لم يجز حذف الواو لان الاربع بينهما ان ان وقتا بعد فاسن
 الفصل وانما يعمل بضمه مصدر فلما لمال جوزا من الحذف فاما يجوز
 في المصدر لا يصح انما سمع قال ابو حيان في افعالهم نصوا على ان
 ان المصدر لا يثبت للمصدر المنسك منها ومن الفعل فلا يوجد
 من كلامهم يثبت ان وقت السريع تريد قيامك السريع ولا يجزى
 بل ان يخرج السريع ابي من حذره وهو السريع قال وحكم باقي
 المصروف المصدرية حكم ان فلا يوجد في كلامهم وصف المصدر
 المنسك من ان ولا من ما ولا من في بخلاف صرح المصدر فانه
 يجوز ان يثبت وليس كل مصدر حكم المنسك به وانما يثبت في
 ذلك كما تكلم به العرب وقال ابن هشام في المعنى اعلم انهم
 تكلموا لان كانت المدة وتبين مصدرها حكم الضمير لا لا في صف
 كما ان الضمير كذلك السماع والسبع وانما من قال ابن هشام

في

سببها لا يجوز لها غيره فصرحت زيد ان ضربت ونقول هو في
 تقدير المصدر الحامدي عشر قد يوجب المصدر عن الظرف
 حتى جيتك قدوم الحاج وانظر تلك جلبنا تارة ولا يوجب
 في ذلك المصدر المؤول وهو ان والفعل نحو وترعون ان
 انما هو ان اذا دري في خلافه في انما في عشر قال ابن
 قتيبة في كتابه في الحروف الغريبة بين كرهت حيز وجك
 وكوهت ان يخرج ان الاول مصدر غير معروف وانما في
 مصدر معروف لا يربط فيه الوقت وقال الاندلسي في شرح
 المفصل الفرق بين ذكر ان في الفعل وبين الانفصال بذكر
 المصدر وجهين احدهما ذكره علي بن عيسى ان ذكر المصدر
 بمنزلة الجملة انه يحتمل الفعل الذي نسب اليه في علم والفعل
 الذي فعل والفعل الذي فعله واذا ذكرت ان في الفعل
 فقد اقصت بالحق الذي اردت من ذلك مثا في ذلك المعنى
 ضرب زيد وان ضربت زيد وان تضرب وان يضرب زيد
 والاخر ان ذكر المصدر لا يدل على زمان بعينه كذكر ان
 مع الفعل يدل على ان الفعل وقع في علمه في معنى او يقع
 فيما ياتي وقرئ ثالث من قوله ان ليس ان ان تنون الفعل
 لانه اذا اجمع بقدره ومظهره الوجه ان يكون المصدر الاسمي
 اذهب في الاختصاص وقد ذكره ابن كثير عن بعض النحويين
 ان جنى من قال انما هو انما في انما في انما في انما في
 وان تدبر وان كان هذا بمعنى المصدر وقد ذكر ان قوله
 انما مصدر وان عمل الاشارة الى ان لا يربط به غير
 مخصوصة فهو عام وتوكل ان تقبل خاص لان ان تخصص

الاستقبال

الاستقبال فلما كانا ترسوا في الاول وهو المصدر لم يتسويا
 في هذا الثاني وان كان معناه المصدر للمثلية التي بينهما انتهى
ذكر ما افرق فيه المصدر واسم الفاعل في ذكره ان الفاعل
 قال فقلت من مجموع بخط ابن الريان يبارك المصدر اسم الفاعل
 في عمله مطلقا وعدم تقديم مفعول واضافته للماعل وتوحيده
 بال العهدية والجنسية غير الموصولة وعدم الجمع بين ال
 والامانة وعدم الاعتماد والاهل غير الفرد الا في مواضع
 عرفت ب اياه وتركته ملاحض البقر اولها **ذكر**
ما افرق فيه اسم الفاعل والفعل قال في البسيط اعلم ان
 اسم الفاعل يتعق عن الفعل وينافق بغيره شيئا اخرها
 لا يعمل عند البصريين الا في الحال والاستقبال والفعل يعمل
 مطلقا الثاني اشتراط اعمده عند البصريين الثالث انه
 اذا جرى على غير ما موله برز ضميره عند البصريين خلا في
 للفعل الرابع انه يجوز تقديمه بحرف الجر وان اشيع ذلك
 في فعله هو فعال لما يريد وقال ابن عمر
 ونحن ان نكون لما سئلنا . ونحن الاخرون لما رضى
 لقاسم ان اسم الفاعل كفاعل بعد من المندوات والملك
 يعرف بخلاف الفعل مع فاعله عند المتسمية به الثاني
 ان الاذن والواو في ضاربان وضاربان حرفان يدلان
 على التثنية والجمع وهما في بصرى وان في بصرى انما يدلان
 على الفاعل المثنى والجمع وقال في موضع اخر اعلم ان الالف
 والواو والواو للاشارة اسم المفعول واسم الفاعل حروف دالة
 على التثنية والجمع والفاعل منها ضمير لا يبرز بخلاف الفعل

ذكر ما افرق فيه اسم الفاعل واسم المفعول من ذلك ان اسم الفاعل
 يبين من الذي ركبا يعني من المتعدي التام وذهب واسم المفعول
 انما يبين من فعل متعدي لانه جار على فعل كالم يسم فاعله وكذا انه
 لا يبين من المتعدي كذلك اسم المفعول ذكره في البسيط قال
 فان عديا لا يركب حرف جر او ظرف كما زنا اسم المفعول منه نحو
 غير المفعول عليهم وزيد مطلق به ومن ذلك ان ابن مالك في
 شرح الكافية اقر باسم المفعول عن اسم الفاعل يجوز ان يضاف
 اليه كما هو صريح نحو الاربعة محمود المقاصد وزيد يكسو العبد ثوبا
 وقال الاندلسي في شرح المفصل التثنية يعني اسم الفاعل المراد به
 المثنى وبين اسم المفعول المراد به الحال والاستقبال من وجوه
 احدها ان الاول لا يعمل الا اذا كان فيه اللام يعني الذي
 والثاني يعمل مطلقا ثانيا ان الاول تنصرف بالاضافة بخلاف
 الثاني ثانيا ان الاول اذا ثني اوجه لا يجوز فيه الاحذف
 الثون والجر والثاني يجوز فيه وجهان هذا ان ثناء الثون
 والثنية **ذكر ما افرق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل**
 قال ابن الفراء في شرح الكافية الصفة المشبهة تصير اسم
 الفاعل من وجوه وتفاوت من وجوه اوجه المشبهة فاربعة
 التذكير والتانيث والتثنية والجمع واذا وجوه المارقة
 فبصفة احدها انها لا تعمل الا في البصري دون الاجنبي نحو زيد
 حسن وجهه ويجوز حسن وجهه غير وكل يجوز ضارب وجهه
 غير لفتنا عن مربية اسم الفاعل الثاني لا يتقدم
 مفعولها عليها فلما قيل ان يوجه حسن كذا قيل زيد غير
 ضارب الثاني لك عدم شبهة الفعل ولذلك احتجبت في

الم

فانما فيه ما يريد انما على حال المشي والجمع والناقلة الحافظة
 عند سبويه وانما حكمها بانها حرف وليست بحرف لتغييرها
 بدخول الفاعل والناقل في الفعل لا تتغير بدخولها وانما يبرز ضمير
 الفاعل في الصفات في تثنيتها والجمع لثلاثه اوجه احدها لتخط
 رتبته عن رتبة الفعل الذي هو اصلها في العلم فان يبرز فيه
 ضمير التثنية والجمع والثاني انه لو لم يكن بصورة الضمير
 الدال على التثنية والجمع في الفعل وجب فيه ضمير في اجتماع
 الذين في التثنية احدى ضمير والثاني علانية التثنية واجتماع
 واو في الجمع احدى ضمير والثاني علانية الجمع ولا يجوز الجمع
 بينهما لانها ستكثران فلا بد من حذف احدهما وان كان لا بد
 من الحذف حكمنا باستتار الضمير خفية من الحذف لان الوجود
 علامة التثنية وليس بضمير يبدل بغيره ولا ضمير لا يتغير
 والثالث ان الصفة لما كانت تثنى وتجمع حكم الاسمية استقامت
 عن برون ضميرها بدلالة علامة التثنية والجمع عليه بخلاف
 الفعل فان لا يثنى ولا يجمع فلذلك يبرز ضميره ليدل على تثنية
 الفاعل وجمعه وذكر الاندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق ان اسم
 الفاعل اذا ثني اوجه واتصل به ضمير وجب حذف ثونه
 لاتصال الضمير على المشهور في ذلك لا يجب في الفعل بل يتصل
 بها الضمير وقيل المهيول
 من حيث لم تكن اسم فاعل . تنزل عنها الاستدراك الفعل
 قبل ان يبعث في محله . ولا بد من ابراز ضميره يستلزم
 وان كان معناه المضي مطلقا . وتوسط ثونه اذا ضمير عاقل
 وتثنيه نرد اوجهها واوه . واقتضاها في الجمع حرفا به يعقل

ذكر

الفاعل الى شبه اسم الفاعل اربعة اقسام لا توجد الا ثمانية في الخال
سواء كانت موجودة قبله او بعده فانها لا تستعمل في ذلك بخلاف اسم
الفاعل فانها لا تدل على ما يدل عليه الفعل وتستعمل في الازمنة الثلاثة
وتعمل منها في الخال والاستقبال ولذلك اذا قصدنا فعله معني
الحدث (فيها على لينة اسم الفاعل في حال في حسن حاسن
مختص هو الذي ثبت له الحسن مطلقا وحاسن الذي ثبت
له الا ان اوعده او في المستقبل وضائق به صدرك فعدل عن شيق
الى ضائق ليدل على عروض حقيق وتكون غير ثابت في الخال
لا حال فانه اذ ثبت على معنى ثابت كانت مأخوذة من الماضي
كقوله قد ثبتت وحيد فيلزم ان لا تعمل كقوله اسم الفاعل المشبهة
به لما هي وهو لا يعمل لانها تقول في كل من ذلك لو كان ذلك لا
على الثبوت وتعملها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل
لحال مطلقا وهو ممنوع بل معنى الحال موجود فيها فانك اذا قلت
بررت برجل حسن الوجه دل على ان الصفة موجودة لا اتصال
وما بها من اخبارك لانها وجدت ثم عدت الخاسر انما لا توجد
الامن فعل لازم استأدس انما اذا دخل عليها ان وعلمت
معملها كان الاجود في مفعولها المجرى بخلاف اسم الفاعل
فان المنصب فيه اجود السابق ان لا يجوز ان يعطى على الجور
بها بالانصب فلا يقال زيد كثير المال والعبد بنصب العبد
كما يقال زيد ضارب محمدا ويكثر لانها لا يعطى على الموضع
بالنصب اذا كان المفعول عليه منصوبا في المعنى وليس
معملها كذلك بل هو موقوف في المعنى لان الاصل في كثير
المال كثير ما له وقد كرر ابن السراج في الاصول عرقا ثنا وهو

ان

ان الاسم الفاعل لا يجوز ان تقول عجت من ضارب زيد وزيد
فاعل ويجوز في الصفة المشبهة انما فعلها (انما فعلها اضافة
غير حقة كقول الحسن الوجه والشديد اليد فان الحسن للوجه واليد
لعيد والمعنى حسن وجهه وزيد ابن هشام في المعنى زورف
اخرى احدتها اسم الفاعل لا يكون الا جاريا للمضارع في حركة
وسكونا وهي تكون مجازية لم تطلق (للسكن وسكون
الضمين وطاهر الرض وعين مجازية له في الغالب والبناء في
ان لا يخالف فعله في العمل وهي تحال له فانها تنصب مع قصور
فعلها والناك ان لا يتبع حذف موصوف اسم الفاعل لضافته
الى مضاف فيه كقوله ردت ثيابا ثوبا ثوبا ثوبا ثوبا ثوبا
وجهه والاربعة انه ينصل برضوخه ومنصوره كزيد ضارب
في الدار بوجه محمدا ويصح عند الجمهور زيد حسن في الحرب
وجهه رفعت او نصبت وانما في ان يجوز اتباع مفعول
بجميع التوابع ولا يتبع مفعولها بصفة فانه الزجاجة وثانها
الجارية والسادس انه يجوز حذفه وانما مفعولها في حال
معدومة وقيل لا بد من في شرح المنصل الا انما في صارت
بها الصفة المشبهة اسم الفاعل مسته الاشتقاق والحق
المعنى والافراد والتنشئة والحق والتذكير والتثنية والتأني
الفرق بينهما وبين اسم الفاعل فن وجوه احدها ان هذه
الصفات لا توجد الا حالا واسم الفاعل يصلح للارضية
الثبات ثانيا انما لا تعمل الا في مكان من سبب موصوفها
اعني الاسم الذي يجري عليه انما في ثبات لا تتقدم
مفعولها عليها بل يجب ان المنصوب بها ليس مفعولا

انهم ينصب للمفعول والفتيا س انما السماع فقولهم
اكثر واحدا في الحقيقة من غير **واضرب ضاربا** يعرف القوانس
وانما القياس فان اسم ما حوذا من فعل فوجب ان يعمل عمل اصله
قياسا على ما في الاصل العاقل والحواس من البيت ان القوانس
منصوب لتعدل له عليهم اضرب اي لضرب القوانس وعن القياس
انهم قد وقع في الفارقين ومن احد ان الاسماء العاقلية هي
افعال مفعولها فلذلك عملت نظر الى الفعل الذي مفعولها وفعل
التفضيل ليس له فعل مفعول في (الزائدة حتى يعمل نظر الى فعله
واذا في ان اصل العمل للفعل انما هي مفعولها مفعولها وهو
اسم الفاعل واسم المفعول لما شمس بها من طريق التنشئة والجمع
والشك في التانيث وهي الصفة المشبهة والفعل التفضيل
انما في حقيقته من امتنع من هذه الاحكام فعد ذلك من شبه
الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر ذكره صاحب البسيط **وكسر**
ما افترق فيه ثم وبس **وحدا** قال ابن الحاس في التعليقة
حدا كنم وبس في المباعدة في المدح والذم الا ان بينهما فرقا
وهو ان حدا مع كونا للمباعدة في مدح وتنصن تقريب المدح
من القلب وذلك في الذم تنصن بعد المدح من القلب
وليس في نعم وبس نوص الى من ذلك قال وفي افترقنا
فيه ان يجوز في هذا الجمع بين الفاعل والظاهر في التميز
من غير خلاف نحو حدا زيد وجري في نعم وبس فلا في
فمنع الجمهور وجوز اخرون منهم الفارسي والفرنجي
وفصل جماعة منهم (من عصفور فقا لوان اخذت فقط الفاعل
الظاهر والتمييز وفاد التمييز نعمي زيدا في الجمع بينهما

به صحتها حاسنا ان الالف واللام في كانت فيها وفي مفعولها كانت
الاصل المجرى منها ان لا يعطى على المجرى بها نصبا ساعيا
انما في مطلقا من غير تشييد بربان او الف واللام ثانيا انما يقع
ان ينصب فيها الموصوف ويضاف مفعولها الى مفعولها ثانيا
لا يكون مفعولها واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون معاشرها
انما لا توافق الفعل عدة وحركة وسكونا قال ابن بري
ضارب يعمل عمل فعله الذي اخذ منه وحسن يعمل عمل
فعله لانه ينصب تشبيها له بضارب وبسببها فرق بين طرفين
المعنى وذلك ان الفاعل في زيد ضارب محمدا غير المنصوب
والناك في المعنى في زيد حسن الوجه هو المنصوب فان قيل
كما لعل في حال حسن الوجه على ضارب قلت لانها صفتان
قال الاندلسي هذا الذي ذكر فرق اخر ايضا وهو ان المنصوب
بها فاعل في المعنى وذلك انك اذا قلت زيد ضارب محمدا فقد
اخرت بوصول الضرب من زيد اليه وقلنا زيد حسن الوجه
فلا يخبر ان الاول فعل بالوجه شيئا بل الوجه هو الفاعل
في الحقيقة اذ الاصل زيد حسن وجهه ويشتد فيها اعتبار
كما يشترط في اسم الفاعل **وكسر ما افترق فيه افعال في المعنى**
وافعل التفضيل قال صاحب البسيط النفي والتفضيل
يشتركان في اللفظ والمعنى انما اللفظ في التميز من خلاصة
او وجه اخر في اصول وفرة انما المعنى فلان ما اعلم زيدا وزيد
اعلم من محمدا ويشتركان في زيادة العلم وتغير جان في ان
الفعل في النفي ينصب المفعول به نحو ما احسن زيدا والفعل
التفضيل لا ينصب المفعول به على اسم المفعول والتأني

ان

والا لم يجز قال وانما جرى الخلاف في نو وبس و لم يجز في هذا لان بينهما فرقا وهذان الفاعل في هذا وهو اسم الاشارة بهم فلم يرتب من مرتبة فاعلم نعم وهذا المظهر والمضمر فليس (سواء لا) في احدى كوصف فاعلم في المظهر فلا يحتاج الى غير ذلك بينهما كما بينا من المضمر في غير مظهر بل لما كان فيه ابنا وفارق به الفاعل المظهر في نوع حال الجمع بين الفاعل والغير في هذا لما قلنا به عن ابنا والمضمر في نوع جزا عدم التمييز في هذا اظهرا وقد لزم جزمه مع المضمر في الغاية **ذكر مقترنة**
غير الواجب قال في المصطلح الفرق بين الصفة والتاكيد من جهة اوجدها ان لا يقع حذف الموصوف ويصح حذف الموصوف وسواء ان التاكيد ليس فيه زيادة على الموصوف بل هو هو بافعله او بغيره فلو حذف لبطل سر التاكيد وانما الصفة فيها معنى زائد على الموصوف لانها بمنزلة المستقبل بالنظر في الموصوف الزايد والوجه الثاني ان التوكيد المتعدد لا يعطى بعضه على بعض والصفات المتعددة يجوز حذف بعضها على بعض وسواء ان الفاظ التاكيد متحدة (المعاني) والالفاظ متعددة المعاني فان عطفها تعدد معانيها ولم يجز في التاكيد لا اتحاد معانيه الوجه الثالث ان الفاظ التاكيد لا يجوز قطعها عن المربوب متوهمها والصفات يجوز قطعها عن المربوب وسواء ان القطع انما يكون بمعنى منع او عدم وهو موجود في الصفات فلذلك كان قطعها في التاكيد فلا يستلزم مدح ولا ذم فلذلك لم يجز قطعها والوجه الرابع ان التاكيد يكون بالضمير دون الصفات وسواء ان التاكيد يقوى المعنى في نفس الموصوف بالنسبة

بالنسبة الى رفع محال الحكم وان كان المحكوم عليه في نهاية الابداح لان كان المتكلم او محاطا بفتنة المتكلم والخطاب وتوضيحها وان كان الغائب فالغرضية الظاهرة توضح ولا يحتاج الى اوضح والوجه الخامس ان التكررات تؤكد بغير الفاظها دون معانيها (الفاظها) وتوضيحها ان معاني (الفاظها) معارف ولا تؤكد التكررات بالمعارف وانما الصفة فانها توضح بما يوافيها فالتاكيد وقال لا بد من شرح الفصل انعت بيارها (التاكيد من اوجه) الاول ان التاكيد ان كان معنويا فالظاهر محصورة والظاهر الصفات ليست كذلك وان كان لفظيا فانه يجري في الكلام ما سرقا بزيادة وتكرره والاعتناء ليس كذلك الثاني ان التاكيد يبيح المعرفة والتكرار والتاكيد لا يبيح الا المعارف اعني التاكيد المعنوي الثالث ان الصفة يشترط فيها ان تكون مستقلة فلا يكون كذا في التاكيد قال وعطف البينان بجمع الصفة من حيث انه يبين ويوضح كما تفصل الصفة في الجملة ثم انما يبين قيات في غير ذلك فالصفة مستقلة ابدا من معنى في الموصوف او من شبيهه استحق ان يوضع له اسم منه نحو قوله مشتق من الطول فاذا قلت رجل طويل فالرجل استحق ان يكون له طول لا اسم له ولا فاعلم عليه بطريق وجود الطول فيه وانما عطف البينان فلا يكون مستقلا وقرئ بان وهو ان عطف البينان على الاقراء يدل على المقصود فاذا قلت زيد ابو عبد الله قال ابو عبد الله لو انشرد على الرجل المخصوص الذي قصد به زيد وانما الصفة فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل ثم اوردت الطويل ولم تذكر رجلا على رجل يدل عليه وانما

ول على شيء من صفة الطول على الجملة وطريق ثالث وهو ان عطف البينان لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة والتكررة وقرئ للجمع لانها ليست تكون المعنى وتكرره وعطف البينان لا يكون فيه ذلك وقرئ خاص ان التاكيد قد يكون جملة وعطف البينان ليس كذلك وانما من التاكيد لا يكون المدح ولا الذم في عطف البينان والصفة فالصفة تحذف الضمير وعطف البينان لا يستعمل في غير ذلك من الظروف انتهى وقال ابن عيسى وقد حجب البسيط عطف البينان يشبه الصفة من اربعة اوجه وفيها رفق من اربعة اوجه اما اوجه اسمها فاحدها انه يبين المشووع كسائر الصفات والثاني ان حكمها حكم الصفة في استحقاق الفاعل عليها والثالث انه يربط بين متوهم في المعنى كالصفة اربعة اوجه اخرى على معنى كوصفها كالصفة وانما اوجه المرافقة فاحدها ان الصفة بالاشتغال بها وهو بالجملة والثاني ان عطف البينان يخفى بالمعارف والصفة تكون في المعارف والتكررات وتكرهه انه يكون في التكررات فيها والثالث ان حكم الصفة ان يكون اهم من الموصوف او مساويا لانه تستمر من الفعل بدليل تحريك الضمير فلهذا كانت اعطيت رتبة لها في ما اصله التاكيد ولا يشترط ذلك في عطف البينان نحو سرت باختر زيد فان زيدا اخبر من الاخ الرابع ان الصفة يجوز فيها القطع الى نصب والرفع ولا يجوز ذلك في عطف البينان لعدم المدح والذم في المتعقبات للقطع قالوا ويشبه البينان ايضا من اربعة اوجه وبما رفته من اربعة اوجه اما اوجه اسمها فاحدها انه عارفا على الاول كما ليدل والثاني انه يكون بالجملة كما ليدل والثالث ان

قد يكون اخفى من متوهمه وانما من كما ليدل والواقع انه لا يكون بلفظ الاول على جهة التاكيد كقولنا يا نصر الله كما ليدل وانما اوجه المرافقة فاحدها ان عطف البينان في تقدير جملة على الاصح والبدل في تقدير جملة على الاصح والثاني ان عطف البينان يشترط فيه سلا بنية لما قبله في الترتيب خلافا ليدل فانه يبدل التكررة من المعرفة وبالعكس والثالث ان عطف البينان لا يجري على المعنى كالوصف بخلاف ليدل والواقع ان البدل قد يكون غير الاول في بدل البعض والاشتمال وانما خلاف عطف البينان وقا ان جبي في الخصائص حدثنا ابو علي ان الزيادي سأل ابا الحسن عن قولهم سرت برجل قائم زيدا بوه ١٢ بوه بدل امر صفة فقال ابو الحسن لا باي بايما اجبت قاله اني جنى وهذا يدل على تدخل الوصف والبدل وعليه ضيف الفاعل المقدر مع البدل وقال ابن عيسى قد اجتمع في البدل ما اختلف في الصفة والتاكيد لان فيه ايضا حال للبدل ورفع ليس كذلك في ذلك في الصفة وفيه رفع للميزان وبالطالع التوسع الذي كان يجوز في البدل منه لا ترى ذلك اما قلت حاله احوك جانب ان يريد كتابه او رسوله واذا قلت زيد فلذلك لا احتمال له كقولك نفسه او عينه قد حصل باجماع البدل والبدل منه ما يحصل من التاكيد بالنفس والعين ومن البينان يحصل بالنسبة غير ان البينان في البدل يقدر وفي التاكيد والتاكيد بوجه وقال ابن هشام في المعنى اختلف عطف البينان والبدل في ثمانية امور ذكر ثلاث من هذه الاربعة التي ذكرها ابن عيسى وصاحب البسيط والرابع والخامس والسادس ان عطف البينان

واحد منها لا يتقدم على صاحبه وإن اعلم بها كما عرجا كما يحرجان
عليه وإنك في التوكيد مسدد لغتي الموكدة وكذلك في البدل
تتبع بالاول فتبدل منه ومن المقارنات التي بين الوصف والبدل
ان الصفة بوصفها كالبدل بوضع والمناصفة بينهما ان
الصفة لا تكون الا بمشتق والبدل لا يكون الا بغير مشتق وفي
البدل كما لا يكون منه ضمير ظاهر في اللفظ وكذلك البعوض
والاشعث في وليس كذلك الصفة اذا كانت للاول بدل يكون
سنة اخرى ظاهر في اللفظ وفيما لا بد من ان لا يتصل ضمير
البتة وليس كذلك الصفة والبدل في مخالفة جنسوع في
التعريف والتشكيك والصفة ليست كذلك في الفرق بين
الصفة والبدل ان الفعل يبدل منه ولا يوصف **وذكر المسمى**
فيه الصفة والحال قال ابن القواس الحال لها ضمير بالصفة
من حيث ان كل واحد منهما مبتدأ هيئة متقدمة وقال في
البيضا الفرق بينهما من عشرة اوجه احدها ان الصفة
لازمنة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا قلت جازيد
الضاحك كانت الصفة ثابتة لم قبل مجيء واذا قلت جازيد
ضاحكا كانت صفة الفعل في حال مجيء بحسب انشائي
ان الصفة لا تكون لموصوفين مختلفين في الاعراب بخلاف الحال
فانها قد تكون من الفاعل والمفعول كذلك ان الصفة على
وفق موصوفها الحاس ان الحال تتقدم على صاحبها وعلى
عاملها القوي عندها بغير بين بخلاف الصفة فانها لا تتقدم
على موصوفها الثاني دس ان الحال تكون مع المصنوع بخلاف الصفة

تتبع الموصوف
الاعراب بخلاف الحال
الذي ان الحال
لا يوصف
والصفة

السابع

السابع ان الحال ليس في عاملها خلاف وفي عامل الصفة خلاف
الثاني ان الحال يغني عن عاملها والاول بخلاف الصفة التاسع
ان الصفة ادخل في الحال يغني عن عاملها والاول بخلاف الصفة
في باب الاشتقاق الثاني ان الصفة المتقدمة لموصوف واحد
جائز وفي الاحوال المتعددة كلاما انتهى **وذكر ما اختلف فيه**
لام الفصل والمنظومة قال ابن الصائغ في تذكرته نقلت من
يجمع خطا ابن الرماح الفرق بين امر المتصلة والمنقطعة من
سبعة اوجه احدها المتصلة تقديريا في لا تقع الا بعد استنفاها والجواب
فيها اسم معين لا نعم ولا لا وتقدر الكلام بها واحدا ولا اضرب
فيها وكما بعدها مطلق على تأنيدها لا لا زلزال في باضمار
متبعا وتقدر على المعادلة وهو ان يكون مرتب الاستنفا في
الاسم وان كان كذلك والفعل بينهما كان زيدا امر متبعا بغير زيدا
وبغير مستفهم عنها والاوليت كلا حرف الاستفهام في والذي
لا تسال عنه بينهما والوسيلة عن الفعل قلت اضربت زيدا
ام تملكته وقال المصلي

الفرق في امر اذا كان متصليا من اوجه سبعة المنقطع بغير
وقوعها بعد الاستنفا عارضا عن قطع الاضرب في الاستفهام
كالفعل والفصل لا يتصل بينهما جواب سائلا في التبيين للسلب
من بعد تقدير اي ثم مفردا من بعدها داخل في حكم ما عدا
وكون ما بعدها من جنس اوله وعكس ذلك تفصيل لفصله
وذكر ما اختلفت فيه امر واقعا لا ابن الصائغ في تفصيل الحال امر
واو يشبهان من وجوه ويترقان من وجوه فوجوه

المشبهة ثلاثا الحرفية والعطفية وانما لاجل انشائي او انشائي
وقد جوه المخالفة خمسة وقال في البيضا الفرق بينهما من اربعة
اوجه احدها ان امر متبعا الاستفهامية واما الثاني ان اوسع
الهمزة تقديرا واحد ومع الهمزة المعادلة تقديريا الثاني لاجل
الاستفهامية او بلا او مع وجوابه مع امر المعادلة بالتعيين
والثالث ان الاستفهامية او سابق على الاستفهامية امر المعادلة
لان طلب التعيين انما يكون بعد معرفة الاحدية قال واذا
الفرق بين موقعها فاذا كان الاستفهامية باسم كقولك يقوم
او يقعد ومن يقوم او يقعد كان العطف باو دون ام لا
التعيين يستفاد من الاستفهامية بالاسم فللحاجة الى لزم في
ذلك دلالة الاسم على معناها وهو التعيين وانما افضل
التفصيل كقولك زيدا افضل من عمرو فلا يعطف مع التعيين
دون الاحدية واذا وقع سوا قبل الهمزة الاستفهامية كان العطف
بمعنى كان ما بعدها اسم امر فعلا كقولك سوا اعلم ان زيد بعد
امر المعادلة المساواة ولعلك لا يفتح الوقف على تأنيده امر واذا
لم يفتح بعد سوا الهمزة استفهامية فلا يخلو ان يقع بعده اسمان
او فعلا فان وقع بعده اسم كان العطف بالواو كقولك
سوا اعلم زيد وعمرو وفي الترتيل سوا اسمين وانما لان التسوية
تتضمن التعديل بين شيئين وان وقع بعده فلان من غير
استفهام كقولك سوا اعلم في وقت او قعدت كان العطف باو لا
الذي يفتح الحرف اذ وقع بعد باقي الهمزة الاستفهامية كان
العطف بام كقولك ما لي ان زيد اضربت ام عمرو لان الهمزة

تتضمن

تتضمن ما بعد امر لتحقيق المعادلة والجموع في موضع مفعول
اباى ولذلك لا يفتح السكوت على ما قبل امر واذا لم يقع
بعده الهمزة الاستفهامية كقولك ما لي اني ضربت زيدا او ضربت
كان العطف باو بعد امر المعادلة تقديريا الذي يقتضيه ما بعدها
ولذلك يحسن السكوت على ما قبله وتقول ما لي اني ضربت
زيدا او لاجد في حقك ما ادري اني في الدار ام غيري
او في اقمنا متعدي وليست بشيء اذ امر فعدت العطف بام
لانها مجزئة علمت فتكون الهمزة تتضمن ما بعد امر لتحقيق
المعادلة في الفعل المعلق متعلق بجموعها على معنى انها وقد
فكر واجزا او هو متعدي لوجوه احدتها انه لا يفتح السكوت
على ما قبله او الضابط الكلي في الفرق بينهما انه يحسن
السكوت على ما قبله او في ان يحسن في موضع مفعول امر واذا في
انما يعبر في معنى ما ادري اي الفعلين فعل واقفا له
او اما انتهى على تنهايت عنده اطال فاباى او تنهاى فاقصر
والذي يحسن العطف فيه وان تقديرا الهمزة ان الحملين فصلة
في موضع الحال ان تنهايت عنده في حال طولها فاملاية او
حال تنهاى فقصيرة انتهى **وذكر الفرق بين قولك** قال ابن
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح الفرق بين قولك
جهة اللفظ من وجهين احدهما ان لا تستعمل الا مكررة
واو لا تكرر الثاني ان لا تكرر حرف العطف ولا يدخل
على حرف العطف **وذكر الفرق بين حرف العاطفة والواو**
قال ابن هشام في المعنى تكون حتى عاطفة مجزئة الواو

الا ان بينهما فرق من ثلاثة اوجه احدها ان الموقوف حتى
ثلاثة اشواط ان يكون ظاهرا لا معتبرا ان ذلك شرط يجرى
اذا ذكره ابن هشام الخضر اوى ولم اقف عليه لغيره وان تكون اى
بعضا من جمع قبله كقوله الجاهل حتى المنة او جزء من كل كانت
السمة حتى راسها او جزء كما عجبى الجارية حتى حديثها والذى
يضمنه ذلك انما تدخل حيث يقع دخول الاستثناء ويتبع
حيث يقع وان يكون غاية لما قبلها اى فى عاوا ومنه الثاني
انها لا تعطى قبل ذلك اى انما اذا اعطيت على نحو راسها
الجرى فربما بينها وبين الجارية نحو راسها والقوم حتى يزيد ذكر
ذلك ابن الخبان والمطلقة وتبينه ابن كاتك بان لا يتبع
كونها للموقوف نحو جيت من القوم حتى بينهم قال ابن هشام
وهو حسن قال ويظهر من ان الذي لحظ ابن كاتك ان الموضوع
الذي يصلح ان يحل فيه الى محل حتى العاطفة هي فيه محتملة
للمحارج فحينئذ الى اعادة المحارضة قصدا لمعطى
على عكسها في الشهر حتى فاحر ونحوه من تصرف وان اعادة
المحارج حتى احسن ولم يجعلها واجبة **ذكر ما اختلفت فيه النون**
الخصفية والنون قال ابن التبرج في الاصول النون لخصفية
في الفعل نظير النون في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما
لا يوقف على النون وقد فرقوا بينهما بان النون لخصفية
لا يجوز لالتقاء الساكنين والنون يجرى لالتقاء الساكنين
ففي النون لخصفية ساكنين سقطت كانهن فعملوا كما فعلوا
الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما وقال ابن الخاس
في التعليلية انما حذفت النون لخصفية ولم تحذف حلاها

عن

عند وجه التنوين حيث كان التنوين يجرى لالتقاء الساكنين فالتا
لان الافعال اصبحت من الاسماء فادخلها اصبحت ما يدخل الاسماء
مع ان نون التنوين ليست بلا زية للفعل الابع المستعمل في الاسم
والنون لا تتركب اسم منصوب عري عن الاين واللام والاضافة
فما اخطت النون عن التنوين واخطت ما يحذفها بالاختلاف
الزويها الحذف عند التلقا الساكنين وقال ابو علي لما يدخل
الاسم على ما يدخل الفعل من يلقى تنصليهم التنوين بتخفيف
لالتقاء الساكنين على ان يكون محذورا لالتقاء الساكنين **ذكر**
ما اختلفت فيه النون والمقابل قال ابن
القاسم في شرحه المربع اعلم ان نون المقابلة ياء التنوين
المقابل له من ان التنوين لا يثبت مع اللام فلا في الوقت
مقابل النون وان النون تجعل حرف الاعراب بخلاف التنوين
ذكر ما اختلفت فيه السين وسوف قال ابن هشام في المعنى
تفرد سوف من السين بدخول اللام عليها نحو وسوف يظن
ربك وبها قد تنصل باللفظ المعنى كقولك ادرى وسوف
الحال ادرى وقد ذهب البصريون الى ان مدة الاستقبال اوسع
من السين فالابن هشام وكانهم نظروا الى ان كره الحروف
تدل على كثرة المعنى ويسمى كذلك بغيره وقال ابن ابي فخر
الفصول الفوق بين السين وسوف من وجهين الاول
الترجيح في سوف اشد منه في السين بدليل استمرار كلامهم
قال تعالى وسوف تسألون وقال الامد والسنان وقال تعالى
سيعيد السنين من الناس ما ولاهم فتعجل القول والى في

ان يجوز دخول اللام على سوف والاكاد تدخل على السين قال
ابن الخنثب سوف اسبب بالاسم السين لكونها على ثلاث
احرف والسين اقدم في شطب الحروف لكونها على حرف واحد اخصت
سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين **ذكر ما اختلفت**
فيه الخاء والهمزة قال ابن التبرج في النون بين هذين
الاسمين عليهما ودونهما في اخر اربعين الاسم الخاء ومن
الفعل في وجوه ثمانية ان لا يكون نوع الخطاب فلا يجوز
عليه زيدا ونحوه ان لا يتبعه مفعولها عليها لا تقول زيد لمزيد
ومنه ان السائل فيها مستتر لا يظهر اصلا في تمنية ولا جمع
ومنه ان حرف الجر هنا لا يتعلق بشئ ولا يهل فيها عامل عند
بصري الا المار في قوله تعالى رجعوا وراكم نعوذ رجعوا لانه
اسم فعل بل ذكرنا كذا ونحوه ان لا يجر الايجاب بالنا لا تقول
دونك زيد انك لم تكن ومنه ان المفعول به انه كان بغيره كان
منفصلا ولم يجر ان يكون متصلا بنحو عليك اياي ولا يقال
عليك كذا لانه زمني لا نهدي لم تكن الا يقال **ذكر ما اختلفت**
فيه لام الجود والهمزة قال ابو حيان اختلفا في اشياء احدى
انها ان في لام الجود وعلى جهة الوجوب وفي لام الهمزة على
جهة الجواز في موضع لا امتناع في موضع فالجواز حيث يثبت
الفعل بلا نحو جيت لتكرري فبجوز لا تكرر ولا امتناع
حيث اقررت فلا فان الاظهار حينئذ يبين نحو لم لا تمل اهل
الكتاب فزان من تعالي المتى ثلثي الثاني انما عمل لام الجود ولا يكون
غير مفعول كان نحو ما كان زيد لمزيد بخلاف لام الهمزة نحو ما

زيد

زيد لمزيد الساكن انه لا يقع قبله فعل مستقبل ولا تقول لن
يكون زيد ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام الجود
سأرتب ليعقر الله لي لارجع ان الفعل المتى لا يكون مستندا
لنظر نحو فلما يجوز طاكنا زيد امس ليعقر طاكنا
ليفعل ويجوز ذلك في لام الجود زيد في ضرب تمر التبع
ان المنصوب بعد هنا لا يكون سببا لما قبلها وهو كذلك بعد
لام السين ان المنصوب متسلط على لام الجود وعلى ما قبلها
وهو كذلك بعد لام السين الذي يتعلق به اللام فيلزم من
شبهته من ما بعد اللام في لام الجود يتسلط على ما بعده نحو
ما كان في زيد ليعقر بك فينتفي الضرب خاصة ولا ينفى المحي
الانتمية تدل على انتفاء شبهه ان سوان لام الجود لا تتعلق
الاجتناب الفعل الواجب حذفه فاذا قلت ما كان زيد يقوم
فكان قد قلت ما كان زيد مستعدا للقيام فيكون كل موضع
ما يليق به على حسب استساها الكلام في نحو وما كان ان شاء
ليطلق على الغيب فيزيد ليدل الاطلاع على الغيب وانما لام
في فانها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو مفعول الفعل
الذي دخلت عليه اللام العاشر ان لام الجود تقع بعد ما لا
يستقل ان يكون تملقا ما دونها ولا يركب لا تنفع الا بعد ما يستقل
كلما وتلك كان الاحسن في تأويل قوله
فاجمع ليل جمع ثوبي مقاومة ولا فرد لسرد
انما على اضران لانه المعنى خلع اى فاما جمع ليل فليقل
تكون اللام فيه لام الجود لا لام الهمزة لان ما قبلها وهو فاجع
لا يستقل كلاما **ذكر ما اختلفت فيه النون والواو**

كان زيدا لا يجوز
الاسم على ما يدخل
الفعل من يلقى تنصليهم
التنوين بتخفيف
لالتقاء الساكنين على ان يكون
محذورا لالتقاء الساكنين

بنيص المصراع بعد قال ابو حيان لا احفظ المصراع جا
 بعد المصراع بعد المصراع والحق في المصراع والحق في المصراع
 ان لا يندرج على ذلك الا بسماع قال وكذلك مع التفسير في
 الموضع موضع المعنى وقع في المعنى بها فان معمر قول التفسير
 في مواضع ان يدل على الجواب فيحتاج ذلك الى سماع من
 القريب والافرنه الثاني ان ما بعدها في غير المعنى يجوز عند
 سقوطها حتى قبل المعنى فيقولوا اني هو الحسن ويرفع المعنى
 به الوصف او لا يستلزم في ولا في الجواب في الجزم في المعنى
 ايضا نحو ما كنا نتحدثا ونسأل عن هذا قال بعضهم كل ما ينصب
 عليه لا يجوز ولم يستثن شيئا **وكما افترقت فبدا**
المصراع في قال ابو حيان ان المصراع في المصراع ان
 المصراع والمصراع ان المصراع يجوز ان يتقدم على الفعل
 لا يما هو له ان كانت فمصر لم يجوز ان يتقدم لان المفسر
 لا يتقدم على المفسر **وكما افترقت فبدا** قال ابو حيان
 في المعنى افترقا في خمسة امور احدها ان لا يفتتن بآداة
 شرح لا يقال ان لا يتم ولو يفتتن به نحو ان لم تفعل الذي في
 ان معنى لما يتصل بالما قبل **وكما افترقت فبدا**
 فان كنت ما تولا تكن خير اكمل ولا فادركي ولما افترقت
 ومعنى لم يجز ان يتصل نحو قال ان دعاءك رب شئت
 والانتقاع مثل لم يكن غيرك ولا فعدا جاز لم يكن ثم كان
 فلم يجوز لما يكون ثم كان ولا ينداد المعنى بعد ما لم يجوز امرا
 بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قلت فلم لان معناه وما
 قت عتبتك في ولا يجوز فتع فلما تعمر لان معناه وما قت

اي

اي لان الذي لك ان معن لما لا يكون الا في حال ولا يشترط
 ذلك في معنى لم تقول لم تكن زيد في العام الماضي معني ولا يجوز
 لما يكون الرابع ان معن لما وقع ثبوته بخلاف معن لما لا يجب
 ان معن لما يندرج في قوله عذاب انهم لم يدوروا في الانوات
 في معن لم يستقيم وقال الزمخشري في قوله ولما يدخل الايمان
 في قولكم ما في ما معني التوقيع قال علي ان هذا قد انما
 في بعد ان معن ان معني لما جازي الحذف لم يدل لقوله
 تحييت قبره بعد ان في قوله فبدا في قوله فبدا في قوله
 اي ولما كان قبل ذلك بداء اي سيدا ولا يجوز وصلت الى الجراد
 ولم تدبر ولم اذكلها في ما قوله
 احفظوا بهتكم انما استودعتموه لا اعرب ان وصلت وان لم
 فضرورة وعلة هذه الاحكام كلها ان لم المعنى فعل لما المعنى قد
 فعل وقال ابن القاس في شرحه الدخ لما معن ان لم في المعنى
 والقلب وفي رقا من اوجه اوجه ان المعنى لما معني
 مطلقا لا يعز قد لما المعنى الما معني المقتدر بدو قال في ان لم
 معزدة ولما تركته في انما معني الما معني المقتدر بدو قال في ان لم
 ولا يحذف بعد الا في الضرورة والرابع ان لما تنيد الا يتصل
 اي في الاخير في ما فان المعنى بها منقطع **وكما افترقت فبدا**
 اضطرب الجوزي في في شرح قوله في ان كلما يصرف فيهم
 في مدة من مدة معن لما وشدة ان في خفيها ففعل صاحب
 سبب في الامتياز في المزد انما قال هذا لمن لا يتنزل العرب ان
 زيد الماخراج وقال الما في في الادري وجب هذه القراءة وقال
 انما انقدر بين ما مكا كثر المجات حذف منهن واحدة

فعل هذا هو لا موكيد ومعني بكثرة الميمات ان نود من حين
 ادعت في معن ما انقلبت سيما بالادغام وضارت ثلاث
 ميمات وقال المازني ايضا انما معني ما ثم تتصل كما ان ان
 الحركة تخفيف ومعناها التثنية انتهى قال ابو حيان وارتباك
 المعنيين في هذه القراءة وتلحين بعضهم لقاربا يدل على
 صهوته المذكر فيها وتحرر بها على القراءة الخفية فاشا
 التلحين ولا يسيل اليه البنية لا بها سقرت نقل التواتر
 في السبعة واجاز ما قال لا ادري ساوجهها فعدو الخفاء
 ادرك ذلك عليه ولذا ما يدل ان المشتك بها الخفية
 اي هي نافية في غاية من الحما لا بها لو كانت نافية لم ينصب
 بعدها كل بل كان يرتفع وايضا فانه لا يحفظ من كلامهم
 ان يكون ان المشتك نافية وامسا وبدا الفرافضا في غاية
 الضعف او لا يحفظ من كلامهم لما في معني لما كان وكنت
 من قديم فكرت في تحزيج هذه الالية فظهر لي تحزيجها على
 القواعد الخفية من غير شذوذ وهي ان الما هي الجازمة
 وحذف الفعل المفعول لها لانه معنى الكلام عليه والمعاني
 وان كلاما بنحس او ينقص علم او ما كان من هذا المعنى
 حذف الفعل لانه لا يوفيههم ويذكر اعلم عليه قال فعلني
 هذا استتر تحزيج الالية على احسنه ما يكون واجله ولم يستد
 احد من الخويين في هذه الالية اليه على وضوحه واجاهه
 في علم العربي والعلوم كوز تحت فاتيح النهر قال
 ثم وجدت شجنتا ابا عبد الله بن الغيب قد حكى في تفسيره
 عن ابي جعفر الحاجب ان لما هنا هي الجازمة وحذف الفعل

بعد

بعد ما انتهى **خاتمة** قال ابو الحسن من ابي الريح في شرح
 الايضاح اعلم ان العرب حلت على لوان زيد قائم وفعلت
 هذا هنا لعرب لوم لولا لا شبر ان لا فعل فكان ان اذا
 وقعت بعد لوقد وقع بعدها الفعل **وكما افترقت فبدا**
بدا الانكا وقعدة قال في التسهيل لا تلي زيا
 المتذكر بها السكت بخلاف زيد لا لا نكار قال ابو حيان وسلي
 ذلك ان المتكردا صد للوقف والمتذكر ليس ثابا صد للوقف
 في ما معن لما اوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بعد
 الذي انقطع كلامه فلذلك لم تاحقه **ذكر الخويين هل وبهزة**
الاستعانة قال ابن هشام تفرق هل من بهزة الاستعانة من
 عشرة اوجه اختصاصها بالتصدق وبالايجاب وتخصيصها
 المضارع بالاستقبال ولا تدخل على الشرط ولا على اسم بعده فعل
 في الاختيار وتقع بعد العاطف لا قبله وبعد ويرا بالانتهام
 بها المعنى وتأتي بمعنى قد **ذكر ما افترقت عليه ادوية**
 قال الزمخشري قال في المنصل والنصل بين معني واذا ان معني
 للوقت المهم واذا المعنى وقال الخوارزمي الترق بينهما
 ان اذا الاسود الواجبة الوجود وما جرى ذلك الحري بما علم
 ان كان معني لما لم يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون فنقول
 ان اطلعت الشمس خرجت ولا يصح في فنقول متى خرج
 اخرج لم يمتنع انه خارج وقال في البسيط تارق سخي
 الشطبة اذ المعني احد في ان اذا تشرط في الاثن المتخفة
 الوترع ولذلك وردت شروط التران بها والشرط متى يحتمل
 الوجود والعدم والباقي ان القاعد في معني شرط على تذهب

المعروف كونه غير مضاف اليه بخلاف اذا اضاف اليه اليه اذ
كانت للوقت المعين ومنى للوقت اليهم **ذكر ما افترقت فيه**
ايان **قصة** قال ابن عيسى ايان طريق من طريق الزمان
بهم بمعنى متى والفرق بينهما في ان متى لكثرة
استعمالها صار اثارها اثار في الزمان ووجدها من
الفرق ان متى تستعمل في كل زمان واياها لا تستعمل الا في
زمن معين امره وقطعه وقال صاحب البسيط ايان بمعنى
متى في الاستعمال ووقتها وقتا من وجهين احدهما ان
متى اكثر استعمالا من زمانا في ان ايان يستعمل في الاشياء
المعظمة المتغيرة وكتب الجوهري ساكنة عن كذا شرط وذكر
بعض المتأخرين انها تقع شرط الا بانها معتلة متى وتنتي مقترنة
بشيء الشرط والاستثناء فكذا ايان وتوحيه من الشرط
عدم السماع وان متى اكثر استعمالا منها فاخصت ككثرة
استعمالها بحكم لا تشا كما فيه ايات قلست فهدا ان قلست
ذكر ما افترقت فيه جواب لو **جواب لو** قال برهان ليس
عندي كما يجادلان فيه الا ان جواب لو لا وجدها في كتاب
الرب قد يترن بعد القول
لو لا **الامر** **ولو لا** **حق طاعة** **لقد شرب** **وما احل من الفضل**
ولا احفظ في لو ذلك لا احفظ من كلامهم لو جيتني لقد
احسن التكن وليست بهيعدان يسمي ذلك فيها وقياس
لو على لو لا في ذلك عندي ترى النشأ من سابق وجواب
لو لا كان سائيا مشتقا من النشأ فالامر كثير ويدونها
في مواضع ولم يجي جواب لو لا في القرآن محذوف الامر من

المعاني

المعاني الممنون ولا في موضع واحد وقد اختلف فيه قول ابن
نصار جعله ضرورة وتارة جعله جائزا في قليل من الكلام
ذكر ما افترقت فيه **الاستقناء** **قصة** قال في البسيط
انما يشابهها فانها اسمان وانها بمنان وانها بمنقار
اي بين وانها لازمان للتصديق وانها اسمان للعدد وانها
لا يتقدم عليها عامل لتفعل الا المضاعف وحرف الجر وانها
تخالفها فان الاستقناء ميم بمنزلة عدد ومون والخبر بمنزلة
عدد حذف منه التثنية وان الاستقناء ميم تبيين بالمفرد والخبر
تبيين بالمفرد والجمع وان سيم الاستقناء ميم منصوب ومميز
الخبر ميم مجرول وان الاستقناء ميم يحسن حذف مميز
والخبر ميم لا يحسن حذف مميزها وان الاستقناء ميم يفضل
بينها وبين مميزها ولا يحسن ذلك في الخبرية الا في الشعر
وان الاستقناء ميم اذا ابدل منها جئ مع ابدال بالكمزة نحو
كم قاتل اعزوت امرئ لا ثوب وكرد لها اخذت اثنان
امرأين ولا يفعل ذلك مع الخبر لعدم دلالتها على الاستقناء
نحو كم غلمان عندي ثلثون واربعون وخمسون وان
الخبرية يطف عليها فلا يقال كم كاتل لامائة ولا مائتان
وكرد ولم عندي لادهم ولا درهم لان المعنى كثير قال
وكثير من الدراهم لا هذا التدارك اكثر منه ولا يجوز الاستقناء
كم درهم عندك لا بالثمة ولا الربعة لان لا يعطون بها الا بعد
توجب لانها تنفي عن اثنائي كما ثبتت الاول ولم يثبت شيء
في الاستقناء وان الا اذا اوقفت بعد الاستقناء ميم كانت
اعرابها بعدتها على حد اعراب كومن رفع او نصب او جر لانه

كان كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والابهام
ونزوع التصدير ولغاة التثنية تارة وهو الغائب وتخالفا
في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح
الثاني ان مميزها مجرول وانها غالبة حتى زعم ابن عصفور ان
الثالث انها لا تقع استقناء ميم عند المجرول والثاني ان
لا تقع مجرولة والخامس ان خبرها لا يقع الا بعد **ذكر ما افترقت**
خبرية **قصة** قال ابن هشام مرادني كذا كاي في اربعة امور
التركيب والابناء والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفا في
ثلاثة امور احدها انها ليس لها الصدارة في ان تميزها
واحد النصب الثالث انها لا تستعمل غائلا الا معطوف
عليها **ذكر ما افترقت فيه** **اي** **ومن** قال في البسيط افترقا
سنة او جرحا فان ايا معرفتة تعقل الحركات وذلك
لا يشترط في حكمائها الوقف بل المحقق الزيادة في الوصول
والوقف ومن مبني ولا تلحق الزيادة الا في الوقف
والثاني ان من لم يعقل ولا لم يعقل ومن لا يعقل لا يعقل
كما نفاذ اليه لانها بعض من كل والثالث ان الفعل يمكن
بعدن ولا يمكن جدي والاربع ان رت قد تدخل على من
دون اي والخامس ان ايا قد يوصف بها بخلاف من والاول
ان من قد يخلها الاول والثاني والنسبة في الحكاية خلاف
اي **ذكر ما افترقت فيه** **تا** **التاني** **والثاني** **ان** قال
ابن عيسى ان التانيك تزيدي على تا التانيك قولا لانها
تنبئ مع الاسم وتصور بعض حروفه وتغير الاسم معها
عن هيئته التذكير نحو سكران وسكرى وآخر وجرا منية

بدل منها لان الاستقناء مبدل منه ويستفاد من الامتنان
والتمثيل نحو كم عطواك الا ان كان كم اعطيتني الا اهنين
وكم اخذت ثوبك الادهم كم قاتل درهم الا عشر ولا يجوز
ان يكون تا بعد الابدال من خبركم ولا من مفسرها لانهما ابدل
بدل من كم لانهما لا رادة ايضا كما لا بدل ولا فائدة معنى
التمثيل كان الاستقناء مجرول في الخبر كقوله بل الدنيا الاتي
كان اي تا الدين وانما الخبرية فان المستثنى بعدتها منصوب
لا تستثنى من موجب ولا يجوز ابدال في الوجه فيقال كم غلمان
جاء في الاية **قصة** قال ابن هشام في المفتي بين فان خمسة
اوراحدها ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب
مخلافه في الاستقناء ميم انما في ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي
من مخاطب جوازا لان خبره والمتكلم لا يستدعي منه يستدعي
ه ذلك لان مستحضره كثر لانه مما يتدبر وهو عدم افتراض
المبدل من الخبرية بالهزة وتبنيها غير مجموع ووجوب
خلفه بخلاف الاستقناء ميم فتوصلنا من ذلك على عشرة
فروق وبما صرح المبدلي فقال
الفرق في كبر في الاستقناء والخبر في غير استوخا كالماز في
نصب المفسر بانه اياه اسداه وحذف تارة والفصل في نظره
وتفسيره جوازا في السؤال بها وبعد لا تتغير فيك الحرف في الاش
وليست من خبرها التثنية لا عطين عليها فلا في سائر الزمر
ولا تضيق في خبرها غيرهما وقد شري بعدتها الاستعظاف
وكل هذا لما لا يستعمل خبرية ومنه في الاخرى على الخبر
ذكر ما افترقت فيه **كاي** قال ابن هشام في المفتي قاتل

كاي

كل واحد من الموثق هنا غير بنيت المذكر وليست التاكيد
 انما بدخل الاسم المذكر من غير تعيين بنيت دلالة على التاكيد
 نحو قايما وقائمة ويزيد ذلك من كون وصو حان الى التاكيد
 اذا كانت واحدة ثبتت في التاكيد نحو جبال وحياي وسكراب
 وسكارب وليست التاكيد بل تحذف في التاكيد نحو طاعة
 وطلاح وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم كان لها
 موضع على التاكيد من ركنها في افتانك على من يبيتها
 على من على اخرى كانه تانيك على ذلك منعت الصرف وحدها
 ولم تنع الشالاع بسبب اخر وقالت في باب الترخيم دخول
 تانيك في الكلام اكثر من دخول التانيك في الكلام قد
 تدخل في الافعال الماضية لتانيك نحو ماتت هذه وتدخل
 المذكر في تأكيد ومبالغة نحو فاعلة ونسابة فلذلك سماع
 حذفتها في الترخيم ولما لم يكن تانيك علما **ذكر ما افتقرت**
فيه التثنية والجمع التام قال ابن السراج في الاصول
 التثنية يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع
 فانه مخصوص بمن يعقل لا يجوز ان تقول في رجل جملود ولا في
 خيل خيلون وفي جاة ذلك فاما لا يعقل فهو شاذ ولست
 في القياس على ما قال ابن السراج والمذكر والمؤنث في التثنية
 سواء في الجمع فاختل في اذ اجعت الموثق على وجه التثنية
 زدت التانيك وحذفت اليان كانت في الاسم وفيمن
 اتى في الرفع والحذف التثنية فالضمة في جمع الموثق التام
 بظيرة الواو في جمع المذكر والتثنية نظير الموثق والكسرة
 في جمع الموثق في الحذف والنصب نظيرة اليان في المذكرين

والتثنية

والتثنية نظير الموثق والكسرة في جمع الموثق في الحذف والنصب
 نظير اليان في المذكرين والتثنية نظير الموثق **ذكر ما افتقرت**
فيه جمع التثنية والجمع التام قال ابو حيان يناق اسم الجمع
 التثنية وهو احدى اقسام التثنية استمرارية التثنية في جمع التثنية
 التثنية الاشارة اليه بهذا التثنية اعادة غير المذكر اليه الرابع
 ان يكون خبرا عن هذا الجنس ان يصغر بنفسه ولا يرد الى غيره
ذكر ما افتقرت فيه التثنية والتثنية قال في البسيط افتقرت
 في ان بنا التثنية لا يثبت كما خلت اربعة الجمع وفي ان
 الاخر ان يقال في تصغير اسوة واعرب في قسور ووجه ذلك
 اسند واعرب وقسير وجديل بالادغام ولا يجوز ذلك في
 التثنية ويقال في مقار ومقار فقيم ومقار بالادغام وفي
 التثنية مقار ومقار بالادغام قال ولا يفتح في ذلك
 قولم (نما) من قاد واحد لا يفتح من ثمانية الشئ فليس
 ان يفتح من جميع الوجوه وقال ابن الصانع في تذكر
 سبقت عن السبب في ان كان النسب الي الجمع فيا له
 في حد الي الواحد وفيما لم يكن له واحد في واحد المقدر
 ولا اتحاد اليان فقلت النسب الي الواحد لم يكن الا قصد
 القلة كحسب النسب الي الجمع وهو منسوب الي الواحد وتصغير
 الواحد في الجمع انما كان لتماثل التثنية مع الجمع الكثير فافتقر
 اليان

القسم الثاني

باب في الاعراب والتثنية مسككة بكني في الاسم شبهة
 بالجر في وجه واحد اتفاقا ولا يفتح في تنوع الصرف مشابهة
 للثنية وكما في احدى اتفاقا بل لا بد من مشابهة لثنية وجهين

مسككة قال ابن الدهان في العزة قال بعض المتقدمين فان قيل
 لم يشابه الفعل الاسم اعطيه وجه بعض الاعراب وتما اشبه
 الاسم الحرف اعطيه وجه كل البين فالجواب ان الاعراب
 لما كان ببعض اعطى الشرح فيكون ما لا يصلح وما كان
 اليان لا يفتح بعض تصاويف الاعراب والنوع **مسئلة**
 قال بعضهم التثنية بين عدد وبين اسير حيث اعرب نحو علي كل
 اللغات بخلاف اصب فان اسما استمر اسم اسم الحروف
 فاشبه الفعل الماضي وعندها يكون مستقرا في الفعل المستعمل
 فاعرب فاعلم الاندلس **باب في الاعراب والتثنية**
 اذ اسمي بجمع واخر لم ينصرف في عديسيو في التثنية والعدل
 في الاصل وانصرفا عند الاخفش لوزال في التثنية بالثنية
 تان على المسمى بالعدد عن العدد قال في البسيط والتثنية
 على الاول انه لا يمكن من عاة الفعل العدل في العدد بعد
 التثنية لثمة التثنية في التثنية وكذا في العدل اخر عن الافر على
 الصحيح لا ياتي في التثنية كما لم ياتي في العدل في **مسئلة**
 الجهور على ان اليان في التثنية ساكنة نحو اخف او ركب
 وقال بعضهم تحرك بالفتح تان على المنقوص قال في البسيط
 والفرق بينهما من وجهين احدهما انهما لا يتركبان السكون
 على حرف العلة اخف من الحركة فساكن ثقل (تركيب)
 حذفت الحركة بخلاف المنقوص وانما صار وسطا
 في الكلمة بالتركيب فاشبهت الاصلية شي ورد بسبب لان
 حركة التركيب لا تفتح وحركة المنقوص عارضة واللازم
 ثقل من الفاعل **مسئلة** قال ابن ابي رزاق في ان حروف

العدل

قال في البسيط والتثنية ان مثبته الحرف نحو جري ما يقتضيه
 الحرف من اليان وعللة اليان قوية فلذلك حذفت العلة الواو
 وانما مثبته الفعل فانها لا تخبر عن الاعراب وانما تحذف
 منه ثقل ولا يتحقق الثقل بالنسب الواحد لان حذفت الاسم
 تقاوم فلا يقدح على حذفت اليان اليان الى الدرعية فلذلك
 احتج الى سبب في تحقيق الثقل بفتحها وعلتها بفتحها
 ثقلها حذفت الاسم وحذفت اليان الفعل وقال ابن الحاجب
 في ان يفتح فان قيل لم يفتح الاسم لثنية واحد فافتح من
 الصرف لثنية واحد وكذا الامر من خروج عن اصله فالحجرات
 ان التثنية الواو بالحرف بعدة عن الاسم في التثنية وهو
 ليس بغيره وبينه ما سبقت الا في الجنس الاسم وهو كونه
 كلمة وشبه الفعل وكان نوعا اخر الا انه ليس في البعد
 عن الاسم كالحرف لا يركب انك اذا اجمعت الكلمة خرج الحرف
 او لا لان احد التثنية ويبقى الاسم والفعل مشتركتين فيكون
 بينهما نوع من اخص بين وصفها بالنسبة الي الحرف فزادت
 الحرف في الاسم كالجاء بالنسبة الى الادبي ووربان الفعل
 من الاسم كالحوان فثمة الادبي بالجاء ليس كغيرها فيكون
 فقد علمت بهذا ان التثنية الواو واحدة بين الشئ وبين
 تاهوا بعد لثمة ووربان سبقت متعددة بينه وبين تاهو
 قريب منه وقال ابن الجاهل في التثنية فان قيل
 فلم يثبت اسم لثنية بالحرف في وجه واحد فالحجرات
 ان الاسم يثبت من الحرف فثمة الجاء بخبره عن حقيقة
 فلولا في ثمة يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه قول واحد

مسئلة

الحرف من الدخول على الفعل وقع هذا اذا دخل على ما لا يعرف
 لا يحرف موضع الجر قبلها كانت الاء والاضافة كذلك فمثل
 الشرق من وجهين احدهما ان الاء والاضافة يتغير بها معنى
 الاسم الا انه لا يتغير لزم التنكير الى التثنية وحروف الجر
 لا تغير معناها قالوا في ان حروف الجر تجري ما بعد حروف الجر
 الاء التي تجري على الاء لا تدخل في الاء فمثل قد تقع في موضع الجر باضافة
 حروف الزمان اليها فتصار وتقع الاء بعد حروف الجر كما
 غير مختص بها اذا كان مثل ذلك يقع في الاء فلا بد ان يكون
 بعد انتهى وقد ذكر السبيل في هذه من الوجهين وقد ذكرنا في
 منها ان الاء واللام والاضافة ابعد الاسم الذي لا يتصرف
 عن شبه الفعل واخرها منه فلما دخل عليه بعد ذلك القائل
 صادم غير مشبه للفعل فعل فيه فاما اذا دخل قبل دخول
 الاء او الاضافة فانه بصادفه تنبيل فلا ينفذ منه ومنها
 ان الاء واللام والاضافة فاما ما رايتون فكان الاسم
 منون والتنوين هو الصرف والعلامة لا يمكن ولا يمكن القائل
 كذلك ومنها انما لو اعتبرنا المتوابع لبطل اصلها لا ينفذ
 لان التي تدخل على الاسم غير اخلت على الفعل فلو كان ينقل
 بدخول المتوابع كان كل عامل يدخل عليه بوجه صرفه وبطل
 الفرق بين ما يتصرف وبين ما لا يتصرف **مسئلة** الاسم
 غير المنصرف تنون للضرورة وقال ابن الجاني في فائده
 الاسم المنصرف لا تنون للضرورة لان التنوين فرع الاعراب
 وليس له دخل التنوين **باب التنوين والاعراب**
مسئلة اذا اتصل بالفعل يا المتكلم لزمه نون التانيخ جازلا

من

من كسر الفعل لانهما تطلب كسرها قبلها قال في البسيط فان قيل
 قد كسر الفعل لالتقاء الساكنين فهلا كسر مع ضمير المتكلم والياء
 بينهما عددا للزوم لان ضمير الفعل غير لازم ولا قد يكون
 ضمير المفصل قلت الفرق بينهما من وجهين احدهما
 ان ضمير المتكلم يدرى كسره وقيلها كسرة فمضمر كما جاء في ثلاث
 كسرات في التثنية ولا يجتمع ذلك في الفعل فلهذا لم يجر
 الي نون الوقاية في ثلاث التثنية الساكنين اذ ليس بعد الاكسرة
 واحدة غائبة احتمل ثلاث كسرات والياء في ان ياء المتكلم
 تنجر بالكتابة لسددة القواعد فتصير الكسرة قبلها كما كان في
 بخلاف التثنية الساكنين فان الاء في لا يجتمع بالاول كونه
 منفصلا عنه فلا يتسبب حركته الحركة للارادة **باب**
الاشارة مسئلة قالوا في الحوش البعيد المرفوع كذا فلهذا
 مجزى الالف وكسرها اللام لا تتعدى الساكنين وقالوا في الحوش
 ثلاث فامثلة في هذا الاء وسكنوا اللام والفرق انه لو ابيت
 اليها البيت الالف وقيل تنبيل كان يودي الى نهاية الفعل
 وهي وقوع الياءين كسرتين ولا كذا المذكور فانه لا تنقل فيه
 مع تحريك اللام وان قلنا ان كسرتين والكسرة مناسب الحدف
 بخلاف فتح الالف وفتح التثنية فانه لا يقتضي الحدف ذكر
 في البسيط قال وقد جاء في كذا في البسيط فلم تحذف الالف
 كما لم تحذف الالف الا ان استعملها اقل من ذلك جعلوا
 كثرة استعمال تلك عوضا عن استعمال الالف **باب**
الموصولة مسئلة جواز الكوفيين استعمال ذا موصولة و
 كما لو كانت معها اولى ومنه البصريون وقرئوا بان ما

على غير معناه لم يحل من الضمير ما كان يحمله هذا اذا قلنا ان
 قولنا ان قولنا ابو يوسف ابو حنيفة بزيادة يعني انه هو هو
 بزيادة فان لم نقل ذلك قلت انه يعني اصله الذي حذف
 من تحريك الضمير ما كان يحمله والذي قام مقامه في هذا الاء
 قام مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد به انه على جهة
 الالباقية بتغيير المعنى وجعل الثاني كما في الاول لا مثله فلما
 قام مقامه على غير معناه لم يحل من الضمير ما كان يحمله هذا
 اذا قلنا ان قولنا ابو يوسف ابو حنيفة بزيادة يعني انه
 هذا اذا قلنا ان قولنا ابو يوسف ابو حنيفة قال ابن الخاس
 في التعليلية اجاز الكوفيين الاشارة نظير اننا قلنا انهم
 بالحاء وجعلوا له من قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد خبر مكن
 وكفوا حال من الضمير المستكن في له وقاسوه على جواز الاخبار
 بما لا يمتد بالاحال لان الصفة من تمام الموصوف والحال فصلة
 فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز ما هو فصلة **باب**
ما اذا خابنا مسئلة قال الاندلسي في شرح المعمل فان قلت
 ما بالهم حكوا بان الاء في قولك ما زيد بقاء مريدة مع انها
 لتأكيد النفي واللام في قولك ما زيد القام غير مريدة مع
 انها لتأكيد معنى الالباقية قلت فيه حرفان الحرف الاول
 ان الاء انما تنفع في النفي فلا يثبت اليها تمام المعنى بدونها
 بخلاف اللام فانها تنفع في الصدر في غير زيد منطلق ولا تامة
 رخصة وقامان في القام في خبره في الحرف الثاني وعلمه
 الاعني ان خبرها لا يكون الا على اصله وهو النصب حتى يكون
 اليه رابعة بخلاف اللام فان خبره لا يكون الا على اصله وان لم يكن

الاستفهامية اذا انفتحت اليها ذا الكسبة معناه فخرج من
 التخصيص اليها اسم الذي قال في البسيط ولا يماس مع الفارق
مسئلة قال ابن الدهان في العزة يجوز ان تحصل ان بالامر نحو
 كتبت اليها ان لم يحصل اليها بالامر لان الذي اسم
 يعتبر الى تخصيص من صليته وليس كذلك ان لا حروف
باب **الاشارة** مسئلة قال ابن الجاني ان قلت ما الفرق
 بين زيد اخوك واخوك زيد قلت من وجهين احدهما
 ان زيدا اخوك تعريف للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم والثاني
 ان زيدا اخوك لا يعني ان يكون له اخ غيره لانك اخذت بالعام
 عن الخاص واخوك زيد يعني ان يكون له اخ غيره لانك اخذت
 بالخاص عن العام وهذا انما يشير اليه الفهم في قولهم زيد
 صديقي وصدوقي زيد فلهذا في ذكره **مسئلة** قال المشككيين
 فان قلت زيد اسم مكن لزم فيه ضمير يعود على مبتداه لانه
 قام مقام المشتق وهو قائم فينتفن الضمير الذي كان
 يضمنه واذا قلت زيد الاسد وابو يوسف ابو حنيفة وزيد
 زهير فالضمير فيه هو انه قد قام مقام ما هو مبتدأ في المعنى وهو
 مشتق الا ترى ان الخبر قد قام في ذلك مقام مبتدأ وهو مشتق
 فلم لم يتحمل هذا القام من الضمير هذا ما كان فيها قام مقامه
 وتحمل هذا في الجواز ان الفرق بين الموصوفين ان الذي
 قام به الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة فتحمل
 من الضمير ما كان يحمله والذي قام مقامه في هذا الاخير قام
 مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد به انه على جهة الالباقية
 بتغيير المعنى وجعل الثاني كما في الاول لا مثله فلما قام مقامه

على

اللام وايدة انتهى **مسئلة** قال ابن عصفور في شرح المقرب فان
 قبل اي شيما تنفع تقدم بمول الفعل الواقع بعد ما الشافية
 اولي في جواب التمتع عليها ولم يستغ ذلك في لز ولم يمنع انها
 حروف فيكون ان ما لا يكد كذا في الجواب ان الفرق ان لن اثنين
 مستغنى في في ثالثة السين في سيقول ما جروها لذلك
 جروها في جواز التقديم فيقال زيد ان ضرب كما قال زيد
 ما ضرب ولم يما حارثا ملا من للفعل اخيها ما جعل ما جرو
 منه وهو السين وسوف فيما التقديم فيها ولم يجز فيها لا
 لا تلمز الفعل الذي في ما كما تلام ولم لا جعلت في مقابلة
 ما هو كذا في من الفعل قال في شرح الشاويين ان الوب انما اجازت
 تقديم الفعل الواقع بعلم ولما عليها جلا على تقتضيه وهو الواجب
 فلا يجوز ذلك في الواجب يجوز في مقتضيه وهذا غير صحيح لانه
 تروى عليه التقديم بمول الفعل الواقع بعد ما الشافية عليها
 فيقال زيد انما ضربت جلا على تقتضيه وهو زيد ضرب والوب
 لا تنول مذل على ان السبب خلاف ما ذكره **باد**
كاد واخواتها **مسئلة** قال ابن ابي ان في قول كاد لم يستغ اين
 يصير في عسى فيقول ان وبها كان فيها كاد في كاد قيل
 فرق الرقابي بينهما بان ضرب كاد لا يكون الا طعة وخبر عسى ففرد
 وقد عرف ان ضمير الثاني لا يكون خبر الا جملته **باد**
ان واخواتها **مسئلة** قال ابن عيسى انما قد مر المنصوب في هذا
 الباب على المنوع فرق بينهما وبين الفعل بالفعل من حيث كان
 الاصل في المنوع جري على سبق قياسه في تقدم المرفوع على
 المنصوب او كان في رتبة الفعل على مقدمته على المفعول وهذه الحروف

لما كانت

لما كانت فروعاً على الافعال وبحولها عليها جعلت بينهما بان
 قد مر المنصوب فيها على المرفوع حطاهما عن درجتها الافعال اذ تقدم
 المفعول على الفعل فرع وتسمى الفاعل اصل **مسئلة** قال
 لا ندلي فان قلت كذا يجوز الجمع بين المكسورين في
 التاكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسور والمفتوح
 مع ان بينهما مقابلة ما قلت الفرق ان احدى الكلمتين
 هناك زائدة او كما في الزائدة وهناك لا فبدليل ان كل واحد
 من الحرفين لا بد له من اسم وخبر ونظيره قوله ضرب على ما نقله
 سيبويه ان زيد لما يطلق **مسئلة** قلنا لا ندلي قال
 السيراني يجوز بعد اذ التي للمفاجاة لمران وفهمها
 بخلاف حتى فان المنقوطة لا تقع بعدها وان كان ما بعد
 اذ الا يدل ان يكون ما قبلها ولا يفصح ولا يجوز ان يكون
 مصدراً وغير مصدراً كقولك خرجت فاذا ان زيد اصباح فيناك
 تنفع ان لان التقديم خرجت فاذا اصباح زيد وفكر اذ ا
 اردت فاذا زيد اصباح وما حاتي فاما بعد ما جزاء مما
 قبلها وليست انما للفاية **مسئلة** **خاتمة**
مسئلة قال ابن جني في الحارطيات قلت لا يعل قال
 سيبويه اذا كانت علمت بمقتضى مرت عديت الى مفعول واحد
 واذا كانت بمقتضى العلم عديت الى مفعولين في الفرق بين
 علمت ومرت من جهة المعنى وقال لا اعلم لامحاشا في ذلك
 فرقا محصلا والذي عندي في ذلك ان عرفت معناها العلم
 الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت
 معناها العلم الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس بملك

على ذلك في عرفت قوله يعرف المجرىون بسميها والمشي تدرى
 بالحواس والمشاعر فقلت له ايجوز ان يقال عرفت كما كان
 ضده في اللفظ انكرت وعلمت كما كان ضده في اللفظ جعلت
 فاذا اريد بها العلم الحاشية رتبة الجمل تقدمت الى مفعولين
 ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليس بمعنى
 جعلت لان الانكار قد يعبر عن العلم والجمل لا يعبر عن العلم ولا في
 الجمل يكون في القلب فقط والانكار يكون باللسان وان
 وصف القلب به قولنا انكره قلبه كان محملا وكون الانكار
 باللسان دلالة على ان المرفوع متعللة بالمشاعر فقال هذا
 صحيح انتهى **باد** **المفعول** فيه **مسئلة** اشترطوا
 توافق ما دلت الظروف المتعاضدة من الفعل وقام له نحو تعدت
 مقعد زيد وجئت مجلسه ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي
 مجازا ان المصدر ما كثر ما فيه بالتوافق المعنوي نحو تعدت
 جلوس والفرق ان المتعاضد هذا النوع على الظرفية على
 خلاف التباس كونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل
 السماع واما تعدت جلوسا فلا دفع له من التباس ذكره في
 المعنى **باد** **الاستثناء** **مسئلة** قال ابن الجاس
 في التعليقة فان قيل كيف تجاز ان يصل الفعل الى غير
 واسطة وهو لا يصل اليه تا بعد الا بواسطة في الجواب
 ان غير اشبهت الظروف بانها معها والظرف يصل اليه
 الفعل بل واسطة فوصل انما في غير بلاد واسطة لذلك
 فان قيل فلم يبين غير لتضمنها معنى الحرف وهو لا
 فالجواب ان غير لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى الابد

لما

لانها تقتضي مقابلة ما بعد ما قبلها والاستثناء اخراج
 لا اخراج مقابلة فاشترك الا في غير في المقابلة فالعجب
 الذي صارت به غير استثناء هو لها في الاصل لا لتضمنها
 معنى الا فانه بين **باد** **مسئلة** قال في البسيط
 لم يستضعف سيبويه مرتت زيدا اسما منصبا اسد على الحال
 اي مرتت او شديدا واستضعف مرتت برجل اسد على الوصف
 والفرق بينهما من وجهين احدهما ان الوصف ادخل في الاشتقاق
 من الحال والثاني ان الحال تجري مجرى الخبر وقد يكون خبرا
 ما لا يكون مفعولا قال في التباس التوسيع بينهما لانه يرجع
 بالتأويل الى معنى الوصف او يحذف وصف اي مثل اسد وقال
 ابن عيسى الحال لصفة في المعنى ولذلك اشترط فيها ما اشترط
 في الصفات من الاشتقاق فكان ان الصفة يعمل فيها على
 الموصوف فذلك الحال يعمل فيها القائل في صاحب الحال
 لان عمله في الحال على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبنية
 للموصوف فمرت مجرى حرف التثنية وهذا احد الفرق بين
 الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين مشتركين
 في اللفظ والحال زيادة في الفريدة والخبر وان لم يكن الاسم
 مشتركا في اللفظ قال وقد ضعف سيبويه مرتت برجل
 اسيد على ان يكون لغتا لان اسد اسم جنس جوه ولا يوصف
 بالجوه ولو قلت هذا تحتمل جديلا يجوز وان هذا زيدا اسد
 على ان يكون حالا من غير رفع واحتج بان الحال مجرى خبر
 الخبر وقد يكون خبرا لا يكون صفة الا انك تقول هذا
 بالذكور وهذا خاتمة حديثا ولا يمكن ان يكون وصفا

وفي الفرق بينهما نظر وذلك انه ليس المراد من السبع شعبة واحدة
 فان المراد هو ههنا **باب** **التمييز** **مسئلة** قال ابن
 النحاس في التعليل اجاز المازي والمبرد والكويتون قد
 التميز على الفعل قياسا على الحال ومنه اكثر البصريين والقياس
 لا يميز لان الفرق بين الحال والتمييز ظاهر لان التميز يفسر
 لذات التميز والحال ليس بتمييز فلو قدما التميز للحال
 المميز قبل التميز وهذا لا يجوز وقال الاذني في الجزولية
 التميز شبيه للتمييز فلم يتقدم وانما تقدمت الحال لانها خبر
 في المعنى ولتقديرها لاني فاشبهت (النظر وايضا في الحال
 لبيان الهيئة لا لبيان الذات فماتت الفتحة وقال
 الثايري في التذكرة انما يجوز تقديم التمييز لانه مفسر ونية
 المستتر ان تقع بعد المنسب وايضا فاشبهت عشرة وناق
 الحال فتمت على النظر وقال ابن يعين في شرح المنفصل
 سبويه لا يري تقديم التميز على عامله فعلا كما ان اوجه
 انما اذا كان فعلا منصوبا فخصيصة الدليل تقديم منصوب
 عليه المنصوب عامله لا انه منوع ذلك مانع وهو كون المنصوب
 مندرجاً في المعنى من حيث كان الفعل مستدا اليه في المعنى
 والحققة الا ترى ان التصيب والتنفوق في قولنا تصيب
 زيد عرقا وتنفق شحما في الحقيقة للعرف والشعر والتقدير
 تصيب عرق زيد وتنفق شحما فلو قدما قدما ههنا لا وقعنا
 موتعا لا يقع منه الفاعل لان الفاعل اذا قدما خرج عن ان
 يكون فاعلا وكذا كذلك اذا قدما لم يقع ان يكون في تقدير
 فاعل فاعله الفعل اذ كان هذا موتعا ليقع فيه الفاعل

فان قيل

فان قيل فاذا قلت جازم ركباً فقد استوفى الفعل فاعله
 لفظاً وتعني وبقي المنصوب فاعله في تقديره قياساً اذ اختلف
 طاب زيد فثبت قد استوفى الفعل فاعله لفظاً لا معني فلم يجز
 تقديره كما لم يجز تقدير المربع انتهى **باب** **الاضافة**
مسئلة اذ اضيف الم إلى ياء المشككة في الهمزة فاعله في ذلك
 هذا في وتحت في ووضعت في في وذلك لانك تقول
 نقدا فيك ورايت فان نظرت ان فيك فتكون الحركة
 تابعة لحركة تاليفها من الحروف فاذا اجئت بالاضافة لزم
 ان تكسر الالف لتكون تابعة لها قال ابن يعين فان قيل
 فلم تليتم الان ههنا ياء مع الالف على الاعراب واستغنى
 من قلب الالف التثنية وما الفرق بينهما فاجاب حتى ان فالت
 التثنية وحدها وحدها ياء واحدة يمتص قلبها ياء وعاء ومنه الاطلاق
 بالاعراب وكما هي وحدها ياء لتلها ياء وواو وتحتها ياء
 تكسر وانكسر ياء قبلها في التثنية من حيث ان الف فتكون
 تابعة لما بعدها فتوى سلب قلبه ولم يعتد بالمقارضة **باب**
الاسماء والافعال **مسئلة** لا يجوز تقديم فعولات الافعال عليها
 عند البصريين وجوز اكويتون قياسا على ما سبق الفاعل
 والمفعول والفرق على الاول انهما في قوة الفعل لشدة شبهة
 به واسما الافعال منصفة قاله في البسيط **باب** **الفتحة**
مسئلة قال في البسيط يشترط في الجهة الموصوف بها
 ان تكون خبرية لوجهين لان الموصوف من الوصف بها ايضا
 الموصوف وببانه وقد عداها من الجمل الامرية والمهيمنة
 والاستثنائية وغير هذا لا يقع فيها ولا بيان وقد عدا

لم تنفع صلة لعدم ايضا بها الاتري انك لو قلت سررت
 برجل اضربه او برجل لاشتمه او برجل هلك خبره لم تعد النكرة
 ايضا كما لا يابا قال فان قيل هذا بعينه يقع وقوعه
 خبرا لهبتا ولا يمنع كقولك زيد اضربه وخاله لا تهنه وتكره
 فقد خبرته فيلحق وقوعه في الوصف فكذلك الفرق بينهما
 من وجهين احدهما ان الخبر محذوف تقديره متول فيه والجملة
 محكية بخبر فبان ذلك لجواز حذف الخبر فلم يجز ذلك في
 الصفة لانه لا يجوز حذفه لان حذفها ينافي معناها وانما في
 ان المستند يجوز نصبه بالفعل انما عليه حذف النمبر او على
 التفسير ولا يتغير المعنى بان زيد اضربه واضربه زيد اسوا
 في المعنى ولك الصفة فلا يصح عليها في الموصوف هو حذف
 منها فغيره امر لا لانه محول لغيرها فانك اذا قلت سررت
 برجل اضربه لم يقع نصب رجل باضربه ولا ان الصفة تابعة
 للموصوف ولا يعمل التابع في المستوع **مسئلة** قال الاذني
 لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لانهما كشي واحد بخلاف
 الموصوف والموصوف عليه **مسئلة** قال الخفاف في شرح
 الاضياع وقع في كتاب المذهب لابي اسحاق الزجاج ان تشبيه
 الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيحة في الكلام لا كصفت
 لغة الكلوي البراءة قال والفرق ان اصل الصفة كصا يش
 الائمة التي تشي وتجمع وانما يتبع ذلك فيها بالحال على الفعل
 لا يجوز فيها وجهان فخصيصة ان احدها ان يراد اصلها فتتبع
 وتجمع وانما في ان يراد في شبيهها بالفعل فلا تشي ولا تتجمع
 قال الخفاف وهذا قياس حسن لو ساعد السماع والذني

علي

هكم اية الموصوفين ان تشبيه الصفة وجمعها اذا وقعت
 الظاهر صفت كالكلوي البراءة وينبغي عليه قياس قوله
 ان يجوز في المضارع الاعراب والابا لان اصله انما واعراب
 لشبه الاسم وكذا في الاسم الذي لا ينصرف الصرف باعتبار
 الفصل والنع باعتبار شبه الفعل انتهى **مسئلة** قال ابن النحاس
 في احوالها ان قيل لم حذف الموصوف والقيمة الصفة مع حذف
 يفعل وذلك في الموصوف قلت لان الصفة تدل على الذات
 التي دل عليها الموصوف بنسبتها باعتبار الترتيب والتكثير
 لانها تابعة للموصوف في ذلك والموصوف لا ينفك عن جعل الجملة
 التي منه في قولي اسم مرفوع فلو حذف كانت الجملة تكة فيجوز
 المعنى **باب** **العتف** **مسئلة** لا يجوز العطف على الضمير
 المحذوفين غير اعادة الجار وعند البصريين يخلو المنصوب وجوز
 الكوفيون قياسا على الضمير المنصوب والجازع بينهما الاشارة
 في النقلة قال في البسيط والفرق على الاول من اوجرادها
 ان ضمير المحذوف كالجزم مما قبل لانه ملازمة له ولذا لا يمكن
 اشتقاقه وانما في ان يري ان التثنية من حيث انه لا ينفصل
 بينه وبين ما اتصل به وحذف في انما نحو يا علقم والمثانية
 قد يكون موضعاً من التثنية في نحو غلامي وعلمك وغلامك
 لا يعطف على التثنية كذا في البسيط على ما حل محلها واسم
 في شدة الاتصال بالكتابة وهذه الاوجه معدومة في المنصوب
 وقال الجري في حرة النواص فان قيل ليس جاز العطف
 المنصوب من المرفوع والمنصوب من غير تكرير واستغنى العطف
 على الضمير المحذوف والا لتكرير في الجواز انه لما كان يطف

فانك المصنوع على الاسم الظاهر كما ان يعطف الظاهر عليها
 في المجرور يعطف الظاهر على المصنوع لا يتكرر فيه ايضا فخررت
 من زيد وهذا من لطائف علم العربية وحسن النور
 ان يخرجه انتهى مسئلة اخذ المصنوع المجرور فخررت
 ان يخرجه انتهى مسئلة اخذ المصنوع المجرور فخررت
 فخررت على العطف على ضمير الفاعل اذا اكد والجامع بينهما
 شدة الاتصال ما يتصلان به وهب سيبويه الى منع العطف
 والفرق من اوجه احدها ان تأكده لا يزيل عنه العمل المذكور
 في المنع بخلاف تأكده الفاعل فانه يزيل عنه المانع من العطف
 الثاني ان تأكده ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف
 القياس وتأكده ضمير الفاعل بضمير المرفوع جاز على القياس
 فلا يلزم جواز جازي على القياس على جازي على القياس الثالث
 ان ضمير المجرور لا يند اتصالا من ضمير الفاعل بضمير المجرور
 اتصالا فيجعل منفصلا عند اربعة الحروف فيفصل بينهما
 وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وضمير الفاعل
 اشتد اتصاله قوي شبهه بالتأنيث فلم يشر الى توكيد جواز
 العطف بخلاف الفاعل فانه لما لم يفتش اتصالا اثر التاكيد
 في جواز العطف عليه الرابع انه يلزم من العطف توكيد
 المجرور بالرفوع بخبر مرفوع وهو زيد بخلافه الفاعل
 والعطف على المفعول قبل ضمير المرفوع ولم يجعل العطف
 عليه وانما المعنى فان يجرى المجرور عن المرفوع ولا
 يلزم من العطف توكيد ضمير الفاعل لا بخلافه الفاعل
 ولا بخلافه المعنى وذكر ذلك في البسيط **مسألة** لا يجوز

العطف

العطف على الضمير المرفوع المنفصل من غير توكيد او فاصل ما عند
 البصريين وهو انه انما يجرى على البدل والفرق على الاول
 ان البدل هو المبدل منه في المعنى فلهذا لا يجرى على غير شرط
 التاكيد ولما العطف فاعلى في مقام الاول فلا بد من توكيد
 الاول تدل على ان المخطوف المتغير متعلق به دون غيره
 بخلاف البدل فانه لا يحتاج الى توكيد لعدم المتغيرة **باب**
الضمير مسئلة يجوز في وصف المنادي المصنوع بخبر زيد
 الطويل ان ترفع الصفة حالا على المخطوف وتضعها على الموضع
 قال ابن جعش فان قيل فزيد المصنوع في موضع منصوب
 فلم لا يكون بمنزلة اسن في انه لا يجوز جعل الصفة على المخطوف
 لو قلت رايت زيدا اسن الدار بالخضرة على الفت لم يجوز وكذلك
 قولك سررت بعثمان الطريق لم تصب الصفة على المخطوف قيل
 ان فرق بينهما ان صفة التدا في بازيد صفة بناسا بمنزلة الحركة الاعراب
 وذلك لانه لما اورد المصنوع مسمى مسمى صارا كالعلة
 لرفعه وليس كذلك اسن فان حركته متوقفة في البتة الاتريبي
 ان كل اسم مرفوع معرف بمتبع مادي فانه يكون منصوبا وليس
 كل ظرف يقع بوجه اسن يكون مذكورا للاتزان تقول فعلت ذلك
 اليوم لاضررب عمرا فانه يجب فيه بناسا وانما يجب في اسن
 ولا يرفع عثمان فانه غير منصوب وليس كل اسم منصوبان الصرف
 انتهى مسئلة قال ابن جعش فان قيل انهم يقولون بانها
 وصفا معرفة بالاشارة وقد جمعت بينهما في انهما فاجاز
 فاجازها ولم يجوز في الالف واللام وما الفرق بين الموضعين
 قلت الفرق من وجهين احدهما ان التوكيد لا يشرع ايا وقصدا

فيه

علماء اللفظ لان لا انا في بناسا المنفردة ولا تعدد قولك لا غلام
 تد ولا العاس ولا في دخول المنفردة فرفع دخول النسخ فيه
 اذا كان منغيبا ولا يدخله النسخ ولا يدخله النسخ الذي هو
 نزع لان دخول النسخ انما كان في المنغيب عن الحرف الا نزع ان معنى
 قولك لا رجل في الدار لان رجل ولا يتعدى مثل ذلك فذكرناه
 الاتريبي ان لا اذا وقع بعده مرفوعة وجب الرفع وانما يرفع
 ويرجع ال اسم حينئذ الى اصله فوجب فاذا وجب الرفع فيها
 يلى لانك يجوز فيه غيره فلان لا يجوز غيره في رفعه الذي
 هو المخطوف من باب الاولى وليس كذلك في باب ثانيا في
 قولنا يا زيد والفتاح فان حرف النداء وان كان متعديا
 كما تعدى في ذكرنا الا انه يوصل اليه باي وبذلك القول
 يا ميا الفتاح ويا ايها الفتاح فصار له قول وان كان
 ما شتر اذ فصل بخلافه لا فانه لا يدخل جال انتهى **باب**
الترجيح مسئلة لا يجوز ترجيح الجملة عند الجمهور وجوز
 بعضهم بخلاف الثاني فصار على النسب فانه يجوز مجزئ الثاني
 قال ابن قلاح في المعنى والفرق على الاول ان النقل الناسي
 من اجتماع ياء النسبة لهما لو لم يخفف بالحد لادي الى
 جعل ثالثة اشياء لشي واحد ذلك حذف منها في النسب
 لغير ما يشي مقام المحذوف والثاني الترجيح فانما يجوز لان شرطه
 ثمانية ابدال البت في الرخم فلم يوجد هنا فلهذا لا يجوز الترجيح ولا يبا
 اشبه بالمضاد والضاف اليه في كون الاول عاملا في الثاني
 فلم ترجحهما فالضاف اليه **باب** **العدد** مسئلة
 قال لا بد لشي في شرح المفضل فان قلت الاسمان المركبتان

٩٢ في كاسر ترفع في الخطاب بحاسة النظر وتعرف الناحية بالحاضر
 وتعد لواحد بعينه فليفتا رب معنى الترتيبين صارا كالترتيب
 للواحد ولذا في شبر الخليل يرفع اليها بالاشارة في نحو
 يا هذا وشبهه لانه في الموضعين قصد اياها في حاضر الوجه
 الثاني وهو قوله المان فليفتا هذا ان تعطينه لواحد في واحد
 فلما دعوت نزع من اشارت اليها كانت فيه والزمه اشارت
 الناحية فصار يا عوصان ترفع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال
 هذا اقبل باسقاط حرف النداء مسئلة قال ابن الحاجب
 في امالير ان قيل ما الفرق بين قولنا يا زيد وعمر فانه ما جاء فيه
 الا وجود واحد وهو قولنا وعمر وجاء في المخطوف من باب
 لا وجهان احدهما ان اللفظ والاشارة في العطف على المحل
 مثل المرفوع ان كان ذلك ولا بد فالجواب ان الفرق من
 وجهين احدهما ان قولنا يا زيد وعمر حرف انداء فيه مراد وهو
 كما يجرى فجاز لا يبعث باثره وليس كذلك في باب لا في اللفظ
 فلهذا كثر لان لا يحد في مثل ذلك وانما قدر حرف النداء
 ها هنا دون تلك في النداء في كلامهم الوجه الثاني ان لا يبعث
 اسمها معها الى ان صار الاسم مختصا بترتيب المركبتان ولا يمكن
 قنانه ذلك مع حذفها ولم يبعث بها في استراجه بالاولى
 لانه قد فصل بينهما بكميتين في حذف يودي الى استراجه اربع
 كلمات فمسئلة قال ابن الحاجب قولنا يا زيد والفتاح
 فيه جواز الرفع والنصب ولم يات في باب لا الا وجه واحد
 وهو الرفع لا غير مثل لا غلام ذلك ولا العاس والفرق بينهما
 ان لا تدخل على العاص لما تقرر في موضعهم ولا يمكن حمله

علي

في العدد بجره فان جري الكلمة الواحدة نهلا امر مجموعها كما العرب
 معدي كرت واخواته قلت الذي من وجهين احدهما ان الامتزاج
 هذا اشتداد كان احد الاسمين منها لم يكد يستعمل على انفراد
 بل حضور صوت مثلان استعماله هذه السبعة كد منطق مثلا
 ونقداد فكما ان هذه معرفة فكذا حضور صوت وانما كانت الالة
 فالغرض منها مستعمل بعينه فحتمه اذا ارتبط بها هذا القدر
 وكذا تلك العشرة فالعاطف المنضم يعتبر وكذا اعتبر فقد تضمن
 معناه وما تضمن معنى الحرف فلا وجه لاعتباره في الثاني ان
 العدد في الاصل موضوع على ان لا يعرب ما دام لم يضع له من
 تقدير التكميات فقط فان حقدان يكون كالاصوات ينطق بها
 ساكنة الا واخر الحروف المتحركة وانما يعرب عند انتساب
 بالعدد **باب نواصب الفعل** مسئلة الباب الزائدة
 تمل الجري في نحو ليس زيد قائما وقفا وان الزائدة لا تقول
 النصب في الفعل المضارع على الاصح وقال الاخفش نقل ثانيا
 على الباب الزائدة والفرق على الاول ان الباب الزائدة تختص
 بالاسم وان الزائدة لا تختص لانها في الجملة زيدة قبل نول
 وقبل اسم وقفا لا يختص فاصلها ان لا يعمل ذكره ابو حسان
 مسئلة لا يتقدم بمول ان عملها عند جميع التامة
 الا انما فلا يقال طاعتك اريد ان اكل ويجوز تقديم بمول
 بمول لن عملها عند جميع التامة الا الاخفش الصغير فيقول
 زيد ان اضرب والفرق ان ان حرف مصدر ويوصل
 وبمول صلة لها وبمول بمول من تمام صلتها فكما لا يتقدم
 صلتها عليها كذا لا لا يتقدم بمول صلتها ولن خلا لا ذلك

وحكم

وحكم في عند الجهر وحكم ان لا يجوز تقديم بمول بمول فلا يقال
 جيت الخوي انتم ولا الخوي جيت في انتم لانها انما حروف
 مصدرى بوصولها كان فلا لا يتقدم بمول صلة الاسم الموصول كذا قد
 لا يتقدم بمول صلة الحرف الموصول وانما ان نقول انما اذا
 تقدمت النقول وانما جري مجراه بمول بطلت فيقال صاحبك ان اكرم
 وانما انما الكسائي اذا قال الرفع والنصب قال ابو حسان ولا يتم حفظه
 عند البصريين في ذلك بل يحتمل قولهم انه يشترط في عملها ان تكون
 مصدرية ان الفعل لا نهان وان لم تستدر لفظا منه مصدرية في النية
 لان النية بالمفعول الشا خبر قال ولما قيل ان يقول لا يجوز تقديم
 بمول الفعل بعد ان لانها ان كانت مركبة من اذ وان اومن
 اذا وان فلا يجوز تقديم الممول فلا يجوز في ان وان كانت
 بسيطة واصلا اذا الظرفية فلا يجوز ايضا لانها كان في حين
 اذا لا يجوز تقديم عليها وان كانت حرفا محضا فلا يجوز
 ايضا لانها منية من الخبرا يمنع ان يتقدم بمول ما بعدها
 عليها ولما كان من هذا هب الكوفيون جواز تقديم بمول فعل
 الشرط على اداة الشرط اجاز ذلك في ان يجوز ان لا يقرب
 اضرب مسئلة قال ابو حسان قال محمد بن الوليد بن ابي
 سهر وكان قد قرأ كتاب سيبويه على المبرد وراي ابن
 ابي سهر ان قد اتقنه اجاز سيبويه افعلي ان مع لام كفي
 ولم يجوز ذلك مع لام النفي فلم يجز بشي انتهى قال ابو حسان
 والسبب في ذلك ان لن تكون لمفعول او ما كان لمفعول اجاز
 كان سيقوم فعملت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز ان
 يجمع بين ان الناصبة وبين السين او صون كذا لا يجمع

بين ان واللام التي هي مقابلة لما مسئلة سمع بعدك وحتى
 الحرفي الاسمي والنصب في الافعال فاختلص الحق بون فعمل كل
 منها حار ناصب وقيل بملها حار فقط والنصب بعدها بان مضرة
 وقيل بملها ناصب والحرف بعدها جواز خبر يدر والصحیح وهو
 بذهبت سيبويه في كتابها حروف مشتركة فتارة تكون حرف جبر
 بمعنى اللام وتارة حرفا بوصول النصب المضارع بنفسه والصحیح
 وتخصر في حتى انما حرف فقط وان نصب بعدها بان
 مضرة لا يقال قال ابو حسان فان قلت ما الفرق بينهما وبين
 حتى فيجوز فيها انما جارة ناصبة بنفسها قلت النصب
 بكن اكثر من الجبر ولم يكن ناول الجبر لان حرفه لا يغير في حكمه وجي
 ثبت جرة الاسمي بها كثيرة وان كان هذا ما اتجه بعدد علي
 ذلك بما قد ران من الاصل الا انما لا يشتر ان خلافا الاصل
 ولا نهان معنى واحد في الفعل والاسم خلافا في فانها سكت
 في الفعل وتخلص للاستقبال مسئلة قال الاندلسي في
 شرح المفصل قال علي بن عيسى ما علمت ان في المضارع ولم تقل
 ما لان ان نقلته نقلين الى معي المصدر ولا استغنى ان
 وقالم تنقله الانقلا قلنا الى معي المصدر فقط وكل ما كان
 اقوى على تغيير معني الشي كان اقوى على تغيير لفظه وقال
 المسير انما لم يتبعوا ما اذا كانت مصدر لان الذي يعملها
 اسم ولا خفتش فان كانت معرفة هي معرفة الذي فيرفع
 الفعل بعدها كما يرتفع في الذي وان كانت نكرة فيكون
 الفعل بعدها صفة فلا تنصب فاقا سيبويه فعملها حرفا
 وجعل الفعل بعدها صلة لها والجواب على مذهبه ان المعنى

الذي

الذي نصبت به ان هو شبهها بان المتددة لفظا ومعنى ولذلك
 لم يجمعوا بينهما فلا تقول ان ان يقوم كما يستعملون ان ان
 زيدا قائما فلفظا مفعول في ما واذا في يليها الاسم تارة
 والفعل اخرى فلم يختص انتهى وقال ابن عيسى الفرق بين ان
 وما ان كانت دخل على الفعل وانما عمل للمبتدأ والخبر وان
 مضممة بالفعل فلذلك كانت عاملة منه ولعدم اختصا ما لم
 تمل شيئا **باب الجواز** مسئلة يجوز تسكين لام
 الامر بعد واو وقفا نحو فليوفوا الله ورسوله فليس تجيبوا الي
 وليوفوا الي ولا يجوز ذلك في لام كي وفريق ابو جعفر من انما
 بان لام كي حذفت بعدها ان فلو حذفت كسر ثانيا ايضا لاجتماع
 حذفان بخلاف لام الامر وفريق ابن تالان لان لام الامر اصلها
 السكون فزدت الى لام ليونين دوام تنوين الاصل بخلاف
 لام كي فان اصلها الكسر لانها لام الجر مسئلة اختلف في لام
 ولما هل غير تاصيغ الماضي الي المضارع او معنى المضارع
 الي المعني على قولين ونسب ابو حسان الاول الي سيبويه
 وقيل عن المفارضة انهم محمو لان المحافظة على المعني اولى
 من المحافظة على اللفظ وانما في تنهات المبرد وصحة ابن قاسم
 في الحكي الداعي وقال انه نظير اوله المضارع بعد لو وان
 الاول لا نظيره ولا خلاف ان الماض بعد ان غير منه الماض
 الي الاستقبال لاصيغة المضارع التي لفظا الماض بعد في فلذا
 قال قوم بانه غفرت صيغة مسئلة الامم صيغة من جملة
 على الاصح لا تنطق من المضارع ولا خلا فان انهي ليس صيغة
 من جملة وانما يستند من المضارع المجرم الذي دفنت عليه

لا يطلب وان كان كذلك لان النبي يتنزل من الامر منزلة النبي
 الابن فانما احتيج في النبي الى اداة احتيج في النبي الى ذلك
 وليكن كان بل النبي هي مشاركة في اللفظ لا في اللفظ مستقلة
 لا تدخل على النبي لانه اداة شرط فلا في قوله ان لا يتنزل
 افعل للنبي المحقق ولا يجوز ان يكون للنبي لا يتنزل خبرا او شرط
 خبرا ولا يتحققان وقال بعضهم هو النبي الذي لا يدخل عليه
 اداة الشرط لم تجزيم ويطلب عليها وكان انما يتنزل اداة الشرط لا
 بخلاف فان انما يتنزل اداة الشرط في نحو فان لم تنزلوا
 والفرق ان اداة الشرط لم تنزل العمل في كل ما تدخل عليه
 اذ تدخل على الماضي فلم يكن لها ذلك انما يقتضيه بالاعتراض
 فنعنفه في حيث دخلها من حيث كان الخبر لم يذكره الجواب
 في شرح التسهيل مستقلة ان قيل لم جزمت متى وشبهها
 ولم تجزيم الذي اذ انقضت بمعنى الشرط الذي ياتي في ظه
 درهم فالجواب ان الفرق من وجوه احدها ان الذي
 وضع وصلة الى وصف المعارف بالمثل فاشبهه لام التوحيه الجنسية
 فكان لام التوحيه لا يتنزل هكذا الذي قال في ان الجمل
 التي توصل بها لا بد ان تكون معلومة للمخاطب والشرط لا يكون
 الا متعقبا والاشياء ان الذي مع ما توصل به اسم مفرد
 والشرط مع ما يقتضيه جملتان مستقلتان نقلت ذلك من
 خط ابن هشام في بعض تعاليمه وذكره ابن الجايب في اماليه
 مستقلة قال ابن ابي ارقم قيل حرف الجر من حرف
 الجر وحرف الجر لا يعمل في شيئين فكيف عملتان في شيئين
 قيل الفرق بينهما لا يقتضا حرف لما اقتضى واحدا عمل فيه

دخول

باب الحكاية
 وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما
 مسئلة علموا الاعلام عند دخول المعارف هذا هو المشهور
 والفرق بينها وبين غيرهما ان المعارف من ثلاث اشياء واجبة
 احدها ان الاعلام مختص بالحكاية لا يوجد في غيرها من الترخيم
 واما الثاني فالحاج وعدم الاعلام ان نحو بكورة وجودة ومجيب
 وحذف التوسين منها اذ اوقع ابن صنفه بين علمين فالحكاية
 ملحقة بهذه الاحكام المختصة بها وانما ان ان الاعلام
 ينقول عن الاحناس من غير عن وصفه الاول والحكاية تعبير
 تقتضي من والتعريف بالنسب بالتعريف والاشارة ان الاعلام
 كثيرة الاستعمال وتكثر فيها الاشارة في رفع الحكاية توهم ان
 المستفهم عنه غير السابق لجواز ان التبع لم يسمع اول الكلام
 وذكره في صاحب البسيط قال والفرق بين حيث يحكي
 بها العلم وبين اي حيث لا يحكي بها بل يحكي فيها الرفع فاذا
 قيل لايت زيد وسوت يزيد يقال اي زيد من غير حكاية
 ان تسمي لما كانت مستقلة لا يظهر فيها اعراب حكاية الحكاية
 معها على خلاف ما يقتضيه من المتبادر وانما انما في ما معرفة
 يظهر فيها الرفع فاستعمل في ظهوره في غير ما خالفه في هذه
 ونظيره قول الهم الامه اصموم ذاهبون لما لم يظهر اعراب
 النصب في الضمير كدوه بالرفع ونعم ان ابن ابي ارقم
 ذاهبون لما ظهر اعراب النصب الزوايا التاكيد بالنصب
 مسئلة لا يحكي المنع بشايع غير المعطوف من نعت او بيان
 او تأكيد او بدل اتفاقا وانما المنع يعطى النسق فغير خلاف
 حكاية في التسهيل من غير ترجيح وخرج غيره جواز حكاية

قال ابو جيان والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف
 ليس فيه بيان المعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فان فيه
 بيان ان المتوابع هو الذي حركه ذكره في كلام المحرر واقام في
 العطف فلا يبين ذلك بياننا في الحكاية والاشارة والخبر
 في كلامه الحاشي على كالتين الحركات وقال صاحب البسيط بشرط
 لجواز ان يكون المعطوف عليه والمعطوف عليه من نحو رايت
 زيدا او غير ان كان المعطوف عليه عالما والمعطوف غير علم
 فنقل ابن الدهان في الحكاية وهو الاقوى وقيل ابن بابشاد
 جوازها تبعا او عكسه لم تجز الحكاية اتفاقا **باب**
 مسئلة قال ابو جيان فان قلت لم اجزت ببيانات
 وجوزت بالحق بك فلم تجز طوي في النسبة الى طويلة قلت
 جيبها فرق وهو ان الحركة في بيانات وجوزت عارضة
 فلم يعتد بها والنسبة بنا مستقلة **باب**
 مسئلة قال ابو جيان اروس اسمها ابراهيم حنفيت
 الهرة بجوزها ونقل حركتها الي ابراهيم فغير اروس وصفها
 قلت اروس ولا تدخل اليها وان كان قد صار ثلاثا واذا
 صفوت هذا نقلت هندية بالهم والفرق بينهما ان حنفيت
 الهرة بالحذف والنقل عارضة فالهرة مقدرة في الاصل وكان
 راعي لم ينقص منه شيء فان قلت لما لم تحذف بتصغير سما اذا
 قلت سمكة اليسر الاصل تنذر قلت لا يشبه تصغير سما لا
 التخفيف بما في اروس عارض بخلاف سما فان الحذف لها
 لازم فيصير على ثلاثة اشرف اذ اضرعت في حكاية المعاني
 الفرق بين اروس وسما اجاب ان واسمى في الزجاج يقتضي
 اصحاب ابي موسى الحامض حيث قال ابا اسحق عن ذلك وكان

ابو

ابو موسى الى بعض قدوس رجلا لثنا فط على ابي اسحاق
 من له عن تكايل فيها عن هذه المسئلة منها وكان في هذا
 المجلس المشوق للثنا عرفا خذ وقفة وكنت من وقته مجدح ابا
 اسحاق ويذكر من يحسده من اهل عصره فقال
 صبرا ابا اسحاق عن قدوق نذول النبي بمثل الصبر
 والعجب من الدهر واغاده فانهم قد فضي الدهر
 لاذنب للدهر وكذا هم يستحسنون المكر والعفرا
 بنيت بالجامع كلها لهم بينج منكم الشمس والبدرا
 والعلل والحلم ومحض المحيا وشايع الاطواد والذخرا
 قاله نمة الوطى في سمها اذا اريا انعت بها خفرا
 فنسلك اوصا فكل بينا لوك بانين والنته لك الكبرا
 يظن جهلا والذى دسه ان يلمسوا القيقق والعفرا
 فارسلوا النزل الى غاسر وعجزنا يستوعب النذرا
 قائم اما سمى عن جاهل ولا تنقي منكم به صدرا
 ومن خشا عزري في الواري خفيهم من منه بخبرا
 مسئلة قال ابو جيان فان قلت لم لا يجوز انبات المثل
 في نحو استغراب اذا صغر وان كان ما بعده اسما لان
 هذا الترخيم عارض بالتصغير فلم يعتد بهذا الترخيم كما لم
 يعتد به في قولهم الحمر باثبات الهرة الوصل مع تحريك اللام
 بركة النقل فاجواب ان بينه العارضين فرقا وهذان
 عارضان التصغير لا زولا يوجد في لسانه ثاني مصغر غير متحرك
 ابدا وعارض الحمر غير لازم لا يجوز ان لا تحذف الهرة ولا نقل

الحركة فبقا للاحرف لا يمكن ذلك في المصغر في حال من الاصول
باب الوقف مسئلة اذا وقف على المقصور المشي
 وقف عليه بالالف انما قاعوزايت عصا واختلت في الوقف على
 المقصور الموقن فذهب سبويه انه لا يوقف بالياء بل يحذف نحو
 هذا قاض ويرتق بها ض وذهب يونس انما قال انه الخيار
 فان قلت في ما لم اختلفوا في اعادة في المقصور فلا تغتوا
 على اعادة الف المقصور قلت الفرق بينهما فحة الالف
 وتقدم اليها **باب التصريف** مسئلة انما يبرز
 بلفظه وزيادة التضعيف تزدك بالاصل قال ابو حنيفة
 في الفرق ان زيادة التضعيف بخاتمة زيادة حروفها
 ما حكي انها مائة لجميع الحروف ففرقا بينهما في الوزن وجعل
 حكم ما ضعف منه فصغره في الوزن تسلم فلو نطقوا في
 الوزن شكتا جدي دالي تردد لم يتبين من الوزن كيف يادها
 فلما لم تزد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة في الوزن
 ثم الفن الرابع من الاعشاء والنظائر العويبة
 وهو اخر النصف الاول من هذا الكتاب
 قد تم الجزء الاول يتلوه الفن
 الخامس الطراز في
 الفاظ



8.1